نضال البعث

الجزء
الحادي عشر

القطر اللبناني ١٩٦١ - ١٩٦٨

النضال من أجل وضع حزبي سليم
ومن أجل لبنان وطني وديمقراطي

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت - ص.ب ١١١٨١٣

الطبعة الاولى
تشرين الاول ، ١٩٧٤
الطبعة الثانية
شباط ، ١٩٧٦

الى القراء الاعزاء..

من محرر سلسلة «نضال البعث»

يغطي هذا الجزء ، وهو الحادي عشر من السلسلة ، نضال الحزب ومواقفه في القطر اللبناني منذ ان اعترفت الحكومة ـ مؤقتا كما ظهر فيما بعد ـ بوجوده بشكل رسمي في آخر آب ١٩٦١ الى انعقاد المؤتمر القطري الثاني عشر للحزب ، اي الى أواخر عام ١٩٦٨ .

وسيصدر قريبا الجزء الثاني عشر متضمنا وثائق الحزب في القطر العراقي في فترة ثورة رمضان (٨ شباط ١٩٦٣) وحتى ردة ١٨ تشرين الثاني الرجعية .

وبالرغم من الجهد الذي بذلناه في جمع الوثائق للجـزء الحالي من مختلف المصادر ، فلا زالت هناك وثائق كثيرة مفقودة (بيانات موزعة شعبيـا ، نشرات داخلية ، وثائق ومقررات المؤتمرات القطرية العادية والاستثنائية) بسبب المشاكل الامنية والعمل السري في بعض الفترات وبسبب الانشقاقات عـن الحزب فـي فترات أخرى .

ان صدور جريدة «الاحرار» في ٢٦ آذار ١٩٦٤ وحتى ١٣ ايار ١٩٦٧ قد سد بعض الثغرات بالنسبة لمن يود الاطلاع على مواقف الحزب وآرائه ، والجريدة غنية بهذا الخصوص ـ ولم ننشر في الجزء الحالي سوى القليل القليل مـن افتتاحيات «الاحرار» ومقالاتها لسد النقص في الوثائق الاخرى في بعض الفترات ، ولذلك فعلى من يريد الاستزادة ان يرجع الى مجموعة «الاحرار» الكاملة . ولكن ذلك لن يعوض النقص في بعض الوثائق التي لا زالت مفقودة ، ولذلك نهيب بقرائنا الاعزاء ان يزودونا ، كما فعلوا بالنسبة للاجزاء التي صدرت سابقا ، بأية وثائق قد تتوافر لديهم . ولسوف ننشرها في الطبعات اللاحقة ، مما يغني هذه السلسلة ويكملها ويثبّت جميع مواقف الحزب ونضالاته من اجل اهدافه العظيمة .

وكأمثلة على الوثائق التي لا زالت مفقودة نذكر منها ما يلي : التقرير السياسي للمؤتمر القطري السابع (كانون الثاني ١٩٦٣) وللمؤتمر الاستثنائي المنعقد في ١٧ آذار ١٩٦٣ ، جميع وثائق المؤتمر القطري الثامن (كانون الاول ١٩٦٣) والمؤتمـر

القطري العاشر (ايار ١٩٦٦) ... الخ . كذلك نشرة «الاشتراكي» ابتداء من العدد ١٧ (أوائل تشرين الثاني ١٩٦١) وحتى توقفها عن الصدور ، و«العربي الجديد» ، النشرة رقم ٤ و٥ (١٩٦٧) و٨ (١٩٦٨) ، والعدد الاول والثاني من نشرة «كفاح الطلبة» (تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٦٨) ؛ بالاضافة الى العديد من النشرات الداخلية الدورية والبيانات الموزعة شعبيا ، خصوصا في الفترات الواقعة بين حزيران ١٩٦٣ وآذار ١٩٦٤ وأيضا بين ايار ١٩٦٥ وتموز ١٩٦٦ .

٣ تشرين الاول ١٩٧٤ ب. د.

تقديم

ان وضع القطر اللبناني المتميز كمركز اعلامي اساسي بالنسبة للوطن العربي ككل من جهة وكمركز للعمل التخريبي الاستعماري والرجعي عليه وعلى بقية اقطار الوطن من جهة اخرى ، أدى الى ان تصبح المنظمة الحزبية في لبنان في واجهة المؤثرات التي تتفاعل ليس على الساحة اللبنانية فحسب بل على الساحة العربية والعالمية ايضا ، مما جعل آثار الانتصارات والانتكاسات العربية على حد سواء تأخذ طابعا «مضخما» و«مكثفا» ضمن الجهاز الحزبي . فكان من نتيجة ذلك ان اي انتصار على صعيد الحكم يحققه الحزب في احد الاقطار العربية يستنفذ معظم وقت المنظمة الحزبية ، وكذلك الامر اذا اصابت الحزب نكسة ما، قطريا او قوميا. وبنفس الوقت كانت اية ازمة داخلية تهز الحزب في قطر ما ، او بين قيادة قطر ما والقيادة القومية ، تنعكس بشكل حاد على الجهاز الحزبي في لبنان تؤدي في النتيجة الى انشقاق في المنظمة والى خروج العديد من الرفاق من الحزب .

ومن اجل فهم أفضل للوثائق التي يشتملها هذا الجزء من «نضال البعث» سنستعرض ، بإيجاز كلي ، الخطوط العامة للاحداث العربية والحزبية التي مرت في تلك الفترة :

على الصعيد العربي حدث الانفصال بين مصر وسورية في ٢٨ ايلول ١٩٦١ وتلاه انحسار في المد الشعبي التقدمي وانتعاش الرجعية العربية ، ولكن ثورة اليمن في ايلول ١٩٦٢ وثورتي ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق و٨ آذار ١٩٦٣ في سورية عادت فأنعشت الآمال الشعبية .

ولم تلبث ثورة ٨ شباط ان انتكست بقيام ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ الرجعية . اما ثورة ٨ آذار فتابعت مسيرتها بوجه الرجعية السورية والمؤامرات الاستعمارية والعربية الرجعية ، واستطاعت فك طوق العزلة التي ارادوه لها كما استطاعت ان تكون المعبر الصلب عن الاماني الشعبية في مؤتمرات القمة العربية الثلاثة الاولى (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) . ولكن انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ وضع حدا لانطلاقة

ثورة ٨ آذار وضرب حكم الحزب في سورية .

ثم كانت هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ ، التي وضعت الامة العربية من جديد وجها لوجه أمام مصيرها ، وكان احد آثارها الرئيسية بروز استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح وطرح شعار «الجبهة القومية التقدمية» على الصعيدين القومي والقطري .

اما على الصعيد اللبناني فان الفترة التي يشملها هذا الجزء يستغرق النصف الثاني من ولاية الرئيس فؤاد شهاب ، وزيادة وضوح «الظاهرة الشهابية» بما تعني من جنوح العسكريين نحو التدخل في السياسة ، وتحقيق بعض الاصلاحات الاجتماعية الجزئية ، وتسوية علاقة لبنان الرسمي مع كافة الانظمة العربية وبشكل خاص مع الجمهورية العربية المتحدة ، كما تستغرق ثلثي ولاية الرئيس شارل حلو، التي يمكن وصفها بأنها امتداد للظاهرة الشهابية مع تقليص حيّز الاصلاحات الاجتماعية الجزئية ، والتي برزت فيها ايضا «عورات» الراسمالية اللبنانية و«أسطورة» الازدهار اللبناني بشكل فاضح (ازمة انترا وآثارها ، اشتداد النضال المطلبي الخ ..) .

ولقد كان لكل تلك الاحداث السابقة انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على وضع التنظيم الحزبي في القطر اللبناني من جهة وعلى علاقة الحزب بالسلطة اللبنانية من جهة أخرى .

فبعد الانفصال برز في الساحة العربية تياران خاطئان احدهما يركز على حماية «الكيان السوري» من دكتاتورية عبد الناصر والآخر يعتبر الانفصال طعنة موجهة ضد عبد الناصر وبالتالي ضد مصر بدون ان يحاول الاستفادة من دروس تجربة الوحدة . وانعقد المؤتمر القومي الخامس في منتصف ايار ١٩٦٢ ليثبّت الخط الوحدوي السليم (الدعوة لتجديد الوحدة بين سورية ومصر في وحدة اتحادية مستوعبة لتجربة الوحدة السابقة) وذلك ردا على الشعارات الانفصالية ـ الكيان السوري ، العراق الخالد ، لبنان السرمدي ، ... ـ وردا على الاساليب «الناصرية» مما أعاد الحزب الى الصفوف الامامية في النضال العربي كما أعاد لسورية دورها الطليعي ضد أخطر مخطط استعماري ورجعي وانتهازي لتكريس شعار الكيانات . وقد أكدت الاحداث التي تلت المؤتمر ان مقرراته كانت المقررات الوحيدة التي تشكل الرد الحاسم على خطة الاستعمار والرجعية ضمن تلك الظروف والتي كانت في اساسها اعادة رد الاعتبار الى الحركة الوحدوية ذات المحتوى الاشتراكي الديمقراطي وتأكيدا على فكرة الوحدة الشعبية الثورية .

ولقد كان من نتائج الهجوم الذي شنته اجهزة «الاقليمية المصرية» على الحزب، ان أيقظت داخله جيوبا قطرية واقليمية لم يستطع الحزب ان يصهرها صهرا تاما في حرارة نضاله الوحدوي ، اتخذت لنفسها موقف رد الفعل على الاجهزة «الناصرية» . وقد شملت هذه الجيوب بعض القياديين في الحزب ، اخذوا يعملون ضد مقررات المؤتمر القومي الخامس خارج نطاق الحزب وينقلون آراءهم الشخصية وكأنها آراء الحزب ، متهمين اعضاءه بالعمل لحساب عبد الناصر

واستخباراته ، واشتطوا في تآمرهم فهاجموا الحزب وفكره وعقيدته ونظامه الداخلي .

ازاء هذا الوضع ، وازدياد البلبلة بين صفوف الحزبيين والانصار والجماهير الملتفة حول الحزب ، اتخذت القيادة القومية في ١٢ ايلول ١٩٦٢ قرارا معللا (١) بحل قيادة قطر لبنان ووضع التنظيم تحت اشرافها المباشر من خلال مكتب قطري مؤقت يجري انتخابات حزبية ويدعو المؤتمر القطري المنبثق عن تلك الانتخابات الى انتخاب قيادة جديدة . وقد تم ذلك في الاسبوع الاول من عام ١٩٦٣ ، وتمت تصفية عملية التخريب التي قام بها بعض اعضاء القيادة السابقين ، بعد ان تبين ان الابعاد النهائية لخطتهم المنحرفة اقامة تنظيم آخر باسم الحزب وذلك بشق التنظيم الحزبي والتشهير بالحزب ومناضليه وبالتالي اضعاف النضال الحزبي والشعبي . وكما جاء في النشرة القطرية التي صدرت عن اعمال المؤتمر القطري : «لاول مرة شعر اعضاء المؤتمر بانعدام روح الوصاية التي فرضتها الرؤوس المتآمرة على الحزب ، كما انعدم التكتل الذي كان المنحرفون ينظمونه داخل الحزب لكي يستمروا في قيادته باعتبار ان روح الوصاية وتنظيم التكتلات هي أخطر الامراض التي تأكل التنظيم الثوري وتقضي عليه كما انها تربي الطبقة البيروقراطية والروتين فتشل الحزب عن الانطلاق نحو قيادة الجماهير وتقضي على التفاعل والايجابية بين القيادات والقواعد » .

وبعد شهر من ذلك المؤتمر القطري فجّر الحزب في العراق ثورته وتبعه بعد شهر من ذلك ايضا انهاء الوضع الانفصالي في سورية ، وانتعشت آمال الحزب والجماهير العربية باعلان «ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣» حول الوحدة الثلاثية . ولكن عبد الناصر لم يلبث ان انسحب منها في خطابه بذكرى ثورة يوليو (تموز ١٩٦٣) . ثم جاءت نكسة حكم الحزب في العراق بعد ثلاثة اسابيع من انتهاء اعمال المؤتمر القومي السادس (٢٤ تشرين الاول ١٩٦٣) ، نتيجة لمؤامرات الاستعمار والرجعية العربية من ناحية ولسوء تصرف القياديين المسيطرين على التنظيم من ناحية اخرى وعدم سماعهم لتوجيهات القيادة القومية بل سعيهم مع بعض القياديين في سورية لإقامة تكتل ضمن القيادة القومية ، مما عطل اعمالها .

واستفحلت انحرافات المتكتلين (السعدي والشوفي وجماعتهما) عندما دعا الامين العام للحزب لمؤتمر قومي استثنائي موسع (المؤتمر القومي السابع ـ شباط ١٩٦٤) وحاولوا جهدهم تأجيل انعقاد المؤتمر وشق الحزب على المستوى القومي .

وقد كان لتكتل السعدي امتدادات في القطر اللبناني شملت بعض القياديين ، وقد سهّل وجود هذا التكتل مهمة المنشقين وساهم في بناء حركتهم التخريبية ،

---

١ ـ انظر نشرة القيادة القومية حول هذا القرار في «نضال البعث» الجزء السادس ، ص ٢٢٩ـ٢٣٤ .

وبالتالي يعتبر من الاسباب التي ادت الى الحركة الانشقاقية مثلما انه كـــان نتيجة لها .

وقد قام تكتل السعدي ـ الشوفي بالدعوة لمقاطعة المؤتمر القومي عن طريق الاتصالات الجانبية وتجاوز التسلسل الحزبي وعن طريق بلبلة الجو وخلق الشائعات الكاذبة وترديد نغمة اليمين واليسار في الحزب ، ضاربين عرض الحائط بالمصلحة والاخلاقية الحزبية . وقد حضر الى لبنان بعض قياديي التكتل المذكور واتصلـوا برؤوس التكتل القائم في لبنان ومنهم اربعة من القيادة القطريـــة . وفي اجتماع القيادة القطرية الاخير الذي سبق انعقاد المؤتمر القومي السابع حاول الاعضـــاء المذكورون اعادة النظر بقرار القيادة القاضي بالموافقة على عقد المؤتمـــر بالوقت وبالشكل المحددين ، ولما لم يفلحوا اخذوا يجمعون تواقيع اعضاء المؤتمر القطري على عريضة تعارض عقده على اساس عدم شرعيته . وقد استمرت الحملة التخريبية اثناء انعقاد المؤتمر في دمشق .. وبالرغم من ان المؤتمر القومي كلف لجنة للاتصال بالمستنكفين ولدعوتهم لحضور المؤتمر ، بعد اصرارهم على الرفض وتحديهم لاعلى سلطة في الحزب ، على الرغم من ذلك كله فقد استمر المتكتلون بتخريبهم وتليت العريضة الموقعة من عدد من اعضاء المؤتمر القطري اللبناني وانسحب الموقعون من المؤتمر وعادوا الى لبنان ليباشروا تخريبهم بشكل علني . وقد تمكنوا من احراز بعض النجاح في مهمتهم لان تكتلهم كان يسيطر على معظم كوادر فرعي بيروت والجنوب ولانهم لجأوا الى الاتصالات الجانبية والى اساليب لا نظامية ولا أخلاقية تؤدي الى الربح الرخيص في المدى القريب .

وفي اجتماع القيادة القطرية المنعقد مباشرة بعد انتهاء اعمال المؤتمر القومي ، في ١٩ شباط ١٩٦٤ ، صوتت القيادة على الاعتراف بالمؤتمر القومـــي وبالقيادة القومية المنبثقة عنه بأغلبية اربعة اصوات ضد اربعة (بترجيح صوت امين السر) ، عندها طلب الاعضاء المتكتلون دعوة المؤتمر القطري للانعقاد بأسرع وقت ممكن وذكروا بأن هناك عريضة توقع من اعضاء المؤتمر القطري لهذه الغاية وبأنها ستعرض على القيادة القطرية . وعندما بحثت القيادة موضوع عقد المؤتمر القطري الاستثنائـــي قررت بأغلبية سبعة أصوات مقابل صوت واحد ان تعقد مؤتمرات للفرق في كافة المناطق لشرح الازمة وان تجري انتخابات حزبية جديدة في كافة التنظيمات وان يعقد مؤتمر قطري استثنائي فور الانتهاء من هذه الانتخابات .

ولكن بينما كان المنشقون يتظاهرون بتنفيذ قرار القيادة ، كمناورة للتضليل ، كانوا يعملون خفية لتنفيذ مخططهم التخريبي ، اذ عقدوا مؤتمرا قطريا لا شرعيـــا بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٦٤ . وهكذا دخل الحزب في لبنان مرحلة جديدة وحاسمة اذ انشق المخربون وضللوا عددا من الحزبيين والانصار وخلخلوا ركائز التنظيـــم وضعضعوا الجهاز الحزبي . عندها عينت القيادة القومية قيادة قطرية مؤقتة مهمتها الاشراف على تطهير الجهاز واعادة بنائه من جديد . وقد ركزت القيادة المؤقتـــة نشاطها خلال ستة اشهر على اعادة بناء التنظيم الحزبي بعد ان طهرته من العناصر

المخربة ومن العناصر الضعيفة التي هي دون المستوى الحزبي المطلــوب والتي لا تتمتع بمؤهلات العضوية وشروطها . وكانت الازمة التي مر بها الحزب ـ قوميـا وقطريا ـ فرصة سانحة فتحت المجال لتطهير صفوف الحزب من عناصر كـان وجودها في الحزب من الاساس وجودا خاطئا ، ولكن معظمها تمكن من التسرب الى صفوف الحزب ، اما بعد الازمات الحزبية السابقة (انشقاق الريماوي وانشقـاق الشميطلي) واما عن طريق الصداقات الشخصية التي كانت تربط بين بعـض الحزبيين والانصار دون النظر الى الشروط الموضوعية والى الاسس الحزبية ، واما لان المتكتلين كانوا يخططون لتشكيل تكتلهم بادخال اكبر عدد ممكـن من الانصار والاصدقاء الملتفين حولهم الى صفوف الحزب ليصبحوا اعضاء في التكتل .

وبالفعل فقد بذلت القيادة الموقتة جهدها مستعينة بجميع الاعضاء الذين وقفوا على حقيقة الازمة لمجابهة انحراف المنشقين ولتخليص الحزب من الاجواء الغريبة عن روحه ونضاليته وأخلاقيته ، والتي سيطـرت عليه وانتشرت بين صفوفه . وبحلول صيف عام ١٩٦٤ أصبح المنشقون في حكم المنتهين بعد ان دبت الخلافات في صفوفهم وبعد أن اصبح تكتلهم مجموعة تكتلات متناحرة . وخلال آب ١٩٦٤ باشرت القيادة الموقتة باجراء انتخابات حزبية على جميع المستويات تمهيدا لعقد مؤتمر قطري يكون بمثابة مؤتمر تأسيسي بعد الهزة التي تعرض لها الحزب فـي لبنان ـ وقد عقد المؤتمر في أواخر ايلول .

وانطلق الحزب في لبنان من جديد متابعا نضاله على الصعيد القومي والقطري، خصوصا على صفحات جريدته اليومية (الاحرار) التي خاضت معارك مشهودة على المستوى العربي سواء ضد تهويش الاجهزة الاعلامية الرجعية والناصرية او فـي مواجهة الاستعمار واسرائيل ، وسواء ضد محاولات تمييع القضية الفلسطينيـة (مؤتمرات القمة) او ضد محاولات عزل الثورة في سورية ... ولا يفوتنا هنا ان نذكر ان «الاحرار» هي الجريدة الوحيـدة في لبنان التي نشرت البيـان الاول لـ «العاصفة» ـ الجناح العسكري لمنظمة «فتح» ـ في الشهر الاول من عام ١٩٦٥ وناصرت العمل الفدائي منذ بدئه . وكذلك على الصعيد اللبنانـي فقد اختطت «الاحرار» خطا تقدميا واضحا تجلى في فضح الاقطاع السياسي والرأسماليـة الكمبرادورية في لبنان وفي مناصرة قضايا العمال والفلاحين والفئات الشعبية في نضالاتهم الوطنية والمطلبية .

ولم يأخذ نضال الحزب في لبنان مداه الكامل الا في عام ١٩٦٥ فقط . وبانتهاء ذلك العام ظهرت بوادر ازمة ، صحيح انها عميقة الجذور في الحزب ، ولكنها كانت قد وصلت الى شفا الانفجار عندئذ . وكانت تلك الازمة وجها جديدا للأزمـات السابقة ، والتي من اسبابها العميقة وجود تكتل يعمل ضد وحدة الحزب المتمثلة في قيادته المركزية الواحدة ـ القيادة القومية ـ ولكن الازمة اتخذت هذه المـرة ـ بخلاف الازمات السابقة ـ طابعا سلطويا ودمويا . ذلك هو انقلاب ٢٣ شبـاط ١٩٦٦ . فبعد ان كانت القيادة القومية قد حلت القيادة القطرية في سورية قبل ذلك التاريخ بشهرين وشرعت في اقصاء عناصرها عن مراكز السلطة والنفوذ بسبب

الانحرافات القطرية والبيروقراطية والاستبدادية التي باتت تميز سلوكهم العام، عمد القطريون المنحرفون الى تنفيذ آخر مراحل مؤامرتهم ضد الحزب فقاموا بانقلاب مسلح ضد القيادة القومية مستهدفين كافة الاجراءات التي باشر الحزب في اتخاذها من اجل القضاء على الانحراف واعادة ثقة الجماهير بالحزب. وفور قيام القطريين بهذا الانقلاب بادرت القيادة القطرية في لبنان الى اصدار بيان يدين هذا العمل الاجرامي ويدعو الى الاعتراف بشرعية القيادة القومية وقيامها بالدعوة الى مؤتمر قومي عاجل. كما أكد هذا الخط المؤتمر القطري الاستثنائي المنعقد في أواخر شباط والمؤتمر القطري المنعقد في أواسط ايار ١٩٦٦.

وعمل قطريو ٢٣ شباط على احداث انشقاق في الحزب على الصعيد القومي، وبذلوا جهودا كبيرة لشق التنظيم في لبنان، ولكن جهودهم باءت بالفشل باستثناء أفراد قلائل من ضعاف النفوس. من جهة ثانية لا يمكن الانكار ان انقلاب ٢٣ شباط واعتقال بعض اعضاء القيادة القومية وتخفي بعضهم الآخر قد خلق بلبلة في الجهاز الحزبي، خصوصا وان الجهود لعقد مؤتمر قومي كانت متعثرة لاسباب جلّها ذاتي .. واستمرت البلبلة والضياع الى ان حدثت نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧، التي كانت مؤشرا لدخول العرب في مرحلة جديدة ومصيرية من حياتهم. وقد واجه الحزب هذه الهزيمة الكبيره بروحه النضالية المعتادة. وأقر استراتيجيته لفترة ما بعد نكسة حزيران وذلك في مؤتمره القومي التاسع المنعقد في شباط ١٩٦٨.

ومن جهة السلطة اللبنانية يمكن القول انها كانت طوال الفترة التي يغطيها هذا الجزء من «نضال البعث» متربصة بالحزب تنتظر الفرص السانحة للتنكيل به ومحاولة ضربه. وكما ذكرنا سابقا كانت بعض النكسات على الصعيد العربي وخصوصا الازمات على صعيد الحزب كتنظيم قومي تقدم للحكومات الرجعية المتعاقبة في لبنان الفرص المناسبة لمحاولة النيل من الحزب ومن تأثيره الشعبي. وهناك امثلة عديدة لا تحتاج الى توضيح: لم يكن قد مضى على نكسة حكم الحزب في العراق اكثر من اسبوعين حتى بادر وزير الداخلية في الحكومة اللبنانية الى اصدار قرار بسحب «العلم والخبر» ـ الذي كانت وزارة الداخلية قد قبلته من الحزب، بعد تسويف طويل، في ٣١ آب ١٩٦١ ـ متذرعة بأسباب ليست هي الاسباب الحقيقية لاصدار القرار (١).

---

١ ـ وهذا هو نص القرار: «.. حيث تبين ان الجمعية المعروفة باسم «حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان» ترتبط بحكم تكوينها الحزبي وتدرج رتبيتها بهيئة عامة لقيادة غير لبنانية، وحيث انها حزب وليست لها صفة الجبهة او الحركة لكي يسلم بارتباطها التوجيهي بهيئة خارج لبنان على غرار بعض الجمعيات القائمة، وحيث انها داخل لبنان اعتمدت مبدأ إحداث الخلايا السرية التي يعتبر نشاطها مخلا بالامن، كما انها تعتمد مبدأ الحزب المسيطر الواحد الذي يتنافى مع مبدأ تنوع الاحزاب او فكرة الجبهة، كل ذلك مما يتعارض مع الاسس الديمقراطية التي يقوم عليها الحكم في لبنان، وبناء لضرورات الامن يقرر ما يأتي: المادة الاولى: يرفض اعطاء العلم والخبر بالجمعية =

ولم يكد الحزب يجتاز ازمة الانشقاق السعدي ويبادر الى عقد مؤتمره القطري العادي حتى صدر مرسوم (في اليوم الاول من ولاية الرئيس شارل حلو) اعتبرت بموجبه باطلة في اراضي الجمهورية اللبنانية الجمعية المعروفة باسم «حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان» وقد نص المرسوم على تصفية أموال هذه الجمعية بقدر ما يقتضي الامر .. (١) .

وبالطبع لم يكن للقرار او للمرسوم الآنفي الذكر اي تأثير على نشاط الحزب ونضاله .. بل لقد نشرت «الاحرار» خبرا عن المرسوم جاء كأي خبر عادي آخر !

كذلك لم يكن قد مضى عشرة ايام على انقلاب ٢٣ شباط حتى بادرت السلطة اللبنانية ، إتماما لمؤامرة القطريين الهادفة الى الاجهاز على الحزب ، الى اعتقال كل من اعتبرته عضوا في قيادة الحزب وأودعتهم السجن ، ولم تفرج عنهم بكفالة الا بعد ثلاثة اسابيع ، ثم صدر قرار ظني طلبت النيابة العامة بموجبه لهم ولعضو قيادي آخر ولنصيرين من الذين كانوا يعملون في «الاحرار» بعقوبة تتراوح بين ستة اشهر وسنتين (٢) . ولكن الحزب لم يتأثر بحملة الارهاب هذه التي التقت فيها السياسة الرجعية اللبنانية مع القطرية المنحرفة في سورية ، فواصل نضاله ضد القطريين وضد الرجعية اللبنانية – وبالتالي لم تجر المحاكمة بعد ان تيقنت السلطة من صمود الحزب واستعداد الجماهير اللبنانية للدفاع عنه .

وعلى الرغم من الانشقاقات التي مر ذكرها والمؤامرات وضروب التنكيل التي مارستها السلطة اللبنانية الرجعية على الحزب ، فقد تابع الحزب ، بعد كل ازمة وبعد كل ضغط حكومي ، نضاله مع جماهير الشعب اللبناني من اجل ارساء أسس بناء لبنان وطني وديمقراطي ومع جماهير الامة العربية من اجل التحرر من الاستعمار ومقاومة اسرائيل وإرساء أسس بناء الوطن العربي المتحرر الموحد الاشتراكي . وفيما يلي نعطي لمحات سريعة عن نضال الحزب في لبنان تاركين للوثائق التي يحتويها هذا الكتاب ان تعطي فكرة أوسع وأعمّ :

= المعروفة باسم «حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان». المادة الثانية : ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة – بيروت في ٤–١٢–١٩٦٣ .

١ – نقلا عن «الوكالة الوطنية للانباء» الرسمية ، في ٢٥ ايلول ١٩٦٤ .

٢ – كانت التهمة الموجهة في القرار الظني هي : ١ – عضوية وقيادة جمعية سرية و٢ – تحريض جيش دولة شقيقة على حكومة تلك الدولة . وقد صدرت ضد الاعضاء في القيادة حينئذ الدكتور علي الخليل ، والدكتور عبد المجيد الرافعي ونقولا الفرزلي والمرحوم خالد يشرطي والدكتور بشير داعوق ومالك الامين ، وضد ثلاثة من مناصري الحزب وهم يوسف فارس وجان عبيد ورفيق خوري .

المؤتمرات القطرية :

عقد خلال الفترة التي يشملها هـذا الجزء سبعة مؤتمرات قطرية عادية هي التالية : المؤتمر السادس (٢ ــ ٣ كانون الاول ١٩٦١) ، المؤتمر السابع (٦ ــ ٨ كانون الثاني ١٩٦٣) ، المؤتمر الثامن (كانون الاول ١٩٦٣) ، المؤتمر التاسع (٢٦ ــ ٢٧ ايلول ١٩٦٤) ، المؤتمر العاشر (ايار ١٩٦٦) ، المؤتمر الحادي عشر (١١ ــ ١٢ ايار ١٩٦٧) ، والمؤتمر الثاني عشر (تشرين الاول ١٩٦٨) والذي ينتهي به هذا الجزء من نضال البعث في لبنان . وبالاضافة الى هذه المؤتمرات القطرية العادية عقدت عدة دورات استثنائية ، منها المؤتمرات المنعقدة في التواريخ التالية : ١٧ آذار ١٩٦٣ ، ٢٠ كانون الاول ١٩٦٤ ، ٢٨ شباط ١٩٦٦ ، وربما غيرها .

وكانت تلك المؤتمرات تتدارس الوضع اللبناني العام وتحلل اتجاهات السياسة اللبنانية وتضع الخطوط الرئيسية للعمل الحزبي الداخلي وللنضال بجانب الطبقات الكادحة والفئات الثورية (كالطلاب والمثقفين) كما كانت تضع الخطوط العامة للسياسة الجذرية في لبنان والتي من منطلقاتها تعرية الاقطاع السياسي اللبناني وتجارته الطائفية وتعرية الرأسمالية الكمبرادورية والاحتكارية وفضح الاتجاهات السياسية اللاوطنية ، اي تلك المرتبطة بالامبريالية والتي تناصب الانظمة التقدمية العربية العداء .

نضال الحزب في الساحة اللبنانية :

طرح الحزب ، من خلال مقررات مؤتمراته القطرية منذ عام ١٩٦١ ، عناصر متكاملة لاستراتيجية سياسية واجتماعية في لبنان ، ومن هذه العناصر :

١ ــ تنمية الوعي الطبقي بين المواطنين .

٢ ــ محاربة الطائفية وبالاخص على الصعيدين الطلابي والعمالي .

٣ ــ فضح الاحتكار والاستثمار على الصعيدين التجاري والصناعي (والمطالبة بتأميم بعض المرافق الحيوية كالماء والكهرباء والريجي) وكذلك فضح استغلال الشركات الاجنبية .

٤ ــ توجيه اهتمام خاص للعمل النقابي (١) .

٥ ــ المطالبة بالاصلاحات في المناطق المحرومة (١) وكذلك الاهتمام بمشاكل الناس الحياتية اليومية . (انظر التقرير السياسي للمؤتمر القطري السادس المنعقد

---

١ ــ اوصى المؤتمر القطري السابع (٦ كانون الثاني ١٩٦٣) بتخصيص بعض الرفاق للعمل والنشاط بين الجماهير العمالية وكذلك جماهير الفلاحين ، وبتفريغ اعضاء للعمل في المناطق البعيدة من بيروت ، وان يضع الحزب كافة الامكانيات لنجاح هذا النشاط .

في ٢ــ٣ كانون الاول ١٩٦١) .
٦ ــ الاهتمام بمزارعي التبغ ووضع دراسات حول الموضوع تبين تحكم الريجي ، وضرورة تنشيط الزراعة .. ورفع مستوى الريف علميا واجتماعيا واقتصاديا .
٧ ــ خوض معركة الجامعة اللبنانية من حيث تغيير نظام الامتحانات والرسوم الجامعية ومن حيث ايجاد جهاز نقابي جامعي لتعزيز الجامعة اللبنانية على اساس انها المؤسسة الرسمية للتعليم العالي في لبنان . (انظر النشرة الدورية السرية حول اعمال المؤتمر القطري السابع المنعقد في ٦ــ٧ كانون الثاني ١٩٦٣) .
٨ ــ ان يتركز العمل (عام ١٩٦٥) على الريف اللبناني ، مع العمل على بناء جهاز عمالي نقابي من الحزبيين والانصار من العمال ، مثقف ثقافة عمالية وسياسية تمكنه من لعب أدوار قيادية في التجمعات والحركات العمالية في الريف .
٩ ــ ان تبدأ القيادة وضع خطتها بطرح شعارات مرحلية وأهداف مرحلية في لبنان توضع الخطة على اساسها . كذلك الحرص على تمييز مواقف الحزب السياسية من الكتل السياسية المتصارعة واظهار موقف الحزب المبدئي منها باستمرار .
(انظر النشرة الدورية السرية حول اعمال المؤتمر القطري التاسع المنعقد في ٢٦ ــ ٢٧ ايلول ١٩٦٤) .
وكذلك أعاد التقرير السياسي (في القسم المتعلق بالسياسة القطرية) للمؤتمر القطري التاسع التشديد على العناصر التالية :
أ ــ الحريات الديمقراطية ، وايقاف تسلط اجهزة الجيش وخصوصا المكتب الثاني على السلطتين التنفيذية والتشريعية .
ب ــ محاربة الطائفية ، وابراز وجهة نظر الحزب العلمانية التقدمية .
جـ ــ حماية الصناعة الوطنية وجعلها عماد الاقتصاد الوطني ، اذ أن المصانع هي الارض الخصبة لنمو البذور الاشتراكية .
د ــ الدفاع عن مصالح العمال والنضال بجانبهم .
هـ ــ الدفاع عن مصالح الفلاحين (زراعة التبغ والتفاح والحمضيات) .
اما المؤتمر القطري الحادي عشر (١١ــ١٢ ايار ١٩٦٧) فقد طلب من القيادة ان تضع برنامجا لدراسة المجتمع اللبناني تخرج منه بدليل عمل الحزب يوجه خطاه وينظم جهوده في اطار شعاراته العامة . كما طلب منها فتح مجالات التعاون مع القوى التقدمية الاخرى .
ومع ان هزيمة ٥ حزيران حصلت بعد ذلك المؤتمر بأقل من شهر ، فقد عملت القيادة على وضع توصيات المؤتمر على طريق التنفيذ خلال عام ١٩٦٨ ، وقدمت للمؤتمر القطري الثاني عشر المنعقد في تشرين الاول ١٩٦٨ عدة تقارير موسعة حول الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والطلابية ، وقد تبنى المؤتمر تلك التقارير وأصدر على اساسها «ميثاق لجبهة تقدمية في لبنان» هدفه تكتيل

القوى والطبقات ذات المصلحة الحقيقية في الخلاص من تحكم الاستعمار وتسلطه على مقدرات بلادنا وكذلك الخلاص من حكم الطبقات المرتبطة به .

وانطلاقا من خطط الحزب ـ قوميا وقطريا ـ كان الحزب في طليعة النضالات الجماهيرية ، يعمل على ترجمة تلك الخطط الى نضالات متعددة ، على مختلف الاصعدة ، وفيما يلي أمثلة عنها :

١ ـ النضال من اجل قضايا العمال وتأمين مصالحهم ، بما في ذلك مشاكل التسريح التعسفي والضمان الاجتماعي ، وكذلك دعم النقابات عند التجائها الى الاضراب ، وأيضا النضال من اجل رفع مستوى الوعي عند الطبقة العاملة ودعم التنظيم النقابي السليم . ويمكن العودة ، في هذا الكتاب ، الى التقرير العمالي للمؤتمر القطري السادس (كانون الاول ١٩٦١) والى بيانات اول ايار التي كانت تصدر سنويا ، والى النشرة الداخلية الصادرة في كانون الثاني ١٩٦٣ حول العمل النقابي ، والى مقال «الاقطاع السياسي ودور الطبقات الكادحة في القضاء عليه» (الاحرار ، ٢٥ شباط ١٩٦٧) ، والى المعركة التي خاضها الحزب جنبا الى جنب مع عمال المرفأ (تموز ـ آب ١٩٦١) ، ولدعم العمال المسرحين في شركة نفط العراق (النشرة الداخلية الصادرة في كانون الثاني ١٩٦٣) واضراب عمال البترول (الاحرار ٤ و٦ و١٦ ايلول ١٩٦٤) ، وكذلك إثارة موضوع الضمان الاجتماعي (نشرة «الاشتراكي» ، ايلول وتشرين الاول ١٩٦١) ، .. الخ .

٢ ـ متابعة القضايا المتعلقة بالحالة السيئة التي يرزح تحتها مزارعو التبغ واستغلال الريجي لهم (١) . انظر مثلا بياني ٣٠ نيسان و١١ ايار ١٩٦٣ .

٣ ـ اثارة قضايا شعبية حيوية مثل قضية احتكار الادوية وارتفاع أسعارها (نشرة «الاشتراكي» ، ١٦ ايلول ١٩٦١ ، وبيانات الحزب في طرابلس في كانون الاول ١٩٦٢ وكانون الثاني ١٩٦٣) وارتفاع رسوم الكهرباء (الحملة الشعبية في شحيم في كانون الاول ١٩٦٢) ، ومشكلة صيادي الاسماك في صور (ايلول١٩٦١)، وقضايا عديدة غيرها .

٤ ـ النضال من اجل حل ازمة التعليم والمدارس (نشرة «الاشتراكي» ١٦ ايلول ١٩٦١ ، التقرير الطلابي للمؤتمر القطري المنعقد في ١٧ آذار ١٩٦٣ ، بيان الحزب في طرابلس في ٥ تشرين الاول ١٩٦٤ وفي ٢٤ كانون الاول ١٩٦٦) ، ومقاومة قمع السلطة للطلاب (انظر مثلا تصريحات ١٨ آذار ١٩٦٧ ، ونشرة «العربي الجديد» أواسط تشرين الاول ١٩٦٨) .

كما بادر الحزب في تأسيس منظمة «كفاح الطلبة» التي صدر العدد الاول من نشرتها الشهرية في تشرين الثاني ١٩٦٨ .

---

١ ـ وكان الحزب قد أثار مشاكل مزارعي التبغ في المراحل السابقة ـ انظر «نضال البعث» ، الجزء الثامن ، ص ٢٢٢ و٢٥٥ .

٥ ـ خوض معارك ايديولوجية ضد «الانعزالية الجديدة» التي كانت تحظى برضى الاجهزة في الجمهورية العربية المتحدة خاصة وضد المفهوم المشوه للعروبة ومعنى الوحدة العربية (انظر مثلا «الاحرار» في ٢٥ و٢٧ و٢٨ كانون الثاني ١٩٦٦ و١٥ شباط ١٩٦٦) .

٦ ـ الدفاع عن القضايا التي تتعلق بالفلسطينيين في لبنان (انظر بيان «نزوح جديد» الصادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢ وبيان «وكالة الاغاثة ...» الصادر في ٢٠ كانون الاول ١٩٦٢) ودعم العمل الفدائي منذ البداية (١) (انظر مثلا مقال : درس من العاصفة لمحترفي المؤتمرات العربية ـ «الاحرار» ٢٨ ايار ١٩٦٥) وخوض معركة حماية الفدائيين من بطش السلطة اللبنانية والتي كان رمزها قضية استشهاد المناضل جلال كعوش تحت التعذيب في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٦ ، وتنظيم عرائض تطالب بمعاقبة المسؤولين ومظاهرة استنكار في ١٩ من الشهر نفسه تخللها اطلاق الرصاص على بعض الرفاق واصابة عدد منهم بجروح واعتقال عدد آخر منهم .
وكان لهذا الحادث اثر كبير على انطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني في فترة ما قبل هزيمة حزيران ، ممثلا بحركة «فتح» ، وعلى التخفيف من سوء المعاملة التي اعتادت السلطات اللبنانية ان تخص الفلسطينيين بها .
كما حذر الحزب من مطامع اسرائيل التوسعية العدوانية قبيل حرب ٥ حزيران («الاحرار» في ١٥ نيسان ١٩٦٧) وقاد معركة الصمود ورفض الهزيمة وطرح استراتيجية الكفاح المسلح (نشرة «العربي الجديد» في منتصف ايلول وأول تشرين الاول ١٩٦٧) وحذر من الحلول المطروحة بالنسبة لجنو ، لبنان بعد الحرب تحت شعار «لا تدويل ولا تحييد» («العربي الجديد» ، منتصف آب ١٩٦٧ وأواخر حزيران ومنتصف ايلول ومنتصف كانون الاول ١٩٦٨) .

٧ ـ فضح ومقاومة هجمة الاستعمار الجديد وخصوصا الاميركي ، ممثلا بشركاته ومبعوثيه ، على لبنان ، وتواطؤ كبار الرأسماليين معه ، وتصاعد تلك الهجمة بعد ازمة انترا وما تلاها من ازمة مصرفية شبه عامة ، وخصوصا بعد حرب ٥ حزيران (انظر مثلا : ازمة انترا والاقتصاد اللبناني ، كانون الثاني ١٩٦٧ ، الاقتصاد اللبناني معروض للبيع ؟ أواخر حزيران ١٩٦٨ ، التسييح طريق الى التحييد ، أواخر آب ١٩٦٨ ، اقتصاد لبنان معروض للبيع ، أواسط تشرين الاول ١٩٦٨ ، التقرير الاقتصادي للمؤتمر القطري الثاني عشر ، ...)

٨ ـ هذا بالاضافة الى عشرات المظاهرات ، والتي كان من أبرزها في المرحلة الاخيرة من الفترة التي يشملها هذا الجزء من «نضال البعث» مظاهرات ٩ و١٠ حزيران ١٩٦٨ ومظاهرة «استقبال» جورج بول مبعوث جونسون على المطار في

---

١ ـ كما ذكرنا سابقا كانت «الاحرار» الجريدة اللبنانية الوحيدة التي نشرت البيان الاول لـ «العاصفة» في كانون الثاني ١٩٦٥ وتابعت نشر بياناتها اللاحقة .

تموز ١٩٦٨ والتي اعتقل على اثرها عدد من المناضلين وعلى رأسهم رغيد الصلح، وغيرها. هذا بالاضافة الى المهرجانات الشعبية التي كان الحزب يقيمها في بعض المناسبات القطرية والقومية.

وكجزء من نشاطه بين الجماهير رشح الحزب ممثلين عنه في الانتخابات النيابية التي جرت في نيسان ١٩٦٨، في طرابلس وبعلبك ـ الهرمل. وبرغم اساليب الضغط والمعاكسة التي مارستها السلطة فقد نال مرشح الحزب في طرابلس الدكتور عبد المجيد الرافعي ما يقارب ثلاثة عشر الف صوت كما نال مرشح الحزب في بعلبك ـ الهرمل الشهيد محمد حرب ما يناهز اربعة آلاف صوت.

تلك كانت أمثلة عن نشاطات الحزب على الصعيد القطري. اما على الصعيد القومي فقد كان الحزب يشارك في الاحداث العربية وذلك بتعبئة الجماهير اللبنانية من اجل نصرة الكفاح التحرري في الاقطار العربية الاخرى (مثلا، قضية الغاء القواعد العسكرية في ليبيا واعتقال الحزبيين هناك اثر ذلك ـ بياني ٢٨ آب و٢٩ كانون الاول ١٩٦١ ـ دعم ثورة اليمن عام ١٩٦٢، دعم ثورتي ٨ شباط و٨ آذار ١٩٦٣) او من اجل تصحيح النكسات العربية (فضح ردة ١٨ تشرين الثاني الرجعية في العراق: انظر بياني ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤ و١٤ تموز ١٩٦٥) ومن اجل تقويم مسيرة الانظمة التقدمية وفضح الانظمة الرجعية، خصوصا فيما يتعلق بقضية فلسطين في مؤتمرات القمة وما تلاها (انظر مثلا مقال «الاحرار» في ٢١ ايلول ١٩٦٤) وبعد هزيمة ٥ حزيران (انظر مثلا مذكرة الدكتور عبد المجيد الرافعي في ايلول ١٩٦٧)، الخ...

ختاما، لقد كان بامكان الحزب في الفترة التي يشملها هذا الجزء من «نضال البعث» ان يخوض نضالا اوسع مدى وأعمق تأثيرا في القطر اللبناني اولا ان القضايا القومية، بسلبياتها وايجابياتها، وكذلك المشاكل الحزبية الداخلية التي قدمنا لمحات عنها، قد استنفذت جزءا غير قليل من وقت قيادات الحزب وقواعده. هذا بالاضافة الى بعض المنزلقات التي جُرّ اليها الحزب بسبب طبيعة «العلاقة» بينه وبين القوى التقدمية الاخرى في تلك الفترة، وبالتالي تعذر قيام «جبهة وطنية وتقدمية» تقود النضال ضمن اطار العمل المشترك.

٢٨ آب ١٩٦١

أمة عربية واحدة   ذات رسالة خالدة

بيان

- **حزب البعث العربي الاشتراكي في ليبيا يطالب بالغاء القواعد العسكرية وجلاء الجيوش الاجنبية .**
- **السلطات الليبية تبرر الاعتقالات الكيفية بتهمة «قلب نظام الحكم» .**
- **لن يفلح الارهاب في حماية الرجعية ومصالح الاستعمار من زحف جماهير الشعب .**
- **لبنان يستنكر اعتقال شباب ليبيا الاحرار ويدعم نضالهم الشعبي .**

يا جماهير شعبنا العظيم

نشرت وكالات الانباء في ٢٢ آب الجاري نبأ اعتقال ما يزيد عن مائة شاب من اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي في ليبيا بتهمة العمل لقلب نظام الحكم وقد استندت هذه الانباء الى بلاغ اذاعه قبل ذلك رئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس أعلن فيه القاء القبض على اعضاء في حزب البعث من مختلف انحاء القطر الليبي بتهمة النشاط الهدام ومحاولة قلب نظام الحكم .

ان قصة «محاولة القيام بانقلاب» التي اعتمدت عليها الحكومة الليبية في اضطهاد العناصر الوطنية التقدمية في ليبيا وشن حملة تضليل وتشويه ضد اتجاه حزب البعث بواسطة الاذاعة والصحف ، هي مجرد ستار لتبرير حملة الاعتقالات الاخيرة الواسعة النطاق التي اقدمت عليها الحكومة الليبية لمواجهة الضغط الشعبي المتزايد على فساد الحكم الرجعي وسياسة التبعية ووجود القواعد العسكرية الاستعمارية .

يا جماهير شعبنا العظيم

ان الجماهير الليبية ستواصل نضالها بقيادة طلائعها الثورية ، ولن تزيدها حملات الاعتقال والتعذيب الضارية الا اصرارا على تطهير الوطن من القواعد العسكرية ومن العملاء .

ان هذه الاعتقالات الكيفية التي جرت بحجة كشف «محاولة القيام بانقلاب عسكري» قد جرت عقب توزيع بيان لحزب البعث يفضح فيه هذه الاوضاع ويدعو الى الاستجابة لمطالب الشعب في فتح المعركة ضد القواعد العسكرية الاجنبية وتوحيد نضال اقطار المغرب العربي والمشاركة الفعلية في الثورة الجزائرية .

ان الارهاب والبطش والاعتقال الذي واجهت به السلطات الليبية النهوض الثوري الشعبي الذي اشتد لمناسبة مجزرة بنزرت وتطورات القضية الجزائرية ، لن يزيد الشعب العربي في ليبيا الا قوة وعزما على مواصلة الكفاح ضد الاستعمار وقواعده واحتكاراته ولن يكون مصير الذين يربطون انفسهم اليوم في ليبيا بالقواعد والمصالح الاستعمارية ويبتعدون عن مطامح جماهير الشعب أفضل من مصير عملاء الاستعمار الذين انهاروا امام الزحف الشعبي في بعض اقطار المشرق العربي وسائر انحاء العالم .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي في ليبيا ، الذي يمثل طليعة كفاحها ضد الاستعمار والرجعية ، يجد اليوم قوته في التفاف الشعب حوله ويستمد عزمه من التأييد الحماسي الجماهيري لابطاله نزلاء السجون والمعتقلات ، الامناء لاهداف الشعب العربي المستميتين في الدفاع عنها .

وحملة الحكم الرجعي العميل في ليبيا على حزب البعث العربي الاشتراكي ، واستعمال هذا الحكم العميل نفس الاتهامات التي ترددها منذ فترة الصحف المأجورة والعملاء المنحرفون تثبت للجماهير العربية ، ان الاستعمار والرجعيين والعملاء هم المستفيدون من هذه الحملة على الحزب، ان لم يكونوا هم الموجهين لها والدافعين اليها .

ان شعب لبنان يعلن استنكاره لحملة الاعتقالات والارهاب التي يتعرض لها الشباب الوطني في ليبيا ويؤكد تأييده لمطالب الشعب في جلاء القوات الاجنبية عن ارض ليبيا وتحقيق مطالب الجماهير في حكم شعبي يعمل للحرية والوحدة والاشتراكية .

ان الجماهير العربية في كل مكان تحيي نضال الشعب العربي في ليبيا ضد القواعد الاجنبية ومن اجل الاستقلال الحقيقي ، وستقف هذه الجماهير صفا واحدا مع شعب ليبيا وطلائعه الثورية في نضالها البطولي ضد الاستبداد الرجعي والاستعماري .

بيروت في ٢٨-٨-١٩٦١ **حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان**

***

أوائل ايلول ١٩٦١

حزب البعث العربي الاشتراكي
مكتب العمال القطري

اضراب عمال المرفأ ... ونتائجه

يبلغ عدد اعضاء نقابة عمال مرفأ بيروت المثبتين حوالي ٣٥٠ عاملا ، جميعهم منضمون الى النقابة ، يضاف اليهم ثلاثمائة عامل يوميين بعضهم منضم الى النقابة ايضا ، ولكن الجميع يأتمرون بأوامرها وينفذون كافة تعليماتها .

ومن المعروف ان شركة المرفأ كانت سابقا شركة اجنبية ، ثم انتقلت ملكيتها الى رأسماليين وطنيين ــ ثم اشترتها الدولة مؤخرا بمبلغ ١٤ مليون ليرة لبنانية .

وشركة المرفأ كانت دائما تستغل عمالها استغلالا شنيعا وتبطش بهم لاقل بادرة، وتسرح منهم من تشاء دون ان تحسب حسابا لقانون او سلطة .

والحقيقة ان شركة المرفأ ليست وحدها تمثل الطغيان الرأسمالي في لبنان ، فما زال معظم الرأسماليين وأرباب العمل يسرحون من العمال من يشاءون ومتى شاءوا دون ان تستطيع السلطات المسؤولة اتخاذ اي موقف حيال ذلك .

ولم يوضع حد لاستغلال واضطهاد الشركة الا حين تأسست نقابة عمال مرفأ بيروت عام ١٩٥٨ .. وقد استطاعت هذه النقابة برغم صغر سنها ان تقفز أشواطا كبيرة في ميدان التنظيم والتضامن بحيث استطاعت من مجابهة قوة الشركة ونفوذها الكبيرين وتمكنت من تحسين شروط العمل لاعضاء النقابة بشكل لم نصل اليه بعد معظم النقابات الاخرى في بيروت بالرغم من مضي فترة طويلة من الزمن على قيامها.

وسبب ذلك لا يكون في ان عمال المرفأ اكثر وعيا وخبرة في العمل النقابي من بقية عمال لبنان ، ولا في كونهم أوفر قوة وجرأة .. انهم كبقية العمال اللبنانيين، حصتهم ضئيلة من الثقافة والوعي ، وخبرتهم النقابية ما زالت في طور التكوين ، فعمر نقابتهم لم يتجاوز بعد الثلاث سنوات ، يضاف الى ذلك ان عددهم محدود ــ فهو لا يزيد مع العمال المياومين على السبعماية عامل بينما يتجاوز عدد بعض النقابات الاخرى الاربعة آلاف عامل ــ كنقابة عمال النسيج وغيرها ...

والواقع ان عمال مرفأ بيروت منقسمون الى ثلاث نقابات : نقابة البحارة ، ونقابة كتبة البواخر ، ونقابة عمال المرفأ .. وقد كانوا في الاصل نقابة واحدة يترأسها محمد خليل الشرقاوي ــ رئيس نقابة البحارة الان ــ ولكن العمال عندما لمسوا انتهازية الشخص المذكور واستغلاله مركزه النقابي لمصالحه الخاصة انشقوا على انفسهم وكوّنوا النقابات المذكورة أعلاه .

واذا كان فساد القيادة النقابية السابقة هو السبب في انشقاق عمال المرفأ

وتكوينهم ثلاث نقابات بدل النقابة الواحدة .. فان شركة المرفأ وغيرها من المتمولين وأصحاب المصالح يعملون ما في وسعهم لتكريس هذه التجزئة والمحافظة عليها ، لان في الوضع الحالي تفتيت لوحدة العمال واضعاف نفوذهم . كما ان هذه التجزئة تخلق عددا من النقابيين الانتهازيين المستفيدين من مراكزهم النقابية ، والذين بحكم مصالحهم يحاربون فكرة توحيد العمال في نقابة واحدة .. لان هذه الوحـــدة ستفقدهم مراكزهم الحالية اذا تحققت . وفوق كل ذلك فان هذه التجزئة تمكن الشركة من اضعاف شمول الاضراب بواسطة هؤلاء القادة الانتهازيين .

ولا شك ان تحرر العمال من هؤلاء النقابيين الانتهازيين يعني سيرهم خطوةكبيرة في طريقهم الى الوحدة .

وبالرغم من هذا الوضع السيء فقد استطاعت نقابة عمال مرفأ بيروت ان تقف في وجه طغيان الشركة واستبدادها . وان تفرض عليها مطاليبها بالقوة . اذ كانت، بعد ان لمست مماطلة الشركة وتهربها المستمرين ، تلجأ دائما الى الاضراب فتشل حركة المرفأ وتكبد الشركة خسائر باهظة ، وتضطرها في النهاية الى التسليـــم بمطالبها .

هذه النقابة الصغيرة ــ الحديثة العهد ــ وصلت الى ما وصلت اليه من القوة والتنظيم ، واستطاعت ان تحقق للعمال ما حققته ، بفضل اخلاص قادة النقابـة انفسهم ، فلو كان المجلس التنفيذي لنقابة عمال المرفأ انتهازيا ــ كأكثرية المجالس التنفيذية للنقابات الاخرى ــ لكان باع نفسه للشركة وضرب عرض الحائط بمطالب العمال . والواقع انه حصل اكثر من مرة ان عرضت الشركة مبالغ مغرية على بعض اعضاء المجلس للكف عن المطالبة بحقوق العمال .

واذا كانت نقابة عمال المرفأ تلجأ دوما الى الاضراب لحل مشاكلها ، فسبب ذلك تعنت الشركة وعدم اعترافها بحقوق العمال الا حين استعمال هؤلاء سلاحهم الاخير، وهو الاضراب .

وقد تقدمت نقابة عمال المرفأ منذ وقت طويل بعدة مطالب الى الشركة ، ولكنها لم تجد منها سوى المماطلة والتهرب . وبعد ان يئست ــ كالعادة ــ من تحقيق هذه المطاليب عن طريق المفاوضات والوعود .. عمدت الى انذار الشركة بأنها ستنفـــذ الاضراب في تاريخ ٤ آب ١٩٦١ اذا لم تحقق كافة مطالبها .. ولكن الشركة رفضت الاعتراف بكافة طلبات النقابة ــ كما رفضت اجراء اية مفاوضات ــ عندئذ نفــذ العمال اضرابهم ، اما مطاليبهم فكانت :

١ ــ زيادة ١٠ بالمئة على رواتب العمال في سنة ١٩٦٠ وذلك من اول كانـــون الثاني ١٩٦١ .
٢ ــ اعطاء الافضلية في العمل لعمال المرفأ القدامى غير المثبتين .
٣ ــ تأمين الحد الادنى لاجور العمال غير المثبتين وتطبيق النصوص القانونية عليهم .
٤ ــ تأمين الحد الادنى لاجور العمال المثبتين على اساس ساعات عملهم الاعتيادية في الشركة اي سبع ساعات .

٥ ــ تنفيذ الاتفاق الموقع بين ممثلي الشركة ومجلس النقابة حول املاء المراكز الشاغرة في صفوف العمال المثبتين . وقد شغر حتى الان خمسة وعشرون مركزا دون ان تنفذ الشركة تعهداتها بالرغم من انقضاء سنة على ذلك .

وكان الاضراب شاملا قويا ، شل اعمال الشركة ، ووضع السلطات امام ازمة كبيرة . وأخذت السفن تتراكم في الميناء وتهدد بتفريغ البضائع في الموانىء الاخرى. كما اخذ التجار المستوردون يتململون ويطالبون بايجاد حل للمشكلة لكي يستلموا بضائعهم .

ولكن المشكلة الحقيقية كانت في استمرار الاضراب بنفس القوة ونفس النجاح اللذين بدأ بهما .. كما كان مفروضا بالعمال التيقظ والحذر لاقصى حد ممكن كي لا تتمكن الشركة من التآمر على افشال الاضراب وتوجيه ضربة قاضية للعمال .

والواقع ان العمال نظموا انفسهم تنظيما دقيقا ، فتألفت فرق عديدة (الفرقة بين ١٠ و١٥ عامل) وتوزعت على مختلف المداخل المؤدية الى المرفأ ، لكي تمنع تسرب العمال الآخرين الى الداخل .

ووجهت أوامر مشددة لهذه الفرق بعدم ترك امكنتها . كما تشكلت لجنة مؤلفة من بعض اعضاء مجلس النقابة مهمتها التنقل المستمر بين هذه الفرق لمراقبة انضباطها ، وسهرها على تنفيذ أوامر النقابة ، ومحاربة الاشاعات التي قد تنشر بين العمال ــ فالشركات الاستغلالية تعمد في مثل هذه الاوقات الى نشر الاشاعات وتغذيتها بين صفوف العمال .

وهكذا توقفت حركة المرفأ تماما ، وأذاعت انباء الاضراب بعض الاذاعاتالعربية.

وفي نفس هذا الوقت ، كان وفد من مجلس النقابة يتابع اتصالاته بالمسؤولين لمحاولة الوصول الى حل يرضي العمال ويحقق مطاليبهم .

ولكن .. مر يومان .. وثلاثة .. والاضراب مستمر ، والشركة متصلبة في موقفها ، رافضة الاعتراف بأدنى حق للعمال . وأصدرت بيانا زعمت فيه انها تمنح العمال اكثر من حقوقهم .. وانها لا تفقه سببا للاضراب . وقد نشر هذا البيان في اغلب الصحف ..

ووقفت الحكومة الى جانب الشركة .. وحاولت ان توجه لاضراب العمال ضربة قاضية ، لانه ليس من صالحها قيام الاضرابات والازمات في عهدها .. فأنزلت ٢٥٠ عاملا من عمال البلدية ليقوموا بالعمل مكان العمال المضربين وكانت الفرقة(١٦) وقوات من الشرطة تتجول باستمرار في مناطق المرفأ منتظرة أقل بادرة لتتحرش بهم .. ولكنهم بتنظيمهم الدقيق فوتوا عليها كل فرصة للتدخل .

عندئذ وجد عمال المرفأ ان اضرابهم أصبح مهددا بالفشل .. وانه لا بد من القيام بعمل حاسم للحؤول دون ذلك .

وكان «مكتب العمل» الحزبي يشارك العمال في مجابهة المواقف التي يتعرضون لها ، ويوجههم باستمرار .

وتم الاتفاق على تشكيل وفود من العمال للاتصال بعمال البلدية واقناعهم

بالتوقف عن العمل تضامنا معهم . كما تألفت وفود للقيام بحملة عرائض للمسؤولين تطالب بانصاف عمال المرفأ .

وأبلغ جهازنا بضرورة المساهمة في حملة العرائض هذه ...

وفي اليوم التالي ظهرت نتائج هذا العمل . فقد انهالت العرائض من كافة المناطق الى الصحف والمسؤولين تحمل تأييد الشعب لاضراب عمال المرفأ ، ومطالبة بتنفيذ مطاليبهم .. كما امتنع عمال البلدية عن العمل بحجة افتقارهم الى الخبرة المطلوبة !!.. ولما هددوا من قبل الشرطة اذا لم يباشروا العمل .. راحوا يعملون ولكن ببطء شديد .. وأخذ بعضهم ينتهز فرصة عدم مراقبته ليتوقف عن العمل او ليرمي بعض الصناديق في البحر .. وبعضهم كان يحدث جرحا صغيرا في يده أو رجله ثم يتذرع بذلك لعدم متابعة عمله ...

وهكذا استطاع العمال ان يسيروا شوطا بعيدا في انجاح الاضراب .. وفي هذه الاثناء ، كان اتحاد النقابات المستقلة الذي تنتمي اليه نقابة عمال المرفأ قد طيَّر برقيات الى المسؤولين يدعم النقابة في اضرابها ، ويهدد باعلان الاضراب العام اذا لم تستجب الشركة لمطالب العمال . وفي نفس الوقت تنادى «كتبة البواخر» الى اجتماع عام حيث قرروا التضامن مع اخوانهم العمال في اضرابهم .. وهددت نقابات اخرى بالاضراب اذا لم ينصف عمال المرفأ فورا .

وهكذا استطاع العمال ان يخلقوا ضجة كبيرة حول اضرابهم ، مما لفت نظر الرأي العام اليهم ، ومكنهم من شرح قضيتهم على نطاق واسع .

وكسب الرأي العام وتأييده امر ضروري لنجاح اي اضراب ، لانه يرفع معنويات العمال ويدعم موقفهم من جهة ، ويشكل وسيلة ضغط قوية على السلطات المسؤولة للتدخل واجابة العمال الى مطاليبهم من جهة اخرى .

عندما وجدت الشركة ان كافة اساليبها لافشال الاضراب قد باءت بالفشل ، وان اتساع نطاق الاضراب أصبح وشيكا .. وان خسائرها بلغت حدا كبيرا جدا.. رأت نفسها مضطرة ازاء هذا الوضع الى الرضوخ لمطالب العمال ، وأجرت معهم مفاوضات خرج العمال على اثرها بالمطالب التالية :

١ ــ زيادة ٦ بالمئة على اجرة الساعة للعمال المثبتين .

٢ ــ تطبيق قانون الحد الادنى للاجور وتحسب الزيادة على اساس الحد الادنى بالنسبة للذين كانوا يتقاضون أقل من الحد الادنى .. اي لا يقل راتب هؤلاء عن ١٣٢ ونصف ليرة لبنانية .

٣ ــ العمال غير المثبتين عند وجود عمل لهم يعملون ٦ ساعات على الاقل في اليوم.

٤ ــ تبدأ الزيادة في الوقت الذي تحدده الحكومة (اي في أول كانون الثاني ١٩٦٢) .

وهذه المطالب ان لم تتضمن كافة الحقوق التي نادى بها العمال ، فانها تحتوي على أهمها وأكثرها .. والعمال عادة لا يستطيعون الحصول دفعة واحدة على حقوقهم كافة ، بل ينتزعونها على دفعات ، وبقدر ما تسمح لهم قوتهم ..

من خلال هذا الاستعراض لاضراب عمال المرفأ ، يتبين لنا ان اي اضراب لكي ينجح ، ويستمر لحين تحقيق المطاليب التي اعلن من اجلها ، يجب أن تتوفر له الشروط التالية :

١ ــ ان تكون مطالب العمال واضحة ، ومرتبطة بمصالحهم مباشرة .

٢ ــ ان يكون هناك تنظيم دقيق للعمال يسيرون على هداه ، ويتقيدون به طيلة استمرار الاضراب (تشكيل وفود للمفاوضات ــ وفرق حراسة ــ دوريات .. الخ ..) .

٣ ــ العمل بسرعة على تكوين رأي عام واسع يلتف حول المضربين ويدعمهم في اضرابهم .

٤ ــ تنظيم حملة عرائض وبرقيات واسعة النطاق باسم مختلف الفئات الشعبية ، معلنة تأييد معظم طبقات الشعب للمضربين .

٥ ــ اتصال مستمر ببقية الفئات العاملة لدفعها الى التضامن مع العمال المضربين ، للحصول على المطاليب التي أضربوا من اجلها لان قضية العمال واحدة لا تتجزأ.

***

٢ ايلول ١٩٦١

تجار الطائفية المشبوهة ![1]

حوادث الاسبوع الماضي في بيروت ، والاستغلال السياسي لاحتفالات ذكرى المولد النبوي الدينية ، اظهرت ان بعض السياسيين المحترفين ما زالوا يعتقدون بامكانية الاستمرار في المتاجرة بالطائفية لبناء نفوذهم السياسي .. لانهم يعتبرون السياسة تجارة بقضايا الشعب ومصالحه !

فبدل المنافسة في خدمة قضايا الشعب .. في رفع مستوى معيشته ومكافحة الاستغلال البشع لتعب ابناء الشعب وسرقة خيرات البلد والتسلط الرجعي على سياسته ومقدراته وبدل المنافسة في الدفاع عن حرية البلد واستقلاله في وجه الضغط الاستعماري وفي تحقيق اهداف الشعب القومية .. نرى بعض السياسيين المحترفين يعمدون الى المنافسة في المظاهرات الطائفية غير المجدية والى تغذية

---

١ ــ «الاشتراكي» ، ٢ ايلول ١٩٦١ .

الانقسامات الطائفية لالهاء الشعب عن مطالبه الاساسية .

لقد اظهرت معركة ما بعد احتفالات ذكرى المولد في بيروت من جهة ، وما انكشف من علاقات حزب طائفي مشبوه بعصابة الاستخبارات الاسرائيلية في الاسبوع الماضي خطورة الاستغلال الطائفي لقضايا الشعب . ولكن جماهير الشعب الواعية تعرف الان ما هو حق في مطالبها بالعدالة الاجتماعية وتطهير اجهزة الحكم من الاستغلال والتحكم ومعالجة الانحراف السياسي عن اهداف الشعب وتعرف ما هو تزوير لهذه الاهداف واستغلالا لها تحت ستار طائفي مخرب .

وجماهير الشعب ماضية في توضيح مطالبها وفي العمل لهذه المطالب في الميدان السياسي وفي ميدان تكتيل العمال في نقاباتهم وتكتيل جماهير الشعب في حركات سياسية قوية تحقق اهدافه وتفضح نهائيا كل تجار السياسة وتجار الطائفية الذين يرقصون على أشلاء ضحايا مساوماتهم وأشلاء مصالح جماهير الشعب لتغذية زعاماتهم الطائفية المشبوهة .

***

ادخال تعديلات النقابات على مشروع الضمان الاجتماعي ضمانة لنجاحه(١)

ما زال مشروع الضمان الاجتماعي يسير في طريق الاقرار والتصديق من قبل مجلس النواب دون الالتفات الى التعديلات المقدمة بشأنه من جانب النقابات ، بالرغم من ان ادخال هذه التعديلات على المشروع يشكل ضمانة لنجاحه واستمراره.

ونقابات العمال ، التي تعتبر مشروع الضمان الاجتماعي وضع لمصلحتها بالدرجة الاولى ، تستغرب اعراض المسؤولين عن الاخذ برأيها .. وتعلن ان عدم ادخال هذه التعديلات على المشروع معناه العمل على اجهاضه قبل ان يرى النور .

والمقترحات التي يعتقد العمال انها تجعل المشروع ذا فائدة لهم ، هي ما يلي :

١ ــ ضرورة شمول الضمان لكل الفئات العاملة وعدم حصره حسب وضعه الحالي بالعمال المأجورين في المؤسسات والشركات .

٢ ــ ضرورة ضمانة الدولة للمشروع لكي تتوفر الثقة بامكانية نجاحه واستمراره .

---

١ ــ «الاشتراكي» ، ٢ ايلول ١٩٦١ .

٣ – ضرورة تمثيل العمال في مجلس ادارة المشروع بعدد مساو لممثلي الحكومة وأرباب العمل .

٤ – التخلص من قصور فوائد المشروع في بعض النواحي عن فوائد قانون العمل كتعويض الصرف من الخدمة ، وحالات الامومة والمرض .

على كافة الاتحادات النقابية ان تتفق على تعديلات موحدة لمشروع الضمان الاجتماعي لان في ذلك ضمانة اكبر للاخذ برأيها .. وان تصر على ادخال هذه التعديلات على المشروع ..

كما ان تحديد وقت البدء بتنفيذ المشروع امر ضروري جدا لان ذلك يضع الدولة امام مسؤولياتها ويضطرها الى تنفيذ واجباتها في الموعد المحدد ..

اما عدم تحديد وقت للبدء بالتنفيذ ، فان ذلك يعني بقاء المشروع خياليا .. لا وجود له الا في أذهان واضعيه !!

***

صيادو الأسماك في صور مهددون بالجوع

لماذا لا تساعدهم الدولة بالشباك والزوارق والخبرة ؟ (١)

كلنا نعلم ان الدولة قد منعت منذ سنوات اصطياد الاسماك بواسطة الديناميت.

ولا شك ان خطوة كهذه – اذا أحسن تطبيقها – يباركها الصيادون انفسهم نظرا لفوائدها العديدة . فمنع استعمال الديناميت من شأنه تحويل الشاطىء الى مزرعة غنية بالاسماك ، وهذا يزيد طبعا في عائداتهم اليومية كما ان زيادة الانتاج الوطني من الاسماك يزيد في دخل البلد ويعود عليها بالفائدة .. ويوفر الاسماك للمواطنين بأسعار منخفضة .

ولكن هل عمدت الدولة الى ايجاد وسائل جديدة للصيد تضمن للصيادين قوتهم اليومي ؟

لننظر في واقع صيادي صور كمثال لصيادي سائر الشواطىء اللبنانية .

ان صيادي الاسماك بالديناميت – وهم الاغلبية الساحقة – هم من الفئة المعدمة التي لا تأكل اذا لم تعمل وتكدح طيلة النهار .

هؤلاء الصيادون لا يملكون من وسائل الصيد الا الاساليب البدائية التي لا تعود عليهم في معظم ايامهم بما يسد رمقهم ..

---

١ – «الاشتراكي» ، ٢ ايلول ١٩٦١ .

وقد ازدادت مأساتهم تعقيدا بعد الغاء الصيد بالديناميت . فهم لا يملكون وسائل الصيد الحديثة ، والدولة عندما منعت الصيد بالديناميت كأنما حكمت عليهم بالموت جوعا .

وبما ان هؤلاء الصيادين غير مستعدين لترك عائلاتهم تموت جوعا وعريا فانهم مضطرون لمخالفة قانون منع صيد الاسماك بالديناميت . والواقع ان هذه المخالفة تحصل باستمرار على امتداد الساحل اللبناني .

وبتعبير آخر ، ليس المهم ان تصدر الدولة القوانين ، وانما المهم ان تكون هذه القوانين عملية ومن الممكن تطبيقها ..

ولكي تتمكن الدولة من تطبيق هذا القانون ينبغي عليها ان :

١ ـ تؤمن شباكا للصيد لكافة الصيادين .

٢ ـ تزودهم بقوارب مجهزة بمعدات الصيد الحديثة ..

وبامكان الصيادين العمل على انشاء تعاونية كبيرة لهم يستطيعون بواسطتها ان يدفعوا للدولة على أقساط ثمن المعدات التي زودتهم بها ..

كما ان التعاونية تستطيع توجيه الصيادين الى أفضل طرق العمل وتحسين مستواهم باستمرار .

ان تطبيق قانون منع استخدام الديناميت يتطلب مساعدة الدولة للصيادين في تأمين الشباك والزوارق والخبرة .

وكل مساعدة مادية تقدمها الدولة في هذا المجال سوف تؤمن تحسين كمية ونوعية الاسماك وتشغيل عدد كبير من المواطنين في الصيد وفي صناعة تجفيف وتعليب الاسماك ، وتزيد في الدخل الوطني .

***

١٦ ايلول ١٩٦١

أزمة التعليم والمدارس

تعود مع مطلع العام الدراسي الجديد ! (١)

في مطلع كل عام دراسي تعود ازمة المدارس الى الظهور بأشكالها المتعددة :

---

١ ـ «الاشتراكي» ، ١٦ ايلول ١٩٦١ .

آلاف التلاميذ لا تتسع لهم المدارس القائمة فيكون نصيبهم التشرد ، ومئات الآباء الذين يعجزون عن دفع الاقساط المدرسية الفاحشة وشراء الكتب لابنائهم فيعيشون ازمة خانقة يقتطعون القسط من ثمن الخبز والدواء ويقترون على أنفسهم حتى لا يحرموا ابناءهم من نعمة العلم ، وكثيرا ما يكتفي هؤلاء بتعليم بعض ابنائهم وغالبا ما يصلون بهم الى ربع الطريق او منتصفه ثم تعجز امكاناتهم الضئيلة عن متابعته حتى نهايته فيخلق هذا الوضع مآس تنعكس آثارها في مجتمعنا .

ان ازمة التعليم التي تتكرر كل عام حرية بأن تثير اهتمام المسؤولين فيبادروا الى وضع مخطط تربوي شامل ينقل التعليم من أيدي تجار العلم ويخضعه لسلطة الدولة واشرافها .

ان مجانية التعليم والكتب المدرسية وفتح مدارس تتسع لجميع التلاميذ المشردين من ابنائنا وايجاد مدارس للتعليم المهني والصناعي هي مطالب اساسية وملحة لجماهير شعبنا الكادحة الفقيرة .

وليس كثيرا على شعبنا ان يطمح الى اتاحة الفرصة لجميع ابنائه ان يتعلموا في عصر تجاوزت فيه دول وشعوب اخرى مجانية التعليم وأصبحت تتطلع الى تقديم الكساء والغذاء للطلبة مجانا في جميع مراحل التعليم .

ان شعبنا يطالب بفتح مدارس جديدة تتسع لجميع ابنائه ، وبالغاء الاقساط المدرسية وتوزيع الكتب مجانا ، فذلك لن يخفف عن كاهل الآباء حملا ثقيلا فحسب بل سيساعد على تفتح امكانات كثيرة يطمسها الجهل ويقضي عليها احتكار العلم والاتجار به .

***

رسالة طرابلس

غلاء الأدوية مستمر والشعب يئن (١)

بعد النقمة الشعبية التي تفجرت ضد غلاء الادوية الفاحش ، وضد الاستغلال البشع الذي يمارسه مستوردو الادوية ، لتحقيق الارباح بالملايين من آلام المرضى ودم هذا الشعب المظلوم .

---

١ – «الاشتراكي» ، ١٦ ايلول ١٩٦١ .

وبعد الاضراب الشعبي الشامل والمظاهرات الصاخبة التي قامت بها جماهير الطرابلسيين في ٥ حزيران الماضي . سارعت الحكومة بلسان وزير الصحة بيار الجميل ، لاعطاء وعد قاطع بتخفيض اسعار جميع الادوية بنسبة ١٥ ــ ٧٥ بالمئة .

وألفت لجنة لدراسة تكاليف الادوية وتحديد أثمانها . وكعادة اللجان الحكومية بعد مضي شهرين على عملها ، ووسط حملة دعائية ضخمة في الصحف، اعلنت عن تخفيض لاسعار انواع الانتبيوتيك فقط ، ووعدت بمتابعة مساعيها الحميدة لتخفيض اسعار حليب الاطفال المجفف ؟!.

اي ان التخفيض لم يشتمل الا على واحد بالمئة من اصناف الادوية المستعملة في لبنان . وهكذا يجد المواطن بعد انتظار ثلاثة اشهر ، ان تخفيض اسعار الادوية لم تكن الا تمثيلية لالهاء الشعب وتخديره وامتصاص نقمته ولا يزال الفقراء والكادحون يئنون من وطأة غلاء اسعارها وهم مضطرون لبيع فراشهم والاستدانة والاستغناء عن ضروريات الحياة لتأمين الدواء لعيالهم ومرضاهم .

ان هذه المأساة لا يمكن ان تستمر ، والشعب يدرك ان كبار مستوردي الادوية لديهم الامكانيات والنفوذ لتعطيل اي خطوة تقوم بها اللجان الحكومية للحد من جشعهم وأرباحهم . وليس هناك سوى النضال الشعبي المستمر لتحقيق مطلب الجماهير بتأميم استيراد الادوية وتأمينها بأسعار الكلفة للمرضى من أبناء الشعب.

***

زيارة الاسطول السادس

تحد صارخ لاستقلال لبنان (١)

ذكرت الصحف ان بعض قطع الاسطول السادس الاميركي ستزور لبنان خلال الايام القليلة القادمة .

ان الزيارات المتكررة التي يقوم بها الاسطول الاميركي للمياه اللبنانية تثير استياء شعبنا وسخطه .. فهو ما يزال يذكر كيف نزل الاسطول السادس في مياهنا عام ١٩٥٨ ليهدد شعبنا الثائر على الحكم العميل والمنحرف ، وليدعم هذا الحكم .

وشعبنا لا يمكن ان ينسى ان الاسطول السادس هو أداة الاستعمار الاميركي

---

١ ــ «الاشتراكي» ، ١٦ ايلول ١٩٦١ .

لضرب كل حركة تحررية في العالم ، فهو يتحرك كلما ثار شعب من اجل تحقيق حريته وسيادته ليحاول خنق ثورته وأمثلة العراق والكونغو ما تزال ماثلة في الاذهان .

ان زيارة الاسطول السادس ليست تحديا لنا كعرب أوجد الاستعمار الاميركي اسرائيل في قلب بلادنا ويقف الى جانب الاستعمار الفرنسي في محاربة اخوتنا في الجزائر ويمده بالمال والسلاح فحسب بل هي ايضا تحد لحيادنا الذي اعلنه المسؤولون في اكثر من مناسبة كان آخرها مؤتمر عدم الانحياز في بلغراد .

لقد اشتركنا في هذا المؤتمر واشتركنا في اصدار مقرراته وعلينا ان نلتزم بها ، فالحياد ليس مجرد كلمة نستغلها دعائيا بل هي سياسة مسؤولة يجب ان نمارسها .

ان شعبنا يطالب بمنع الاسطول الاميركي من الرسو في المياه اللبنانية ويعتبر زيارته تحديا صارخا لاستقلاله وحياده ولن يغفر للمسؤولين السماح لاسطول العدوان بتدنيس مياهنا وخرق حيادنا وتحدي مشاعر جميع الشعوب المكافحة التي تنظر الى هذا الاسطول كأداة للاستعمار والاستعباد .

***

٢٦ تشرين الاول ١٩٦١

ماذا يعني تغيير الحكومة ؟

التنظيم الشعبي هو وحده ضمانة «التغيير» لمصلحة الشعب .. (١)

ابناء الشعب يتساءلون: لماذا تتغير الحكومات في بلادنا؟ والمواطن العادي يفكر: ما هي العلاقة بين مصالحي كمواطن وقضايانا كشعب وبين قيام الحكومات وسقوطها ؟

والواقع ان الناس لا يجدون حتى الان علاقة كبيرة بين تغيير الحكومات وبين تغيير أوضاع البلاد السياسية والمعاشية .

فالحكومات تقوم على اساس تكتل قوى نيابية من اجل الحكم اكثر من تكتلها حول برامج عامة معينة ، والمعارضة تتكتل ضد الحكومة من اجل ابعادها عن الحكم

---

١ ـ «الاشتراكي» ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٦١ .

واستلام مكانها اكثر من تكتلها ضد سياسة الحكومة وحول برامج عامة مختلفة عن برامج الحكومة .

وفي قيام الحكومات وصراع الحكومة والمعارضة في البرلمان ، تبقى على الهامش مطالب الشعب في تأمين العمل لابنائه ورفع مستوى معيشته وانتهاج سياسة عربية تحررية وسياسة حياد دولية صحيحة . فلماذا تبقى قضايا الشعب على هامش الحياة السياسية في بلدنا ؟ لان جماهير الشعب لم تنجح بعد في توحيد صفوفها حول مطالبها الشعبية الواضحة ، التي لا يستطيع تجار السياسة استغلالها . ولان جماهير الشعب لم تنجح بعد في تقوية أحزابها العقائدية الشعبية ونقاباتها العمالية ولم تنجح في دفع ممثلين حقيقيين عنها الى البرلمان بشكل يجعل النواب يعملون لمصلحة الشعب ويجعل الحكومة منفذة لاهداف الجماهير .

واذا كانت أوضاع البلاد الاقتصادية الطبقية والطائفية والسياسية تعرقل نضال الشعب من اجل اهدافه ، فان لا شيء يغير هذه الاوضاع الى الاحسن الا نضال الشعب .

ان الخروج من دوامة الفراغ السياسي الذي يعيشه المواطنون في صراع السياسيين ، لا يكون الا بالعمل الشعبي . ان شعبنا يطالب ويعمل من اجل الاتجاه بالبلاد نحو تنظيم حزبي ونقابي واع يسير الحكم لمصلحة الشعب وفي خدمة قضاياه. يطالب بتطهير الهيكل من الاتجار والاستغلال والمصالح الشخصية . يطالب بانتهاج سياسة خارجية واضحة المعالم سليمة الاتجاه تنسجم مع الخط التحرري العربي والعالمي . يطالب بالسير في سياسة اقتصادية موجهة تعتمد التخطيط والاساليب العلمية وتتجه بالبلاد نحو العدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

والى ان يتمكن شعبنا من تقويم الامور والدفع بسلطاته الحاكمة في خط واضح على الصعيدين الداخلي والخارجي ستظل ازمات الحكم وتغييرات الحكومات بعيدة عن تحقيق مطالب الشعب .

***

الأحداث الاخيرة في ج. ع. م [1]

● **انتصرت الرجعية الانفصالية بسبب أخطاء الحكم ومحاربته للتنظيم الشعبي النضالي .**

---

١ ـ «الاشتراكي» ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٦١ .

- **القوى القومية التقدمية وجماهير الشعب في سوريا تواجه معركة قاسية مع الرجعية .**
- **افساح المجال للعمل الشعبي في ج٠ع٠م٠ هو ضمانة انتصار الاتجاه التقدمي وتجنب النكسات .**
- **طريق الوحدة العربية وحكم الشعب هو طريق التنظيم الحزبي والتنظيم النقابي للجماهير الكادحة .**

ان الانقلاب العسكري الذي وقع في الاقليم السوري وادى الى اعلان انفصال اقليمي الجمهورية العربية المتحدة أدى الى عودة الرجعية في سوريا الى الظهور اقوى مما كانت عليه قبل سنوات من تحقيق الوحدة .

وقد نجح الانقلاب العسكري الانفصالي في سوريا نتيجة أخطاء الحكم في سياسته الاقليمية الفردية وفي ابعاد العناصر الوطنية من الجيش والقيادات الشعبية التي أدت الى نشوء ردة فعل اقليمية سورية في مختلف اوساط الشعب والادارة والقوات المسلحة وأدت الى تفكيك المنظمات الشعبية والنقابية وفرض قيادات انتهازية على النقابات وأجهزة الاتحاد القومي .

وعندما وقع الانقلاب كانت العناصر التي يعتمد عليها الحكم السابق في القوات المسلحة وفي المباحث والاتحاد القومي واتحادات العمال هي اول العناصر التي انقلبت عليه وسارت في ركاب الحكم الجديد . بينما كانت جماهير الشعب المؤمنة بالوحدة مترددة ضائعة تريد التمسك بالوحدة ولكنها تريد ايضا حرياتها . ولكن جماهير الشعب المؤمنة بالوحدة لم تكن تجد سبيلا الى جمع مطالبها في الوحدة وفي الحريات وحكم الشعب في الدفاع عن الحكم السابق فالحكم السابق تجاهل مطالب الشعب هذه وحارب البعثيين الذين انتقدوا الاخطاء وطالبوا بالتصحيح وطالبوا بالتنظيم الشعبي فأصبحت الجماهير ضعيفة مفككة القوى عاجزة مؤقتا عن مواجهة الاوضاع الصعبة التي فرضت عليها .

ان جماهير الشعب في سوريا وطليعتها القومية التقدمية من البعثيين وسائر العناصر التقدمية المستقلة تواجه اليوم معركة قاسية من اجل اعادة الحريات والتنظيم الشعبي والنقابي واعادة طرح مطلب الشعب في الوحدة على أسس قوية.

وهذه المعركة تتطلب من القوى القومية التقدمية ومن جماهير الشعب في سائر الاقطار العربية ان تتخلص نهائيا من الاسباب التي أدت الى الانتكاسة وتعيد تجميع صفوفها على اساس الايمان بالشعب وبالحكم الشعبي والايمان بالحزبية العقائدية والقيادة الجماعية .

ان الوحدة لا تتحقق الا بنضال شعبي منظم والاشتراكية لا تتحقق بدون نضال العمال والفلاحين والمثقفين الاشتراكيين ، ونضال الوحدة ونضال الاشتراكية يتغذيان بالحرية ويخنقهما الحكم الفردي والديكتاتوري عموما .

ان الجمهورية العربية المتحدة مدعوة الى افساح المجال امام التنظيم الشعبي

والنقابي الديمقراطي والمستقل عن الحكم . ان افساح المجال لحرية الفكر والنشاط السياسي والتنظيم النقابي والطلابي هو اول خطوة تؤكد الاستفادة من نكسة الوحدة الاليمة . وانهاء التعاون مع الرجعية العربية ضد الحركات الشعبية في اليمن والمغرب وليبيا وأقطار المشرق المختلفة وانهاء الاعتماد على المرتزقة وأجهزة المخابرات في النضال العربي والاستجابة الى تجميع قوى الحركات الشعبية التقدمية في الوطن العربي وخصوصا قوى البعثيين وثوار الجزائر وتقدميي المغرب.

اننا نواجه ردة رجعية وهجوما مركزا من قوى الاستعمار والصهيونية في سوريا وفي سائر الاقطار العربية . وعلينا ان نواجه هذه القوى بكل امكانياتنا . وان التنظيم الحزبي بما يؤمنه من نقد ذاتي وقيادة جماعية يضمن اكتشاف الاخطاء وتجميع القوى لمعالجتها بسرعة . كما ان تجميع صفوف الاحزاب والحركات الشعبية الثورية على اساس توحيد الخطط والمراقبة المتبادلة يعجل في انتصار اهداف الشعب ويضمن استمرار الانتصارات .

***

معامل الغزل والنسيج تعود الى صرف العمال

الدولة مطالبة بتأمين حماية الصناعة الوطنية .. (١)

بدأ اصحاب معامل الغزل والنسيج يهددون بتسريح دفعات جديدة من العمال لان الحكومة لم تعمد بعد الى تأمين حماية صناعة الغزل والنسيج الوطنية والصناعات الاخرى المتعلقة بها كالالبسة الجاهزة والاسمدة وصناعة الطحين وصناعة النايلون التي تستهلك سنويا ملايين الامتار من المنسوجات الوطنية ..

ان إقدام اصحاب المعامل المذكورة على صرف العمال لا يعود الى ازمة صناعة الغزل والنسيج بمقدار ما يقصد به الضغط على الحكومة بواسطة الاضرابات التي سوف تشنها النقابات احتجاجا على صرف العمال الكيفي مما يتسبب في احراج الحكومة ويجعلها اكثر استعدادا لتفهم وجهة نظر اصحاب هذه المصانع ..

نحن نعرف الكثير عن الاحتكارات المحلية في بلادنا .. وعن جشع واستبداد الصناعيين والرأسماليين الكبار في تحديد الاسعار وفرضها على الاسواق .. ولكن كل هذا لا ينفي ضرورة العمل على حماية الصناعة الوطنية ضد مزاحمة الصناعات الاجنبية ..

وان نمو الصناعات الوطنية سيرافقه حتما نمو النقابات العمالية وازدياد قوتها بحيث يمكن لهذه النقابات ان تنتزع شروطا أفضل للعمل وان تعمل على حماية

---

١ ـ «الاشتراكي» ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٦١ .

نفسها من الجشع والاستغلال ..

ولا يجب ان يغيب عن بالنا ايضا ان حماية الصناعات الوطنية ستؤدي الى ازدهارها وبالتالي الى زيادة الدخل الوطني والى فتح آفاق جديدة لليد العاملة بحيث يساهم ذلك في القضاء على البطالة ..

ان اصحاب معامل الغزل والنسيج مطالبون بالكف عن التسريح الكيفي للعمال لان ذلك لن يؤدي ، بالاضافة الى تشريد عائلات العمال المصروفين ، الا الى كساد صناعاتهم وازدياد خساراتهم نتيجة للاضرابات المتوقعة ..

اما الدولة فانها مدعوة الى العمل على تأمين حماية الصناعات الوطنية لان ذلك يعني زيادة الدخل الوطني والقضاء على البطالة وخلق جو من الاستقرار النسبي ، كما انها مطالبة في ذات الوقت بتحديد الاسعار لحماية المستهلك من الاحتكارات الجشعة المستغلة .

نقابي

***

الضمان الاجتماعي مشروع فاشل !

اذا لم تدخل عليه تعديلات النقابات الاساسية (١)

بعد اخذ ورد طويلين .. وبعد مفاوضات عديدة بين النقابات العمالية من جهة وبين المسؤولين من جهة ثانية .. ادخلت الحكومة بعض التعديلات على مشروع الضمان الاجتماعي . ولكن هذه التعديلات جاءت بعيدة عما يريده العمال من ضمانات للمشروع كي تتوفر الثقة بامكانية نجاحه واستمراره .

لقد طالب العمال بضمان الدولة للمشروع ضمانا كليا ، وبتمثيل العمال في مجلس الادارة بنسبة النصف .

كما طالبوا ايضا بضرورة شمول المشروع لكافة الفئات العاملة ، بما فيها العمال الزراعيين . وألحوا الى ضرورة تخلص المشروع من بعض النواقص التي تجعل فائدته في بعض النقاط اقل قيمة من فوائد قانون العمل ، كتعويض الصرف من الخدمة وحالات الامومة والمرض .

واذا نظرنا الى التعديلات التي أدخلتها الدولة على المشروع نجد انها لا تقدم ولا تؤخر فيه . بل لعل الغاية منها ايهام العمال بأن المشروع قد عدل بناء لطلبهم وانه بات ملبيا لرغبتهم ..

فالدولة لم تضمن المشروع الا بمقدار ٢٥ بالمئة من مصاريف صندوق تأمين المرض فقط ، ولم ترفع تمثيل العمال الى اكثر من ثلث .. ولم تعمل على توسيع

المشروع بحيث يشمل بقية العمال .

وحتى التعديلات الطفيفة العديمة النفع ، كان المسؤولون يصرحون انهم اخذوا بها نزولا عند رغبة «اتحاد النقابات المتحدة» .

ولكن من قال ان «اتحاد النقابات المتحدة» يمثل كافة فئات العمال في لبنان ؟ ومن يستطيع ان يزعم ان رغبات هذا الاتحاد تلبي مصلحة الطبقة العاملة في بلادنا؟

ان اتحاد النقابات المتحدة اذا كان يضم بعض النقابات ، فيجب ان لا يغيب عن بالنا ان اغلبية هذه النقابات الساحقة تمثل فئات الموظفين والعمال ذوي الدخل المرتفع ..

ان الطبقة العاملة الكادحة الفقيرة التي تمثل الاغلبية الساحقة من المواطنين .. هي صاحبة المصلحة الاولى في تحقيق مشروع الضمان الاجتماعي .. وهي التي يجب ان تأخذ الدولة بتعديلاتها لكي تضمن نجاح هذا المشروع .. وهذه التعديلات هي :

١ ـ شمول المشروع لكافة فئات العمال دون استثناء .

٢ ـ ضمان الدولة للمشروع .

٣ ـ تمثيل العمال في مجلس ادارة المشروع بمقدار النصف .

٤ ـ التخلص من قصور فوائد المشروع في بعض النقاط عن فوائد قانون العمل .

***

٣١ تشرين اول ١٩٦١

تعميم

أثار تقويض وحدة الجمهورية العربية المتحدة رسميا بقيام الانقلاب العسكري الانفصالي في سوريا ، هزة عنيفة في اوساط شعبنا وشعورا عميقا بالالم والنكسة . فالوحدة كانت أمل العرب الكبير والجمهورية العربية المتحدة قامت كتحقيق لهذا الامل ونواة للوحدة العربية الكبرى .

ورغم ان حكام الج.ع.م هم المسؤولون الرئيسيون عن اضعاف الوحدة بتنكرهم للاتجاه القومي الاشتراكي الديمقراطي وضربهم للتنظيمات الشعبية السياسية والنقابية وتركيز حكم ديكتاتوري واقليمي السياسة ، فان سياسة

الحزب كانت مبنية على اساس تصحيح نظام الحكم في الج.ع.م دون فك الوحدة. وكان خط حزبنا واضحا وصريحا في هذا المجال اذ كان يهدف ويعمل على الضغط على جهاز الحكم من داخل ج.ع.م ومن الاقطار العربية الاخرى من اجل التصحيح، وخصوصا بواسطة تركيز العمل في العراق لتغيير اوضاعه وطلب الدخول في الوحدة على اساس تغيير نظام الحكم في ج.ع.م .

ان حزبنا الذي يعتبر حدث الانفصال نكسة قوية قاسية ، لا يمكن ان يقف منها موقف الانفعال والضعف ، بل ان هذه التجربة ، لتزيد الحزب تصميما على النضال في سبيل تحقيق اهدافه ومن اجل تجديد الوحدة وقيام الوحدة العربية الكبرى ، وان حزبنا الذي أسهم بنضاله في بناء وحدة ج.ع.م لم يسلم من الوقوع في أخطاء في اثناء قيامها وبعده .. كما ان الموقف الذي اتخذه الاستاذان صلاح البيطار وأكرم الحوراني أثر بشكل فعال على سير خطة الحزب ، اذ اعتبر الحزب صيغة البيان الذي وقعاه خطأ ولا ينسجم مع سياسة الحزب التي أعلنتها القيادة القومية ، مما ترك انطباعا سيئا لدى الجماهير ، وبلبل الرأي العام لدى عدد كبير من الحزبيين ..

ان الصدمة كانت عنيفة وقد جرّت بعض المسؤولين الحزبيين على جميع المستويات الى الوقوع في بعض الاخطاء ، وحتى بعض التناقضات .. فقد تأخرت القيادة القومية في اصدار بيانها الاول ، وتصرف بعض الاعضاء في طبع وتوزيع رسالة صلاح البيطار شعبيا دون اقرار منها ، واستنكف بعض القياديين في القطر وفي منظمة طرابلس عن تحمل المسؤوليات في هذا الظرف الذي يتطلب مزيدا من النشاط والفعالية والعمل، وامتنعت قيادة طرابلس عن توزيع البيانات التي صدرت.

لذلك كله ، وتقديرا من القيادة القطرية لخطورة الموقف ، دعت الى مؤتمر قطري استثنائي لمعالجة الوضع والتخطيط لعملها في هذا الميدان .. وفي هذا المؤتمر شدد الاعضاء على ضرورة الحفاظ على وحدة الحزب ومعالجة جميع الاخطاء مهما علت خطورتها بأسلوب حزبي من داخل الجهاز ... وبناء عليه اوصى المؤتمر بضرورة الاسراع في الدعوة الى مؤتمر قومي استثنائي لمعالجة الوضع الراهن لتقييم جميع الامور والاخطاء ووضع مخطط واضح يتلاءم والمرحلة الحاضرة .. كما قرر المؤتمر تكليف القيادة القطرية في لبنان بالتحقيق في الاخطاء التي حدثت داخل جهاز القطر والبت بها بسرعة . والقيادة شرعت في التحقيق بهذه الاخطاء ، وقدمت الى القيادة القومية برنامجا للتحضير والاعداد للمؤتمر القومي كي يقوم بتقييم موضوعي لاعمال الحزب ونهجه وسياسته ، وللاوضاع الجديدة عامة ويضع خطة شاملة للنضال الحزبي في المرحلة القادمة .

في ٣١–١٠–١٩٦١ **القيادة القطرية**

***

١٦ تشرين الثاني ١٩٦١

الخطر يهدد حياة الوزراء الجزائريين وآلاف الوطنيين الجزائريين المضربين عن الطعام في سجون فرنسا

شعب لبنان يؤيد مطالب مناضلي الجزائر المعتقلين في فرنسا :

الافراج عن بن بللا ورفاقه

معاملة المعتقلين الجزائريين كسجناء سياسيين

الحكومة مطالبة بالتدخل لانقاذ حياة بن بللا ورفاقه ودعم مطالب الجزائر

شعب لبنان يعلن استنكاره لموقف فرنسا ودعمه لمطالب الجزائريين باعلان : الاضراب والتظاهر السلمي غدا الخميس

يا ابناء شعبنا :

اليوم يمر اربعة عشر يوما على الاضراب عن الطعام الذي اعلنه الوزراء الجزائريون الخمسة المعتقلون وأكثر من عشرة آلاف معتقل جزائري في سجون فرنسا . وان الخطر يهدد اليوم حياة أبطال الجزائر هؤلاء الذين يناضلون من اجل حرية شعبهم واستقلال بلادهم منذ اكثر من سبع سنوات .

ان قضية الجزائر تجسد اليوم قمة صراع الشعوب من اجل حريتها مع الاستعمار الذي يتشبث عبثا بتسلطه واستغلاله وامتهانه لانسانية الشعوب الاخرى .

ولقد عجزت فرنسا بكل امكانياتها الحربية والاقتصادية ، مدعومة بامكانيات حلف الاطلنطي عن اخضاع شعب الجزائر واضطرت للاعتراف بحقه في تقرير مصيره وبالمفاوضات مع قادة ثورته .

ولكن السلطات الاستعمارية الفرنسية ما تزال تحاول عبثا فرض قيود مسبقة على استقلال الجزائر وتستخدم للضغط على شعب الجزائر كل وسائل الارهاب والتنكيل .

لقد فرضت السلطات الفرنسية على عشرات آلاف العمال الجزائريين في فرنسا جو من الارهاب الخانق . وقتلت وعذبت والقت في نهر السين مئات الجزائريين يوم ١٧ تشرين الاول الماضي . وهي تفرض على الوطنيين الجزائريين في سجون فرنسا معاملة انتقامية تخالف أبسط القوانين الدولية وحقوق الانسان الاولية .

وقد صمم مناضلو الجزائر المعتقلون في فرنسا على انهاء هذا الوضع الارهابي فأعلنوا الاضراب عن الطعام حتى يتم الافراج عن بن بللا ورفاقه الوزراء المعتقلين وحتى يطبق «النظام السياسي» على جميع الوطنيين الجزائريين في السجون الفرنسية .

ولا ريب في ان ذلك سوف يخلق ظروفا افضل للمفاوضات من أجل استقلال الجزائر وانهاء الحرب فيها .

يا ابناء شعبنا .

اننا نؤيد مطالب المناضلين الجزائريين وندعم موقفهم للضغط على السلطات الاستعمارية الفرنسية واننا نطالب الحكومة بالتدخل السريع لدى السلطات الفرنسية وهيئة الامم والصليب الاحمر الدولي لانقاذ حياة الوزراء والمعتقلين الجزائريين المضربين عن الطعام منذ ٢ تشرين الثاني . وان شعب لبنان لن يتراجع عن مطالبته بالضغط على فرنسا بحزم انتصارا لنضال شعب الجزائر الحق في سبيل استقلاله.

ان جماهير الشعب ستعلن غدا الخميس ١٦ تشرين الثاني بالاضراب الطلابي والتظاهر الشعبي تأييدها لموقف أبطال الجزائر واستنكارها لموقف السلطات الاستعمارية الفرنسية ومطالبتها الحكومة اللبنانية بالتدخل لدى الهيئات الدولية والضغط على الحكومة الفرنسية لتحقيق مطالب مناضلي الجزائر .

وان شعب لبنان لا يقبل استمرار «العلاقات الودية» بين دولته والسلطات الاستعمارية في فرنسا واستمرار هذا الموقف الرسمي الضعيف المتخلف تجاه نضال أبطال الجزائر .

الحرية لبن بللا ورفاقه والنصر لثورة الجزائر .

بيروت في ١٥-١١-١٩٦١

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

***

تشرين الثاني ١٩٦١

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القطرية

أمة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

تأثير التكوين الاجتماعي على التفكير الحزبي

ان الحكم على اشتراكية حزب معين لا يبنى على المقالات او الخطب الصادرة عنه فقط اذ ان الخطب والمقالات تعتبر وسائل دعائية والرأي العام اعتاد على عدم اعطائها اهمية كبرى . ان المقياس الاساسي للحكم على اتجاه حركة سياسية هو مواقفها العملية من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطرح يوميا

على مختلف فئات الشعب . ان شعار الاشتراكية أصبح سلاحا يستعمله اكثرية السياسيين في الدول المتخلفة لكسب التأييد الجماهيري .. فكلمة الاشتراكية ذات تأثير عميق في نفوس الجماهير وخاصة في البلاد المتخلفة والمستعمرة لدرجة ان عملاء مكشوفين او شبه مكشوفين ومعروفين بعدائهم للملكية الاجتماعية واخلاصهم للانظمة الرأسمالية شعروا بحاجة ماسة الى التغني بهذه العبارة حفظا على سمعتهم السياسية في قاراتهم وعلى شعبيتهم بين جماهير شعبهم ومن أبرز الامثلة على ذلك سنغور رئيس جمهورية سنغال وممادو ضيا رئيس وزرائها وكوامي نكرومـا رئيس جمهورية غانا .. الخ .

وكلمة الاشتراكية لكثرة ما استعملت من قبل عناصر وفئات متناحرة ومتناقضة فقدت دقتها وأصبحت كلمة غامضة تعني اي شكل من أشكال مناهضة نظام قائم او اي شكل من أشكال الاصلاح الجزئي الذي لا يمس جوهر النظام الرأسمالي . فكثيرون هم الذين يقولون ان بريطانيا اشتراكية او ان الولايات المتحدة الاميركية نفسها اشتراكية (على اعتبار ان العامل فيها يتقاضى راتبا يفوق الرواتب التـي يتقاضاها بقية عمال العالم) ونجد ايضا من يقول ان نظام سالازار في البرتغال هو نظام اشتراكي ونجد كتابا صادرا عن وزارة الثقافة والارشاد في القاهرة يقارن بين المفهوم «المتطرف» للاشتراكية وبين «الفاشية» ليخرج الى القول ان الفاشية تؤمن بالفعل جميع الحقوق العمالية بشكل اضمن من بعـض النظم الاشتراكيـة . فالاشتراكية لا يمكن الا ان تعني شيئا واحدا هو القضاء على النظام الرأسمالي المبني على الاستعمار والربح . فالتعايش بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي في بلد معين هو خرافة والاشتراكيون الذين يقبلون بالنظام الرأسمالي مع ادخال تعديلات حتى ولو هامة عليه هم اشد خطرا على الاشتراكية مـن الرأسماليين انفسهم . فالقضاء على الاستغلال لا يمكن ان يتم الا بتحويل ملكية وسائل الانتاج من الافراد الى المجتمع، وتحويل ملكية وسائل الانتاج من الافراد الى المجتمع يعني بكل بساطة نسف النظام الرأسمالي من اساسه . فتعايش النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي هو اذن تعبير لا معنى له يقصد به في الحقيقة تحوير مفهوم الاشتراكية بحيث تصبح مرادفة للرأسمالية الاصلاحية .

فاعطاء العمال زيادات في الاجور وتأمين بعض الضمانات الصحية لهم وزيادة عدد ايام الاجازة السنوية كل هذه الاصلاحات الجزئية نوع من الغشاء الذي يضعه أرباب العمل على أوجه العمال لتخفيف حدة الاستغلال وبالتالي حدة التمرد والثورة عند العمال . وكل هذه الاصلاحات او التحسينات الجزئية لا تغير شيئا في جوهر علاقة رب العمل والعامل وهي علاقة مستغل بمستغَل .. اي ان رب العمل يجني ربحه وثروته من انتاج العامل .. العامل يصنع ثروة رب العمل لا ثروته هو وسيظل اطار هذا النظام قائما بين العامل المستغَل ورب العمل المستغل . وهذا الصراع وهذا التناقض لا يمكن ان يزولا الا بزوال احد العاملين : رب العمل او العامل . فزوال العامل غير ممكن لان الصناعة لا تدور بدون يد عاملة . فالحل الوحيـد

للتناقض وللصراع هو ان يزول أرباب العمل .

وكل نضال لا يهدف بنتيجته الى تحويل ملكية الانتاج الى المجتمع اي الى ازالة أرباب العمل ليس نضالا اشتراكيا بل هو نضال اصلاحي رأسمالي متجدد .

وهذا التحديد للاشتراكية يحدد بدوره الادوات البشرية للتنفيذ . فمن الطبيعي ان القضاء على الاستغلال اي القضاء على ارباب العمل المستغلين وعلى اقطاعيي الارض لا يمكن ان يتم الا على يد الفئات التي لها مصلحة حيوية في هذا الانقلاب الاقتصادي الاجتماعي الشامل . فليس من المعقول ان تستند اي حركة اشتراكية صحيحة على ارباب العمل او ملاكي الارض او التجار لتحقيق الثورة الاشتراكية فمصالح هؤلاء جميعهم تفرض عليهم محاربة الاتجاه الاشتراكي واستعمال جميع الوسائل ومنها سلاح الاصلاحات الجزئية لاضعاف الاشتراكيين وتحطيمهم .

والاعتقاد بأن الاشتراكية يمكن ان تتحقق دون تمييز عن طريق جميع فئات الشعب بصرف النظر عن مصالحها اي عن وضعها الطبقي هو اعتقاد خيالي لا يستند الى اي دراسة علمية لاوضاع المجتمع وللعوامل التي تحرك الافراد والجماعات . ان عامل المصلحة هو المحرك الاول لدى اكثرية الناس الساحقة في الظروف الاعتيادية . فالدعوة للاشتراكية لن تعطي ثمارها الثابتة التامة الا اذا توجهت الى الفئات التي لها مصلحة بتحقيقها . وبذل النشاط في اوساط المستثمرين لاقناعهم بالتخلي عن مصالحهم هو عمل صوفي لا عمل جماهيري . وقد نجد بين أرباب العمل وبين الرأسماليين بعض الافراد الذين يقفون ضد زملائهم وأبناء طبقتهم .. الا ان هؤلاء «الخونة لطبقتهم» هم دائما أقلية ضئيلة ولا يشكلون في حال من الاحوال قاعدة يعتمد عليها لتحديد أسلوب العمل وكيفية توجيهه . والحركة الاشتراكية لكي تنجح بحاجة الى الاعتماد على الدعامة العددية المنظمة اي الى الدعامة الجماهيرية المنظمة .. فالابطال «والقديسون» قد يعطون رونقا لاي حركة الا انهم لا يعطونها الفعالية .. والحركة التي تريد ان تصبح مدرسة للقديسين والابطال فقط تقضي على نفسها بالانعزال الكلي عن الجماهير وبالتالي بالفشل .

فعندما ندرك اهمية عامل المصلحة في تحقيق النجاح على المستوى الاجتماعي وعندما نؤكد بالاستناد الى دراسات علمية وواقعية للانسان وللمجتمع ان المستثمرين الذين يقفون ضد الاستثمار هم اقلية هزيلة نصل الى الاستنتاج التالي وهو ان سيطرة الفئات التي لها مصلحة بتحقيق الاشتراكية هي المقياس لصحة اشتراكية اي حزب من الاحزاب ، هو عامل اساسي في اتجاهه وتحليله .

وعلى ضوء هذا الاستنتاج نستطيع ان القينا نظرة احصائية على حزبنا ان نتبين من خلالها بعض اسباب الانحرافات والاخطاء التي ارتكبها الحزب في نهجه السابق في عدد من الاقطار العربية .

وعلم الاحصاء لم يأخذ بعد الاهمية التي يستحق في بلادنا ولا في حزبنا مع الاسف ولذلك يتعسر دراسة التكوين الاجتماعي والطبقي في الحزب بشكل دقيق . انما هناك بعض الاحصائيات الناقصة سنعتمد عليها لاستخراج بعض العبر

والاستنتاجات . وهذه الاحصائيات الجزئية جمعها مكتب العمل القطري بالاستناد الى تقارير مكاتب العمل الفرعية .

١ ــ بيروت :

العمال : ٢٥،٥٠ بالمئة .
الطلاب : ٤٩،٢٧ بالمئة .
الموظفون : ٢٣،٤٧ بالمئة .
مهن حرة : ١،٧٦ بالمئة .

٢ ــ صيدا :

العمال : ٣٧،٧٨ بالمئة .
الطلاب : ٣٦،٦٦ بالمئة .
الموظفون : ٢٥،٥٥ بالمئة .
مهن حرة : لا شيء .

٣ ــ طرابلس :

العمال : ١٩،٢٨ بالمئة .
الطلاب : ٣٤،٠٢ بالمئة .
الموظفون : ٣٩،٤٥ بالمئة .
مهن حرة : ٧،٣١ بالمئة .

ملاحظـــات :

١ ــ يتبين من هذا الجدول ان اعلى نسبة للعمال في الحزب توجد في صيدا اذ يشكلون فيها ٣٧،٧٨ بالمئة من مجموع الاعضاء الحزبيين في هذه البلدة بينما هذه النسبة هي ٢٥،٥٠ بالمئة في بيروت وتهبط الى ١٩،٢٨ بالمئة في طرابلس . وتجدر الملاحظة هنا ان كلمة «عمال» تشمل ايضا في هذا الجدول الاحصائـــي المستخدمين في المحلات التجارية والاجراء في المكاتب .

٢ ــ اعلى نسبة للطلاب موجودة في بيروت حيث يبلغون تقريبا نصف الجهاز الحزبي في العاصمة اما في طرابلس وصيدا فهي نسبة مرتفعة ايضا ويشكلون في كلتا المنطقتين اكثر من ثلث الجهاز الحزبي .

٣ ــ اعلى نسبة للموظفين والمهن الحرة توجد في طرابلس حيث يشكلون نصف الجهاز تقريبا .

اما بالنسبة للجهاز ككل فان النسبة المئوية لمختلف الفئات فهي كما يلي (علـى اساس المعلومات الجزئية المقدمة من مكاتب العمل الفرعية) :

١ ــ عمال : ٢٥،٠٩ بالمئة .
٢ ــ طلاب : ٤٥،٠٣ بالمئة .
٣ ــ موظفون : ٢٨،٤٣ بالمئة .

٤ ــ مهن حرة : ١٤٫٥ بالمئة .

واذا ما اطلع مراقب حيادي على هذه الارقام فان الملاحظة الاولى التي تبدر الى ذهنه هي ان هذا الحزب هو حزب المثقفين والبرجوازية الصغيرة . فالطلاب والموظفون يشكلون ٧٥ بالمئة من الجهاز الحزبي وهذه نسبة هائلة بالنسبة لحركة اشتراكية اي حركة وجدت لحل مشاكل الطبقة المستثمَرة اي طبقة العمال والفلاحين . فالوضع الطبيعي في حركة اشتراكية هو ان يكون العمال والفلاحون القاعدة الضخمة في الجهاز الحزبي وان لا تتعدى بقية الفئات النسبة التي يحتلها العمال في حزبنا .

وكما سبق وأشرنا في هذه الدراسة فان كلمة «العمال» في الجدول الاحصائي يقصد بها عمليا كل الاجراء كمستخدمي التجارة والمكاتب وغيرهم بالاضافة الى العمال .. وهذا يعني ان العمال الحقيقيين لا يتعدون عمليا عشرة او خمس عشرة بالمئة من مجموع العضوية الحزبية .

وهذا التكوين غير الطبيعي في منظمتنا الحزبية يفسر الى حد كبير النواقص العديدة التي نشكو منها والمخاطر النظرية وامكانيات الانحراف التي نتعرض لها .

فالطلاب يتحمسون اكثر بالمشاكل النظرية والقضايا القومية والسياسية العامة مما يتحمسون للمشاكل الاقتصادية التي هي بالفعل الركيزة الاساسية في بناء المجتمع .

والموظفون المثقفون وصغار الموظفين بوجه العموم يفقدون بحكم نوعية عملهم والجو الذي يعيشون فيه اي دافع للعمل الثوري وتصبح رغبة الاستقرار والتحسين التدريجي المحور الاساسي لاهتمامهم ونشاطهم ، وان لم يعيشوا داخل الحزب في جو نضالي متحرك فان تأثير عملهم سيكون هو الاهم .. ولذلك فان الجو الحزبي لا يستطيع ان يكون سليما اذا كانت اكثرية الاعضاء من النوعية المتأثرة سلبيا في أوضاعها الاجتماعية . فالموظفون الصغار الذين يشكلون البورجوازية الصغيرة لا يمكن ان يفيدوا في اي حزب ثوري الا اذا كانوا اقلية مقادة لا اكثرية مؤثرة .

وحزبنا بحكم تكوينه الحالي مقاد اساسا من قبل الفئات الطلابية والى درجة معينة من قبل الموظفين . واذا كان لتأثير الطلاب القوي فائدته من حيث تناقض عقلية الطالب الثائر مع عقلية الموظف الراغب في الاستقرار واذا كان لتأثير الطلاب فائدته ايضا على صعيد ابقاء الحزب في جو من الديناميكية الا ان الطلاب لا يستطيعون بشكل من الاشكال ان يقودوا معركة حزب ، اي حزب ، لعدم تمرسهم بعد بالتجارب الاجتماعية المختلفة . فآراءهم هي في الاغلب آراء كتبية مبنية على المطالعة لا على التجربة .. والطلاب بحكم مثاليتهم لا يميزون بين الستراتيجية والتكتيك السلاحين الضروريين لكل حركة ثورية وبين المساومة والتقلب سلاحَي الرجعيين والانتهازيين .. ولهذا فهم سريعوا الانفعال ، وسريعوا الحكم على الامور والاشخاص .. وهذا يخلق دائما جوا من التشكك والصراع الداخلي غير المستقر ..

فوجود الطلاب امر ضروري في كل حركة ثائرة شرط ان يكونوا الجناح

الديناميكي في مجموعة حزبية مؤلفة من عناصر دخلت معترك الحياة وتعتبر صراع الحزب جزءا من حياتها وسبيلها الى تحقيق مصالحها وأهدافها .

ووجود الفئات غير العمالية ليس بالامر المستغرب او المستنكر شرط ان تبقى متأثرة بالجو الثوري الذي يؤمنه العمال والفلاحون وحدهم بشكله الشامل والسليم.

فمعركة الحزب في المرحلة الحاضرة هي في تصحيح تكوينه وفي جعل الطلاب والموظفين أقلية في الجهاز . فتصحيح التكوين يحمل معه بذور التصحيح النظري والنضالي .. ولن نستطيع ان نقول باطمئنان ان حزبنا اشتراكي الا يوم يصبح عمليا وفي تكوينه الداخلي حزب العمال والفلاحين .

***

كانون الاول ١٩٦١

المؤتمر القطري العادي السادس

في ما يلي نص «التقرير السياسي» و«التقرير العمالي» اللذين قدمتهما القيادة القطرية للمؤتمر القطري المنعقد في كانون الاول ١٩٦١ . اما بقية التقارير ومقررات المؤتمر فهي مفقودة .

**

التقرير السياسي

مقدمة :

ان من يقابل بين العهد الحالي ـ عهد ما بعد الثورة ـ والعهد السابق عهد شمعون يرى ان هناك بعض المفارقات البارزة في نوعية الحكم ، أكان ذلك على الصعيد الخارجي او العربي او الداخلي المحلي .

أ ـ السياسة الخارجية : منذ ١٩٥٥ اي من تاريخ بروز سياسة الاحلاف ، كحلف بغداد ومشروع ايزنهاور انجرفت السياسة الخارجية نحو التبعية للغرب ، انجرافا مكشوفا ، نفر جميع الفئات الشعبية المتحررة وفرض عليها خصومة عهد شمعون خصومة علنية ، كانت من احد الاسباب التي أدت الى اندلاع نار الانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٨ .

واتى على انقاص هذه الانتفاضة عهد الجنرال شهاب ، فوعى افتضاح هـــذه السياسة لدى الجمهور المناوىء للغرب ، ورأى ما جرت على العهد السابق مـــن ويلات ، فاتبع طريقا اكثر التواء وأقل افتضاحا ، رغم استمرار سير البلاد فـــي مخطط السياسة الغربية . وقد اتت التقارير والرسائل السرية التي كانت ترسلها شبكة غير واضحة الهوية بعد الى بعض السياسيين المعارضين ، تعزز فكرة تبعية هذا العهد للسياسة الغربية وسيره في ركابها ، واتصاله اتصالا مباشرا بها بواسطة شبكة من الجواسيس من داخل الحكم والموظفين (مكتب ثان وامن عام) ومـــن الدائرين في فلكهم من العملاء .

ب ــ السياسة العربية : ان ما قيل في السياسة الخارجية يصح قوله فـــي السياسة العربية من جهة الجوهر رغم ان المظاهر تدل على التزام لبنان لسياسة الحياد بين المعسكرات العربية المختلفة المتحرر منها والعميل . فمؤيدو السياسة العربية التحررية ملاحقون ومضطهَدون وتعرقل مصالحهم دون ضجة ، بينما عملاء السعودية وتونس والاردن يسرحون ويمرحون في البلاد . وقد ظهرت في الآونة الاخيرة بوادر خلاف بين لبنان وسوريا ، ولكنها عرضية ولا تمس جوهر العلاقات بين البلدين .

ج ــ السياسة اللبنانية المحلية : ان التحول الكبير الذي طرأ على البلاد من عهد شمعون الى عهد شهاب ، هو في السياسة المحلية ونوعية الحكم بشكل خاص ، كما تابعت السياسة الاقتصادية سيرها في طريق الرأسمالية وتركز رؤوس الاموال في أيدي محدودة ، وبروز التناقض بين ممثلي الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملـــة (ونترك تفصيلها للتقرير الاقتصادي) .

ففي السياسة المحلية البحتة ، درج العهد الحالي على عدم تقوية اي زعيـــم تقليدي ، أو اية فئة سياسية ، تقوية فعالة بحيث تصبح ضرورة لا بد منها فـــي الحياة السياسية في البلاد ، كما انه تحاشى الاصطدام العنيف والمجابهة العلنية مع اية فئة سياسية أو زعيم سياسي ، بحيث لم يضرب ضربات قاضية حتى الذين يعتبرهم أخصام العهد والبلاد ، بل حاول ان يقص من أجنحتهم ويجعل نفوذهم متضائلا حسب الامكان .

وأما في نوعية الحكم فقد ركزت السلطة الفعلية ، لا في أيدي السياسيين ولا الوزراء، ولا حتى في أيدي المدراء العامين كما يمكن ان يتخيل الانسان، بل في أيدي فئة من العسكريين المقربين من القصر وفي أيدي جماعة المكتب الثاني ، وكذلك في أيدي مستشاري الرئيس ومدلليه من الانتهازيين والمثقفين الذين وضعوا انفسهم وامكانياتهم تحت تصرف الرئيس والعسكريين والمكتب الثاني .

القوى السياسية العاملة في البلاد :

ولنفصل الان ، بعد هذه اللمحة العامة عن الوضع السياسي في لبنان منـــذ

انتهاء الثورة وقيام عهد الجنرال شهاب ، لنفصل دور كل من القوى السياسية التي تسهم في الحياة السياسية في لبنان :

أ ـ الكتائب اللبنانية : بدأت كحركة لها تنظيمات شبه عسكرية ولم يكن لها اي تأثير في سياسة البلد ايام عهد بشاره الخوري ، وعهد شمعون ، وما لبثت ان قفزت الى الصف الاول في توجيه السياسة الخارجية والعربية والمحلية ، بفضل المد الطائفي الذي خيم على البلاد بعد حوادث ١٩٥٨ ، وقد استفادت من غياب شمعون عن المسرح السياسي ، وجسدت آمال الطائفيين المسيحيين في بيروت والجبل وسائر المناطق ، مستخدمة بذلك نفوذها في دوائر الدولة حيث حشدت العديد من أنصارها. والكتائب تسيطر الان على قسم كبير من فعاليات الانعزاليين، وهي تساير العهد الحالي ، ولكن العهد يراقب نشاطها بحذر ، ولا يريد ان يشعرها انها ضرورة ملحة للبلاد تمشيا مع سياسته التي اشرنا اليها آنفا .

وتستخدم الكتائب ، عدا نفوذها في دوائر الدولة ، جهازها الممتد في المناطق اللبنانية كافة ووسائل الدعاية كالصحف والاعلانات على الطرقات العامة ، والتصريحات الرنانة في المناسبات . ويطمع رئيسها بيار الجميل بالرئاسة الاولى وقد بدأ التمهيد لذلك منذ مدة بتصريحات يطلقها نواب الكتائب ويثيرون الجدل حولها .

ب ـ الكتلة الوطنية : تسيطر على قسم من العائلات الانعزالية العريقة ، بفضل وجود رئيسها السابق اميل اده في الرئاسة الاولى ، وتمتعه بثقة هذه الاوساط ، واستمرار ولديه ريمون وبيار اده بالاتصال بالاوساط الرأسمالية الانعزالية . تخوض الكتلة الوطنية ، وخاصة عميدها ريمون اده معركة تارة في الخفاء وطورا سافرة في العلن مع العهد والاجهزة الخاصة التابعة له ، كما انها تشكل المعارضة الرئيسية للكتائب والمنافسة لها . ويظن ان عميدها يطمع بالرئاسة الاولى .

ج ـ الوطنيون الاحرار : حزب يضم شخصيات سياسية تقليدية من جميع الطوائف ، عرفت باتصالاتها المشبوهة مع دوائر الاستعمار وسفاراته . يعارض حزب الوطنيين الاحرار ، العهد الحالي ويعمل بكل طاقاته لتقويضه والعودة بلبنان الى وكر التآمر العلني على القضية العربية بقيادة كميل شمعون .

لا يزال لهذا الحزب خمسة نواب في المجلس النيابي ، رغم ان نفوذهم قد ضعف ، خصوصا في بيروت ، حيث تقاسمه طائفيا الكتائب والكتلة الوطنية . وقد حصلت في صفوفهم ، في الفترة الاخيرة ، انقسامات ضعضعت مركزهم وأضعفت فعاليتهم .

د ـ الحزب التقدمي الاشتراكي : حزب شبه طائفي ، يضم عناصر من غير الطائفة الدرزية ، اما للاعجاب بشخص رئيسه واما لمصالح معينة ، واما لضرورات انتخابية . يساير العهد ويتغنى رئيسه بصداقته الشخصية واحترامه للرئيس شهاب ، ولكن العهد والمكتب الثاني ، لا يتركان له مجال القوة اكثر مما تتحمل السياسة اللبنانية .

تطور هذا الحزب بعمله السياسي ما بعد الثورة من حزب لبناني الى حزب يهتم بالقضية العربية ويساير عبد الناصر ، نظرا للمساعدات التي اتته من هذا الاخير ، ونكاية بخصومه داخل الحكم وخارجه .

هـ ــ حركة القوميين العرب : تشكل مع النجادة والمقاومة الشعبية والطائفيين المسلمين مجموع القوى الناصرية في هذا البلد ، وتتصل اتصالا ماديا وسياسيا مع مخابرات عبد الناصر وأجهزته الدبلوماسية في بيروت .

يحاولون الظهور في صحيفتهم بمظهر العقائديين الثوريين بينما منطقهم النضالي يفضحهم كتابعين لعبد الناصر . وقد ظهرت في صفوفهم منذ البداية الانقسامات العقائدية والسياسية . ينتشرون في اوساط اللاجئين الفلسطينيين في جميع المناطق التي يوجد فيها لاجئون . وفي بيروت في بعض الاوساط الطلابية المثقفة وفي طرابلس ازدادت قوتهم بين الطلاب نظرا للأزمات التي تتالت على حزبنا منذ الانفصال . اما في صيدا وصور والنبطية وبعلبك فلا تزال لهم بعض القوى بين الطلاب وفي الاوساط الشعبية المتزمتة اسلاميا .

و ــ الحزب الشيوعي : يعمل الشيوعيون بتنظيماتهم السرية من جهة ، واعتمادهم على صحيفتيهم «النداء» و«الاخبار» ، وعلى سيطرتهم على بعض النقابات العمالية (النقابات المنفردة) من جهة اخرى وهم يحظون بتأييد بعض الشخصيات العلمية والثقافية في لبنان عن طريق «أنصار السلم» وغيرها من الجمعيات التي تشكل واجهة لهم كما يحظون بتغاضي بعض السياسيين التقليديين عنهم في دوائر الدولة مقابل تأييدهم لهؤلاء السياسيين في الانتخابات ضد الفئات العربية المتحررة .

ز ــ حزب البعث العربي الاشتراكي : ان الانقسام الاول الذي تعرض له الحزب اثناء المؤتمر القومي عام ١٩٥٩ بانشقاق عبد الله الريماوي وأتباعه ، لم يؤثر على القاعدة الحزبية وعلى الرأي العام الشعبي ، المؤيد للحزب ، مثلما هزه الانفصال وما تبع الانفصال من مواقف غامضة مقابل المواقف المنحرفة التي وقفها أكرم الحوراني وجماعته . لقد وصلت سيئات هذا التأرجح لا للرأي العام فحسب بل للقاعدة الحزبية . لذلك فعلينا ان نعمل بكل وسائلنا لالتزام خط سياسي واضح وصريح يعمم على الحزبيين ويناقش بكل تجرد ، ثم يعلن لافراد الشعب وتعقد من اجله المؤتمرات والندوات الحزبية ، والاجتماعات الشعبية ، لكي يزول كل ابهام عالق في أذهان الناس ، ويعود الحزبيون الى تفاؤلهم وعملهم الجدي المثمر لقيادة الجماهير التي تشعر ، ولا شك ، بالفراغ في كثير من المناطق لغياب حزبنا عن المسرح الشعبي متلهيا بمشاكله الداخلية وانقساماته .

الزعامات التقليدية : لا تزال الزعامات تحتل قسطا وافرا من الفعاليات السياسية ، اولا : لعدم قوة الفئات الحزبية العقائدية القوة الكافية بعد . ثانيا : لدعم العهود المتتالية لها بشكل او بآخر . ثالثا : لارتباط مصالح الناس بهذه الفئة التي تهتم بالخدمات الشخصية نظرا لنفوذها في دوائر الدولة اثناء تمرسها بالحكم .

والآن وبعد عرضنا لوضع الفئات ذات الفعالية في الحياة السياسية في لبنان، يجدر بنا ان نتساءل مع اية فئة يمكننا ان نتعاون :

١ ـ في السياسة الخارجية : الحزب الشيوعي (في نطاق المؤتمر الآسيوي الافريقي) . ـ القوميون العرب ـ الحزب التقدمي الاشتراكي ـ بعض السياسيين التقليديين كصائب سلام ومعروف سعد وغيرهما .

في السياسة العربية ـ الفئات الاولى ما عدا الشيوعيين .

في السياسة الداخلية ـ جميع الفئات الآنفة الذكر ، يضاف اليهم الكتلة الوطنية في موضوع الديمقراطية ومحاربة التسلط العسكري فقط .

ملاحظة : على الحزب ان لا يقتصر تعاونه على الفئات القومية وان لا يقتصر نشاطه على طرح القضايا القومية مما ينفر الفئات الانعزالية اللبنانية من الحزب ، بل عليه ان يتعاون مع الفئات الاخرى لطرح قضايا الديمقراطية والاشتراكية والعلمانية التي تهم سائر الطبقات الشعبية في لبنان .

المخطط لهذه الدورة

ان تركيب لبنان الطائفي والعسكري والطبقي العجيب ، ليس معناه اننا يجب ان نقف مكتوفي الايدي امام هذا التنافر في افكار الناس وثقافتهم وحياتهم . بل بالعكس، فان الامكانيات مفتوحةامامنا أكان ذلك على الصعيد العربي او الديمقراطي او الاجتماعي .

وتتلخص خطة الحزب في هذه الدورة في ما يلي :

١ ـ المطالبة بالاصلاحات في المناطق المحرومة .
٢ ـ الاهتمام بمشاكل الناس الحياتية اليومية .
٣ ـ توجيه اهتمام خاص بالعمل النقابي .
٤ ـ تنمية الوعي الطبقي بين المواطنين .
٥ ـ فضح الشركات الاجنبية .
٦ ـ فضح الاحتكار والاستثمار على الصعيدين الصناعي والتجاري .
٧ ـ المطالبة بالتأميم في بعض المرافق الحيوية كالماء والكهرباء والريجي .
٨ ـ بذل جميع الامكانيات لاصدار جريدة اسبوعية ، واذا تعذر ذلك ، فنشرة «الاشتراكي» على الاقل .
٩ ـ محاربة الطائفية وبالاخص على الصعيدين الطلابي والعمالي .

***

التقرير العمالي

اولا : الواقع النقابي في بيروت :

لا بد لنا قبل مناقشة مخطط القيادة السابق للعمل في الاوساط النقابية والعمالية وقبل اقتراح مخطط العمل للعام القادم – من القاء بعض الضوء على الواقع النقابي في لبنان ، لكي يكون مخططنا عمليا وقابلا للتحقيق .

حتى يومنا هذا لا نستطيع القول بعد بوجود تنظيم نقابي في لبنان بالمعنى الصحيح لافتقار النقابات الى توجيه سياسي حزبي على اية نقابة من النقابات ، وللطائفية التي تلعب دورا كبيرا في توجيه النقابات وتقسيمها بشكل يصعب معه الان على اية فئة من الفئات السيطرة على الحركة النقابية ، او القيام بأي عمل خارج عن نطاق المطالب العمالية . ولا تؤخذ بعين الاعتبار سيطرة احزاب او اتجاهات معينة على قيادة بعض النقابات ، فان اي عمل سياسي تقوم به اية نقابة ، يعرضها لهزة داخلية ولانقسام العمال وترك النقابة في بعض الاحيان .

ولا يزال الخوف من خوض المعارك العمالية يسيطر على الاوساط النقابية ويشل قدرتها في امكانية تحسين اوضاع العمال وتحقيق مطاليبهم – ولعل السبب الرئيسي لذلك هو في فقدان النقابات ثقتها بنفسها عموما ، وانعدام التضامن النقابي وسيطرة الروح الانتهازية على معظم القادة النقابيين . ويمكننا الجزم بأن معظم الاضرابات العمالية التي تحدث في البلد ، تحركها ايد خفية بعيدة عن الوسط النقابي للوصول الى مآرب معينة ، فاضرابات عمال الفول والنسيج مثلا احتجاجا على الصرف الكيفي من قبل اصحاب هذه المصانع ، هي جزء من خطة مرسومة يلجأ اليها اصحاب المصانع المذكورة للضغط على الحكومة ودفعها لتحقيق مطالب الصناعيين التي تتلخص في ضرورة حماية صناعاتهم من منافسة البضائع الاجنبية حتى لا تتعرض صناعاتهم للكساد ويضطرون الى صرف العمال .

وهناك الى جانب ذلك مبالغ محترمة من المال تصرف على النقابات ، ولكل اتحاد او نقابة ، باستثناء القليل ، مرجع مستتر يسيره ويرسم خططه بشكل دقيق يصعب كشفه الا للقليلين . ومن جهة اخرى ، نرى حركة مدبرة ومنظمة للحد من دخول العمال في النقابات ، ولتقسيم وتفتيت هذه النقابات قدر المستطاع حتى لا تكون لاية نقابة قوة فعالة تمكنها من شل اعمال البلد في اي اضراب . والواقع ان هذه الخطة طبقت بنجاح حتى يومنا هذا ، واننا نلمس دلائل ذلك في انصراف اغلبية العمال عن العمل النقابي ، وفي الفتور الذي يسيطر حتى على العمال المنخرطين في النقابات ، حيث نجد معظم العمال في اية نقابة يعزفون عن حضور جلسات الجمعيات العمومية لنقاباتهم ، ولا يسددون اشتراكاتهم في اغلب الاحيان، وفي التشتت النقابي الذي تعيشه نقاباتنا .

ففي بيروت اليوم اربع تكتلات نقابية متناحرة لا يجمع بينها اي تعاون (مثال

ذلك : عندما دعا اتحاد النقابات المستقلة الى مؤتمر نقابي عام لبحث قضية عمال الهاتف ، قاطع اتحاد النقابات المتحدة وجامعة النقابات المؤتمر - ولم يلب الدعوة سوى كتلة النقابات المنفردة التي يسيطر عليها الشيوعيون - وحتى هؤلاء لم يحضروا المؤتمر بدافع استعدادهم للتعاون مع الغير وانما لغايات حزبية محضة) .

وقد اصدرت القيادة منذ بضعة اشهر نشرة مفصلة عن الواقع النقابي في لبنان تحدثت فيها عن التكتلات النقابية الاربعة بتفصيل ، لذلك نكتفي هنا باستعراض موجز لها :

١ - كتلة النقابات المنفردة :

تضم سبع نقابات ، يسيطر عليها الشيوعيون ولكنها جميعا نقابات اسمية او ضعيفة باستثناء نقابة عمال المطابع . وللشيوعيين اعضاء في مجالس بعض النقابات الاخرى ، وأصدقاء يسيرون بتوجيههم ووفق مخططهم بغية الاستيلاء على النقابات الحساسة والمهمة بجميع الوسائل . وهم يرسمون لكل نقابة أسلوبا يختلف عن الآخر ، ولكنهم يؤمنون بالوقت وبالظرف المناسب . ولهذا يتظاهرون بالقناعة بما في اليد بينما هم يعملون في الخفاء .

وعلى رأس هذه النقابات ثلاثة قادة نقابيين ، صرف الشيوعيون وقتا طويلا في اعدادهم وتدريبهم ويعتبرون من أقدر النقابيين في الاوساط العمالية وهم : الياس الهبر ، نقولا اللحام ، وميشال عازار .

هؤلاء الثلاثة بقيادة الياس الهبر يشكلون المكتب الدائم لكتلة النقابات المنفردة، يعاونهم ما يزيد على العشرين نقابيا غير منظورين ، يقومون بتنفيذ جميع ما يطلب منهم من اعمال . وهم في الحقيقة عصب الحركة الشيوعية في النقابات والمحركون لها .

٢ - كتلة النقابات المتحدة :

تضم اكبر تكتل نقابي في لبنان ، وتستطيع شل حركة البلد في اي وقت تشاء. ولهذا نرى التزاحم للسيطرة عليها على أشده بين جميع هيئات البلد السياسية وبين الدوائر الاجنبية . يسيطر عليها حاليا غبريال خوري رئيس نقابة موظفي المصارف (كتائبي) - عميل السفارة الاميركية ، تعاون ايضا مع شمعون ومع القوميين السوريين . - ليس قويا بين صفوف العمال ، ولكنه قوي بما له من نفوذ حكومي وفي الشركات الاجنبية . يكمن ضعف هذه الكتلة في كونها تضم خليطا متنافرا متباين الاتجاهات .. ففيها القومي السوري والكتائبي والشيوعي والمستقل. والواقع ان معظم نقابات هذه الكتلة لا تنتمي الى العمال الا بالاسم اذا شئنا تصنيف العمال بالنسبة لاجورهم ، وهذا هو السبب الرئيسي في وقوف هذا الاتحاد

مواقف لا ثورية من قضايا العمال .

فشل الشيوعيون حتى الان ، رغم جهودهم المستمرة ، في السيطرة على هذا الاتحـــاد .

٣ ـ جامعة النقابات :

بالرغم من كثرة النقابات المنضمة اليها ، فان هذه الجامعة اسم لغير مسمى ، والعديد من نقاباتها لا وجود للعمال فيها . خلقها في الماضي بشارة الخوري لكسب الشارع .. يغلب على هذه الجامعة طابع الاستجداء والاستزلام للسفارات الاجنبية، وتسيطر السفارة الاميركية فعليا عليها . وهي تتلقى اعانة منها بواسطة الملحـــق العمالي في السفارة المذكورة . جميع قادة هذه الجامعة انتهازيون احترفوا العمل النقابي لتكوين الثروات . أبرزهم حسن علي حسين رئيس نقابة عمال الافـــران ورئيس الجامعة ، نوبار فارسيان رئيس نقابة عمال الحلاقة ، محمد علي فخرو رئيس نقابة عمال الطباعة والتجليد .

يحاول الشيوعيون منذ مدة طويلة السيطرة على هذه الجامعة .

٤ ـ اتحاد النقابات المستقلة :

بالرغم من وجود بعض العناصر الانتهازية فيه ، فان هذا الاتحاد يعتبر من انظف التكتلات النقابية الموجودة . لا يمثل قوة اساسية .. يأتي في الدرجة الثالثة بعد النقابات المتحدة وجامعة النقابات من حيث القوى العمالية المنضمة اليه .. لكنه يحمل في داخله كل بذور الحياة .. القوة السياسية البارزة فيه هي للحـــزب التقدمي الاشتراكي ، ولكن معظم اعضائه يرتبطون به اسميا .

اما في الشمال ، فان الوضع النقابي يزداد سوءا وفسادا عنـــه في بيروت . فالنقابات الموجودة لا تمثل في احسن الاحوال اكثر من ٢٠ بالمئـــة من العمال .. والوعي النقابي عند العمال مفقود وذلك نتيجة جهلهم لاهمية التنظيـــم النقابي ، وشكهم في امكانية وجود نقابة شريفة مخلصة للمطالب والعمال . وقد خلق ذلك عندهم روحا سلبية وقناعة ضمنية بعدم جدوى النضال النقابي .

وقد أدى وضع الحركة النقابية الحالي الى تمكين سيطرة الانتهازيين والنفعيين على النقابات من جهة ، والى زيادة تخوف العمال من الحركة النقابية من جهة اخرى . واسباب ذلك :

١ ـ ضغط أرباب العمل وصرفهم كل عامل يحاول القيام بجهود نقابية ، ووقوف مجالس النقابات موقف المتفرج من هذه التدابير .

٢ ــ تآمر مجالس النقابات الحالية مع أرباب العمل وأصحاب المصانع ، وخضوعها لتوجيه الزعامات المحلية والسفارات الاجنبية .

٣ ــ اثراء اكثرية اعضاء مجالس النقابات على حساب حقوق الطبقة العاملة .

ويمكن تصنيف القوى العاملة في الميدان النقابي في الشمال كما يلي :

١ ــ القوى الانتهازية المسيطرة على اغلب النقابات وعلى اتحاد النقابات .

٢ ــ القوى الرجعية المتمثلة بأنصار الزعامة العائلية في طرابلس .

وهاتان القوتان متحالفتان بشكل طبيعي ، وذلك ناتج عن امـــل القيادات الانتهازية في الاستفادة من زعامة رشيد كرامي المرشح الدائم لرئاسة الوزارة في لبنان .

٣ ــ الشيوعيون ، وهم معزولون عن العمال ، ولكن لديهم اطارات مناضلة ومدربة وواعية ، وهم يسيطرون على ثلاث نقابات (النجارة ــ البناء ــ المطابع) .

٤ ــ قوى حزبنا ، التي هي قوى وهمية في الواقع ، فهي لا تعتمد على اي تنظيم وانما على سمعة شعبية طيبة ، وعطف يتأرجح حسب الظروف .

ويوجد في الشمال ١٥ نقابة تؤلف اتحاد نقابات الشمال باستثناء نقابتي عمال النجارة والبناء اللتين أبعدتا لسيطرة الشيوعيين عليهما .

ودور القاعدة في هذه النقابات يقتصر على ممارسة حق الانتخاب ، وحضور المجالس العمومية احيانا ، في حال انعقاد هذه المجالس .

وهناك سبع مهن لم ينتظم عمالها في نقابات بعد .. كما يوجد تجمعات عمالية كبيرة في المصانع الواقعة في منطقة البحصاص ، وهي : مصنع السكر ــ مصنع الخشب المضغوط ــ معمل عريضة للنسيج ــ ومصنع الصفدي .

وعمال هذه المصانع لا ينتمون لاية نقابة ، مع العلم ان النقابات القائمة تسمح لهم بالانضمام اليها . فنقابة عمال النجارين مثلا تسمح لعمال شركـــة الخشب المضغوط بالانتساب اليها ونقابة عمال الميكانيك تسمح للعمال الميكانيكيين في مصنع السكر بالانضمام لها .. ولعمال عريضة كذلك نقابة قائمة .. ولكن العمال يحجمون عن الانتساب الى النقابات لخوفهم من الصرف ولعدم وجود من يدافع عنهم .

اما الجنوب : فان طبيعته كمنطقة زراعية خصوصا تجعل من **المتعذر** قيـــام نقابات قوية فيه .. وهو بالاجمال لم يعرف التنظيم النقابي بعد ، باستثناء صيدا التي قامت فيها نقابات عديدة ، ولكنها ضعيفة ، ويسيطر الحزب على بعض هذه النقابات ، كنقابة عمال ومستخدمي التجارة ، ونقابة عمال النجارين ، ونقابة عمال المقاهي والفنادق والمطاعم .. وتربطه علاقات ودية متينة ببعضها الآخر كنقابة صيادي الاسماك ، ونقابة عمال القصابين ، ونقابة عمال الافران ..

والحزب يساهم في تأسيس بعض النقابات الجديدة كنقابة عمال الخياطة ونقابة عمال البساتين ونقابة سواقي السيارات ، وعمال الميكانيك وعمال الحلويات وغيرها.

المخطط الحزبي للعام المنصرم وما تحقق منه وما لم يتحقق

١ ــ في بيروت :

بناء على الوضع الذي ذكرناه آنفا كانت خطة الحزب للعام المنصرم تنقسم الى ثلاثة أقسام :

١ ــ على الصعيد الحزبي : خلق قاعدة حزبية عمالية قوية عن طريق :

أ ــ اقامة حلقات تدريب نقابية وحزبية مستمرة للعمال الحزبيين .

ب ــ بعث توجيهات مستمرة من المكتب للعمال النقابيين .

جـ ــ اجتماع مندوبي مكتب العمل بالقيادات الادنى للاطلاع على مدى الدقة في تنفيذ مخطط العمل .

نفذت القيادة هذه الخطة بدقة فنظمت حلقة تدريبية أولية على مستوى قطري كان من المفروض ان تستمر لكنها توقفت لان القيادة القطرية لم تعد لها الدراسات التي كلفها الفرع بتحضيرها لذلك .

كما كانت القيادة تمد باستمرار النشرات الدورية بالاخبار العمالية ، وأصدرت كذلك عدة نشرات نقابية تثقيفية بالاضافة الى مجموعة من الكتب النقابية التي وزعت على العمال لمساعدتهم على تثقيف انفسهم نقابيا .

وكانت تغتنم فرصة مرور النقابيين في لبنان لتهيء لندوات عمالية يحضرها رفاقنا العمال . وقد عقدت هذا العام ندوتان للنقابيين محسن العيمي وأحمد الحيدر ، وان كانتا على نطاق ضيق .

اما من حيث اشراف القيادة على تنفيذ مخططات مكتب العمل في الجهاز ، فانها عملت على تنفيذها بدقة وكان لها مندوبون في كافة تشكيلات بيروت ، يلاحقون تنفيذ هذه المخططات .

لقد استطاعت القيادة ان تخلق لدى قاعدتنا العمالية اهتماما بالعمل النقابي كان مفقودا في السابق . كما تمكنت من اغناء ثقافتهم النقابية بعض الشيء وزودتهم بكثير من تفاصيل الحركة النقابية اللبنانية . ولكن بالرغم من كل ذلك فهم ما زالوا بحاجة الى الكثير من الجهد ان من جانب القيادة او من جانبهم كي يتوصلوا الى المستوى المطلوب من حيث الثقافة والتجربة النقابية .

٢ ــ على صعيد النقابات :

بالرغم من ان مخطط القيادة السابق كان التركيز على المصانع قبل كل شيء ، فان نشاطنا في المصانع ما زال ضعيفا . وذلك لان قواعدنا العمالية ليست بعد نوعيات قيادية ، كما ان الجهاز الحزبي نفسه لم يكن يتجاوب ابدا مع مخططات القيادة ومطالبها . ويضاف الى ذلك افتقارنا الى وجود رفيق واحد على الاقل يعمل في مصنع ما ..

والقيادة برغم ذلك ، تبذل جهودا كبيرة لانشاء قواعد عمالية لنا في المصانع . وقد بدأت بعض الاتصالات بمعمل عسيلي للغزل والنسيج . وكان من الممكن ان ينجح حزبنا في اجتذاب بعض العمال من معملي قصارجيان وجبر ، ولكن عـــدم تجاوب الجهاز الحزبي نفسه في تنفيذ خطط مكتب العمل أدى الى عجزنا عن دخول هذه المصانع حتى الان .

وقد خاض حزبنا عدة معارك عمالية كان المفروض ان تنشيء لنا علاقات مع بعض المصانع . فمثلا نشط الحزب في الدفاع عن عمال غندور ، وقدم لهم معونات عديدة ، ورسم لهم خطة للعمل ولكن ثبت فيما بعد ان عددا من هؤلاء كانوا يسرقون البضاعة ، اما الباقون فذهبوا يفتشون عن عمل . ولم يكسب الحزب من هـــذه المعركة سوى السمعة الطيبة كنصير للطبقة العاملة . وهذا يوجب علينا الابتعاد عن خوض المعارك العمالية في اي مصنع اذا لم يكن لنا فيه عدد من الحزبيين يكونون اداة الحزب في تنفيذ خططه .

كذلك أيد الحزب عمال المرطبات في محاولتهم تأسيس نقابة لهم وعبأ الجهـاز لمقاطعة مرطبات شركة البيبسي كولا . وحاولنا الاتصال بالهيئة التأسيسية للنقابة، ولكن سرعان ما تبين ان اعضاءها ، وهم لا يتجاوزون الخمسة ، قد اتخذوا فكرة المطالبة بتأسيس نقابة لهم كوسيلة تدفع أرباب العمل الى طردهم مع دفع تعويض سنوات الخدمة لهم . وهذا ما كانوا يهدفون اليه ، لعثورهم على عمل آخر بشروط أفضـــل .

اما اضراب عمال شركة المرفأ فقد شارك حزبنا فيه مشاركة فعالة ، وقد صدر تعميم مفصل حول الخطة التي أدت الى نجاح الاضراب .

اما النقابات التي وجهت القيادة اهتمامها للعمل فيها فهي :

١ ــ نقابة مستخدمي التجارة :

يوجد لنا في هذه النقابة عددا لا بأس به من الرفاق تشرف على نشاطهم لجنة منهم . ويحضر اجتماعات هذه اللجنة مندوب عن مكتب العمل . وقـــد قسمت المناطق التجارية بين هؤلاء الرفاق .

بالرغم من الجهد الذي يبذله رفاقنا في نقابة مستخدمي التجارة ، فان تنظيمهم في حلقات مهنية سيؤدي الى مضاعفة جهودنا في هذه النقابة والى تنفيذ خططنا فيها بنجاح اكثر .

٢ ــ نقابة عمال المرفأ :

في البداية كانت صلتنا بهذه النقابة من فوق .. اي منحصرة بأعضاء مجلس النقابة .. ولكن نشاطنا امتد فيما بعد الى قاعدتها . وهناك حلقتا انصار من اعضاء

النقابة تشكلتا حديثا ، ومن المنتظر ان تتشكل قريبا حلقات جديدة في داخلها . وقد كسب الحزب ثلاثة من اعضاء مجلس النقابة هم الرفاق رئيس النقابة وأمين السر وأمين الصندوق . كما قاد بنجاح اضراب النقابة الاخير مما زاد التفاف عمالها حولنا وثقتهم بحزبنا (١) .

٣ ـ نقابة عمال الاحذية :

قدم الحزب منذ مدة طويلة طلب ترخيص لنقابة «عمال احذية جبل لبنان» . ولكنه لم يحصل على الرخصة حتى الان ، لان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية امتنعت عن اعطاء اية رخصة منذ ادراج تعديل قانون العمل في جدول اعمال مجلس النواب بحجة ان تعديل قانون العمل سيؤدي الى اعادة تنظيم النقابات على مستوى الجمهورية .

٤ ـ نقابة عمال الميكانيك :

بدأ نشاطنا داخل هذه النقابة في العام الماضي وقد رشحت قيادة فرع بيروت احد رفاقنا العمال المنتسبين للنقابة لخوض انتخابات المجلس .. وحاز عددا لا بأس به من الاصوات . والقيادة تعمل على تأسيس عدد من حلقات الانصار في هذه النقابة بالمساهمة مع رفاقنا العمال المنتسبين لها .

٥ ـ نقابة عمال البلاط :

رئيس هذه النقابة تقدمي اشتراكي ، وهو صديق لنا ، ويوجد في هذه النقابة عدد ضئيل من الرفاق ستشكل منهم القيادة حلقة واحدة تنفيذا لفكرة الحلقات المهنية .

٦ ـ نقابة مستخدمي عملاء تخليص البضائع :

امين سر هذه النقابة من رفاقنا . ولكن نشاطنا فيها ضعيف جدا ، لانها في الواقع نقابة ثانوية وغير مهمة .
وكذلك اقدمت القيادة على تأسيس نقابة جديدة منذ مدة غير طويلة هي نقابة «مساعدي المحامين» . ولكنها ما زالت في بداية نموها ، وهي لم تحصل على

---

١ ـ راجع صفحة ٢١ من هذا الكتاب ـ المحرر ـ .

رخصتها حتى الان لنفس السبب السابق . وقد انضمت هذه النقابة الى اتحاد النقابات المستقلة وأصبحت عضوا فيه .

وبالاضافة الى ذلك توجد لنا قوى متفرقة في نقابات اخرى من رفاق وانصار، كنقابة عمال المطابع ونقابة عمال الخياطة وغيرهما ، والقيادة تعمل على تنسيق العمل داخل هذه النقابات . وان كانت تعتبر نشاطها فيها يأتي بالدرجة الثانية وذلك لسببين :

١ ــ كون النقابات الاولى اكثر اهمية .

٢ ــ كون قوانا في النقابات الاخيرة ضئيلة جدا .

المدارس الليلية :

فشلت القيادة في انشاء المدارس الليلية العمالية لمكافحة الأمية ، لعدة اسباب اهمها ان مشروع المدارس الليلية عندما طبق سابقا لم يكن مدروسا بعناية ، ولم يكن هناك اشراف مستمر من قبل المسؤولين عن تنفيذ المشروع ، فترك ذلك انطباعا سيئا عند الطلاب وعند اصحاب المدارس ، ولهذا فان اقدام القيادة من جديد على تنفيذه لم يحظ بالنجاح المطلوب . هذا مع التأكيد على اهمية وفائدة مشروع المدارس الليلية .

٣ ــ على مستوى الاتحادات النقابية :

كانت الخطة السابقة تنحصر في :

١ ــ التركيز على اتحاد النقابات المستقلة وتطهيره من العناصر الفاسدة والانتهازية والعمل على جذب النقابات اليه .

وقد سارت القيادة فعلا في تطبيق هذه الخطة بنجاح ، فطلبت من نقابة عمال المرفأ ترك جامعة النقابات والانضمام للاتحاد ، ففعلت . وبمجرد تأسيس نقابة مساعدي المحامين انضمت كذلك للاتحاد . ومن ناحية ثانية اصبحت صلات الحزب ببقية قادة الاتحاد متينة جدا .

٢ ــ الدعوة لقيام اتحاد نقابي عام لعمال لبنان .

كان الحزب يؤكد باستمرار على هذا الشعار سواء في نشرة «الاشتراكي» او في المهرجانات العمالية .

اما في طرابلس : فلم تكن فيها خطة بالمعنى الصحيح . وان كانت هناك محاولات للتوسع في الاوساط العمالية وتبن لمطاليب عمالية عامة (الدواء ــ غلاء المعيشة) مع تأييد لنضالات بعض العمال ضد اصحاب العمل (عمال قاديشا ــ عمال عريضة ــ وموظفي شركة نفط العراق) هذه المحاولات التي كانت ولا تزال تلقى مقاومة شديدة من الشيوعيين والانتهازيين .

واهم هذه المحاولات هي خوضنا لانتخابات نقابة عمال النجارة التي يسيطر عليها الشيوعيون منذ تأسيسها . وقد سجلنا في هذه الانتخابات اصواتا تساوي

نصف اصوات الشيوعيين ، وتعتبر القيادة هذا العمل ناجحا كبداية في هذه النقابة .

وتمكن حزبنا كذلك من ايصال رفيق لمجلس نقابة عمال الخياطة عن طريق قائمة تزكية . كما تمكن من ايصال رفيق آخر لنقابة عمال ومستخدمي المحلات التجارية في قائمة تزكية ايضا .

اما محاولة افتتاح مدرسة ليلية لتعليم العمال الاميين فقد باءت بالفشل لعدم تجاوب القاعدة الحزبية وتعاونها مع القيادة .

في صيدا :

١ ـ كانت الخطة الحزبية تنحصر في تأسيس بعض النقابات الجديدة .

٢ ـ تكوين اتحاد نقابات الجنوب .

٣ ـ انشاء دار للنقابات في صيدا .

٤ ـ اصدار نشرة عمالية توجيهية غير دورية تكون ناطقة باسم نقابة المستخدمين او المستخدمين والنجارين معا لحين الحصول على رخصة للاتحاد اذ يحق عندئذ اصدار جريدة عمالية .

عمل حزبنا في صيدا على تنفيذ هذه الخطة .. فقدم طلبي ترخيص لوزارة الشؤون الاجتماعية لنقابتي عمال وعاملات الخياطة وعمال الميكانيك . كما اصدر النشرة العمالية المذكورة . وكذلك قدم طلب ترخيص لاتحاد النقابات ولكنه لم يحصل على اية رخصة حتى الان .

اما بخصوص دار النقابات ، فقد قام الحزب في صيدا بحملة تبرعات ، كما طلب مساهمة الحزب في بقية المناطق . ولكن تجاوب جهازنا مع هذه الحملة كان ضعيفا جدا ان لم نقل مفقودا ، مما أخر افتتاح هذه الدار ، وهي حتى اليوم لم تفتتح بعد لعدم توفر الاموال اللازمة .

وقد درست القيادة امكانيات القيام بتأسيس نقابة للعمال الزراعيين ونقابة لعمال التبغ الزراعيين في الجنوب ، ولكن لم تبذل الجهود الكافية لتنفيذ هذا المشروع.

مخطط العمل
للعام الجديد

ان القيادة ، ترى ، بالاستناد الى الوضع السابق ، ان يكون مخططنا للعام القادم ، متابعة السير في تنفيذ الخطة السابقة مع اجراء بعض التعديلات ، اي :

١ ـ على الصعيد الحزبي :

أ ـ العناية المستمرة بقاعدتنا العمالية الى ان تصبح قاعدة صلبة منتجة ، بواسطة النشرات التثقيفية والمحاضرات النقابية واشراف مكتب العمل على تنفيذ خططه بدقة ، والملاحقة الدائمة للاعضاء ومحاسبتهم .

٢ ـ تقسيم الحلقات العمالية على اساس مهني على ان يشارك فيها مثقفون

لمساعدة العمال وتطويرهم ، اي جمع عمال كل مهنة على حدة في حلقة او حلقتين، حسب عددهم ، فيتمكن العمال بذلك من التفرغ لشؤون نقابتهم ودراسة أوضاعها وكيفية النشاط في داخلها .

٣ ـ تطبيق التخصص في العمل الحزبي بصورة عملية . وعدم انهاك اعضاء مكتب العمل بالمسؤوليات الحزبية الاخرى ، لان مسؤولياتهم الاولى هي العمل على خلق قاعدة عمالية قوية للحزب في الوسط النقابي ، وهي مهمة شاقـــة تتطلب جهودا كبيرة .

٢ ـ على صعيد النقابات :

١ ـ التركيز اكثر ومضاعفة الجهود في العمل بين النقابات التي ذكرت سابقا بالنسبة لبيروت .

٢ ـ العمل الدائب المستمر لايجاد نواة حزبية في كل مصنع ومعمل ، وخاصة في مصانع عسيلي وجبر وخطار وقصارجيان في بيروت ومعمل الخشب المضغوط في منطقة البحصاص في طرابلس .

٣ـ التركيز على النقابات التي تتقاضى أجورا من مصدر واحد ، لانه يكون لهذه النقابة عادة مراكز تجمع عمالية كبيرة ، كنقابة عمال المرفأ ونقابة عمال النقل والكهرباء المشترك ، كما ان امكانية تحقيق مطالب عمال نقابة من هذا النوع تظل أسهل وأسرع . ويعود ذلك لسببين :

١ ـ كون الشعور بالتضامن يكون اقوى عادة بين التجمعات العمالية .

٢ ـ كون العمال يخوضون معركتهم ضد رب عمل واحد .

٤ ـ الاهتمام بتحيق مشروع مدارس العمال الليلية لمكافحة الأمية ، شرط ان يكون باسم بعض الهيئات النقابية وأن توضع له البرامج الكفيلة بانجاحه .

٥ ـ العمل على انشاء تعاونيات للعمال الحرفيين . فالحزب يمكنه مثلا ان ينشيء تعاونية لعمال الاحذية في برج حمود تحررهم من استغلال أرباب العمل وتزيد في أرباحهم كما ان ذلك يؤدي الى ضرب التجار الجشعين لانهم يبيعـــون منتوجاتهم بسعر أدنى بكثير مما يبيعها التجار .

ولا شك ان تحقيق مشروع من هذا النوع سيؤدي الى تحفز العمال الحرفيين في كل مكان لانشاء التعاونيات العمالية . وبهذا تضرب طائفة ضخمة من السماسرة والمستغِلين ، وتهبط اسعار بعض الصناعات المحلية . وطبعا سيجني الحـــزب مكاسب هائلة اذا نجح في تحقيق مشروع التعاونيات .

٦ ـ تحديد بعض النقابات في طرابلس والتركيز على قسم من عمالها بغية خلق قاعدة فيها تساعد الحزب في السيطرة عليها ، وعدم خوض اي معركة انتخابية في اية نقابة قبل خلق هذه القاعدة . وتقترح القيادة التركيز مبدئيا على نقابات النجارة وعمال ومستخدمي المحلات التجارية وعمال الخياطة .

٧ ـ استمرار العمل لانشاء دار العمال في صيدا وتكوين نقابة للعمال الزراعيين ونقابة لمزارعي التبغ .

٨ ـ استمرار العمل لانتزاع مركز القيادة والتوجيه في اتحاد النقابات المستقلة من العناصر الاخرى ، ولا شك ان وجود رفاقا اقوياء لنا في المجلس التنفيذي للاتحاد يفيد كثيرا في تحقيق هذه الخطة .

٩ ـ التركيز في نشرة «الاشتراكي» على القضايا العمالية ضمن مخطط الحزب العمالي ، والعمل على ايصال هذه النشرة الى كل مصنع ومعمل ، وخاصة التي يعمل الحزب على التوسع فيها .

ان تنفيذ هذا المخطط هو ما نراه كفيلا بتقدمنا في هذا الوسط الحيوي والضروري لحزبنا الثوري . اما التفاصيل العملية التنفيذية فان القيادة ترى من واجباتها اليومية المستمرة القيام بها وتنفيذها بالدقة المطلوبة .

شعارات يؤكد عليها الحزب

ان ضعف الحركة النقابية في بلادنا يعود الى عدة اسباب اهمها :

١ ـ عدم وجود صناعة قوية مزدهرة ، فهذا يؤدي بدوره الى ضعف الحركة النقابية وتشتتها . ولعل طبيعة لبنان كبلد صغير ضئيل الموارد لا تسمح بنشوء صناعات كبيرة . فليس فيه مواد ولا اسواق . ومن هنا تنبع اهمية الوحدة ، فالعمل على تحقيقها ليس سببا قوميا فحسب بل هو مصلحة اقتصادية ايضا .

٢ ـ التدخل الحكومي والاجنبي : ان قانون العمل اللبناني يفسح المجال امام الحكومة للتدخل في شؤون النقابات الداخلية ويعطيها سلطة كبيرة عليها بحيث اصبحت معظم النقابات موالية للحكومة وعميلة لها . كما ان للسفارات الاجنبية دور كبير في الاوساط النقابية عن طريق الانتهازيين والمرتشين .

٣ ـ العامل الطائفي الذي جزأ العمال وقضى على وحدتهم .

ان القيادة ترى ان محاربة هذا الوضع الشاذ تكون بالتأكيد المستمر على الشعارات التالية :

١ ـ تشجيع الصناعة الوطنية والعمل على حمايتها ، لان ازدهار الصناعة يؤدي الى نمو الحركة النقابية وازدياد قوتها . ومحاربة الفكرة السائدة بأن لبنان هو بلد سياحي بالدرجة الاولى .

٢ ـ تعديل قانون العمل بحيث تصبح الحركة النقابية ذات استقلال خاص وبعيدة عن التأثر بالحكومة .

٣ ـ محاربة الطائفية بعنف ، وفضح النقابيين الانتهازيين والعملاء ، وخلق وإبراز قادة نقابيين مخلصين .

٤ ـ توجيه النضال النقابي ضد النظام الرأسمالي ، لان حلول هذا النظام هي حلول تخديرية لا جذرية ، وهو بطبيعته عدو للتنظيمات النقابية . وربط النضال النقابي بالنضال الاشتراكي الذي هو الحل الصحيح لمشاكل الطبقة العاملة .

٥ ـ النضال من اجل اقامة اتحاد نقابي عام لجميع عمال لبنان .

* *

التوصيات المرفوعة في تقرير مكتب العمال الى المؤتمر القطري

١ ـ خلق وعي نقابي بين العمال

أ ـ المطالبة بانشاء معاهد التدريب النقابي في الاتحادات العمالية او في المدارس والمؤسسات الثقافية الحكومية منها والخاصة .

ب ـ تجريد حملة مستمرة لافهام العمال ان النقابة هيئة معنوية وليست لفئة من الناس فقط .

ج ـ التوضيح للعمال ان حقوقهم لا يمكن ان يصلوا اليها وهم في بيوتهم انما يتطلب منهم ذلك عملا مستمرا وواعيا ومنظما داخل التنظيمات النقابية .

د ـ الانتساب للنقابات ودفع اشتراكاتها بشكل مستمر ، حضور جلسات الجمعية العمومية للنقابة ومناقشة اعمالها على كافة المستويات ، ثقافي مالي وغيره ، وضرورة اعتبار كل عضو في النقابة مسؤولا عما يحدث داخل النقابة .

هـ ـ الدعوة الى محاضرات يلقيها المختصون في الشؤون النقابية باشراف المكتب (خاصة النقابيين العرب الزوار) .

و ـ التركيز على تذكير العمال بمدى استفادتهم عند دخولهم النقابة على المستوى الخاص : (١ ـ استفادة في حل مشاكل رب العمل . ٢ ـ استطاعته الاشتراك بمضمون الضمان الصحي وغيرها من القضايا) . وعلى مستوى عام: (١ ـ دعم النقابة مما يجعلها صاحبة قوة تستطيع تحصيل مستوى افضل من العيش للعمال جميعا . ٢ ـ خلق تنظيم جماعي للمهنة التي يعمل فيها . ٣ ـ تقوية النقابة عند تسديد اشتراكاتها بشكل مستمر مما يسهل عليها تحصيل حقوق العمال مهما صعبت) .

٢ ـ خلق عامل واع مثقف

أ ـ الدعوة لخلق مدارس او مراكز لمكافحة الأمية .

ب ـ استلام زمام البادرة في هذا الامر على ان تؤمن لكل شعبة او فرع مركز واحد على الاقل لمكافحة الأمية .

جـ ـ يفضل ان يكون المركز باسم احدى المؤسسات النقابية .

وعلى المستوى الحزبي الخاص يرى المكتب تنفيذ الخطة التالية :

٣ ـ خلق قاعدة حزبية عمالية قوية .

أ ـ اقامة حفلات تدريب نقابية وحزبية مستمرة للعمال الحزبيين (لكل فرقة او مهنة على حدة) باشراف مكاتب الفروع .

ب ـ تفريغ بعض الحزبيين الذين يمكن الاعتماد عليهم في العمل النقابي في بيئتهم .

جـ ـ تكتيل العمال بجذبهم نحو حركتنا .

د ـ بتبني قضاياهم جديا ودعوتهم للانضمام الى الحزب .

هـ ـ دعوتهم لتشكيل تنظيمات نقابية لهم (الذين لا تنظيم يجمعهم) .

٤ ـ وعلى مستوى النشاط الخارجي العام وطريقة الانطلاق في الاوساط العمالية يرى المكتب :

ان يكون الانطلاق اساسا نحو التجمعات الصناعية الضخمة والمصانع الكبيرة .

أ ـ التركيز على المصانع التي توجد فيها «اكثرية» انعزالية ، والتأكيد على وجود مثل هذه العناصر في حركتنا .

ب ـ عمال مراكز توضيب الفاكهة في لبنان (بيروت ـ طرابلس ـ صيدا) .

جـ ـ التركيز على العمال غير المنظمين نقابيا حتى الان لتنظيمهم وبث الوعي بينهم .

د ـ التركيز على العمال الزراعيين وتجريد حملة في المستقبل للسماح لهم بالتنظيم النقابي بايجاد نص يسمح بذلك في قانون العمل الجديد .

هـ ـ التركيز على مزارعي التبغ خاصة في الجنوب .

يقر المكتب كخطة رئيسية الانطلاق في المناطق التي لم تسبقنا اليها احـــدى التكتلات السياسية في البلد . وعلى مستوى اتحادات نقابية يقر :

أ ـ العمل داخل كل نقابة والدعوة فيها لقيام الاتحاد العام .

ب ـ الدعوة لقيام اتحاد عمالي عام يجمع جميع عمال لبنان . على ان يكون جديرا بالعمال ويشمل جميع العمال فعلا وليس اسما .

جـ ـ اعتبار اتحاد النقابات وبيت النقابات في صيدا احدى الضرورات لنشاطنـــا النقابي هناك .

د ـ بالنسبة لطرابلس التركيز على اتحاد نقابات الشمال .

هـ ـ بالنسبة لبيروت التركيز بشكل اساسي على اتحاد النقابات المستقلة (بعـــد الدراسة التي قدمها مكتب بيروت) .

واخيرا تبني الخطط التنفيذية التي وضعتها مكاتب الفروع والشعب كل منها حسب ظرفه والوضع النقابي عنده .

وأخيرا الوضع السياسي الراهن :

ان وضع لبنان السياسي الراهن لا يختلف عما كان عليه في بداية هذه الدورة الحزبية الا في تزايد الخطر على الحريات العامة والاساءة للنظام البرلماني . وهذا يتطلب من حزبنا ان يكون اكثر حذرا في مراقبة الخطط الرجعية والاجنبية التي قد تنتهز فرصة ضعف الوضع العربي العام لتشديد قبضة سيطرتها على لبنان سياسيا واقتصاديا .

ان النضال الشعبي يجب ان يكون اكثر حذرا من الماضي في رسم معاركه . ومن الضروري ان تتجنب حركتنا والحركات النقابية والشعبية الاخرى ، اثارة اية اضرابات وأية تحركات شعبية عامة غير مدروسة وغير ناضجة . وان نتنبه جيدا للاثارات المصطنعة محليا وأجنبيا لبعض هذه التحركات والمطالب الشعبية التي تهدف الى مجرد اثارة الفوضى والاضطراب والاساءة للنظام البرلماني .

***

٢٩ كانون الاول ١٩٦١

بدأت محاكمة شباب البعث في ليبيا لمطالبتهم بجلاء القوات الاجنبية

الرجعية في ليبيا تستعد للبطش بالشباب الوطني

دفاعا عن القواعد العسكرية الاجنبية وحماية للحكم الرجعي الفاسد

يا جماهير شعبنا

بدأت في ليبيا قبل ايام ــ في ٢٥ كانون الاول ــ محاكمة ١٥٨ شابا من اعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي الذين اعتقلوا قبل اربعة اشهر اثناء الحملة الشعبية الكبرى ضد القواعد العسكرية الاجنبية .

وقد حولت الحكومة الليبية هؤلاء المناضلين الوطنيين ، وبينهم محامون ونقابيون وطلبة جامعيون وعمال من مختلف المهن ، الى محكمة الجنايات بتهمة

العمل «لقلب نظام الحكم» وجندت كل قواها من مستشارين اجانب الى اجهـزة البوليس وعملاء الاستعمار ، في كل ميدان لتجعل من هذه القضية «ضربة» للقوى الشعبية التقدمية .

فالحكم الملكي الفاسد في ليبيا ، الذي يقوم على أسس عشائرية رجعية حميها النفوذ الاجنبي يتصور ان البطش ببعض العناصر الوطنية الصلبة يمكن ان يحميه طويلا من الموجة الشعبية المعادية للاستعمار والرجعية .

يا ابناء شعبنا :

ان مناضلي ليبيا المائة والثمانية والخمسين يحاكمون الان في طرابلس الغرب بسبب انتمائهم لحزب البعث العربي الاشتراكي وبسبب الحملة التي نظمها حزب البعث ايام مجزرة بنزرت للمطالبة بدعم ليبيا لشعب تونس وثورة الجزائر في المعركة الدامية ضد فرنسا . وقد طالب الحزب حكومة ليبيا في هذه الحملة بالعمل لاجلاء القوات الاستعمارية الاجنبية عن القواعد العسكرية ولاسيما قاعدة ويلس الكبرى التي تحتلها القوات الاميركية من اجل تجنب مأساة كمأساة بنزرت .

ان شباب ليبيا الابطال الذين يناضلون في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي تحت شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية ، يعرفون ان عليهم ان ينظموا نفسهم وينظموا جماهير الشعب ويعبئوا قواها لمتابعة معارك تحرير ليبيا المبتلاة بالاستعمار والرجعية العميلة للاستعمار .

لقد ضحى شعب ليبيا كثيرا في معاركه ضد الاستعمار الطلياني وقدم كثيرا من الشهداء والمعتقلين والتضحيات في معاركه ضد الاستعمار والنفوذ الاجنبي . وما زال شعب ليبيا مستعدا لتقديم المزيد من التضحيات في سبيل استكمال تحرير ارضه والتخلص من الاوضاع الرجعية الفاسدة التي تمنع انطلاق جماهير الشعب في طريق التحرر والتقدم الاجتماعي والوحدة ، والنضال الشعبي المنظم هو طريق النصر المؤكد مهما تزايدت التضحيات .

اما السلطات الليبية التي قدمت اليوم شباب البعث العربي الاشتراكي المحاكمة وتجند قواها للبطش بهم فهي تدافع عبثا عن القواعد العسكرية الاجنبية وعن سائر ركائز وقوى الاستعمار التي تستخدم الرجعية في ليبيا وتحميها .

ان السلطات الليبية الرجعية اليوم أداة في يد الاستعمار يزداد استعداد الشعب لتحطيمها كل يوم، ولا يزيد البطش الشعب الا تصميما على النضال الحاسم لتحقيق اهدافه .

وحزب البعث العربي الاشتراكي في ليبيا يجد اليوم قوته في التفاف الشعب حوله ، ويستمد عزمه على الاستمرار في النضال من التأييد الجماهيري الحماسي لابطاله الذين تحاكمهم اليوم الرجعية العميلة للاستعمار .

يا ابناء شعبنا :

ان حملة البطش بالقوى الوطنية التقدمية التي تنظمها اليوم السلطات الليبية

تحت ستار المحاكمات تثير استنكار المنظمات الشعبية والعناصر الوطنية في مختلف الاقطار العربية .

ان شعب لبنان يعلن استنكاره لهذه المحاكمات التعسفية الظالمة ويحمل السلطات الليبية مسؤوليتها في هذه الحملة المعادية للقوى الوطنية ويؤكد دعمه وتأييده لمطالب شعب ليبيا ، كما ان تطوع عدد من المحامين والنقابيين من العراق والمغرب ولبنان وغيرها من الاقطار العربية للدفاع عن المناضلين يشد من عضدهم ويزيد من تصميم شعب ليبيا على الاستمرار في الكفاح لتحرير ارضه من القواعد العسكرية الاجنبية واقامة حكم شعبي ديمقراطي .

عاش نضال شعب ليبيا في سبيل التحرر من الاستعمار والرجعية والتجزئة والنصر للمناضلين الابطال .

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

في ٢٩ كانون الاول ١٩٦١

***

٢٢ شباط ١٩٦٢

في ذكرى اعلان وحدة سوريا ومصر

دروس تجربة الوحدة الاولى

نضال الشعب حقق الوحدة وتفتيت هذا النضال مهد للانفصال .
الوحدة تفاعل بين الاقطار وضمان لمكاسب الشعب التقدمية في كل قطر .
عودة النضال الشعبي في سوريا هو طريق العودة الى نضال الوحدة .
لن تخرج ج.ع.م. من طريق النكسة الا بالديمقراطية الشعبية .
الوحدة الوطنية طريق لبنان الى الحرية والوطنية والاتجاه القومي السليم .

يا ابناء شعبنا

في ذكرى تحقيق وحدة سوريا ومصر عام ١٩٥٨ ، وبعد فك هذه الوحدة ، ينبغي ان نسترجع قصة النضال الشعبي الذي حقق الوحدة وسجل لقضية العرب هذا الانتصار الكبير .. ونسترجع صورة طريق الانتكاسة الذي ادى الى فك الوحدة في انقلاب ايلول ١٩٦١ .. ليكون لنا من تجربة الوحدة الاولى دروس نفيد منها في متابعة معركة الشعب في سوريا وفي ج.ع.م. وفي كل قطر عربي آخر من

اجل التحرر وتحقيق مجتمع موحد ديمقراطي واشتراكي .

ولعل تجربة الوحدة الاولى توضح لنا في لبنان ان طريق المشاركة في نهضة المجتمع العربي لا تكون بالتجاوب السلبي مع الانتفاضات التحررية في بقية الاقطار العربية وتجاهل اهمية المشكلات التي نعانيها ، بل ان كفاحنا في لبنان من اجل التحرر من الانقسامات الطائفية وملابساتها الاقتصادية ومن النفوذ الاجنبي هو الطريق الذي يفتح امام القوى الشعبية آفاق المشاركة في بناء مجتمع عربي موحد وتقدمي .

نضال الشعب حقق الوحدة ، وتفتيت هذا النضال مهد للانفصال

يا ابناء شعبنا

لقد قامت الجمهورية العربية المتحدة في شباط ١٩٥٨ تحقيقا لدعوة انطلقت من القوى الاشتراكية الجماهيرية في سوريا ، تجاوبت معها قيادة الثورة في مصر، واندفعت لتأييدها ودعمها ملايين العرب في كل مكان . وقد كان قيام الجمهورية العربية المتحدة في ظروف عام ١٩٥٨ انتصارا كبيرا لكفاح العرب ضد الاستعمار ، ضاعف من قوتهم بعد فشل العدوان على مصر وفشل المؤامرات على سوريا وتزايد الضغط الاستعماري في المنطقة كلها .

ولكن هذه الوحدة ، التي انطلقت من النضال الشعبي الجماهيري في سوريا، والتي لا يمكن ان تتقوى وتتوسع الا بالاعتماد على التنظيم الشعبي ، لم تستطع بالشروط التي قام عليها حكم الدولة الجديدة ان تسير في الطريق الشعبي السليم .

وظهر ان القوى الاشتراكية الجماهيرية التي دعت للوحدة وعبأت جماهير الشعب لتأييدها وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا ، لم تستطع ان تجعل من هذه الوحدة طريقا لتحريك النضال الشعبي في مصر وزيادة فعالية القوى الجماهيرية في نضال الوحدة والديمقراطية الاشتراكية على نطاق الجمهورية العربية المتحدة بكاملها . بل ادى نظام الحكم الجديد الى عزل جماهير الشعب تدريجيا عن قضيتها ، وفتت القوى الشعبية التقدمية وضرب المنظمات النقابية العمالية والمهنية والطلابية وأبعد عن ميادين بناء الدولة الجديدة سائر العناصر المؤمنة بقضية الشعب والمؤمنة بأن الولاء لدولة الوحدة يفرض تنبيه الحكم الى الاخطاء ودعوته لمعالجتها .

وعندما وقع الانقلاب الانفصالي الرجعي في ايلول ١٩٦١ ظهر ان الرجعية الانتهازية قد استفادت من ضرب الحكم للقوى التقدمية فتسلطت على مختلف اجهزة الدولة والقوى المسلحة والاتحاد القومي ثم انقلبت على الوحدة نفسها .

لقد اوضحت تجربة الوحدة هذه ، ان التنظيم الشعبي النضالي هو طريق تحقيق الوحدة وطريق ترسيخها وتقويتها . والتنظيم الشعبي النضالي لا يمكن ان يكون أداة في يد الحكم يخضع لغايات الحاكم واجتهاداته بل ينبغي ان يكون

التنظيم الشعبي اساس الحكم ومرجعه وان يبنى على مبادىء الحرية والقيادة الجماعية والايمان بالشعب وبالقيادات المنبثقة من الشعب والمرتبطة به من خلال التنظيم الشعبي ووفق مبادئه .

الوحدة تفاعل بين الاقطار ، وضمان لمكاسب الشعب التقدمية في كل قطر

يا ابناء شعبنا

ان قيام الوحدة من انطلاقة شعبية جماهيرية ، يبرز ايمان الجماهير بوحدة الشعب العربي في مختلف أقطاره رغم الاختلافات التي تميز أوضاع كل قطر ، ويوضح اعتقادها بأن المشاكل التي تظهر من اختلاف أوضاع الاقطار كاتساع او ضيق رقعة الارض والموارد وعدد السكان وتباين مستوى المعيشة والتطور الاجتماعي ، يمكن ان تعالج تدريجيا في نطاق الوحدة بروح أخوة ومساواة قومية ووفق متطلبات المعركة الواحدة ضد الاستعمار والتخلف والضعف . وقد كان قيام الجمهورية العربية المتحدة من وحدة قطرين متفاوتين في مستوى الامكانيات البشرية والاقتصادية وفي مستوى التقدم الاجتماعي في بعض النواحي ، مناسبة لتوضيح طريق المحافظة على مكاسب الشعب التقدمية في كل قطر ومعالجة المشاكل الاقليمية كلها بروح قومية .

ولكن ابتعاد الجمهورية العربية المتحدة عن أسلوب الحكم الديمقراطي الشعبي أدى الى الاعتقاد بأن وحدة القطرين تعني تطبيق نظام الحكم المعروف في قطر مصر بكل حسناته وكل سيئاته على قطر سوريا ، دون الافادة من الوحدة في محاولة تجميع حسنات القطرين والتخلص من النواقص في انظمتهما السابقة .

لقد أوضحت هذه التجربة ان الوحدة ، التي تتم بارادة شعبية في كل قطر ، ينبغي ان تقوم على افساح مجال التفاعل والقيادة الجماعية بين ابناء الاقطار وان تضمن وتوسع مكاسب الشعب التقدمية في هذه الاقطار ..

عودة التنظيم الشعبي في سوريا هو طريق العودة الى نضال الوحدة

يا ابناء شعبنا

واليوم بعد ان ادى سير الوحدة في طريق النكسة الى عودة نفوذ الاستعمار الى المنطقة العربية كلها اقوى من السابق وأتاح للرجعية ان ترفع رأسها من جديد في اقطار المشرق والمغرب ضمن حملة ضغط وتآمر استعمارية وصهيونية كبرى ضد بلادنا ، ينبغي ان نتابع كفاحنا الشعبي في مستوى جديد .

ان تجربة الوحدة الاولى تؤكد لنا ان النضال الشعبي هو طريق الانتصارات الراسخة والتنظيم الشعبي النضالي هو الذي يضمن استمرار تقدمنا في طريق التحرر وبناء مجتمع عربي اشتراكي .

واليوم ، يظهر ان اعادة التنظيم الشعبي الحزبي والنقابي على أسس نضالية في سوريا ، هو طريق العودة الى نضال الوحدة والحرية والاشتراكية وتحقيق سوريا انتصارات جديدة للقضية العربية يبني عليها الشعب العربي في كل مكان آمالا كبرى .

ان تسلط الرجعية في سوريا على مقدرات الشعب ، بعد ان اصبح مجردا من اسلحته .. من منظماته الشعبية . لا يمكن ان ينتهي الا باعتماد الجماهير على نفسها والعودة للكفاح المنظم في سبيل اهدافها .

لن تخرج ج٠ع٠م٠ من طريق النكسة الا بالديمقراطية الشعبية

وحكم الجمهورية العربية المتحدة ، بعد هذه النكسة، يمكن ان يفيد من التجربة في الايمان نهائيا بان الحكم التقدمي لا يمكن ان ينطلق الى الامام باستمرار الا اذا استند الى جماهير الشعب . وجماهير الشعب لا يمكن ان تكون قوة فعالة الا اذا أفسح لها مجال الحرية ومجال التنظيم الشعبي السياسي والنقابي المستقل عن الدولة والبعيد عن ان يكون اداة للحكم يستقطب الانتهازيين والضعفاء .

ان تقييد حرية الرجعية وتسلم الدولة لمقدرات البلاد الاقتصادية من أيدي الرأسمالية الاستغلالية لا يمكن ان يؤدي الغاية منه في تحرر جماهير الشعب وتقدمها الا اذا أفسح مجال الحريات الديمقراطية للقوى الشعبية . وسار الحكم في طريق ديمقراطي شعبي يتوقف عليه مستقبل قوة الجمهورية العربية المتحدة وأهميتها الكبرى في النضال العربي في المرحلة الحاضرة .

ان توحيد جبهة النضال بين القوى التقدمية في المشرق والمغرب ضرورة قصوى في الظروف العربية الراهنة . ولن تبنى هذه الجبهة على اسس سليمة وثابتة اذا لم تسر كل قواها في طريق التنظيم الشعبي الديمقراطي وتؤمن بالاعتماد على الجماهير وبالقيادة الجماعية .

الوحدة الوطنية طريق لبنان الى الحرية والوطنية والاتجاه القومي السليم

ونحن في لبنان تزيدنا تجربة الوحدة الاولى قناعة ، بأن مشاركتنا في نهضة المجتمع العربي بكامله تتطلب منا ان ننطلق بلبنان كوحدة شعبية متماسكة في ميدان الحياة العربية لنكون عنصرا ايجابيا في بناء النهضة العربية على أسس احترام الحريات العامة وافادة الشعب في كل قطر من مكتسباته وامكانياته في سائر الاقطار . ان مسؤوليتنا الاساسية هي في التحرر من انقساماتنا الطائفية وملابسات الاستغلال الطبقي والاجنبي التي اختلطت بها . واذا كان بعض اللبنانيين يؤمن باخلاص ان «الكيان» هو ضمانة حرية المعتقدات ومكاسب التطور الاجتماعي في لبنان. بالاضافة الى القائلين «بالكيان» لستر استغلالهم الطبقي وارتباطاتهم الاجنبية.

فينبغي ان نعمل جميعا على شق طريق الضمانات الحقيقية لحرية **المعتقدات** والتقدم الاجتماعي .

لقد اوضحت مؤامرة عصابة القوميين السوريين على استقلال لبنان **وحريات** شعبه بدفع من الاستعمار وتعاون مع عملائه في المنطقة ، انا نواجه ضغطا استعماريا كبيرا في المنطقة بكاملها في هذه المرحلة ، يتطلب الحذر والتماسك الوطني والتضامن العربي الجدي .

كما فضحت المؤامرة بعض كبار المتاجرين بدعوة «الكيان» و«اصدقائه» امام جميع اللبنانيين هذه المرة .

ان حرية الشعب لا تبنى الا على وحدته وقوته الداخلية . والوحدة الوطنية في لبنان المبنية على الصراع ضد الانقسامات الطائفية والاستغلال والتسلط الاجنبي هي طريق الحفاظ على حرياتنا وطريق شق طريقنا الوطني في اطار النهضة العربية القومية ، ونهضة سائر الشعوب المكافحة من اجل الحرية **والوحدة القومية والتقدم** في العالم .

ان ذكرى ٢٢ شباط ١٩٥٨ ستبقى لنا في لبنان وللعرب جميعا حافزا لتصحيح خطط النضال الوطني ومتابعة الكفاح الجدي من اجل اهداف الشعب .

في ٢٢ شباط ١٩٦٢

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

***

٢٨ شباط ١٩٦٢

اسرائيل تتابع تنفيذ استثمار الاردن وجونسون يعود بمشروع اقتسام المياه !

منع استثمار الاردن حق دولي للعرب وواجب دفاع عن النفس

موقف المسؤولين العرب يثير سخط الجماهير

ما تزال حكوماتنا تقاوم اعمال المشروع المستمرة منذ سنوات بالتصريحات !
المواقف السرية التي تقر بعيدا عن الجماهير تدفع الشعب للحذر واليقظة
اقتسام المياه خيانة وتحويل بعض روافد الاردن يعني اقتسام المياه !
المنظمات الشعبية مدعوة لمراقبة موقف الحكومات ومنع تنفيذ المؤامرة

يا جماهير شعبنا المناضل

تتوالى الانباء عن استمرار اسرائيل في تنفيذ مشروع تحويل مجرى نهر **الاردن**،

ويعلن عن قرب زيارة جونسون المشهور بمشروعه لاقتسام المياه بين العرب واسرائيل الى منطقة الشرق الاوسط .

والرأي العام العربي يتابع بقلق منذ اكثر من سنتين انباء مؤامرة تحويل مجرى الاردن الذي تقوم السلطات الاسرائيلية ببناء منشآته منذ سنوات في فلسطين المحتلة ، ويعبر في مناسبات عديدة عن عدم اطمئنانه لفعالية موقف الحكومات العربية تجاه هذه المؤامرة الخطيرة .

وكان حزب البعث العربي الاشتراكي قد نشر بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٦١ مذكرة مرفوعة الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بغداد تطالب بوضع خطة واقعية جريئة تجند لها كل القوى الشعبية والحكومية لفضح حقيقة مشروع التحويل العدوانية والتحضير الجدي لمنع اسرائيل من الاستمرار في انشاءات المشروع داخل الارض المحتلة . والحؤول خصوصا دون تحويل مجرى النهر او استثمار مياهه بأية طريقة اخرى .

وحذر حزب البعث العربي الاشتراكي من خطا وخطر تصوير المشروع على انه مجرد اغتصاب للمياه العربية او اعتداء على الاراضي المجردة من السلاح ، وطالب بمصارحة الرأي العام الشعبي بحقيقة أخطاره . فاسرائيل تهدف الى توسيع امكانياتها الاقتصادية لاستيعاب اكثر من ثلاثة ملايين مهاجر جديد وتحويل النقب الى قاعدة عسكرية ضخمة تضاعف طاقة اسرائيل العدوانية التوسعية .

وطالب حزب البعث العربي الاشتراكي الحكومات العربية بالعمل الفوري على فضح حقيقة المشروع الاسرائيلي دوليا والعمل لوقف اعماله داخل الاراضي المحتلة من شق الاقنية وبناء البحيرات والسدود ومد الانابيب وانشاء محطات الضخ الكبرى لايصال مياه الاردن الى النقب .

ان سكوت الحكومات العربية عن اعمال المشروع المستمرة منذ سنوات دون اي توقف يهيء لاسرائيل الفرصة لاظهار عدوانها وكانه مشروع عصامي تقوم به دولة فتية لتحويل الصحراء الى مناطق زراعية ويمهد لها سبل الدعاية الدولية ضد موقف العرب المشروع . ان للعرب حق دولي في منع استثمار مياههم وحق اساسي في الدفاع عن النفس ، يفرضان عليهم مقاومة مشروع اسرائيل منذ اولى مراحله .

يا ابناء شعبنا المناضل

ان استمرار سكوت الحكومات العربية عن بناء انشاءات مشروع استثمار مياه الاردن ، ومواجهتهم بدء اسرائيل في تنفيذ الخطوات النهائية لمشروعها العدواني بالتصريحات الحماسية . يثير سخط جماهير الشعب .

ان التاكيد على منع اسرائيل من تحويل مجرى نهر الاردن من المنطقة المجردة يدفع الى الشك بجدية موقف الحكومات العربية . فاسرائيل تستطيع تحويل النهر ليس فقط من المنطقة المجردة بل داخل المنطقة المحتلة ايضا . وقد قررت اخيرا الاستغناء عن تحويل مجرى النهر واستثمار مياهه بواسطة تركيب مضخات رفع

المياه على ضفة بحيرة طبريا .

ان الرأي العام العربي يطالب الحكومات العربية بمقاومة المشروع العدواني قبل ان تكتمل مراحله وبمنع اسرائيل من استثمار مياه الاردن بأي شكل كان هذا الاستثمار .

ان الحكومات العربية مطالبة بتجنيد كل القوى الضرورية لمواجهة هذه المؤامرة، وتدمير منشآت المشروع بالقوة اذا لزم الامر ، خصوصا وان المدفعية العربية تستطيع ان تطال كل منشآت حوض الاردن من حدود المنطقة المحتلة .

ان اي موقف تتخذه هذه الحكومات بالسر وبالخفاء عن الجماهير العربية يدفع الشعب الى الحذر من المساومات والى اليقظة في مواجهة الاخطار .

ان الرأي العام العربي يعتبر :

١ — ان كل الحكومات العربية مسؤولة عن مواجهة العدوان الاسرائيلي وليس فقط الدولة او الدول التي يجري على حدودها تحويل مجرى الاردن . فأعمال التحويل لا تجري فقط ضمن المنطقة المجردة من السلاح وانما هي جارية منذ سنوات داخل الاراضي المحتلة ، وخطر المؤامرة لا يستهدف دولة عربية واحدة ، بل الشعب العربي في كافة اقطاره .

٢ — ان الاكتفاء بالمواقف الكلامية ، مع استمرار السكوت عن انشاءات مشروع استثمار مياه الاردن ، يهدف الى التحضير لفرض المشروع الاسرائيلي كأمر واقع جديد . وان تحويل بعض روافد الاردن من بعض الاقطار العربية المجاورة لفلسطين المحتلة كالحاصباني في لبنان وبانياس في سوريا ، يعني تنفيذ المشروعات الاستعمارية في اقتسام المياه وترك القسم الاكبر من مياه حوض الاردن لاسرائيل في تنفيذ خططها العدوانية .

ان الجماهير العربية المتطلعة الان بقلق الى موقف الحكومات العربية تضع هذه الحكومات امام مسؤولياتها الخطيرة وتذكرها بالمصير الذي لاقته السياسات السابقة للقضية الفلسطينية .

ان المنظمات الشعبية مدعوة لمراقبة موقف الحكومات العربية وتهيئة الرأي العام العربي للضغط في سبيل منع تنفيذ المؤامرة الجديدة بالقوة في المنطقة المجردة وداخل المنطقة المحتلة بمسؤولية كافة الدول العربية .

في ٢٨ شباط ١٩٦٢

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

***

١٨ نيسان ١٩٦٢

لمناسبة زيارة جونسون وبحث استثمار مياه الاردن

التضامن العسكري طريق العرب
لمنع اسرائيل من استثمار مياه الاردن

يا ابناء شعبنا :

يقوم الان مندوب لجنة التوفيق الدولية جونسون بزيارة لبنان وسيزور بقية الدول العربية ايضا بعد ان قام بزيارة «اسرائيل» ، من اجل البحث في حل «الخلاف» حول استثمار مياه الاردن وبحث قضية توطين النازحين .

وجونسون معروف لدى الرأي العام العربي بمشروعه لاستثمار مياه الاردن بين العرب «واسرائيل» بشكل يجعل القسم الاعظم من فوائد النهر لحساب اسرائيل ، ومن اجل توطين النازحين عن فلسطين في الدول العربية المجاورة لها .

فما هي مهمة جونسون الان ؟

ان مياه حوض الاردن تخص في نظر القانون الدولي لبنان وسوريا والاردن «واسرائيل» ، ولا يحق قانونيا لاية دولة استثمار مياه الاردن بدون موافقة الدول الاخرى التي تخصها مياه النهر . وبالتالي فليس لاسرائيل حق في استثمار مياه الاردن دوليا . بالاضافة الى ان العرب يعتبرون وجودها نفسه اغتصابا لارضهم وعدوانا على حقوقهم ولا يقبلون بتدعيم قوتها الاقتصادية والعسكرية العدوانية .

وقد حالت المدفعية السورية عام ١٩٥٣ دون تحويل مجرى الاردن من المنطقة المحايدة وأيد مجلس الامن ايقاف اعمال التحويل . ورفض العرب بعد ذلك مشروع جونسون لاقتسام المياه واسكان النازحين عن فلسطين في الدول العربية المجاورة لها نهائيا .

ولكن «اسرائيل» استمرت في انشاءآت مشروعها داخل المنطقة المحتلة ، من شق الاقنية ومد الانابيب وبناء السدود لنقل مياه الاردن الى منطقة بيسان والى صحراء النقب ، وبدأت بالفعل منذ عام ١٩٦٠ بضخ المياه من بحيرة طبريا فسجلت بالفعل بداية المرحلة الاخيرة من مشروعها .

فما هو موقف الحكومات العربية الان ؟

اولا : ان الرد على مشروع اسرائيل بالاحتجاجات كما حصل حتى الان ، لم يمنع اسرائيل من بناء انشاءآت مشروعها العدواني خلال السنوات الماضية ولم يمنعها حتى من بدء ضخ المياه من بحيرة طبريا .

ثانيا : كما ان التهديد بتحويل روافد الاردن الموجودة في لبنان وسوريا

ـ الحاصباني وبانياس خصوصا ـ بل وتنفيذ هذا التحويل فعلا ، يعطي اسرائيل امام الرأي العام الدولي بالمقابل الحق في استثمار بقية النهر . والمعروف ان المياه التي تنبع وتتجمع في المنطقة المحايدة وداخل المنطقة المحتلة من فلسطين تشكل القسم الاعظم من مياه نهر الاردن الضرورية للمشروع الاسرائيلي .

ثالثا : كما ان الاتفاق على توزيع المياه بين العرب واسرائيل وفق مشروع جونسون السابق ـ او وفق نسخة معدلة له ـ يعني القبول باستثمار اسرائيل لمياه الاردن في سبيل تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية ، بكل ما يحمله ذلك من اعتراف بواقع الدولة المغتصبة وتراجع عن حقوق ابناء فلسطين وتهديد للمستقبل العربي .

ان الحل الوحيد الذي يطالب به الرأي العام العربي هو الاصرار على حق العرب بمنع استغلال مياه الاردن لمصلحة «اسرائيل» والتضامن العسكري بين الدول العربية المتحررة لايقاف استثمار «اسرائيل» لمياه النهر بالقوة وتنفيذ مشروع عربي لاستثمار مياه الاردن لمصلحة العرب وحدهم .

ان على حكومة لبنان ـ وهي تتحمل قسما من المسؤولية العربية في هذه القضية القومية ـ ان تعمل وفق ارادة الشعب في لبنان وبقية الاقطار العربية بالاصرار على منع استثمار مياه النهر لمصلحة اسرائيل وابلاغ هذا الموقف لمندوب وكالة التوفيق جونسون والتعاون مع بقية الدول العربية المتحررة في تنفيذ كل ما تتطلبه هذه القضية الخطيرة على مستقبل قضية فلسطين ومستقبل العرب جميعا.

في ١٨ نيسان ١٩٦٢

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

***

٣ تشرين اول ١٩٦٢

امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي ـ في لبنان :

يدعو جماهير الشعب الى دعم ثورة اليمن المجيدة

ويطالب الحكومة اللبنانية وجميع الحكومات العربية بالاعتراف فورا بالجمهورية العربية اليمنية

ايها الشعب

لقد انتصرت ارادة شعبنا العربي في اليمن بعد كفاح بطولي مرير ، فأنهى على

يد الاحرار في هذا الجزء العزيز من الوطن العربي نظام الإمامة الفاسد الذي جثم على صدر الشعب ردحا طويلا من الزمن فحاول ان يبقيه في معزل عن سير التاريخ ووضع بينه وبين التقدم الحضاري سدا منيعا من القيود الرجعية والاوهام الزائفة.

ان ثورة الحرية والكرامة التي قام بها الشعب والجيش في اليمن تأتي اليوم لتؤكد حتمية انتصار الانسان العربي المناضل في معركته المقدسة من اجل محو الظلم والطغيان والتخلف في كل مكان من الوطن العربي .

فلا نصر في وطننا بعد اليوم الا لكفاح الجماهير الشعبية المناضلة من اجل تحطيم كل نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يتنكر لحقوق الشعب وأهدافه .

ايها الشعب

ان ثورة الحرية والكرامة في اليمن الحبيب ما كانت لتنطلق بهذه القوة وهذا العزم لولا قوة الايمان بالنضال العربي الموحد في معركة المصير العربي الواحد التي تأبى ان تعترف بأن هناك بلدا عربيا واحدا يصح ان يبقى خارج تيار التقدم والانعتاق .

ان وحدة النضال العربي هي الدعامة التي ترتكز اليها ثورة اليمن المظفرة وهي الضمانة التي تحرسها من قوى التآمر الرجعي والاستعماري .

ان الرجعية العربية التي أفقدتها ثورة اليمن صوابها تعمل اليوم في صف موحد يرعاه الاستعمار ويوجهه فيجب ان يواجهها الشعب العربي في جميع أقطاره بنضال موحد يحمي ثورة اليمن ويجعل منها حلقة اخرى في سلسلة انتصارات الشعب العربي في المغرب والمشرق مستفيدة من عبر التجارب لتبني نفسها على أسس ثورية شعبية ديموقراطية سليمة .

ايها الشعب

ان قيام ثورة اليمن واعلانها الاتجاه الوحدوي الديمقراطي الاشتراكي في الوقت الذي تحقق فيه الثورة الشعبية في الجزائر انتصاراتها البطولية وتتغلب على النزعات الانتهازية الاقليمية خير دليل على حتمية انتصار الاتجاه الوحدوي الديمقراطي الاشتراكي ، الذي نادى به حزبنا ويناضل من اجله ، على جميع القوى والتيارات الرجعية والانفصالية والانتهازية .

ايها الشعب

ان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان المؤمن بوحدة النضال العربي سبيلا لبعث الامة العربية وتحقيق اهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية يتوجه الى جماهير الشعب وجميع منظماته وأحزابه الوطنية للعمل من اجل دعم الجمهورية العربية اليمنية وحمايتها بارادة شعبية واعية . وهو يطالب الحكومات العربية كلها وفي طليعتها الحكومة اللبنانية بالاعتراف الفوري بجمهورية اليمن الفتية .

ان لبنان الجمهوري المنفتح على التقدم الحضاري المؤمن بالقيم التحررية الانسانية جدير بأن يكون في مقدمة الدول العربية المؤيدة لقيام الجمهورية العربية اليمنية .

عاشت وحدة نضال الشعب العربي في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

في ٣ تشرين اول سنة ١٩٦٢ — **حزب البعث العربي الاشتراكي**
في لبنان

***

١٣ تشرين الاول ١٩٦٢

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة

اغلاق جريدة البعث اعتداء صارخ على الحرية

يسقط تحالف الرجعية والانتهازية والشعوبية (قوى الانفصال) في سوريا ضد القوى الشعبية الوحدوية الاشتراكية

ايها الشعب :

كان لا بد لمعركة الحرية في سوريا ، بل في جميع أرجاء الوطن العربي ، ان تنجلي عن أدعياء الحرية ، ومزيفي القيم ، والطامعين في جهد الشعب ، وعن الطليعة الواعية من ابناء الشعب ، المناضلة في صفوفه ، المدافعة عن حريته وانتصاراته وأهدافه .

لقد تجمعت حول شعار الحرية لتزيّفه وتقضي عليه ، كل العناصر السورية المعادية للشعب ، من اليمين المتطرف واليسار الانتهازي ، تقودها ديكتاتورية رأس المال الجشع .

وكانت الحرية التي زعمت الابواق الرجعية والانفصالية في سوريا انها تدافع عنها ، اول هدف تريد ان تطعنه وتقضي عليه ، لان الحرية بحد ذاتها تشكل العائق الاكبر الذي يمنع تلك القوى من تحقيق اهدافها المشبوهة والمعادية للشعب ، ولأن اليسير منها يكفي لان يفضح السلطة المزيفة وأساليبها المجرمة .

ولقد كانت جريدة «البعث» دائما الكاشف الفاضح لمخططات الاستعمار والرجعية والمعبر الصادق القوي عن ارادة وأماني الملايين من ابناء الشعب العربي، واستطاعت جريدة البعث خلال ثلاثة اشهر من صدورها في سوريا ، وبفضل التفاف الرأي العام الشعبي المناضل من حولها ان تقلب الموازين وتهدد مخططات القوى الرجعية والانفصالية المدعومة من الجهات الاجنبية الاستعمارية والرجعية

العربية ، ان تهددها جميعا بالاندثار والزوال ، وتشق الطريق الاشتراكي القومي امام الجماهير المستغلة بقوة وعزم وتمهد السبيل لقيام وحدة نضال عربي من جديد تعيد للشعب العربي ثقته بنفسه وتجدد ايمانه بأهدافه الكبرى ، في الوحدة والحرية والاشتراكية .

ايها الشعب :

ان أبواق الرجعية والانفصال في سوريا ، اذ هالها المصير المظلم الذي ينتظرها على أيدي القوى الوحدوية الديمقراطية الاشتراكية من ابناء الشعب ، واذ أرعبها صوت الحرية الذي ارتفع مع صدور جريدة «البعث» ، وأفزعتها عودة انتظام القوى الشعبية المناضلة على المسرح السياسي من جديد والملتفة حول قيادة البعث القومية ، وجريدة العرب الاحرار والمنطق القومي الاشتراكي النضالي السليم نقول ان ابواق الرجعية والانفصال المكشوف منها والعامل وراءستار ، اذ هالها ان ينهار منطقها وتتعرى حقيقتها المعادية للشعب بفضل المنطق النضالي القوي الذي انطلق مع البعث ، قامت لترتكب جريمتها الكبرى في اغلاق جريدة «البعث» وغيرها من الصحف دون ان تجد السلطة سوى الاتهام بالناصرية حجة لاغلاقها . ولكنها حجة باطلة تنقضها الوقائع ، وتدحضها المقالات العديدة التي تعبر جميعها عن منطق النضال الشعبي المستقل الذي يهتدي بالمنظار القومي والمصلحة العربية العليا ، ذلك المنطق الذي يستنكر الانفصال كجريمة بشعة بحق القضية القومية ويتميز عن الناصرية كنهج فردي غير ناجح في العمل القومي ، ولكنه الخوف من الدعوة التي حملت لواءها جريدة «البعث» القائمة على تقديس الحرية والديمقراطية والمطالبة بحقوق العمال ومكتسباتهم والمدافعة عن أماني الشعب وأهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية .

ايها الشعب :

لقد مهدت السلطة في سوريا لهجومها على جريدة «البعث» بوفد من الرأسماليين الجشعين قابل المسؤولين ، مطالبا بإلغاء امتياز جريدة «البعث» بحجة انها تهدد أمن البلاد واقتصادها ثم أتبعت ذلك بحملة صحفية تطالب بإلغاء امتيازها .

ولقد ذهب الشيوعيون في صحيفتهم الى أبعد من ذلك فطالبوا «بسحل» المسؤولين عن الجريدة شعورا منهم انهم مؤهلون اليوم لان يفعلوا في سوريا ما فعلوه في العراق من قبل تدفعهم السلطة الآثمة في هذا الطريق الوعر مستعملة اياهم كوسيلة من اجل التخلص من الاحرار .

ولكن فات تلك القوى المتجمعة في الجهاز السياسي الحالي والتي حاصرها الشعب في الحكم الذي يشبه اليوم قفص الاتهام ، تلك القوى الانفصالية المكونة من الرأسماليين الجشعين والرجعيين واليسار الانتهازي والشيوعيين ، فات هؤلاء جميعهم انهم يعملون ضد التيار الشعبي الهادر وان تحالفهم المعادي للقومية العربية والقائم على تزييف الحرية والديمقراطية لن يكتب له النجاح ومآله الفشل

والهزيمة النكراء على أيدي القوى الوحدوية الاشتراكية الصاعدة ، وان اغلاق جريدة «البعث» بهذا الاسلوب التعسفي الفريد من نوعه هو بداية المعركة الفاصلة بين القوى الشعبية المؤمنة بالقومية العربية وبين أعدائها التقليديين الذين يشعرون بالضعف والفزع من المصير القاتم الذي ينتظرهم .

ايها الشعب

ان معركة الحرية في سوريا هي معركتك هنا ، فارفع صوتك عاليا ، واعلن غضبتك على اعداء الحرية من المزيفين والانتهازيين والرجعيين .

ان السلطة المستهترة في سوريا تهدف الى عزلها عن الاحداث العربية وعن المساهمة في معركة المصير العربي لان سوريا كانت دائما قلب الحركات التحررية وعنصرا من عناصر النضال العربي ، وقد كشفت السلطة فيها عن نفسها وعن هويتها المعادية للاتجاه الثوري التحرري في موقفها المتردد والمتردي من ثورة اليمن المباركة . اذ تناولت هذه الثورة منذ الساعات الاولى بالتشكيك في سلامتها وحقيقتها وأتهمتها بالطيش والاجرام . وان ضغط الشعب والرأي العام العربي الحر من جهة وشعور السلطات بالحرج من جهة ثانية هو الذي أجبر تلك السلطات على الاعتراف الشكلي بها ، وان هذا الموقف الشاذ والتصرف الانهزامي من قبل السلطات في سوريا تجاه ثورة اليمن قد كشف بشكل نهائي عن تحالف السلطة الرجعية في سوريا مع محور الرياض ــ عمان ، وعن تواطئها معه ضمن مخطط الاستعمار الانكلو ــ امريكي للقضاء على القوى التقدمية وشل ارادة الشعب لضرب ثورة اليمن وتسوية قضية فلسطين وتصفيتها وتحقيق اهداف الاستعمار في بقاء اسرائيل على حساب أماني الشعب العربي وحقوقه .

ايها الشعب

ان حزب البعث العربي الاشتراكي اذ يقدّر ظروف وأهمية المعركة الحالية المكشوفة بين الرجعية والاستعمار والصهيونية من جهة ، وبين القوى الثورية في الوطن العربي ليهيب بالجماهير العربية الواعية ان ترتفع الى مستوى هذه المعركة التي تعتبر احدى المعارك الفاصلة في طريقنا الثوري الطويل وان تعبيء الجهود من اجل نصرة ثورة اليمن المباركة واعلان الاستنكار الشديد للغزو الرجعي والاستعماري المفضوح على ارض اليمن الثائر وفي الوقت نفسه نهيب بجماهيرنا المناضلة ان تعلن غضبتها واستنكارها لتصرف السلطات السورية الاجرامي في اغلاقها مكاتب جريدة «البعث» ، جريدة المناضلين الاحرار .

عاش النضال في سبيل الحرية والديمقراطية .

عاشت وحدة النضال العربي .

عاشت ثورة اليمن المباركة .

عاش النضال في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

بيروت في ١٣–١٠–١٩٦٢

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

***

١٤ تشرين الثاني ١٩٦٢

اخواننا الفلسطينيون يتعرضون اليوم لنزوح جديد
الحكومة اللبنانية تنفذ بالقوة مشاريع الوكالة الاستعمارية

الشعب يطالب بإيقاف ترحيل الفلسطينيين والكف عن الضغط عليهم (١)

في الوقت الذي تتعرض فيه قضية فلسطين لاوسع مؤامرة لتصفيتها في الاوساط الدولية وفي الوقت الذي يتطلع الشعب العربي الى اخوانه ابناء فلسطين ليضطلعوا بدورهم التاريخي من اجل الوقوف في مقدمة القوى العربية الشعبية المصممة على استرجاع فلسطين . وفي الوقت الذي يتطلع الشعب العربي في لبنان الى حكومته ورئيسه للوقوف مع هذه الارادة الشعبية الجامحة او على الاقل منع الاذى والمحاربة الداخلية التي تتعرض اليها ، نرى بأن الحكومة اللبنانية قد اتخذت قرارا بترحيل اللاجئين المقيمين في المخيمات التي لم يقيموا بها فور نزوحهم من ارضهم . ان هذا القرار صدر منذ بضعة اشهر ولم تقم الحكومة اللبنانية عندئذ بتنفيذه استجابة للارادة الشعبية الواعية التي اظهرها الشعب العربي في لبنان واستجابة لرغبة المراجع العليا في الدولة .

غير ان الحكومة عادت منذ بضعة ايام الى تنفيذ هذا القرار بشكل تعسفي اظهر تواطؤ الحكومة مع وكالة الغوث على مصير النازحين والتقائها مع مخططات الاسكان الاستعمارية .

فقد قامت بعض قوى الامن بتطويق عدد كبير من خيم النازحين في المخيمات المحيطة ببيروت وألقت بسكانها في سيارات نقل قذفت بهم الى مخيمات نائية لا

---

١ – نذكر هنا ان الحكومة تراجعت تحت تأثير الضغط الشعبي عن تنفيذ قرارها –المحرر– .

تتوفر فيها امكانيات العمل كما لا تتوفر فيها الشروط الاولية للمعيشة .

وقد استرسلت الحكومة في موقفها هذا وبلغت مئات العائلات انها عازمة على الاستمرار بهذه الحملة ، وتنفيذ هذه الخطة بنفس الاسلوب والقسوة اللذين اتبعا مع الفلسطينيين عندما نزحوا عن بلدهم عام النكبة عام ١٩٤٨ .

ان الشعب في لبنان يطالب الهيئات المسؤولة والمنظمات الشعبية بايقاف هذه التدابير المشبوهة التي تقوم بها الحكومة والتي لا تهـــدف الا الى انزال الاذى بالنازحين وبقية فلسطين .

كما ان الجماهير الشعبية مطالبة بالوقوف بقوة وحزم لانقاذ النازحين مـــن المصير الذي تريد الحكومة ان تجرهم اليه .

عاش نضال الشعب العربي في لبنان من اجل استرجاع فلسطين .

عاش نضال الشعب العربي الفلسطيني في سبيل قضيته .

عاشت وحدة نضال العرب .

١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٦٢

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

***

٢٠ كانون الاول ١٩٦٢

- **وكالة الاغاثة تستميت في خدمة اهداف اسرائيل .**
- **التعليم يجب ان ينزع من أيدي أعداء قضية فلسطين ويسلم لأيد عربية وطنية.**
- **طلاب معهد سبلين اصحاب حق وقضيتهم قضية وطنية يؤيدها شعب لبنان .**

ايها الشعب :

منذ قامت وكالة الاغاثة على ارضنا عمدت الى اتباع منهج مخطط من قبـــل دوائر الاستعمار العالمية ، فألهت النازحين بلقمة الاعاشة وبخدمات طبية تافهة ، فيما عمدت الى تشويه معالم الوعي العربي الفلسطينـــي واتبعت سياسة تعليمية وتربوية تستهدف اضعاف الوعي القومي عند الطلاب ومحاربة الشعور بالعـــزة القومية عندهم . وأقامت عليهم زبانية من عندها يتجسسون عليهم ويبثون فـــي صفوفهم بذور التفرقة والتشكيك وينفذون مراحل هذه السياسة الصهيونية .

هذه الوكالة وقفت منسجمة مع اهدافها منذ ايام تحارب بادرة عفوية من طلاب معهد سبلين ارادوا بها التعبير عن شعورهم بعروبة فلسطين فرفعوا علـــم الثورة

العربية (علم فلسطين) في احتفال خاص باحدى المناسبات الفلسطينية . فقامت الوكالة تتخذ الاجراءات التعسفية بحق الطلبة وحق مدير المعهد الذي سمح برفع العلـم .

ان هذه الوكالة تذكرنا بالوكالة اليهودية : التقاء في الهدف من اجـل تثبيت اسرائيل وسلب العرب حقوقهم واختلاف في الاسلوب لكي يسهل عليها تنفيـذ عدوانها .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان يدعو الشعب الى الوقوف فـي وجه المطامع الاستعمارية والصهيونية التي تسعى وكالة الاغاثة لتثبيتها . كما يدعو الشعب العربي في لبنان الى تأييد نضال اخوانه الفلسطينيين من اجـل اقصاء هذه المؤسسة عن التصدي لشؤون العرب القومية ومن اجل ابعاد نفوذها المسموم عن النشء الطالع من ابناء فلسطين الذين تقع على عاتقهم مهمة النضال من اجل استرجاع الارض السليب .

وان الشعب بجميع فئاته وهيآته مدعو لدعم قضية الطلاب في اضرابهـم السلمي عن الطعام في سبيل استرجاع حقهم في الانتساب الى معهدهم ومتابعة الدراسة فيه والعمل في نفس الوقت من اجل تنمية الروح الثوريـة في نفوس الطلاب ليكونوا قادة الزحف المقبل .

ولتعلم وكالة الاغاثة ومن هم ورائها من المتآمرين والمنتفعين الانتهازيين بأن هذه التصرفات لن ترتد عليهم الا خيبة ، وان الارهاب والتعسف والتضليل لن يزيد العرب الا تمسكا بحقهم وحقدا على المتآمرين عليهم باسم اغاثة المنكوبين منهم .

عاش نضال الطلاب الفلسطينيين من اجل المحافظة على حقوقهم .

عاش نضال ابناء فلسطين من اجل العودة .

عاش نضال الشعب العربي في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

في ٢٠ كانون اول سنة ١٩٦٢

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

مرحلة اعادة التنظيم الى وضعه الطبيعي بعد انحراف بعض اعضاء القيادة القطرية على اثر انعقاد المؤتمر القومي الخامس .

كان لردة الانفصال الرجعية تأثير كبير على التنظيم الحزبي في لبنان ، خصوصا وان التنظيم لم يكن قد استرجع حيويته الكاملة بعد الاضطراب الذي حدث فيه بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦١ بسبب مواقف قادة وأجهزة الجمهورية العربية المتحدة من الحزب وردود الفعل التي ولدتها داخل التنظيم الحزبي ، نقول كان للردة الانفصالية تأثير بالغ في بلبلة الجهاز الحزبي ، وقد زاد في ذلك بطء القيادة القومية في اتخاذ المواقف التي تحدد سياسة الحزب وخططه، ثم انحراف بعض اعضاء القيادة القطرية، اثر المؤتمر القومي الخامس (ايار ١٩٦٢) وعدم الالتزام بمقررات المؤتمر واشاعة البلبلة والفوضى في القاعدة الحزبية — وقد استمر هذا الوضع غير الطبيعي الى ان حلت القيادة القومية قيادة قطر لبنان (في ١٢ ايلول ١٩٦٢) (١) وشكلت مكتبا قطريا تولى ضبط الجهاز الحزبي وتهيئة مؤتمر قطري منتخَب انعقد في ٦ كانون الثاني ١٩٦٣ وأعاد الامور الى نصابها .

— المحرر —

**

---

١ — راجع بهذا الشأن بيان القيادة القومية بعنوان «الحزب مصمم على تطهير صفوفه من الانتهازيين والمتآمرين على وحدته» المنشور في «نضال البعث» ، الجزء السادس ، ص ٢٢٩—٢٣٤ .

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القطرية

امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

نشرة دورية سرية وخاصة بالاعضاء فقط
كانون الثاني ١٩٦٣

المؤتمر القطري السابع

انعقد المؤتمر القطري لفرع لبنان في ٦ـ١ـ٦٣ بعد تحضير استغرق اكثر من ثلاثة اشهر من قبل المكتب القطري المعين من قبل القيادة القومية بتاريخ ١٢ ايلول سنة ١٩٦٢ وبحضور مندوبي القيادة القومية . وبعد القضاء على المحاولة التخريبية التي نظمتها رؤوس المؤامرة انعقد المؤتمر القطري لبحث واقع الحزب الحالي ، والتخطيط لامكانات الحزب في العمل للسنة القادمة .

تناول اعضاء المؤتمر التقرير الاداري ـ السياسي بقسميه :

١ ـ المقدمة التي تناولت الظروف والعوامل التي رافقت الحملة التخريبية ضد الحزب من قبل المنحرفين .

٢ ـ الوضع الاداري .

عود على بدء :

تناول اعضاء المؤتمر القسم الاول (المقدمة) موافقين على ما جاء في مقدمة التقرير من عرض للمراحل التاريخية التي رافقت عمليات التخريب والاسباب التي دفعت رؤوس المؤامرة للاستمرار في غيهم وضلالهم وتآمرهم على وحدة الحزب القومية ، وعقيدته ، ورسالته ، وتشويه وطعن وحدة النضال الشعبي الثوري .

وأهم العوامل التي اثرت :

١ ـ الانفصال وأثره على سوريا والوطن العربي .

أ ـ نمو «الفكر» الانفصالي الاقليمي ـ شعار المحافظة على الكيان السوري والعراق الخالد ـ ولبنان السرمدي الابدي ـ .

ب ـ اقامة جبهة رجعية استعمارية محورها عمان ـ الرياض ـ (ودمشق ـ بغداد) .

ج ـ اتساع نشاط الحركات الامية : الشيوعية المحلية ـ الاخوان المسلمين .

د ـ اتساع نشاط الاجهزة الناصرية التخريبية .

٢ ـ مؤتمر شتورا وأثره على سوريا والوطن العربي .

أ ـ انكشاف كل من النظامين الناصري ، والرجعي الاستعماري للشعب العربي .
ب ـ انكشاف دور اميركا في دفع القطاع العسكري والاجهزة الخاصة للحكم في الاقطار العربية من خلال الواجهات المدنية .
ج ـ وضوح موقف الحزب الثوري الوحدوي ذي المحتوى الاشتراكي الديمقراطي.

المؤتمر يجتمع بجو موضوعي

ناقش اعضاء المؤتمر التقريرين الاداري ـ السياسي والمالي بأسلوب موضوعي كما تناولوا تنظيم الحزب في بيروت وضواحيها ، طرابلس ، صيدا ، صور وضواحيها ، بنت جبيل وضواحيها ، شقرا ، الخيام ، بعلبك ـ الهرمل .

وكان رائد جميع الاعضاء الايمان والتفاؤل بالانطلاقة الجديدة التي تحمل في طياتها فكرا سليما وايمانا خلاقا بمستقبل الحزب بعد ان يستكمل تنظيمه النهائي في سوريا ، في قيادة الجماهير في لبنان والوطن العربي بشكل مخالف للقيادة السابقة ، فاعتمد المؤتمر :

١ ـ **مبادرة قيادة المنظمات الحزبية في المناطق** (قيادة الفرق) الى العمل الشعبي ، ولوضع مشروع الرزنامة للمشاريع الحزبية والشعبية من جهة وفتح المعارك في أوساطها من جهة ثانية .
٢ ـ اعتماد خطة ـ **الاكتفاء الذاتي** ـ داخل الفرق في العمل في اوساط الانصار والاصدقاء وجماهير الشعب باعتبار ان هذه الخطة تساعد على خلق قادة حزبيين واعين من جهة وتكشف كل الكسالى والمتفرجين في أوساط الحزب من جهة أخرى .
٣ ـ الاستمرار في عمليات التطهير داخل صفوف الحزب .
٤ ـ التشديد في عمليات المراقبة والملاحقة لكافة القيادات والقواعد من قبل القيادات العليا .

المؤتمر والنقد والنقد الذاتي

شعر اعضاء المؤتمر لاول مرة منذ سنوات ان المؤتمر القطري هو المكان الطبيعي للنقد والنقد الذاتي المسؤول ، وان الكلمة المسؤولة هي دافع الجميع ، فتناول الاعضاء الموقف السياسي في لبنان والوطن العربي اولا وتنظيمات الحزب القطرية والقومية ثانيا ، والوضع في الجزائر واليمن ثالثا بالمناقشة العلمية والبحث الموضوعي دون مهاترات او اتهامات تطلق ذات اليمين وذات الشمال باعتبار ان الكلمة المسؤولة والمناقشات العلمية والبحث الموضوعي كافية لحل كل القضايا

والمشاكل المطروحة على بساط البحث .

ولاول مرة شعر اعضاء المؤتمر بانعدام روح الوصاية التي فرضتها الرؤوس المتآمرة على الحزب كما انعدم التكتل الذي كان المنحرفون ينظمونه داخل الحزب لكي يستمروا في قيادته باعتبار ان روح الوصاية وتنظيم التكتلات هي أخطر الامراض التي تأكل التنظيم الثوري وتقضي عليه كما انها تربي الطبقة البيروقراطية والروتين فتشل الحزب عن الانطلاق نحو قيادة الجماهير وتقضي على التفاعل والايجابية بين القيادات والقواعد .

وبالتالي أجمع المؤتمر على **ادانة المنحرفين والاستمرار بفضحهم امام الحزب والشعب** . وعاد اعضاء المؤتمر لبحث اسباب الانحراف مرة ثانية فردوها الى عوامل عامة وخاصة، فالعوامل العامة الموجودة في الحزب لا تعني استغلالها والمتاجرة بها كعدم وجود نظرية واضحة لاسلوب العمل لتحقيق كل القضايا وردها الى أصولها ومنابعها ، ولكن المؤتمر في الوقت نفسه أجمع على ان الحزب في نضاله اليومي الدائم المستمر وعمله الشاق المتواصل وجهد قياداته وقواعده ومعاناتهم لقضايا شعبهم وبحثهم لاساليب العمل الماضية ودرسهم لتجاربه السابقة هي الطريقة العملية التي يستطيع الحزب ان يضع له **طريقة العمل وأسلوب النضال** ، ينبثق من ايمانه بالنضال الشعبي وقائم على الايمان المطلق بالاشتراكية والديمقراطية والوحدة . وكما قدمنا ان هذا النقص لا يدعو المنحرفين لاستغلاله والمتاجرة به امام القواعد والشعب ويبرر انحرافهم عن خط الحزب القومي كما لا يبرر خروجهم عن صفوف الحزب بهذه الحجة وعدم تمسكهم بالدستور والعقيدة والنظام الداخلي ، ولكنهم بدل ان يرجعوا الى رشدهم خرجوا يعملون في الظلام ضد كل المبادىء التي تربينا عليها في سنوات الكفاح والنضال واستشهد العشرات من الرفاق الابطال من اجل حمايتها والدفاع عنها في العراق واليمن والاردن ولبنان وسوريا . عملوا ضد كل المقررات خارج نطاق الحزب ونقلوا آراءهم الشخصية وكأنها راي الحزب متهمين اعضاءه بالعمل لحساب عبد الناصر . واشططوا في تآمرهم فهاجموا الحزب وفكره وعقيدته ونظامه الداخلي ، وبالتالي ظهر ان اهم عوامل الانحراف الخاصة هي :

١ ــ العمل على اقامة تنظيم باسم (حزب البعث العربي الاشتراكي) خارج التنظيم القومي .
٢ ــ شق الحزب .
٣ ــ التشهير بالحزب وبمناضليه .
٤ ــ العمل على اضعاف النضال الحزبي والشعبي .

قرارات المؤتمر وتوصياته :

١ ــ الدعوة الى مؤتمر قطري ثاني تحضّره القيادة القطرية المنتخبة لاقرار خطة

عامة للبنان .

٢ ـ رفع التقارير المقدمة من قبل منظمات الحزب الى القيادة القطرية للنظر فيها .

٣ ـ رفع كافة التوصيات التي تقدم بها المؤتمر الى القيادة القطرية المنتخبة لدرسها وتبني الصالح منها .

٤ ـ جباية الاشتراكات والتبرعات من الانصار وتقديم كشوفات مالية فيها .

٥ ـ اعتماد مشروع القرش من جديد ورصد المبالغ المتأتية منه لمتطلبات العمل المحلي في المنطقة او للمتطلبات الطارئة على ان يكون ذلك بموافقة القيادة القطرية .

وقد اجتمعت القيادة القطرية ودرست التوصيات واعتمدت التالي منها :

١ ـ يوصي المؤتمر القطري القيادة القومية بدعوة المؤتمر القومي خلال سنة ١٩٦٣ يكون اهم اعماله دراسة عقيدة الحزب ودستوره ونظامه الداخلي .

٢ ـ اقتراح الى القيادة القطرية بوضع دراسات عن امكانيات الحزب للعمل وتحديد المجالات التي يمكن العمل فيها ومن ثم الدعوة الى انعقاد المؤتمر القطري ثانية لمناقشتها في أقرب فرصة ممكنة .

٣ ـ اعادة تنظيم جهاز الانصار على أسس ثورية ورعاية الجهاز وتربية الانصار تربية حزبية صحيحة واشراك هذا الجهاز في العمل الشعبي .

٤ ـ توصية بتخصيص بعض الرفاق للعمل والنشاط بين الجماهير العمالية وكذلك جماهير الفلاحين ، وأن يضع الحزب الامكانيات لنجاح هذا النشاط . كما يوصي المؤتمر القيادة القطرية المنتخبة بتفريغ اعضاء للعمل في المناطق البعيدة عن العاصمة والتي يحتاج فيها الحزب لوجود أعضاء دائمين يراقبون نشاطه ويكونون صلة الوصل بينه وبين القيادة القطرية .

٥ ـ على القيادة القطرية ان تدرس امكانية مشروع تجاري او عقاري محدد المدخول لتغطية العجز الدائم في ميزانية القطر وليتسنى له الصرف على مشاريع دعائية ناجحة .

٦ ـ اعتماد مشروع القرش من جديد ، ورصد المبالغ المتأتية منه ، لمتطلبات العمل المحلي في المنظمة او المتطلبات الطارئة بموافقة القيادة القطرية .

٧ ـ الطلب من جميع المنظمات الحزبية بوضع تقرير عن امكانية كل منظمة وعن امكانية خوض معارك شعبية ومنها خوض الانتخابات البلدية والاختيارية والنيابية بشكل أخص .

٨ ـ توصية القيادة القطرية المنتخبة بالاهتمام بمزارعي التبغ في الجنوب ووضع دراسة حول هذا الموضوع تبين اهمية هذه الزراعة وتحكم الريجي وضرورة تنشيط الزراعة وتصنيف الاراضي ومنح الاجازات وتحسين الاسعار ورفع مستوى الريف علميا واجتماعيا واقتصاديا .

٩ ـ توصية للقيادة القطرية الجديدة بأن تخوض معركة الجامعة اللبنانية من حيث تغيير نظام الامتحان والرسوم الجامعية ومن حيث ايجاد جهاز نقابي جامعي لتعزيز الجامعة اللبنانية على اساس انهاء المؤسسة الرسمية للتعليم العالي

في لبنان .

١٠ ـ اقتراح بالقرار التالي : تلزم القيادة القطرية المنتخبة بتوزيع التعميمات على الاعضاء عن اخبار الحزب في المناسبات الهامة ، وذلك خارج النشرات الدورية .

١١ ـ ضرورة اطلاع كافة الحزبيين عن اخبار ونشاطات المنظمات الحزبية داخل القطر وخارجه وبأسرع وقت ممكن .

ثم انتخب المؤتمر القيادة القطرية وجرت بعد ذلك انتخابات المحكمة الحزبية ومكتب التدقيق المالي .

**

كيف يجب ان تفهم العمل النقابي

العمل النقابي ليس ترفا او نشاطا يمكن ان يستغني عنه العامل مثلما يستطيع ان يستغني عن المشاركة في نشاط ناد رياضي او جمعية خيرية .

والعمل النقابي ليس وظيفة في دائرة رسمية حتى يؤدى بالروتينية التي تؤدى بها الوظيفة وينجز كما تنجز المعاملات فيها تحت ضغط واجب العمل ومراقبة الرؤساء . وهو ليس عملا في معمل نؤديه بالكيفية التي يريدها رب العمل ونخلص فيه بقدر قناعتنا بالاجر الذي يعطى لنا لقاءه .

والعمل النقابي ليس مجالا لاشباع حب الظهور والنزوع الى السيطرة والرئاسة حتى نماري فيه ونتزلف ونخدع ونظهر الاخلاص من اجل الوصول الى الهدف .

وهو ليس سلاحا نشهره في وجه خصومنا الشخصيين ، تماما كما يشهر المشروع الرأسمالي اسلحته لمنافسة مشروع آخر والقضاء عليه .

والمركز النقابي ليس وجاهة يستفاد منها في تحقيق المطامح والرغبات الشخصية ، وهو ليس سلما للكسب والاثراء ولا وسيلة لحل مشاكلنا الخاصة وتصريف أمورنا المالية .

العمل النقابي ليس شيئا من هذا وذلك .

العمل النقابي ضرورة وواجب . فهو ضرورة لانه سلاح الطبقة العاملة الفعال في الدفاع عن حقوقها وبدونه يبقى العامل معرضا للاستغلال ويبقى سلبيا عديم الجدوى . وهو واجب لان التخلي عنه تقوية لمركز مستغلي الشعب واعدائه . ان التخلي عنه لا يختلف في شيء عن هرب الجندي من معركة دفاع عن الوطن .

والعمل النقابي عمل نضالي فيه ما في العمل النضالي من مبادرات وابداع وتطوير للامكانيات من اجل بناء حركة عمالية قومية قادرة على تحرير العمال وتحقيق اهدافهم . والنقابي الحق يعمل بدافع شعوره بمسؤوليته تجاه طبقته المعذبة المستغلة ، مندفعا بكل امكانياته وطاقاته لتحريرها لا يبخل بتضحية ولا يحده ارهاب ، ولا ينتظر لقاء ذلك مكافأة او اجرا .

والعمل النقابي عمل جماعي فيه ما في العمل الجماعي من التزام ونكران للذات وروح ديمقراطية . والنقابي الحق يدرك ان اي انتصار يتحقق هو انتصار لطبقته قبل ان يكون انتصارا له اذ بدون نضالاتها وتضحياتها لم يكن ليتحقق هذا الانتصار . وهو يدرك ان قيمته كنقابي ناتجة عن احترام طبقته له واخلاصه لها ، وهو انما يمثلها ولا يملكها ويقودها ولا يحكمها .

والعمل النقابي عمل تضامني فهو فوق الخصومات والمنازعات الشخصية لان العمال ابناء طبقة واحدة ولهم مصالح وأهداف واحدة والعمال ليسوا اعداء لبعضهم ما دامت وحدة المصير تجمعهم فلا بد اذن من ان يوحدوا نضالهم ويتضامنوا مع بعضهم .

والنقابي الحق هو الذي يدرك ان اي نقابي آخر انما هو رفيقه الذي لا يكيد مثلما يكيد رجال السياسة لبعضهم في مجتمع الفساد والاستغلال . ان النقابي الحقهو اكثر الناس التزاما بالاخلاقية السياسية واشدهم تمسكا بالروح الرفاقية.

والقائد النقابي الحق هو اكثر النقابيين أمانة لمصالح طبقته وحفاظا على نتائج نضالها وتضحياتها بل هو اكثرهم صمودا امام الاغراء وعزوفا عن استغلال المركز والنفوذ وتحيّن الفرص .

**

معارك شعبية

احتلت قضية تسريح موظفي وعمال شركة نفط العراق مكانا بارزا بين القضايا المطروحة على بساط البحث على صعيد الدولة اللبنانية عامة ، وعلى الصعيد الشعبي والرسمي في طرابلس خاصة ، لانها ليست المرة الاولى التي تعمد فيها هذه الشركة الى التسريح التعسفي الجماعي . وقد كان للتسريح هذه المرة الضجة التي اثارها ، لان عمل الشركة اتى على أنقاض اتفاقية الحكومة مع الشركة عام١٩٥٩ التي نصت ضمنا على عدم التسريح ، اذ ان الحكومة قد طالبت ب ٢٧ مليون ولم تحصل الا على ١١ مليون ليرة ، مقابل تشغيل المئات من الموظفين والعمال الذين يؤلفون قسما لا يستهان به من الدخل القومي في طرابلس والشمال . عدا عن ان

رئيس الوزراء كان قد وعد بخطاب القاه في طرابلس في حزيران ١٩٦٢ بأن الشركة لن تسرّح بعد اليوم ، بل العكس من الممكن ان تستوعب عددا جديدا من العمال .

وهناك عنصر هام لصالح الموظفين المنذرين بالتسريح ، وهو ان في سوريا ١٢٠٠ عامل وموظف سرّحوا من اعمالهم عام ١٩٥٦ ، ولا يزالون يقبضون رواتبهم دون القيام بأي عمل في الشركة .

وقد كان دور الحزب في هذه المعركة بارزا ، فهو اول من أثار القضية بشتى الوسائل :

١ ـ الاتصال بالنائب سليمان فرنجية وحثه على اثارة القضية منذ اليوم الاول لتسلم الموظفين والعمال الانذار بالتسريح في ١٥ـ١٢ـ١٩٦٢ .

٢ ـ ارسال برقية لمجلس النواب نطالبهم فيها باعادة المسرحين الى اعمالهم ، عسى هذه البرقية تتلى مع الاوراق الواردة في المجلس وتثار القضية . ولكنها لم تتل لان الاوراق الواردة مُنعت اثناء مناقشة الميزانية في ١٨ـ١٢ـ١٩٦٢ .

٣ ـ في ١٨ـ١٢ـ١٩٦٢ اي في نفس اليوم الذي قدم فيه النائب سليمان فرنجية استجوابه للمجلس بشأن الشركة أصدرنا بيانا للرأي العام نوضح فيه ملابسات الشركة الاستثمارية الاجنبية وتعسفها وتساهل الحكومة وضعفها امامها.

٤ ـ كان للبيان الآنف الذكر صدى مستحبا في الاوساط الشعبية وعند المسرحين ، فبادرت عدة فئات الى اصدار بيانات شعبية بأشكال ولهجات مختلفة تشجب موقف الشركة .

وهذه الفئات هي : القوميون العرب ، التقدميون الاشتراكيون ، فواز المقدم ، محمد حمزة ، رابطة ابناء الحدادين ، عبد الله بيسار .

٥ ـ علمنا من مصادر الشركة ان رئيس الوزراء طمأن الشركة ان لا خوف من هذه الضجة المفتعلة ، فأصدرنا بيانا فضحنا فيه المؤامرة ، ثم بيانا ثالثا أوضحنا فيه المراحل التي قطعتها القضية والحينا على الحكومة ان تتحرك .

٦ ـ في مساء ٣١ـ١٢ـ٦٢ وزع الحراس الليليون بيانا من المحافظ يذكر فيه المواطنين بالمادة ١١٥ ل.ر. من القانون الصادر ١٩٣٢ ، والذي يقضي بالحبس من شهرين الى سنتين لكل مواطن يصدر بيانا بدون ترخيص ، او يدعو الى اجتماع او مظاهرة او يخطب بدون ترخيص . وكنا قد حضرنا بيانا رابعا يوضح المرحلة الجديدة الواجب اتباعها ، فأخذنا احتياطنا ووزعناه في ١ـ١ـ٦٣ فكان لهذا التحدي صداه الحسن في جميع الاوساط الشعبية ، وفي اوساط المسرحين خاصة .

٧ ـ اتصلنا بباقي الفئات السياسية لندعو الى تجمع مشترك ، فتهرب قسم منها وامتنع القسم الآخر ، فدعونا الى الاجتماع بمفردنا ، وتجمع الناس في المسجد بتاريخ ٤ـ١ـ٦٣ ، وفوجئنا بوجود النائب محمد حمزة في المسجد . فألقى مندوب عن المسرحين خطابا شرح فيه ملابسات القضية ، ثم تكلم الرفيق عبد المجيد الرافعي ، والرفيق خالد العلي ، ونددا بموقف الشركة ، وطلبا من الشعب تفهم

قضية المسرحين ومؤازرتهم ، ثم القى محمد حمزة خطابا أيد فيه المسرحين لطلبهم.

وعندما راى المحافظ ان التجمع قد نجح اتصل بالرفيق عبد المجيد الرافعي بواسطة الدرك وأخبره انه لا يمانع باتجاه الجموع نحو المحافظة بالشكل الذي تريده ، فسارت مظاهرة حتى المحافظة ونزل المحافظ الى الساحة ، وألقى مندوب عن المسرحين خطابا طلب فيه تأييد المحافظ لمطالبهم ، ثم تلاه مندوب عن رابطة ابناء الحدادين ، ثم القى المحافظ خطابا وعد فيه بأن السلطة تنبهت للقضية ووعد بدعم مطالب المسرحين بكل امكانياته ، ودعاهم للاطمئنان والنوم على الحرير . فرد عليه الرفيق عبد المجيد الرافعي بكلمة ذكره فيها بأن القضية مثارة منذ ثلاثة اسابيع ، دون ان تحرك السلطة ساكنا ، على كل حال فاذا كانت السلطة جادة في الامر ، فان العمل الشعبي لا يتناقض مع عملها، بل يشكل دعما لها .

في هذا التاريخ كانت الحكومة ونقابة الشركة قد تنبهت للضجة المثارة ، فعمد الرئيس كرامي الى دفع النقابة ان تعمل ما تراه ، فقررت النقابة الاضراب في ١٥-١-٦٣ ونفذ بشكل يعد ناجحا حتى عاد الرئيس كرامي وطلب تعليق الاضراب، حتى يحضر المدير العام للشركة . وتم تعليق الاضراب ، وحضر المدير وتألفت اللجنة، وسافر رئيس الوزراء ، وصدرت قرارات اللجنة في غيابه ، وهي تقضي بزيادة التعويضات دون ارجاع اي مسرّح .

فأعدنا الاتصال بالمسرحين وبباقي الفئات ، فأصدر المسرحون ثلاث بيانات متلاحقة ، يصرون فيها على اعادة البحث بإرجاعهم الى الشركة ، وأصدرنا بيانا أعلنّا فيه عن تأليف لجنة شعبية للدفاع عن عمال وموظفي الشركة ، وتأييدنا لمطالبهم ، وتضم اللجنة :

حزب البعث - القوميين العرب - التقدميين الاشتراكيين - سليمان فرنجية. وقد أيدها النائب محمد حمزة .

وقد اقترحت اللجنة على المسرحين الذهاب الى المطار لاستقبال الرئيس كرامي، مع يافطات تذكره بوعوده ، ثم يعودون للاتصال به لنرى ما يجب اتخاذه من خطوات لاحقة لتنفيذ مطلبهم الذي هو العودة الى العمل . وهذه بعض النماذج للبيانات التي وزعت ابان المعركة :

لا يزال المسرحون خارج عملهم رغم بيانات الحكومة
ولا يزال الشعب صفا واحدا ضد الشركة

- **لن تنجح شركة نفط العراق في تضليل المواطنين .**
- **قضية المسرحين ليست نزاعا محليا بل معركة الشعب ضد الاحتكارات البترولية .**
- **اعادة المسرحين او الرحيل .**
- **كل من يتنكر للمسرحين متواطىء مع الشركة وخائن لقضية الشعب الكادح .**

ايها الشعب المناضل :

رغم مرور عشرة ايام على بيانات الحكومة التي طمأنت فيها العمال وأعلنت ان الحكومة طلبت من الشركة ارجاع المسرحين وتجميد قضيتهم ريثما يتم تأليف لجنة لدراستها ، لا يزال المسرحون خارج اعمالهم مشردين في الشوارع ينتظرون خطوة حازمة من الحكومة تنقذ مستقبلهم وتضمن العمل لهم والخبز لعيالهم .

ولكن الشركة التي تحدت ارادة الشعب بتنفيذ مؤامرات التسريح الموجهة ضد اقتصاد طرابلس تمردت على بيانات الحكومة فرفضت ارجاع المسرحين الى اعمالهم، ورفضت دفع أجورهم عن شهر كانون الاول ، ورفضت تأليف اللجنة المقترحة ، واكتفت بالقول انها تتشاور مع مركزها في لندن . وبهذا امتهنت كرامة لبنــان وتمردت على اوامر السلطة الشرعية في البلاد . ولم تكتف بذلك بل عمدت الى شراء الضمائر الضعيفة للدفاع عنها ، وراحت تثير النعرات الطائفية والاقليمية بقولها ان اكثرية المسرحين من خارج طرابلس وانهم من طائفة معينة ، وان القضية لا تتناول الا عددا صغيرا من الموظفين .

وأمام هذا الواقع لم تتخذ الحكومة اي تدبير حازم يردع الشركة بل رأينا بعض الوزراء ينبرون للدفاع عن الشركة ، وراحت ابواق الحكومة وصحفها تصور غضبة الشعب ضد الشركة بأنها تطاحنا سياسيا محليا للنيل من قضية المسرحين وراحوا يستهجنون نقل القضية الى أيدي الشعب الامينة بل راحت الحكومة تبرر مؤامرة الشركة وتدافع عنها بقولها ان لبنان يعيش في ظل نظام الاقتصاد الحر ! وان هذه المشاكل تضر باستقرار البلاد وتخيف الرأسمال الاجنبي !... وانه لا يوجد فـي لبنان قانون يحرّم تسريح العمال ..

لتعلم الشركة التي تتصرف وكأنها دولة ضمن دولة لبنــان ، أن الشعب لن يتراجع عن حقوقه وان أضاليلها لن تخدعه كما حدث عام ١٩٥٧ عندما صرفت ما يقرب من الف عامل وموظف بحجة نسف الانابيب في سوريا ووعدتهم بارجاعهم فور اصلاحها ولا يزالون ينتظرون حتى الان .

ان اسواق طرابلس بدات تتحسس آثار مؤامرة التسريح التي جاءت بعد نكبة القطيعة وكساد اسواق الفاكهة . ان المسرحين من مختلف المناطق والطوائف هم لبنانيون وكلهم يسكنون طرابلس ويستأجرون فيها منازل ويصرفون في اسواقها . وبتسريحهم خسرت طرابلس عشرة ملايين ليرة لبنانية سنويا .

اننا نستغرب موقف الحكومة من هذه القضية . ان نظام لبنان الاقتصادي لا يعني ابدا ان تتحكم الشركات الاستغلالية بمرافق بلادنا وان تنهب بترولنا وخيراتنا، وتضطهد عمالنا ، وأن يمتص دماء شعبنا باسم الاقتصاد الحر . ان قيمة كل نظام اقتصادي بمقدار ما يؤمن مصالح الشعب والحياة الحرة الكريمة لجماهير المواطنين، لا ان تترك الحرية للاحتكارات وللرأسماليين والمستغِلين في التحكـــم والنهب والاستغلال وامتصاص الدماء ...

ان شركة نفط العراق لها وضع خاص من حيث اعمالها ونشاطها ورأسمالها وكيانها الحقوقي ، لا يشابه وضع اية شركة اخرى في لبنان . ودليلنا هو وجود اتفاقية

بينها وبين الحكومة تنفرد بها ـ ولا يجوز اطلاقا ان تعامل مثل مصنع صغير او شركة وطنية . والحكومة لا تحتاج الى ايجاد قانون جديد لتحمي مصالح البلاد وتردع الشركة ، وتعيد المسرحين . ان موقف الحكومة السابقة الحازم منع الشركة من التسريح عام ١٩٦١ . وبامكان الحكومة الحاضرة التي تحكم في ظل ذات النظام الاقتصادي وتتمتع بنفس السلطة والقوانين ان تقف نفس الموقف . وليتأكد دولة الرئيس كرامي بأننا مستعدون للوقوف معه ندعمه ونؤيده ضد الشركة اذا وقف منها الموقف الحازم باجبارها على اعادة المسرحين وضمان وقف التسريح نهائيا .

ايها الشعب الكريم : ان تصوير قضية المسرحين بأنها صراع سياسي محلي هو خدمة للشركة . فالمعركة الان ليست معركة بين فئات طرابلس بل معركة جميع فئات طرابلس ضد شركة نفط العراق للدفاع عن اقتصاد طرابلس والشمال .

اننا نستوحي موقفنا دائما من مصلحة الشعب . وقد خضنا عام ١٩٦١ في عهد حكومة سلام معركة مماثلة ضد شركة نفط العراق كان النصر فيها للشعب ولم يسرّح احد آنذاك .

اننا ندعو مختلف فئات واحزاب طرابلس والشمال ان تقف صفا واحدا مع المسرحين ضد الشركة الاستعمارية لتحقيق المطالب التالية :

١ ـ اعادة جميع المسرحين .
٢ ـ ايجاد قانون يمنع الشركة من التسريح في المستقبل .
٣ ـ تأليف كادر دائم لموظفي الشركة وعمالها .

طرابلس في ١-١-١٩٦٣ النصر دوما للشعب

*

ايها الشعب المناضل : عادت شركة نفط العراق الى تنفيذ مؤامرتها على اقتصاد هذا البلد بتسريح حوالي ٤٠٠ موظف وعامل . وهكذا لن يبقى في الشركة الا حوالي ٣٥٠ موظفا من المواطنين اللبنانيين ، الذين تنوي الشركة تسريح اكثرهم كذلك خلال عام ١٩٦٣ وهذا يعني تهديد مئات العائلات اللبنانية بالتشريد والبطالة والرحيل عن هذه المدينة .

ان هذه الموجة الجديدة من التسريحات التعسفية تأتي بعد دفعات ضخمة من التسريحات المتتالية عام ١٩٥٢ و١٩٥٦ وعام ١٩٦١ التي تناولت ألوف الموظفين والعمال ، كانوا يصرفون في اسواق طرابلس مبلغ ١٢ مليون ليرة ، خسرتها طرابلس ، وهي مهددة الان بأن تحرم من ستة ملايين اخرى . كانت الشركة في السابق تصدر من مرفأ طرابلس سبعة ملايين طن سنويا ، وبالمقابل تغذي اقتصاد لبنان بحوالي ٢٥ مليون ليرة (٤ ملايين حصة لبنان + ٣ ملايين رسم تصدير + ١٨ مليون أجور موظفين وعمال) والاتفاقية الجديدة سمحت للشركة بتصدير ٢٠مليون طن سنويا . وبالمقابل تصرف في لبنان ١٧ مليون ليرة (١١ مليون للخزينة + ٦ ملايين رسم تصدير وأجور موظفين) . وهكذا يتبين ان الشركة اخذت باليمين

اضعاف ما دفعته باليسار للخزينة ، بينما نرى ان كمية النفط المصدرة زادت ثلاثة اضعاف عن السابق .

ايها الشعب المناضل : ان الاستعمار يتسلل الى بلادنا بشكل جديد عن طريق شركاته الاستغلالية والسيطرة على اقتصاد البلاد . اننا نرفض حكم الشركات الاستعمارية وحماتها . فلا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي . اننا نطالب نواب طرابلس والشمال بالوقوف الى جانب الشعب في معركته ضد الاحتكارات البترولية .

كما اننا ندعو الحكومة ان تدافع عن استقلال لبنان وكرامة هذا الوطن بالوقوف بحزم امام شركة نفط العراق التي تنهب بترول العرب .

الشعب يدعوك يا دولة الرئيس بأن تقول للشركة «ارجعي المسرحين او ارحلي عن هذه البلاد» وتأكد يا دولة الرئيس ان الشركة ستعيد عندئذ جميع المسرحين.

✶

ايها الشعب المناضل

اننا باسم طرابلس والشمال نعلن تأييدنا للعمال والموظفين المنذرين ونطالب الحكومة باتخاذ موقف حازم من الشركة المستهترة بكرامة هذا الشعب واستقلال هذا الوطن أسوة بموقف الحكومات المجاورة .

ان الشعب قد صمم على رد تحديات الشركة وكشف المتواطئين معها ولن يتهاون ابدا في الدفاع عن حقوق طرابلس والشمال وعلى الحكومة والسلطة ان تتجاوبا مع ارادة الشعب .

اللجنة الشعبية للدفاع عن عمال
وموظفي شركة نفط العراق

وخاض حزبنا في طرابلس معركة الدواء ضد جميع المحتكرين ، مستثمري دماء الشعب ومستعبدي جماهيرنا الكادحة . وهذا نص البيان الذي أصدره الحزب :

أمة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

احتكار الدواء جريمة بحق الشعب

لا يكفي هذا الشعب المظلوم ، ان الاحتكارات الرأسمالية تمتص دمه في كل مجالات حياته ولقمة عيشه بل امتدت سيطرتها الى الصحة والدواء ، التي اصبحت

تجارة رابحة وموردا للارباح الفاحشة ، ورغم كل الدعايات المضللة والضجيج المصطنع حول تخفيض اسعار الادوية الذي أقر بعد حملة شعبية ساهمت فيها طرابلس بجميع فئاتها لا يزال المواطنون من عمال كادحين وصغار الموظفين وحرفيين، يئنون من غلائها ولم يلمس الشعب تدنيا حقيقيا في اسعارها .

في كل بلاد العالم المتقدمة تؤمن الدولة الطب والدواء مجانا للشعب ، وحكومتنا تتغاضى عن المحتكرين . وما قضية صيدلية رعد الشعبية الا مثالا على احتكار الادوية والمتاجرة بآلام الشعب . ان هذه الصيدلية كانت تبيع الادوية بأسعار مخفضة فطالبت نقابة الصيادلة باغلاقها بحجة ان رخصتها غير قانونية ، وعندما حصلت هذه الصيدلية على رخصة جديدة مستوفية كل الشروط القانونية بقرار من مجلس الوزراء احتجت نقابة الصيادلة على فتح صيدليات جديدة وهددت باعلان الاضراب . وبصريح العبارة ان النقابة تريد ان يظل الدواء محتكرا لدى عدد محدود من الصيدليات ولا تسمح بتخفيض اسعاره . انها صورة بشعة للاحتكار.

ومن المعروف ان هناك عددا كبيرا من الصيادلة الذين صرفوا زهرة شبابهم في الدراسة وتحملوا التكاليف الباهظة لا يزالون عاطلون عن العمل ، بسبب تحديد عدد الصيدليات ، رغم ان سكان طرابلس اصبح ثلاثة أضعاف ما كان عليه في السابق . اننا نطالب الحكومة بكسر طوق الاحتكار للادوية والسماح بافتتاح صيدليات جديدة يتناسب مع عدد السكان ، وترك الحرية للصيدليات بتخفيض الاسعار والحسم لمصلحة الشعب واعادة النظر بقضية تجارة الدواء من اساسها بتأميم استيرادها .

هذا واننا نحذر نقابة الصيادلة من التمادي في غيها فالشعب صف واحد يصرخ غاضبا : ليسقط الاحتكار .

حزب البعث العربي الاشتراكي بطرابلس

*

شحيم :

قام شبابنا في شحيم بدور فعال في كشف مدى الظلم الواقع على عاتق الشعب في المنطقة من قبل مؤسسة الكهرباء الاحتكارية ، والتي اصبحت مجالا واسعا لاستنزاف اموال الجماهير الكادحة واستغلالها .

والمشكلة هي ان شركة الكهرباء جاءت تحمّل المكلف الشحيمي رسوما فاحشة يعجز عنها اي مواطن بحيث تنتفي معها صفة الخدمة العامة الرامية الى رفع مستوى

الشعب الماشي لتصبح شركة احتكارية جشعة لا يهمها سوى جمع المزيد من الاموال .

لقد بادر شبابنا في شحيم للنضال الشعبي كوسيلة ثورية فعالة فنظموا حملة شعبية واسعة النطاق داخل البلدة فجمعوا التواقيع من ابنائها استنكارا لجشع الشركة ، وكشفوا تآمر المسؤولين وبينوا عجز اعضاء البلدية ، كما وزعوا بيانات وصلت لاكثر بيوت البلدة تفضح بها القائمين على الشركة الاحتكارية الذين جعلوا غايتهم الاولى والاخيرة استغلال الجماهير واستعبادها .

فكان لهذه الحملة اثر طيب في أوساط الشعب اكد فيها حزبنا انه الحركة الشعبية الثورية الوحيدة التي تعمل جاهدة باخلاص وصدق من اجل اهداف الجماهير الكادحة .

(انتهى نص النشرة الدورية ـ كانون الثاني ١٩٦٣)

٩ شباط ١٩٦٣

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

الشعب العربي مصمم على الاطاحة بعهود الطغيان والانحراف

- ثورة العراق ضربة مميتة للرجعية العربية في كل مكان .
- الشعب العربي يطالب بإقامة حكم وحدوي ديمقراطي تقدمي .

يا جماهير شعبنا العربي :

يوم امس سجل اخواننا في العراق تصميمهم الاكيد على الاستمرار في النضال من اجل تحقيق اهداف الامة ، فقامت قوى الشعب بمساندة الجيش بأروع عمل بطولي قضى على حكم الطاغية المنحرف عبد الكريم قاسم وزبانيته الانتهازيين الذين انحرفوا عن اهداف ثورة ١٤ تموز القومية وعبثوا بارادة الشعب العربي بأن يكون للعراق دوره الاصيل في قيادة نضال الامة العربية .

ان بيانات العهد الجديد تؤكد تمسكه بالوحدة العربية والديمقراطية والاشتراكية وان تحقيق هذه الاهداف رهن بتسلم القوى الشعبية الواعية قيادة الجماهير من اجل ممارسة حقها في توجيه الحكم لاقامة حكم عربي تقدمي يساهم في تحرير الوطن العربي من آثار الاستعمار والصهيونية ويمكّن الامة العربية من تحقيق رسالتها الانسانية .

ايها الشعب :

ان لبنان ، الذي يشعر بوجوده العربي ويتحسس ارتباطه العضوي ببقية الشعب العربي في جميع أقطاره مدعو للوقوف صفا واحدا لدعم ثورة العراق والدفاع عنها لانها تعبير عن حاجة قومية اكثر منها تعبيرا عن متطلبات اقليمية .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان يدعو جماهير الشعب الى اظهار هذا التأييد ليرد عن العراق الشقيق كيد الاعداء الذين لا يريدون لهذه الامة ان

تلعب دورها التاريخي الانساني ، وهو يطالب الحكومة اللبنانية بالاعتراف فـورا بالعهد الجديد ودعمه وتأييده كما يدعو بقية الدول العربية المتحررة للوقوف صفا واحدا لحماية الثورة والقضاء على اعدائها والمتآمرين عليها .

عاشت ثورة العراق القومية التقدمية .

عاشت وحدة نضال العرب .

عاش نضال الشعب العربي في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

...يب على ...

...ير الشعب العربي الكادحة ...

...ب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

القيادة القطرية

بيروت في ٩ ...لاعب ... والاستعمار وا...

***

١٠ شباط ١٩٦٣

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي

الحكومة اللبنانية تمنع مظاهرات التأييد لثورة العراق المظفرة

- **شعب لبنان يقف بجانب الثورة يؤيدها ويدعمها .**
- **الجماهير تتساءل عن سبب التأخر في الاعتراف .**

ايها الشعب :

قامت صباح اليوم السبت مظاهرات شعبية في جميع المناطق اللبنانية تأييدا لثورة العراق . وقد كان هذا الموقف القوي استجابة لشعور الشعب بمسؤوليته القومية في تأييد الثورة والوقوف الى جانبها لرد أذى المتآمرين عليها .

وكان الشعب ينتظر من حكومة لبنان ان تبادر الى الاعتراف بالثورة والسماح للمتظاهرين بالتعبير عن شعورهم القومي . ولكن موقف رجال الامـن دل على أن الحكومة عازمة على منع التجمع بحجة المحافظة على الامن في الوقت الذي كـان المتظاهرون فيه اكثر حرصا على الامن وأشد رغبة في عدم احراج السلطة .

ان موقف السلطات في منع مظاهرات التأييد للعراق الشقيق قد أثار الكثير من التساؤلات ، وان الشعب يتوجه الى فخامة الرئيس الاول بالتدخل الحازم من اجل المحافظة على سلامة موقف لبنان ومصالحه القومية . كما انه يطالب فخامته باظهار التقاء موقف العهد في لبنان مع رغبة الجماهير في دعم الثورة العراقيـة

والاعتراف بها .

عاشت ثورة العراق .

عاش نضال الشعب في لبنان من اجل تدعيم الحريات العامة .

عاش نضال الشعب من اجل اهدافه القومية .

عاشت وحدة نضال العرب .

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

ادة القطرية

١٠ شباط ١٩٦٣

***

١٤ شباط ١٩٦٣

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي

- **ثورة البعث العربي الاشتراكي في العراق ملك الشعب العربي في كل مكان .**
- **التنظيم الشعبي الثوري هو الاداة السليمة الوحيدة لتحقيق اهداف الشعب العربي .**
- **للتنظيم النقابي الدور الاساسي في حماية الثورة وسلامة استمرارها .**
- **الحركات القومية التقدمية الشعبية مدعوة للالتفاف حول الثورة .**
- **حكم الثوريين ليس ردة فعل للحكم القاسمي الاسود بل هو عقيدة وعزم وتخطيط .**

يا جماهير شعبنا العظيم

ان ثورة البعث في العراق ، امل العرب ، فريدة من نوعها في تاريخنا الحديث بتنظيمها وابعادها ، فلقد كانت التنظيمات النقابية العمالية والفلاحية والمهنية والطلابية تعمل بفعالية وطليعتها البعث العربي الاشتراكي ضمن خطة مدروسة اشتركت فيها جماهير شعبنا في العراق بوعي عميق مظهرة شكل الثورة الشعبي لكل الجماهير من الخليج الى المحيط . وحزبنا البطل في العراق الذي آمن بالتنظيم الثوري الاداة الوحيدة السليمة لتحقيق اهداف الشعب العربي في الوحدة والحرية والاشتراكية يعتبر ان التنظيمات النقابية هي حامية للثورة واستمرار حياتها وهي الدعامة الصحيحة للسير بها نحو غاياتها وأهدافها .

يا جماهير شعبنا العظيم

ان انتصار ثورة البعث العربي الاشتراكي في العراق هو انتصار لكل القوى القومية الشعبية التقدمية وبالتالي ان هذه القوى مدعوة للالتفاف حول ثورة الشعب العربي لدعمها وحمايتها بكل قواها ، كما انها مدعوة لفضح تآمر الاستعمار الانكلو ـ اميركي وربيبته «اسرائيل» .

ان ثورتنا في العراق أرعبت حكام دمشق وعمان والرياض بحيث كان اعترافهم حيلة لاستمرار بقائهم والتفويت على الحركة الشعبية امكانية تغيير الاوضاع الفاسدة ، ولكن جماهير الشعب العربي الكادحة وطليعتها البعث العربي الاشتراكي، مدركة كل الادراك ألاعيب الرجعية والاستعمار والصهيونية والشيوعيين ومصممة على النضال متعاونة مع كل القوى القومية التقدمية لدك حصون الفساد وقلاع التخريب ، وهي التي عاهدت الشعب العربي منذ عشرين سنة على مواصلة الكفاح لكشف كل المزيفين والمنحرفين والانتهازيين ولتحطيم كل المؤامرات التي يدبرها الاستعمار القديم والجديد وعلى النضال المستمر ضد كل الانظمة الرجعية والفردية والعميلة في كل أجزاء الوطن العربي .

ايها الشعب المناضل

يكون مخطئا او مضللا من يعتقد ان البعث العربي الاشتراكي سيستأثر بالثورة في العراق ليجني كسبا حزبيا رخيصا رفضه البعث في اكثر من موقف عبر نضاله الطويل ؛ ان البعث العربي الاشتراكي يعلن للعرب وللعالم اجمع ان ثورته في العراق هي ملك للشعب العربي البطل في مغربه ومشرقه ، تسمع صوته وتعمل بوحي مصلحته لانها تتويج فريد لكفاحه ضد الانحراف الخطير والحكم الفردي العميل . ويعلن كذلك بأن ثورته في العراق هي ملك للحركات القومية الشعبية التقدمية العربية التي تعمل باصالة النضال معتمدة على التنظيمات الشعبية المناضلة في سبيل اهداف الامة العربية .

يا شعبنا العظيم .. كن حذرا ..

فان الفئات الرجعية والدوائر الاستعمارية التي لم تهدأ رجفتها بعد من هدير ثورتك المظفرة في العراق تحاول بشتى الاساليب والدعايات خلق بذور الفرقة بدسها الرخيص بين القوى التقدمية ، ولأن المصلحة القومية تقتضي فقط حماية الثورة والدفاع عن قواها الفاعلة التي جابهت الديكتاتورية المنحرفة وخرجت بنضال الشعب ظافرة ؛ وبعثت الثقة في جماهير شعبنا التي راودها الشك بفعالية الحزب الثوري العقائدي وضرورته لتحقيق اهداف الشعب العربي في وحدته وحريته واشتراكيته .

يا جماهير البعث ... ايها العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون :

- **ان ثورة البعث العربي الاشتراكي في العراق هي ملككم فالالتفاف حولها دعم وحماية لها .**

- ان ثورة البعث العربي الاشتراكي في العراق هي ثورة الكادحين وعليهم يقع العبء في نصرتها .
- ان ثورة البعث العربي الاشتراكي في العراق تمد يدها لكل الحركات القومية الشعبية الديمقراطية .
- دولة الثوريين ليست أداة للانتقام ، بل هي مجال واسع للعمل الخلاق واعطاء النموذج الامثل للدولة العربية القومية الاشتراكية .
- الشعب في منطق الثورة ليس جمهورا متفرجا مؤيدا بل هو عامل فعال منظم بحرية ووعي لحماية المكاسب الثورية .
- الانتصارات والمكاسب الشعبية في دولة الثوريين لا تعــرف الانتكاسات لان الشعب هو الذي يحققها وهو الذي يؤتمن عليها فيحميها .

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
القيادة القطرية

١٤ شباط سنة ١٩٦٣

***

٢٢ شباط ١٩٦٣

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي
بمناسبة ذكرى وحدة مصر وسوريا

- ثورة العراق أحيت المغزى التاريخي للوحدة ، وملأتها من جديد بمعاني الزحف الثــوري .
- إحياء الوحدة وتجديدها رهن بنضال الجماهير بقيادة منظماتها الثورية الشعبية .
- تضامن الحركات العربية التحررية سبيل الشعب للقضاء على اعدائه مــــن استعماريين ورجعيين وشعوبيين .

يا جماهير شعبنا العظيم

لاول مرة منذ وقوع الانفصال المجرم تشعر القوى الثورية العربية ان ذكرى الوحدة بين مصر وسوريا استعادت مغزاها التاريخي الحي وامتلأت من جديــد بمعاني الزحف الشعبي الثوري في سبيل تحقيق اهداف الامة العربية وأمانيها ، ذلك ان ثورة عربية شعبية اشتراكية قامت في العراق لتسحق أشرس دكتاتورية

شعوبية متآمرة على شعبنا مع الاستعمار الغربي فجاءت بحق ـ بعد استقلال الجزائر البطلة وانتفاضة اليمن الكبرى ـ ثأر العروبة العادل من نكسة الانفصال والقوى الرجعية والشعوبية العميلة التي تسانده .

ولإن كان لذكرى الوحدة من معنى خاص في هذه الظروف فهو ان تجديدها رهن بنضال الجماهير الشعبية بقيادة منظماتها الثورية وبتضامن قواها الثورية في وجه اعداء القضية العربية من استعماريين ورجعيين وشعوبيين ومرتدين .

يا جماهير شعبنا العظيم

لقد تعلمنا من نكسة الانفصال درسا لا ينسى ، تعلمنا ان الوحدة ثورة بحد ذاتها لا يحميها الا الوحدويون ، وان الاشتراكية انقلاب جذري في أسس المجتمع والدولة لا يقوده ويخلص له الا الاشتراكيون الحقيقيون ، وان الانفصال المجرم ما كان ليقع لو ان مقدرات حكم الوحدة كانت في أيدي حماتها الاصليين وجنودها المضحين .

ان تعطيل العمل الشعبي وضرب المنظمات الشعبية الثورية لا يخدم الا الاستعمار والرجعية العميلة .

يا جماهير شعبنا

ليكن احتفالنا بالذكرى الخامسة لوحدة مصر وسوريا تذكيرا حيا وتوكيدا جديدا بأن اهداف الجماهير العربية بعمالها وفلاحيها ومثقفيها الشرفاء لا تحقق الا:

- بالنضال الشعبي اليومي من خلال المنظمات الثورية الشعبية .
- بوحدة النضال العربي في كافة أرجاء الوطن الكبير ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية والشعوبية الحاقدة والمرتدين عن الصف الثوري .
- بتضامن الحركات التحررية العربية وتعاونها في جبهة تقدمية عربية ذات منهاج ثوري مرحلي .

يا جماهير شعبنا المناضل .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي سخا بقوافل الشهداء من مناضليه على ابواب وزارة الدفاع في بغداد ليعيد للامة العربية عراقها العربي العظيم ،

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جاد وما بخل يوما بشهدائه يسقطون في كل ارض عربية من اجل قضايا الجماهير الكادحة المؤمنة بحقها في الحياة الكريمة ،

ان حزب البعث العربي الاشتراكي اذ يحيي ذكرى وحدة مصر وسوريا يعاهد الشعب العربي ويهيب به أن يتابع النضال لاقامة وحدة عربية ديموقراطية شعبية اشتراكية .

عاش تضامن الحركات التحررية العربية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية والشعوبية .

عاشت وحدة النضال العربي من اجل تحقيق اهداف الامة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

٢٢-٢-١٩٦٣ **حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان**

***

٩ آذار ١٩٦٣

برقية تهنئة بقيام ثورة ٨ آذار

المجلس الوطني لقيادة الثورة ـ دمشق .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ايمانا منه بوحدة النضال العربي يحيي الانتفاضة الثورية الجبارة التي قامت بها القوى الثورية في الشعب والجيش والتي أعادت لسوريا اصالتها النضالية الطليعية في سبيل القضية القومية التحررية وقضت على المؤامرة الاستعمارية الرجعية الكبرى التي رافقت الانفصال ، وأثبتت للملأ بأن القوى الشعبية الثورية الوحدوية في سوريا هي الظافرة التي لا تقهر .

واذا كانت ثورة العراق ثأرا لنكسة الانفصال فان في ثورتكم القضاء النهائي على كل تفكير انفصالي .

عاشت وحدة النضال العربي في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .
عاشت ثورة العراق الجبارة .
عاشت ثورة سوريا المظفرة .

٨ آذار ١٩٦٣ **حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان**

***

---

١ ـ نشرتها جريدة «الشعب» ، ٩ اذار ١٩٦٣ .

٩ آذار ١٩٦٣

أمة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

- **ثورة البعث العربي الاشتراكي في العراق فجرت الطاقات الثورية في سوريا العربية المكافحة .**
- **ثورة الشعب والجيش في سوريا شعلة جديدة في طريق الوحدة والحرية والاشتراكية .**
- **ان جميع القوى الثورية والتقدمية العربية مدعوة لبذل كل امكاناتها لحماية ثورة الشعب العربي في سوريا .**
- **ان الانتفاضة الرائعة التي حققتها سوريا العربية الصامدة ضربة قاضية على رؤوس الشعوبيين والمنحرفين والانتهازيين والرجعيين والخونة العملاء .**

يا شعبنا العربي العظيم

ان ثورة جديدة تتفجر في طريق كفاحك المظفر يحمل لواءها الشعب والجيش اللذان لم تستطع كل القوى المعادية للوحدة والحرية والاشتراكية ، ان تفت من عزيمتهما واصرارهما على المضي قدماً في دروب النضال الدامي ؛ هذا النضال الذي تعثر في خطاه لفترة من الزمن بفعل عوامل واضحة وعتها الطليعة الثورية المناضلة فكانت درسا قاسيا دفعها الى الامام بعزم جديد وأسلوب جديد للعمل القومي الذي ينتظم فيه الشعب العربي بقيادة منظماته الثورية لتحقيق الاهداف التي عاهدت التاريخ والشعب العربي كله على حملها والدفاع عنها باذلة في سبيلها شهداء يسقطون في كل ارض عربية .

ايها الشعب العربي البطل

ان البعث العربي الاشتراكي الذي فجَّر ثورة العراق العظيمة ليعلن للجماهير المناضلة من العمال والطلاب والفلاحين وكافة فئات الشعب انه يؤيد الثورة المظفرة التي فجَّرتها صبيحة الثامن من آذار الطليعة العربية الثورية في سوريا لتحقيق آمال الشعب العربي هناك ، هذا الشعب الذي تحمل ألوان الكبت والتضيق على حرياته ومنظماته الثورية وذاق الظلم الفادح الذي ألحقه به المنحرفون والمخربون الذين حاولوا تشويه وجه سوريا العربي وأطلقوا العنان للقوى الشعوبية والانتهازية والطائفية لتركيز دعائم الانفصال والقضاء على مكاسب العمال والفلاحين وتشويه المفاهيم الديمقراطية ، فخذلهم الشعب وكانت الانتفاضة الثورية المظفرة .

ايها الشعب العربي المكافح

ان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان يدعو الجماهير المناضلة للالتفاف حول ثورة الشعب العربي في سوريا والوقوف صفا واحدا بوعي ويقظة لتحطيم كل الدسائس والاشاعات التي يثيرها الاستعمار وأذنابه والشعوبية وعملاؤها والمنحرفون الخونة المأجورون للايقاع بثورتك وكفاحك وليكن هتافك عاليا في وجه كل مكابر او منحرف او عميل :

- **عاشت ثورة الطليعة العربية الثورية في العراق وسوريا .**
- **المجد والخلود لشهداء الامة العربية وطليعتها الثورية .**
- **الموت والعار للخونة والمنحرفين الشعوبيين والرجعيين في كل ارض عربية.**
- **عاشت وحدة نضال القوى العربية التقدمية في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .**

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
القيادة القطرية

٩-٣-١٩٦٣

***

١٥ آذار ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القطرية

امة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة

تعميم

ايها الرفاق

في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة التي يمر بها حزبنا العظيم والتي تتطلب العمل الجدّي الصامت والحذر وعدم التورط في قضايا ومناقشات ليست مواضيع الساعة بالنسبة للحزب ، في هذه المرحلة يطيب للقيادة القطرية ان تتوجه الى كافة الرفاق في قطر لبنان بهذا النداء الذي تقتضيه المصلحة الحزبية الداخلية والمصلحة القومية العليا .

لقد رأى بعض الرفاق ان لم نقل اكثرهم في الثورة المظفرة في العراق وسوريا، وبعد أن تأكدوا من دور الحزب فيها ، لقد رأى بعض الرفاق في ذلك متنفسا يعبرون

من خلاله عما في نفوسهم من كبت وانطواء استمرا فترة طويلة فراحوا يطلقون الصيحات بفرحة طاغية حتى انهم اندفعوا في منزلق خطر اذا استمروا على السير به وذلك ان هؤلاء الرفاق اخذوا يهاجمون بعض الجهات العربية مستندين الى منطق خاطيء ينطلق من انه أصبح للبعث الان ركيزة ودولة وتجربة فماذا نخشى من فلان ولماذا لا نسب ونشتم فلانا خاصة وان الحزب اثبت مقدرته اكثر من فلان هذا ، على تغيير الاوضاع العربية تغييرا جذريا يستند الى الشعب .

ايها الرفاق : ان القيادة القطرية اذ تعترف لنفسها ولكم بحق التأكيد على دور الحزب الفعال والاساسي في ثورة العراق ، ترغب في ان يكون حديثنا مع الجماهير منطلقا من شعار المساهمة الجماهيرية الشعبية الجماعية لانجاح الثورة وسلامة استمرارها والتمسك بما ورد من شعارات في المنشور الاخير بتاريخ ١٤-٢-١٩٦٣ وشرح هذه الشعارات للرأي العام ، مع لفت نظر الرفاق الى ضرورة عدم الظهور بمظهر المتبجحين الانانيين المنتقمين الذين تعميهم الانتصارات فيتلهون بقشورها وينسون ما عليهم من واجب تجاه الاحداث وتجاه الحزب وتجاه الرأي العام وتجاه الحركات الاخرى .

ايها الرفاق : ليس المطلوب منا في هذه المرحلة ان نشمخ بأنوفنا ونشهر بالغير، بل المطلوب التأكيد على صحة شعاراتنا وضرورة الالتفاف حولها وضرورة التفاف جميع القوى القومية حول الاهداف القومية العامة التي يطرحها الحزب للتحقيق بالاسلوب الشعبي الديمقراطي . بذلك وبذلك وحده نستطيع ان نجنب الحزب مزالق شتى لا ينتج عن الولوج فيها الان سوى النفور من الحزب وتوريطه بلا طائل، وبذلك وحده نستطيع ان نعطي الصورة المثلى للنموذج الحزبي السليم الذي يستطيع وحده وبالتفاف الجماهير الشعبية حوله تحقيق الاهداف القومية العليا والانتصارات ويستطيع وحده حفظ هذه الانتصارات من اية انتكاسة لان الشعب بتنظيماته الحزبية والنقابية يستطيع الدفاع عنها .

ايها الرفاق .. ان القيادة القطرية تطلب منكم بروح حزبية موضوعية ان لا تحملوا الحزب باجتهاداتكم الشخصية ما لم يعط رأيه به بعد ، فلا تتهموا ولا تهاجموا بشكل لا مسؤول لأن الحزب في النهاية هو المسؤول ، وتقيدوا بما يصل اليكم من آراء الحزب بأية فئة او بأي شخص ، ولا تدعوا لآرائكم الشخصية منفذ في غير اجتماعاتكم الحزبية مع التمسك في النهاية بالرأي الحزبي الواحد .

***

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة
القيادة القطرية

نشرة دورية خاصة بالاعضاء فقط
آذار ١٩٦٣

كيف يجب أن يكون موقف الحزبيين بعد قيام ثورتي ٨ شباط و ٨ آذار

يعتبر الثامن من شباط ١٩٦٣ منعطفا خطيرا بالنسبة لنضال الحزب السياسي، فلأول مرة في تاريخ الحزب تنتقل منظمتنا من حركة شعبية معارضة لانظمة الحكم الى اداة للحكم نفسه . وهذا التحول من منظمة معارضة الى منظمة حاكمة يلقي على عاتق الرفاق الحزبيين مسؤوليات خطيرة لم يتمرسوا عليها حتى الان . وبنوع خاص فان مسؤولية الكلام ومسؤولية التصرف ومسؤولية المواقف التي يتخذها اي عضو حزبي اصبحت تضع حكومتين عربيتين امام الامر الواقع بالنسبة اليها . اي ان العضو الحزبي الذي كان بكلامه في السابق يربط فقط الحزب نفسه يربط اليوم بالاضافة الى الحزب حكومة العراق وحكومة سوريا . ولهذا يمكننا القول وتكرار ما جاء على لسان احد رفاقنا ان العضو الحزبي ولو كان بسيطا اصبح اليوم بحكم ثورتي العراق وسوريا ، سفيرا للحزب بالنسبة للآخرين . وأي كلمة يتفوه بها رفيق حزبي اليوم تصبح بسحر ساحر جملة تنقل في الصحف او تقريرا ينقل في السفارات وتبدأ التفسيرات والاجتهادات حولها . ولهذا أصبح من الواجب التأكيد والتحديد على وجوب التقيد بالتنظيم الحزبي والانضباط الحديدي لدرء أخطاء تصرفات او اقوال او مواقف قد تصدر عن رفاق حزبيين دون توجيه مباشر من القيادة الحزبية . وعلى هذا الاساس نعتقد انه من الضروري ان تتحول القيادات الحزبية الى ادوات فعالة مراقبة ورادعة في نفس الوقت لتضع حدا لاي تفوه ولأي موقف ولأي تصريح يصدر عن الرفاق الحزبيين . وبالفعل فقد اتخذت حتى الان عدة تدابير تهيء الحزب لتحمل مسؤولية السياسة الخطيرة في الوطن العربي . وأهم هذه التدابير :

رفض التصاريح الصحفية الشفوية من اي كان ومهما علا مركزه الحزبي . فمن الواجب عندما يعتبر التصريح ضروريا لمصلحة الحزب ان تطرح الاسئلة بشكل خطي وأن تدرس في القيادة وأن تعطى بعدئذ للصحف او للسائلين . ومما يزيد الخطر الذي ينجم عن التسرع في القول او في العمل هو التركيز الاستعماري الضخم الذي برز بعد ٨ شباط ١٩٦٣ . فبعد ان كانت المراجع الاستعمارية وأبواقها من صحف

وسياسيين ورجال اعمال يتجاهلون مواقفه ويتجاهلون اتجاهاته تحولوا بعد ثورة ٨ شباط الى الملاحقين لاعضاء الحزب يحاولون بشتى الوسائل ان ينتزعوا منهم التصريحات او المعلومات او الخفايا المتعلقة بمواقف الحزب واتجاهاته . وهذه المحاولة التي لمسنا جانبا منها – الجانب الصحفي – الذي تجلى بشكل قاطع في هذه الافتتاحيات المتتالية وهذه الغمزات المتلاحقة المتعلقة كلها بالحزب والتي حاولت منذ الانطلاق ان تفتعل الصراع والتناقض العدائي بين قطبين :

القطب الذي يمثله عبد الناصر بحكمه في الج.ع.م. والقطب الذي يمثله الحزب بحكمه الثوري في العراق وفي سوريا . وحاولت هذه الصحف الاستعمارية منذ البداية التركيز على هذا «التناقض» وأن توسعه وأن تعمقه أملا منها بتفتيت صف القوى القومية وبالتالي تأمين المصالح الرجعية او ما تبقى منها في هذه البقعة من الوطن العربي .

والاسلوب الاول الذي استعمل لهذه الغاية هو أسلوب الغرور الذي عودنا عليه الشيوعيون في السابق ، وهذا الاسلوب يقضي بأن يظل الحزب بالنسبة للرأي العام القوة العقائدية الشعبية الوحيدة الموجودة في الوطن العربي وانه وحده دون سواه يستطيع ان يحكم بشكل تقدمي ثوري يقضي على جميع رواسب الماضي وعلى جميع العقبات التي تشكلها الحكومات الرجعية او الحكومات الدكتاتورية . وطبعا ان هذا النفخ بالحزب لا يقصد اعطاء الحزب حقه كحركة ثورية مناضلة ولكن القصد الحقيقي من هذا النفخ المصطنع والمبالغ احيانا فيه هو ابراز ان الحزب اقوى من عبد الناصر وانه يستطيع ان يقضي على عبد الناصر . والغاية من هذه الطريقة دفع الحزب الى فتح معركة مع عبد الناصر مع تطمينه الى التأييد الذي سوف يأتيه من سائر الفئات المعادية لعبد الناصر والتي يوجد بينها كثير من الرجعيين وكثير من الانتهازيين وكثير من العملاء الاستعماريين وان هذا الاسلوب لا يقره حزبنا الثوري . والاسلوب الثاني لدفع الحزب الى معركة مع نظام عبد الناصر في هذه المرحلة والى تفتيت وحدة الصف القومي في المشرق العربي هو في استمرار الرفاق الحزبيين حتى الاعضاء البسيطين في الحلقات الى اعطاء آراء او تصريحات او الى اتخاذ مواقف يظهر منها الفرق بين موقف الحزب وموقف عبد الناصر وهذا الخطر أشد بكثير من الخطر الاول ، لأن الحزب بعد ان تمرس على النضال في ايام الانتصار وفي ايام الهزيمة أصبح له من المناعة ما يدفع عنه شر الغرور . فهو وان انتصر اليوم في العراق وفي سوريا بفضل تماسكه وبفضل نضال قاعدته وقيادته وبفضل عناد اعضائه بوجه الطغيان وعنادهم في التمسك بعقيدتهم ، ان هذا الانتصار لا يمكن ان يؤدي الى الغرور بالنسبة للحزب لأن الحزب بعد هذا التمرس الطويل من النضال في ايام النكسة تعوّد على الوقوف بنفس الهدوء بوجه الانكسار وبوجه الانتصار . ولا يمكن ان يؤدي انتصاره الذي أوصله الى سدة الحكم في كل من العراق وسوريا الا ان يزيد في نفسه حسه بالمسؤولية الخطيرة الملقاة على عاتقه، والحس بالمسؤولية هو دائما عدو الغرور وهو الموحي بالتواضع وموحي للانتاج

الثوري الذي يحمي مكاسب الثورة والذي يستطيع ان يحوّل العراق وسوريا الى نموذج للثورية العربية . الا ان الخطر الثاني المتمثل بهذا الضغط والاغراء لاعطاء تصريحات او الادلاء بآراء يشتم منها تناقض او عداء بين الحزب وعبد الناصر هو الذي يجب ان نلفت اليه نظر رفاقنا الحزبيين .

لقد ركز الحزب في السابق على ابراز النواقص والمخاطر المرتبطة بنظام الحكم الفردي . لا شك ان هناك مرحلة اقتضت على قيادة الحزب ان تلفت نظر الحزبيين الى الاخطار التي تنتج عن اتباع سياسة في الحكم تنبع من ارادة فرد ولا تأخذ بعين الاعتبار مشاركة القادة الآخرين ورغبات الرأي العام المعبر عن حاجات وأماني الجماهير وبنوع خاص الفئات المنتظمة في اوساط الجماهير . وهذا التوجيه كان ضروريا لأن الحزب قبل ذلك قد أخطأ خطأ كبيرا في تمجيد ومباركة نظام الحكم القائم . نعم ان نظام عبد الناصر هو نظام على الصعيد العربي والخارجي قومي تقدمي وكان على الحزب ان يعلن هذه الحقيقة لان هذه الحقيقة تفسر التحالف الذي نشأ بين عبد الناصر والحزب منذ عام ١٩٥٦ حتى الوحدة وحتى بعد الوحدة بقليل، انما هناك فرق بين اعلان هذه الحقيقة وبين التوجيه العاطفي الذي يجعل من تعلق الرفاق الحزبيين بعبد الناصر تعلقا صنميا ، ولذلك بعد ان لمست قيادة الحزب ان الانطباع الذي ترك في صفوف القاعدة الحزبية حول نظام عبد الناصر هو انطباع خاطيء ومبالغ في ايجابيته ، وجهت القاعدة الحزبية لتحطيم الصنمية التي تركبت في عقول الاعضاء . وهكذا استمرت هذه التعبئة عدة سنوات وزاد من حدتها التصرفات المثيرة الصادرة عن اجهزة الحكم وبنوع خاص جهاز الامن والمباحث في الج.ع.م. ازاء عدد من رفاقنا الحزبيين اللاجئين والمقيمين في الج.ع.م. وتلك الحملات الظالمة الكاذبة التي شنتها الصحف التي تمولها الج.ع.م.

لذلك بات من الواجب الان وقد مر الحزب في مرحلتين ان نقيّم في تصرفاتنا نظام عبد الناصر تقييما علميا يبتعد عن التقديس المصطنع وعن عقدة النقص التي تؤدي الى سلبية غير واعية . فنحن اليوم وقد شعرنا بأننا قوة تستطيع ان تحرك الوطن العربي بأسره بفضل انجازاتها ووعيها وتماسكها .. اليوم وفي هذه المرحلة من الثقة بالنفس نستطيع ان نعلن على الرفاق الحزبيين ان يتمسكوا بالاسلوب العملي التالي :

اولا – لا يجوز بشكل من الاشكال ان نسمح للعناصر الاستعمارية والرجعية والعميلة ان تدفعنا الى معركة مع نظام عبد الناصر . فهذه المرحلة هي مرحلة الجبهة القومية التقدمية التي تضم العراق وسوريا والج.ع.م. واليمن والجزائر .

وطبعا فان سوريا والعراق والج.ع.م. بفضل مركزهم الجغرافي وبفضل الوعي القومي وبفضل امكانياتهم الاقتصادية والعسكرية هم المطالبون باتخاذ المبادرة في العمل القومي العربي ، وعلى هذا الاساس فان اي تفتيت لهذه الجبهة يعتبر عمليا ضد خطة الحزب في الوحدة الاتحادية . وعلينا ان ندرك ان اي تصريح مهما كان بريئا ومهما كان غير رسمي يصدر عن عضو حزبي يستطيع ان يؤثر في خلق

المضاعفات والملابسات التي تهدد وحدة هذه الجبهة ـ فوحدة هذه الجبهة منبثقة عن ايمان الحزب بأن المعركة الان هي معركة تصفية الرجعية والاستعمار والانفصالية وحليفتها الشعوبية والانتهازية في الوطن العربي وبنوع خاص في البلدان المجاورة لهذا المثلث ، وعلى هذا الاساس يجب ان يكون موقف الحزبيين منبثقا من ضرورة الابقاء على هذه الجبهة وتقويتها .

وعندما نتحدث عن جبهة لا نقول الاندماج بين التنظيم الحزبي وبين تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، فالتنظيم الحزبي هو اساس عملنا الثوري ولا يمكن بشكل من الاشكال ان يتأثر هذا التنظيم بأي جبهة سياسية تقتضيها مرحلة الظروف العربية . فاذن على الحزبيين ان يتمسكوا في هذه المرحلة بهذه الجبهة وأن تكون جميع اقوالهم وجميع تصرفاتهم وجميع آرائهم في اي حلقة وفي اي ظرف مع اشخاص غير حزبيين وحتى بين الاصدقاء منهم ، منبثقة من هذا الوعي بضرورة الابقاء على الجبهة، اي ان يتجنبوا اي انتقاد او اي غمز او اي تلميح يمكن ان يفسر على انه ابراز للتناقض بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبين بقية أطراف الجبهة.

ثانيا ـ على الرفاق الحزبيين ان يتجنبوا في كل تصرفاتهم وفي كل اعمالهم اعطاء آراء لم يحدد الحزب موقفه رسميا منها ـ فعندما تطرح مشكلة ولم يكن الحزب قد اعطى الى القاعدة الحزبية رأيه فيها ، على الاعضاء الحزبيين في كل المجالات ان يتجنبوا اعطاء رأي فيها او ان يحولوها القيادة الحزبية لتعطي رأيها في هذه القضية المطروحة .

ثالثا ـ على الرفاق الحزبيين في جميع مواقفهم وفي جميع اقوالهم ان يكونوا المدافعين عن موقف الحكومتين السورية والعراقية . الحكومة العراقية والحكومة السورية هما حكومتان يلعب فيهما البعث الدور الرئيسي في التوجيه وفي التنفيذ ـ وكل موقف لجريدتي «البعث» و«الجماهير» هو موقف يصدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي ـ وعلى هذا الاساس فعلى الحزبيين ان يتقيدوا بهذا الموقف ويدافعوا عنه على اساس انه موقف حزبي .

رابعا ـ والنقطة الرابعة التي يجب ان نلفت نظر الرفاق الحزبيين اليها هي ضرورة تجنب اعطاء اي رأي غير رسمي لاي كان خارج الحلقات الحزبية . فالتنظيم في لبنان لم يضطر بعد الى ممارسة العمل السري الذي تمرس عليه رفاقنا في العراق مثلا . وذلك نظرا لاختلاف الظروف بين العراق ولبنان . فبينما يؤدي عدم التقيد بالسرية المطلقة الى قتل عضو حزبي او الى سجنه او تعذيبه في العراق لا يترك هذا التصرف الخاطيء في لبنان اي اثر مخرب على صعيد الفرد او على صعيد الجهاز ، فقد اعتدنا ان نعيش في لبنان في ظروف جعلت الاعضاء لا يقدّرون حق التقدير المسؤولية الناتجة عن الكلام غير المسؤول او عن التصرف الذي لا يصدر بشكل واضح عن القيادة الحزبية . ولذلك فقد اعتاد رفاقنا ان يطلقوا احيانا الآراء شمالا ويمينا وبنوع خاص امام بعض الاشخاص الذين يعتبرونهم اصدقاء للحزب وهؤلاء بدورهم عن حسن نية او سوء نية ينقلون الآراء الى مختلف الاوساط

والاجهزة وتتحول هذه الآراء الى حملة يكون من نتائجها خلق جو من الخلاف بين الحزب وبين عدد من الاجهزة او الفئات العربية الاخرى ، ولذلك ونظرا لتطور الظروف ونظرا لخطورة اي قول يصدر عن عضو حزبي يجب ان يمتنع الحزبيون عن الادلاء بأي رأي لا يعبر عن الموقف الرسمي للحزب. وهذا التحذير المطلق لا يقتصر فقط على الغرباء او على الصحفيين فقط ولكنه ايضا يشمل جميع الاعضاء وحتى الحزبيين المرشحين وحتى الانصار وحتى الاصدقاء الحميمين للحزب . فازاء هؤلاء لا يمكن ان يصدر اي قول او اي عمل او اي موقف ما لم يكن القول والعمل والموقف الرسمي الذي يعبر عنه الحزب . وهذا التشديد ضروري في هذه المرحلة لاننا لمسنا بعد قيام ثورة ٨ شباط وخاصة بعد لحاق ثورة ٨ آذار بثورة ٨ شباط وجدنا بعض الرفاق الحزبيين ، عن حسن نية ، يتفوهون ببعض الآراء ويدلون ببعض المعلومات الى اشخاص اعتدنا على اعتبارهم اصدقاء الحزب وما لبثنا بعد عدة ايام او حتى بعد عدة ساعات ان رأينا هذه الاخبار وقد نقلت الى الصحف ووصلت الى المسؤولين في لبنان او في بلاد عربية اخرى ، وطبعا هذا النوع من التصرف يلحق اذى خطيرا لا في صفوف الحزب فقط ولكن ايضا يؤثر على وضع الجبهة القومية التقدمية التي يحرص الحزب على قيامها لتحقيق الاهداف المرحلية المأمولة منها في هذا الظرف بالذات ، وطبعا يحتاج الحزبيون الان الى معرفة المواقف التي يفترض فيهم اتخاذها ازاء الاوضاع الراهنة في الوطن العربي لاسيما على اثر بدء المفاوضات لتكوين وحدة اتحادية بين الاقطار الثلاثة ، بين العراق وسوريا والج.ع.م.

لقد بدات حملة استعمارية مركزة غايتها ابراز ان الاتفاق بين الاقطار الثلاثة امر غير ممكن لوجود تناقض اساسي بين أطراف الجبهة .

وهناك ايضا من جهة ثانية حملة لا تقل خطورة صادرة هذه المرة من صحف تعتبر ناصرية لانها اما ممولة من الج.ع.م. او انها متزلفة لنظام الحكم في الجمهورية هذه على امل مكاسب ومصالح معينة .

وهذه الحملة التي شنتها هذه الصحف الناصرية حاولت ان تخلق جوا عاطفيا مثيرا حول فكرة الوحدة يكون من نتيجتها اضعاف التفكير والتعمق العقلي في نفوس المتفاوضين مما يدفعهم الى تجنب الدراسة وتهيئة الظروف العملية لوحدة صحيحة ، ويحولهم من هذا النهج العلمي الهادىء المفيد الى نهج عاطفي يتخلون فيه عن المحتوى الثوري الى مستوى الانفعال . وطبعا كان من نتيجة هذه الحملة المخربة التي شنتها الصحف الناصرية ان انتظرت الجماهير العربية نتائج فورية من المفاوضات التي كانت دائرة في القاهرة بين الوفود العربية الثلاثة ، لدرجة ان اي تصريح او اي بيان لا يعلن الوحدة الفورية اصبح بنظر الجماهير بعد هذه الحملة وكأنه نكسة للفكرة القومية العربية . وطبعا عندما صدر البيان وأعلن ان الفرقاء الثلاثة تفاوضوا واتفقوا على الاسس وان عليهم ان يعودوا الى حكوماتهم وجدنا هذا الشعور بالنكسة يمتد في صفوف الجماهير العاطفية بسبب سوء التوجيه الذي لمسته من الصحف الناصرية من جهة ومن الصحف الاستعمارية من جهة اخرى .

وطبعا يتعرض الحزب نتيجة لهذا الجو من العاطفية المغذاة ومن النكسة التي تنتجعن هذه التعبئةالمفتعلة الى ضغط جماهيري وضغط صحفيوضغط استعماري عليه ان يجابهها كلها وحده وهذا يتطلب طبعا بالاضافة الى الوعي العميق للمشكلة القومية ، وللمشاكل المطروحة أمامنا هدوء من الاعصاب وتفهما كليا لخطورة دور الحزب ، وعلى هذا الاساس ينبغي ان يدافع الرفاق الحزبيون عن الموقف الحزبي بشكل ايجابي وبشكل بنّاء ولكنه بنفس الوقت بشكل واضح لا يترك اي التباس او اي اعتقاد بأن الحزب اخطأ في موقفه او تقاعس عن مهمته القومية او تراجع عن اهدافه الوحدوية . فالجواب الاول على الفئات القومية المهووسة التي طرحت شعار الوحدة الثنائية اي الوحدة بين سوريا ومصر هو القول بأن الوحدة الثنائية بين سوريا ومصر تغذي فكرة المحاور التي دعمها وأسسها وغذاها الاستعمار للابقاء على الخلاف الدائم بين الاقطار العربية المختلفة . فقيام وحدة بين سوريا ومصر تؤدي في آخر المطاف الى خلق تناقض بين القاهرة وبغداد وهذا الموقف لا يقل خطورة عن الموقف الذي اتخذه عملاء الاستعمار عندما طرحوا شعار الهلال الخصيب الذي يقصد ايضا قبل كل شيء ابعاد القاهرة عن المشرق العربي الآسيوي . فشعار الثنائية في الوحدة في المرحلة الحالية هو اذن شعار يخدم أغراض الاستعمار وأغراض الرجعية العربية لانه يبقي على سياسة المحاور التي تشكل العقبة الاساسية الكبرى بوجه الوحدة العربية الشاملة التي يعمل لها الحزب . فالتمسك بالوحدة الثلاثية هو اذن التمسك بالوحدة نفسها . ومحاربة الوحدة الثلاثية هو محاربة الوحدة نفسها . وعلى هذا الاساس فان موقف الحزب بالتأكيد على ضرورة خلق نواة الوحدة العربية من وحدة ثلاثية هو اذن موقف ينسجم مع عقيدة الحزب ومع آماله بضرورة توحيد الوطن العربي .

والنقطة الثانية التي يجب ان يبرزها الاعضاء الحزبيون في كل تصرفاتهم واتصالاتهم هي ان اثارة الجو العاطفي في المرحلة الحاضرة خدمة ايضا للاستعمار لان العاطفية تؤدي الى اتخاذ مواقف غير مدروسة يكون من نتيجتها تنمية النكسات وبالتالي انتصار جديد للقوى الاستعمارية والقوى الرجعية التي يدعمها الاستعمار. والطريقة الوحيدة لتجنب الاخطاء وبالتالي النكسات هو في تهيئة الظروف بجو من الدراسة العلمية ومن المنطق الثوري السليم الذي لا يتأثر بالظروف الوقتية ولا يتأثر بالاجواء المصطنعة التي تخلقها صلات كثيرا ما تتسم بطابع مشبوه مغذى من مراجع استعمارية ومراجع دخيلة على القومية العربية ؛ ورغبة الحزب في خلق الجو الثوري السليم ، الجو العلمي الهادىء الذي يضع الوحدة على أسس سليمة تمكنها من الاستمرار والتطور وتجعل منها نواة صحيحة لتوحيد عربي شامل ، هذا الاعتبار هو الذي دفع الحزب الى تجنب الغوغائية والى تجنب المظاهر الاستفزازية في عمله الحكومي والشعبي . ولذلك كان الحزب حريصا دائما في كل تصرفاته منذ ان استلم الحكم ان تكون المظاهرات التي يقودها مظاهرات ذات شعارات قومية لا استفزازية مظاهرات ذات شعارات جبهوية لا فردية ، مظاهرات ذات طابع بناء ايجابي يجمع الاطراف القومية التقدمية كلها مع بعض ويتجنب الدخول في

مزايدات لا تكون نتيجتها سوى تفتيت الصف القومي التقدمي . وجو الدراسة البعيد عن الغوغائية والمزايدة لا يكفي لوضع الاسس السليمة للوحدة ، يكفي لخلق الاطار الملائم للدراسة ولكنه لا يكفي لتحقيق وحدة متينة الاسس راسخة البنيان تستطيع ان تقاوم جميع الحملات وجميع وسائل الضغط التي يستعملها الرجعيون والاستعماريون . والوحدة المدروسة هي بنظر الحزب الوحدة المبنية على اسس موضوعية تضمن لها الاستمرار اي ان محتوى الوحدة هو امر اساسي في ضمان هذه الوحدة وفي استمرارها . وطبعا فان المفاوضات التي جرت في الج.ع.م. بين الوفود العربية الثلاث لم تكن تتناول فكرة الوحدة التي يجمع عليها جميع العرب ولكن المحتوى الذي ستقوم عليه هذه الوحدة والذي سيجنبها الاخطار والاخطاء وبالنتيجة النكسة الخطيرة التي نتجت عن قيام الوحدة على أسس عاطفية غير مدروسة . والمحتوى الاساسي الذي لا يمكن ان تقوم وحدة بدونه هو المشاركة الجماهيرية والتنظيم الشعبي . فحماية الثورة بنظر الحزب لا تتم عن طريق اجهزة بوليسية وأجهزة مباحثية بالرغم من اهمية البوليس والمباحث لدرء أخطار العدو ولكن الثورة تحمى اساسا بتنظيم شعبي واع مثقف سياسيا ومسلح عقائديا . ان التنظيم الشعبي هو الذي يقوم بحراسة الثورة لا عن طريق الكبت ولكن عن طريق البناء وخلق الظروف ألتي تطور البلد وتجعله اكثر قوة بوجه اعدائه الخارجيين والداخليين . لذلك فان خطة الحزب في هذه المرحلة تنحصر في الامور التالية :

١ ـ التشديد على التنظيم والانضباط واتخاذ اقصى العقوبات بحق اي رفيق حزبي يخرج على الموقف الرسمي الذي يعلنه الحزب .

٢ ـ المحافظة على هدوء الاعصاب وتجنب اي مشروع واي رأي يخرج عن الهدوء الثوري المفروض في حزب مسؤول يوجه دفة الحكم في قطرين عربيين خطيرين .

٣ ـ بتجاهل الحملات الصحفية والاثارات العاطفية التي تصدر عن الصحف الاستعمارية والناصرية وعن اي صحيفة اخرى مهما كان توجيهها واعتماد الموقف الحزبي والصحافة الحزبية في اعلان المواقف .

٤ ـ اتخاذ موقف ايجابي بنّاء في جميع القضايا التي تتعلق بهذه المرحلة وبنوع خاص في كل ما يتعلق بعلاقة الحزب بالج.ع.م. فان معرفة الحزب العميقة لاخطاء الحكم وللنواقص التي برزت في الج.ع.م. لا تحول دون ادراكه لخطورة تأمين ولأهمية تأمين الجبهة القومية التي تضم الج.ع.م. والعراق وسوريا واليمن والجزائر .

ولذلك فمن الضروري جدا عندما ننتقد تصرفات صادرة عن جهة نعتبرها ناصرية ان نركز هذا الانتقاد على الجهة نفسها ، ولدينا اسلحة كثيرة نستطيع ان نستعملها في هذا الموقف امام الراي العام : فأولا تصريح صادر عن الرئيس عبد الناصر بالذات الى رفيقنا علي صالح السعدي عندما كان في القاهرة اذ قال له عبد الناصر : ان هناك فئات انتهازية ورجعية كثيرة سوف تحارب ثورة العراق لن تتجرأ ان تحاربها بشكل سافر بل ستختفي وراء ستارات تقدمية وقد تقدم هذه

الجهات الرجعية على استعمال اسمي وصوري (اي صور عبد الناصر) في محاولتها لضرب ثورة العراق . ان هذا التصريح وضع تحت يد رفاقنا سلاحا هائلا يستطيعون ان يهاجموا بواسطته هؤلاء الذين يتحدثون باسم عبد الناصر. وهناك ايضا سلاح آخر قوي جدا نستطيع ان نشهره بوجه الذين يحاولون التدجيل على الراي العام باسم عبد الناصر هو ان الصحف التي تدعي حاليا ناصرية هي صحف مأجورة ولا تكتفي بأخذ المال من الج.ع.م. بل اكثرها وجلها تأخذ الاموال من مراجع مشبوهة . فالصحيفة التي تتكلم باسم جمال عبد الناصر تتكلم ايضا باسم حاكم الكويت او هي ايضا تتكلم باسم الحكام السعوديين او باسم مشايخ قطر والبحرين والخ ... فهذه الصحف لا تستطيع ان تدّعي انها تمثل الاتجاه الثوري القومي . وعلى هذا الاساس نستطيع دون ان نقوم بأي انتقاد قد يؤدي الى التأثير على التفاهم الضروري في هذه المرحلة بين جميع الفئات القومية نستطيع بانتقادنا ومهاجمتنا هذه الاجهزة المدمرة أن نصل الى اهدافنا وان نرد على الحملة دون ان نكون قد مسسنا الاسس التي تقوم عليها الجبهة القومية التقدمية في الوقت الحاضر .

***

المؤتمر القطري الاستثنائي المنعقد في ١٧ آذار ١٩٦٣

كانت احد قرارات المؤتمر القطري المنعقد في ٦ كانون الثاني ١٩٦٣ الدعوة الى مؤتمر قطري ثاني تحضره القيادة القطرية المنتخبة لاقرار خطة عامة للعمل الحزبي في القطر ، وقد انعقد هذا المؤتمر في ١٧ و١٨ آذار ١٩٦٣ ، وجرى البحث في خمسة تقارير تقدمت بها القيادة وهي : الاداري (التنظيمي) . السياسي ، العمالي، الطلابي ، والنسائي . وباستثناء التقريرين الاخيرين فان بقية التقارير مفقودة .

ـ المحرر ـ

**

تقرير عن اعمال مكتب الطلاب القطري في لبنان

شكل مكتب الطلاب القطري في بداية هذا العام ١٩٦٣ ووضع روزنامة لاعماله سيقوم بتنفيذها خلال هذا العام ، وأهم ما ورد في هذه الروزنامة من مشاريع ما يلي :

اولا ـ إحياء مجلس الطلبة الثانويين في لبنان .

ومن هذا المجال اتصل مكتب الطلبة القطري بعدد من امناء سر وأعضاء الروابط

المدرسية المنتخبة في بعض المدارس الثانوية والتكميلية في بيروت وتحدث معهم في موضوع إحياء مجلس الطلبة الثانويين ولاقت الدعوة تأييد الاوساط الطلابية. وعقد مسؤول مكتب الطلبة القطري بعد ذلك ثلاثة اجتماعات موسعة مع ممثلين عن ثانويات بيروت ومدارسها التكميلية الرسمية والوطنية وتداول معهم الامر وأقر المجتمعون في الاجتماع الاول اصدار بيان بتأييد الاتحاد الوطني لطلبة العراق في نضاله العظيم .

وفي الاجتماع الثالث لممثلي المدارس اختار المجتمعون لجنة تأسيسية من خمسة اشخاص (اربعة منهم من بيروت بينهم رفيق حزبي ونصيران منضبطان ، وواحد عن النبطية من انصارنا) على ان يضاف الى هذه اللجنة عضو آخر يمثل اتحاد طلاب المعارف في طرابلس ، وممثل لطلاب صيدا وممثل لطلاب صور وممثل لطلاب بنت جبيل وآخر لطلاب زحلة وبعلبك وشحيم .

واختارت هذه اللجنة في اجتماع منفرد احد انصارنا المنضبطين مسؤولا عنها تجاه وزارة الداخلية واتفقت هذه اللجنة مع مسؤول مكتب الطلاب القطري على الاجتماع قريبا لمناقشة الدستور والنظام الداخلي للمجلس وتقديم طلب لوزارة الداخلية للترخيص القانوني لمجلس الطلبة الثانويين في لبنان . وأجرى مسؤول مكتب الطلاب القطري اتصالات مع مندوبي بعض المناطق لارسال ممثليها الى الاجتماع المذكور هذا . وسيكون التمثيل في مجلس الطلبة على مستويين هما :

أ ــ اعضاء منتخبون في مدارسهم في اللجان المدرسية ويكونون ممثلين لمدارسهم في المجلس .

ب ــ اعضاء يختارهم المجلس من المدارس التي لا يوجد فيها روابط منتخبة ويكونون ممثلين لمجلس الطلبة في مدارسهم ويشترط فيهم الكفاءة والحركية .

ثانيا : معركة البرامج التعليمية والكتب المدرسية :

وسيبدأ مكتب الطلبة منذ الان بالاعداد لهذه المعركة التي سيطرح لها شعارات ملائمة لحقوق الطلاب ومصلحتهم ومصلحة التعليم الرسمي في لبنان ، وسيتقدم بواسطة مجلس الطلبة الثانويين بدراسات ومشاريع ومناهج في هذا السبيل ، لتعرض على المسؤولين وتناقش . وسيعمل المكتب جاهدا حتى يستطيع مجلس الطلبة تحقيق الشعارات التي ستطرح ابان المعركة ، وان لم نصل هذا العام فسنصل بفضل نضالنا وتكاتف الطلاب حول مجلس الطلبة في العام المقبل وهذا يتوقف على فعالية وجدية عملنا .

ثالثا : تنسيق العمل بين الطلبة الجامعيين والثانويين :

وذلك من اجل ايجاد تنظيم نقابي طلابي موحد يعي دور الطالب في بناء الوطن

والتوجيه العام ويستطيع ان يحفظ للمدرسة والجامعة والطلاب ما يرفع من شأنهم ويعزز مكانتهم .

رابعا : العمل على تفاعل الحركة الطلابية في لبنان مع الحركة الطلابية في الوطن العربي ..

وذلك بالمشاركة الجماعية في معارك الطلبة في اي بلد عربي والانصال بالهيئات الطلابية النقابية وخاصة : اتحاد طلبة المغرب ـ اتحاد الطلبة المسلمين في الجزائر ـ الاتحاد الوطني لطلبة انعراق ـ والطليعة التقدمية في سوريا .

خامسا : المساهمة الفعالة في جميع المناسبات الوطنية ـ المحلية والعربية والعالمية:

وذلك عن طريق البرقيات او العرائص المؤيدة او المحتجة والمظاهرات والاضرابات السلمية والبيانات والاحتفالات والندوات وغيرها من الوسائل الممكنة والمشروعة .

**

التقرير النسائي

للعمل في صفوف النساء اهمية بالغة تستحق منا تفكيرا وجهدا كبيرين ، وتزداد اهمية هذا العمل في ضوء المعرفة العميقة لحقيقة حزبنا والوعي لطبيعة المعركة التي يخوضها ضد اعداء القضية العربية .

كثيرا ما نشعر على كافة مستويات التنظيم بالدور الغائب عن ساحة النضال القومي بسبب ضعف العمل الحزبي في صفوف النساء . وكثيرا ما تبحث القيادات الحزبية هذا الموضوع وتطالب الحزبيين بمضاعفة نضالهم التنظيمي . غير انه رغم الجهود المخلصة التي قام بها الرفاق لم تسفر المحاولات عن نتيجة ايجابية كبيرة ، وبقيت المشكلة قائمة تطرح نفسها بإلحاح شديد وضرورة بالغة تدعونا الى ايجاد حل لها .

قد يقول البعض ان المراة العربية لا تميل بطبيعتها الى العمل السياسي . وقد يقول البعض الآخر : ان الظروف التي تحيط بالمراة العربية تحول بينها وبين العمل الحزبي . وأحيانا نسمع من يقول ان المراة العربية لها قضية خاصة وان الحركات والجمعيات النسائية أقدر من الاحزاب على تفهم طبيعتها وايجاد الحلول المناسبة لها .

ان كل هذه المفاهيم والاقوال ليست خاطئة فحسب بل ومنافية لمفاهيم حزبنا

وقيمه وغريبة عن ثوريته . فالمرأة العربية لها في سجل الكفاح الوطني والقومي اكثر من موقف يبرئها من تهمة الابتعاد عن العمل في الحقل الوطني . وان تاريخ الكفاح والثورات الوطنية في جميع أقطار الوطن العربي قديما وحديثا خير شاهد على المشاركة الكبيرة التي قامت بها المرأة العربية في معارك شعبنا في فلسطين والجزائر والعراق والمغرب وتونس وسوريا .

ان العمل في الحقل الوطني ليس ميلا او موهبة تتوفر في شخص وتنعدم في آخر او تتوفر في الرجل ولا تتوفر في المرأة . وانما هو وعي وشعور بالمسؤولية، وعي وتضحية يوفرهما وينميهما التنظيم والعمل الحزبي لدى كل فرد في المجتمع رجلا كان او أنثى . وانه مهما اختلفت نسبة الوعي والشعور بالمسؤولية والتضحية فانها لا تنعدم . ولذلك فاننا مطالبون بالكشف عن طاقات شعبنا رجالا ونساء وبتجنيدها لتأخذ مكانها في معركة المصير العربي .

ليس صحيحا ان للمرأة ظروفا خاصة تحول بينها وبين العمل الحزبي وانما الصحيح ان للمرأة ظروفا خاصة تحتم عليها العمل الحزبي . لانه بالرغم من وحدة القضية والمعركة ما زالت المرأة محرومة من حقوقها الطبيعية ومجردة بعض الاحيان من انسانيتها بفعل الواقع الرجعي والفساد الشامل الذي يطبع مجتمعنا العربي . لذلك فان المرأة العربية بسبب ما يصيبها من أضرار الواقع العربي ورواسبه مهيئة اكثر من غيرها الى ادراك معنى التنظيم الثوري وأثره في الانقلاب الشامل على الواقع ورواسبه اللاإنسانية الجائرة .

ليس صحيحا ايضا ان للمرأة العربية قضية خاصة وان الحركات والجمعيات النسائية أقدر من الاحزاب على حلها . ان للشعب العربي قضية واحدة هي قضية حريته واشتراكيته ووحدته . والظلم الذي يعم المجتمع العربي نتيجة الاستعمار والتجزئة والتخلف والاستغلال يصيب المرأة كما يصيب الرجل ولا سبيل الى ازالة هذا الظلم وخلق المجتمع العربي الافضل الا بوعي المظلومين من ابناء الامة لفساد الواقع وشعورهم بالمسؤولية تجاه أمتهم والنهوض بأعبائها من خلال تنظيم ثوري شعبي يضم طاقات الرجال والنساء فتزيد عندئذ الامكانات النضالية الفعالة .

ان الحركات والجمعيات النسائية التي تعمل بمعزل عن النشاط الحزبي تقوم بتبديد طاقات النضال الصحيح بل وتزيد من تضليل المرأة العربية وتبعدها عن قضية الشعب التي هي جزء منه .

انطلاقا من وعي الحزب لضرورة واهمية التوسع الحزبي في صفوف النساء وانسجاما مع منطق الحزب بأن للمرأة دورا فعالا في النضال من اجل قضية الشعب واصل الحزب جهوده طوال السنوات الاخيرة لايجاد الاسلوب السليم الذي يكفل له التقرب من العناصر النسائية القيادية المناضلة والتوسع بينها . وكان من جراء هذا ان عمد المكتب النسائي في القطر اللبناني الى تقديم اقتراح بانشاء جمعية نسائية تعمل بين صفوف الكادحات ، عماد ثورتنا ، وتعمل لرفع شأن المرأة العاملة الكادحة اجتماعيا وثقافيا وصحيا . وأطلق على هذه الجمعية اسم «جمعية المرأة

العاملة» وتكون بالتالي نواة للتوسع بين الاوساط النسائية اللبنانية بوجه عـام ولاسيما الانعزالية والعمالية منها .

لقد لاقى هذا الاقتراح ترحيبا لدى الرفيقات وبعض الصديقات وتحمسن لـه بصورة خاصة لدرجة ان الجمعية باشرت عملها عمليا منذ تاريخ تقديـم طلب الرخصة ، اي سنة ١٩٦٠ ، وقبل الحصول على الموافقة الرسمية من قبـل السلطات المختصة . والجدير بالذكر ان الرفيقات المسؤولات حرصن جدا على ابعاد الطابع الحزبي العلني عن هذه الجمعية لتتمكن من الاتصال بالعاملات والتركيز على العناصر القيادية بينهن لضمها لصفوف الحزب . وكانت الخطوة الثانيـة ان باشرت الهيئة التأسيسية بانتخاب هيئة ادارية مؤلفة من تسعة عضوات معظمهن من الرفيقات . وشكلت الهيئة الادارية عدة لجان لبدء العمل بين الفتيات العاملات. وقد حصر العمل بثلاث معامل توجد فيها اكبر تجمعات عمالية نسائية وهي : معامل العسيلي ـ جبر ـ والريجي . والطريقة التي اتبعت في الاتصال بين العاملات كانت في غاية الدقة والحذر . وقد لاقت مبادىء الجمعية تجاوبا بين العاملات وأبدين رغبة بالدخول فيها خصوصا عندما اكدت الرفيقات بعد الجمعية عن الغايـات السياسية وهدفها هو التوعية النقابية ومساعدة العاملات للحصول على حقوقهن المهضومة .

دخلت الجمعية مرحلتها الثانية وبدأت النشاط العلني بعد ان اعترفت بهـا السلطات المختصة فاقامت عدة اجتماعات وحفلات تعارف للعاملات تولت خلالها عضوات الهيئة الادارية شرح اهداف الجمعية وخطة العمل المنوي اتباعها والتي من شأنها ان تؤدي الى رفع مستوى المرأة العاملة عن طريق النـدوات والمحاضرات واحداث المراكز التعليمية لمحو الأمية .

يبلغ عدد اعضاء الجمعية خمسين عضوة تثابر منهن خمسة وثلاثون عضوة على الحضور والمشاركة الفعالة ويسهمن مساهمة فعالة بأعمال الجمعية امـا العضوات الباقيات فان مشاركتهن تنحصر بتأييد خطة ومبادىء الجمعية . امـا التقسيم المهني للعضوات فيوزع على الشكل الآتي : الغالبية العظمى من العضوات يدرّسن في المدارس الخاصة والرسمية وهناك عدد ضئيل من الموظفات في الدولة وعدد من الخياطات ، ممرضة في الكرنتينا ، عاملة في معمل وبعض الفتيـات اللواتي لا عمل لهن بالاضافة الى بعض الطالبات .

اجتمعت الهيئة العامة منذ فترة قريبة وانتخبت هيئتها الادارية الجديـدة لسنة ١٩٦٣ وقد تم انتخاب تسع عضوات بينهن اربع حزبيات استلمن المراكـز الحساسة: الرئاسة ـ امانة السر ـ امانة الصندوق ـ المسؤولة عن اللجنـة الاجتماعية والمراكز الباقية تسلمتها صديقة للحزب مسؤولة عن المحاسبة وعناصر اخرى مستقلة . وقد فازت بمنصب نائبة الرئيسة ممرضة في الكرنتينا .

ان صندوق الجمعية الان يحتوي على ٥٠٠ ليرة لبنانية بعد أن صرفت بعض الاموال لاعمال الجمعية المختلفة . ولا تزال الجمعية تستعمل نادي المروة الوثقى

مقرا لاجتماعاتها .

لقد قامت الجمعية بالاعمال الآتية :

اولا ـ حفلات تعارف للعاملات .

ثانيا ـ مشروع سينما .

ثالثا ـ ارسال برقية لرئيس الوزراء تطلب اليه دعوة جميلة بوحيرد رسميا الى لبنان .

رابعا ـ قام وفد من الجمعية باستقبال المجاهدة جميلة بوحيرد في طريقها الى دمشق .

خامسا ـ انتسبت الجمعية الى المجلس النسائي اللبناني الذي يضم معظم الجمعيات النسائية في لبنان والبالغ عددها ثلاثمائة وستين جمعية نسائية بين خيرية ودينية . اما جمعيتنا فهي الوحيدة التي تعتني وتهتم بشؤون المرأة العاملة.

سادسا ـ الاشتراك في المؤتمر النسائي العربي الخامس الذي انعقد في بيروت في ٢٦ـ١١ـ٦٢ . وقد اشترك في المؤتمر ثماني دول عربية : فلسطين ـ لبنان ـ سوريا ـ الاردن ـ العراق ـ الجمهورية العربية ـ تونس ـ ليبيا ـ وعدن.

الملاحظ ان الدعوة وجهت بواسطة الحكومات ولذلك فقد كان تمثيل المنظمات النسائية مرتبطا بموافقة الحكومات المعنية .

لقد تناول المؤتمر بالبحث عدة مواضيع ذات صلة حية بالمرأة العربية أهمها : المرأة وممارسة المهن الحرة ، والمرأة في الوطن العربي ومستواها النقابي والاجتماعي . لقد كانت الدراسات والمواضيع التي بحثت في المؤتمر من الشمول بحيث تناولت جميع القضايا التي تهم المرأة ، غير انها لم تذكر ما هي طريقة التنفيذ لذلك على الاكثر ستبقى المقررات حبرا على ورق .

ان اشتراك جمعيتنا كان محدودا بسبب مواعيد الاجتماعات التي لم تتلاءم مع ظروف العضوات الخاصة . وقد ثابرت بعض الرفيقات على حضور كافة الاجتماعات وقدمن بعض التوصيات . على وجه العموم ساد المؤتمر جو عربي .

المشاريع الموضوعة للتنفيذ هذا العام :

اولا ـ مشروع يانصيب اصبح في مراحله الاخيرة . قررت الهيئة الادارية اصدار خمسة آلاف. ورقة يانصيب سعر الورقة ليرة لبنانية وقد بلغت قيمةالجوائز التي قدمت للجمعية ما يزيدْ على الالف والخمسماية ليرة لبنانية .

ثانيا ـ الهيئة الادارية تخطط جديا لاحداث مدرسة لمحو الأمية في احدى ضواحي مدينة بيروت العمالية . وأجريت دراسة حول الموضوع . ان هذا الموضوع اذا ما قدر له ان ينجح سيكون اداة فعالة للتوسع ضمن الفئات العمالية .

ثالثا ـ حفلات تعارف للعاملات في المناطق العمالية المختلفة .

رابعا ـ ندوات ثقافية .

خامسا ـ احداث مستوصف شعبي .

ان المكتب النسائي سيواصل وضع كل امكاناته من اجل انجاح «جمعية المرأة

العاملة» لتكون تنظيما نقابيا سليما يكون بداية انطلاق للتوسع بين الفئات العمالية الواعية . فضلا عن هذا فان المكتب يضع الان خطة للعمل بين صفوف الطالبات في المرحلة الثانوية .

المسؤولة عن المكتب النسائي القطري
علية

***

٣٠ نيسان ١٩٦٣

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي
عن حالة زراعة التبغ

ايها الفلاح ايها المزارع يا جماهير شعبنا الكادحة

منذ سنتين انتشر «وباء التبغ» في جميع مناطق لبنان التي يزرع فيها التبغ وخاصة في الجنوب الذي يعتبر المورد الرئيسي لانتاج التبغ وهذا المرض الذي يصيب جميع المشاتل يدعى مرض «الميلديو» قد سبب في السنة الماضية خسارة فادحة على جميع المزارعين دون ان تكون هناك اي خطوة مرضية وعملية من ادارة الريجي تجاه هذا المرض الذي فتك بمعظم المشاتل .

وفي هذا العام ومع بداية بذر المشاتل لم تبادر الشركة ولا الحكومة الى ارشاد المزارعين عن المرض الذي أصاب المشاتل في السنة الماضية بل اوعزت لبعض المزارعين الكبار والمتنفذين والذين لهم صلة بكبار موظفي الريجي باتباع طرق الكافحة منذ بداية البذار للمشاتل ، أما بقية المزارعين الصغار والذين يشكلون السواد الاعظم من مزارعي التبغ فقد بذروا مشاتلهم على الشكل التقليدي ظنا منهم بأن المرض قد انتهى مع انتهاء الموسم السابق اي موسم ٦٢ .

ولكن فيما بعد وعندما ظهر المرض بشكل ملموس لدى المزارعين عمدت ادارة شركة الريجي لاصدار نشرة توجيهية الى المزارعين تشرح فيها كيفية المعالجة لمرض الميلديو وقد وزعت هذه النشرة في أواخر شباط مع العلم بأن المشاتل تبذر وتهيأ قبل هذا الموعد ، وقد أرّخت النشرة بتاريخ ٥ كانون اول سنة ١٩٦٢ بينما وزعت في أواخر شباط سنة ١٩٦٣ .

وحيث ان الحالة اليوم سيئة جدا ولا يمكن والحالة هذه معالجة المرض الذي

فتك بجميع مشاتل التبغ يكون من نتائجها الوخيمة الحاق الاذى والضرر بجميع من يزرع ويعمل ويوضب ويبيع التبغ وتكون الكارثة قد حلت بجميع ابناء الطبقة العاملة وأرباب العمل وتنعكس الكارثة على مختلف القطاعات الشعبية . وقد كان انتشار المرض بسبب :

١ ــ عدم عناية ادارة شركة الريجي والحكومة بتوعية المزارع وعدم تزويده قبل انتشار المرض بالآلات والادوية الزراعية .

٢ ــ ترك المزارع وحده يواجه أخطر كارثة تهدده ؛ ليس بالافلاس فقط بل يهدد بالجوع ويهدد بخلق ازمة بطالة في لبنان وسينزح عشرات الالوف من العمال الى المدن تاركين القرية بسبب ضيق اليد .

يعتبر هذا التقصير من قبل ادارة شركة الريجي وعدم توليها مسؤولية المكافحة منذ البداية تآمرا على المزارع والفلاح والعامل .

المطلوب :

١ ــ ان تجند الحكومة والريجي كافة خبرائها لانقاذ ما يمكن انقاذه .
٢ ــ التعويض العادل على المزارعين المنكوبين .
٣ ــ عدم اقتصار التعويض على اصحاب الرخص بل على العمال ايضا وأصحاب الاراضي .
٤ ــ معالجة قضايا زراعة التبغ المعلقة . والاسراع باجراء انتخابات نقابة مزارعي التبغ بعد ان اقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على حل اول نقابة قامت عن طريق الانتخاب والتي يمكن ان تكون بداية لتطوير العمل النقابي بين مزارعي التبغ ، هذه النقابة التي كان حلها غير شرعي .

اقتراحات :

لا مانع من الغاء زراعة التبغ لمدة سنتين او ثلاث ليتمكن المزارعون من استئصال المرض .

ان هذه الخطوة بالالغاء المؤقت تأتي مماثلة لخطوات بعض الدول التي اقدمت عليه بعد ان عوضت على المزارعين التعويض العادل .

٣٠ـ٤ـ١٩٦٣

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القطرية

***

١ أيار ١٩٦٣

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي
بمناسبة ١ أيار

- اول ايار يوم العمال .. يوم الكادحين .. يوم المناضلين الثوريين .
- اول ايار يوم النضال من اجل اهداف العمال ، اهداف الشعب بخلق مجتمع ثوري اشتراكي .
- اول ايار حافز للنضال من اجل قانون عمل تقدمي .
- اول ايار رمز لنضال دائب لتطهير الحركة النقابية العمالية من العملاء والمتآمرين والمتخاذلين .
- اول ايار عيد العمال .. عيد الثورة .. عيد انطلاقات العمال الثوريين في سورية والعراق وكافة أجزاء الوطن العربي .
- اول ايار عمل شاق مستمر لتحقيق قانون العقود الجماعية ومشروع الضمان الاجتماعي .
- اول ايار نداء تقدمي للتضامن النقابي العربي في سبيل وحدة نقابية عمالية عربية رائدة .

يا جماهير شعبنا العامل :

تنطلق اليوم في جميع انحاء العالم الصرخات المدوية لتحيي العمال المناضلين الكادحين ، معلنة تكاتف اصحاب السواعد القوية من اجل القضاء على الاستغلال والاستثمار ، القضاء على التخلف والتآمر ، من اجل خلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي ، لا اقطاعية فيه ولا استغلال ، لا تآمر ولا انتهازية بل حرية واشتراكية حقيقية .

يا عمال لبنان .

فلتكن ذكرى اول ايار حافزا لنضال مستمر شاق من اجل تحقيق اهدافنا ، اهداف طبقتنا العاملة الامينة على مصالح جماهير الشعب في لبنان ، الطبقة صاحبة المصلحة الحقيقية في خلق :

١ ـ قانون عمل تقدمي يؤمّن المصالح الحقيقية للعمال ويعمل على منع التسريح التعسفي . ويحمي القادة النقابيين والعمال من تآمر بعض الراسماليين وجرائمهم .

٢ ـ قانون الضمان الاجتماعي لحماية العمال من طوارىء العمل وحمايتهم من المرض والعجز والشيخوخة كخطوة اولى نحو اقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي .

٣ ـ اقرار مشروع قانون العقود الجماعية بعد تحريره من الجوانب التي تجر معالم الرأسماليين ، والقضاء على فكرة مصادرة العمال .

فالعمال هم الطبقة المهيئة ، نتيجة ظروفها المعاشية ، لحماية الانجازات الثورية في نطاق الاقتصاد الاشتراكي وهم حماة الانتصارات القومية بأمانة وصدق . وكل فكرة لمصادرة العمال تآمر واضح ومكشوف على نضالهم من اجل مستقبل أفضل وارضاء لكبار الرأسماليين الجشعين .

٤ ـ وليتمركز نضالنا من اجل حماية «حق الاضراب» التي يحاول كبار الرأسماليين والانتهازيين من العمال سلبنا اياه تحت ستار تقديم المشاريع لصالح العمال ولتطوير العلاقات الصناعية .

ان وعي العمال الثوري أعمق من ان يؤخذ بهذه المشاريع والقوانين التي تحاول سلبه بعض المكتسبات التي نالوها بفضل نضالهم الدامي في عهد الانتداب والعهود الاستقلالية الاولى .

٥ ـ النضال الدائب من اجل حماية الصناعة الوطنية من المزاحمة الاجنبية المجرمة وغير المتكافئة . وبالتالي العمل على خلق صناعات وطنية جديدة وتطوير الاقتصاد الوطني الى اقتصاد صناعي موجه لمصلحة الطبقة العاملة .

٦ ـ القضاء على الاحتكار ، والضرب بيد من حديد على أيدي المحتكرين المجرمين المتآمرين على قوت الشعب . فالعمال بتضامنهم ونضالهم سيحبطون كل الخطط المجرمة المعدة لاغتيال قوتهم اليومي ، وحرمانهم من الاسباب المعيشية الرئيسية .

٧ ـ طرد كل المستفيدين والمستغلين للحركة النقابية العمالية وتطهيرها من عملاء السفارات الاجنبية . ودعم كل القادة النقابيين الثوريين في نضالهم من اجل مستقبل أفضل .

٨ ـ تحقيق وحدة الحركة النقابية ، على أسس علمية وسليمة بشكل صحيح باعتبارها الدعامة الاولى لوحدة الطبقة العاملة المناضلة في لبنان . فلا انتصارات ومكاسب للعمال بلا وحدة نقابية .

٩ ـ حماية اليد العاملة الوطنية من المزاحمة الاجنبية ، غير المشروعة ، لان اليد العاملة الوطنية اصبحت ذات خبرة واسعة وبمستوى فني متقدم .

١٠ ـ تطوير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتطهيرها من أذناب الرأسماليين والعاملين ضد مصالح العمال . والمطالبة بتقسيمها الى وزارة عمل وأخرى للشؤون الاجتماعية .

يا عمال لبنان

فليكن نضالنا من اجل اهدافنا طريقنا الصحيح نحو تضامن نقابي عمالي عربي قوي يطهر ارضنا العربية من العملاء والمتآمرين على وحدة الحركة النقابية العربية.

فلتكن التجربة النقابية الرائدة في العراق وسورية والمغرب وعدن حافزا قويا لنضالنا الثوري من اجل اهداف الطبقة العاملة العربية . فالعمال العرب هم طليعة

النضال ، وهم أسس الحركات الثورية المنطلقة من ارضنا العربية الحبيبة. فعمالنا في العراق حملوا السلاح بيد والمعول باليد الاخرى ليحموا الثورة الشعبية النموذجية لبناء عراقنا الثوري المتحرر الاشتراكي الوحدوي .

لقد حان الوقت الذي تلتقي فيه الحركات النقابية المتحررة في المشرق العربي مع الحركة النقابية في المغرب العربي ، لخلق وحدة نقابية عربية قوية ، تتولى قيادة النضال لتحقيق اهداف العمال العرب المتحررين وأهداف الشعب كله في الوحدة والحرية والاشتراكية .

- **عاش نضال العمال العرب من اجل اهدافهم .**
- **عاش نضال عمال لبنان من اجل تطوير المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية .**
- **عاشت وحدة الحركة النقابية العربية رائدة النضال ومحررة الشعب العربي.**
- **عاشت اهداف العمال والشعب من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية .**

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
القيادة القطرية

١ ايار – ١٩٦٣

***

١١ ايار ١٩٦٣

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي (١)

حول كارثة زراعة التبغ ومأساة المزارعين

يا مزارعي التبغ الكادحين في الجنوب والشمال

يا جماهير شعبنا المكافح

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أثبت خلال تاريخ نضاله الطويل وحاليا خلال نضاله الاشتراكي البطولي المسؤول انه حزب القاعدة الشعبية الكبرى القائمة على العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وانه حزب الوحدة الشعبية الديموقراطية القابلة للصمود والنمو .

---

١ – أعيد نشر هذا البيان الذي وزع جماهيريا ، في «البعث» العدد ٦٤ .

هذا الحزب الذي يربط بين القضايا التحررية الكبرى وقضايا الشعب المعاشية اليومية ، كان اول من فضح الاسس الخاطئة التي تقوم عليها زراعة التبغ في لبنان والتي اعتمدت منذ ايام الاستعمار الافرنسي، وكان اول من فضح اساليب الاستغلال والتحكم ، التي تمارسها شركة الريجي الاجنبية ، على جماهير المزارعين وخاصة منهم الصغار الكادحين ، وقام الحزب بذلك خلال العشر سنـــوات الماضية .. والحزب اذ يذكّر الرأي العام بمواقفه النضالية في هذا الموضوع يعود اليـــوم وللمرة الثانية بعد بيانه الاخير الذي اعلنه في ٣٠-٤-٦٣ والذي عالج فيه الكارثة المحدقة بزراعة التبغ بسبب مكروب «الميلديو» ، يعود ليطرح المشكلة من جديد بعد ان تفاقم الوضع وأصبح ينذر بأوخم العواقب .

يا جماهير شعبنا المكافح

يا مزارعي التبغ الكادحين .

اذا كانت المحن التي تتعرض لها زراعة الفواكه تلاقي من المسؤولين الاهتمام والتعويض المحدود والذي غالبا ما ينحصر بكبار الملاك فان مأساة زراعة التبغ التي يتعرض لها هذا الموسم بسبب وباء (الميلديو) يجب ان تنبه الدولة بكل اجهزتهـــا والرأي العام بجميع فئاته نظرا لما يمكن ان ينجم عنها من آثار بعيدة المدى سواء في المناطق التي يزرع فيها التبغ او سواء ما يمكن ان تتأثر به ميزانية الدولة التـــي تستقبل سنويا ما يقرب من الثلاثين مليون ليرة كأرباح من هذا المحصول الزراعي.

واذا كانت الحقول المنتجة للفواكه مملوكة بأكثريتها من رأسماليين متخمين يؤثرون في الدولة بنفوذهم الكبير فتهتز لاقل اذى تلحقه الطبيعة بمواسمهم فتتحرك بسرعة للتعويض عليهم ...

اذا كان ذلك واقعا فان الواقع المؤلم ايضا هو ان المناطق الواسعة في الجنوب والشمال تشكل زراعة التبغ فيها المورد الاول والاخير للاهلين نظرا لكونها مناطق غير مروية ، وان المزارعين الكبار فيها هم قلة بالنسبة للاكثرية الساحقة من صغار المزارعين ومتوسطيهم ، وجميعهم تتوقف حياتهم اليومية بكل تشعباتها على سلامة الموسم واقباله .

ولا نغالي اذا قلنا بأن موسم التبغ في الجنوب والشمال ، عدا الثلاثين مليون ليرة التي يقدمها للخزينة العامة سنويا فانه يشكـــل عماد الحياة الاجتماعيـــة والاقتصادية لجميع فئات المواطنين في مناطق الجنوب والشمال من عمال زراعيين يعدون بعشرات الالوف ومن تجار وموظفين محليين وأصحاب مهن حرة .

ومن هنا كان ارتباط هذه الزراعة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلـــد ارتباطا وثيقا ..

واننا لم نكن نتوقع ان يبلغ الاستهتار بمصالح الناس هذا الحد من اللامبالاة والاهمال من قبل ادارة الريجي الاجنبية من جهة ومن قبل الوزارات الوطنيـــة المختصة في الدولة من جهة ثانية .. فقد بدأ (وباء الميلديو) يفتك بالتبغ المزروع في العام الماضي وظن المزارعون لجهلهم وحرمانهم من ارشاد الريجي الفني ان هذا

الداء ليس بذي بال فباشروا بزراعة مشاتلهم هذا العام خلال شهري كانون الثاني وشباط جريا على عادتهم وعلى نفس الاسس التقليدية التي الفوها ، الا قلة من المزارعين المتواطئين مع بعض الموظفين في الريجي استطاعوا ان يفهموا السر وكيفية الوقاية فزرعوا حسب طرق علمية دقيقة ... وكانت النتيجة ان خمسة وتسعين بالمئة من المزارعين قد أصيبت مشاتلهم بالوباء وقضي عليها نهائيا ، ونجا الخمسة بالمئة من الكارثة التي تهدد حياة الجميع وتهدد مناطق الجنوب والشمال بالقحط والهجرة المخيفة .

امام هذه الحالة الخطيرة ما الذي قامت به الدولة وشركة الريجي منذ العام الفائت ؟؟

نستطيع القول ان لا شيء على الاطلاق ....!! وانه على الرغم من الاهتمام الذي قامت به بعض الصحف فطرحت القضية على الرأي العام وعلى السلطات في العام الماضي وفي هذا العام وعلى الرغم من اهتمام الفئات الوطنية الطليعية التي لم تنسها واجباتها القومية الكبرى مشاكل الشعب اليومية . على الرغم من كل ذلك فاننا لم نلحظ اي تحرك جدي تقوم به الحكومة وخاصة الوزراء المختصين او تقوم به شركة الريجي التي استيقظت مؤخرا فوزعت كراسا فنيا مرشدا ولكن بعد فوات الاوان .. اي بعد ان زرعت المشاتل وبعد ان فتك بها الوباء وتهددت حياة مئات الالوف من المواطنين بالجوع والعري ...

فأين هم المرشدون الزراعيون الذين كان يجب تجنيدهم من قبل شركة الريجي منذ العام الفائت والذي لم يظهر لهم اثر حتى الان .. واين هي التدابير الايجابية للحكومة والتي لم تبتعد عن مستوى الوعود العرقوبية بدراسة الحالة والقيام بمحاولة استيراد شتل من الخارج حسبما ذكرت الصحف ... ولكن موسم زراعة التبغ محدود زمنيا فكل يوم يمضي دونما حل للأزمة يعتبر تهديدا للسلامة العامة ...

وأين هو وزير الزراعة الذي كان يجب عليه القيام بعدة زيارات لتلك المناطق النائية ليدرس الكارثة عن كثب ويعمل على حلها بأقصى سرعة ، واذا اقتضى الامر على عاتقه الخاص لان ذلك يدخل ضمن صلاحياته المطلقة ... وهل سمع احد تصريحا او لمس نشاطا للمسؤول الاول في الحكومة والذي هو وزير المالية في نفس الوقت حول الكارثة التي حلت بموسم التبغ المقبل على الرغم من ذهابه للصيد الى الجنوب نفسه بدعوة من احد نوابه .

اننا نناشد الرأي العام اللبناني بجميع فئاته ان يتساند لنجدة مناطق الجنوب والشمال المهددة بالخراب .

اننا نستنكر هذا الاهتمام البطيء والشكلي من قبل المسؤولين والذي لا يتناسب مع خطورة الكارثة التي تعتبر اكثر اهمية وابعد اثر من كارثة الزلزال لانها تهدد حياة وسلامة مئات الالوف من اللبنانيين ولانها تهدد الاقتصاد اللبناني في الصميم ...

انا نعبر عما يجيش في نفوس الاهلين من غليان ثوري سوف يخترق جميع السدود والقوانين اذا لم تتدارك السلطات المسؤولة الامر قبل فوات الاوان ... ولن يرضى الشعب بعد اليوم ان يهدد بالجوع والعري والخراب ويرى امام عينيه الراسماليين المستغلين يتربعون في قصورهم الشامخة يركبون السيارات الفخمة ويعيشون في جو الترف والمآدب السخية ، وهو محروم من ضرورات العيش وهو يسمع في كل يوم عن قيام حكم شعبي اشتراكي في البلاد العربية سواء في الجزائر بالمغرب العربي او سواء بالمشرق في عدة أقطار .

اننا نتوجه بالنداء الى جمهور مزارعي التبغ ان يبادروا الى انتخاب لجان نقابية في كل قائمقامية وبعدها تتداعى هذه اللجان للاجتماع فينبثق عنها لجنة نقابية عليا تفرض نفسها باسم اكثرية المزارعين وبمعزل عن كل نفوذ سياسي انتهازي . وقد آن الاوان ليتحرر جمهور المزارعين من مداخلات السياسيين التقليديين والنواب البورجوازيين الذين لا يتحسسون آلام الشعب ومشاكله ...

وان وجود مثل هؤلاء النواب كأكثرية ساحقة في المجلس النيابي لا يمكن ان ينجم عنه الا هذا الجحود وعدم الاكتراث الذي لمسه الراي العام في جلسات المجلس النيابي الاخيرة .

اننا نستنكر تصرفات شركة الريجي المخربة التي ظهرت في صفقة شراء المضخات بالتواطؤ بين بعض موظفيها والمستوردين والتي لا يوجد لها قطع غيار عند تعطيلها .. والتي بالنتيجة تعتبر خسارة على المستهلك اللبناني ...

اننا نناشد المسؤولين بالتدخل السريع لانقاذ هذا الموسم باستيراد الشتل بأقصى سرعة والعمل على التعويض على المزارعين قبل ان تخرب بيوتهم ويقوموا بهجرة جماعية الى المدن .

ان الجنوب بصورة خاصة يشكل الخط الدفاعي الاول امام اسرائيل الدولة الطامعة وكل كارثة يتعرض لها تزيد في اضعافه امام العدو، وعلى الدولة ان تكون في مستوى اهمية الدور الذي يمكن ان يقوم به هذا القطاع من الشعب اللبناني..

وان الدولة مطالبة اخيرا بالانكباب على دراسة هذه الكارثة من جميع نواحيها وجميع نتائجها المباشرة والبعيدة ، ولن يغفر الشعب الجائع للذين يتجاهلون حقه في الحياة الحرة الكريمة .

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القطرية

في ١١ـ٥ـ١٩٦٣

***

١٥ ايار ١٩٦٣

امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي
في ذكرى الوطن السليب

- **لا معنى لأية وحدة عربية اذا لم تكن فلسطين في مركز الثقل منها .**
- **خمسة عشر عاما ولم تستطع الحكومات العربية التقليدية ان تخطو خطوة ايجابية لاستعادة الارض المغتصبة .**
- **ثورتا العراق وسوريا خلقتا الامل بوضع خطة سليمة لتحرير الوطن السليب.**
- **الجمهورية العربية المتحدة الجديدة مطالبة بوضع حد لحياة ((اسرائيل)) .**
- **الخطة الثورية لتحرير فلسطين وبناء دولة استرجاع فلسطين تقتضي عزل الرجعيين والانتهازيين وفضح سارقي الشعارات ومزيفي الوطنية وتجار السياسة .**
- **ابناء فلسطين بتنظيمهم الشعبي الثوري طليعة الزحف لتطهير الوطن الجريح من الدخلاء .**

ايها الشعب العربي البطل .

اليوم وأعلام وحدتك المظفرة ترفرف في العواصم الثورية والنجوم الخضراء تتزاحم متراصة ترمز للثورات الشعبية والتقدمية في أقطار الوحدة الثلاثة ونجوم اخرى تتحفز لتحتل مكانها في بياض العلم الفسيح الذي سيتسع لكل نجمة ترمز لبقعة من ارضنا العربية الغالية ، اليوم وانت تخوض معارك التحرر الداخلي والخارجي في عمان والرياض والرباط والكويت وعدن وعُمان وليبيا وفي كل ارض عربية ، يجدر بك ايها الشعب ان تضع أمام عينيك حقيقة واضحة وملحة في نفس الوقت وهي ان اية وحدة عربية مهما شملت واتسعت فانها ستبقى بلا حياة اذا لم يكن قطر فلسطين عضوا رئيسيا فيها يغنيها بتجربة مأساته ويدعمها بالقوة الثورية التي ستحقق معجزة استرداد فلسطين .

ايتها الجماهير الشعبية الثورية .

لقد مضى حتى الان على نكبة فلسطين خمسة عشر عاما اقدمت فيها الدولة المسخ على تركيز دعائمها وتوسيع مستعمراتها واعداد المشاريع لاسكان المهاجرين الجدد لتزيد طاقتها البشرية وامكانياتها الاقتصادية وقد قامت خلال هذه الفترة

بألف اعتداء على حدود الدول العربية المجاورة وارتكبت عشرات المذابح والمجازر البشرية بحق اخواننا عرب فلسطين واستغلت وما تزال تستغل خيرات بلادنا وتراب أجدادنا على مرمى البصر والسمع من حكوماتنا دون ان تحرك هذه الحكومات ساكنا ودون ان تكلف نفسها عناء التفكير الجدي بالقضية .. الا فاعلم ايها الشعب العربي المناضل ان الحكومات التقليدية أعجز من ان تخطو خطوة ايجابية لاستعادة الارض المغتصبة ، لان هناك ما يشغلها اكثر من ذلك الا وهو محاربة الاتجاهات الثورية والتطورات الحاسمة التي حدثت في عدة أقطار عربية والتي ستخط القدر الحاسم لمصير فلسطين ومغتصبي فلسطين والمتاجرين بقضية فلسطين .

يا شعبنا العربي الظافر

ان قيام الثورتين الشعبيتين في كل من سوريا والعراق خلق الامل بامكانية وضع قضية فلسطين في الموضع الطبيعي السليم ومعالجتها بالمنطق الثوري الشعبي الذي لا يتعثر ولا يتعرض لاية انتكاسة ، وان الاطار الشعبي الثوري المنظم الذي اتسمت به هاتان الثورتان يعطي الدليل القاطع على دور التنظيمات الشعبية الثورية وقياداتها الطليعية في تحرير الوطن السليب من أيدي الصهاينة . هذا وان قيام الجمهورية العربية المتحدة الجديدة يضع في صف تحرير فلسطين امكانات عسكرية جبارة ودفعا شعبيا ثوريا منظما يضمن النصر ويحقق المعجزة ، ولذلك فان الجمهورية العربية المتحدة الجديدة مطالبة بوضع حد لحياة هذه الجرثومة الدخيلة التي يشوه وجودها الكيان العربي بأسره ويجعل اية وحدة ناقصة ما لم نباشر العمل لمحق الجراثيم الدخيلة والمعشعشة في جسم المجتمع العربي وزوايا السياسة العربية .

ايها الشعب العربي المكافح .

ان استرجاع فلسطين وطرد الصهاينة من الارض السليبة عمل ثوري جبار وخطوة شاقة عصيبة ولن يقوم بها الا الثوريون الذين امتحنتهم الحوادث وابتلتهم الايام فاذا هم في كل موقف جبابرة يقدمون للامة العربية الانتصار تلو الانتصار فيحطمون أوحد الشعوبيين في العراق ويمزقون خيال الانفصال البغيض في سوريا ويكون لهم شرف المبادرة في تحقيق التجربة الثانية للوحدة العربية الرائدة العتيدة ، اما تجار السياسة ومزيفو المكاسب وسارقو الشعارات فلن يراهم الشعب الا متهالكين مبعثرين في دروب الخيانة والانتهازية والمزايدات الرخيصة في سبيل مكسب دنيء يرضي نفوسهم المريضة التي تطمح الى تحطيم كل نفس ثوري ينطلق من الجماهير العربية ليطيح بكل مفسد ودخيل في هذا الوطن العربي الكبير .

اخواننا يا ابناء فلسطين الحبيبة .

حين تحين ساعة الصفر ويبدأ الزحف المقدس لتحرير فلسطين سيكون الشعب العربي كله في الطريق نحو الهدف العظيم ولكن كل امكانيات الشعب العربي لن تكون مجدية ولا هي ايجابية اذا لم يكن في طليعة الزحف مفجرو الشرارات الاولى

من ابناء فلسطين بتنظيماتهم الجماهيرية المكافحة الثورية لتطهير الوطن الجريح من الدخلاء .

ايها الشعب العربي الثائر ليكن تصميمك على تحرير فلسطين دليل وعيك الثوري ولتكن شعاراتنا المرحلية :

- التنظيم الثوري .. التنظيم الشعبي الفلسطيني ... شرارة معركة العودة .
- الموت والفناء للصهاينة الدخلاء وأسيادهم المستعمرين .
- المجد والخلود لعروبة فلسطين الاصيلة .
- عاش الابطال الثوريون في العراق وسوريا مثلا أعلى للعمل الشعبي المنظم المنتج .
- عاشت الجمهورية العربية المتحدة الجديدة نواة للوحدة العربية الشاملة .
- العار والخذلان لتجار الوطنية والمتمسحين بالشعارات وللنفوس التي استقرت فيها رواسب العشائرية والرجعية والانتهازية والخيانة والعداء لأماني الشعب.
- عاشت التنظيمات الشعبية الثورية مفجرة الوعي وقائدة نضال الشعب العربي في سبيل تحرير فلسطين وكافة أجزاء الوطن من المستعمرين والدخلاء .
- عاش نضال الشعب العربي في سبيل بعث الامة العربية وتحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية .

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القطرية

بيروت في ١٥-٥-١٩٦٣

***

٢٧ ايار ١٩٦٣

امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

حول المؤامرة الدنيئة على الحكم الثوري في العراق

- الشعب سيحطم بلا رحمة كل المتآمرين على ثورته ووحدته .
- ادعياء العروبة وسارقو الشعارات ليسوا الا دمى في أيدي الرجعية والانتهازية.
- كل تآمر على الحكم الثوري في بغداد ودمشق هو تآمر مكشوف على قضية الوحدة الاتحادية المنشودة .
- الجماهير لا تطالب بوحدة الصف الثوري وحسب بل وبتنقيته ايضا من العناصر الرجعية والعميلة المدسوسة عليه .

يا جماهير شعبنا العظيم .

ليس غريبا ابدا ان تواجه ثورة العراق – وعمرها لم يبلغ بعد شهره الرابع – مؤامرة رجعية تستهدفها في الصميم ذلك لان الحقد الاسود الذي يملأ العناصر الاستعمارية والشعوبية والرجعية التي طوحت بها ثورة الشعب والجيش كان لا بد له ان ينفجر يوما في محاولة انتحارية يائسة لوقف عجلة الثورة والتاريخ . ولكن القوى الثورية في الشعب والجيش ، الواعية لتحركات الرجعية العميلة ، العليمة بمناورات الانتهازيين والمرتدين ، الساهرة ابدا على سلامة الثورة ومسيرتها الشعبية الظافرة كانت لهم بالمرصاد فانقضت عليهم في الوقت المناسب وسحقت مؤامرتهم الدنيئة في المهد .

ان جماهير الشعب العربي في كافة أرجاء الوطن الكبير تقدّر عظيم التضحيات التي بذلها شعب العراق الابي وطليعته الثورية على ابواب وزارة الدفاع من اجل تصفية العهد القاسمي الاسود ... وان جماهير الشعب العربي الوفية لارواح الشهداء الابرار في بغداد والموصل وكركوك تطالب الحكم الثوري في بغداد بضرب المتامرين المرتزقة بلا رحمة كيما تبقى مرتفعة اعلام ثورة ١٤ رمضان الشعبية الاشتراكية .

ايها الشعب المناضل

لقد ظن الحركيون الجبناء ادعياء العروبة وسارقو الشعاراتالتقدمية ومزيفوها، انه بمقدورهم خداع الجماهير والتسلل الى الصفوف الثورية لضربها من الداخل. ولكن الجماهير العربية بقيادة طليعتها الثورية ، الملتفة حول الحكم الثوري في العراق أمهلتهم ولم تهملهم لعلمها انهم مجرد دمى رخيصة في أيدي الرجعية والانتهازية والديكتاتورية ، وانها قادرة في كل لحظة على سحقهم الى الابد .

يا جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين

ان كل تآمر على الثورة العربية الاشتراكية في القطرين العراقي والسوري هو تآمر دنيء ومكشوف على قضية الوحدة التي هي مبرر قيام الحكم الثوري في بغداد ودمشق ، وان الشعب العربي لن تخدعه ابدا محاولات الرجعية الفاشلة ومناورات الحركات الذيلية العميلة التي تهدف الى افراغ الوحدة العربية من مضمونها الديمقراطي الشعبي الاشتراكي ، وضرب مبدأ جماعية القيادة الذي يناضل الشعب من اجل تثبيته في الوحدة الاتحادية .

ولئن كانت وحدة الصف الثوري هي الضمانة الاولى والاخيرة لحماية ثورة الوحدة وتعميقها فان تنقية هذا الصف من العناصر الرجعية والذيلية المشبوهة والمدسوسة عليه هي الخطوة الايجابية المطلوبة في هذه الظروف العصيبة .

الخزي والعار لاعداء ثورة الشعب وسارقي شعاراته ومزيفي ارادته من رجعيين وذيليين ومتآمرين خونة .

والمجد والنصر لثورة ١٤ رمضان الجبارة وثورة ٨ آذار المجيدة في سبيل

تحقيق امل الملايين العرب في الوحدة والحرية والاشتراكية .

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
القيادة القطرية

٢٧ ايار ١٩٦٣

***

٢٦ آذار ١٩٦٤

عهد والتزام

تصدر «الاحرار» وهي تطمح الى تمثيل اتجاه في هذا الوطن . والالتزام باتجاه لا يعني مطلقا التخلي عن الموضوعية . فالاتجاه السليم والصحيح هو الذي لا يخاف الواقع بل يتغذى منه اذ هو ينطلق من دراسة عميقة للواقع ومن استخلاص واف لتجاربه . ولذلك فنقل الحقيقة واحترامها يخدمان بالنتيجة الاتجاه السليم ويشكلان احسن شهادة للالتزام .

«فالاحرار» تؤمن بوحدة الوطن العربي وبأن الوحدة ستكون نتيجة للتفاعل الايجابي بين الاقطار العربية وتؤمن ان اي وحدة تقوم على الامتداد او الفرض او السيطرة هي أفظع انواع الانفصالية لان ضرب الوحدة من الداخل مساس للفكرة ذاتها بينما محاربتها عن طريق أعدائها الخارجيين تحد مفيد لها يدفعها الى التعمق والتطور . «فالاحرار» تدرك ان الوحدة لا تتم الا اذا كانت تعبيرا عن ارادة حرة لابناء كل قطر وهذه الارادة الحرة الواعية تأتي عن طريق ادراك الاسس الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها وعن معرفة كافية لروابط هذا الوطن ، تلك الروابط التي لم تنجح قرون الاحتلال الاجنبي والتجزئة في طمس معالمها العميقة .

و«الاحرار» تؤمن ايضا ان طريق الوحدة اليوم غير طريق وحدة الامس . فالعنصر لم يعد سلاحا لمن اختار التقدم سبيلا والدين ليس عربة سياسية الا لمن شاء المتاجرة . ان الوحدة القومية غير وحدة الدين وغير وحدة العنصر الذي

---

١ ـ جريدة «الاحرار» ، العدد الاول .

تجاوزه التاريخ . انها وحدة تجمع بين مختلف العناصر والاديان لانها تنطلق من الانسان العربي ومن حقه الاكيد في حياة جديرة بأن يناضل من اجلها . واللحمة التي تضمن الوصول الى الوحدة وتضمن استمرارها وحمايتها هي التي تجعل اكثرية الشعب تربط مصيرها بها . ولكي تؤمن اكثرية الشعب بالوحدة لا بد أن تقوم الوحدة على عدم الاستغلال وعلى العدالة والمساواة في فرص الانطلاق ، فالوحدة بدون اشتراكية هي وحدة الشعراء والخطباء ولن تخرج من اطار الورق والمنابر . اما الوحدة الشعبية ، وحدة الجماهير العربية ، فانها مرتبطة ارتباطا عضويا بالقضاء على الامراض التي لازمت التجزئة : امراض الاستغلال المتعددة التي يعيش عليها النظام الرأسمالي بمختلف أشكاله وألوانه . ولهذا «فالاحرار» تؤمن بالاشتراكية طريقا ملازما للنضال القومي .

و«الاحرار» تصدر في لبنان ، هذا القطر الذي لعب دورا قياديا في توضيح هوية العرب القومية حتى في أحلك ايام الاستعمار العثماني ، والذي لم يتخل في يوم من الايام عن رسالته الفكرية في خدمة القضية العربية . ولبنان أغنى مختبر للتفاعل الفكري والاجتماعي ، فهو يحمل في جوانبه الضيقة جغرافياً كل التناقضات والمشاكل التي يعيشها الوطن العربي في أرجائه الواسعة . وهو بالاضافة الى كل ذلك تحد ايجابي للفكرة العربية اذ انه محك لعلمانيتها وتقدميتها في وقت كثرت فيه المتاجرة بالاديان وعمت فيه الفوغائية بشكل انطمست معها المقاييس والاوزان. ولذلك فالاهتمام الخاص بشؤون لبنان سبيل ايجابي ومثمر لمعالجة القضايا القوميـة .

ان «الاحرار» تطمح ان تنقل بصدق وأمانة كل قضايا الوطن العربي وأن تعبر باخلاص عن الاتجاه القومي الاشتراكي الذي هو بالحقيقة محرك الملايين في بقاع الوطن كافة .

و«الاحرار» تريد من قرائها ان يحاسبوها دوما على مواقفها وآرائها لان مشاركتهم الفعلية ضمانة لبقاء «الاحرار» ــ كما ارادها القائمون عليها ــ صوتا من اصوات الجماهير وصدى لاحاسيسهم وأمانيهم .

« الاحـرار »

***

٢٩ نيسان ١٩٦٤

حزب البعث العربي الاشتراكي
في لبنان

أمة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

بيان الى شعب لبنان

- **ان الثورة الاشتراكية ليست قطرية المنفعة ، بل هي لمصلحة العرب جميعاً .**
- **المتآمرون على سورية أعداء التقدم في كل البلاد العربية .**
- **لبنان لن يكون للمتآمرين ممراً ولا مقراً .**

يا جماهير شعبنا ،

تدخل المعركة العربية اليوم مرحلة جديدة خطيرة نتيجة اقدام اسرائيل على تنفيذ المرحلة الثانية من مؤامرة تحويل نهر الاردن .

وفي هذا الوقت بالذات الذي يفترض جمع القوى القومية لدرء الخطر الجديد تبدو علامات مشبوهة في الافق العربي تذكرنا بمدى ارتباط الرجعية العربية بالمصالح الاستعمارية والتقائها بالحركة الصهيونية .

ففي نفس اليوم الذي اذاعت فيه محطة اسرائيل انتهاء المرحلة الثانية من تحويل نهر الاردن برزت مؤامرة في بلدة حماه في القطر السوري الغاية منها الهاء سورية في معركة داخلية تحول دون قيامها بدورها الطليعي في المعركة .

وهذا التوقيت ليس مجرد صدفة . لقد وضح منذ مؤتمر القمة العربي ان سورية لن تسمح «للدولة» المغتصبة ان تنفذ مؤامرتها على المياه العربية . وتبين ان الدوائر الغربية بدات منذ هذا المؤتمر حملة دعائية واسعة القصد منها اظهار الحكم في سورية بمظهر الحكم غير المسؤول ونشط في بعض العواصم العربية محترفو العمالة ورواد السفارات بشكل محموم لمحاولة عزل سورية عن المجموعة العربية ولتهيئة ظروف تمنعها من التحرك وكشف من هم العاملون باخلاص للقضية الفلسطينية ومن هم المتاجرون بها . والتآمر ضد النظام الثوري في القطر السوري لا بد وان يعتمد على العناصر الحاقدة في الداخل وان يفتعل الحوادث لالهاء الحكم عن مهماته الكبرى . لقد وجد العملاء ومن هم وراءهم في حركة الاخوان المسلمين والاقطاعيين الخميرة الرجعية الصالحة لبدء محاولة اشعال فتنة داخلية . فافتعلت هذه الادوات القلاقل ولم تتورع حتى عن استخدام بيوت الله في محاولة يائسة ومجرمة لخلق موجة طائفية الغاية منها طمس المعالم الحقيقية للمعركة .

لقد حاول المتآمرون يسندهم بشكل مشبوه عناصر من خارج حدود القطر

السوري ، ان يصوروا المعركة في القطر السوري على انها صراع بين الايمان والالحاد مستعملين في محاولتهم هذه كل وسائل الكذب والتضليل .. وحاولوا في صحفهم المعروفة ان يصوروا المعركة على انها صراع بين الديمقراطية والدكتاتورية . الا ان هذه الوسائل الجديدة القديمة لا تخفي حقيقة الصراع الدائر الان في القطـــر السوري .

يا جماهير شعبنا

ان المعركة اليوم في سورية هـــي بين الفلاحين وبين اقطاعيي الارض ، بين العمال الكادحين والرأسماليين المستغِلين ، بين صغار التجار والحرفيين وأصحاب الدخل المحدود من جهة وبين كبار المحتكرين والمتسلطين على الاسواق التجارية من جهة اخرى . المعركة اذن بين الاتجاه الاشتراكي المتمثل في هذه الجماهير الشعبية التي عبرت بصراحة عن موقفها في شوارع دمشق ظهر الاثنين في ٢٠ نيسان سنة ١٩٦٤ وبين الواقفين امام عجلة التاريخ الاقطاعيين والاستغلاليين والناطقين بلسانهم من محترفي السياسة التقليدية .

ايها الشعب المناضل ،

ان المعركة تهز لبنان اليوم من زاويتين : زاوية المؤامرة الصهيونية وزاويـــة المؤامرة الرجعية . فكل حركة تلهي قطرا مصمما على مقاومة القوى الاستعمارية الصهيونية بمعارك جانبية مشبوهة تمس القضية القومية في الصميم وتلقي علـى جميع القوميين التقدميين مسؤولية فضحها والمساهمة في القضاء عليها ، وكل حركة ترمي الى عرقلة المسيرة نحو التحويل الاشتراكي وبالتالي تقف عثرة فــي طريق التطور والقوة الصحيحة هي طعنة توجه للحركة القوميـــة التقدمية ككل . فالمعركة بين التقدمية والرجعية لا يمكن ان تكون معركة قطرية بل هي من صميم المسؤوليات القومية .

والمعركة بين الاتجاه الاشتراكي وبين طبقة المستغلين لا تهم شعب سوريـــة وحده فحسب بل تهم شعب لبنان وكل شعب عربي . فنجاح الاتجاه الاشتراكي في قطر عربي هو دفع للمد الثوري في كل الاقطار العربية وبنوع خاص في الاقطار المجاورة له .

لقد اعتقد الرجعيون ومحترفو العمالة انهم يستطيعون ان يجدوا فـــي ارض لبنان المضياف مجالا لتآمرهم ونفث سمومهم . ان لبنان يرحب على ارضه بكـل عربي شرط ان يحترم هذا العربي حرمة لبنان ، الا ان الذي يريد ان يستغل هذا البلد الآمن والطيب لحبك المؤامرات والقيام بالنشاطات المشبوهة والممولـــة فانه سيجد ان الارض اللبنانية تتحول الى نار تحت أقدامه . فلبنان يسمح باللجـــوء السياسي الى ارضه وهذا من ميزاته الايجابية الا ان لبنان لن يسمح لاحد بـــأن يتحول من لاجىء سياسي الى متآمر . ومصير المتآمرين واحد أكانوا في سورية او في لبنان او في اي قطر عربي مهما تلونت اساليبهم ومهما زادت رواتبهم . ان كثرة المؤامرات الرجعية شهادة للتقدميين بأنهم على الطريق الصحيح . والرد على التآمر

الرجعي هو في المزيد من اليقظة وفي المزيد من الاشتراكية . وسيتبين للرجعيين السوريين في القريب العاجل انهم أغبى الرجعيين العرب على الاطلاق . فلقد اعتقدوا انهم يستطيعون بمحاولاتهم اليائسة وبأساليبهم الملتوية ان يؤخروا أجلهم المحتوم فما كان من مواقفهم ومحاولاتهم وارتباطاتهم المشبوهة ببعض السفارات العربية والاجنبية الا ان شدت عزم الحكم في القطر السوري على الاسراع في معركة بناء المجتمع الاشتراكي ، هذا البناء الذي سيكون شعب لبنان بأكثريته الساحقة اول المستفيدين منه .

فليسقط المتآمرون وعاشت الثورة التقدمية الاشتراكية .

بيروت في ٢٩-٤-١٩٦٤

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
القيادة القطرية

***

٤ ايلول ١٩٦٤

العمال أقوى من الحكومة في وجه شركات البترول [١]

شركات البترول لها تراث تفتخر به وهو انها تملك من القوة ما مكنها من القضاء على حكومات وعهود .. وان اكتفينا بالامثلة المحلية نذكر حتى الان كيف استطاعت شركات البترول في السابق ان تؤلب اكثرية الصحف المحلية ضد الحكومة اللبنانية لان الحكومة تجرات على تقديم بعض المطالب ، كما نذكر كيف تحدّت الشركات الرأي العام اللبناني وسرحت مئات العمال والموظفين مستفيدة في ذلك من وجود السيد رشيد كرامي على راس الحكومة . وثقة الشركات بقوتها هي التي تدفعها على الاستغناء عن المرونة ـ سلاح الرأسمالية الاول لاجهاض الاتجاهات العمالية الجذرية ـ وعلى اتخاذ المواقف المتعنتة .

وشركات التوزيع هي ابنة شركات البترول المتداخلة معها وهذه القرابة طبعتها

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ١٣٧ .

بميزات شركات البترول اي ميزات الثقة بالنفس والتعنت . فلا يستغرب في هذه الحالة ان يضطر العمال الى اللجوء الى آخر سلاح في يدهم وهو الاضراب .

ان خصوم العمال في هذه المعركة يملكون اسلحة ماضية نظرا لنوعية الامراض اللبنانية وبنوع خاص سلاح الاغراء والتفتيت . فان نجحت الشركات في الاندساس عن هذه الطريق سيتعرض الاضراب للفشل . اما اذا نجح العمال في الابقاء على وحدة صفوفهم كما حدث في اليوم الاول من اضرابهم فان النجاح سيكون حتما الى جانبهم .

والآراء الانهزامية التي تستشهد بتخاذل حكومة رشيد كرامي بوجه شركة نفط العراق لا تعبر عن واقع صحيح . ان العمال في وحدتهم اقوى من اي حكومة لبنانية خاصة اذا كان يترأسها شخص مثل السيد كرامي . فالعمال يمثلون مصالـــــح واحدة واتجاها واحدا وطاقتهم على الصمود قوية ، وعمال البترول يستطيعون ان يعتمدوا على تأييد ومشاركة كافة النقابات العمالية وعلى عطف الصحافة الوطنية وكل المؤيدين لفكرة الاستقلال الحقيقي . فنجاحهم اذن مرهون بوحدتهم وصمودهم اولا وبعدم اعتمادهم اعتمادا جديا على تأييد الحكومة لهم ، ثانيا .

ان اي اتكالية من قبل العمال قد تزلقهم الى المواقف الخطـــــرة . فالانزلاق الصغير يدفع الى الانزلاق الكبير . ان الحكومة في لبنان تمثـــل كل المصالح الا المصلحة العمالية والمزايدات الكلامية الرسميـــة التي تصدر بالمناسبات هـــي كالاسطوانات المعدة للبرامج الثابتة في الاذاعات . فالحكومة ، كل حكومة، تمثل القوى الاقتصادية في البلد . ولن يستطيع العمال ان يعتمدوا على الحكومة لحل مشاكلهم الا يوم يصبحون هم القوة الاقتصادية لان الحكومة تصبح عندئذ ممثلتهم.

أما في وضعنا الحالي فان الحكومة لا تستطيع في أحسن حالاتها الا ان تلعب دور الوسيط بين عمال لبنانيين وشركات اجنبية . والوسيط هو أداة لنقل الرأي وليس القوة التي يعتمد عليها . ان عمال البترول في لبنان يستطيعون بصمودهم ونجاحهم ان يعطوا من جديد الاثبات العملي بأنهم اقوى من حكومتهم . وهم قادرون ايضا ان يضعوا حدا نهائيا للخرافة القائلة ان شركات البترول لا تقهر . الحكومات الرأسمالية لا تُخضع شركات البترول ، اما العمال فانهم يُخضعون هذه الشركات لمشيئتهم ولمطالبهم العادلة !.

« الاحـــرار »

***

٦ ايلول ١٩٦٤

اضراب البترول .. ووحدة العمال العرب (١)

«ان الاحتكار والاستعمار الاجنبي الذي يضطهد ويستثمر ويستغل ويظلم موظفي وعمال البترول في لبنان ، هو نفس الاحتكار والاستثمار والاستغلال الذي يهدد جميع موظفي وعمال البترول ني جميع شركات البترول في جميع البلاد العربية ، وان الوقوف في وجهه بلبنان كأنه الوقوف في وجهه في كل البلاد العربية الاخرى » .

بهذه الكلمات الصريحة والواقعية توجه عمال وموظفو البترول السوريون الى رفاقهم المضربين في لبنان ، معلنين وضع أنفسهم تحت تصرف اخوانهم اللبنانيين لانتزاع حقوقهم المشتركة من شركات الاحتكار البترولية ، مقدمين بذلك دليلا جديدا ومشرفا على وحدة الكادحين العرب في وجه أعداء مصالحهم وأمانيهم ، مظهرين فهما عميقا لطبيعة المصالح المشتركة التي تجمع العمال العرب وتضعهم في تناقض اساسي مع المصالح الاستعمارية المستغلة . ان هذا الموقف ليس بجديد على الحركة العمالية العربية ، ففي مطلع ايار عام ١٩٦١ تضامن عمال المرافىء العربية تضامنا رائعا في وجه السفن الاميركية ردا على الواقعين تحت تأثير الصهيونية ودعاياتها ، بعدم تفريغ السفن الاميركية بسبب الموقف العدواني الذي اتخذه بعض العمال الاميركيين .

ان تاريخ الحركة العمالية العربية حافل بمثل هذه المواقف المشرفة التي استطاعت بعفويتها ان تعكس حقيقة الرباط الذي يشد العامل العربي الى اخيه من اقصى الوطن الى أقصاه ، رغم حداثة هذه الحركة الزمنية وعدم صلابة تنظيمها في معظم الاقطار العربية ورغم انها لم تستطع على ــ الصعيد الرسمي ــ ان تتخطى ظروف التجزئة التي فرضها الاستعمار وأعوانه .

لقد أدرك العامل العربي بحسه الطبقي السليم ان طريقه الى انتزاع النصر من مستغليه وأعداء مصالحه وأمانيه ، والاحتكارات البترولية على رأس هؤلاء ، يكمن في تراصه مع اخيه العامل العربي في كل أقطار الوطن العربي وفي توسيع جبهة القتال مع هؤلاء الاعداء لمنعهم من تركيز قواهم جميعها لضرب اية انتفاضة عمالية شعبية تقوم في قطر واحد دون الاقطار الاخرى ، وبالتالي لتفتيت قوى هؤلاء الاعداء وتدميرها . ولقد استطاعت الطبقة العاملة العربية بتجربتها الواعية ان تفهم

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ١٣٩ .

الاسباب الكامنة وراء شراسة الاستعمار وحليفته الرجعية في مقاومة قيام اية وحدة جماهيرية سليمة الاسس تدفع الطبقة العاملة مع سائر قوى الشعب الشريفة الى ممارسة دورها في قيادة هذه الوحدة وبنائها .

ان كل مساندة واعية وقوية يلقاها الكادحون في اي قطر عربي من اخوانهم في الاقطار الاخرى تسهم اسهاما ايجابيا وفعالا في توضيح المحتوى الحقيقي لوحدة النضال العربي . وان وحدة الحركة العمالية العربية هي الشعار العمالي السليم لتحطيم المصالح الاستعمارية الجشعة وتدميرها . والعمل لتحقيق هذا الشعار هو المحك الفعلي لجدية النقابيين العرب في الاستجابة لمصالح العمال وتطلعاتهم وفي النضال السليم لتحقيقها وضرب القواعد المادية لاعدائها .

***

١١ ايلول ١٩٦٤

فلسطين بين التهور والخيانة[١]

تحاول الجوقة الصحفية المعروفة ان تظهر ان المناقشة في مؤتمر القمة الثاني تدور حول «التهور» والتعقل وان اختلاف وجهات النظر ناتج عن وقوف فريق الى جانب «الحرب الفورية» بينما يرى الجانب الآخر ان تدرس امكانيات الحرب لتحديد توقيتها على أسس مدروسة .

وطرح المناقشة بهذا الشكل تزوير مفضوح للواقع . فلم يتقدم بلد عربي واحد بطلب الحرب الفورية ، والحديث عن الحرب الفورية ضرب من الجنون وفي أحسن الحالات ينم عن جهل لمعطيات الواقع الحالي .

ان المناقشة ـ اذا حصلت ـ تدور في الواقع بين منطق الاستسلام للواقع الصهيوني وتركيز الخطة العربية على أسس دفاعية بحتة لمنع التوسع الصهيوني ومنطق رفض الوجود الصهيوني وبالتالي وضع خطة هجومية يكون هدفها الاخير ازالة الكيان المغتصب .

ان اقتصار مؤتمر القمة على بحث تحويل روافد نهر الاردن دون بحث خطة ـ نتفق على توقيتها ـ لاعادة فلسطين لابنائها الشرعيين ، يعني ان تجميع الرؤوس

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ١٤٣ .

العربية تم فقط لمنع التوسع الاسرائيلي وهذا يترجم باللغة البسيطة ان حصر البحث بتحويل الروافد يعني القبول الضمني بالوجود الصهيوني .

ونحن نخشى كثيرا ان يكون في نية بعض الزعماء العرب ازلاق المؤتمر الى هذا الموقف المستسلم عن طريق الاكثار من تعابير «التعقل» و«الدراسة» وتكثيف الجو بالتخوف المبالغ من تأييد بعض الدول الاستعمارية لاسرائيل .. وفي الواقع بدأت رائحة الانهزامية «المدروسة» تفوح من بعض الصحف ، وقد وصلت اللامسؤولية في بعض الصحف الى درجة انها اعتبرت المطالبة بوضع خطة لتحرير فلسطين نسفا للمؤتمر وخروجا على اهدافه .

ان هذا الوحي الجديد والمفاجىء بالواقعية في صحف كانت في الامس القريب تعلن ان اسرائيل لن تصمد يومين بوجه الجحافل العربية يثير القلق في نفوسنا ، وهذا القلق لا ينتج عن تقدير عميق لآراء بعض هذه الصحف ولكن بسبب الشك ان تكون هذه «الواقعية» المستحدثة بداية خطة وضعت لهذه الابواق الببغائية لتهيئة الجو لاستسلام تدريجي .

عندما بدأت الجزائر حرب التحرير عام ١٩٥٤ كان قادتها يعرفون انهم يحاربون دولة كبرى هي فرنسا يؤيدها حلف الاطلسي بكامله ولو تسلح بن بيلا وصحبه بواقعية الجوقة الصحفية لما بدأت حرب التحرير ولما استقلت الجزائر .

وعندما قرر عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ كان يعلم ان قراره سيؤدي الى تحريك بريطانيا وفرنسا ومعهما اسرائيل ، وبالرغم من هذا التحالف الثلاثي غير المقدس أقدم الرئيس العربي على هذه الخطوة التحررية ، وماذا كانت النتيجة ؟

النتيجة ان القطر المصري استطاع ان ينتصر على العدوان الثلاثي الذي ضم اسرائيل — موضوع اهتمامنا الان — ودولتين غربيتين كبيرتين هما فرنسا وبريطانيا. وفلسطين أهم من قناة السويس ولا تقل أهمية عن الجزائر .

فاذا كانت الجزائر قد صمدت بوجه فرنسا وحلفائها وانتزعت استقلالها ونجح القطر المصري في تحرير قناته بوجه بريطانيا وفرنسا واسرائيل ، لا نفهم ماذا يمنع العرب من النجاح في تحرير فلسطين اذا ما صمموا على ذلك ووضعوا الخطط الجدية لذلك .

ان الرؤساء والملوك العرب يتحملون مسؤولية تاريخية تجاه شعوبهم وأمتهم . فكل موقف لا ينطلق من رفض كلي للاغتصاب الصهيوني هو بداية الاستسلام الذي هو بدوره بداية الخيانة . ان تحويل روافد الاردن خطوة ضرورية ولكنها ناقصة . فالاكتفاء بها وبهذا الكيان الميت الذي ينشرح السيد الشقيري بتزعمه يعني القبول العملي ببقاء اسرائيل .

وعندما ينزلق الزعماء العرب الى القبول بالواقع الاسرائيلي كعامل ثابت تصبح الخطة الدفاعية بوجه التوسع الصهيوني عملية شكلية . فالذي يقبل بمبدأ وجود كيان مغتصب على الحدود بحجة ارتباطه بالاستعمار الغربي لن يحاول مس هذا

الكيان اذا ما أقدم سكانه على استثمار عدة آلاف من الامتار المكعبة من المياه وذلك انطلاقا من نفس الحجج ، حجة الخطر وحجة الدعم الغربي .. فالذي يقبل الكثير يقبل القليل .. والتحول الى المنطق الدفاعي بدلا من وضع خطة هجومية يؤدي عمليا الى فتح الباب أمام التنازلات المتكررة ..

ان الموقف الصحيح يقتضي دراسة جدية لامكانيات العرب العسكرية والاقتصادية والسياسية وتعبئة كافة الطاقات على ضوء هذه الدراسة لتحرير فلسطين . ان التعقل ليس بديلا عن الثورية بل هو جزء متمم لها . فغاية التعقل الثوري هي زيادة امكانيات النصر لا تغطية الجمود والاستسلام .

ان التهور خطأ جسيم ولن نسمح بالخطأ في قضية مصيرية مثل قضية فلسطين . لكن الاستسلام للواقع الصهيوني خيانة وسوف تقضي الجماهير العربية عاجلا ام آجلا على الخونة .

« الاحرار »

***

١٦ ايلول ١٩٦٤

من يميّع النضال الجماهيري والعمالي في لبنان ؟

كيف يحولون الصراع الطبقي الى صراع طائفي (١)

الوجه الآخر للصراع في لبنان متى يقفز من «حب الصمت» الذي وضعته فيه قوى كثيرة ، متشعبة الاهداف ولكنها مترابطة المصالح ؟ هل الصراع الحقيقي اليوم هو صراع بين رشيد كرامي وصائب سلام وتقي الدين الصلح وعثمان الدنا ؟

وهل تتركز المطالب الحقيقية للشعب في مجيء احد هؤلاء الفرسان الاربعة لرئاسة الوزارة بدلا من الآخرين ؟

معظم الصحف والاوساط السياسية تسعى ـ عن عمد ـ لاغراق الناس بأخبار هذه الخلافات الحقيقية والوهمية ، في محاولة لطمس الوجه الحقيقي للصراع الاجتماعي والطبقي . وهي تجتهد في جعل حكايات هذا النزاع متسلسلة،

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ١٤٧ .

مثل الروايات البوليسية كي ينقسم الشعب الى فريقين يؤيد كل فريق منهما هذا «البطل» او ذاك ــ وتنتهي المسلسلة بانتصار «عنتر» او «الزيـــر» .. في حين تصور الصحف والاوساط السياسية اضرابات العمال وكأنها حوادث فردية متفرقة، لا علاقة لها بالوضع المريض ، وتحاول دائما تطويقها وحصر «مفعولها» كي لا تتسرب «العدوى» وينتشر الحريق ، فاذا بكل ما كان يبدو هادئا وطبيعيا ، فاسد ، وممزق، تنخره التناقضات التي تطلى دائما بالمساحيق وتعطى مورفين الطائفية كي تظـــل غائبة عن الوعي ..

المأساة الحقيقية ان النضال الجماهيري الصحيح ، والصراع الطبقي قد تعرضا عبر سنين طويلة الى اكبر المحاولات الديماغوجية، والاغراءات لتمييعهما وردهما الى الخلف لاظهار النزاع بين ممثلي قوى الاستغلال وكأنه النزاع الوحيد الموجود و « الرسمي » .

لماذا يميع النضال الجماهيري في لبنان ؟

وهل انتهت مطالب الجماهير حتى استكانت ــ او بدت مستكينة ــ ؟

في الدول الرأسمالية تحاول الاوساط الحاكمة ان «تطـور» أنظمتها لتفادي الصراع الحقيقي فتمنح العمال مزيدا من الامتيازات ، والضمانات والتأمينـــات الاجتماعية والتطبيب المجاني وترفع الاجور ، وتقلل ساعات العمـــل ، حتى ان فلاسفة الرأسمالية في اميركا راحوا يبحثون عن صيغة يسمونها «الرأسماليـــة الشعبية» اي الاستغلال المخفف ، او الحريري ، الذي يلبس قناعا جديدا ..

وقد نجحت بعض هذه الدول الرأسمالية بالفعل في تخدير القوى العمالية ، وطرد العملة الحقيقية من السوق اي الافكار الاشتراكية ، حينما أنزلت عملتهـــا المزيفة ، وأفكارها «الرأسمالية الشعبية» .. حتى أن بعض الاحزاب الاشتراكيـــة ــ كحزب العمال البريطاني والاشتراكي الفرنسي والالماني ــ راحت تتنازل تدريجيا عن أفكارها الثورية ، وتعود لتحارب اليمين بأسلحته .. وفي ارضه .. ولذلـــك تخسر المعارك دائما .. فما الذي حدث في لبنان ؟ وكيف يميع النضال الجماهيري والعمالي في حين ان العمال لم يحصلوا على أبسط الحقوق التي حصل عليها العمال في البلدان الرأسمالية ذاتها ؟

ليس عندنا قوانين تمنع الطرد التعسفي والحد الادنى للاجور لا يلزم صاحب العمل ــ على الرغم من انخفاضه ــ لا ضمان اجتماعي .. ولا طبابة مجانية .. ولا تعليم مجاني. نسبةارتفاع الاسعار توازي اكثر من اربعة أضعاف نسبة ارتفاعالاجور خلال السنوات العشر الماضية .

هذا عدا «لبنان الآخر» المحروم والمجهول الذي تحدث عنه الاب لوبريه فـــي تقريره ــ وهو رجل دين اصلاحي ــ ولا يؤمن بالاشتراكية .

٤ بالمئة من البرجوازيين اللبنانيين يملكون اكثر من نصف الثروة الوطنيـــة والدخل الوطني .

٣٠ بالمئة من اللبنانيين يعيشون في فقر مدقع . ٣٠٠ الف تلميذ يبقون خارج

المدارس كل عام .

ومع ذلك فان اية محاولة للاضراب العمالي تلاقي مساعي أخطبوطية لتطويقها ، وخنقها ..

لمـــاذا ؟

لا نستطيع هنا ان نحدد كل العناصر التي تشترك في تمييع النضال الجماهيري فذلك يستلزم بحثا مطولا وخاصا الا اننا نستطيع ان نحدد بعض هذه العناصر ..

اولا : الدولة ، فهي تسعى دائما بواسطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى شق النقابات ، وخلق نقابتين لكل مهنة تهدد احداهما بالاخرى . وتفرضهما معا عن طريق المساعدات التي تدفعها — مشروطة — لصندوق النقابات .

ثانيا : الصحف في معظمها أدوات في يد الرأسمالية ، والقوى التي تريد تدمير الحركة العمالية .. وحتى الصحف التي تؤيد الانظمة الاشتراكية في الخارج . والتي تسبح في «نعيم أموال» تلك الاشتراكية تقف في الداخل مواقف لا تتعارض مع الاتجاه الاشتراكي فقط ، بل مع الاتجاه الاصلاحي العادي .

وهذه الصحف تطمس دائما أخبار الحركات العمالية ، وتسيء الى اهداف العمال وتساهم في معركة الالهاء عن الصراع الحقيقي ، بنسج الاساطير عن الصراع المزيف على الكراسي بين أفراد طبقة واحدة .

ثالثا : القوى الاجنبية التي استطاعت عن طريق الاغراءات المادية ان تشتري عددا من قادة النقابات ، وتحركهم كما تريد ، بل تتلاعب بالحركة النقابية والعمالية كما تريد — اذا استطاعت — .

رابعا : محاولة تضخيم «بالون» الطائفية ، ونفخه ، ليستغله زعماء الطوائف موهمين ابناء طوائفهم ان «حقوقهم المهضومة» تتأمن عن طريق وجود هؤلاء الزعماء في الحكم فقط !

وبالتالي جعل الصراع الطائفي بديلا عن الصراع الطبقي ، وخلق طائفة محرومة اكثر من طائفة اخرى لجعلها تقف ضد الطائفة الاخرى ككل ، وتسكت عن استغلالها من قبل زعمائها بالذات !

خامسا : الترويج المستمر من قبل بعض الاوساط لفكرة زوال الاخطار الخارجية والاستعمارية ، عن لبنان ، واعتبار التطورات الداخلية في الاقطار العربية الاخرى هي «الاخطار» ..

سادسا : محاولة تنمية الروح الفردية ، ودفع الناس للبحث عن الحلول السلبية لأزمة البطالة او انخفاض الاجور ولو أدى الامر الى التغاضي احيانا عن عمليات زرع الحشيش او التهريب او الاتجار بالرقيق الابيض ، وجعل الناس يعتبرون هذه الامور أعمالا طبيعية ومشروعة ، بل جعل الناس يحتقرون الاعمال العادية الاخرى، لانها لا تدر كثيرا ويتجهون الى هذه الاعمال التي تدر أموالا طائلة ، وتقتل في الوقت نفسه لدى المتعاطين بهذه «الاعمال» اي شعور بالصراع الطبقي ، او بالبؤس او بالعمل الجماعي .

ولعل لبنان هو البلد الوحيد الذي نرى فيه قطاعات كبرى من الناس تتجه الى هذه الاعمال الخفية وتفخر بها .

من هنا وجوب الانطلاق من القمقم وتخطي الحواجز البهلوانية التي تقام في وجه الفكر التقدمي السليم ، ووجوب كشف وجه المأساة الحقيقي للشمس ، ليراه الناس ، وليستطيعوا ان يدركوا قضاياهم الحقيقية لا القضايا المزيفة التي يحاول البعض الهاءهم بها !

ان الحركات العمالية والجماهيرية قد نامت طويلا في لبنان ، بحيث صار من الضروري هزها من جديد ، وتحريكها للعودة الى الصيغة الحقيقية للصراع والابتعاد عن لعبة الصراع المزيّف .

ان مطالب مزارعي التفاح ، او عمال شركات البترول او موزعي الكاز ، وعمال الكهرباء والماء ، والموظفين المياومين يجب ألا تعالج على اساس انها مجرد مطالب عادية متفرقة لا رابط بينها .

ان هذه المطالب التي تشمل فئات عمالية وغير عمالية تدل على ان في لبنان قضايا كثيرة بحاجة الى حل .. وبحاجة الى تضامن عمالي وجماهيري من اجل تأمين هذا الحل .

لقد آن لنا ان نكف عن الركض خلف البالونات التي يطلقها زعماء السياسة وطلاب الكراسي . لنقف مكاننا .. ولنحدد الطريق التي يجب ان نسير عليها بعيدا عن مزامير الديماغوجية ، وطبول الذين ظلوا طوال عشرين عاما يشوهون الحركة العمالية والجماهيرية وينخرون قلبها محاولين جعلها مجرد تجمع لخدمة المستغلين والمحتكرين .

***

المؤتمر القطري التاسع – ايلول ١٩٦٤

اثر انتكاس حكم الحزب في العراق ومؤامرة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ الرجعية وأثناء التحضير للمؤتمر القومي السابع وظهور الخطة الانشقاقية للسعدي وزمرته وتكتلهم لافشال المؤتمر القومي ، حدثت بلبلة في صفوف التنظيم الحزبي في القطر اللبناني ثم تفاقمت بسبب ضلوع امين سر القطر وبعض القياديين في الخطة الانشقاقية وخروجهم عن الانضباط الحزبي . وقد عينت القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي السابع قيادة قطرية مؤقتة لتطهير الجهاز الحزبي من المتآمرين واعادة بنائه من جديد والعمل لوضع الاسس لانطلاقة جديدة . وقد قامت تلك القيادة بمهمتها وحضّرت لمؤتمر قطري عادي انعقد في أواخر ايلول ١٩٦٤ . وننشر فيما يلي النشرة الدورية الداخلية التي صدرت في ١٢–١٠–١٩٦٤ حول اعمال المؤتمر ، وكذلك نص التقرير السياسي . اما باقي التقارير فهي مفقودة .

– المحرر –

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القطرية

أمة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

النشرة الدورية
سرية وخاصة بالاعضاء فقط

حول المؤتمر القطري المنعقد في ٢٦ ـ ٢٧ / ٩ / ١٩٦٤

انعقد المؤتمر القطري في لبنان يومي السادس والسابع والعشرين من شهر ايلول ٦٤ لبعث انطلاقة جديدة للعمل الحزبي بعد النكسة التي تعرض لها الحزب على الصعيد القومي بوجه عام وعلى الاخص في القطر اللبناني ، وبعد ان تمكنت القيادة القطرية المؤقتة من تطهير الجهاز الحزبي واعادة بنائه من جديد . وخلال الفترة الواقعة بين ازمة المنشقين وانعقاد المؤتمر تركز نشاط الحزب حول اعادة بناء التنظيم وتطهيره من العناصر المخربة والضعيفة التي هي دون المستوى الحزبي المطلوب والتي لا تتمتع بمؤهلات العضوية وشروطها ، وحول تخليص الحزب من الاجواء الغريبة عن روحه ونضاليته واخلاقيته والتي تفشت وانتشرت بين صفوفه، وحول كشف حقيقة حركة المنشقين الذين اصبحوا في حكم المنتهين بعد ان دبت الخلافات في صفوفهم وبعد ان اصبح تكتلهم عبارة عن مجموع تكتلات بعضها اصبح خارج تنظيمهم والبعض الآخر لم يزل يتصارع داخل صفوفه وهذا ما يتبين من اجتماعاتهم التي اصبحت عبارة عن اجتماعات تصفية .

وبعد اعادة التنظيم الى وضعه الطبيعي واجراء انتخابات حزبية على كافة المستويات جاء المؤتمر ليدرس الوضع الحزبي بموضوعية وتجرد لكي يتمكن من اكتشاف مكامن الخطأ والضعف في الحزب وفي أسلوب عمله ومعالجتها بشكل جذري ، وليضع أسس سليمة لاعادة بناء التنظيم الحزبي تجنبنا الانحدار نحو منزلقات وهزات جديدة ، وليعرض واقع الجهاز الحزبي وامكاناته وحقيقة الظروف التي يعمل في ظلها ، وليبحث وضع الحزب القومي والوضع السياسي في القطر اللبناني خاصة بعد ان شددت السلطة الخناق على نشاط الحزب اثر المؤامرات التي حاكتها بعض الاجهزة الخاصة بالتعاون مع سفارة ج.ع.م وبعض الجهات الاجنبية لتعكير صفو العلاقات بين لبنان ودولة الحزب في سوريا ومن ثم لضرب الحزب في لبنان ، وليناقش موضوع علاقة الحزب بالحكم نسبة لحراجة المرحلة التي يعيشها الحزب في لبنان كمسؤول امام الرأي العام عن تصرفات وانجازات البعث في سوريا .

انطلاقا مما تقدم باشر المؤتمر مناقشة التقارير التي وضعتها القيادة القطرية

المؤقتة والتقارير التي رفعها بعض الرفاق ثم اقر بعض القرارات والتوصيات المتعلقة بالشؤون التنظيمية والمالية والسياسية والقومية وبموضوع علاقة الحزب بالحكم . وقد قرر المؤتمر (الذي لم يتغيب من اعضائه سوى رفيق واحد تعذر تبليغه) مناقشة التقارير المرفوعة من القيادة وهي التقرير الاداري ، والتقرير المالي، والتقرير السياسي ، وتقرير حول علاقة الحزب بالحكم ، كما أقر مناقشة تقرير مرفوع من احد الرفاق حول الوضع القومي وموضوع الجريدة . اما بقية التقارير المرفوعة من بعض الرفاق والتي تبحث ازمة الحزب في لبنان ، وبرنامج تثقيف الانصار ، والحركة العمالية في لبنان فقد وزعت على أعضاء المؤتمر للاطلاع وترك امر دراستها الى القيادة القطرية المنتخبة .

التقرير الاداري

اتفق الرفاق المؤتمرون عند مناقشة التقرير الاداري بأن من اسباب الازمات المتلاحقة التي عانى منها جهاز الحزب في لبنان هي مشكلة تقصير القيادات السابقة من قومية وقطرية عن امداد القاعدة الحزبية بالمعلومات المفصلة الواضحة عن مواقف الحزب القومية عربيا ودوليا وعن مشاكله الداخلية . وكذلك تساهل هذه القيادات السابقة مع المخربين ضمن الجهاز الحزبي حتى يستفحل امرهم وتقوى شوكتهم ويصيبون الجهاز الحزبي بالضعف من جراء تآمرهم .

ولاحظ الرفاق المؤتمرون ايضا بأن هناك نواقص في تركيب الهيكل الحزبي وفي تربية اعضائه ثقافيا وانضباطيا مما يهيء بين حين وآخر الارض الخصبة لغرس بذور الاستجابة المحدودة والمؤقتة لمن تسول له نفسه التآمر ، وقد صوت المؤتمرون على التقرير الاداري بالاجماع مع الاقتراحات والتوصيات التالية :

ــ على القيادة القطرية الجديدة ان تضع دراسة شاملة لواقع الحزب في لبنان خاصة فيما يتعلق بتاريخه والانشقاقات التي حصلت فيه وأخصها الانشقاق الاخير وتعميمها على القواعد الحزبية .

ــ تبني برنامج الانصار الذي أعده فرع بيروت بعد دراسته في القيادة وتعميمه على القطر .

ــ تبني موقف فرع بيروت من الرفاق السابقين والقاضي بتنظيمهم في حلقات أنصار خاصة اذا ارادوا العودة الى الحزب ورأت القيادة اخلاصا في طلبهم هذا على ان تشمل هذه الحلقات البرامج الثقافية والتنظيمية والتدريبية لرفع مستوى تربيتهم وثقافتهم الحزبية .

ــ تبني القضايا المحلية واثارتها والاستفادة منها في كسب المؤيدين والانصار وخلق جو التفاف جماهيري حول الحزب ليتمكن من التحرك والانطلاق .

ــ وضع خطة عملية ومرحلية لزيادة نسبة العمال والفلاحين في الجهاز الحزبي للتغلب على هذا النقص النسبي للعمال والفلاحين الذي رافق الحزب منذ تأسيسه

مع انه حزب العمال والفلاحين ، وذلك بتركيز النشاط على الريف والمعامل مع توضيح المفهوم الاشتراكي للحزب .

التقرير المالي

ثم انتقل المؤتمر لبحث التقرير المالي الذي أوضح مشكلة الحزب المالية المستعصية الا وهي عدم انتظام دفع الاشتراكات التي من جرائها تتراكم على الحزبي المتأخرات عن قصد او غير قصد مما يضيع على الحزب مبالغ كبيرة كل مدة من جراء الاعفاء او التسوية . وعلى الرغم من اهمية المال في انجاح مخططات الحزب التوسعية والعمل الشعبي نلاحظ تهرب معظم الحزبيين من دفع اقصى ما يستطيعون مكتفين بدفع ما تيسر كاشتراك دون ان يشعروا بأنه تضحية مادية .

وقد أقر المؤتمر التقرير المالي مع بعض القرارات والتوصيات منها :

- توصية : ان تقوم القيادة القطرية بمشاريع مالية تزيد مدخول الصندوق الحزبي المالي مثل اصدار تقويم واقامة حفلات فنية واجتماعية او غيرها من مشاريع .

- قرار : بزيادة المبلغ المخصص لفرع بيروت الى ٥٠٠ ليرة لتغطية النفقات المترتبة عن خطة الحزب التي أقرها مؤتمر الفرع اخيرا .

- وافق المؤتمر على تبني النسب التالية من الاشتراكات بالنسبة للدخل :

ليرة لبنانية	غير مسؤول	مسؤول
١٠٠	٢ بالمئة	١ بالمئة
١٠١–٣٠٠	٣ بالمئة	٢ بالمئة
٣٠١–٥٠٠	٥ بالمئة	٣ بالمئة
٥٠١–٨٠٠	١٠بالمئة	٥ بالمئة
٨٠١–١٠٠٠	١٥بالمئة	١٠بالمئة
١٠٠١–١٥٠٠	٢٥بالمئة	١٥بالمئة
١٥٠١ فما فوق	٤٠بالمئة	٣٠بالمئة

التقرير السياسي

وتابع المؤتمر في اليوم الثاني مناقشة التقارير المدرجة على جدول الاعمال ووافق على القسم الاول من التقرير السياسي الذي يستعرض التركيب السياسي في لبنان .... وبعد مناقشة الخطوط العريضة للخطة المقترحة في القسم الثاني من التقرير وافق عليها مع اقتراحات وتوصيات رفعت للقيادة القطرية الجديدة لتستنير بها في وضع خطة سياسية مفصلة تعرض في مؤتمر قطري يعقد خلال

شهرين . وقد أقر المؤتمر قرارات وتوصيات منها :

ــ قرار : بعقد مؤتمر قطري استثنائي قبل كل معركة انتخابيـــة في لبنان ، لتحديد موقف الحزب من هذه المعركة .

ــ قرار : بأن تبدأ القيادة القطرية الجديدة وضع خطتها بطرح شعارات مرحلية وأهداف مرحلية في لبنان تبنى الخطة على اساسها ، على ان تطرح هذه الشعارات المرحلية مع الخطة ، في مؤتمر قطري يخصص لهذه الغاية ، بعد مدة أقصاهـــا شهرين من تاريخه .

ــ توصية : بوضع روزنامة تحدد فيها المناسبات اللبنانية والقومية ، التـي توجب اصدار بيانات واقامة مهرجانات وتعمم هذه الروزنامة على الجهاز الحربي حتى تتلافى ازمة ضيق الوقت وأزمة توزيع البيانات .

ــ قرار : بضرورة الحرص على تمييز مواقف الحزب السياسية مـــن الكتل السياسية المتصارعة حاليا في لبنان ، واظهار موقف الحزب المبدئي منها باستمرار .

ــ قرار : بأن تلزم القيادة القطرية الجديدة ، باعداد دراسات عميقة وشاملة للحركات ذات المظهر التقدمي في لبنان ، لفهمها وتحديد مواقف منها . وتنزل هذه الدراسات للقواعد الحزبية حتى تفهم هذه الحركات وتعمل على تعريتها بشكل علمي ومنطقي أمام الجماهير .

ــ توصية : بالطلب الى القيادات الحزبية في المناطق بالاهتمام بالجريدة بشكل دوري وارسال مختلف الاخبار والتحقيقات السياسية والحياتية والاجتماعية في المنطقـــة .

ــ توصية : بلفت نظر القيادة القطرية الجديدة الى ضرورة الحرص على تمييز مواقف الحزب في لبنان السياسية والمبدأية عن بعض المواقف الدبلوماسية التي تضطر اليها السلطة الثورية في القطر السوري بسبب اعتباراتها وظروفها .

ــ توصية : بأن تنطلق الخطة التي ستقدمها القيادة القطرية الجديدة خـلال شهرين من الاسس العامة التالية :

أ ــ جمع معلومات من قيادات المناطق المختلفة وتقارير عن مناطقهم ، تضمنها الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المنطقة .

ب ــ تجنب خوض معارك قاسية مع السلطة في الوقت الحاضر حتى يُستكمل بناء جهاز حزبي متحرك وقوي وله جذور شعبية .

ج ــ ان يتركز العمل في الوقت الحاضر على الريف اللبناني مع العمل على بناء جهاز عمالي نقابي من الحزبيين والانصار من العمال ، مثقف ثقافة عمالية وسياسية تمكنه من لعب أدوار قيادية في التجمعات والحركات العمالية في لبنان .

د ــ ان يحاول الحزب في لبنان خلق جو مؤات وصديق للحزب ، دون التركيز على ضرورة الانتظام في الحزب في الوقت الحاضر ، لان فك طوق العزلة المفروضة علينا والتي تمنع جهازنا من التحرك هو العمل الاساسي .

ــ توصية : بأن ينطلق الحزب في لبنان من نظرة استراتيجية بعيدة المـدى

تعتبر ان اسلوب العمل البرلماني الحالي غير مجد ، ولا يمكن احداث اي تأثير بواسطته .

ــ توصية : بوضع خطة سياسية مفصلة لتشكيل جبهة مع بعض الفئات السياسية اللبنانية لتكوين معارضة شعبية منظمة للحكم الحالي في لبنان .

علاقة الحزب بالحكم

وتناول المؤتمر بعد ذلك تقرير «علاقة الحزب بالحكم» وكانت الآراء متفقة على ضرورة كون الحزب هو الموجه لاجهزة الحكم في اية دولة يحكمها ، واقر المؤتمر ان يكون عمل كافة اجهزة الحكم السورية في لبنان منسجما مع مخطط الحزب القومي آخذا بعين الاعتبار آراء التنظيم القطري وأخلاقيته . وأوصى المؤتمر القيادة القومية ان تنشىء في سوريا مكاتب حزبية خاصة يتسنى فيها لافراد الشعب في سوريا وغيرها ان يقدموا اليها الشكاوي وتجري عن طريقها المراجعات ضمن أسس موحدة.

وأقر المؤتمر موقتا تشكيل مكتب من القيادة القطرية في لبنان يتكون من عضوين يتبع له شخص او اكثر من كل منطقة ويعقد اجتماعات دورية بينهم لحل المشاكل الخاصة التي يعرضها ممثلو المناطق والتي لا تتعارض مع مصلحة الحزب والحكم والشعب .

الوضع القومي

وتابع المؤتمر اعماله مستعرضا الوضع القومي وأكد على ضرورة الاسراع بعقد المؤتمر القومي الثامن لحل مشاكل الحزب التي ما زالت معلقة منذ المؤتمر القومي السابع . وأوصى القيادة القومية باعادة العمل بالنظام الداخلي المعلق في القطر السوري بسرعة واجراء انتخابات جديدة فيه . ثم أقر المؤتمر التوصيات التالية :

ــ توصية : بالطلب الى القيادة القومية انزال نشرات كاملة حول كل ما يمكن ذكره عن مؤتمر القمة العربي الاول والثاني .

ــ توصية : تطالب القيادة القومية فصل كافة العناصر المخربة التي ما زالت منتظمة في جهاز سورية خاصة الاعضاء الذين حضروا مؤتمر المنشقين الاخير في دمشق .

ــ توصية للقيادة القومية بأن تدرس الاسباب الحقيقية التي دعت الرفيق الامين العام للغياب عن القطر السوري وعن قيادة الحزب في هذه الظروف التاريخية والعمل على ازالتها ، ودعوة الامين العام للمساهمة في تحمل أعباء قيادة الحزب وتوجيهه .

ــ توصية للقيادة القطرية المنتخبة بالعمل الجدي لعودة الرفيق الامين العام

الى الوطن لممارسة مهام منصبه الحزبي الحساس ، وتبليغ الامين العام هذا القرار.

ــ يكلف المؤتمر القطري القيادة القطرية الجديدة ان تتصل دوريـــا بالقيادة القومية لمتابعة القرارات والتوصيات المتعلقة بالامور القومية ، والعمل على ايجاد الحلول الصحيحة والحاسمة بشأنها واقرار ما يلزم اقراره من قبل المؤتمر القومي الثامـــن .

ــ يقرر المؤتمر رفع ما يلي الى القيادة القومية :

لاحظ المؤتمر القطري اللبناني ان عدم تنفيذ قرارات المؤتمر القومي السادس الذي يكلف القيادة القومية «بوضع استراتيجية قومية واضحة ومفصلة للعمـــل الحزبي في كافة أقطار الوطن ..» وخصوصا في القطر الذي يتسلم الحزب فيه مسؤولية الحكم (سوريا) أدى موضوعيا ، الى تعطيل تطبيق الخط الصحيح الذي اقره المؤتمر القومي السادس بخصوص علاقة الحزب بالحكم (ان الحكم هو المعبر الدقيق والامين عن اهداف الحزب واتجاهاته ومواقفه الخ .. وان السلطة هي اولا للحزب ممثلا بقيادته القومية ...) وبخصوص التحويل الاشتراكي للمجتمع .

وان الحكم لا يمكنه ان يكون المعبر الدقيق والامين عن اهداف الحزب واتجاهاته ومواقفه اذا لم يكن للحزب (ممثلا بقيادته القومية) استراتيجية محددة ، كما ان الحكم يصبح موضوعيا ، مستقلا عن الحزب اذا لم يكن لدى الحزب برنامج او خطة واضحة ومحددة زمنيا يلزم الحكم بتطبيقها تحت اشراف القيادة القومية . فمثلا يستطيع الحكم ، حسب اجتهاده ، تأجيل المباشرة بالتحويل الاشتراكي او تأجيل المباشرة باقامة مؤسسات الديمقراطية الشعبية اذا لم يكن لدى الحزب (ممثلا بقيادته القومية) **خطة محددة زمنيا** لتنفيذ هذا التحويل او اقامة هذه المؤسسات .

لذلك يلح المؤتمر القطري اللبناني على القيادة القومية بضرورة وضع استراتيجية مفصلة للعمل في المرحلة المقبلة ، وخصوصا بالنسبة للقطر الذي يتسلم فيه الحزب مسؤولية الحكم (سوريا) ، وكذلك وضع برنامج مفصل ومحدد زمنيا لتنفيـــذ التحويل الاشتراكي في القطر السوري انطلاقا من مقررات المؤتمر القومي السادس والتي تؤكد «ان كل محاولة لاتباع سياسة وسطية أو اصلاحية وخلق نوع مـــن التوازن بين الطبقات المستثمِرة وبين هذه الطبقات ــ باعتبارها قاعدة للحزب ــ (اي العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والبرجوازية الصغيرة) ستؤدي الى فشل سياسة الحزب وزيادة عزلته» ولذلك «فان مؤتمر الحزب يشجب كل محاولـــة تسلل اصلاحية الى الحزب بمناسبة تسلمه السلطة ويؤكد تصميمه على دخـول معركة التحويل الاشتراكي بعزم وأسلوب ثوريين» (ص ٣١) . وتتضمن هـــذه المقررات من الناحية الاقتصادية :

١ ــ «ان الاصلاح الزراعي يجب ان يطبق بالسرعة القصوى» (ص ٤٧) .

٢ ــ تاميم الصناعة ، اولا «بحيث يتناول التأميم الكلي جميع المشروعات الكبـرى والوسطى» (ص ٥٠) . ثانيا «الادارة الديمقراطية لوسائل الانتاج» ، التي تفتح الطريق امام مبادرة جماهير العمال فـــي ادارة الاقتصاد وتلجم التسلـــط

البيروقراطي (ص ٥٠) .

٣ ـ تأميم التجارة الخارجية وتجارة الجملة (لقد أكد المؤتمر ان تأميم التجارة الخارجية «أمر ملحّ وعاجل» و«اكثر الحاحا وأولوية من تأميم القطاعات الصناعية الانتاجية») .

٤ ـ اتباع سياسة اشتراكية في ميدان الخدمات ، وخصوصا في الريف .

ويلح المؤتمر القطري اللبناني على القيادة القومية ايضا ان تمارس صلاحياتها كاملة في الاشراف على الحكم في تنفيذه لهذه الاستراتيجية السياسية والتحويل الاشتراكي ضمن الحدود الزمنية المعينة .

ـ يقرر المؤتمر القطري ما يلي :

أ ـ رفع التوصية التالية الى القيادة القومية :

لاحظ المؤتمر القطري اللبناني ان القيادة القومية لم تقم الى اليوم (بعد مرور ١١ شهرا على المؤتمر القومي السادس) بتلافي النواقص في المواضيع التي بحثها ذلك المؤتمر والتي بدونها يتعثر العمل الحزبي القومي والقطري .

لقد طلب المؤتمر القومي السادس :

١ ـ ان تعاد كتابة الفقرة الخاصة بتقييم المرحلة (في التقرير السياسي) مع وجوب الاخذ بالاقتراحات الاساسية التي وردت من بعض الرفاق بحيث يصبح هذا التقييم دقيقا وواقعيا ، وللفترة ما بين المؤتمرين القوميين الخامس والسادس.

٢ ـ قبول الافكار التي وردت في فقرة «الانفتاح على الحركات العربية التقدمية» مع توصية لجنة الصياغة والقيادة القومية باعادة صياغتها بشكل أدق على ضوء الاقتراحات المقدمة .

٣ ـ دراسة الوضع التنظيمي وظروف واحتياجات كل فرع ، وكذلك القيام بدراسة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كافة أقطار الوطن العربي وبالتالي **وضع استراتيجية** قومية واضحة ومفصلة للعمل الحزبي في تلك الاقطار .

٤ ـ يترك المؤتمر القومي للقيادة القومية ايجاد الاشكال والصيغ التنظيمية التي تحقق المبادىء الثلاثة التي أقرها المؤتمر بما يخص علاقة الحزب بالحكم ، (وذلك على ضوء المقترحات المقدمة وكان عددها ـ على ما ذكر ـ اكثر من ١٥).

وكذلك أقر المؤتمر القومي رفع مجموعة من التوصيات الى القيادة القومية للنظر فيها حسب الحاجة الماسة اليها ، ومنها :

١ ـ ان على الحزب وضع دراسة كاملة موضوعية حول تجربة الوحدة السورية ـ المصرية تتصف بالعمق والجراة لنفهم ذاتنا وحتى نكون صريحين مع انفسنا وواضحين امام الشعب العربي .

٢ ـ ان على الحزب ان يوضح علاقته بعبد الناصر وما رافق هذه العلاقة من التباس على الجماهير العربية التي تعتبر ان المسؤول عن نكسة القضية العربية خلال الفترة الاخيرة من تاريخها هو الحزب لا عبد الناصر . وان يجري نشر ذلك

وتعميمه بشكل شعبي جماهيري واسع بجميع وسائل النشر والاعلام .

٣ ـ وضع دراسة موضوعية لنظام الاتحاد الاشتراكي العربي والاشارة الى النقاط التي يمكن الاستفادة منها فيه . وكذلك التوسع في نقد تجربة عبد الناصر في مجال البناء .

٤ ـ على الحزب ان يقوم بوضع دراسة كاملة عن مباحثات ١٧ نيسان وظروفها وملابساتها وموقف الحزب الحقيقي منها مع ابراز النواقص والثغرات التي احتواها الميثاق ، لنشرها وتعميمها على الرأي العام العربي .

٥ ـ اعادة النظر في كل ما كتب سواء ما نشر منه داخل الحزب او خارجه على ضوء ما يقرر في مؤتمرنا القومي ، لجعله منسجما مع التطورات الفكرية الجديدة وتشكيل لجنة لذلك تنتخب من قبل هيئة المؤتمر .

٦ ـ على الحزب ان يقيّم الدعوة لتوحيد شمال افريقيا العربي ويعطي الرأي الواضح فيها وكذلك بالوحدة الافريقية .

ان المؤتمر القطري يطالب القيادة القومية بإلحاح بأن تقوم بتنفيذ هذه القرارات والتوصيات حالا او ان تقدمها الى المؤتمر القومي الثامن بجانب قرار المؤتمر القومي السابع حول تقييم تجربة الحزب في العراق .

كما ان القيادة القومية ذكرت في «التمهيد» للمنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس « ان كثيرا من المقاطع بحاجة الى تفصيل وشرح ؛ وستتولى القيادة القومية في نشرات لاحقة هذه المهمة» .

لذلك يطالب المؤتمر القيادة القومية بالقيام بما وعدت به .

ب ـ رفع توصية الى القيادة القومية بما يلي :

يرى المؤتمر القطري اللبناني ان تسرع القيادة القومية بدراسة الصيغ العملية القابلة للتنفيذ بما يخص المواضيع التالية وأن تلزم الحكم في سوريا بتنفيذها ، او ان تتقدم بتقارير عنها الى المؤتمر القومي الثامن ليقرها قبل تنفيذها اذا لزم الامر:

١ ـ اشكال المؤسسات السياسية العليا للدولة التي يحكمها الحزب ، انطلاقا من دراسة تجربة الحكم في الفترة الماضية .

٢ ـ اشكال وصيغ تطبيق الديمقراطية الشعبية في الدولة التي يحكمها الحزب (ويشمل ذلك بدون حصر : ١ ـ الصيغ التنظيمية التي تحقق المبادىء الثلاثة التي أقرها المؤتمر القومي السادس بما يخص علاقة الحزب بالحكم ، ٢ ـ علاقة الحزب بالتنظيمات الشعبية والمجالس التمثيلية ، ٣ ـ تحديد وتشكيل التنظيمات الشعبية العمالية والفلاحية والمهنية الخ .. ، ٤ ـ شكل الحكم المحلي واللامركزية الادارية ، ٥ ـ تنظيم التسيير الذاتي) .

٣ ـ وضع الخطوط الاساسية للدستور الدائم للقطر السوري (الذي سيعلن في نيسان ٦٥) بالاستناد الى ما سيقرر بشأن النقطة الاولى والثانية أعلاه .

✶

ثم انتقل المؤتمر بعد ذلك الى انتخاب الهيئات التالية :

١ ــ قيادة قطرية .

٢ ــ محكمة حزبية .

٣ ــ مكتب تدقيق مالي .

وبعد الانتهاء من انتخاب الهيئات المذكورة أعلاه انهى المؤتمر القطري اعماله على ان يعقد في مدة أقصاها الشهرين .

ودمتم للنضال ولحمل الرسالة

القيادة القطرية

**

التقرير السياسي

يأتي المؤتمر القطري الحالي على ابواب عهد جديد في لبنان . وعهد جديد لا يعني بالضرورة ان هناك مقومات جديدة للحكم سينعم بها لبنان ، لان هذه المقومات ليست واضحة المعالم في الاصل ، فالدولة تدور في الفراغ ، وتنخرها التناقضات ، وتفتقر الى الكثير من عناصر الجرأة والاقدام ، وخصوصا على الصعيد الخارجي والعربي ، حيث يفقدها ارتباطها بالغرب ، ولو بشكل أقل افتضاحا من السابق ، عنصر المبادرة المبدأية الصحيحة .

ان لبنان قد نال استقلاله الحقوقي والسياسي منذ ٢١ سنة ورحلت الجيوش الاجنبية عن ارضه ، ولكنه لم ينل استقلاله الحقيقي . فسياسته ما تزال مرتبطة بالغرب ، واقتصاده لا يزال تابعا للغرب ، وثقافته ما لبثت مستقاة من الغرب . ومع أن عهد الرئيس فؤاد شهاب ما فتيء يردد ان لبنان على الحياد ، وانه ليس تابعا لاي معسكر ، وفي هذا شيء من الحقيقة النسبية لعهد شمعون ، ولكنه لا يمثل كل الحقيقة ، فلبنان كما أسلفنا لا يزال يدور في فلك الغرب ، ولكن ليس بشكل ارتماء في الاحضان كالسابق .

لقد تطورت الاوضاع السياسية في لبنان منذ الاستقلال من سياسة عشائرية عائلية مرتبطة من قريب او بعيد بهذه الدولة الاجنبية الكبرى او تلك في ايام بشاره الخوري ، الى سياسة لها الاسس الرئيسية للسياسة الاولى مع سيطرة رئيس الدولة والدائرين في فلكه لضرب بعض السياسيين التقليديين المناوئين للعهد في ايام شمعون ، ثم الى تغلغل النفوذ العسكري وبصورة خاصة نفوذ المكتب الثاني

والعسكريين المقربين من القصر في كل شؤون الدولة ، في ايام رئاسة شهاب . فبينما يجب ان يكون المكتب الثاني جهازا فنيا تنفيذيا ، يخضع لاجهزة عليا مخططة ومشرفة على تطبيق السياسة العامة للبلد ، ومهمته تنحصر في التجسس لكشف مؤامرات المستعمرين والاعداء وعملائهم ، وبالتالي لصيانة الاستقلال وسلامة البلاد ، اذا به يتدخل في كل شيء ، ويعمل لحساب دول عربية وأجنبية ، ويتجسس على المواطنين الآمنين ، ولا يتم تعيين الا بموافقته ، ولا تعقد صفقة الا بتدخله ، وحتى القضاء لم يسلم من ضغط المكتب الثاني عليه . كل ذلك تحت شعار ما يسمى بالنظام البرلماني الديمقراطي .

ان هذا النظام منقول عن النظام البرلماني الغربي الذي حمله الانتداب الفرنسي فيما حمله لنا من اساليب للسياسة والثقافة والاقتصاد ... ولكن بينما نشأت في اوروبا فئات شعبية منظمة وحركات سياسية عقائدية استطاعت تكتيل قطاعات كبيرة من الشعب وفرضت في بعض الدول نسبا محترمة من نواب البرلمانات ، لا يزال النظام البرلماني في لبنان يسيره الاقطاعيون والمتمولون والعائلات الرجعية ، ويسيطر الفساد على كل مقوماته بحيث لا يمكن ان يعكس المجلس النيابي المشيئة الجماهيرية المبعثرة، بل يعكس هيمنة الفئات المتسلطة المذكورة على كل مرافق الدولة، من سياسية الى أقتصادية الى اعلامية ، وحتى الى عسكرية . وترابطت مصالح هذه الفئات مع بعضها ، فكوّنت الطبقة المستغلة ، بينما الاكثرية الساحقة من الشعب ترزح تحت نير استغلالها .

انها تظهر نظامها بأنه النظام المثالي الذي يلائم لبنان لانه يسمح بالعمل السياسي للجميع ، ويسمح باصدار الصحف ، ومناقشة كل ما يهم الجماهير فيها ، ويسمح بالتنظيمات النقابية والمهنية ، ويعمم الرخاء والازدهار على كافة اعضاء الطبقة العاملة . والحقيقة هي ان هذا النظام الذي يسير يوما فيوما في طريق تدعيم الطبقة البورجوازية ، اضطر اضطرارا السماح للجماهير والطبقة العاملة ببعض المشاركة في التنظيمات النقابية والسياسية . ولكن القيمين عليه يبذلون قصارى جهدهم لجعل هذه المشاركة وهمية ، لا فعالية لها ولا جدوى عن طريق الاندساس بين المنظمات الشعبية ، وشراء العملاء تارة ، وعن طريق التهديد والوعيد والصرف والتعريض للبطالة تارة أخرى .

ومع ان حقيقة الطبقة المستغِلة واحدة ، ولكنها تظهر بمظاهر شتى ومتفرقة، كالكتل والاحزاب ، الذي يرتدي بعضها الطابع الطائفي ، ويضخمه ، ويظهر كل كتلة او حزب بأنه هو المنقذ الوحيد لهذه الطائفة او تلك ، ويرتدي البعض الآخر الطابع العائلي او الاقليمي . وسنستعرض الان الفئات المحركة للسياسة اللبنانية ، بما فيها الاحزاب العقائدية التي لم تستطع حتى الان ان تكون عنصرا فعالا في هذه السياسة :

١ ـ **الفئات الرأسمالية** : وتشكل اصحاب المصالح الكبرى المسيطرة على الاقتصاد اللبناني ، وترتبط مصالحها بمصالح الاستعمار ، وتنفذ مخططاته في

البلاد ، وتهيمن على التوجيه السياسي بواسطة نفوذها في دوائر الدولة العليا وفي الجيش وفي مرافق البلاد . ومع انها لا تشكل سوى اربعة بالمئة من مجموع الشعب في لبنان ، الا انها تملك اكثر من نصف الثروة الوطنية والدخل الوطني .

وهذه الفئة هي التي تسعى بما تملكه من نفوذ لتمييع النضال الجماهيري والعمالي ، ومنع حتى بعض المكاسب الاولية ، التي استطاع العمال الحصول عليها في الدول الغربية ، عن العمال في بلادنا فلا قوانين تمنع الطرد التعسفي ، وتحدد الحد الادنى للاجور ، ولا ضمان اجتماعي ، ولا طبابة مجانية ولا تعليم مجاني ، ولا ضمان ضد البطالة والتشرد .

٢ ــ **الفئات الطائفية** : ان الاستعمار قد خلف فيما خلفه من مآسي ، مرض الطائفية ، الذي يرجع جذوره العميقة الى ايام الاستعمار التركي ثم الاستعمار الفرنسي ، وبقي الى ايامنا سلاحا تتخذه الفئات الطائفية الرجعية للدفاع عن مصالحها والبقاء في مواقعها . وتعمل الفئات الطائفية اما ضمن احزاب ، او ضمن كتل ، او بين ضباط الجيش ، او ضمن الزعامات الفردية والاقطاعية في مختلف المناطق .

٣ ــ **الزعامات العائلية والرجعية** : وهذه ايضا من بقايا الاستعمار التركي والفرنسي الذي أقطعها النفوذ السياسي في المناطق اللبنانية ، ودرج عهد بشاره الخوري على سنة الاستعمار فأبرزها وقوّى شوكتها فكانت له سندا ، وبقيت متربعة على أعلى المناصب في الدولة . وقد ضعف نفوذها بعض الشيء ايام شمعون بضرب رؤوسها الكبيرة وأيام شهاب بسيطرة الجيش على المراكز الحساسة التي كانت تحتلها . ولكن من المنتظر ان تعود الى بعض الانتعاش ايام عهد شارل حلو لانه متخرج من نفس المدرسة التقليدية التي كان بشاره الخوري احد أقطابها ولأنه لا ركيزة شعبية او برلمانية ثابتة له .

٤ ــ **الجيش** : لقد أدى مجيء الجنرال شهاب قائد الجيش الى سدة الرئاسة الاولى ، بعد حوادث ١٩٥٨ ، الى ان يقوى نفوذ الجيش والمكتب الثاني ، بحيث اصبح المسيطر الرئيسي على البلاد . وصار يتدخل في السر وفي العلن بكل شاردة وواردة من شؤون الحكم . وترابطت مصالحه مع مصالح الاستعمار وبعض السفارات العربية ، والطبقة الرأسمالية ، ومن يسير في فلكه ويتعاون معه من الطبقة التقليدية .

ومن المنتظر ان يخف نفوذه العلني في بداية عهد شارل حلو ، ولكن يظن انه لن يلبث ان يظهر على المسرح من جديد ،بعد ان يكون قد مهد لفشل الرؤوس من الرجال السياسيين التقليديين الذي لم ينجح في ربطهم ربطا تبعيا به .

٥ ــ **الاحزاب العقائدية** : هذه الاحزاب لم تستطع حتى الان ان تلعب دورا فعالا في السياسة اللبنانية ، اولا لضعف في تنظيماتها وتركيبها الاجتماعي وعدم اندماجها بالواقع اللبناني ، وثانيا لقوة خصومها ووجود السلطة بيدهم، يحركونها لضرب هذه الاحزاب كلما احسوا بخطرها .

الاحزاب والحركات والكتل السياسية العاملة في لبنان

١ ـ **الكتلة الوطنية** : تسيطر الكتلة الوطنية على قسم من العائلات الانعزالية العريقة بفضل وجود رئيسها السابق اميل اده في الرئاسة الاولى ، وتمتعه بثقة فرنسا وتبعة هذه الاوساط ، واستمرار ولديه ريمون وبيار بالاتصال بالاوساط الرأسمالية الانعزالية ، وبالتعاطف المتبادل مع فرنسا . وقد خاضت الكتلة الوطنية وخاصة عميدها ريمون اده معركة عنيفة مع عهد شهاب والاجهزة الخاصة التابعة له ، كانت تارة في الخفاء وطورا سافرة في العلن . ومن اسباب هذه المعركة ان عهد شهاب قد قرب الكتائب التي تشكل المعارضة الرئيسية للكتلة الوطنية ، وأقطعها قسما لا يستهان به من المراكز في الدولة .

ومع ان ريمون اده لم يترشح علنا لرئاسة الجمهورية مؤخرا الا انه يسعى في السر ومعه اخوه بيار ان يستقطب المؤيدين من النواب ، بواسطة سفيرا اميركا وفرنسا والبطريرك الماروني ، ولكن الامور سارت كما نعلم وأيد نواب الكتلة في النهاية شارل حلو مرغمين .

ونظرة الكتلة للعروبة هي نظرة انعزالية غربية ، أقل تعصبا بقليل من الكتائب، مع التركيز على الاهتمام بلبنان وعدم العداء السافر للعروبة . والعنصر المخيف في موقف الكتلة هو العنصر الاقتصادي ، فهي بتمثيلها لطبقات رأسمالية وعائلات عريقة ، يجعلها في صف الطبقات المستغِلة والمستثمرة .

٢ ـ **الوطنيون الاحرار** : حزب يضم شخصيات سياسية تقليدية من جميع الطوائف عرفت باتصالاتها المشبوهة مع دوائر الاستعمار وسفاراته . ويلتف اعضاء هذا الحزب ومؤيدوه حول كميل شمعون ، الذي انشق عن الكتلة الدستورية التي كان احد أقطابها ، وكوّن لنفسه رصيدا بدأ قويا عندما اعتلى دفة الحكم ولكنه تضاءل اثناء حكم شهاب . وقد عارض الوطنيون الاحرار حكم شهاب بكل طاقاتهم لتقويضه والعودة بلبنان الى وكر للتآمر على القضية العربية ولكنهم لم يفلحوا . قوة هذا الحزب قوة طائفية مسيحية ، استفادت من اشتداد التناقض الطائفي بسبب النهج الذي سار عليه شمعون في الحكم .

٣ ـ **الحزب الدستوري اللبناني** : تألف بعد الانشقاقات التي حصلت في صفوف الكتلة الدستورية التي كان يرأسها بشاره الخوري . وقد ضعفت امكانياته ايام عهدي شمعون وشهاب ومن المنتظر ان يعود الى الميدان من جديد في عهد شارل حلو الذي يعد من تلاميذ الشيخ بشاره .

٤ ـ **الكتائب اللبنانية** : بدأت كحركة لها تنظيمات شبه عسكرية ولم يكن لها اي تأثير في سياسة البلاد ايام عهدي بشاره الخوري وشمعون . وما لبثت ان قفزت الى الصف الاول في توجيه السياسة الخارجية والعربية والمحلية بفضل المد الطائفي الذي خيم على البلاد بعد حوادث ١٩٥٨ . وقد استفادت من غياب شمعون

عن المسرح السياسي وجسدت آمال الطائفيين المسيحيين في بيروت والجبل وسائر المناطق ، مستخدمة بذلك نفوذها في دوائر الدولة ، حيث حشدت العديد من أنصارها . وهي تمثل الان الوجه المنظم للتعصب ، هذا التعصب القائم الى حد بعيد على حساب اخطاء ومفاسد وسوء تمثيل الفئة التقليدية والفئات الناصرية في هذا البلد للفكرة العربية ، لان هذه الفئة تمزج بين العروبة وبين كل ما هو رجعي ومتسلط وديني .

وتستخدم الكتائب ، عدا نفوذها في دوائر الدولة جهازها المنظم الممتد في المناطق اللبنانية كافة وسائل الدعاية كالصحف والاعلانات على الطرقات ، والتصريحات الرنانة في المناسبات . وتطمح الكتائب بأن يصل رئيسها الى الرئاسة الاولى . وقد رشحته في المعركة الاخيرة ولكنه لم ينل سوى خمسة اصوات ، نظرا للظروف الخاصة التي رافقت المعركة . وقد ضعفت قوة الكتائب في المدة الاخيرة في الاوساط المسيحية بسبب موالاتها لعهد شهاب ومعارضتها الاخيرة للتجديد سوى محاولة لاستعادة قسم من شعبيتها التي أضاعتها .

اما نظرة الكتائب الى العروبة ، فهي تريد ابعاد لبنان عن كل ما هو عربي ، وتتجه به نحو الغرب مع وعيها لضرورة التعاون الاقتصادي والثقافي مع البلدان العربية ، وتشدد على ان يتم ذلك ضمن نطاق الجامعة العربية ، على ان يكون للبنان موقف محايد حيال الصراع بين البلدان العربية .

٥ ــ **النجادة** : ابتدات ايضا كحركة ذات تنظيمات تتراوح بين الكشفية والعسكرية . ولم يكن لها اي نفوذ سياسي قبل حوادث ١٩٥٨ ، ولكنها شاركت في الانتفاضة ، وسارت في ركاب عبد الناصر واستطاعت ان تركب قسما من المد الطائفي ، خصوصا في الشارع المسلم الغوغائي ، فقطفت ثمار اثارتها للمواضيع الطائفية ، بأن نجح رئيسها عدنان الحكيم في انتخابات ١٩٦٠ ، نجاحا باهرا ، ولكن هذا المد لم يلبث ان فتر وكان من نتيجته سقوط عدنان الحكيم في انتخابات ١٩٦٤ وضعف تأثير حركة النجادة على السياسة في البلاد .

٦ ــ **الحزب التقدمي الاشتراكي** : حزب شبه طائفي درزي ، يضم عناصر من غير الطائفة الدرزية ــ اما للاعجاب بشخص رئيسه كمال جنبلاط ، واما لمصالح معينة ، واما لضرورات انتخابية . يساير الحزب المكتب الثاني ولا يُظهر المظهر الاشتراكي ، الا في مقالات رنانة تصدر في جريدته «الانباء» .

تطور هذا الحزب في عمله السياسي ما بعد انتفاضة ١٩٥٨ من حزب لبناني، الى حزب يهتم بالقضية العربية ويتظاهر بتأييد الرئيس عبد الناصر ، نظرا للمساعدات التي اتته سنة ١٩٥٨ . ومنذ الانفصال ، اتبع سياسة عدائية ضد الحزب ، كانت قمتها معاداة مرشحي الحزب في الانتخابات البلدية سنة ١٩٦٣ ، وفي الغائه الترخيص للحزب اثناء توليه وزارة الداخلية ، وملاحقة الحزبيين وتوقيفهم بسبب او بدون سبب .

تعاون مع عهد شهاب الى اقصى الحدود ودافع عنه دفاع المستميت ، وكان

احد العناصر الرئيسية التي خاضت معركة التجديد لشهاب ، ويعتبر الان من المحركين للاكثرية ، معتمدا على زعامته التقليدية في الجبل ونواب كتلته وعلى الراي العام الاسلامي الناصري .

٧ ـ **حركة القوميين العرب** : تشكل مع المقاومة الشعبية ، والطائفيين المسلمين ، والسياسيين الانتهازيين مجموع القوى الناصرية في لبنان . وتتصل سياسيا وماديا مع مخابرات عبد الناصر وسفارته في بيروت . يحاول القوميون العرب الظهور في صحفهم بمظهر العقائديين الثوريين ، بينما منطقهم واعمالهم تفضحهم كتابعين لعبد الناصر . وقد ظهرت في صفوفهم منذ البداية الانقسامات العقائدية والسياسية . ويظهر انها قويت في المدة الاخيرة عند طرح مشكلة حل الحركة والالتحاق بالاتحاد الاشتراكي العربي ، الذي لم نعرف بتفاصيل تشكيله في لبنان حتى الان . انهم يعتبرون انفسهم البديل لحزب البعث ، ولكن تركيبهم تركيب معقدين ليس لهم جذور شعبية . وقد استفادوا من المد الناصري في المناطق الاسلامية لاحراز بعض المكاسب الآنية .

٨ ـ **الحزب الشيوعي** : يعمل الشيوعيون بتنظيماتهم السرية من جهة واعتمادهم على صحيفتيهم «النداء» و«الاخبار» وعلى سيطرتهم على بعض النقابات العمالية من جهة اخرى وهم يحظون بتأييد بعض الشخصيات العلمية والثقافية في لبنان عن طريق «أنصار السلم» وغيرها من الجمعيات التي تشكل واجهة لهم ، كما يحظون بتغاضي بعض السياسيين التقليديين عنهم في دوائر الدولة ، مقابل تأيدهم لهؤلاء السياسيين في الانتخابات ضد الفئات العربية المتحررة .

وعدا عن الانشقاقات فان تصرفاتهم البورجوازية وبعدهم عن الجو العربي لم يسمح لهم بالاستفادة من تنظيمهم الذي يرجع الى مدة اربعين سنة ، وبقوا منكمشين على انفسهم ، ولا ينتظر ان يلعبوا دورا رئيسيا في المستقبل القريب .

٩ ـ **الزعامات التقليدية** : لا تزال الزعامات التقليدية تحتل قسطا وافرا من الفعاليات السياسية : اولا ، لعدم توفر القوة الكافية لدى الفئات العقائدية الحزبية . ثانيا ، لدعم العهود المتتالية لها بشكل او بآخر . ثالثا ، لارتباط مصالح الناس بهذه الفئة التي تهتم بالخدمات الشخصية ، نظرا لنفوذها في دوائر الدولة اثناء تمرسها بالحكم .

١٠ ـ **حزب البعث العربي الاشتراكي** : لم نستطع حتى الان ان نعطي الصورة الصادقة عن الحزب للجماهير الشعبية في لبنان ، ولا ان نلعب الدور الذي كان يجب ان نلعبه منذ ان أصبح هناك تنظيم حزبي في لبنان. فمن جهة كانت الانقسامات المتعددة ، من عبد الله الريماوي الى صدمة الانفصال الى ازمة الشميطلي واخيرا انشقاق السعديين ، كانت تخلف وراءها ردات فعل نفسية عند الحزبيين بحيث يمر وقت طويل قبل ان يستعيد الجهاز تماسكه ويعود للعمل المنظم على المستوى الحزبي وعلى المستوى الشعبي . ومن جهة اخرى لم نستطع ان نتكيف بالواقع اللبناني ونكون فاعلين فيه اذ لم ندرس دراسة كافية ظروف القطر اللبناني السياسية

والموضوعية والنفسية والطائفية ومدى تأثير الاجنبي وتغلغله في جميع مرافق البلاد ، فظهرنا في لبنان بمظهر المتطرف غير الواقعي . وقد خلق هذا الانطباع حول الحزب جوا من الخوف والعزلة أضر بعمله الجماهيري المبني على كسب ثقة الجماهير ليتسنى له توجيهها .

اننا ولا شك نرفض هذا الواقع اللبناني المريض ، ولكن عندما نقول اننا نرفضه ونتمرد عليه ، لانه فاسد ولانه انعزالي ، ولا يمت الى حقيقة الامة وامكانياتها الخيرة الاصيلة بصلة ، فان ذلك لا يعني اننا نسقطه من حسابنا في عملنا ونضالنا، ونتجاهله في خطتنا واستراتيجيتنا ، وانما يعني اننا لا نجعل منه اساسا لبنائنا القومي والاقتصادي والاجتماعي عندما نسيطر عليه . ومن الان حتى نستطيع السيطرة عليه لا بد ان نعيش فيه ونعمل وسطه ونتفهم أوضاعه ، ونستفيد من كل تناقضاته .

ان اهتمامنا بالقضايا القومية وانفعالنا بها مع اهمالنا القضايا المحلية واشتراكنا بالحوادث عام ١٩٥٨ بشكل متطرف ومثير أبعد عنا قسما من التقدميين الانعزاليين بتأثير عامل الخوف والانطباع عندهم بأننا نسير بالمخطط الناصري ، وعدم ابراز مفهومنا التقدمي العلماني للفكرة العربية في لبنان ، أفقدنا الطابع المميز الذي يمكّننا من خرق الازدواجية التقليدية في القطر اللبناني .

الخطة المرحلية للدورة القادمة

درجت القيادات القطرية ان تقدم في كل مؤتمر قطري تقريرا سياسيا ينتهي بخطة قل ان ينفذ اكثرها ـ وذلك يعود الى الاسباب التي أسلفنا ـ يضاف اليها ضعف الجهاز وعدم تمرسه الكافي بالاعمال الشعبية ، وعدم وجود متفرغين أكفاء يقومون بالاعباء الرئيسية لتنفيذ الخطة .

وخططنا هذه الدورة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تكلمنا عنها في تحليلنا للواقع اللبناني ـ على ان لا نحيد قيد أنملة عن الاهداف البعيدة التي نسعى اليها وهي تحقيق المجتمع العربي الحر الاشتراكي الموحد ، وعلى ان لا نتعدى الامكانات التي يستطيع الجهاز ان يقدمها .

السياسة الخارجية :

ان لنا في جريدة «الاحرار» منبرا رائعا للدعاية ، وامكانية ضخمة للتوجيه وقدرة على تسجيل مواقف نحاسب عليها أنفسنا في المستقبل ، فنرى منها ما كان الصحيح ، وما كان الخطأ ، لذلك يجب ان تكون مدروسة وموضوعية لا ارتجالية ومنفعلة بالاحداث .

فبالنسبة للسياسة الخارجية ، علينا ان نركز بكل قوانا على الاستقلال الفعلي للبنان ، الذي لم نحصل عليه حتى الان ، بل ان سياستنا لا تزال نابعة من ارتباطنا بالغرب . لذلك يجب دفع لبنان ان ينتهج سياسة الحياد الصحيح بين المعسكرات، وتوجيه سياسة وفدنا في مؤتمر عدم الانحياز المقبل في القاهرة ، ودفع لبنان للمشاركة في اتجاه الدول الآسيوية الافريقية المحايدة ، ودعم الشعوب من اجل الحرية .

اما من جهة المعسكر الاشتراكي ، فيجب زيادة التعامل معه ، وخصوصا على الصعيد الاقتصادي، لا ان يتأثر لبنان بضغط الغرب كما يحصل حتى الان وبذلك نستطيع ايجاد الاسواق اللازمة لمنتجاتنا الزراعية التي تبقى دون عناية من السلطة.

السياسة العربية :

ان لبنان يدّعي الحياد بين المعسكرات العربية ، ولكن هذا الادعاء لم يكن أبعد عن الحقيقة مثلما كان في السنة الماضية . فبينما مؤيدو السياسة التحررية الصحيحة مضطهَدين ويلاحقون وتعرقل جميع مصالحهم ، ويزجون في السجون بشتى التهم ، اذ بعملاء الدول العربية المرتبطة بالغرب يسرحون ويمرحون في لبنان ، ولهم الكلمة المسموعة ، واذ بعملاء الجمهورية العربية المتحدة والدائرين في فلكها في المدة الاخيرة لهم الكلمة الاولى في دوائر المكتب الثاني اللبناني ، ولهم الامتيازات ، وتسهل أمورهم ليستطيعوا التآمر على دولة البعث في سوريا .

فعلى الحزب التركيز القوي الفعال ، في الجريدة وفي توسيع الاتصالات مع الشخصيات السياسية لنبرز ان صالح لبنان هو ان يبقى على الحياد الفعلي بين المعسكرات العربية ، وان يحسن علاقاته مع سوريا ، لان مصلحته مصلحتها ، وان الحكم في سوريا لا يريد من لبنان الا ان يغلق ارضه في وجه المتآمرين على سوريا، وأن لا يكون وكرا للتآمر عليها . وكذلك علينا تمتين التضامن العربي والتكامل الاقتصادي العربي ودخول لبنان في السوق العربية المشتركة وعدم اندفاعه للاشتراك في السوق الاوروبية المشتركة . ودفع لبنان بشكل جدي للوقوف الموقف الصحيح من قضية فلسطين .

السياسة الداخلية :

أ ــ **الحريات الديمقراطية** : على الحزب تبنّي الدفاع عن الحريات الديمقراطية وجعل السلطة الفعلية في أيدي اصحابها الحقيقيين ، لا ان يكون جهاز الجيش والمكتب الثاني مسيطرا على السلطة التنفيذية والتشريعية وحتى على السلطة القضائية ــ وفي هذا المضمار يمكن التعاون مع الفئات التي تسير في خط الدفاع

عن الحريات الديمقراطية وخوض معها معارك ايقاف تسلط الجيش والمكتب الثاني على اجهزة الدولة .

ب ــ **محاربة الطائفية** : علينا التركيز على علمانية حركتنا وفضح الاثارات الطائفية التي يتعرض لها لبنان ، والتأكيد على ان التنوع في مقومات وجود لبنان هو وسيلة لاغناء التراث العربي اذا تفهّمه الشعب في لبنان من وجهة نظرنا العلمانية التقدمية .

جـ ــ **حماية الصناعة الوطنية** : الصناعة الوطنية هي عماد الاقتصاد الوطني والمصانع هي الارض الخصبة لنمو البذور الاشتراكية ، فعلينا المطالبة بحمايتها والمطالبة بتوسيع التصنيع وتوجيه مشاريع الانماء نحو بناء اقتصاد صناعي .

د ــ **الدفاع عن مصالح العمال** : مهما قلنا في هذا المجال نبقى مقصرين عما يجب ان نفعله ، فجهازنا ليس مهيئا بتكوينه ان يكون فعالا بين صفوف العمال ، فعلينا ان نضاعف الجهد حتى نعوض ما فاتنا .

على الحزب ان يقوم بمسؤوليته بتكتيل العمال بالشكل الثوري الذي يضمن مصالح هذه الطبقة ويقودها مع القوى الاخرى في المجتمع الى مستقبل افضل من اجل الجميع وبنضال الجميع .

وعلى الحزب ان يخصص اكثر الامكانيات الحزبية للعمل في صفوف العمال واعطائهم صلاحيات تنفيذية في العمل الشعبي والنقابي .

هـ ــ **الدفاع عن مصالح الفلاحين** : ما قلناه عن وضع الحزب بين العمال ، يصح قوله عن الفلاحين ، الذين يبقى اكثرهم بدون تعليم وبدون عناية صحية ولا رعاية اجتماعية ، ومناطقهم البعيدة محرومة من الطرقات والماء والكهرباء والمدارس والمقومات الاساسية للحياة . ومن الممكن ان نجعل من نضالنا في صفوف الفلاحين رمزا للدفاع عنهم اذا ركزنا على زراعة التبغ في الجنوب واصلاحها وتحسين اوضاعها وتسويق التبغ بشكل عادل ، وعلى زراعة التفاح والحمضيات في باقي المناطق، والتفتيش عن مشاكل الفلاحين، ودفع الحكومة لايجاد الاسواق اللازمةلها.

النشرة الشعبية :

كانت للحزب في لبنان نشرة شعبية نصف شهرية ، تدعى «الاشتراكي» ولكن لظروف معظمها مادية توقفت هذه النشرة عن الصدور منذ امد بعيد . ومع ان جريدة «الاحرار» هي المنبر الرسمي للحزب الا انها ليست بمستوى جميع الفئات ولا تصل الى الفئات الشعبية ، عدا عن ان المواضيع التي تطرح فيها هي مواضيع علنية ، بينما نستطيع ان نطرق جميع المواضيع التي تهمنا في النشرة السرية ، لذلك تقترح القيادة القطرية على المؤتمر تبني اعادة اصدار النشرة .

موقفنا من العهد الحالي :

ان موقفنا من العهد الحالي هو موقف المعارضة المبدأية التي درجنا عليها بسبب تكوين الحكم الرجعي الرأسمالي في لبنان . ولكن من الناحية العملية ــ فان العهد الحالي لم يبدأ الممارسة الفعلية للحكم بعد . وبانتظار توضيح هويته ونهجه السياسي على الصعيد الخارجي والعربي ، وبنوع خاص ازاء الحكم الثوري في سوريا ، فان موقفنا سيبقى موقف المترقب الحذر ، مع ترجيحنا بأنه لن يختلف بشكل جوهري عن العهود السابقه .

***

٥ تشرين الاول ١٩٦٤

بيان حزب البعث في طرابلس حول التعليم
٦٥ الف طالب في الشوارع

التعليم فرض على الدولة وحق لأبناء الشعب[١]

- **اسعار الكتب المدرسية باهظة بسبب الاتجار والاستغلال .**
- **الشعب يدفع الرسوم المدرسية من دمه منذ سنوات ولم تبن مدرسة واحدة في الشمال .**
- **التعليم الثانوي وقف على المحظوظين .**

يا ابناء شعبنا الكادح

ها نحن على ابواب سنة دراسية جديدة وامام فصل جديد من مأساة التعليم في لبنان . منذ سنوات ونحن نطالب الحكومة بأن تعمل لتأمين العلم الذي أصبح ضرورة من ضرورات العصر لابناء الشعب المحروم :

بتأميم التعليم في لبنان وتوحيد البرامج وتعديلها بشكل يؤمن الكفاءات المهنية والعلمية لبلادنا التي تتأهب لنهضة اقتصادية واجتماعية ، وفتح المجال أمام جميع ابناء الشعب لاتاحة الفرص لهم كي تتفتح مواهبهم وامكاناتهم . ولكن النظام القائم على الاستغلال شجع المدارس الخاصة وتحول العلم الى تجارة رابحة حتى اصبحت تكاليف العلم من أقساط مدرسية وثمن كتب باهظة لا يستطيع تحملها العمال

---

١ ــ وزع جماهيريا ونشرته «الاحرار» في ٨ تشرين الاول ١٩٦٤ .

والفلاحون والكادحون .

ولقد اثبتت الاحصاءات الرسمية ان اكثر من ٦٥ الف طالب لا يجدون لهم مكانا في المدارس وبذلك يحرمون من نور العلم في بلد الاشعاع والعلم .

ان الكتب المدرسية اصبحت منذ سنوات تجارة رابحة لطبقة من موظفي وزارة التربية والمؤلفين اذ يعمدون لتغييرها كل عام وفرضها على الطلاب دون مراعاة لفائدتها العلمية وتكبيد المواطنين أثمانها الفاحشة .

ان العلم حق لابنائنا وما ضاع حق وراءه مطالب ، اننا نطلب من الحكومة ان تتخذ التدابير السريعة التالية :

١ ـ تأمين العدد الكافي من المدارس الابتدائية .
٢ ـ الغاء الاقساط المدرسية .
٣ ـ تأميم الكتب المدرسية وتوزيعها مجانا على الطلاب .
٤ ـ زيادة المدارس الثانوية لاستيعاب كل الطلاب الراغبين بمتابعة الدراسة الثانوية .

طرابلس ٥ـ١٠ـ١٩٦٤

حزب البعث العربي الاشتراكي
في طرابلس

***

١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
حول ردة ١٨ تشرين الثاني في العراق

- **جماهير العراق بقيادة البعث فجرت ثورة ١٤ رمضان .**
- **الحكم الثوري مثل آمال الشعب في الوحدة والحرية والاشتراكية وفي الحفاظ على وحدة التراب العربي .**
- **النقد الذاتي أسلوب طبيعي في الحزب الجماهيري الواثق .**
- **ردة ١٨ تشرين الثاني قام بها الحاقدون والانتهازيون ودعمها الشعوبيون والرجعيون والغوغائيون .**
- **وضع العراق الحالي تربة خصبة للانفصال البرزاني .**
- **حزب البعث هو القوة الاساسية لحفظ عروبة العراق .**
- **تجربة الحزب ونضاليته كفيلة بتصحيح الاوضاع من كل انحراف .**

- السخط الشعبي انذار بالخطر ، موجه لكل التنظيمات الشعبية العربية .
- الحكم في العراق لا يمثل سوى تناقضات الحاكمين .
- تحية للمناضلين الصامدين في وجه الطغاة .

يا شعبنا العربي العظيم

في صبيحة الثامن من شباط عام ١٩٦٣ قام شباب البعث العربي الاشتراكي بنسف اكبر قاعدة للشعوبية في الوطن العربي فقضوا على عهد اوحد العراق الطاغية عبد الكريم قاسم الذي سرق ثورة الرابع عشر من تموز وحرفها عن اهدافها وعطّل مدها الثوري وعزل العراق عن الركب العربي المتحرر ونكل بالاحرار وأعدم المناضلين وسجنهم . وبتفجير ثورة الرابع عشر من رمضان عاد للعراق وجهه العربي الناصع الذي عجّل بقيام الثورة الشعبية في القطر السوري فطرحت قضية الوحدة العربية بخطوة جدية بين الاقطار الثلاثة سوريا والعراق ومصر . وعندما استحال تنفيذ ميثاق هذه الوحدة ، استجاب الحزب الحاكم في القطرين المتجاورين سوريا والعراق لآمال الشعب العربي وقرر في مؤتمره السادس اعلان قيام الوحدة بينهما خلال شهرين اي في الثامن عشر من كانون الاول عام ١٩٦٣ . وتنبه ثوار ١٤ رمضان العقائديون للخطر الكبير الذي خلفه عبد الكريم قاسم في شمالي العراق ، والاحقاد التي خلفها بسياسة التفرقة التي اتبعها بين العرب والاكراد من جهة وبين مختلف الفئات الكردية من جهة ثانية . فجدّ ثوار ١٤ رمضان في ايجاد أسلم الصيغ لاعادة الوحدة الشعبية في العراق بما يتفق ووحدة تربة الوطن وتأمين المساواة التامة بين المواطنين بصرف النظر عن العنصر او الجنس او الدين . بالاضافة الى ذلك فان قادة الثورة العقائدية اطلقوا حرية العمل للمنظمات الشعبية والجماهيرية .. فساهم الحرس القومي في حماية الثورة وساهمت المنظمة الوطنية للعمل الشعبي والاتحاد العمالي والجمعيات الفلاحية وجمعية نساء الجمهورية والاتحاد الوطني لطلبة العراق في التبشير بالثورة ودعمها والتفاف الشعب من حولها .. وكان ثوار ١٤ رمضان يعدون العدة لضرب الرأسماليين والاقطاعيين بخطوات اشتراكية فعالة تحميها التنظيمات الشعبية ..

يا شعبنا العربي الصامد ..

ان الحزب الثوري الواثق من جماهيره ومناضليه يفخر بأن يقدم للشعب حساب اعماله وخاصة الاعمال التي أخطأ فيها .. ولا يضير الحزب الشعبي المناضل الصلب ان يعترف بخطوة خاطئة او بتدبير غير سليم او بتصرف أعوج او بموقف غير جدير بالثوريين بل على العكس .. ان اعتراف الحزب بهذه النواقص والاخطاء لهو الدليل القوي على ثقة الحزب بتنظيماته وجماهيره الملتفة حوله والمتطلعة اليه وثقته بصدق اهدافه ، وان الخطأ لم يحصل الا لأن بعض الحزبيين او القريبين من الحزب تجاوزوا على أسلوب الحزب النضالي والتنظيمي وخرجوا عن اهدافه وأخلاقيته.

ان هذه التجاوزات التي وقع فيها الحزب لم تكن نتيجة خطة مرسومة ولا كانت تطبيقا لخطة بل كانت وليدة مؤثرات سابقة للثورة ولاحقة بها .. هذا ولا يجب ان ننسى الخطأ الفادح الذي وقع ثوار ١٤ رمضان فيه وهو احتضانهم لعبد السلام عارف الذي كان يطويه النسيان .. خاصة اذا علمنا بأن كثيرا من التجاوزات التي وقعت بعد ١٤ رمضان كانت تتم بتشجيع من عبد السلام عارف والزمرة التي انقلبت على حزب البعث العربي الاشتراكي تطعنه في الظلام بعد ان كانت تستمد قوتها ومكانتها من قوة قادة الثورة واحتضانهم لها .

ان ردة ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٣ لم تقم لاصلاح التجاوزات والاخطاء بل قامت لتقضي على المكاسب التي حققها شعبنا العربي في العراق والتي كان سيحققها بعد شهر واحد من الردة المجرمة : لقد قضت ردة تشرين الثاني المجرمة على مكاسب شعبنا في العراق من تنظيمات شعبية مكافحة بناءة فحلت المنظمة الوطنية للعمل الشعبي ، وقذفت أفراد الحرس القومي بالصواريخ وأسالت دماءهم في شوارع بغداد وغيرها ، وحلت الاتحادات العمالية والفلاحية والطلابية والجمعيات النسائية ، وقضت على الوحدة العسكرية التي وفرت للعرب ولمعركة فلسطين بالذات أضخم قوة عسكرية عربية ضاربة ، عطّلت انتصار الجيش العراقي البطل على عصابات البرازاني الانفصالية التي كانت تلفظ أنفاسها الاخيرة ولا تحلم سوى بالنجاة والهرب والتسليم .. وهي بالتالي حرمت العراق خيرة مناضليه بين شهيد وسجين ورهين ومشرد .. ان ردة ١٨ تشرين الثاني لم يقم بها الا الحاقدون والموتورون والانتهازيون ودعمها الشعوبيون والرجعيون والغوغائيون .

وعراق اليوم بحكامه وأوضاعه يشكل تربة خصبة تنبت فيها اشواك البرازاني الانفصالية ، لانه لا يمكن ان يوجد في العراق في وقت من الاوقات حكم يمثل ضعف هذا الحكم وتفككه وتخبطه وحاجته لمهادنة حتى أعدائه اذا كانوا لا يهددون بقاءه في الحكم ولو كان ما يهددونه وحدة تراب الوطن وأبناء الوطن ومستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ان البرزاني يستغل ضعف حكام بغداد وخلافاتهم وخوفهم لينال من كرامة المواطنين العراقيين من عرب وأكراد ولينال من كرامة الجيش العراقي البطل الذي صان وحدة الوطن بشرف وشجاعة وكاد يقضي على أحلامه الانفصالية الاستعمارية لولا ان انجده عبد السلام بحقده على الحركة الثورية الاصيلة ورغبته في الوصول الى الحكم بأي ثمن كان .

ايها الشعب المناضل

ان السخط الشعبي الذي سمعنا أصداءه من مدن القطر السوري وعماله وفلاحيه ومثقفيه ومن جميع المنظمات العربية في الخارج لهو انذار بشر خطير سيحل بالامة العربية وقضاياها المصيرية اذا استمر هذا الحكم المنحرف في بغداد على انحرافه .. او اذا لم يطح به في الوقت المناسب لاطلاق سراح مناضلي العروبة الحقيقيين في العراق من قيودهم وسجونهم لكي يساهموا في المحافظة على وحدة

التربة الوطنية والقضاء على اية نزعة انفصالية تحتمي كذبا وراء ادعاء الحفاظ على حقوق فئة من الشعب .. كما ان الجيش والشعب اليوم يستعدان للاطاحة بمن تساهل في حفظ كرامتهما ويتهاون في الحفاظ على وحدة العراق ووجهه العربي الاصيل .

ان هذا الحكم الحالي في العراق لا يمثل اي هدف من اهداف الامة العربية : لقد قضى على الوحدة بين العراق وسوريا وهو يدعي انه سيحقق وحدة مع مصر بعد سنين وكأنه سيعمر هذه المدة ، وهو قد أبعد الجيش العراقي الضارب عن حدود فلسطين ومعركة العودة بإلغائه الوحدة العسكرية بين الجيشين العربيين السوري والعراقي ، أما في مجال الحرية فان ما يقارب العشرين الف معتقل يشهدون بمدى الحرية التي يعاني الشعب منها ، وأما الاشتراكية فلا أدل عليها من هذه العزلة الشعبية التي يعانيها الحكم ولا أدل على منجزاتها من هذا الدعم الرجعي الرأسمالي الانتهازي الذي يلقاه الخائفون من الاشتراكية في بغداد ..

ان الحكم الحالي في العراق لا يمثل سوى تناقضات الحاكمين وأهوائهم الشخصية .. ولن يمثل في المستقبل سوى ذكرى انتكاسة عرف الشعب والجيش كيف يزيلان آثارها ويقهران مثيريها . ولا يحسبن جلادو بغداد اليوم انهم بإلقائهم المناضلين من قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في السجون يعطلون جزءا من قدرة الحزب على تحطيمهم وتخليص العراق من ظلمهم الاسود فهم يعرفون قبل غيرهم ان الحزب يوم فجَّر ثورة الرابع عشر من رمضان كان معظم قادته في السجون ، وليعلم الانتهازيون في بغداد ان مقابل كل سجين بعثي او وطني مخلص غير بعثي ، يناضل العشرات من ابناء البعث ولن يطول اليوم الذي يخرجون فيه ويعيدوا لثورة رمضان أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية ويقضوا على الخائن العميل برازاني الاستعمار واحتياطي الشعوبية .

يا شعب لبنان الابي :

ان الحكم في العراق لم يكتف بتسهيل المؤامرات الانفصالية الجديدة وبتخاذله أمامها بل انه اخذ يهدد وحدة التربة العربية في جنوب العراق ، بعد ان كادت تصبح واقعا في الشمال ، فغذى التناقضات الطائفية .. ان هذا التمزق الطائفي يؤثر على الوضع في لبنان الذي يتأثر بالعراق تأثره بكل قطر عربي الشيء الذي يهدد وحدته الوطنية ، ويكون الامر على العكس فيما لو توفر للعراق حكم مؤمن بالوحدة القومية والوحدة الوطنية . ان مثل هذا الحكم يأخذ بعين الاعتبار لا مصالح القطر العراقي فحسب بل مصالح الشعب العربي في كل مكان بما في ذلك لبنان .

ايها الشعب العربي المكافح ،

تصميمك الواعي العنيد على تحقيق اهدافك وإزالة كل العوائق دونها يشد أزر المناضلين ويقويهم ويدعم نضالهم . وليكن هتافك معهم ابدا :

- **الخزي والعار للمنحرفين الجدد في بغداد .**
- **الهزيمة للبرزاني واحلامه الانفصالية الاستعمارية .**

● عاشت وحدة التراب العراقي ووحدة عربه وأكراده الشرفاء .
● المجد والخلود لشهداء البعث العربي الاشتراكي .
● الحياة والظفر لاهداف أمتنا الواحدة في الوحدة والحرية والاشتراكية .

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
القيادة القطرية

١٨-١١-١٩٦٤

***

٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٤

الاستقلال الذي نريد(١)

لم يعد الاستقلال يعني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية خروج الجيوش الاجنبية من البلاد وانتخاب رئيس وطني محل الحاكم الاجنبي او المفوض السامي. ان مقياس الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية انتقل من هوية ممثلي التكتلات الى هوية اصحاب الخيوط الاقتصادية . ان التداخل العضوي بين السياسة والاقتصاد وتبعية السياسة شبه المطلقة للاقتصاد لم يعودا من الامور التي تخفى على احد .

البلد المستقل هو البلد الذي يستطيع ان يضع سياسته انطلاقا من واقعه الشعبي ومن أمانيه العميقة ، وعندما تكون الاعتبارات الاخرى اقوى في تحديد السياسة فهذا يعني ان استقلال البلد هو شكل خداع وكاذب . ولا يمكن ان تتغلب أماني الشعب العميقة والواقع القومي والجغرافي على الاعتبارات الاخرى الا اذا كان البلد سيد اقتصاده .

وانطلاقا من هذه المسلمات شبه البديهية يتساءل المرء عن مدى استقلال لبنان.

ان السؤال الاول الذي يطرح اليوم لمعرفة فيما اذا كان بلد مستقلا فعلا ام لا هو : من اين يعيش ؟ فاذا كان ازدهار البلد ونموه ينبعان اساسا من داخله اي من انتاجه ومن استثمار موارده واذا كان انتاجه غير مرهون لدولة او لكتلة فان هذا البلد هو حقا مستقل او على طريق الاستقلال . اما اذا كان رزق البلد معلقا اساسا بالخارج بغضب او برضى هذا البلد او ذاك فان استقلال البلد يبقى نظريا

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٢٠٢ .

وهو بيد غير ابنائه .

ونظرة الى واقع لبنان الاقتصادي تدلنا الى ان انتاج البضائع في لبنان لا يشكل سوى ثلث الدخل القومي بينما الخدمات تشكل الثلثين ، وهذه النسبة المنخفضة للانتاج اثبات أولي على مدى نقص الاستقلال الحقيقي وهي مخالفة لنسب اي بلد في العالم حتى تلك الفارقة في الرأسمالية والتبعية ، وحتى هذا الثلث لا يمثل رأسمالا داخليا ، فالاحصاءات التي جمعتها الجامعة الاميركية تدل على ان البناء يشكل سدس هذا الانتاج . وكلنا نعرف أن الرأسمال اللبناني الموظف في البناء اخذ يتضاءل بينما ارتفعت نسبة الرساميل العربية وهذا التوظيف هو توظيف جامد ولا ينمي الاقتصاد . والصناعة التي لا تشكل سوى ١٣ بالمئة من الدخل القومي خاضعة لدرجة كبيرة لتغلغل الرأسمال الاجنبي . فبلد وضعه الاقتصادي يشابه الى حد بعيد وضع الطفيليات لا يمكن ان يكون مكتمل الاستقلال وسياسته لا يمكن ان تكون سوى صورة عن واقعه الاقتصادي . اي ان سياسته ستكون سياسة الضعيف الخائف الذي يريد دائما ان يرضي المتناقضات والذي يتعرض الى الانجراف في عقدة التسول .

ان النسبة العالية من الخدمات في الدخل القومي وبنوع خاص نسبة التجارة، مظهر خطر من مظاهر التبعية الاقتصادية . والسلطة الحقيقية في لبنان على الصعيد الاقتصادي ، ليست للمجلس ولا للحكومة بل لاقطاب الاقتصاد . وعندما نعرف ان أقطاب الاقتصاد في لبنان هم التجار ، وعندما ندرك ان مصالح التجار الكبار مرتبطة اساسا بالصناعات الاجنبية أدركنا مدى الخطر الذي يهدد هذا البلد والعوائق التي تقفدون بلوغه الحد الادنى من الكيان الذاتي. اذ ان الكيان الحقيقي ليس الحس بان هناك علماً ونشيدا او تمنيا طائفيا بل هو الحس بالحرية وبالسيادة على مقدراته .. ومقدرات لبنان الاقتصادية اليوم ليست بيده لان اقتصاده ليس بيد ابنائه والقلة من ابنائه التي تحكم بفضل نفوذها الاقتصادي ليست سيدة نفسها فهي بدورها تابعة لمصالح اقتصادية خارج الحدود . وهل نحن بحاجة الى أمثلة لابراز ما ينقصنا لاستكمال استقلالنا السياسي والاقتصادي ؟

نكتفي بمثلين احدهما سياسي وثانيهما اقتصادي :

فما هو موقف لبنان الرسمي اليوم من موضوع الاعتراف بالصين الشعبية ؟

قد يضحك البعض عند طرح هذا السؤال الا ان ضحكهم يدل على قلة فهمهم لمصلحة بلدهم . ان موضوع الاعتراف بالصين يتعدى اطار الشكليات فهو يعبر عن خط سياسي وفي نفس الوقت يحمل نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي . فالصين تستطيع ان تستورد كل ما ننتجه وتجنبنا قسما من الازمات الاقتصادية التي نتخبط فيها .

لقد كان موقف لبنان من الصين حتى الان هو موقف المتأثر بضغط الولايات المتحدة . ان الدول العربية التي تشعر انها تضع هي سياستها اعترفت بالصين الشعبية ولم تخسر من هذا الاعتراف .

ان غالبية الدول الافريقية الحديثة الاستقلال اعترفت بدورها بالصين الشعبية، بينما لبنان الرسمي تهرب حتى الان من هذا الاعتراف خوفا من نقمة اميركا . وعندما يتحدث رشيد كرامي وكمال جنبلاط عن الاتجاه الوطني ويتنطحان لمواضيع الاستقلال والتحرر يضحك العاقل او يهزأ .. فماذا فعل «بطلا» التحرر بعد وجودهما في الحكم مدة تزيد عن الاربع سنوات ؟ هل تجرآ على طلب الاعتراف بالصين الشعبية اسوة بالجمهورية العربية المتحدة التي يدعيان تمثيلها ؟ كلاهما هاجم السفارة الاميركية وتحدثا عن تدخلها في شؤون لبنان الداخلية ، وعن رفضهما الخضوع لرغباتها . لقد صدقا عند تحدثهما عن تدخلها انما لم يصدقا عندما ادعيا انهما لم يرضخا . يقول كرامي وجنبلاط ان اكثرية المجلس تمثل الاتجاه الوطني التحرري فكان بامكانهما اذن ان يخطوا هذه الخطوة التي تثبت ان الحكومة التي تزعماها طويلا هي سيدة سياستها ومقدّرة لمصلحة لبنان العربية والاقتصادية .

ان مهاجمة السفارة الاميركية ليست مقياسا للتحرر ازاء اميركا وسياستها . فالولايات المتحدة الاميركية لا تغضب من الانتقادات المعدة للاستهلاك الداخلي . ان ما يغضبها هو مجابهة سياستها او مصالحها . والسيدان كرامي وجنبلاط وزملاؤهما من أقطاب الاتجاهات الوطنية أثبتوا وطنيتهم كخطباء ولكنهم لم يثبتوا مقدرتهم على التحرر كرؤساء حكومات او كوزراء .

ومثل آخر اقتصادي اكثر دلالة من المثل السياسي يثير القلق على الاستقلال، هو موضوع السوق الاوروبية المشتركة .

ان موقف لبنان الرسمي من هذا الموضوع كان حتى الان مشابها لموقف اسرائيل التي تتوسل السوق الاوروبية المشتركة .

وبالاضافة الى ذلك يرفض لبنان الدخول في السوق العربية المشتركة . لقد وقعت الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق والاردن والكويت اتفاقية السوق العربية المشتركة ، والبلد العربي الوحيد في هذه المنطقة الذي تجنب الاتفاقية هو لبنان .

لماذا يرفض لبنان الارتباط مع جيرانه العرب لما فيه مصلحة الجميع ويتوسل الغرب خلافا لجيرانه ؟ ولن نسأل «خطباء» الوطنية عن هذا الموضوع فليس لهم رأي او سلطة في هذه القضية الحساسة والمرتبطة مباشرة باستقلال البلد الاقتصادي . ان اصحاب الرأي في هذه القضية اي اصحاب السلطة الحقيقية في هذا المجال هم كبار التجار . ان مصلحة التجار الكبار الممثلين لمصالح غربية ضخمة تتعارض مع تنمية الصناعة العربية ومع الاتجاه الواضح نحو التوجيه الاقتصادي ونحو نسف الانظمة الاقتصادية الحاضرة . ان النواب وحتى الوزراء يستطيعون ان يتحدثوا كيفما شاؤوا عن الاستقلال ولا يعارضهم احد عندما يهاجمون الغرب في صحفهم او في ندوات المجلس ، وبياناتهم تملأ بتعابير الحياد وعدم الانحياز ارضاء لرغبات الاكثرية الشعبية . اما التنفيذ الفعلي خاصة عندما يمس المصالح الاقتصادية فهو امر آخر يخرج عن سلطة نواب ووزراء التحرر ويخضع للسلطة الحقيقية في

البلد ، سلطة المال .

ان الاستقلال في لبنان أمنية وليس واقعا مكتملا . ان له مظاهره المؤثرة في جيشنا الوطني وفي مؤسساتنا السياسية والاجتماعية ، ولكنه لم يتوصل بعد الى المحتوى المنشود .

واذا كان لنا من امل في مطلع العهد الجديد ، فهو ان ينجح الرئيس الحالي في تحقيق هذه الامنية .

فلبنان يفتش اليوم لا عن مظهر الاستقلال بل عن معناه . واذا كان لا يمكن ان يقال عن الرئيس الجديد انه اب الاستقلال فهو على الاقل يستطيع ان يكتسب لقب محقق الاستقلال الحقيقي الكامل .

« الاحرار »

***

٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٤

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

بمناسبة ذكرى التقسيم

تحويل الروافد يجب ان يقترن بخطة متكاملة لانهاء وجود «اسرائيل» (١)

- التاسع والعشرون من تشرين الثاني سيظل حيا في ضمير الشعب العربي وسيزيد من تصميمه على محو العار .
- ازالة اسباب النكبة تشترط ازالة الاوضاع العربية الفاسدة .
- الوصاية على المنظمات الشعبية الفلسطينية تعطيل لفعاليتها الثورية .
- حرية التنقل والعمل السياسي للفلسطينيين محك لاخلاص الحكومات العربية لقضية فلسطين .
- انتكاسة المحاولات الوحدوية لا يضعف ايماننا بعدالة قضيتنا .
- تحويل الروافد يجب ان يقترن بخطة متكاملة لانهاء وجود «اسرائيل» .
- توصية المجمع المسكوني هزت ضمير الشعب العربي وعلى المسؤولين في الفاتيكان تدارك الامر ورفض التوصية .
- وحدة النضال العربي كفيلة باسترجاع لواء الاسكندرون .
- ارادة الشعب العربي وتصميمه كفيلان بتحرير الارض العربية .

يا شعبنا العربي العظيم ..

يمر بنا التاسع والعشرون من تشرين الثاني والشعب العربي يناضل من اجل

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ٢٠٧ .

ازالة الاسباب التي جعلت لهذا اليوم أثره المشؤوم على الواقع العربي وازالة اسباب النكبة تشترط ازالة الكثير من الاوضاع والمخلفات التي عطلت ارادة الامة العربية في انتزاع حقها الضائع وكرامتها المهدورة . فشعب فلسطين الذي أريد له ان يغيب عن مسرح النضال من اجل حماية ارضه قبل النكبة ، ومن اجل النضال لاسترجاعها بعد ذلك ، يبقى هو الممسك الاول بزمام المبادرة من اجل تحرير بلده . وان وعي الحكومات العربية لهذه الحقيقة وخوفها من أن تعصف انتفاضة الشعب العربي بأوضاعها وارتباطاتها المشبوهة ، جعلها تمارس دورها المعروف في تعطيل ارادة الفلسطينيين الحرة وفي ممارسة الوصاية على المنظمات الشعبية الفلسطينية التي يفترض ان تقود نضال العودة .

ايها الشعب العربي

ان المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في الدول العربية لا تعبر عن رغبة حكومات هذه الدول في تسهيل نضالهم من اجل العودة بل على العكس تقيدهم حتى في حياتهم العادية وكأنها قد اخذت على عاتقها قتل الشعور الوطني والانساني فيهم .

ان القيود التي تفرض على الفلسطينيين من ناحية العمل السياسي او التنظيم المهني او النقابي لا يمكن ان تكون بداية لتهيئة الجماهير الفلسطينية من اجل العودة . وان الخطوات التي قامت بها سوريا الشقيقة في اطلاق حرية التنقل والعمل للفلسطينيين لم تؤت ثمارها المرجوة لانها لم تجد اي تجاوب لها عند اي من الحكومات العربية الاخرى .

ان معركة تحرير فلسطين هي قضية الشعب العربي كله وان انتصار الجماهير العربية في مختلف اقطارها واقامة انظمة شعبية تقدمية فيها هو انتصار حقيقي يمس جوهر معركة التحرير هذه . من هنا كان وقوف جماهير الفلسطينيين الى جانب حركات التحرر طبيعيا ومنسجما مع ضرورات وحدة النضال المنشودة .

لقد كانت من أبرز الخطوات التي حققها الشعب العربي الوحدة العسكرية بين سوريا والعراق التي أودت بها ردة تشرين فأبعدت الجيش العراقي عن حدود معركة العودة . ان هذه الخطوة لو قدر لها ان تستمر لاثرت في الكثير من التطورات التي رافقت مؤتمرات التحويل والتحويل المضاد . وان الشعور بالخيبة الذي تعانيه الجماهير العربية بسبب الفشل الذي عانته وحدة ١٩٥٨ وبسبب ردة ١٨ تشرين الثاني في العراق يجب الا يضعف ايماننا بعدالة قضيتنا وضرورة النضال الدائم من اجلها .

يا جماهير شعبنا العربي ...

ان العدو ما زال يقوم بمحاولات لتثبيت أركان وجوده على ارضنا ، وقد شهد هذا العام قيام «اسرائيل» بتحويل المياه العربية الى النقب . ان هذا التطور في وضع العدو يحتاج الى وعي ثوري في مجابهته ، وان التستر وراء اجماع الحكام العرب لا يكفي مبررا للتقاعس في هذا المجال . ان القرارات العربية التي خرج علينا بها مؤتمر الذروة لا تشكل بحد ذاتها موقفا كاملا لمجابهة العدو . فالتحويل المضاد عمل ثوري سليم اذا كان جزءا من خطة واعية كاملة تستهدف وجود

«اسرائيل» ، وهو ضرب من التسويف والمماطلة والالهاء للشعب العربي اذا جاء مبتورا موجها لاقناع العرب بالسكوت عن التحويل .

ان مشاركة الامة العربية في المؤتمر عن طريق بعض ممثلي الحكومات الشعبية يمنع التواطؤ المقصود ، ولكنه في نفس الوقت يهدد بامتصاص ثوريتها تحت شعار الاجماع . ان الرد الحاسم على «اسرائيل» هو بمنع التحويل بالقوة كمقدمة للقضاء عليها .. وان ما جرى الاعلان عنه والاتفاق عليه في مؤتمر الذروة يدعو الشعب العربي الى التيقظ والحذر من الوقوع في شباك مؤامرة جديدة ، كما انه يدعو الجماهير العربية للضغط على حكوماتها ليس فقط لتنفيذ الحد الادنى المطلوب منها بل ودفعها لتطوير هذه المقررات نحو خطة كاملة للعمل .

وان الوقوف من الدول التي تساند «اسرائيل» في عدوانها موقفا حازما بمقاطعتها اقتصاديا وحرمانها من البترول العربي هو بعض من الجواب العربي الجدي على تحديها وتجاهلها للحق العربي في فلسطين . وان من بديهيات الامور العمل على انهاء القواعد العسكرية على الارض العربية والتخلص من براثن الاستعمار الجديد.

ايها الشعب العربي ..

لقد هزت جماهير شعبنا منذ ايام التوصية التي رفعها المجمع المسكوني في الفاتيكان . وان العزب في الوقت الذي يرجون فيه بأن يتدارك المسؤولون في الفاتيكان الامور قبل ترديها يتطلعون الى تلك التوصية وهم يعلمون بأن فيها ما يسيء للفاتيكان ويضر بمستقبل علاقاته بالشعب العربي ..

يا شعبنا العربي المكافح ..

لا بد لنا ونحن نستعيد مأساة تقسيم فلسطين واغتصابها في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧ من ان نذكر المأساة الثانية التي حلت ببقعة عربية اخرى .. ففي مثل هذا اليوم من عام ١٩٣٩ تآمرت قوى الاحتلال الفرنسي على عروبة الاسكندرون فوهبته لتركيا رغم ارادة شعبه العربي وكفاحه الدامي في سبيل الحفاظ على عروبة ارضه التي لا بد وأن تعود بفضل نضال العرب عربية حرة من اي قيد .

فلتكن ارادتك ايها الشعب العربي المناضل عملا ثوريا منظما لتحرير فلسطين والاسكندرون وكل ارض عربية من رجس الاحتلال الاجنبي ولتكن صرختك الداوية:

- **عاشت فلسطين بسواعد ابنائها ونضالهم حرة عربية .**
- **عاشت وحدة النضال العربي لتحرير الارض العربية .**
- **لا بد من عودة اللواء السليب الى عروبته الاصيلة .**
- **النصر لكفاح العرب في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .**

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
القيادة القطرية

٢٩-١١-١٩٦٤

***

المؤتمر القطري الاستثنائي
المنعقد في ٢٠-١٢-١٩٦٤

بناء على قرار المؤتمر القطري العادي المنعقد في أواخر ايلول ١٩٦٤ بعقد مؤتمر قطري استثنائي تعرض فيه القيادة خطة سياسية للحزب ، انعقد هذا المؤتمر في ٢٠ كانون الاول ١٩٦٤ ، الا ان بحث الوضع القومي ، والازمة الحزبية التي قامت بين القيادة القومية وقيادة قطر سوريا ، قد استغرق جل وقته . وننشر فيما يلي النشرة الدورية السرية التي أصدرتها القيادة القطرية عقب المؤتمر — المحرر — .

*

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة — ذات رسالة خالدة
القيادة القطرية

نشرة دورية
سرية وخاصة بالاعضاء فقط

حول المؤتمر القطري المنعقد في ٢٠ — ١٢ — ١٩٦٤

تنفيذا لقرار المؤتمر القطري المنعقد بتاريخ ٢٦-١٩٦٤/٩/٢٧ والقاضي بالدعوة لعقد مؤتمر قطري لمناقشة خطةالعمل الحزبي، انعقد المؤتمر بتاريخ ٢٠-١٢-١٩٦٤ لبحث : ١ — الوضع القومي و٢ — خطة العمل الحزبي . وبعد عرض لأزمة الحزب والحكم في القطر السوري ومناقشة ملابسات هذه الازمة أقر المؤتمر التوصيات التاليـة :

اولا — يوصي المؤتمر القطري اللبناني :

ا — بالعمل على تنفيذ مقررات القيادة فورا خلال المهل التي حددتها هذه المقررات.

ب — الطلب من المحكمة الحزبية القومية ان ترد استئناف القيادة القطرية السورية المجردة من مسئولياتها الحزبية لعدم الاختصاص ، ولأن قرار القيادة القومية بتجريد هذه القيادة من مسئولياتها لا يخضع لباب العقوبات القابلة للاستئناف امام المحكمة القومية ، بل هو من باب صلاحيات القيادة القومية في علاقتها التنظيمية بالقيادات التي أدنى منها ، والمقررات التي تتخذها القيادة القومية في هذا الباب لا تخضع لاية مراجعة امام المحاكم الحزبية .

ان الفقرة الثالثة من المادة (٥٠) من النظام الداخلي تنص على ما يلي :

— المادة ٥٠ — : «القيادة القومية هي اعلى سلطة قيادية في الحزب تشرف على كافة شئونه ويخضع لها الحزب وكافة هيئاته ومنظماته وقياداته . وتشمل صلاحيات القيادة القومية وواجباتها الامور التالية :

ـ فقرة (٣) . «قيادة الفروع والاقطار التي تفتقد امكانية قيادة نفسها قطريا لاي سبب حتى تزول الاسباب» .

ج ـ ان تعمل اللجنة القومية على الاسراع بالاتصال بالتنظيمات الحزبية العسكرية والوقوف على رأيها في موضوع اللجنة العسكرية وان تقرر بعد ذلك الاستمرار في تجميد اللجنة العسكرية او اعادة صلاحياتها لها بعد تعديل اللجنة وتعديل صلاحياتها وتحديدها .

ثانيا ـ ان المؤتمر القطري :

ـ بعد اطلاعه على الوضع القومي الحالي من خلال العرض الذي قدمه الرفاق اعضاء القيادة القومية وبعد مناقشته لجميع جوانب الازمة وتحليلها بشكل علمي وأثرها على دور حزبنا التاريخي في النضال العربي يقرر ما يلي :

بصرف النظر عن صحة التهم التي وجهت للرفيق محمد عمران او عدم صحتها فان الاسلوب الذي تم فيه ابعاده عن سوريا فيه تجاهل صارخ لوجود الحزب القومي وقيادته القومية كما انه بالاصل مناف لاخلاقية البعث والنهج الجديد الذي طرحه في العمل السياسي العربي ، لذلك يوصي المؤتمر القيادة القومية بضرورة اتخاذ قرار بإعادة الرفيق عمران والتحقيق معه ضمن الاصول الحزبية ، والتحقيق بكافة التهم التي وجهها الرفيق عمران ومحاكمة كل من ساهم بعملية ابعاده .

ثالثا ـ لما كان الحزب يجتاز مرحلة خطيرة سيكون لها الاثر الكبير على وجوده وثورته يوصي المؤتمر القطري تبليغ الرفيق منيف الرزاز وسائر اعضاء القيادة القومية بضرورة الحضور الى دمشق للمشاركة باجتماعات القيادة القومية كي يتحملوا مسئولية هذه المرحلة الخطيرة من حياة الحزب .

رابعا ـ يوصي المؤتمر القطري اللبناني القيادة القومية الاتصال بصورة سريعة بالقواعد الحزبية (المدنية والعسكرية) في القطر العربي السوري وايضاح كافة الملابسات التي احاطت بالحوادث الاخيرة في سوريا وحتى تكون جميع القواعد على علم كامل بكافة الظروف التي أحاطت بالقضايا الاخيرة .

خامسا ـ يوصي المؤتمر القطري القيادة القطرية بتعميم خطة العمل على القواعد الحزبية لكي يصار الى مناقشتها على مستوى مؤتمرات فرق والى ابداء رأي القواعد حولها ثم الدعوة الى مؤتمر قطري خلال فترة لا تتجاوز الاربعة اسابيع لمناقشة خطة العمل ولبحث الوضع القومي .

سادسا ـ يوصي المؤتمر القيادة القطرية اللبنانية بالاتصال بالقواعد الحزبية على شكل مؤتمرات فرق لينقل لها ما يمكن من هذه الوقائع والمعلومات حتى تكون على صلة مباشرة بمشاكل الحزب والتطورات المقبلة .

١٢ـ١ـ١٩٦٥

***

٧ آذار ١٩٦٥

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
في الذكرى الثانية لثورة ٨ آذار

ايها الشعب المناضل ،

تطالعنا الذكرى الثانية لثورة الثامن من آذار في القطر العربي السوري ، وقد سارت هذه الثورة شوطا بعيدا في تثبيت هويتها القومية الاشتراكية وحققت في قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة انجازات ثورية واسعة .

وحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ، انطلاقا من نظرته القومية الاشتراكية ومن نهجه العلمي الثوري ، يؤكد ان انجازات الثامن من اذار ليست ملكا للحزب الذي حققها ، بل تظل ملكا للشعب العربي كله وملكا للتجربة العربية الثورية نظرا لطبيعتها ومدى مفعولها على الصعيدين القطري والقومي .

فالثورة الزراعية ، المتمثلة في التشريعات الجديدة للاصلاح الزراعي وقانون العلاقات الزراعية ، قد حررت الفلاحين من التعسف والاستغلال ووضعتهم لاول مرة في طريق المجتمع الاشتراكي ، وقلبت علاقات الانتاج في الريف لمصلحة الاكثرية الساحقة من شعبنا .

وهكذا رفعت ، والى الابد ، يد الاقطاعي ، التي كانت تتحكم بالارض والعاملين فيها وبما ينتجون . وتخلص الفلاحون من ربا «المصارف الزراعية» التي كان يملكها الاقطاعيون والرأسماليون ، وعادت ملايين الاطنان من القطن والقمح والشمندر السكري ملكا لملايين الشعب الكادحة بعد ان كانت لفئة قليلة من المغتصبين والمستغِلين .

اما التحويل الاشتراكي في القطاع الصناعي فقد كان عملا حاسما جرد أعداء الثورة من اسلحة الاستغلال والتآمر وأكد عمليا الهوية القومية الاشتراكية التي بررت قيام الثورة بأهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية .

فتأميم شركات الانتاج الكبرى والمتوسطة واعتماد طريقة التسيير الذاتي من قبل العمال لهذه الشركات قد أعاد للطبقة العاملة دورها الطليعي في بناء الاشتراكية ووضعها امام مسؤولياتها . هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فان هذه التأميمات تناولت فيما تناولته جميع الشركات التي تنتج السلع الاستهلاكية اليومية التي يحتاجها الشعب ، ولا يجوز ان يظل هذا الشعب تحت رحمة المستغلين يسلبون أمواله وحريته ويعطلون تفكيره وتطلعاته للانعتاق والتحرر .

وهكذا خرج انتاج شركات النسيج والادوية والسكر والاسمنت والاخشاب والمطاحن من سوق المساومات والتلاعب بالاسعار ليصبح ملكا للشعب . وكذلك فان تأميم شركات الكهرباء وتنزيل بدلات الايجارات وحصر استثمار البترول بالدولة وانشاء المؤسسة الاستهلاكية العامة جاء ليحفظ اموال المواطنين وثروتهم القومية .

وكذلك جاء تأميم التجارة الخارجية فيما يتعلق باستيراد السلع الاساسية متمما للخطوات الثورية التي خطتها سوريا الثامن من اذار ، اذ ان التجارة تشكل المرتكز الثاني ، بعد الزراعة ، للاقتصاد السوري ، ولا يجب ان تظل تحت رحمة كبار الرأسماليين الذين يهمهم تحقيق اكبر ربح ممكن مما يعرض صغار المنتجين وجميع المستهلكين لاستغلال بشع .

وهدف تأميم التجارة الخارجية لا يقتصر فقط على انقاذ الشعب بمنتجيه ومستهلكيه من الاستغلال ، بل يشمل تنظيم التجارة بما يتلاءم ومقتضيات التنمية الاقتصادية ويمهد للقضاء على مظاهر الاستعمار الجديد وأدواته .

من الطبيعي ان تتعرض الثورة القومية الاشتراكية الى مؤامرات متتالية وان تواجه صعوبات متعددة ، فالاستعمار وعملاؤه وحلفاؤه لن يتخلوا عن تآمرهم لعرقلة مسيرة الثورة والتشكيك بهويتها وانجازاتها ، والرجعيون والرأسماليون والسياسيون المحترفون التقليديون لن يتخلوا بسهولة عن امتيازاتهم اللامشروعة فهم يحاربون كل خطوة تقدمية ويجهدون للمحافظة على أوضاع التخلف والفقر لانها تؤمن لهم السيطرة والتحكم .

وإزاء ذلك يصبح من واجب الثورة ، بانجازاتها وخط سيرها ان تستقطب الجماهير الشعبية لتكون في صفها للدفاع عن مصالحها وللقضاء على المؤامرات وتذليل الصعوبات وتحمل مسؤولياتها في حماية الثورة وسلامة استمرارها .

ان استمرار الثورة وعدم انحرافها بحاجة الى اطار تنظيمي يعبىء طليعة الشعب الواعية لتكون رقيبا امينا على مؤسسات الحكم اثناء تطبيقها لمبادىء الثورة ، وهي بحاجة الى وضوح نظري وتخطيط اقتصادي واجتماعي وسياسي . وحزب البعث العربي الاشتراكي هو الذي يؤمّن هاتين الحاجتين الاساسيتين للثورة بواسطة تنظيماته التي تستلهم ارادة الشعب ومطاليبه واحتياجاته في جميع المجالات لتحولها الى خطط ودراسات علمية مفصلة يتولى الحكم تنفيذها .

يا شعب لبنان العربي

لقد بات من المسلمات البديهية ان اية انجازات تقدمية تتم في قطر عربي انما تنعكس بقوة على بقية الاقطار العربية وان اي مكتسب تحصل عليه الطبقات الكادحة في قطر ما يفتح أعين الطبقات الكادحة في الاقطار الاخرى على المطالبة بمثله .

وهذا الترابط في الاحتياجات والمطاليب يدفع الى اكتشاف ترابط آخر الا وهو وحدة الخصم . وهذا كله دليل على وحدة المعركة بين الكادحين العرب وأعدائهم الرأسماليين والرجعيين وممثلي اليمين البورجوازي الجشع .

ففي لبنان نرى نقابات العمال تطالب بزيادة للاجور متناسية طبيعة خصمها الذي تطلب منه حقها ، بينما الحقيقة ان المعركة ليست معركة زيادة أجور بنسبة كذا او كذا بل هي معركة القضاء على عملية الاستغلال نفسها . واذا بنا نرى ان المساومات بين اخذ ورد في نسبة الزيادة ، ما هي الا تخدير للطبقة العاملة وصرفها عن طبيعة مهمتها الاساسية : تغيير علاقات الانتاج بحيث تصبح وسائله بيد الطبقة المنتجة .

ان الديمقراطية الصحيحة تعني قبل كل شيء قيادة الاكثرية للحكم وتمثل مصالحها في مخططاته وانجازاته ، بحيث يمثل العمال طبقتهم ويمثل الفلاحون العاملين في الارض ، اما في لبنان فان الوضع المعكوس هو الحاصل :

فالعمال يمثلون بواسطة أرباب العمل .

والفلاحون يمثلون بواسطة الاقطاعيين .

والمستهلكون يمثلون بواسطة كبار التجار .

وبكلمة مختصرة يمثل الشعب بواسطة أعداء مصالحه ومجهضي تطلعاته ، ولن يكون مستقبل لبنان في وضعه الطبيعي الا باستلام الاكثرية الشعبية المتمثلة بالعمال والفلاحين والمثقفين التقدميين ، لمقاليد الحكم وامتلاك المقدرات .. اذ ذاك تتحدد قيمة المواطن بما يقدمه لوطنه لا من خلال انتمائه لعائلة او طبقة «ممتازة» كما يحدث في ظل الديمراطية المزيفة .

ايها الشعب المكافح

ان ثورة الثامن من اذار بما حققته من انجازات ثورية اشتراكية وبما تقدم لقوى الثورة العربية من دعم ودفع ثوريين ، انما تشكل ركيزة اساسية للنضال الوحدوي وذلك بقضائها على جميع القوى التي تستفيد من التجزئة وتستميت في سبيل الحفاظ على امتيازاتها الجائرة . هذه القوى المتمثلة في الرجعية والرأسمالية وبقايا النفوذ الاستعماري والطائفية والعشائرية ، هذه القوى التي تمثل كل ما في مجتمعنا من تخلف وفقر واستسلام .

ويكفي شهادة فخر لثورة الثامن من آذار طبيعة وهوية أعدائها الحاقدين عليها المتآمرين على مسيرتها المشككين بها وبإنجازاتها .

فالثورة الوحدوية لا بد ان تحاربها قوى التجزئة المتمثلة بالرجعية والطائفية والعشائرية .

والثورة المتحررة لا بد ان تناصبها العداء قوى الاستعمار وعملائه وأدواته ، والثورة الاشتراكية لا بد ان تتآمر عليها قوى الرأسمالية والاقطاع واصحاب الامتيازات غير المشروعة .

عاش نضال الشعب العربي ضد أعدائه الرجعيين والرأسماليين والطائفيين .

عاشت وحدة القوى الثورية العربية محطمة التآمر الاستعماري والصهيوني .

عاشت ثورة آذار العقائدية رائدة لاهداف : الوحدة والحرية والاشتراكية .

حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
القيادة القطرية

٧-٣-١٩٦٥

***

١ ايار ١٩٦٥

امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان
بمناسبة عيد أول ايار

- **عيد العمال في اطار من الاحداث اللبنانية والعربية .**
- **الواقع النقابي المتخلف هو نتيجة طبيعية لنشاة وتوسع غير طبيعيين للحركة النقابيـــة .**
- **الوعي الطبقي في لبنان يتطلب تطهير النقابات من القيادات والعناصر الدخيلة.**
- **النضال العمالي يستمد قيمته من ارتباطه المصيري بنضال بقية الفئات الثورية.**
- **المكاسب المرحلية يجب ان تكون حافزا لانتصارات أشمل وأعمق .**
- **الوعي الطبقي يقضي على الطائفية والاقطاع والرأسمال .**
- **الوعي الطبقي هو الطريق السليم لتحقيق الاهداف القومية .**
- **العمال هم ركيزة النضال لتدعيم الاستقلال السياسي والاقتصادي وهم طليعة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين .**
- **الضياع الذي عانته وتعانيه الحركة النقابية في لبنان حتى الان يهدد المطاليب الشعبية بالفشل والضياع .**
- **الضمان الاجتماعي منحة من الرأسمالية والوقوف عندها هو تخل عن الاهداف النقابية الحقيقية .**

يمر عيد العمال هذه السنة ضمن اطار مميز من الاحداث اللبنانية والعربية مرت بين فترة اول ايار ١٩٦٤ وأول ايار ١٩٦٥ . ففي لبنان عمت موجة مـــن الاضرابات العمالية قامت في بعض المؤسسات والمصانع ، وظهر اتحاد عمالي جديد هو اتحاد نقابات البترول الذي انضم للاتحاد العمالي العام بالاضافة الى اتحـــاد النقابات المستقلة ، وبروز جبهة التحرر العمالي كقوة لها وسائل اعلامها الخاصة ونشاطها الملحوظ ، ورافق ذلك ضعف ملحوظ في نشاط كتلة النقابات المنفردة نتيجة لظروف خاصة سياسية لا عمالية حالت دون قيامها بالنشاط المطلوب منها كنقابات يسارية . بالاضافة الى كل ذلك أقر قانون الضمان الاجتماعي الجديد الذي قيل انه سيطبق ابتداء من هذا اليوم .

وعلى الصعيد العربي شهدت هذه الفترة أبرز أحداثها في القطر السوري حيث جرى تحويل اشتراكي واسع النطاق في جميع المرافق الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة، وحيث جرت اول انتخابات عمالية حرة تنسجم مع المهمة البناءة التي يساهم العمال في ذلك القطر مساهمة فعالة وأساسية في تحقيقها .. ألا وهي المجتمع الاشتراكي وحيث أنشيء اول اتحاد عام للفلاحين . وبالاضافة الى هذا النضال الايجابـــي

شهدت هذه الفترة أبرز أحداث النضال السلبي في القطر المغربي حيث قدمت الحركة النقابية عشرات الشهداء ، وفي القطر العراقي حيث يدفع النقابيون الثوريون حياتهم ثمنا لحريتهم وحرية شعبهم المكافح .

ايها العمال .. يا جماهيرنا الكادحة ..

لقد نشأت الحركة النقابية في لبنان وأصبحت على ما هي عليه الان ، بشكل غير طبيعي ، وذلك ناتج عن تدخلات حكومية وافتعال مخطط لمؤسسات نقابية فرضها عليها قادة انتهازيون من ذوي الارتباطات المشبوهة امتدت سيطرتهم الى أعلى المسؤوليات النقابية فاذا خططهم ونواياهم في واد وآمال العمال وتطلعاتهم وأهدافهم في واد آخر مما سبب تمييعا للنضال النقابي وتشويها لمعناه وانتكاسات متلاحقة اصابت كل خطوة جدية نحو اي مكسب عمالي ثوري ، وعرقل النمو الطبيعي للوعي الطبقي وجمد النضال العمالي عند اطلال هذه الانتكاسات وعند فتات «مكاسب» هزيلة القصد منها تخدير العمال وصرفهم عن اهدافهم الحقيقية التي تبرر قيام اي حركة نقابية تنطلق نحو النضال السياسي الثوري . لذلك فان اي خطوة جدية نحو وعي طبقي سليم تفترض اول ما تفترض تطهير الجسم النقابي من هذه القيادات المندسة والعناصر الدخيلة .. وبالتالي اعتبار اي مكسب مرحلي يحصل عليه العمال حافزا ومنطلقا لمكاسب أعمق وأشمل .

فالضمان الاجتماعي مثلا – وأقل ما يقال فيه انه منحة رأسمالية للتخدير والتزييف – لا يجب ان تعمينا النقاط الايجابية القليلة الواردة فيه عن طبيعة هذا القانون والظروف التي يطبق فيها والايادي التي حورت وعدلت وأقرت مضمونه.

فحزب البعث العربي الاشتراكي يضع هذه الحقيقة امام جماهير العمال وهي ان اي قانون لا يكون منحازا انحيازا كليا نحو مصالح الطبقات الكادحة انما يمثل تحايلا على هذه المصالح وتخديرا لمشاعر اصحابها ، لان العقول التي اقرت صيغته النهائية تمثل مصالح أرباب العمل الذين يملكون النواب والوزراء وكبار المسؤولين في جسم الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري بينما لا يملك العمال سوى بؤسهم وتفككهم واستسلامهم وقياداتهم المشبوهة ، لذلك نعتبر ان الوقوف عند هذه «الجنة» الموهومة خيانة للاهداف الحقيقية للحركة النقابية .

يا جماهير العمال .. ايها الثوريون الكادحون ..

ان الوعي الطبقي للصراع بين المستغلين والمستغلين بين الكادحين والمستثمرين يطلب قبل كل شيء لقاء وارتباطا مصيريين بين قوى العمال وبقية القوى الثورية صاحبة المصلحة المشتركة في اي تحول اجتماعي جذري من فلاحين وكسبة ومثقفين ثوريين ، وان هذا اللقاء والارتباط المصيريين هما اللذان يعطيان للوعي الطبقي مضمونه الثوري واطاره النضالي وفعاليته الحاسمة :

فنضال الفلاحين – منعزلا عن العمال والكسبة والطلاب .
ونضال العمال – منعزلا عن الفلاحين والطلاب والكسبة .
ونضال الطلاب – منعزلا عن الكسبة والعمال والفلاحين .
ونضال الكسبة – منعزلا عن الطلاب والفلاحين والعمال .

كل ذلك يؤدي الى فشل مميت لجميع الجهود والقوى ويثبت سيطرة الرجعية في كل المجالات .

فاذا اراد الفلاحون الخلاص من جور الاقطاع .
واذا اراد العمال التخلص من سيطرة أرباب العمل .
واذا اراد الطلاب الوصول الى اهدافهم ومصالحهم .
واذا اراد الكسبة الانعتاق من تحكم المحتكرين والمربين .
عليهم جميعا ان يوحدوا نضالهم في حركة ثورية واحدة تقود نضالهم وتوصلهم الى اهدافهم وتحقق لهم مجتمع العدالة والفرص المتكافئة .

ايها النقابيون المناضلون ..

ان شعار وحدة الطبقة العاملة هو ضرورة نضالية يعبر عن وحدة المصالح والاهداف . ولكن هذا الشعار يجب الا يؤدي ، بحال من الاحوال ، الى تمييع النضال النقابي وبذل كل المجهودات من اجل الخلافات والتناقضات الداخلية .

ان قيمة الاتحاد العام لنقابات العمال في بلد ما ، وفي لبنان بالذات تتحقق عندما يمثل هذا الاتحاد القيادة المركزية القوية لحركة نقابية منسجمة البنيان موحدة الاهداف والاساليب .. وهذا ، مع الاسف ، ما يفتقر اليه الاتحاد العام لنقابات العمال في لبنان ، وعلى قواعد العمال ان تدرك ان هذه الخلافات والتناقضات ليست نتيجة لاختلاف وتناقض مصالح العمال ابدا ولكنها نتيجة لوجود الانتهازيين والعملاء والنفوس الضعيفة والانانية في قيادات الجسم النقابي .. فعليهم القضاء عليها والتخلص منها .

ان مصالح العمال واحدة ، لا تتجزأ ولا تتناقض ، ولن يحققوها الا حين يبلغون مستوى معينا من الوعي الطبقي يقضي بدوره على التناقضات المفتعلة والترسبات المعيقة لكل تقدم وتكاتف ، هذه التناقضات المفتعلة وهذه الترسبات هي امراض الطائفية والاقليمية والولاء الانتهازي للاقطاع والرأسمالية .. فاذا ما خلص الجسم النقابي من هذه الامراض تحققت فورا امكانية الانفتاح على وحدة المصالح القومية التي تحققها وحدة النضال العمالي العربي مع بقية الفئات العربية التقدمية التي تقود التنظيمات الشعبية الثورية .

ايها العمال .. يا ركيزة التحرر والبناء الثوريين ..

عليكم ان تدركوا اولا وأخيرا حقيقة مهمتكم ومبرر وجود تنظيماتكم النقابية في مجتمع متخلف في لبنان خاصة وفي الوطن العربي عامة .. فأنتم دعامة اي تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي في هذا الوطن وأنتم المؤهلون لتحرير فلسطين .. انتم جيش الشعب الى جانب الجيش الرسمي ، وأنتم ركيزة الاستقلال الاقتصادي والسياسي لوطنكم ...

ان اي نضال نقابي ثوري لن يؤتي ثماره ما لم تكن اهدافه النهائية السيطرة ، بالاشتراك مع جميع الفئات الثورية الكادحة ، على توجيه مؤسسات الحكم . وعلى عمال لبنان ان يسيروا منذ الان في هذا الطريق .. لان اي طريق غيره لن يؤدي الا الى الضياع المميت الذي تعيشه الحركة النقابية في لبنان حتى الان .

فليكن هذا العيد .. والاحداث التي مرت بين العيدين ، حافزا لعمال لبنان من اجل تحقيق مجتمع تقدمي وحركة نقابية ثورية .

عاش عمال لبنان .

عاشت وحدة الحركة النقابية العربية .

عاش نضال شعبنا في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

١ ايار ١٩٦٥ **حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان**
القيادة القطرية

***

١٥ ايار ١٩٦٥

بيان البعث في لبنان بذكرى ١٥ أيار (١)

يا جماهير شعبنا المناضل ،

تمر ذكرى الخامس عشر من ايار هذا العام والعرب أحوج ما يكونون الى الوعي واليقظة التي تولدها آلام الذكرى ومرارة النكبة . وفي ذكرى هذا اليوم بالذات يجدر بالعرب عامة وشعب فلسطين خاصة النظر مليا الى الذات وتفحص استمرار اسباب النكبة وعواملها تمهيدا لاحباط المؤامرات الصهيونية والاستعمارية ومقدمة للانطلاقة المنشودة نحو تحرير الارض المغتصبة .

لقد شهد الوطن العربي في الخامس عشر من ايار كارثة نجاح الصهاينة في اقامة دولتهم على ارضنا بفضل التفكك والتخلف والانحلال والخيانة والعجز وغير ذلك من عوامل الضعف التي كانت تسود الاوضاع العربية . وفي عام ١٩٦٥ شهد الوطن العربي كوارث جديدة مبعثها خيانة بعض الحكام العرب لقضية المصير العربي وتخاذل معظم البقية الباقية من هؤلاء الحكام . اما محصلة الخيانات الجديدة والتخاذل الدائم الذي طبع موقف الحكام العرب منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم فتثبيت الكيان الصهيوني الغاصب وبدء مرحلة جديدة من محاولة فرض وجود دولة الصهاينة على العرب «والاعتراف بالامر الواقع» اي الاعتراف بشرعية الاغتصاب الصهيوني .

ان التراجعات التي سجلها حكام العرب في مؤتمري القمة والاستعاضة بمشاريع التحويل عن مخططات التحرير ، هي التي شجعت بورقيبة على التمادي في جراته على تحدي الشعور القومي . ولو علم بورقيبة ان تصريحاته ومواقفه سوف تتسبب

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٣٤٣ .

في دفع الشعب العربي الى المزيد من التصميم على بتر الخونة والقضاء على المتاجرين ومطاردتهم في أوكارهم في جميع أرجاء الوطن العربي لمارس خيانته بصمت كما يفعل الكثيرون من حكام العرب اليوم . ومهما بلغت تصريحات بورقيبة من خطورة فانها لم تكن الظاهرة الخطيرة الوحيدة التي ظهرت في الاشهر القليلة الماضية . ذلك ان نغمة اخرى ترددت مجددا مفادها ان فلسطين لا بد وأن تعود عربية ولو بعد مئات السنين الامر الذي يغني القائل بهذه النظرية عن النضال والقتال والتحرير في الوقت الحاضر .

وهكذا يمضي العدو في تسليح نفسه واستقدام اعداد كبيرة من المهاجرين ومد المياه الى النقب لاقامة دروع عسكرية بشرية بينما يمضي الحكام العرب في تبرير تخاذلهم وخيانتهم لمستقبل فلسطين وعروبتها . وقد وجد هؤلاء في ضعف الوعي الشعبي العربي وانعدام محاسبة الشعب لهم على اقوالهم وأعمالهم ، وفي غياب منظمة ثورية فلسطينية بشكل خاص ما يشجعهم على تجاوز المصلحة الوطنية والمستقبل القومي والانسياق في مخططات الاستعمار والصهيونية . ان هذا العام وان شهد ولادة جيش التحرير الفلسطيني في القطر السوري المناضل ، فان هذا الحدث التاريخي لم يكتسب معناه الكامل ولم يحقق أبعاده الثورية بسبب عدم وجود المنظمة الشعبية الثورية القادرة على قيادة كفاح شعب فلسطين في سبيل استرداد وطنه السليب .

يا شعبنا العربي .

ان مبادرة الشعب العربي الفلسطيني في تسلم دوره الطليعي في معركة العودة من خلال التنظيم الثوري الواعي المستند الى جماهير الشعب ، وحدها قادرة على وضع القضية الفلسطينية في موضعها الصحيح من النضال العربي ، وهي وحدها قادرة على اسكات اصوات الخيانة والتخاذل مرة والى الابد .

ان شباب حزب البعث العربي الاشتراكي ، وعيا منهم لهذه الحقيقة وايمانا منهم بدور الشعب العربي الفلسطيني وأهمية التنظيم الثوري والكفاح المسلح يهيبون بجماهير عرب فلسطين فرض ارادتهم الثورية والاستجابة الى نداء العودة وذلك عن طريق بناء التنظيم الثوري المنشود والالتفاف حول راية الكفاح المسلح في ارض الوطن بدلا من الالتهاء بسراب مخططات مؤتمرات الذروة والمنظمات النابعة منها . وان شباب البعث يعاهدون شعب فلسطين على النضال والبذل من اجل محو عار الخامس عشر من ايار — واننا لعائدون .

عاش الكفاح العربي المسلح من اجل العودة .

وعاشت وحدة نضال العرب في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

١٥-٥-١٩٦٥

حزب البعث العربي الاشتراكي
— فرع فلسطين في لبنان —

***

٢٢ ايار ١٩٦٥

دولة « الأفندي » ضمن الدولة(١)

لا يخشى رشيد كرامي شيئا كما يخشى كلمة الحق . فهو يعرف ان هذه الكلمة ما ان تلامس أسماع الطرابلسيين ، حتى تهتز لها نفوسهم فتتكشف الخديعة الكبرى التي بنى عليها رشيد كرامي أمجاده ومطامعه .

اما هذه الخديعة فهي محاولته ايهام الناس في لبنان ان طرابلس تسير كلها وراءه وأنه ليس في عاصمة الشمال الا من يسبح بحمد زعامته ويواليه في الحق والباطل .

ومن جهة اخرى ، يلتفت رشيد كرامي الى طرابلس ليوهمها ان لبنان كله لا يقبل غيره ممثلا لطرابلس ، ولا يعترف بغيره زعيما لها .

وهكذا يخدع رشيد كرامي اهل طرابلس بمكانته خارجها ويخدع غير الطرابلسيين بزعامته في طرابلس .

ولكن هل يمكن ان تستمر الخديعة الكبرى اكثر مما استمرت ؟

لقد غطى رشيد كرامي نفسه خلال السنوات الست الماضية بسمعة الرئيس السابق فؤاد شهاب ، وغطى نفسه بنشاط الاجهزة ولاسيما ممثلها «القوي النافذ» في طرابلس المهاجر اليوم ...

ولكن ها ان الغطاء ينكشف اليوم عن حقيقة رشيد كرامي كما هي بالفعل . ان رشيد كرامي عندما يكون في الحكم يتصرف كما لو كانت الدولة دولتين : دولة التوجيه ودولة المظاهر والمنافع .

اما دولة التوجيه فما عرف تاريخ لبنان رئيس حكومة أقل اثرا فيها من رشيد كرامي . «فصاحب الدولة» لا يتدخل اطلاقا في اي شأن خارجي او عربي او ثقافي او عمراني

فغيره هو الذي يوجه وهو الذي يخطط، وهو الذي ينفذ سياسة لبنان في كل ناحية من هذه النواحي .

وطوال المدة التي يقضيها كرامي في الحكم لا يسمع مواطن على الاطلاق عن رأي لرشيد كرامي يتصل من قريب او بعيد باختصاص دولة التوجيه هذه .

ففي ايام رشيد كرامي ، كان فيليب تقلا وحده يتعاطى الشؤون الخارجية ، وكان بيار الجميل وحده يتعاطى الشؤون «العمرانية» ، وكانت الاجهزة المسؤولة

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ٣٤٨ .

عن الامن وحدها تتعاطى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين ، وكان الخبراء الفرنسيون وحدهم يضعون أسس التوجيه ، وكان الرئيس شهاب وحده الرئيس والموجه .

واذا تعرض رشيد كرامي لامر من أمور التوجيه ، فانه يفعل ذلك عن طريق الخطب الرتيبة الفارغة والعبارات المطاطة والكلام الذي لا يحتوي على اي معنى او موقف محدد كترداد ألفاظ «المصلحة العامة» و«وحدة الكلمة» و«العمل لما فيه خير الوطن» .

واذا اضطر كرامي لاتخاذ موقف في امر توجيهي ، فهو الموقف الذي تأمره به دولة التوجيه ، كما فعل في مؤتمر الملوك والرؤساء الاول اذ كان همه الوحيد اقناع الرئيس عبد الناصر والحكام العرب بالاسباب «الجوهرية» التي تمنع الرئيس السابق من حضور مؤتمر يعالج القضية العربية الكبرى .

هذا هو نصيب رشيد كرامي من دولة التوجيه ، اما نصيبه من الدولة الاخرى ، دولة المظاهر والمنافع فهو الشيء الوحيد الذي يهتم له «صاحب الدولة» .

انه بذلك يتصرف تصرف الواعي على المساومة .

فهو اعطى الغير التوجيه وأصبح من حقه ان يأخذ اللقب والمظهر والمنافع له ولجماعته .

ان دولة المظاهر والمنافع هذه بل مزرعة المظاهر والمنافع هي كل شيء في الوقت الحاضر في زعامة رشيد كرامي في طرابلس .

فالغالبية العظمى من كبار موظفي المدينة هم موظفون عند رشيد كرامي لا عند الدولة .

والجهة التي تأمر هؤلاء الموظفين ليست رؤساءهم بل رئيسهم غير الرسمي معن كرامي .

وابتداء بالمسؤولين عن سلامة أرواح الناس وانتهاء بالمسؤولين عن تذاكر النفوس ممن مهمتهم جلب اصوات الاموات لرشيد كرامي عند كل انتخاب ، ليس هناك شخص يعصى امر رشيد كرامي او احد أشقائه او أزلامه ويبقى في مكانه .

ان كل شيء مباح في طرابلس وفي قوانينها ومرافقها وكرامة اهلها امام الذين يريد رشيد كرامي ان يبيح لهم القوانين والمرافق والكرامات .

وبلدية طرابلس ليست الا مأوى من المآوي العديدة التي يحشد فيها رشيد كرامي العجز والفساد والرشوة والتحزب الاعمى والأمية الكاملة .

وكما تحدث حميد فرنجيه في يوم من الايام عن «الضابط العبد والموظف الخادم والقاضي السمسار» ، يتحدث كل طرابلسي اليوم عن دولة المظاهر والمنافع التي أقامها رشيد كرامي في عاصمة الشمال .

«ان طرابلس هي اكبر بلد وأصغر بلد في لبنان» .

انها اكبر بلد لانها بلد الوطنية وبلد الكرامة وبلد الانتفاضات وبلد المثقفين وبلد العقائد .

انها اكبر بلد بآمال شعبها وتطلعات جماهيرها وعمق حنينها للعدل والخير والحق .

انها أكبر بلد بتاريخها وشهدائها ومجاهديها .
انها اكبر بلد بامكاناتها المادية والبشرية والطبيعية ..
ولكن طرابلس مع رشيد كرامي هي أصغر بلد في لبنان .
انها اصغر بلد في معاملة رشيد كرامي لاهلها .
انها اصغر بلد لان رشيد كرامي يريدها بلد المظاهر والمنافع الخاصة .
انها أصغر بلد لان الزعامة المنهارة كتبت لابنائها اما الحرمان الشديد او المنة المذلـة .

انها أصغر بلد لانها خسرت بفضل المفروضين عليها دورها التوجيهي الوطني في لبنان .

ان قلب كل طرابلسي قد نقشت عليه هذه العبارة : طرابلس اكبر بلد في لبنان وأصغر بلد .

وما المرارة العميقة التي تحز في قلوب الطرابلسيين وتدك من الاساس قواعد الزعامة البائدة الا انعكاس لهذا الشعور القوي الغامر في المدينة المجاهدة .
وستعرف طرابلس كيف تحطم مع كل حر وطني شريف الدولة التي يقيمها رشيد كرامي ضمن الدولة ، دولة المظاهر والمنافع والتخلي عن كل شأن شعبي وطنـي .

***

٢٨ ايار ١٩٦٥

درس من العاصفة لمحترفي المؤتمرات العربية(١)

الى الذين يختبئون وراء ضعفهم في مؤتمر رؤساء الحكومات المنعقد حاليا في القاهرة ، والى الذين يختبئون وراء ضعفهم وضعف غيرهم في اجتماعات منظمة تحرير فلسطين التي ستعقد في القاهـرة ايضا .. الى هؤلاء جميعـا قدمت «العاصفة» (٢) وتقدم كل يوم الخطة العملية لتحرير فلسطين ، بعيدا عن التأثـر بمصالح الحكام وزعامات محبي البروز والتوجيه على حساب أقدس وأخطر وأعظم

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٣٥٣ .
٢ ـ العاصفة هي الجناح العسكري لمنظمة فتح .

قضية عربية .

وهذه الخطة لا تحتاج الى براعة سياسية من النوع المتوفر جدا لدى معظم الحكام العرب الحاليين ممن اتخذوا فلسطين مطية الى قلوب الجماهير العربية ونفوسها ، وبالتالي ، الى تنفيذ مطامعهم في التحكم بمصائر الشعب العربي تحكما كيفيا تعسفيا مع اختلاف النظم والتسميات والدرجات !..

تتلخص خطة «العاصفة» كما تبدو من خلال الضربات الباسلة التي توجهها الى العدو بالايمان والصبر والتضحية والابتعاد عن الضجيج الدعائي والاحكام والخبرة والشجاعة .

«فالعاصفة» مؤمنة بعروبة التربة الفلسطينية المقدسة ايمانا صادقا لا يغير منه واقع الاحتلال الصهيوني المجرم وانما يزيده قوة وتشددا وأملا بالقضاء على الحكام، سواء الذين اعلنوا استسلامهم للامر الواقع، ام الذين آمنوا به في سرهم وتصرفوا على اساسه وعقدوا الصفقات المشبوهة انطلاقا من وجوده ، بالرغم من انهم حتى الان ما زالوا يحاولون خداع الجماهير وايهامها بأنهم ماضون في سبيل ايجاد خطة لتحرير فلسطين .

و«العاصفة» صابرة على أشد المكاره العربية ، والمصاعب والعراقيل التي توضع في وجه مناضليها ممن نذروا دماءهم لتحرير الارض المغتصبة وأقسموا على اراقتها داخل حدود فلسطين ، فاذا ببعض الحكومات تعمل على منع هذا الدم البطل من ان يروي تراب ارضه المحتلة ، وتصر على اراقته في الارض التي «يحتلها» الحكام الضالعون في مختلف انواع التآمر على قضية فلسطين .

حتى الان ما تزال «العاصفة» صابرة على هذا النوع من الحكام الذين نفد صبرهم من اعمالها بينما لم ينفذ هذا الصبر من الاحتلال الصهيوني المهين لكرامة كل عربي والذي يصفع هذه الكرامة ويتحداها يوميا بجميع الوسائل .

ان بعض الحكومات يحارب «العاصفة» حربا شديدة ويكرهها على مواجهة عدوين في نفس الوقت : العدو الصهيوني الذي تقاومه بصدرها ، والعدو «العربي» الذي يطعنها في ظهرها وهي تؤدي أنبل وأشرف واجب ينتدب له عربي نفسه وينذر له جهده ودمه . حتى الكلام عن بطولات «العاصفة» ممنوع في بعض الاقطار العربية لان الاشادة بمواقف العاصفة تحمل معنى التذكير بالخزي والعار الذي يعيش في ظله الآخرون اللاهون عن الجد في موضوع فلسطين .

ان المواطن العربي الذي يتابع بجوارحه الاعمال الخارقة التي يقوم بها شباب «العاصفة» داخل الارض المحتلة يأسف اشد الاسف عندما يرى حملة التجاهل تطوق هذه الاعمال وتحاول خنقها ومنع انتشارها في صفوف الشعب ، ويتألم أشد الالم عندما يجد ان بعض الصحف التي تتشدق بالحرص على فلسطين تهمل حتى الاشارة العابرة لمجهود «العاصفة» الفدائي العظيم .

و«العاصفة» تقوم على مبدأ التضحية والفداء وتنطلق من ان كرامة الحياة ، وليس مجرد الحياة ، هدف الانسان العربي وهي بذلك تفضح الذين يفرقون الرأي

العام العربي بعمليات الحساب الموجه الهادفة الى دعوة الشعب للاستسلام والتخلي عن الاعداد لمعركة التحرير الحقيقية تحت ستار السعي لحياة أفضل يعطلهـــا الاستعداد العسكري لليوم الموعود. ان «العاصفة» في انتصارها لكرامة الحيـــاة العربية هي التي تسعى لحياة افضل للانسان العربي وليس الحكام الذين يختبئون وراء الحسابات الزائفة ويسعون، في الواقع، الى تأمين بقاء اطول لعهودهم وأشخاصهم.

و«العاصفة» تعمل بسرية وصمت بعيدا عن الضجيج الدعائي وأضواء الشهرة لان العمل الصادق المخلص لا يحتاج الى دعاية ، فدعوته الحارة الصادقة لا بد ان تصل الى كل قلب وكل ضمير . وان اية مقارنة بين مساعي بعض الحكام لكسب التأييد على حساب قضية فلسطين ، وعلى استماتة بعض «موظفي العمل الفلسطيني» لكسب الشهرة ، ان اية مقارنة تظهر بوضوح جدية «العاصفة» وصدقها وزيــف الآخرين وكذب دعاياتهم .

وتمتاز خطة «العاصفة» بالإحكام ، فالبلاغات الصادرة عن اعمال الفدائيين تكشف عن مدى الدقة في عمليات «العاصفة» التي توقع أفدح الخسائر في الارواح والمعدات الصهيونية بأقل ما يمكن من الاصابات في الجانب العربي ، وسجلات الامم المتحدة تشهد على دقة عمليات «العاصفة» من خلال شكاوي اسرائيل المتكررة ، وكذلك الصور التي تنشرها الصحف الغربية وأجهزة التلفزيون عن الدمار الــذي تلحقه عمليات «العاصفة» بالعدو المغتصب .

وشباب «العاصفة» يتميزون بالخبرة في العمل الفدائي والمعرفـــة بطبيعة المعركة التي يخوضونها . ولكن هذه الخبرة لا تعتبر نهائية في نظر «العاصفة» فهي تتعلم كل يوم من أعمالها وتعد نفسها لاعمال أوسع وأشمل ، على عكس الآخرين ممن هم خبراء في المناورات السياسية ولا همّ لهم في اجتماعاتهم ومؤتمراتهـم ورحلاتهم الا حب الظهور والتزعم ونيل المغانم بدون اي بذل او تضحية .

و«العاصفة» شجاعة . والشجاعة عندما تمتحن في المعركة اليومية القاسية تزداد أهميتها وتأخذ طابعها العملي المطلوب . هذا بينما الحكام والآخرون من أدعياء العمل الفلسطيني يتميزون بالجبن والخوف من مواجهة القضية مواجهة حقيقية صريحة .

ان المجتمعين في القاهرة اليوم والذين سيجتمعون فيها غدا ينبغي ان يسألوا انفسهم بصدق ، ولو مرة واحدة ، عن المكان الذي وضعتهم فيه أعمال «العاصفة» او المكان الذي وضعوا فيه هم انفسهم .

ان مكان العمل الفلسطيني هو في ارض فلسطين وليست المؤتمرات والاجتماعات على الاطلاق ميدانا لتحرير فلسطين ، الميدان هو ارض فلسطين ، والخطة التي تقدمها «العاصفة» على بساطتها هي الخطة التي يجب ان يأخذ بها كل العرب في عملهم من اجل فلسطين وهي العمل المسلح بكل ما في هذه الكلمة من معنى .

***

حزيران ١٩٦٥

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر اللبناني

لمحة سريعة حول وضع الاقتصاد اللبناني

يمكن تقسيم الاقتصاد اللبناني الى قطاعين اساسيين . ويمكن تسمية القطاع الاول القطاع الخامل وهو يشمل معظم انواع النشاطات التي يعتاش منها اكثرية اللبنانيين كالزراعة والتجارة الداخلية والحرف الصناعية . ويمكن تسمية القطاع الثاني القطاع الناشط، وهو يعتمد في مجمله على الخدمات التي يقدمها الرأسماليون اللبنانيون ، بحكم مركزهم المالي المتسلط والنظام الاقتصادي الحر (او بالاحرى الفوضوي) الذي لا يقيد حرية تصرفهم بشيء ، للراسمالية والاقطاعية العربية في الاقطار الاخرى وللرأسمالية العالمية ، كالخدمات المصرفية ، وعمليات القطع الاجنبي والتجارة المثلثة والعمليات الاستثمارية داخل لبنان وخارجه اولا والتجارة الخارجية وبناء البيوت الحديثة والخدمات الاخرى (بما فيها الملاهي وتجارة الرقيق الابيض والمخدرات) ثانيا .

فمثلا تدل الاحصاءات المتوفرة ان نسبة زيادة الدخل القومي الحقيقي في القطاع الزراعي بلغ ٢ بالمئة سنويا بين ١٩٥١ و١٩٦١ (اي أقل من نسبة ازدياد السكان سنويا بقليل) بينما بلغت نسبة زيادة الدخل الحقيقي في القطاع المالي وقطاع الخدمات ٨ بالمئة سنويا في نفس الفترة (اي اربعة أضعاف نسبة الزيادة في القطاع الزراعي) .

ويمكننا ، ضمن هذا التقسيم الاساسي ، ان ننظر الى الاقتصاد اللبناني من زوايا اخرى ، كلها تشير الى تركيبه غير الطبيعي والموجه لمصلحة الرأسماليين .

فاذا قابلنا بين توزيع الدخل القومي على القطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة وتوزيع الافراد العاملين في تلك القطاعات نجد ما يلي : يعمل في الزراعة حوالي نصف الافراد العاملين في لبنان ويحصل هؤلاء على ١٥ بالمئة من مجموع الدخل القومي ، بينما يعمل في قطاعات التجارة والمالية والاملاك المبنية حوالي ١٤ بالمئة من الافراد العاملين ويحصل هؤلاء على ٤٦ بالمئة من الدخل القومي .

وبالرغم من دلالة هذه الارقام بالنسبة لتوزيع الدخل في لبنان ، فهي تصور جانبا واحدا من الواقع . فهي تعطي فقط صورة عن توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة ولكنها لا توضح توزيع الدخل داخل كل قطاع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة . فمن البديهي ان معظم العاملين في القطاعات الناشطة التي تكلمنا عنها

هم من الاجراء الذين لا يزيد دخلهم عن متوسط دخل الاجراء في لبنان ككل ، مما يشير الى ان دخل طبقة اصحاب الشركات الكبيرة والبنوك والعقارات يبلغ عدة أضعاف دخل بقية العاملين في تلك القطاعات ، وأكثر من ذلك بالنسبة لمتوسط دخل الفرد اللبناني .

وتدل الاحصاءات المتوفرة ــ وهي ليست دقيقة تماما ــ اننا اذا قسمنا الدخل القومي في لبنان الى قسمين : دخل طبقة الاجراء (اي الافراد الذين يكسبون عيشهم فقط من عملهم) ودخل اصحاب الملكية الخاصة (اي مالكو وسائل الانتاج) نجد ان الفئة الاولى تحصل على ٣٣ بالمئة من مجموع الدخل القومي ، بينما تحصل الفئة الثانية على ٦٧ بالمئة . وهذه النسب تميز البلدان التي يتوزع الدخل فيها توزيعا سيئا ، والتي يعطي رأس المال فيها مردودا عاليا بينما يعطي العمل مردودا منخفضا .

ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة يشكل دخل العمل نسبة اعلى . مثلا في فرنسا تشكل نسبة دخل العمل للدخل القومي ٥٧ بالمئة وفي انكلترا والولايات المتحدة اكثر من ٧٠ بالمئة بقليل .

وهناك ايضا جانب آخر لقضية توزيع الدخل في لبنان ، وهو توزيع الدخل القومي بين المحافظات الخمس . فالتفاوت كبير جدا بين نسبة الدخل القومي الذي يكسبه سكان بيروت وذلك الذي يكسبه سكان المحافظات الاخرى ، اذ ينشأ في العاصمة حوالي ٥٤ بالمئة من الدخل القومي ، بينما ينشأ في محافظة جبل لبنان ١٦ بالمئة وفي محافظة الشمال ١٣ بالمئة وفي محافظة البقاع ٩ بالمئة وفي محافظة الجنوب ٨ بالمئة فقط . واذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة عدد السكان القاطنين في كل من المحافظات الخمس يصبح التفاوت في توزيع الدخل بين العاصمة والمناطق اكثر حدة واتساعا ، اذ لا يسكن محافظة بيروت نفسها سوى ربع سكان لبنان فقط . واذا قارنا متوسط دخل الفرد في بيروت بمتوسط دخل الفرد في محافظة لبنان الجنوبي نجد انه يتجاوز نسبة اربعة الى واحد . وحتى لو قارنا متوسط دخل الفرد في بيروت بمتوسط دخل الفرد في محافظة جبل لبنان نجد انه يتجاوز نسبة ثلاثة الى واحد .

ويجب ان لا يغرب عن بالنا بأن ارقام متوسط دخل الفرد تخفي بين طياتها سوء توزيع الدخل بين الطبقة المالكة والطبقة الكادحة . ففي البقاع مثلا يشكل دخل العمل خمس مجموع الدخل القومي في تلك المحافظة بينما يشكل دخل اصحاب الاملاك اربعة أخماس المجموع مع انهم يشكلون جزءا قليلا من مجموع السكان . وفي لبنان الشمالي تبلغ النسبة واحد الى اربعة وهكذا ..

لكل ذلك نستطيع القول ان التبجح المستمر بأن متوسط دخل الفرد في لبنان يفوق المتوسط في جميع بلدان الشرق الاوسط (باستثناء اسرائيل) ، لهو قول يخفي معظم الحقيقة بالنسبة لتوزيع الدخل القومي في لبنان . ويجب التأكيد ايضا ان التفاوت في توزيع الثروة والدخل هو في ازدياد في السنوات العشر الاخيرة ،

فمن جهة فان نسبة ازدياد الدخل في القطاعات الناشطة هي اعلى من نسبة ازدياد الدخل في القطاعات الخاملة ، ومن جهة اخرى فان تركيز النشاط والفعاليات الاقتصادية في بيروت في ازدياد ، ومن جهة ثالثة فان الطبقة العاملة لا تشارك الا بالقليل في ازدياد الدخل القومي ككل . فجميع الدلائل تشير الى ان اهل الريف بشكل خاص وكذلك العمال الصناعيين وموظفي الحكومة لم يشاركوا الا بالنذر اليسير في ازدياد الدخل القومي في لبنان في السنوات الماضية .

ان ما سبق لا يعني ان مشكلة توزيع الدخل القومي في لبنان توزيعا عادلا هي اهم مشكلة ، مع انها تأتي في طليعة المشاكل ـ فمشكلة النمو الاقتصادي المتوازن لا تزال هي المشكلة الاولى في لبنان كما في جميع الدول المتخلفة اقتصاديا . ومن المعلوم ان سرعة النمو الاقتصادي المتوازن تقتضي تدخل الدولة في التخطيط له كما في المساهمة فيه . لذلك تقع على الحكومة مسؤولية كبيرة في هذا المجال ، تتهرب منه في لبنان بطرح «فلسفة» الاقتصاد الحر المزيفة . واذا كانت الحكومة تتبنى هذه الفلسفة فلأن الحكومة تمثل بشكل صارخ المصالح الطبقية للرأسماليين وأصحاب الاملاك . ان الدلائل على ان الدولة في لبنان تمثل بشكل مباشر مصالح الرأسماليين وأصحاب الاملاك وان تشدقها بفلسفة الاقتصاد الحر ليست قضية مبدئية بل وسيلة لزيادة المكاسب ، تطرح جانبا عندما تتطلب المصلحة الرأسمالية ذلك، كثيرة جدا . يكفي ان نذكر هنا ازدياد طلبات الحماية من اصحاب المصانع وطلبات مصدري الفاكهة لتدخل الحكومة في ايجاد اسواق لمنتجاتهم بنفس الوقت الذي يطلبون لمزايا الاقتصاد الحر ولفوائد غياب الدولة عن الفعاليات الاقتصادية .

وبالاختصار فان الرأسماليين يريدون من الدولة ان تترك لهم الحرية الكاملة في العمل عندما يستطيعون استغلال ذلك لمصلحتهم ، وبنفس الوقت ان تقدم لهم كل الحماية اللازمة عندما تجابههم شرور الحرية الاقتصادية الرأسمالية .

***

٢٧ حزيران ١٩٦٥

روح انطون سعاده[١]

في أعقاب نكبة فلسطين كتب انطون سعاده سلسلة مقالات بعنوان «العروبة

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٣٧٠ .

أفلست» ، محاولا استغلال الظرف القائم في ذلك الحين لطعن فكرة القومية العربية والتشكيك في طاقاتها والترويج للقومية السورية ومخططاتها والقوى التي وراءها.

وقد قدر انطون سعادة ان حالة الضعف العربية ستجعل صوته مسموعا من الشعب وان شيئا لن يقف في وجه دعوة اليأس التي أطلقها .

اليوم ، في أعقاب مؤتمر رؤساء الحكومات وأزمة التحويل ، تكتب صحف لبنان الغربية كلها لتقول «الثورية أفلست» محاولة طعن الثورية العربية عن طريق التعريض بقدرتها واتهامها بالتفريط بقضية فلسطين .

لم يكن الهدف من مقالات انطون سعاده تبيان سيطرة العقلية الاقطاعية والرجعية الفكرية والتعصب الديني على عروبة الحكام العرب في ذلك الحين كما كان يقول . وانما كان هدفه محاربة ظهور الفكرة العربية الخالصة من هذه الشوائب المتخطية مواطن الضعف التي اتخذها انطون سعاده ذريعة للنيل من العروبة .

ان ظاهر مقالات انطون سعاده في ذلك الزمن هو الشكوى من ارتباط العروبة بالاقطاع والرجعية والدينية والايحاء بأنه يبتعد عن العروبة بنسبة اقترانها بهذه المساوىء ، ويقترب منها بنسبة افتراقها عنها .

اما حقيقة هذه المقالات ، كما فهمها الوعي العربي في ذلك الحين وكما فسرتها مواقف الحزب السوري القومي فيما بعد ، فهي ان العدو الذي كان سعاده يحاربه هو القومية العربية الصحيحة ، وانه على عكس ما ادعى ، مستعد للتعامل مع القومية العربية الرجعية ، ولكنه يحارب بكل قوته القومية العربية المتحررة ، وانه قريب جد قريب للعروبة المفلسة، بعيد جد بعيد عن العروبة. وكلما اتصفت العروبة بالصفات السليمة ازداد بعد سعاده وجماعته عنها .

ان الصحف الغربية في لبنان التي تهاجم الان الثورية العربية بمناسبة ازمة التحويل تطلي كلامها بالقول انها تهاجم في هذه الثورية التفكك والتنابذ وهدر الطاقات في الامور الثانوية ، وعدم العلمية وعدم الاستعداد الكافي لمعركة فلسطين على صعيدي التخطيط والتنفيذ ، وتريد ايهام الشعب العربي انه لو كانت الثورية خالية من النقائص التي تنسبها اليه لكانت هذه الصحف أقرب اليها ان لم تكن مؤيدة لها .

والواقع هو العكس تماما . فهذه الصحف تهاجم بالظاهر الاخطاء والنقائص وهدر الطاقات وعدم القدرة الكافية واللاعلمية ، ولكن هدفها الحقيقي هو الثورية العربية الخالية من هذه الشوائب .

ان قصدها العميق من كل ما تكتبه هو منع تخلص الثورية العربية مما علق بها.

فلو كان قصدها محاربة نقائص الثورية ، لا الثورية نفسها ، لما رأيناها تؤيد الاستعمار والرجعية في كل معاركهما ضد الثورة العربية ، ولما رأيناها تتخصص في تقوية كل ضعف وكل نقص وكل انحراف داخل الثورية العربية . فليس لصحف لبنان الغربية من همّ على الصعيد العربي الا نصرة كل عدو للثورية ، وتشجيع كل خلاف بين الثوريين .

ان هؤلاء لا يحاربون في الثورية العربية عجزها عن تحرير فلسطين ، وانما يحاربون في الثورية قدرتها على هذا التحوير ، قدرتها الكامنة التي تتحقق اكثر فأكثر بتخلص هذه الثورية من الشوائب العالقة بها .

ليس لهؤلاء مشكلة مع قوة عاجزة عن تحرير فلسطين ومشكلتهم كلها مع قوة قادرة على هذا التحرير .

انهم يحاربون في الثورية العربية استمرار اصرارها على خوض معركة التحرير ويحاربون في الثورية العربية عمق التزامها بهذا الهدف القومي ، ويحاربون فيها انها الامل الذي لا ينطفىء في قلوب الملايين العربية .

ولو كانت الثورية العربية كما يريدون ان يحكموا عليها لرأوا فيها البريق نفسه الذي يرونه في تاج فيصل وذؤابة الإمام البدر و«هيبة» الشيخ «العود» و«وسامة» كميل شمعون .

والدليل على ذلك انهم كثيرا ما كانوا يرون فجأة في بعض الثوريين الفضائل والسجايا والكفاءات عندما يشعرون ان في هؤلاء الثوريين بذورا قابلة للانحراف، وعندما يشعرون ان بامكانهم ان يستعملوا هذه «الفضائل» وهذه «السجايا» و«الكفاءات» ضد الثورة العربية .

فالغاية ثابتة والوسائل تتغير .

ان الكلام وحده يدور على نقاط الضعف ووجوه النقص . أما الافكار والخطط والاغراض فتدور على نقاط القوة ووجوه القدرة .

ان الحديث وحده عن التفكك والتنابذ . اما الفعل فهو استعمال كل وسيلة لتزكية الاقتتال بين الثوريين العرب والثورات العربية .

وان الاقوال وحدها عن ازمة التحويل وهدف التحرير ، أما الاعمال فهي السعي لتحطيم القدرة العربية على التحويل والتحرير معا .

وبكلمة مختصرة : كما كان انطون سعاده يأخذ على العروبة اتصالها بالاقطاعية والرجعية وهو وحزبه دعامة الاقطاعية والرجعية وأمل اعداء الشعب العربي ، نرى بعض صحف لبنان اليوم تنتقد الثورية العربية بأنها عاجزة عن تحقيق الاماني العربية فورا وبدون تردد وهي التي ما نشأت الا لمحاربة هذه الاماني .

« الاحرار »

***

١٤ تموز ذكرى وعبرة (١)

ذكرى الرابع عشر من شهر تموز هي ذكرى منعطف تاريخي من منعطفات الحياة العربيــة .

ففي ١٤ تموز بلغ المد الثوري العربي ذروته بانهيار حلف بغداد وسقوط العرش الهاشمي وانكفاء ظل الاستعمار والرجعية عن جزء هام من الوطن العربي .

ولكن الآمال الكبيرة التي حملها النصر العظيم الى الامة العربية لم تتحقق كلها ولم يعط الرابع عشر من تموز كل ثماره .

فقد استمرت القوى المعادية للأمة العربية تقاتل المد العربـــي واستطاعت ان تقف بين هذا المد واهدافه .

ومع ان التوفيق الذي حالف هذه القوى اتخذ في وقت من الاوقات ، وما زال يتخذ ، طابع المفاجأة او الصدفة المستغربة ، الا ان التحليل المسؤول يثبت انه لم يكن فيما جرى او يجري اي عنصر من ذلك .

فالقوى المعادية للأمة العربية نجحت في تجديد اسلحتها وتمكنت بفضل هذا التجديد من تحقيق الكثير من اهدافها .

ان عبد الكريم قاسم لم يحارب الثورة العربيـــة المعاصرة بالاسلوب المكشوف الذي حاربها به نوري السعيد ، بل كان تجربة معادية جديدة قامت على محاربة الوحدة بالمدعيات التقدمية .

وقد جعل عبد الكريم قاسم من مدعياته التقدمية نقاط ارتكاز للاقليميـــــة والشعوبية والتفكير غير القومي من كل لون وجنس .

ويجب ان نعترف انه نجح الى حد ما في ان يدخل في أذهان فريق من ابناء العراق ان الحفاظ على المكتسبات التقدمية يستوجب رفض الوحدة بل العـــداء السافر لها .

واليوم يحارب عبد السلام عارف الثورة العربية الحديثة عن طريق تغطيـــة رجعية حكمه بالثوب الوحدوي المزيف .

فقد استخدم اتفاقيات الوحدة والسمعة الوحدوية لدعـــم حكمه اللاثوري واللاوحـدوي .

وبالرغم من ان هذا الاسلوب القائم على معاداة الثورية العربية بالتزيي ببعض

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٣٩٣ .

أزيائها ، لا يمكن ان يستمر في نجاحه الا الى مدى محدود بدليل ان عبد السلام عارف اليوم خلع هذا الزي وبدا على حقيقته التي لا تختلف كثيرا عن الرعيل السابق للرابع عشر من تموز .. بالرغم من ذلك فان انحرافات ما بعد ١٤ تموز لم يكن سببها عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وحدهما بل ان الثورية العربية نفسها تتحمل قسطا من هذه المسؤولية .

فلولا النغرات التي أوجدها الحكم الفردي في بنيان الوحدة ، ولولا بعض النقائص في نظام الوحدة ، لما استطاع عبد الكريم قاسم ان يعزز الاقليمية والشعوبية والانعزال في العراق .

ولولا التفرق الذي ضرب الحركات الثورية الحقيقية في الوطن العربي ، ولولا التشويه الذي مارسته بعض القيادات العربية في معنى الوحدوية والتقدمية ، لما استطاع المشير العراقي ان يتآمر على ثورة ١٤ رمضان ويتحلل من اي التزام قومي او اشتراكي .

في ١٤ تموز تقضي المصلحة القومية ليس الاعتراف بصراحة وشجاعة بما عانت وتعاني قضية الثورة والوحدة العربية من أزمات واخطاء فحسب بل وحل هذه الازمات وتصحيح الاخطاء ، بنفس الشجاعة والصراحة .. باللقاء الثوري الحقيقي والعمل الثوري الحقيقي .

« الاحرار »

***

اجوبة الحزب على اسئلة جريدة « الجريدة »

٢١ تشرين الاول ١٩٦٥

١ ـ ما رايكم بالصراع القائم بين اليسار واليمين ؟ هل هو مفتعل او هو نتيجة عوامل داخلية صرف ؟

٢ ـ ما هي الاشتراكية التي ينادي بها اليسار ؟ وهل لبنان في الوقت الحاضر متهيء لتطبيقها ؟

٣ ـ في مهرجان الصفا نادت بعض الاحزاب بالاشتراكية اللبنانية ، فهل يمكن تحديد هذه الاشتراكية ؟

٤ ـ هناك مشاكل اجتماعية . ما هي اسبابها ؟ وكيف السبيل الى حلها ؟

٥ ـ ما هو برأيكم تركيب النظام الاقتصادي الحر الذي نعيش فيه ، وهل هو سليم ام بحاجة الى تعديلات ؟

الاجوبـة :

١ ــ ان التحدث عن صراع بين اليمين واليسار تحويل لحقيقة المشكلة والاصرار على هذه التسمية محاولة لطمس معالمها .

لقد كانت ازمة تصريف التفاح هي بداية هذا الصراع ومناسبته ، فالمشكلة اذن مشكلة اقتصادية تتعلق بوسائل تصريف الانتاج الزراعي في لبنان والصراع الحقيقي قائم بين الذين يرغبون في اقامة اقتصاد وطني مبني على الانتاج وبين دعاة الاستمرار في النظام الحالي المبني على الخدمات وهذا ما يعرف عادة باقتصاد التسول . فدعاة الاقتصاد الوطني ليسوا بالضرورة يساريين . لا شك ان كل اليساريين يدعمون النهج الوطني في الاقتصاد . الا ان كافة المنتجين يحبذون ايضا هذا النهج ، فالدعوة الى اقامة اقتصاد وطني تجمع في الحقيقة كافة المنتجين الزراعيين والصناعيين في البلد اذ ان مصلحة هؤلاء تقتضي حماية انتاجهم من المنافسة الاجنبية ومن الميوعة الحكومية التي يشجعها اصحاب الثروات.

ان اليساريين في لبنان لا يشكلون حتى الان سوى جزء صغير من الفئة الوطنية في البلد ودورهم في المرحلة الحاضرة لا يتعدى اطار التوعية وطرح المشاكل الحقيقية في البلد كوسيلة لزرع بذور تطوره . فالقوة الاساسية في المرحلة الحاضرة هي في الحقيقة قوة المنتجين الذين تصد طغمة صغيرة من المتمولين ابواب النجاح في سبيلهم عن طريق منع الحكومات من لعب دورها الطبيعي في حماية الانتاج الوطني . التحدث اذن عن صراع بين اليمين واليسار يبغي الى القاء الاضواء على جزء ما زال صغيرا من الوطنيين في محاولة بارعة لطمس مشكلة المنتجين في لبنان ولدفع الحكومة عن طريق التخويف والتهويل الى التخلي عن مسؤولياتها الاساسية والاكتفاء بلعب دور الشرطي باسم الامن والاستقرار ، ومن جهة ثانية فان الاصرار على افتعال صراع غير موجود في الظروف الراهنة يهدف ايضا الى تخويف المنتجين لمنعهم من الاستمرار في المطالبة بتعديل النظام القائم على حماية السمسار ووكيل الشركات الاجنبية والرأسمالي الاجنبي . المعركة في لبنان الان ليست بين الرأسمالية والاشتراكية بل بين الرأسمالية الوطنية والرأسمالية الاجنبية التي تتمتع في هذا البلد بالنفوذ الاول .

٢ ــ قلنا في جوابنا على السؤال الاول ان الاشتراكية ليست مطروحة في الوقت الحاضر في لبنان وليست هي نقطة الخلاف في الصراع الدائر . ان ما يسمى باليسار هو تجمع يضم اكثرية من غير اليساريين وأهدافه لا تتعدى في الحقيقة وضع الاسس لحماية الانتاج الوطني وتطويره .

ان المدافعين عن الواقع الحاضر يدركون انهم أقلية ضئيلة غير قادرة على الصمود اذا ما انكشف مصدر نفوذهم وتعرّت حقيقة اتجاهاتهم وارتباطاتهم فمصلحتهم الدائمة هي في نقل المعركة الى حيث يستطيعون فيه كسب بعض العناصر والفئات التي ستكون حتما ضدهم عند بروز حقيقة المشكلة . لقد استطاعت هذه الطغمة

القليلة من الاستمرار في التحكم بمقدرات البلد بفضل نجاحها في اخفاء مأساة ٩٠ بالمئة من سكان هذا البلد وراء قشرة الطائفية والعائلية والاقليمية . لقد حاولت في هذه الفترة الاخيرة بالذات وبتركيز بارع ان تجعل من مأساة تصريف الانتاج اللبناني معركة بين الاستاذ كمال جنبلاط والسيد بيار الجميل على امل ان يفهم المنتجون المسيحيون وهم الضحية الاولى لهذه السياسة الاحتكارية ان جنبلاط الدرزي يخوض معركة ضد جميّل الماروني ، والسيد جميل في هذه المعركة هو اداة غير واعية قذفتها الطغمة المالية الى معركة ليست معركته لكي يلعب الدور الذي تريده له .

٣ ـ ان الاشتراكية هي نظرة الى الانسان والى المجتمع . فمن حيث انها عقيدة وأساس لنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي تتعدى الاطر القومية والمحلية . ولا تتلون بالطابع القومي او المحلي الا في اطار التطبيق . ولذلك فالتحدث عن «اشتراكية لبنانية» دليل اما على الجهل واما على الدجل . اذ ان المد الاشتراكي في العالم أصبح واقعا لا يقاوم فالطريقة الجديدة لمحاولة التصدي للاشتراكية هي في الاحتيال عليها او تبني بعض شعاراتها لتخدير المطالبين بها ولنسفها من الداخل . ولا أفهم مناداة رأسمالي مثل السيد نجيب صالحة بالاشتراكية الا من هذه الزاوية . ان العدالة الاجتماعية التي يتحدث عنها البعض باصرار ، تعبير مطاط يمكن ان يعني اشياء متناقضة ، وهي على كل حال احدى النتائج الحتمية لاقامة نظام اشتراكي . الا انها ليست هي الاشتراكية ولا يمكن ان تكون البديل عنها . وما يقصد في الوقت الحاضر بهذا التعبير هو عمليا بعض التعديلات الجزئية والسطحية لشروط العمل ولاجور العمال والمستخدمين .. فخطباء نبع الصفا بعيدون عن الاشتراكية بعد لبنان عن العلمانية .

٤ ـ أعتقد ان المقصود من السؤال الرابع هو المشاكل الاقتصادية وطبعا ان لهذه المشاكل انعكاسات اجتماعية تبرزها .

هناك من يدّعي ان لبنان يعيش مرحلة من الازدهار الاقتصادي الذي لا تعكره اي ازمة حقيقية وكل ما في الامر ان هنالك بعض المشاكل الصغيرة التي يمكن ان تعالج باعطاء الطغمة المالية المزيد من الامكانيات والصلاحيات ، وهذه الصورة التي تغذيها جهات وصحف معينة هي في الحقيقة صورة مضللة ولا تعبر عن الواقع الاقتصادي في لبنان . ان ما يسمى بالازدهار اللبناني ليس سوى صورة سطحية ومؤقتة خلقها تدفق بعض الرساميل العربية الهاربة من الانعطاف الاشتراكي في الاقطار المجاورة . ومفعول هذه الرساميل التي لا يوجهها حكم او ادراك لموارد هذا البلد يخلق حركة ظاهرية لا محتوى حقيقيا لها . فمقياس الازدهار ليس في عدد البنايات الفخمة التي تقام بل في عدد المصانع والمؤسسات الانتاجية وفي نسبة الاجور الحقيقية للكثرة الساحقة من أفراد الشعب . ان نظرة موضوعية للواقع الاقتصادي اللبناني تدل ان بلدنا مهدد بأخطار جسيمة سوف تتحول حتما الى كارثة اقتصادية ان لم يتدارك الوطنيون في هذا البلد الخطر قبل فوات الاوان

وسوف نكتفي بابراز بعض مظاهر هذا الخطر لكي لا يسمح للطغمة المالية في تضليل المواطنين وإلهائهم عن مسؤوليتهم في وضع حد نهائي لما جرى ويجري حتى الان .
ان الظاهرة الاولى لضعف الوضع الاقتصادي هي استمرار الهجرة الى الخارج . ان البلد المزدهر هو الذي يحافظ على ابنائه لان الهجرة تفقده خيرة العناصر النشيطة ومعدل الاشخاص الذين يغادرون لبنان من الشباب يزيد عن العشرة آلاف كل سنة وقد يرد ادعياء الازدهار ان لبنان قبل في ربوعه عشرات الالوف من العرب وان الذين دخلوه في السنوات الاخيرة يفوقون عدد الذين هاجروا منه وتقييم هذا الرد يفرض دراسة نوعية العناصر التي دخلت لبنان . لا يأتي الى لبنان في الوقت الحاضر الا فئتان من الناس فئة راسمالية هربت اموالها من الاقطار العربية طمعا في استغلالها في لبنان بشروط أنسب وفئة ثانية تشكل اليد العاملة غير التقنية التي تأتي بشكل موسمي لملء المراكز التي بدأ يتخلى عنها اللبنانيون واقصد بنوع خاص العمال الزراعيون وعمال البناء . فهذه الظاهرة تدل على ان لبنان ملجأ مؤقت نسبي لرأس المال العربي الهارب وللذين يفتشون عن اعمال لا تتطلب كفاءة ذهنية او فنية . وهذا الامر يدعو الى القلق اكثر مما يدعو الى الاطمئنان لانه يبرهن على ان استثمار الرساميل العربية في لبنان لا يؤدي الى تنمية اقتصادية او زيادة في الانتاج بل يتحول كله الى صفقات تجارية او عقارية تغني اصحابها على حساب البلد.
وأما اليد العاملة التي دخلت لبنان من الاقطار المجاورة وبنوع خاص القطر السوري فانها تشير الى ان اللبنانيين اخذوا يطلقون ارضهم وريفهم ويتدفقون الى المدينة التي تجذبهم كما يجذب النور الفراشة اي تجذبهم لتحرقهم . فالهجرة من لبنان هي هجرة الشباب وهجرة الطاقات الفعالة بينما الهجرة الى لبنان هي هجرة رأس المال غير المنتج واليد العاملة غير التقنية .
المظهر الثاني للمشكلة الاقتصادية هي الازمة التي كانت مناسبة للصراع الاخير، ازمة تصريف الانتاج الوطني وبنوع خاص الانتاج الزراعي . ان ازمة التصريف آخذة بالازدياد نتيجة لما يسمى بالاقتصاد الحر ، فعدم مراقبة الانتاج وعدم توجيهه اديا الى اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك من جهة والى تكديس الفائض من جهة ثانية . والفرق بين الانتاج والاستهلاك اخذ بالازدياد . فانتاج لبنان من التفاح مثلا سيكون قريبا ضعفي الانتاج الحالي . واذا كان التفاح قد أثار هذه النقمة العارمة في اوساط المزارعين فلنتصور ما سوف تكون الحالة بعد خمس سنوات لاسيما اذا أدركنا ان القطر السوري سيصل الى الكفاية الذاتية في موضوع التفاح.
ويمكننا اذا عددنا الامثلة ان نصل الى نتائج متقاربة . وانعدام توجيه الدولة في القضايا الاقتصادية والتهاؤها بدور الشرطي والموظف حالا حتى الان دون ايجاد اسواق للانتاج اللبناني ؛ ان التصريف يتطلب ضغطا حكوميا مستمرا لاسيما في هذا العصر الذي يتميز بالتكتلات الاقتصادية الكبرى ، والافراد عاجزون عن لعب دور الحكومة . وأكثر التبادلات التجارية في العالم اصبحت خاضعة لاتفاقات حكومية تحدد حجمها وأسسها ، والذين يريدون ابقاء الحكومة خارجا عن هذه

القضايا يذكروننا بدعاة التجارة الحرة في القرن الثامن عشر في فرنسا ــ اصحاب المدرسة الفزيوقراطية ــ الذين انقلب عليهم القرن التاسع عشر واعتبرهم خياليين. فعباقرة الاقتصاد الحر في بلادنا لم يصلوا بعد الى القرن التاسع عشر ! ومن مظاهر المشكلات الاقتصادية عندنا البطالة الواسعة وهي المظهر المتمم لظاهرة الهجرة ، ونسبة العاطلين عن العمل في لبنان لا تقل عن عشرة بالمئة في أحسن الحالات من اليد العاملة . وفي هذا المجال لا يمكن ان نمر دون ذكر غلاء المعيشة المستمر في هذا البلد . فنسبة ازدياد الغلاء السنوية في لبنان لا تقل عن خمسة او ستة بالمئة بالرغم من عدم امكانية تدقيق هذه الارقام لانعدام الاحصاءات في بلدنا . ولا يقتصر ازدياد الغلاء على الكماليات او المواد نصف الضرورية بل يشمل بنوع خاص الضروريات الاساسية كالمواد الغذائية والسكن والتطبيب والدراسة ، ويمكن الجزم بأن أقساط المدارس في لبنان اغلى من أقساط اي بلد في العالم . وأجور السكن في لبنان تشكل بالنسبة للاجراء والمستخدمين خمسين بالمئة تقريبا من معدل أجورهم وهذه نسبة فاحشة لا نجد مثيلا لها الا في البلدان التي تعيش في حالة حرب او خرجت حديثا من حالة حرب .

٥ ــ ان النظام الاقتصادي في لبنان يختلف عن كل الانظمة الاقتصادية التي يطلق عليها لقب حر ، وهو يختلف حتى عن نظام مدينة هونغ كونغ نفسها بالرغم من تلذذ البعض في تشبيه لبنان بهونغ كونغ ، ذلك ان هونغ كونغ نفسها تملك قاعدة صناعية هامة تشكل نسبة مئوية لا يستهان بها من دخلها بينما اقتصاد لبنان يقوم اساسا على التجارة والخدمات . وهذا النوع هو أسوأ انواع الاقتصاد ويمكن ان يسمى اقتصاد العمالة والتسول اي ان كل ازدهار لبنان بدلا من ان يبنى اساسا على موارده وانتاجه يتغذى حتى الان من استثمار الآخرين ، فلبنان اليوم يلعب الدور الطفيلي في المنطقة . والاقتصاد المبني على العمالة والتسول يعدم كل امكانية جدية للاستقلال . ويخضع لبنان لكل رغبات الآخرين وتطلباتهم . فلبنان اليوم بحاجة الى تغيير جذري في طابعه الاقتصادي اي بحاجة الى التحول من اقتصاد العمالة الى الاقتصاد الوطني ، اي الاقتصاد المبني على الانتاج ، وهذا التغيير الجذري في التركيب الاقتصادي الحالي هو الذي يوصل لبنان الى نظام اقتصادي حر معاصر . فاقتصاد لبنان هو اقتصاد القرون الوسطى عندما كان التجار هم اسياد البلاد . اما الاقتصاد الرأسمالي المعاصر فهو الاقتصاد الذي يقوده المنتجون لا العملاء . وهذا يعني انه على الحكومة وعلى جميع قادة الاحزاب الوطنية والسياسيين الوطنيين ان يركزوا جهودهم لتقوية المنتجين من صناعيين وزراعيين على حساب كبار المستوردين من التجار . كذلك فان حماية الانتاج وزيادته تتطلب تدخلا حكوميا لتأمين تصريفه . وهذا بدوره يتطلب مستويين من التخطيط : المستوى الاول هو تعميم سياسة الاتفاقيات التجارية مع كافة البلدان في العالم وبنوع خاص مع البلدان الغربية التي تصدر لنا سنويا بمئات الملايين من الليرات

بينما لا تستورد الا بملايين قليلة . وتجدر الاشارة هنا الى ان السوق الاوروبية المشتركة تستورد من اسرائيل ١٢ بالمئة من استهلاكها من الحمضيات . فهـذه الميوعة وهذا الارتخاء امام الغرب هما من الاسباب الرئيسية لأزمة تصريف انتاجنا الزراعي . والمستوى الثاني للتخطيط هو تأمين سوق ثابتة للانتاج اللبناني وللتبادل التجاري والسوق الطبيعية امام لبنان هي السوق العربية .

ان تهرب لبنان من السوق العربية المشتركة لا يخدم مصلحة هذا البلد ولا هو نتيجة تبني لبنان للنظام الاقتصادي الحر كما يدعون . ان بقاء لبنان خارج اطار السوق العربية لا يفيد سوى هذه الطغمة القليلة من كبار المستوردين ومن وكلاء الشركات الاجنبية الكبرى . فالسوق العربية لا تفترض نظاما اقتصاديا واحدا بين الدول الاعضاء . واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة وسوريا قد سارتا في نهج غير رأسمالي فان الاردن والعراق بعيدتان كل البعد عن الاشتراكية . ان دخول لبنان في السوق العربية المشتركة يفتح امام مزارعيه الكثيرين وصناعييه القليلين امكانيات، واسعة جدا كما يجعل من السياحة موردا ضخما بدلا من هذا النهج الاعوج الذي تسير فيه سياستنا السياحية الحالية التي لا تأخذ بعين الاعتبار طابع هذا البلد الشرقي والقومي وتركض وراء الاوروبيين بعقلية متزلفة وتكاليف باهظة . فلبنان يمكن أن يصبح في اطار السوق العربية المشتركة مقصد مئات الالوف من العـرب .

وعلى صعيد ادنى من الضروري على الحكومة ان تعتبر مراقبـة التدريس والتطبيب والسكن من واجباتها الاساسية التي تفرض عليها التدخل المستمـر لتأمينها لجميع فئات الشعب . ان سياسة الحكومة التربوية مدمرة على الصعيدين الوطني والثقافي ، فالمدارس الخاصة تتأرجح بين العوامل الاجنبية والطائفيـة والتجارية . والمدارس الرسمية اقرب الى المأساة منها الـى دور للتثقيف . ان تعديلات طفيفة وتصحيحات جزئية لا يمكن ان تؤدي الا الى تخفيف الاعوجاجات الحادة وتكون بالتالي تدابير تخديرية تعمق المرض وتطيل أجله . ولذلك فان دور الحكومة في تغيير التركيب الاجتماعي والاقتصادي هو دور اساسي وهذا التغيير لا يمكن ان يتم طبعا ضمن الاطار الحكومي الحالي وبالتالي فان الدعوة الى التغيير يجب ان تبدأ من تحت ، من الاحزاب الوطنية ومن الفئات الوطنية المختلفة ومـن المنتجين .

***

٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٥

لـكي نمحو عار التقسيم (١)

ان قضية فلسطين كانت وما تزال هي المقياس الاول والرئيسي الذي تقيس به الامة العربية مكانها من القوة والضعف ، والتقدم والتخلف ، بل من حقها الاصيل في الوجود وقدرتها الصامدة على البقاء .

والصراحة مع النفس ومع التاريخ ، تقتضي منا ان نعترف بأننا ، وان طربنا للاناشيد التي تنشدها اكثر من حكومة عربية عن خطواتها نحو التقدم ، وسجلنا باعتزاز بعض المكاسب الشعبية والقومية في اكثر من قطر ، الا اننا نقول وذكرى التقسيم ماثلة في أذهاننا ، ان اندفاع شعبنا في طريق النصر ما زال حتى يومنا هذا ملجوما متعثر الخطى يشكو النقص في التنظيم والتخطيط والوعي جميعا ، بل يشكو ، ويا للعار ، القمع والاضطهاد على الارض العربية بالذات .

ان واجب الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من مراحل القضية العربية الكبرى ان يبدأ فيتمثل بوضوح الخط السليم الذي يحدد له مواقعه ازاء بعض المفاهيم والوسائل المقدمة له على اساس انها الطريق الى تحرير فلسطين .

منذ مؤتمر القمة الاول والجماهير العربية بين دعوتين ، دعوة تنادي بمقررات مؤتمر القمة كحد اعلى للنشاط القومي والوطني في سبيل فلسطين ، ودعوة اخرى تعتبر هذه المقررات تخليا عن القضية ، بل بيعا لها وتزكية لمواقف الحبيب بورقيبة.

لكن هذه الجماهير تكتشف يوما بعد يوم بطلان كل من الدعوتين . فهي تتجاوب اكثر فأكثر مع دعوة ثالثة تقول بأن مقررات القمة ، وان كانت تمثل ما يريد الحكام العرب ان يعطوه لقضية فلسطين ، فهي لا تمثل ما يريد الشعب العربي ان يأخذ لقضية فلسطين . انها من غير شك كسب انتزعه الشعب من الحكام ، ولولاه لما التزموا بالحد الادنى الذي التزموا به .

ولكن ذلك لا يعني ان هذه الجماهير تنظر الى المقررات على انها الرد المطلوب على التحدي الصهيوني في فلسطين .

فالرد الرسمي لا يحل محل الرد الثوري والشعبي .

والذين يسعون الى ايهام الشعب بأن قضية فلسطين قد اصبحت قضية حكام وحكومات ولم تعد بحاجة الى نضال جماهيري يومي ، هم في مصاف المتآمرين على

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ٥١٠ .

فلسطين حسنت نياتهم ام ساءت .

ان مقررات القمة مقبولة وتستحق ان تطبق بصدق وأمانة ، ولا يعقل ان يصدق الشعب العربي ان حكومة عربية لا تنفذ هذه المقررات تنوي ان تنفذ اكثر منها . فالذي لا يعطي الاقل لا يعطي الاكثر .

ولكن هذه المقررات غير كافية ، وهي بالاصل لم تبرم لتكون بذاتها الرد الكافي، فالرد السليم الكامل لا يتم بدون المشاركة والقيادة الشعبية الواعية المخلصة .

ومن الخصائص التاريخية البارزة للذكرى الحالية للتقسيم انها تأتي وأمام الشعب العربي صورة شعبية فلسطينية من صور الرد على التحدي الصهيوني . هذه الصورة هي العمل الفدائي الفلسطيني القائم اليوم على الارض المحتلة .

وعلى الرغم من جميع الملاحظات التي أبديت حول العمل الفدائي الراهن ، فان هذا العمل الشعبي قد وضع الفئات الفلسطينية الطليعية عند مرحلة جديدة من النضال الجماهيري .

ان هذه الفئات الفلسطينية الطليعية مطالبة اليوم بتسلم مسؤولياتها ومهامها القيادية والارتفاع الى مصاف المرحلة الجديدة : مرحلة الكفاح المسلح في الارض المحتلة .

فالرد الشعبي الفلسطيني لم يولد بعد ولادة كاملة ولن يولد الا عندما تتصدى هذه العناصر القيادية النضالية لخوض معركة التحرير على ارض فلسطين السليبة.

ومن واجب منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تحرص الفئات الفلسطينية المخلصة على فكرتها ، وعلى ما تجسده هذه الفكرة ، وتطالب لها بجميع وسائل العمل ، وتنصرها في خلافاتها العادلة مع بعض الحكومات العربية وفي أشواقها الى التحرر والانطلاق ، من واجب هذه المنظمة ان لا تقف موقفا سلبيا من الحركات الشعبية . فبوقوفها في وجه هذه الحركات او حتى بانغلاقها عنها ، ومعارضتها لانخراط الشباب الثوري فيها ، تخسر ارتباط واقعها بفكرتها وتبقى مشلولة عاجزة عن القيام بأعباء تعبئة الشعب الفلسطيني وتنظيمه .

وكيف يمكن للشعب ان يطمئن الى ان المنظمة لن تخذل العمل الفدائي والنضالي وهو يراها ترفض مجرد انتماء العناصر الثورية اليها ، مع العلم ان هذه العناصر لا تريد ان تحرم عربيا مخلصا من ممارسة حقه في اداء دوره في معركة التحرير !

ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تستفيد من رصيد الايجابية نحوها لتجسد بالفعل لا بالاسم والقول وحسب معنى ولاء شعب فلسطين للتحرير . ولا يصح ان تظل المنظمة في مسافة متساوية من البعد بين عمل الحكومات العربية ونضال الشعب من اجل فلسطين ، فقد آن الاوان لان تنفتح المنظمة على روح الشعب الممثل في استعداد حركاته الثورية للقيام بدور اساسي وحيوي في معركة استرداد فلسطين ، وإلا طلب الشعب رده على الوجود الصهيوني لا خارج المنظمة فقط بل بمعزل عنها وعلى حسابها ايضا .

ان الامة العربية لا تقبل ان يظل حق تحرير فلسطين مهدورا بين حكومات تريد ان تعتبر الحد الادنى حدا أقصى ، وحركات شعبية لا تزال في طور التحفز، ومنظمة تحريرية بعيدة عن تجسيد معطيات التحرير وعناصره .

***

١٠ كانون الاول ١٩٦٥

الشرط الوحيد[١]

البيان الذي اذاعه الاستاذ كمال جنبلاط أثار عددا من الحقائق والاتهامات يجب ان لا تمر دون بحث او حساب .

الناس لا يجهلون مدى صحة ما قاله الاستاذ جنبلاط عن دولة الاقطاع العشائرية وقطاع الطرق والعصابات والسلطة التي لا تخضع لاية سلطة وزرع الحشيش وبيع المخدرات ، والرسميين الذين يشرفون على زراعة المخدرات وتجارتها و ...

يعرف الناس ذلك ويعرف بعضهم اكثر منه . وما قاله الاستاذ جنبلاط لا يستمد خطورته من كونه حقيقة فحسب ، بل من ان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ذكر بصوت عال صارخ ما يقوله الكثيرون بصوت هامس ..

ولكن الكثير من الذين سمعوا او قرأوا بيان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، يريدون ان يسألوا الاستاذ جنبلاط او ان يتساءلوا معه : لماذا تظل الاتهامات تساق ضد المجرمين والمسيئين على صفحات الصحف فقط .. دون ان يساق هؤلاء الى حيث يجب ان تلقي بهم جرائمهم ؟

لماذا لا يتجاوز اعلان الحقائق وملاحقتها وتحديد المواقف على ضوئها الا في المناسبات الشخصية والمواسم الانتخابية ؟

نحن مع الاستاذ جنبلاط في العديد من الحقائق والاتهامات التي أعلنها .

نحن معه ضد النظام العشائري وتسلط الاقطاع وحكم العصابات ورؤساء الحكومات الذين يولون ويحكمون .. نحن معه .

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٥٢٠ .

نحن معه حتى في المطالب المحلية المتعلقة بمنطقة بعلبك بالذات ، والتي عرضها للسلطة .

نحن معه في تحديد الموقف من السلطة التي لا تخضع لاية سلطة ، ومن الحكومة ورئيسها والاكثرية على ضوء موقفها من مطالبه .

لا نطلب من الاستاذ جنبلاط الا ان يظل معنا ومع المطالب والاهداف التي حددها.
ان يظل معنا الى آخر الشوط او المعركة .

لقد اتخذ الاستاذ جنبلاط في الآونة الاخيرة سلسلة مواقف سليمة مشرفة : من اثارة القضايا الشعبية الحقيقية الى عقد المهرجانات الشعبية الى التمسك بخطة توعية المواطنين وتنفيذ هذه الخطة .

واذا كنا نطالب الاستاذ جنبلاط الان بأن يواصل تبنيه لما أثاره من اتهامات وحقائق .. فان هناك من اخذ على رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الجمود او التراجع في الفترة الاخيرة امام جدار المنع الذي وضعته السلطة ورئيسها السيد كرامي في وجه القضايا والمؤتمرات الشعبية .

ولاننا لا نريد ان تضيع هذه الفرصة الذهبية التي خلقتها اثارة القضايا الشعبية ، ولاننا نريد لمطالب الاستاذ جنبلاط وأهدافه وحقائقه واتهاماته ، ان تظل بعيدة عن شبهة المتاجرة والتحريك الموسمي والمعالجة المبتورة ... لاننا نريد ذلك كله وأكثر منه نلح على الاستاذ جنبلاط ان يرد على الحذرين والمشككين بمزيد من الصلابة والصمود والتمسك بالمبدأ ورفض المساومة .

مرة اخرى نحن مع الاستاذ جنبلاط وسنظل معه طالما يظل معنا مع اهدافه ومبادئه .. مهما علت نسبة الاغراءات والصداقات .

ان الاستاذ جنبلاط بتعاونه وتضامنه مع الوطنيين والتقدميين المخلصين الحقيقيين ، يستطيع ان يلعب دورا كبيرا ويؤدي خدمة كبرى للقضايا الشعبية في لبنان .

وعلى الاستاذ جنبلاط وإدراكه وصموده وانفتاحه بالدرجة الاولى يتوقف توفير الاجواء والوسائل والشروط للقيام بهذا الدور الخطير والالتزام بمتطلباته .

***

١٣ كانون الثاني ١٩٦٦

الخسائر الكبيرة مسؤلية استمرارها (١)

لم تصل القضايا الاساسية التي تهم الشعب العربي الى حد من التعثر والخطورة ، في السنوات الاخيرة ، كما هي حالها الان .

دعاة إحياء الاحلاف ، ينتقلون من قطر الى قطر ، تحت اسم الاسلام تارة ، وتحت شعار مقاومة «موجة الالحاد والماركسية» تارة اخرى .

الحكومات التابعة للغرب في الوطن العربي ، وعلى حدوده توحد جبهاتها وجهودها . بعضها يحركه الغرب ، وزعيمته اميركا ، ليتحرش بالاقطار العربية ويعتدي على وحدة التراب العربي والشعب العربي .

قضية العرب الاولى فلسطين تنازع في صمت في مؤتمرات القمة .

المطالب البديهية الاولية لاي عمل فلسطيني تكاد تتبخر وتتمزق بين من يزيف تنفيذها او يجزئه او يرفضه .

ابناء فلسطين ، ولاسيما العاملون منهم في الحقل الفلسطيني ، يعاملون بأقسى مما يعامل به الاعداء .

بعض الحكومات العربية يعتقلهم ، يشردهم يعذبهم يقتلهم يمثل بجثثهم ، ويطلق جواسيس اسرائيل وعملاء الدول الغربية الكبرى أحرارا ، يتآمرون ويتجسسون على الدول العربية وعلى أسرارها وقضاياها الكبرى .

لقد بلغت القضايا العربية الرئيسية ولاسيما قضية فلسطين ، ووضع ابناء فلسطين وكرامتهم وحقوقهم وانسانيتهم ، حدا يستحق اكثر من الاسى واليأس والرثاء .

ولعل اكثر ما أثار الحذر والخشية ، في النفوس العربية ، كون القوى المهيأة، في المقابل ، للرد على هذه الاخطار ، بدت وتبدو حتى الان دون الحد المطلوب من القدرة والتنظيم والتنسيق .. والبعض يقول : وحتى دون المستوى المطلوب من الوعي للمرحلة وأخطارها .

والردود التي صدرت حتى الان ، عن جهات قومية وتقدمية ، رسمية وشعبية ، ما زالت في اطار الاحتجاجات والحملات الكلامية البحتة ، وهذا ما أظهر الردود ضعيفة وغير فعالة .

ان القوى المعادية للأماني العربية وللمطالب العربية البديهية للكرامة والانسانية والحياة ، لن ترعوي ولن تتراجع اذا ظلت تقابل بهذه الجبهات الموزعة المتراخية

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٥٢٢ .

المزقة المتناحرة التي يقف فيها الوطنيون والتقدميون والقوميون في كل قطر عربي ولاسيما في الاقطار التي يشتد فيها الان خطر التآمر الرجعي الاستعماري على القضايا العربية .

ان الاسباب او الرواسب او المساومات التي تحول دون اعداد الجواب الشعبي القومي التقدمي الموحد على هذه الاخطار لا يمكن ان تحجب الخسائر الكبيرة الناتجة عن هذا الانهيار الثوري والفراغ الكبير الناجم عنه ، ولامسؤولية المسؤولين عن استمراره .

« الاحرار »

***

٢٢ كانون الثاني ١٩٦٦

عروبة الوجه ... وعروبة القلب[١]

هزت وفاة الشهيد جلال كعوش الفاجعة ضمير كل مواطن ، وطرح الحادث بعنف قضية النظرة المعادية التي ينظرها بعض المسؤولين الى العمل الوطني والنضال القومي العربي .

وقد بلغت هزة الضمير الشعبي بهذه المناسبة أبعد مدى ، لان الشهيد قد انتدب نفسه لاشرف مهمة يمكن ان يقوم بها عربي بل انسان ، ولان ظروف وفاة الشهيد الحقت جرحا بليغا بقداسة القضية الفلسطينية ، التي لم تجرؤ قوة حتى الان على الاستهانة بها .

واليوم اذ يبلغ الافتراق ، في فهم واجبات لبنان الوطنية بين بعض المسؤولين والشعب ، هذا الحد من البعد بل التناقض يتساءل كل مواطن مخلص شريف في لبنان ، هل اصبح معنى الحرية الرسمي عندنا مشوها ومزيفا حتى يكاد يكون مقلوبا ، وحتى يكون مرادفا للبطش والارهاب والقسوة العدوانية في كل مناسبة يكون فيها الموضوع ذا علاقة بعروبة هذا البلد الذي تقول حكومته انه بلد عربي .

لقد جاء قمع المظاهرة الاحتجاجية التي قامت في بيروت امس ، في الوقت نفسه الذي تم فيه طرد السفير الايراني من لبنان .

ان كل لبناني شريف ، وكل عربي صادق ، قد فرح من صميم القلب لطرد السفير الذي تجرأ على مهاجمة رئيس قطر عربي شقيق في سياسته التحررية .

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ٥٥٥ .

ولكن واقع تصرف بعض المسؤولين في لبنان نحو الفكرة العربية والدعوة العربية والنضال العربي على ارض لبنان ، يمنع المواطن من ان يفسر طرد السفير، على انه وليد اقتناع حقيقي بوجوب التضامن مع موكب التحرر العربي في مقارعته للاستعمار وأحلافه ومؤامراته .

فطرد السفير على صوابيته وانسجامه مع رغبة الشعب والمصلحة العربية ، ليس له الا تفسير واحد لا ثاني له ، هو ان بعض المسؤولين في لبنان قد يراعون العروبة كأنظمة وحكومات ، ولكنهم غير مستعدين على الاطلاق لمراعاة العروبة كعقيدة ومبدأ ومحرك نضال ومسيرة مصير .

لا بل ان هؤلاء يريدون ان يجعلوا من واجباتهم العربية مجرد مفهوم في السياسة الخارجية وفي اسلوب التعامل مع بعض الدول المجاورة والشقيقة ، بدلا من ان تمتد هذه الواجبات لتشمل المعنى القومي الحقيقي ، اي مواكبة الشعب في لبنان في اشواقه العميقة للمشاركة في تحرر البقعة العربية من الاستعمار وعلى الاخص من الاحتلال الصهيوني وفي بناء القوة العربية القادرة على تحقيق النصر في معركة المصير العربي المشترك .

ان العروبة هي تصرّف داخلي ثم هي موقف في السياسة الخارجية على الرغم من ان هذين الامرين لا يمكن فصلهما بعضهما عن بعض .

اما مسايرة الشعور الرسمي العربي على بعد ، واحترام بعض الحساسيات الرسمية لهذه او تلك من الحكومات العربية ، ورفع اصبع التضامن مع العرب في المؤتمرات الدولية فكل ذلك لا يشكل بحد ذاته سياسة عربية وطنية .

ان هذه المظاهر وان كانت من موجبات الالتزام العربي ، الا انها ليست بديلا عن غيرها من وجوه الاحترام الحقيقي للفكرة العربية والدعوة العربية والنضال العربي .

وحين تكون هذه المظاهر وحدها في الساحة ، يصبح معناها مجرد الرغبة في التغطية على اعمال القمع والبطش والارهاب ازاء العروبة في لبنان .

ان المحك الرئيسي والمقياس الصحيح لموقف الحكومة في لبنان من القضية العربية هو بالدرجة الاولى نظرتها الداخلية الى العناصر العربية العاملة والى التوجيه الفكري العربي والى الرأي العربي التحرري في لبنان .

فالعروبة ليست مادة للتصدير لتقتصر على ان تكون موقفا في السياسة الخارجية تتخذه الحكومة في بعض المناسبات وانما العروبة حقيقة يجب ان تنعكس في تصرفات الدولة اللبنانية في جميع الميادين وعلى الاخص في ميدان العمل الشعبي لقضية فلسطين .

وأبرز ما حدث في الايام الاخيرة ، بل اهم ما حدث ، هو انكشاف جوهر الازدواجية التي تمارسها بعض عناصر السلطة في لبنان ، هذه الازدواجية التي لا تشكل تناقضا ، كما كان يخيل لبعض الناس حتى الان ، بل انها تشكل كلا

متكاملا . فالسياسة الخارجية المطلية بالطلاء العربي تقوم بدور مرسوم هو حجب حقيقة النوايا نحو القضية العربية ، بل تمكينها من محاربة هذه القضية وإضعافها في داخل لبنان . وهذه الخطة قائمة على اساس بناء رصيد عربي للدولة تستغله في معاركها ضد العناصر العربية في لبنان .

غير ان عمق الجرح الذي ألحقه استشهاد جلال كعوش في ضمير الشعب قد جعل من المستحيل استمرار تنفيذ هذه الخطة التي بدأت منذ سنوات ولهذا فان عملا بارزا كطرد السفير الايراني ، لم يكف لستر الفاجعة التي حصلت للعروبة على ارض لبنان بوفاة الشهيد جلال كعوش .

« الاحــرار »

***

٢٥ كانون الثاني ١٩٦٦

القليل من العروبة لدفع الكثير منها [١] !

تتعرض العروبة في لبنان منذ بضع سنوات لحرب خبيثة بعد فشل الحرب الحاقدة في عزل لبنان عن مجرى التقدم والتحرر العربيين وفي خصم علاقاتــه بالاقطار العربية الاخرى وخنق الدعوة القومية فيه وتحويله الى مجرد قاعدة ضد المنطقة العربية .

فالانعزالية اللبنانية وقد جربت في عهد شمعون أسلوب المجابهة المباشر للحركة الوطنية الشعبية وكشفت عن وجهها الحقيقي بملامحه كلها ، وأصرت خلال تلك المدة على ان تتكلم لغتها الاصلية في جميع المجالات ولا تخفي شيئا مــن اهدافها ومراميها لم تتخل عن دورها التاريخي بعد زوال شمعون بل استمرت تقاتل بنفس الضراوة وفي سبيل الغاية ذاتها ولكن بخبث أعمق وحيلة أوسع .

وهكذا يجد الشعب في لبنان نفسه امام صورة جديدة للانعزالية تتمثل فيها ، وفيها وحدها تقريبا من الناحية العملية ، المقاومة المؤثرة والفعالة لحركة النضال العربي في لبنان .

انه لتفكير غير واقعي وتجريد مثالي بحت ان تستمر الفئات العربية فـــي التصور ان العدو الذي يواجهها اليوم هو العدو القديم نفسه وهي تقع في ضياع مؤكد اذا بحثت عن ملامح الانعزالية التقليدية في الصف الذي يوجــه اليها الان الضربات الاقوى والسهام الافعل .

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٥٥٦ .

ان الانعزالية الجديدة تتحرك بموجب شعار محدد هو اجراء التسويات مع العروبة خارج لبنان لقاء التصلب الكامل مع العروبة داخل لبنان .

ويتضمن هذا الشعار القبول المؤقت بسياسة خارجية عربية للبنان مع بقاء الوضع العربي الداخلي كما هو تمهيدا لليوم الذي تتمكن فيه الفئات الانعزالية من ايجاد لبنانها المثالي اي لبنان غير العربي داخليا وخارجيا في الوقت نفسه .

والحكمة الرئيسية المسيرة لهذه الانعزالية الجديدة هي الحكمة القائلة بأن القليل من العروبة ضروري لدفع الكثير منها ، على الاقل في المدى القريب .

والانعزالية الجديدة تشارك الانعزالية القديمة في اعتبار العقيدة العربية في لبنان مرضا تجب مكافحته ولكنها تكافحه عن طريق اعتماد مبدأ التطعيم اي بعض المرض يقي الجسم من الوقوع في المرض .

ان نظرة عامة الى معاملة السلطات للفكرة العربية وللنضال العربي وللفئات العربية تظهر لنا ان السلطة الاكثر قدرة على محاربة العروبة في الداخل هي السلطة المرضي عنها نسبيا من العروبة خارج لبنان اي السلطة المعروفة بتأييدها لانتهاج لبنان سياسة خارجية عربية . وهذه السلطة لا تقاتل العروبة بامكاناتها المادية فقط بل تقاتلها بالرصيد الذي تبنيه لنفسها عند بعض العروبيين داخل لبنان بنوع السياسة الخارجية المعروف عنها تأييده .

هذا هو السلاح الاقوى الذي تستخدمه الانعزالية الجديدة في محاربة الدعوة العربية في لبنان . أما السلاح الآخر فهو تخليها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي عن مواقع اليمين المتطرف السافر التي كانت الانعزالية التقليدية تقف عليها دائما، واقبالها على تحصين نفسها بشيء من الصبغة الاصلاحية المعتدلة .

لقد عرف لبنان في السنوات القليلة الماضية حكما مستعدا للمناداة ببعض الافكار الاقتصادية والاجتماعية المتطورة كالقول بالتخطيط والتنمية والالتفات الى المناطق المتخلفة والحديث عن الضمانات الاجتماعية .

ولكن هذا الحكم ، وهنا المفارقة الصارخة ، كان اكثر العهود شدة في منع الفئات ذات المصلحة في الاخذ بهذه الافكار من الحركة ، واكثر العهود شدة في تحريم العقائدية العربية ، مما يكشف الطابع السلبي لاهداف هذه الاقوال وهذه السياسات المطلية بطلاء التطورية ، ومما يحدد قصد الانعزالية الجديدة من وراء خططها ومواقفها .

ان الغاية هنا هي نفس الغاية هناك ، محاربة نمو الفكرة العربية الحديثة داخل لبنان وهي الفكرة التي اصبحت تعني في كل مكان من ارض العرب الشيء نفسه، اي المحتوى الاقتصادي والاجتماعي الى جانب المعنى القومي الموحد . ولذلك كان لا بد للانعزالية الجديدة من تسوية اخرى تجريها في الناحية الاجتماعية شبيهة بالتسوية التي أجرتها على الصعيد السياسي الخارجي .

ولكن الدلائل كلها تشير الى ان هذه الانعزالية الجديدة لن تكون قادرة على الاستمرار في خداع النضال الوطني التحرري في لبنان ، وقد جاءت الاحداث

المتعاقبة ولاسيما في ميدان معاملة الشعب الفلسطيني تكشفها بل تعريها لتجعلها كسابقتها عاجزة عن الوقوف في وجه الحركة الشعبية العربية النامية الناضجة باستمرار في لبنان .

***

٢٧ كانون الثاني ١٩٦٦

عروبة زعماء « الصف الوطني »[١]

اذا كانت الانعزالية الجديدة قد استطاعت في السنوات الاخيرة ان تذهب في الاستهانة بالشعور العربي داخل لبنان الى الحد الذي نراه في معاملتها اللاإنسانية للفلسطينيين ، فليس تفسير ذلك انها استندت في تطبيق مخططها الى قوة النفوذ الاجنبي فحسب ولا انها أثارت الانفعالات الغرائزية عند فريق من اللبنانيين بل انها مثلت بالشعارات التي حملت وعي طبقة اجتماعية كاملة لمصالحها .

وليست هي المرة الاولى التي تبرهن فيها الطبقة المسيطرة في لبنان عن قدرتها على الرضى ببعض التنازلات الشكلية والظاهرية لقاء ابقاء الاوضاع على ما هي عليه.

فالميثاق الوطني الذي ولد مع ولادة العهد الاستقلالي يشهد بمرونة هذه الطبقة . وشعار «لا غالب ولا مغلوب» الذي ارتفع في أواخر انتفاضة ١٩٥٨ المسلحة شاهد آخر على السلاسة التي يتم بها تكيف هذه الطبقة مع ضرورات الواقع بل مع ضرورات الاحتفاظ بامكانية استغلال هذا الواقع والافادة منه .

وقد جاءت صيغة الانعزالية الجديدة في أعقاب العهد الشمعوني ملبية كل التلبية مصلحة الطبقة المسيطرة في إلباس السياسة الرسمية والتوجيه الرسمي قناعا خبيثا وذكيا ، فكان هذا القناع هو مسايرة العروبة الخارجية لقاء الاستمرار بل التشدد المتزايد في مقاومة العروبة الداخلية في لبنان .

ان هذه الصيغة قد أرضت الطبقة السياسية والاقتصادية المسيطرة بجناحيها، جناح المتاجرين بالخوف من العروبة والتخويف منها ، وجناح المتاجرين بمناصرة العروبة والجهاد في سبيلها .

ولا بد من الاعتراف هنا بدور خاص لعبه بعض زعماء «الصف الوطني» من

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٥٥٨ .

«قادة» انتفاضة ١٩٥٨ في تقديم الخدمات لهذه الانعزالية الجديدة وبذل المساعي في الترويج لها والتغطية على مساوئها ، بل على فظائعها وارتكاباتها كما رأينا في مؤامرة الصمت التي مارسها مؤخرا هؤلاء الزعماء في حادثة وفاة المناضل الشهيد جلال كعوش .

لا بل ان معظم زعماء «الصف الوطني» قد وجدوا في شعارات الانعزالية الجديدة الصيغة الانسب لمصالحهم واغراضهم واهدافهم . ذلك انهم رأوا فيها ما يؤمن حاجتهم الى الاستمرار في التغرير بالجماهير الشعبية التي ترفض مماشاة اي سياسة خارجية معادية علنا للموكب العربي التحرري . كما رأوا فيها ما يفتح أمامهم مجال الاستفادة من امكانات العروبة الخارجية المادية والمعنوية .

وهكذا اندفع زعماء «الصف الوطني» في التمكين للانعزالية الجديدة اندفاعا لم يسبق لهم ان أظهروه في اي مناسبة اخرى . وكانت تصرفاتهم تدل على انهم قد وجدوا ببعض شعارات الانعزالية الجديدة «العروبة» التي تناسبهم بعد ان كانوا يخافون العروبة التي تطالبهم ان يناسبوها .

ومن يستقرىء تصرفات زعماء «الصف الوطني» منذ انتفاضة ٥٨ حتى اليوم يستنتج ان هؤلاء الزعماء لم يكن لهم من مطلب عند اخوانهم من ابناء الطبقة نفسها اي عند المتاجرين التقليديين بالخوف من العروبة والتخويف منها الا ان يأخذوا بحكمة تقنيع انعزاليتهم وصبغها شكليا وخارجيا بصباغ الاستعداد لمسايرة الركب العربي ، وكأنهم ليسوا سوى الممثلين الاكثر وعيا والاكثر حرصا على المصلحة الطبقية المشتركة .

«اصبغوا انعزاليتكم بل انعزاليتنا جميعا بالطلاء العربي وسلمونا اياها فنحن خير من يبيعها في الداخل والخارج» .

بهذا المنطق المغري خاطب بعض زعماء «الصف الوطني» زملاءهم في المصلحة الطبقية بل خاطبوا جميع القوى الرجعية والاستعمارية والشعوبية التي يهمها ان لا تتقدم الدعوة العربية الحقيقية داخل لبنان . وقد تجاوبت هذه وتلك القوى خير تجاوب مع هذا المنطق ، فوجدنا لبنان الرسمي يطبق في جزء كبير من تصرفاته النهج المعروف الذي اطلقوا عليه اسماء كثيرة واسمه الحقيقي واحد : الانعزالية الجديدة .

لقد قام زعماء «الصف الوطني» بمهمتهم أحسن قيام ، فباعوا العرب خارج لبنان ما شاءوا من احاديث الثناء على الاتجاه التحرري والتضامن مع الركب العربي والتنديد بالصهيونية والاستعمار ثم عملوا داخل لبنان على اقفال اي حديث عن العرب والعروبة ليتكلموا لغة واحدة هي لغة الاسلام السياسي ، واجدين في هذه اللغة الفرصة الواسعة لصيد المناصب والمنافع والارباح . وليس ذلك الا الطبيعي والمعقول . فالعروبة بطبيعتها لا يمكن أن تترجم ترجمة مباشرة بمناصب ومنافع وأرباح ، أما الاسلام السياسي فهو كالمسيحية السياسية قاموس تسهل ترجمته بالحصص والحظوظ .

وقد وضع زعماء «الصف الوطني» كهدف اكبر لهم تدجين العقيدة العربية داخل لبنان وبرجزتها وتحويلها من عقيدة حقيقية قادرة على العمل والعطاء والفداء الى عاطفة عاجزة تكتفي بالاتكال على الغير من العرب خارج لبنان والتصفيق له والدعاء له بالنصر والفلاح .

ولكن الانعزالية الجديدة والطبقة التي تمثل وبنوع خاص فئة المدجلين على الصف الوطني لن تستطيع مهما تلونت وتفننت في اساليب المهارة وطلت نفسها بصباغ التضامن الكاذب مع العرب ان تخفي حقيقتها القبيحة المعادية لسير التاريخ. وها هي تكشف نفسها بنفسها بموقفها من أقدس نضال عربي وهو النضال من اجل فلسطين وبمعاملتها القاسية لكل عامل من اجل فلسطين .

***

٢٨ كانون الثاني ١٩٦٦

العروبة خارج لبنان بين ما تستطيع وما تفعل(١)

ان أبرز ما في الاوضاع العربية في هذه المرحلة هو ان الاتجاه التحرري العربي وهو اتجاه حاكم في غير قطر من أقطار العروبة لا مجرد تيار شعبي . لا بل انه احيانا اتجاه حاكم اكثر مما هو تيارشعبي . والاقطار التي يتولى فيها هذا الاتجاه مقدرات السلطة وامكانات الدولة هي الى حد بعيد اهم الاقطار العربية وأعظمها وزنا في الوجود العربي وفي الوجود الدولي . والطبيعي والحالة هذه ان ننعكس قوة هذا الاتجاه التحرري داخل لبنان القطر العربي الحساس .

ولكن الواقع اللبناني يشهد بأن هذه القوة لم تنعكس فيه بالحجم الكامل ، بل انها لم تنعكس على الاصح الانعكاس السليم الكفيل بالانتصار على الانعزالية اللبنانية القائمة في جوهرها على متاجرة طبقة بالخوف من العروبة والتخويف منها .

وهذه الحقيقة تدعو كل عربي صادق الى دراسة الاسباب التي عرقلت التفاعل الصحي الخصب بين الحركة العربية داخل لبنان والعروبة التقدمية خارجه .

أفليس من الظواهر الباعثة على التأمل ان تقسو السلطة اللبنانية على العمل العربي مثل القسوة التي نرى في معاملة الفلسطينيين ، بينما العروبة التحررية هي في وضع الحاكم في اهم الاقطار العربية !

لقد وقفت دون هذا التفاعل عوامل كثيرة اهمها : ان بعض الانظمة التقدمية

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٥٥٩ .

العربية قد انطلقت في نظرتها الى لبنان من منطلق مصلحة نظام عربي معين لا من مصلحة الفكرة العربية .

وقادها هذا المنطلق الى جعل هدفها الاخذ من الواقع اللبناني ما يريد ان يعطي من غير التفكير تقريبا بأي اعتبار آخر .

فعلت ذلك مستجيبة لاغراء السهولة اذ رات ان في الواقع اللبناني حصة جاهزة لحساب فريق لبناني ، فآثرت ان تجعل حصة هذا الفريق حصتها وتكون شريكة كبيرة في هذا الواقع بدلا من ان تضحي الى أمد بشيء مما يمكن ان يعطيه الواقع الراهن لقاء تطوير الوضع العربي في لبنان تطويرا محسوسا .

وهكذا وجدنا بعض القوى العربية الثورية تدخل لبنان دخولا تقليديا بحتا خاليا من اي معنى من معاني الثورية .

لقد ارتدت هذه السياسة نحو لبنان على بعض الانظمة العربية ببعض المكاسب المحسوسة ، فأيد لبنان ، بعض الاقطار العربية المتحررة في بعض مجالات السياسة الخارجية ، وناصرها في جزء من معاركها ولاسيما داخل الوطن العربي ، وراعاها عند اتخاذ القرارات في اكثر من موضوع محلي او عربي او دولي .

ولكن هذه المكاسب التي نالتها هذه الاقطار المتحررة كدولة ونظام لم يكن ليوازيها ربح تجنيه الدعوة القومية العربية والحركة الشعبية داخل لبنان .

فقد كان المحصل دائما على الرغم من بعض التنازلات في صعيد السياسة العربية والخارجية ان يستمر الواقع اللبناني كما هو من غير تغيير او تبديل ، واقعا سلبيا نحو كل هدف رئيسي من اهداف الحركة التحررية العربية .

وكانت الجمهورية العربية المتحدة نفسها تشعر بين حين وآخر كما تشهد بعض خطب الرئيس عبد الناصر ومقالات هيكل ، بأنها اعطت اكثر مما اخذت وان الذي اخذته معظمه من قبيل حفظ المظاهر وانقاذ الشكليات وتنفيذ قاعدة : أضعف الايمان .

والذي يمعن النظر في نوع التفاعل الذي تم بين العروبة خارج لبنان والعروبة داخله لا يستطيع الا ان يسجل ان العروبة الخارجية ولاسيما المتمثلة بالحكومات كانت تتصرف على اساس ان العروبة قضية مؤجلة في لبنان وان طيها خير من فتحها باعتبارها قضية صعبة وشائكة وليس فيها نصر سريع ، والحكمة تقضي ان لا تثار الا بعد ان تنحل جميع المشاكل العربية الاخرى .

ونتج عن ذلك منطق دائم ومستمر عند بعض الانظمة العربية التقدمية هو رفض اثارة المواضيع اللبنانية الاساسية العميقة او التجاوب مع هذه المواضيع حين تثيرها الحركة الشعبية داخل لبنان ورفض الاعتراف بمشاكل لبنان القطرية ايا كانت هذه المشاكل وأيا كان اثرها على القضية العربية العامة ورفض التسليم بعبر التجارب النضالية الخاصة بلبنان ، وبكلمة رفض ان يكون للعروبة مشكلة في لبنان ما دام لبنان الرسمي مستعدا لاعطاء بعض التنازلات الشكلية والمحدودة على صعيد السياسة العربية الخارجية .

ونتج عن ذلك ايضا تعزيز الارتباط المصلحي بدولة عربية وتفضيله على الايمان القومي الصحيح وتحوير معنى العروبة من ان يكون المواطن عربيا قوميا الى ان يكون مع القومية العربية ، واحلال الطاعة كمقياس للعروبة محل القناعة .

ونتج عن ذلك ايضا ضعف التحسس بالحرية داخل لبنان والحرية هي مجال النضال العربي ، والاستهانة بالفكر لحساب مفهوم سطحي ومشبوه للخدمة العملية والمسعى المادي الملموس والثقة بأسلوب الشبكات والعصابات اكثر من الهيئات الشعبية والحركات والاحزاب .

بل نتج عن ذلك نوع من المغالاة في تقدير «وضع لبنان الخاص» أظهر أقطاب الطبقة اللبنانية المسيطرة وكأنهم الممثلون الوحيدون بل الممثلون الشرعيون لشعب لبنان عند الانظمة العربية التقدمية كما عند غيرها سواء بسواء .

وهكذا لم تستطع الموجة التحررية العربية ان تتفاعل مع العروبة داخل لبنان التفاعل المطلوب ، وظل اشعاعها مشوبا بنظرات ضيقة ومفاهيم خاطئة وأحيانا مخربة ، وبقي الواقع اللبناني يعطي الانظمة العربية خارج لبنان الحصص الهزيلة ويجري لها التنازلات التافهة لقاء ان يدفع عنه «شرها» ويؤمن لنفسه الرسوخ والقدرة الدائمة على قمع العمل العربي داخل لبنان وإبقاء الحياة السياسية والاقتصادية اللبنانية في أطرها التقليدية من اقطاعية وطائفية ورأسمالية واقليمية.

***

١٢ شباط ١٩٦٦

كيف نرد صفعة أميركا (١)

صفقة الاسلحة الاميركية لاسرائيل ، بعد الصفقة الالمانية الغربية ، جاءت امتحانا جديدا للقدرة العربية أسقط القناع عن وجه «الاجماع العربي» المزعوم .

ولكن هذا الامتحان الذي جرى في السابق تبسيط الجواب عليه ليتلاءم مع «الاجماع المستطاع» على الصعيد الرسمي ، يعتبر محكا وتحديا للارادة الشعبية العربية وقدرتها على فرض الرد الصحيح الذي تمليه خطورة المرحلة الراهنة .

واذا استطاع الاجماع الهزيل على جواب هزيل بالنسبة للصفقة الالمانية

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ٥٧٢ .

الغربية ، ان يمتص زخم النقمة الشعبية العارمة في الوطن العربي ، فانـــه لن يستطيع ذلك بالنسبة للصفقة الاميركية ، لان مثل هذا الاجماع ، مهما كان هزيلا، متعذر اصلا نظرا لكون معظم الانظمة الرجعية في الوطن العربي عميلة للاستعمـــار الاميركي ، ولأن الرد الرسمي على الصفقة الالمانية لم يؤثر على اسرائيـــل ولا أضر بألمانيا الغربية . وهذه حقيقة بات الشعب العربي يدركها تماما ولن يسمح بتكرارها.

فعندما أريد للصفقة الالمانية الغربية ان تفتضح بعد ان أدت غرضهـــا ، او الجزء الاكبر منه ، كان المقصود من ذلك معرفة رد الفعل العربي وامتحان القدرة العربية على المجابهة ، لكي يتلمس الاستعمار على ضوء ذلك الطريق الجديد لتقوية اسرائيل ومدها بالسلاح .

ولما تأكد للاستعمار ان الرد العربي لم يكن صارما ولا جذريا ، رأت اميركا انه لا شيء اذن يمنعها من الاستمرار في تقوية اسرائيل بصورة مباشرة بدل ان تنيط هذه المهمة بغيرها .

وبين ما جرى وما كان يجب ان يجري هوة عميقة تدعو الى اكثر من الاستغراب والى التساؤل عن مصير العمل العربي بالنسبة لمستقبل قضية فلسطين .

ان ما جرى بالنسبة للرد العربي على صفقة الاسلحة الالمانية الغربية لاسرائيل، هو عملية اجهاض لما كان يجب ان يجري ولما كان يتوقع الشعب العربي ان يتم .. ولا شيء غير ذلك . ولو كان الامر على غير هذه الصورة ، لما رأينا اميركا اليوم تقدم على تسليح اسرائيل بمثل هذه الوقاحة ودون اي حرج او مبالاة .

★

لقد ظل حكام المانيا الغربية يقدمون المساعدات والقروض لاسرائيل طـــوال خمسة عشر عاما حتى بلغ مجموع تلك المساعدات اكثر من ثلاثة آلاف مليون دولار. ولكي تبرر بون فعلتها راحت تطليها بمسحة انسانية باسم التعويض عما لحق اليهود من أضرار على أيدي النازيين ، ولم تنس طبعا ان تلقم بعض الدول العربية قروضا ومساعدات قليلة لكي تضمن حياءها حتى من السؤال والاستفسار .

وتوجت بون تعويضاتها «الانسانية» لاسرائيل بهدية من الدبابات الاميركيـــة الثقيلة قيمتها ٨٠ مليون دولار ، الى جانب كميات كبيرة من الاسلحة الخفيفـــة والذخائر . ولم تنس في هذه المرة ايضا ان تحفظ الجواب الذي يستر فعلتها ويرد عنها المسؤولية فيما لو سئلت .. او تجرأ احدهم على الاستفسار .

ولم يستح حكام بون وهم يرتلون الجواب عندما سئلوا ، من القول بأنهم قدموا الاسلحة لاسرائيل بطلب من اميركا . وهو عذر أقبح من ذنب ، اذ أدانوا انفسهم بالعمالة وكشفوا النقاب عن حقيقة لم يكن يعرفها الا القليل من الناس .

وليس يهمنا هنا ماذا فعل حكام بون .. بل يهمنا ماذا فعل حكام العرب ازاء هذا التحدي الخطير وأمامهم نص صريح واضح أقره مؤتمر القمة الاول بوجـــوب

اخضاع علاقات الدول العربية مع الدول الاخرى على اساس علاقات هذه الدول مع اسرائيل .

وبناء لهذه القاعدة ، من المفروض على الدول العربية ان تحسن علاقاتها مع الدول المعادية لاسرائيل ، وأن تقطع علاقاتها مع الدول التي تساند اسرائيل وتساعدها وتمدها بأسباب الحياة والقوة . ولكن شيئا من هذا لم يحدث .. بل لسنا نبالغ اذا قلنا ان ما يحدث هو العكس احيانا.

وليس هذا الحكم على واقع الامور قائما على غير اساس او دون بينات .. فالشواهد عليه كثيرة ودامغة .. وسنسوق بعضها على سبيل المثال .

١ – من المعروف والشائع والمؤكد ان الصين الشعبية تعتبر اكثر الدول الاجنبية عداء لاسرائيل ليس اكراما للعرب فحسب ، بل لانها تنظر الى اسرائيل على انها قاعدة استعمارية وعنصرية قائمة على ارض مغتصبة . ومع ذلك نجد ان السواد الاعظم من الدول العربية لم يعترف بالصين الشعبية بعد ، وان بعض الدول العربية لا يزال يعترف بحكومة شانغ كاي شيك العميلة .. ويصر كل سنة على التصويت ضد ادخال الصين الشعبية الى الامم المتحدة .

٢ – عندما افتضح امر صفقة الاسلحة الالمانية الغربية لاسرائيل ، اكتفت الدول العربية في المرحلة الاولى من الازمة بامتناع المانيا الغربية عن تنفيذ ما تبقى من صفقة الاسلحة ، ولم تسارع الى اتخاذ اية خطوة مضادة الا بعد اعتراف المانيا الغربية باسرائيل اعترافا رسميا .

وحتى هذه الخطوة التي اتخذت يصعب علينا ان نصفها بأنها «مضادة» لانها لم تبدل من الواقع شيئا ، بل انها أظهرت معظم الحكام العرب بمظهر العاجز عن الردع الذي لا يملك من الارادة سوى ما هو من قبيل رفع العتب .. لا اكثر ولا اقل .

من كل الردود المنطقية المنسجمة مع ظاهر النصوص التي أقرها الملوك والرؤساء العرب ، اختارت الحكومات العربية ما هو أقلها شأنا وأكثرها بعدا عن المجابهة الحقيقية .. وهو سحب السفراء من بون .. وحتى هذا القرار المسخ الهزيل لم تتقيد به جميع الدول العربية .

الرد الرادع الصحيح هو انه كان على الدول العربية ان تعترف فورا وبدون تردد بألمانيا الشرقية ، وأن تقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع حكومة بون العميلة للاستعمار الاميركي ، على ان يكون ذلك انذارا لاية دولة مهما عظم شأنها بأنها ستجابه بمثل هذه القوة اذا هي أقدمت على مساندة اسرائيل وتسليحها .

✶

اما الصفقة الاميركية الاخيرة فالحديث عنها طويل ومتشعب ولكنه ناطق بالحقيقة .. حقيقة الدور الاستعماري لاسرائيل ، كرأس حربة للاستعمار الاميركي في المنطقة العربية . ولكي يضفي الاستعمار على تسليح اسرائيل صفة «الشرعية»

يتذرع دائما «بمسؤوليته التاريخية» في الحفاظ على التوازن في الشرق الاوسط، والادعاء بأنه انما يفعل ذلك حفاظا على السلام والاستقرار في المنطقة .

وكانت الحجة التي تذرعت بها اسرائيل والصهيونية للحصول على مزيد من الاسلحة الاميركية الثقيلة ، هي ان الصفقة الانكلو ـ اميركية للسعودية ، والدبابات القليلة التي أعطتها الولايات المتحدة للاردن ، تشكل خللا خطيرا في ميزان التسلح في المنطقة ، الامر الذي يستدعي التدخل السريع لتصحيح هذا الخلل .

وهنا لا بد للمرء ان يتساءل : اذا كانت اميركا تدّعي الحرص على السلام والاستقرار والتوازن في المنطقة ، وتعرف ان اعطاءها الاسلحة للاردن والسعودية يشكل خطرا على هذا التوازن ، فلماذا اصطنعت وقوع هذا الخلل باعطاء السلاح للسعودية والاردن ، مثلا ؟

واذا كانت تعتقد ان الاسلحة المعطاة للاردن والسعودية لا تشكل خطرا جوهريا على التوازن ، فلماذا استخدمتها ذريعة لتزويد اسرائيل بالسلاح ؟

الحقيقة هي ان اميركا تعرف ، وتعرف اسرائيل ايضا ، ان السلاح في يد الرجعية العربية لا يشكل اي خطر على اسرائيل .

الخطر الحقيقي على اسرائيل ، كما قال أبا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية بعد محادثاته مع المسؤولين الامريكيين في واشنطن ، هو قيام وحدة عربيةتقدمية.

فكيف يكون السلاح المعطى للرجعية العربية عاملا في اختلال التوازن ، اذا كانت هذه الرجعية العميلة للاستعمار تلتقي مع اسرائيل في مقاومة اية فكرة تدعو لقيام وحدة عربية تقدمية ؟ اي مقاومة او دفع الخطر الاساسي على وجود اسرائيل؟

الحقيقة ، اذن ، هي ان الاستعمار يمد الرجعية العربية بالسلاح لكي تجهز به على الحركات الوحدوية التقدمية التحررية ، ولكي يتذرع به لامداد أسرائيل بمزيد من اسباب القوة .. وفي كلا الامرين خدمة لاسرائيل وتثبيت لوجودها في قلب الوطن العربي .

واذا كان الامر ليس كذلك ، فلماذا رفض الغرب تزويد مصر وسوريا ، الدولتين العربيتين التقدميتين ، بالسلاح قبل ان يتمكنا من الحصول عليه من مصادر اخرى؟

ولماذا تحاول اميركا اقناع الاتحاد السوفييتي بالدخول في نوع من التعهد لابقاء الاوضاع الراهنة في الشرق الاوسط على ما هي عليه ؟ أليس ذلك يعني ان اميركا تحاول بذلك جر الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي الى التزام يفرض عليه منع الاسلحة عن الدول العربية المتحررة نواة الوحدة العربية التقدمية المرتقبة التيتشكل الخطر الحقيقي على وجود اسرائيل ؟

★

والسؤال الان : كيف يكون الرد على التحدي الاميركي ؟

صحافة الغرب الاستعماري تزعم ، على لسان «الايكونومست» البريطانية في

عددها الصادر امس «ان دول الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والجزائر الثورية لا تقل عن البلدان العربية الرجعية ارتباطا شديدا بالغرب من الناحية الاقتصادية»!!

والترجمة الواقعية لهذا الكلام هو الايحاء بأن الدول العربية المتحررة لا تستطيع ان تقود ضد اميركا ، حملة تأديب كالتي حاولت ان تقودها ضد المانيا الغربية .

ان من المشكوك فيه طبعا ان تستطيع جميع الحكومات العربية ، على اي مستوى كان ، تأمين الحد الادنى من «الاجماع الرسمي» لاتخاذ قرار ضد اميركا شبيه بالقرار الذي اتخذ ضد المانيا الغربية على الاقل ..

من خلال هذا التشويه الاستعماري لحقيقة الدور الذي يترتب على الدول المتحررة القيام به . ومن خلال التجارب السابقة التي كشفت تخاذل الرجعية في مثل هذه المواقف القومية تتضح مسؤولية الدول العربية المتحررة في الامساك بزمام المبادرة لرد صفعة اميركا عن طريق التنسيق والمجابهة المشتركة ، وبصرف النظر عن مدى استعداد الحكومات الرجعية للسير في هذا الطريق .

ان الرد الصحيح في مثل الظروف العربية الراهنة هو كذلك في تعبئة الجماهير في جميع انحاء الوطن العربي لتكون قوة ضاغطة على الحكام الرجعيين من جهة ، ولكي تكون بمثابة حملة توعية للجماهير العربية المناضلة ضد الرجعية والاستعمار من جهة اخرى .

ان هذه التعبئة لا يمكن ان تتم الا بمبادرة الاحزاب والهيئات والشخصيات والحكومات الوطنية والتقدمية في الوطن العربي ، وبتضامنها وتلاحمها ، الامر الذي يضع الجماهير العربية في جو المعركة الحقيقي ، الجو الطبيعي لتحقيق لقاء الثورات العربية ، والمنطلق الصحيح لبناء وحدة عربية تقدمية .. هي وحدها الطريق لتحرير فلسطين .

***

١٥ شباط ١٩٦٦

الحياد المنحاز (١)

كلما تعرض الوطن العربي الى تحرك رجعي او مؤامرة استعمارية ارتفعت في

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ٥٧٤ .

بببب

لبنان اصوات مشبوهة تدعو الى موقف تريد تكريسه تقليدا في سياسة لبنــان العربية هو «تحييد» لبنان اي عزله عن موكب النضال العربي .

ان هذه الدعوة تتذرع بتوازن طائفي داخلي معين وبعدم الرغبة في اغضاب احد من الفرقاء العرب وبوجود مصالح لبنانية موزعة على أقطار عربية متعددة لتدفع بلبنان مسافة اخرى خارج اطار الحياة السياسية العربية الجديدة .

وباسم الحرص على دوام العلاقة مع جميع العرب ، تريد القوى المستفيدة من هذه الدعوة ان تقطع الاواصر التي تشد هذا البلد العربي الى بقية أقطار العروبة .

ان نظرة عابرة الى حوادث الماضي القريب ترينا كيف كان اصحاب هذه الدعوة يستغلون اية مناسبة مهما صغرت لتنفيذ مخطط ابعاد لبنان عن كل ما هو فــي اتجاه تحرر العرب وتقدمهم ووحدتهم .

فالاستعمار والرجعية والشعوبية تعرف جيدا ان مصلحتها الكبرى بالنسبة الى لبنان هي في اصطناع مستمر للحواجز التي يمكن ان تقوم بين لبنان وسائر الاقطار العربية .

ففي ظل وضع من هذا النوع يتحول لبنان الى ما نادت سياسته الاستقلالية برفضه منذ البدء وهو ان يكون مقرا للاستعمار وممرا .

على ان سياسة تحييد لبنان هذه لا يضاهيها بين الاصوات التي ترتفع فــي لبنان من آن الى آخر الا ذلك الصوت الذي يدعو الاقطار العربية الى العودة الى رحاب الجامعة العربية ونصوص ميثاقها كلما ظهر في الجو العربي ما يشير الــى خطوة تحررية او وحدوية تهم بها حكومات عربية متحررة .

عندئذ فقط يصبح للبنان في نظر القوى الرجعية والشعوبية دور ايجابي داخل القضية العربية يتمثل في دعوة «الشاذين» من ابناء العروبة الى تذكــر الروابط «القومية الاصيلة» والعلاقات «الاخوية المتينة» التي تفرض عليهم التمسك بالعمل ضمن اطار الجامعة العربية ووفقا لحرفية ميثاقها .

فالتعاون العربي يبلغ ذروة السحر والبهاء في عيون هؤلاء عندما يمسي الوسيلة الذكية لعرقلة المسيرة التقدمية العربية .

وما ان يؤدي «التعاون» العربي وظيفته في التخريب على القضية العربية حتى يعود دعاة التعاون الى المناداة الصريحة بالانعزال والابتعاد عن كل ما هو عربي .

واليوم ومعالم التكتل الرجعي ترتسم في الافق العربي باسم الحلف الاسلامي، يتساءل كل مخلص في لبنان : اين هي الاصوات الحريصة على ابقاء التعاون العربي في اطار الجامعة العربية ؟

لماذا ينسى الناسون الدعوة اللبنانية التقليدية الى عدم تجاوز الجامعة العربية في علاقات العرب بعضهم ببعض .

لماذا يسكت في هذا الظرف النداء القديم الى التزام حدود الجامعة العربية ويرتفع النداء الآخر الى ابقاء لبنان على الحياد ؟

ان دعوة لبنان الى التزام سياسة الحياد بين معسكر الرجعية العربية ومعسكر

التقدمية العربية ليست في الحقيقة دعوة الى سياسة حياد وانما هي خط سياسي مشبوه يقوم على نفض اليد من اي دور عربي حين يتعذر على لبنان ان يلعب دورا سلبيا صريحا .

ولو لم يكن هذا القصد ، وراء الدعوة لبادر دعاتها الى اسماع العرب الصوت التقليدي الآخر صوت المطالبة بتقديم التعاون العربي على كل تعاون آخر ونبذ كل ما يشكل خروجا على مقررات مؤتمر القمة وميثاق الجامعة العربية .

ولكن يبدو ان هذا الصوت مخبأ دائما للاستعمال في وجه الحكومات العربية التقدمية وحدها ، اما الحكومات العربية الرجعية فحرام ان تسمع من لبنان اكثر من كلمة : نحن على الحياد .

***

٢٨ شباط ١٩٦٦

بيان المؤتمر القطري المنعقد في ٢٨ شباط ١٩٦٦

حول انقلاب ٢٣ شباط(١)

يا شعبنا العربي ،

لقد ناضلت ببسالة وضحيت بسخاء وتحملت الآلام بصلابة لكي تقيم على ارضك وأرض أجدادك مجتمعا قوميا سليما تتحقق فيه اهدافك الكبرى في الوحدة والحرية والاشتراكية .

وبفضل جهادك المرير الطويل ، تم لك الانتصار على الاستعمار والرجعية والشعوبية والاقليمية في اكثر من معركة وفي اكثر من قطر من أقطار العروبة .

وباسمك وباسم أمانيك تفجرت الثورات في أرجاء وطنك وعاهدتك على ان تكون وفية لك حاملة في أعماقها كل آلامك طامحة الى تحقيق كل اهدافك . وكنت ايها الشعب تعلق على هذه الثورات آمالك الكبار فتعطيها خالص تأييدك وتحيطها بحبك وفدائك وتغفر لها الاخطاء حين تخطيء وهي تعمل في ظل النضال من اجل اهدافك .

وعندما قامت حركة الثامن من آذار الثورية تجاوبت معها بكل مشاعرك ورأيت

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ٥٨٧ .

فيها ثأرك العظيم من الانفصال المجرم الذي دبرته للوحدة يد الاستعمار والرجعية ، ولكن زمرة عسكرية مغامرة غير جديرة بمعاني هذه الثورة اعتدت على قيادة الحزب والثورة وقامت تسلبها رسالتها وروحها واهدافها ، بأن تفرغها من محتواها الوحدوي القومي والديمقراطي الشعبي لتدخل عليها سموم التسلط الفردي والديكتاتورية العسكرية والعقلية القطرية وتجعل منها مجرد انقلاب عسكري مشابه للانقلابات السابقة التي عرفتها سوريا .

وكانت العقبة الكبرى امام مطامح هذه الزمرة المغامرة وجود حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادته القومية ، هذا الحزب الذي ولد من صميم النضال وبقي امينا للجماهير وأهدافها ، محبا لها متعلقا بمصالحها وحاجاتها . هذا الحزب الذي ربط مصيره بمصير الشعب ورفض ان ينفصل عنه ساعة من الساعات .

لذلك قامت هذه الزمرة بجريمتها صباح ٢٣ شباط ١٩٦٦ وحققت انقلابها في الوقت الذي كانت جماهير الشعب في سوريا قد انفتحت على حزب البعث العربي الاشتراكي بوجهه الصحيح وروحه الحقة ، وازدادت لحمة به بالصدق الكامل لمطالبه وأهدافه والسعي المخلص لتحقيق اللقاء الثوري الوحدوي مع الحركات والقوى التقدمية العربية ، وتطوير المكاسب الشعبية تطويرا اشتراكيا ديمقراطيا حقيقيا .

وهكذا اكتشف الشعب العربي من اللحظة الاولى هوية المغامرين العسكريين الذين انقضوا على الحزب وعلى قيادته التي تلتف حولها الجماهير الكادحة ذات المصلحة الحيوية في المحتوى الثوري الوحدوي والتي وضعت الاسس الصحيحة لمفهوم الجيش العقائدي التي لا يمكن ان تلتبس مع مفهوم الجيش السياسي الذي لا يعني الا تسلط أفراد على الحكم وامتيازاته .

يا شعبنا العربي ،

ان المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان المنعقد بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٦٦ الذي رأى في انقلاب ٢٣ شباط عدوانا على اهداف الجماهير العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية قد اتخذ المقررات الآتية :

اولا ـ ان المؤتمر يعتبر الانقلاب الذي قام به بعض المغامرين العسكريين في دمشق خروجا على مبادىء الحزب الاساسية اكثر منه خروجا على الصيغة الحزبية التنظيمية ، لاعتدائه الفاضح على اهداف الشعب العربي في الوحدة والحرية والاشتراكية مما يستوجب النضال من اجل اعادة الشرعية الحزبية .

فهذا الانقلاب انفصالي لانه ضرب تنظيم الوحدة واعتدى على رمز الوحدة القومية داخل تنظيم الحزب فكيف يخلص للوحدة بشكل عام ؟

وطالما هو انفصالي فهو رجعي لانه وان تستر وراء الشعارات القومية الثورية لن يجد من يتعاون معه ويدعمه ويؤيده سوى اعداء الحزب القومي وما يمثله من اهداف اشتراكية قومية ، اي اعداء الوحدة والحرية والاشتراكية .

هذا الانقلاب ديكتاتوري لانه قام على الدماء وتحت شعارات الضرب والمدافع

والدبابات ولا يمكن لهذه الشعارات ان تدعي تحقيق الحرية للحزب حتى في القطر الذي تسلط عليه الانقلابيون العسكريون المغامرون ، فكيف تؤمن الحرية للشعب كله؟

وكل ذلك يستوجب النضال من اجل اسقاط هذا الانقلاب من قبل الحزب القومي بشكل عام ومن قبل قاعدة حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا بشكل خاص ، هذه القاعدة المدعوة الى التنبه الى خطر هذا الانقلاب المنحرف عن خط الحزب ومبادئه .

ثانيا ـ يؤيد المؤتمر القطري القيادة القطرية في لبنان في الموقف الذي بدأته تجاه المنحرفين حتى الان ويرى متابعته بما ينسجم مع مقررات هذا المؤتمر .

ثالثا ـ يوصي المؤتمر القطري ، مكتب الاتصال القومي بعد التنسيق مع القيادة القومية بالدعوة الى مؤتمر قومي بأسرع وقت ممكن ، لوضع سياسة الحزب تجاه تمرد المنحرفين في القطر السوري .

يا شعبنا العربي ،

من اجل تقديم مسيرتك المجيدة نحو اهدافك القومية الاشتراكية الديمقراطية.

من اجل استمرار روح الثورة العربية وقدرتها ورسالتها في القطر العربي السوري ، وفي كل قطر من أقطار العروبة .

من اجل ان تبقى دائما وأبدا أمنع من مخططات المستعمر ومشاريعه وأحلافه.

من اجل ان تهزم الرجعية والشعوبية والانفصالية المكشوفة والمستترة .

من اجل ان تبقى العقيدة اقوى من تسلط القوة .

من اجل بناء الغد العربي على قواعد متينة تقي ثورة العرب من النكسات والمؤامرات .

من اجل ان تتحقق بالفعل والنضال والاستشهاد وحدة النضال العربي القاعدة الاساسية لوحدة العرب .

انت مدعو ايها الشعب العربي للعمل مع حزبك المناضل في سبيل اسقاط المتمردين على الثورة واعادة القيادة الشرعية للثورة .

فعملك هو المنبع الذي يستلهمه كل مناضل ويهتدي بنوره كل مكافح وبك وبك وحدك ضمان النصر لاهدافك الكبيرة .

***

٥ آذار ١٩٦٦

القيادة القطرية تشجب الاعتقالات وتطالب بالافراج[١]

في هذا الظرف الذي تتحد فيه قوى الاستعمار والرجعية من اجل فرض الاحلاف والمشاريع المعادية لحركة التحرر في كل قطر عربي ولاسيما في الاقطار ذات الانظمة الثورية . وفي الوقت الذي تتعرض الثورة العربية لاكثر من ردة وانتكاسة ، تشن السلطات في لبنان حملة اعتقالات في صفوف الشباب العربي الثوري وتقود الى السجن نخبة من المناضلين الاحرار الذين نذروا نفوسهم لتخفق في كل قطر من أقطار العروبة راية الحرية والعدالة والتقدم .

ان اقدام السلطات على اعتقال هؤلاء المناضلين هو عدوان سافر على الافكار القومية الثورية التحررية التي ترى فيها الجماهير العربية طريقها الى بناء المجتمع العربي القومي الاشتراكي المتحرر .

انه تجرؤ على الفكرة العربية التقدمية في لبنان التي هي حق طبيعي لكل مواطن.

انه اعتداء على الحركة الشعبية في هذا البلد التي هي جزء من الحركة الشعبية في كل قطر عربي .

ان هذه الخطوة التي اتخذتها السلطات اللبنانية هي استهتار بالحقوق الديمقراطية البديهية للمواطنين وانحياز الى جانب قوى الاستعمار .. انها تطبيق.. لسياسة من شأنها ان تعزل لبنان عن الركب التحرري العربي وتضعه خلافا لارادة بنيه في مواجهة هذا الركب .

ان السلطات في لبنان تحاول ان تستفرد القوى الوطنية والتقدمية وتضربها الواحدة تلو الاخرى ، مستغلة من اجل ذلك الظروف التي قدمتها لها قوى الردة والتآمر .

ان الشعب في لبنان وفي كل مكان من أرض العروبة يدين هذا الموقف الذي وقفته السلطة اللبنانية باعتقالها هؤلاء الشبان المناضلين ، ويعتبره طعنة جديدة تسدد لحقوق الانسان ، وضربة للعمل العربي الثوري الموحد .

ان السلطة في لبنان مطالبة بالافراج فورا عن المناضلين المعتقلين واعادة الحرية

---

١ ـ اصدر هذا البيان عضو القيادة القطرية الوحيد الموجود في بيروت وغير المعتقل (الرفيق الدكتور بشير داعوق) ، بعد ان اعتقلت السلطات اللبنانية اعضاء القيادة ما عدا اثنين (وهم الرفاق الدكتور عبد المجيد الرافعي ونقولا الفرزلي والمرحوم خالد يشرطي ، والرفاق السابقين الدكتور علي الخليل ومالك الامين) ، بالاضافة الى نصير اعتقدت انه من اعضاء القيادة (المرحوم يوسف فارس) . وقد وزع البيان على الصحف ، ونشرته جريدة «النهار» في ٦ آذار ١٩٦٦ ـ المحرر ـ .

لهم هذه الحرية التي يشكل الاعتداء عليها اعتداء على مبرر وجود لبنان . ان هذه السلطة تتحمل وحدها مسؤولية كل ما يترتب عن موقفها العدواني .

حزب البعث العربي الاشتراكي

القيادة القطرية ٥ـ٣ـ١٩٦٦

***

١٢ آذار ١٩٦٦

لماذا اعتقلت السلطة المناضلين ؟[١]

ان ظروفا عديدة وعلائم كثيرة تجعل من الاعتقال الذي تعرض له عدد من المناضلين العرب البارزين في لبنان عملية غير طبيعية وغير مألوفة وبالتالي مكشوفة الاغراض والاهداف .

فالمبرر الذي جرى الاعتقال بموجبه لا يعدو ان يكون تهمة العمل في حزب منحل ، هذه التهمة التي يعرف الشعب في لبنان ان السلطة لا تحركها الا في حالات معينة ولا تلصقها ببعض المواطنين الا متى يكون لها قصد غير قصد تطبيق النصوص القانونية ، على ضوء اجتهادات مختلف عليها تتعلق بمعنى الحزب المنحل وبحق الدولة اللبنانية في منع العمل الحزبي في ظل الدستور اللبناني الصريح حول هذه النقطة .

فلو افترضنا صحة الاجتهاد الحكومي في هذا الموضوع ، وسلمنا جدلا بأن من حق السلطة ان تلاحق بعض المواطنين بتهمة العمل الحزبي ، فان سوابق السلطة وطبيعة النظام القائم في لبنان تدل على ان هذه التهمة لا تظهر الا في حالات خاصة لا صلة لها بحسن الحفاظ على الانظمة والقوانين .

وقد زاد في شذوذ هذا الاعتقال ودواعي الارتياب به انه لم يسبق للدولة اللبنانية ان ساقت الى المحاكمة ـ لسبب غير موضح ـ مجموعة من الشبان المناضلين ذوي المكانة المرموقة في المجتمع كالمجموعة المعتقلة في الوقت الحاضر . فلكل واحد من المعتقلين منزلته الثقافية والفكرية ولكل منهم نشاطه البارز في الحياة المهنية

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٥٨٧ .

والعملية التي كان مجرد البروز فيها كافيا لتقديم الحماية لهؤلاء الشبان لو ان المقاييس اللبنانية المألوفة قد اخذ بها او روعيت بعض المراعاة .

اذن فهذا الاعتقال الذي جرى هو اعتقال غير عادي من جميع نواحيه، ولا يفهمه المواطن اللبناني والمواطن العربي بنوع عام الا اذا نظر اليه من خلال الاهداف السياسية القائمة وراءه .

كانت الصورة العامة للاوضاع السياسية في الوقت الذي جرى فيه الاعتقال وما تزال هي التالية : حكم انقلابي يقوم في سوريا ، وينزع عن سوريا الصفة العقائدية التي كانت ملازمة للحكم ، ويطعن مبدأ الوحدة العربية عن طريق تعطيل الاندفاع الوحدوي المتمثل بفكرة لقاء الثورات وعن طريق تخريب التنظيم القومي لحزب البعث ، هذا التنظيم الذي لا غنى عنه في توثيق وحدة النضال العربي وانجاح نضال الوحدة .

كل هذا بالاضافة الى جو العدوان الاستعماري الرجعي المتفاقمة شراسته في المنطقة تحت اسماء مختلفة كالحلف الاسلامي وغيره ، والى ازدياد الخطر الصهيوني نتيجة للمدى الذي بلغته اسرائيل في التسلح العصري ولاسيما التسلح النووي .

وسط هذه الظروف ، ترتفع اصوات في لبنان شأنها في كل بلد عربي آخر، لتجابه الردة في سورية وتدفع أذاها عن موكب التقدم العربي ، وعن فكرة الوحدة العربية والمنظمات العاملة لها ، ولتوحد الجهود العربية القومية المتحررة في وجه الغزوة الصهيونية الاستعمارية الرجعية ، ولتنقذ الوضع العربي من الدرك الخطر الذي أوصله اليه انقلاب المغامرين في القطر السوري .

هذه هي الصورة الاساسية العامة التي تم في اطارها اعتقال المناضلين في لبنان.

فهل يكون الجواب عن اسباب الاعتقال بعيدا عن هذه الصورة ؟

لقد أنزلت السلطة ضربتها على النضال العربي في لبنان في الوقت الذي ظنت فيه ان القضية العربية تعيش ظروفا سيئة وان هذه الظروف عاجزة عن تقديم الحماية للقوى العربية المناضلة ، ولذلك فلتتحرك السلطة ولو بشكل غير مألوف في الحياة السياسية اللبنانية ، ولتهمل جميع الاعراف وجميع الاعتبارات ولتسق الى السجن الشباب العربي المناضل .

اما النتائج التي تسفر عنها مثل هذه الخطوة فليس أسهل من تعدادها .

١ ــ اضعاف النضال العربي الشعبي ولاسيما النضال القائم على اساس اعتبار الوطن العربي كله مجالا له والهادف الى تحقيق هدف الوحدة العربية .

٢ ــ تمكين عناصر الاستقرار والبقاء للوضع الانقلابي في سورية والحؤول دون عودة سورية مركزا من مراكز الثورة العربية .

٣ ــ ايهان الصمود العربي في وجه المشاريع الاستعمارية الرجعية ، وتسهيل حصول القوى المعادية للأمة العربية على بعض المكاسب الهامة في هذه المرحلة.

٤ ــ تقوية النزعة الدينية الرجعية التي تجري المساعي الجبارة لايقاظها في المنطقة كلها .

ان هذه النتائج الاربعة التي تحققها اي ضربة تنزل الان بالنضال العربي في لبنان لا يمكن ان تكون بأية حال لمصلحة لبنان وشعبه لانها لن تبقى محصورة الاثر خارجه كما قد يتصور بعض الذين يمارسونها هنا .

وليس شرطا ان تعتنق الدولة اللبنانية القومية العربية وعقيدة الوحدة حتى تدرك الاذى الذي يلحق بالحياة اللبنانية مع استشراء النفوذ الاجنبي والرجعي في المنطقة واستقواء النزعات الانفصالية والاقليمية . فلا يعني تضخم مثل هذا النفوذ في المنطقة الا ان يقع لبنان عاجلا او آجلا في يد القوى الشمعونية او المشابهة لها.

ولقد عانى لبنان ، لبنان كله ، وبمختلف فئاته وطبقاته من أخطار السياسة الشمعونية التي لم تستطع ان تقدم لهذا البلد الا الآلام والدماء .

ولو أدرك الكثيرون من الذين يمارسون اليوم سياسة القمع الارعن للفكرة العربية وممثليها في لبنان النتائج الحقيقية لهذه السياسة لاحجموا هم انفسهم عن المضي فيها .

فالتبديل الذي يعمل الاستعماريون من اجل احداثه في خريطة الوطن العربي السياسية من شأنه ان يلغي قدرة لبنان الرسمي على المضي حتى في السياسة الحالية التي يتبعها .

فالقليل من الاعتدال والتحفظ والعقل في سياسة لبنان الخارجية يصبح مستحيلا مع حصول التغييرات التي يريدها الاستعمار والرجعية في غير لبنان من الدول العربية ولاسيما سورية .

ان عهد شارل الحلو لا يستطيع ان يستمر عهد شارل الحلو كما نتصوره اذا تمكنت قوى الاستعمار والرجعية والانفصالية من ان تكسب الجولة ولو مؤقتا في هذا او ذاك عن الاقطار العربية الهامة .

فالشمعونية ، بشمعون او بدونه ، هي النتيجة الطبيعية في لبنان لاي انتصار استعماري رجعي بارز في البلاد العربية .

والدولة اللبنانية تقول ، ونحن نصدقها ، انها لا تريد حكما شمعونيا ولا تؤمن بالشمعونية كعقلية وتجد في سياسة لبنان الوطنية التقليدية القاعدة الاصح للبنان هادىء مستقر .

ولكنها من جهة ثانية تمارس عن قصر نظر او بتأثيرات غريبة عن المصلحة اللبنانية سياسة القمع الجائرة التي لا يستطيع لبنان الرسمي ان يمارسها من غير ان يتأثر بعواقبها . وأبرز هذه العواقب ان يفقد قدرته على الاحتفاظ بالحد الادنى من الحرية الضروري للاستمرار بالحياة اللبنانية على الشكل الذي هي عليه في الوقت الحاضر والذي عاشه لبنان في الجزء الاكبر من عمره الاستقلالي .

***

١٢ تشرين الثاني ١٩٦٦

طرابلس تطلب كثيراً والدولة لا تعطيها إلا القليل ...(١)

كتب مندوب «الاحرار» في طرابلس

تواجه طرابلس الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المزمنة .

ويسود ابناء طرابلس اقناع بأن هذه الاوضاع انما ترجع بالدرجة الاولى الى ان الاقطاع السياسي والراسمالية يتحكمان بأمورها ، فيسدان على هذا البلد سبل التقدم .

ولتوضيح جوانب الاوضاع المتردية التي يعيشها المواطنون في طرابلس توجه مراسل «الاحرار» في عاصمة الشمال ببعض الاسئلة الى المناضل الشعبي الدكتور عبد المجيد الرافعي الذي يعمل بدون كلل من اجل رفع الظلم عن ابناء الطبقات الشعبية في طرابلس .

● دكتور بصفتكم من المهتمين بقضايا طرابلس تلاحقونها وتسعون لايجاد الحلول لها ، ما هو رأيكم بالوضع الاقتصادي وما هي المشاريع الكفيلة بتحقيق الازدهار لطرابلس ؟

ـ اجاب الدكتور قائلا :

لقد أصبح معروفا لدى القاصي والداني ان أوضاع طرابلس الاقتصادية متدهورة ، فمنذ القطيعة بين سوريا ولبنان التي كانت وبالا على الاقتصاد الطرابلسي، وطرابلس لم تنهض من عثرتها بعد . فالركود يلازم أسواقها ، ومواسمها تنتظر بهلع أواخر الصيف حتى تعقد بعض الصفقات هنا وهناك لشراء قسم من الحمضيات وزيت الزيتون ، فتشتغل بعض الايادي العاملة لفترة قصيرة ولكنها لا تلبث ان تعود الى حياة البطالة متى أشرف الموسم على الانتهاء .

ومنذ سنوات استبشر الناس في طرابلس خيرا باقرار مشروع المحجر الصحي والمعرض الدولي وتأملوا ان يسدا بعض الفراغ الاقتصادي ، ولكن المشروع الاول قد مسخ حتى أصبح مسلخا كبيرا بدل ان يكون محجرا لاستقبال ما يستهلكه لبنان بأكمله من الماشية ! وليس هذا فقط بل ان المشروع المسوخ لا يزال بناء لا ينفع لشيء قبل ان يقر الاسلوب الذي ستنقل فيه المواشي من الباخرة المحملة ، وبالانتظار فهو يستعمل للعب الاولاد ويتداعى منه كل يوم قسم . وقد زرت منطقة المحجر منذ مدة فاذا بالاوساخ تملأ جواره واذا بالاولاد يتسلقون ابوابه الحديدية التي ربطت

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٦٢٠ .

بأشرطة كي لا تقع .

هذا هو المشروع الاول ، أما المشروع الثاني وأعني به المعرض فلا يزال العمل فيه يسير سير السلحفاة ، فقد عرض على بساط البحث عام ١٩٥٩ وأقر في مجلسي الوزراء والنواب عام ٦٠ ، وتألفت لجنته الاولى كما تم اختيار الارض عام ٦١ ، ولا تزال طرابلس تنتظر منذ ذلك الحين اتمام البناء وافتتاح المعرض الذي يتأخر موعده عاما فعام . ومع ان العمل في المدة الاخيرة قد تحسن بعض الشيء الا انه لا ينتظر ان يفتتح المعرض ابوابه قبل عام ٦٩ او ٧٠ وهو لن يكون على كل حال الحل الجذري لكل المشاكل الاقتصادية في طرابلس وأهمها البطالة ، ولكنه سيكون دون شك مساهما في تنشيط الحركة السياحية وتحريك السوق التجارية وتعريف طرابلس القديمة والحديثة الى رواد المعرض من لبنانيين وعرب وأجانب.

● ما هي الحلول الاخرى التي تقترحها للنهوض بوضع عاصمة الشمال المتردي؟

ـ ان الحلول المقترحة للنهوض بالاقتصاد الطرابلسي هي بالاضافة الى ما ذكرنا ، انشاء مشاريع صناعية زراعية تكون المساهمة فيها لاكبر عدد ممكن من المواطنين لكي يشعر كل فرد منهم انه مسؤول عن انجاح هذه المشاريع التي بامكانها ان تحل قسما كبيرا من مشكلة البطالة التي هي الآفة الكبرى للمجتمع الطرابلسي. وكذلك يمكن للدولة ان تلزم الدول التي يستورد منها لبنان بالملايين من الليرات ان تستورد هي مقابل ذلك منتوجات طرابلس والشمال الزراعية من حمضيات وتفاح وزيت زيتون وغيره ، وبهذا تنتعش كل المرافق الاقتصادية في طرابلس لان المنتوجات الزراعية تبقى حتى الان المورد الرئيسي في طرابلس ، والشمال .

وعلاوة على ما ذكرنا توجد المشاريع السياحية : ان طرابلس مؤهلة لان تكون مركزا سياحيا ممتازا ومقصودا من جميع السواح فبالاضافة الى المعرض ـ متى انتهى ـ ففي طرابلس من الآثار والاماكن السياحية ما يجلب السواح من مختلف الميول : ففيها القلعة التي قيل انه ستقام فيها مهرجانات ، وفيها المساجد الاثرية وفيها الاحياء القديمة وفيها الحمامات التركية وفي مينائها برج السباع والخان وغيرها ، وعلى مقربة من شواطئها الجزر الشهيرة التي ستكون متعة للناظرين اذا تعهدتها الدولة بعنايتها وأمنت للوصول اليها البواخر السياحية التي نراها في المناطق السياحية في جميع أنحاء العالم .

ولكي تنجح طرابلس في اجتذاب السواح الى هذه الاماكن التي عددنا لا بد ان تساهم الشركات السياحية في اعتماد طرابلس بلدا سياحيا تهتم بأن يزوره السواح ويبيتون فيه لا ان يكون ممرا الى القلعة او الجزر او الارز ، لذلك يجب ان تقوم في طرابلس فنادق متوسطة بشكل خاص وفندق فخم على الاقل وفنادق صغرى بشكل عام ، فحتى الان لا يوجد في طرابلس سوى فندق واحد فخم وباقي الفنادق دون الوسط ، وهكذا يضيع على طرابلس مورد سياحي هام لعدم وجود الفنادق المناسبة فيها .

وأخيرا لا آخرا يأتي دور المرفأ . ان الدولة لم تفلح حتى الان بجعل مرفأ

طرابلس ذا فائدة لا لطرابلس ولا للبنان ، فقد تعددت المقترحات لتوسيعه او لتعميقه او لتشغيله ، وكان احد هذه المشاريع هو الذي تقدم به احد نواب طرابلس اثناء الوزارة التي تولى رئاستها الرئيس سلام ويقضي بجعل مرفأ طرابلس حوضا ثالثا لمرفأ بيروت ، وتسارع الدولة باكمال مشروع اوتستراد بيروت ـ طرابلس . وقدم المشروع لمجلس النواب وتكلمت عنه الصحف في العاصمة وفي المدينة ، ولكن ما ان استقالت وزارة الرئيس سلام وحلت محلها سنوات عديدة وزارة الرئيس كرامي حتى طويت صفحة المشروع واسدل عليه ستار كثيف لا احد يعلم متى سيرفعه نواب طرابلس للمناورة من جديد ، ولا بد لنا من ان ننوه الى المجهود الذي قام به مؤخرا معالي الاستاذ كمال جنبلاط للاهتمام بتشغيل مرفأ طرابلس وتوسيعه ونأمل ان تؤتي جهوده ثمارها لكي تستفيد طرابلس من هذا المرفق الهام من مرافقها الاقتصادية .

ثم توقف الدكتور الرافعي عن متابعة حديثه قليلا لكي يستقبل وفدا من شباب الاحياء جاء يستفسر عن نتائج الاتصالات التي يجريها الدكتور مع محافظ الشمال الاستاذ بشير الاعور من اجل فتح مدارس جديدة في الاحياء الشعبية ، وهنا وجدتها فرصة مناسبة لكي أطرح سؤالي الاخير .

● ما رأيك بأوضاع المدارس ومناهج التعليم وهل قامت الدولة بتأمين العدد الكافي من المدارس ؟

وكان الجواب : كلنا يعلم بأن ثروة البلاد البشرية هي اهم مواردها ، وان هذه الثروة يجب ان تنمى وتعد اعدادا وافيا لتنمي بدورها موارد البلاد الاخرى .

فنظرة منا الى المنهاج التربوي في لبنان ، نرى انه لا يزال ـ في جوهره ـ منهاجا تقليديا بعيدا عن التطورات التي أصابت المناهج التربوية في الامم الراقية. ان برامجنا لم تستطع حتى الان ان تخلق الانسان والمواطن الصالح المهيأ لخدمة بلاده في كافة المجالات . فهي تهتم بحشو أدمغة الطلاب بالمعلومات العديدة دون الالتفات الى شخصية الطالب ، وفائدة هذه المعلومات له كفرد وللبيئة التي يحيا فيها . نحن بحاجة ماسة لدرس مناهجنا دراسة عميقة والاتفاق على فلسفة تربوية تجاري تطورات المجتمع المتطور وتتمكن من اعادة خلق الانسان والمواطن العربي في لبنان .

ومشكلة المناهج ليست كل شيء في فساد أوضاعنا التربوية ، فهناك النظام المتبع وحصر الدراسة في فرعي البكالوريا النظريين ونظام الامتحانات وعدم التأهيل للحياة العملية والدراسات العملية والنقص المريع في عدد الهيئة التعليمية وعدتها وعدم توفر الابنية المدرسية الصالحة صحيا ونفسيا لتكون مادة جذب للتلاميذ والطلاب . وجو الفوضى والنقص الذي تعانيه الجامعة اللبنانية ، كل هذا يحدو الدولة لرصد المزيد من الاهتمام والاموال بوزارة التربية لتكون بمستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها .

وأما عن طرابلس فانها تعاني نقصا كبيرا في المدارس كما ونوعا .

ان الالوف من اطفال طرابلس يبقون في الشوارع كل عام لعدم وجود المدارس الابتدائية الكافية لاستقبالهم ، كذلك يوجد نقص في مدارسنا الثانوية لا تسده المدارس الخاصة ، اما لغلاء الاقساط في بعضها او لضعف المنهاج في البعض الآخر . وعلى الدولة ان تسارع ايضا الى ايجاد مدارس مهنية ابتدائية على الاقل.

ولقد قابلنا سعادة المحافظ منذ ايام برفقة بعض أولياء الطلاب من الاحياء الشعبية وقدمنا له العرائض الموقعة من الوف المواطنين تطالب بفتح المدارس لايواء المشردين ، وقد أكد لنا المحافظ بأنه رفع للمسؤولين تقريرا وافيا يشرح فيه حاجة المدينة الملحة للمدارس على جميع المستويات ، فعسى أن يستجيب المسؤولون في وزارة التربية لنداءات المواطنين رحمة بأجيال المستقبل والحؤول دون جرها للتشرد والبطالة .

***

٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٦

ولادة الاستقلال الجديد

تراجع النظام اللبناني عن الوطنية المتحجرة
فرصة لتشديد النضال من اجل خلق لبنان الجديد (١)

كل ما يجري في لبنان في الوقت الحاضر ، وكل ما أحاط بذكرى الاستقلال من التفات شعبي الى حاجات الاستقلال وشكاوي الجماهير ، يدل على ان الاستقلال اللبناني بات يحتاج الى ولادة جديدة .

فاستقلال ١٩٤٣ ، استقلال الميثاق الوطني ، وتعايش الطوائف وعقلية التسوية وترك الحبل على الغارب للفوضى وتحكم الرأسمال والاقطاع والزعامات التقليديةلم يبق بالوضع القادر على تلبية تطلعات الشعب وحاجاته التي تجاوزت الحدود والاطر التقليدية .

وقد جاء خطاب رئيس الجمهورية يعكس الى حد بعيد الضرورة الشعبية والوطنية الماسة الى دخول مرحلة جديدة من مراحل حياة القطر اللبناني .

فقد تحدث رئيس الجمهورية عن تغيير معنى الاستقلال في السنوات الاخيرة، وعن الحاجات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة التي تقتضي من الدولة ان تضع سياسة صحيحة وحديثة لمواجهتها . كما تحدث عن تدخل الدولة ضد الاحتكارات والفوضى الرأسمالية وعن الفرق الشاسع بين ما ترعى به الدولة قطاع الخدمات

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٦٢٢ .

وما ترعى به قطاع الصناعة والزراعة ، واعترف الخطاب بعدم وجود عدالة ضرائبية في لبنان ، وبأن لبنان هو احد البلدان الاقل تناسبا في العالم بين ما تجنيه الدولة من الضرائب وبين حجم الدخل القومي .

ان كل هذا الكلام جديد على مفاهيم السياسة اللبنانية الرسمية ، وقد يكون هذا الكلام شهره احساس شعبي ووطني شامل نشأ عن اثر حادثة بنك انترا . وقد يكون اكثر من ذلك ، اي ثمرة سياسية تفكر بها رئاسة الدولة ولكنها تؤجل تنفيذها لسبب او لآخر .

ومهما يكن الامر ، فان الحركة الشعبية تواجه اليوم قوى تقليدية بدأت تشك بقيمها ومناهجها الاصلية . ففي حين ان التفكير اللبناني الرسمي كان مبنيا في اساسه على تحريم زيادة الضرائب وتدخل الدولة بالشؤون الاقتصادية ، وعلى اعتبار الخدمات المجال الاقتصادي الوحيد للبنان ، اذا بأصوات ترتفع الان من جانب القوى نفسها لتبعد عن المفاهيم ذات الصفة القدسية حتى الامس القريب .

الشك بسلامة هذه القوى بمفاهيمها الاقتصادية ، الاسس التي قامت عليها الحياة اللبنانية حتى الان ، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لن ينعكس في سياسة جديدة تشكل تقدما فعليا اذا لم تخضع لضغط قوي من الجماهير الشعبية ذات المصلحة ، تجرد بها لبنان من مشقة الفوضى والاحتكارات .

فهذا الشك سرعان ما ينقلب الى اصرار على السياسة القديمة وتستمر الاوضاع في لبنان كما هي عليه ، حين يترك الامر للطبقة المسيطرة نفسها تقرر ما تشاء بمعزل عن ضغط الجماهير .

ان الضرر الاكبر على العمل التقدمي الشعبي في لبنان ، قد جاء من سوء فهم وسوء تحليل وتقدير لبعض الظواهر الايجابية التي صدرت عن السلطة في الميدان الاجتماعي .

وبدلا من ان ترى القوى الشعبية في هذه الظواهر مجرد دلائل على بداية شك النظام اللبناني بنفسه ، وبدلا من ان ترى فيها فرصة مناسبة للضغط وجوا «صالحا» للنضال المستمر ، رأت فيها عاملا مطمئنا ومخدرا ، يبرر التهاون في العمل الشعبي ، وتأجيل الكفاح بانتظار ان تستطرح شجرة الدولة من نفسها وبنفسها ثمارا اصلاحية جديدة .

لقد تميز العمل الشعبي في لبنان في السنوات الاخيرة بميزة المبالغة في التفاؤل . وامتدح «التقدميون» بعض اعمال الدولة الاجتماعية بأكثر مما تستحق، ورأوا في نهج بعض العهود ما يدفع الى الثقة غير المشروطة ، فكانت نكسة كبيرة لفكرة العمل الشعبي وضعفت اليد التي تأخذ في غمرة الثقة باليد التي تعطي ، علماً بأن منطق النضال يقوم على الاخذ لا على انتظار العطاء .

ان تراجع النظام اللبناني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي عن بعض المفاهيم والشعارات اليمينية المتحجرة لا يجوز ان يفهم الا على انه الفرصة المناسبة لزيادة العمل وتشديد النضال باتجاه لبنان جديد يكون بالفعل لجماهيره وشعبه . أما فهم

تراجع النظام هذا على انه كسب محقق ، او بشارة بقرب هذا الكسب فهو فهم تخديري من شأنه ان يضع شعب لبنان من جديد في طريق الضياع والتيه .

ان من يقارن بين التراجع الظاهر الذي تراجعته القوى التقليدية في لبنان بمناسبة حادثة انترا وبين الجمود والعقم الذي اتصفت به الحركة الشعبية بالمناسبة نفسها يدل على فوات جزء كبير من الفرصة المتاحة .

لقد كان على الحركة الشعبية ان تنشط بقوة لفرض سياسة تدخل الدولة من اجل موضوع انترا . كان عليها ان تناضل من اجل ان تقود البلد باتجاه الحل الوطني السليم وباتجاه ارساء القواعد لسياسة لبنانية سليمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن ما حصل هو ان هذه الحركة قد اطمأنت اكثر مما يجوز للنية الحسنة البادية في بعض اعمال الدولة ، وكأن هذه النية الحسنة قادرة على ان تعطي ثمرها بغير ضغط شعبي وجماهيري صحيح ، يقيم شيئا من التوازن بين العناصر الشريفة المؤمنة بحل صحيح والتكتلات الاقتصادية والاحتكارات الجشعة المعطلة لقدرة الدولة كما قال رئيس الجمهورية في خطابه .

فأمام هذه الفرصة التي فات جزء منها حتى الان ، على القوى التقدمية ان تلزم نفسها بالنضال المتيقظ الواعي ، وتعمل بدأب وتنظيم على اجراء منعطف جديد في حياة لبنان لتمكين الجماهير من استلام المبادرة والانطلاق في الطريق الوطني لبناء لبنان تقدمي قوي .

وعلى هذه القوى ان تدرك بنوع خاص ضخامة الخصم الذي يقف بوجهها وتتحسس بأمانة ونزاهة الحاجة الى اقامة جبهة شعبية تقدمية تشترك فيها جميع القوى والهيئات والاحزاب العاملة من اجل التحرر والاقتصاد المستقل والعدالة الاجتماعية ومن اجل العروبة .

فلا مواجهة حقيقية لمعنى الاستقلال الا بوجود هذه الجبهة .

***

٢٤ كانون الاول ١٩٦٦

ضريبة العلم من يدفعها ..!؟ (١)

واخيرا وجدت الحكومة الحل «المناسب» لرفع مستوى العلم وتشييد دوره ونشر رسالته .

---

١ – «الاحرار» ، العدد ٦٢٦ .

فلكي ترفع الحكومة من مستوى التعليم ، ولكي تتيح لبعض المشردين من ابناء الشعب البائس فرصة التعلم في مدارس الدولة ، رأت ان تستحدث ثلاثين مدرسة جديدة وأن تعين بضعة مئات من المعلمين الجدد .

ولكن هذه الخطة يحتاج تنفيذها الى الدراهم ، فكيف يتم توفير الدراهم ؟

لقد تفتقت عبقرية وزير التربية عن مشروع عتيد يقضي بزيادة الرسوم على بطاقات السينما والكماليات والكتب الادبية ، واصدار طابع شبيه بطابع الزلزال، الى غير ذلك من ضرائب يتحمل أعباءها ابناء الطبقة المتوسطة ومن دونهم من أفراد الشعب .

وهكذا لجأت الحكومة ، كعادتها الى الحل الاسهل ، الحل الذي تستطيع ان تفرضه دون ان ترهق نفسها بالخصومات .. وتهدد مصيرها بالسقوط .

ففرض الضرائب الجديدة على الفقراء من ابناء الشعب امر يمكن تحقيقه ببساطة من جهة ، ويبقي الطبقة الرأسمالية المستغِلة راضية عن النظام وعمن هم مسؤولين عنه .

اما النظام التصاعدي للضرائب الذي يفرض على بضعة اشخاص من كبار المستغِلين المحتكرين ضريبة يمكن وحدها، لو طبقت، ان تكفي لبناء مئات المدارس وعشرات المستشفيات ، ولتعيين الوف المعلمين وصغار الموظفين كل سنة ، أما هذا النظام فان الحكومة وخصوصا عندما يكون أفندي طرابلس على رأسها ، هي آخر من يفكر بتطبيق ولو جزء جانبي منه .

كل هذا تعرفه الحكومة بالطبع ، ولكنها تظل عاجزة عن تحريك ساكن نحوه ما دامت هي نفسها عبدة نظام تتحكم فيه طبقة الاستغلال والاحتكارات .

ولقد ظل المواطنون طوال الشهور الاخيرة ، وما رافقها من ازمات مادية عصفت بالبلاد ، ينتظرون حكومة انقاذ تأتي لهم بالترياق ، وهم يعلمون حق العلم ان بداية الانقاذ انما تكون بضرب نفوذ الاحتكارات وتقليص سلطانها وسيطرتها على مرافق البلاد الخاصة والعامة ، فاذا بهؤلاء المواطنين يفاجأون اليوم بتكريس نفوذ الاحتكارات وتعميق سيطرة المحتكرين ، على أيدي الحكومة الجديدة ..

أفتكون «هدية» الحكومة الجديدة اذن للمواطنين في مطلع العام الجديد فرض عدد من الضرائب اليومية على العامل والفلاح والطالب والموظف الصغير مقابل منح اصحاب الملايين مزيدا من التسهيلات والامتيازات ؟.

***

كانون الثاني ١٩٦٧

أزمة بنك انترا والاقتصاد اللبناني[١]

بعد انفجار ازمة «انترا» اجرت مجلة «العدالة» التي تصدر عن رابطة طلاب الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية، وفي كانون الثاني ١٩٦٧ مقابلات مع بعض خبراء الاقتصاد ومن بينهم احد الاقتصاديين البعثيين - وفيما يلي اسئلة المجلة وأجوبة الدكتور بشير داعوق عليها :

الاسئلـة :

١ - ما هي دوافع ازمة بنك انترا ؟ وما مدى تأثير هذه الازمة على الاقتصاد اللبناني؟ وما هي انجع الطرق لحل مثل هذه الازمات ؟

٢ - ما رأيكم في واقع الاقتصاد اللبناني وأي من الانظمة (المذاهب) الاقتصادية تفضلون للبنان ؟

٣ - ما رأيكم في السوق العربية المشتركة والى اي حد تستطيع ان تصمد امام التيارات المعادية ؟

الاجوبـة :

١ - باختصار، ارى ان الاسباب والدوافع الرئيسية التي تكمن خلف ازمة انترا والازمة المالية الحالية ترتكز بمجموعها على قضية واحدة متكاملة : طبيعة الطبقة الرأسمالية اللبنانية (التجارية - المصرفية - العقارية) ونمط تفكيرها وسلوكها وطبيعة علاقتها بجهاز الادارة والحكم (الذي هو في الواقع ممثل لها وراع لمصالحها - ولو حاول من وقت لآخر الوقوف موقف الوسيط للتوفيق بين تلك المصالح المتناقضة فيما بينها) .

فالطبقة الرأسمالية اللبنانية تمثل ذلك النمط البدائي من الرأسمالية الذي لا يرى أبعد من أنفه ، لا يهمه مصير بلده بقدر ما يهمه تحصيل الربح السريع بأي طريقة ممكنة ، مما يؤدي بها كطبقة الى موقف كوزموبوليتي لاوطني ومرتبط ارتباطا وثيقا بالرأسمالية العالمية من جهة ، والى سياسة قصيرة النظر هدفها اقتناص الفرص لاستغلال الامكانيات الآنية للربح السريع . كما ان هذا النمط البدائي من

---

١ - مجلة «العدالة» ، العدد الاول لسنة ١٩٦٧ .

الرأسمالية نمط مغرور بنفسه اختلطت عليه الامور فلم يعد يستطيع التفريق بين مستوى كفاءته المحدود وبين ظروف استثنائية ملائمة ولكنها طارئة ، فتحت طريق النجاح الآني امامه في العقد الماضي .

ولسوف أعطي أمثلة قليلة توضح ما اقول : أصحاب المصارف في لبنان جميعهم من أنصار «الحرية الاقتصادية» ــ وهذا يعني في واقع الامر ترك الحرية المطلقة لهؤلاء الرأسماليين لتحقيق ربح سريع وتقليص دور الدولة وتحديده بتسهيل تمادي هؤلاء الرأسماليين في «حريتهم» وتلبية مطالبهم ولو على حساب التنمية المتوازنة للقطاعات الاقتصادية التي تهم الفئات الشعبية والكادحة .

لقد ضغط اصحاب المصارف على الحكم من اجل اقامة بنك مركزي قليل الفعالية لئلا يقوم بواجبه في مراقبة اعمالهم ونجحوا في ذلك ، وكانوا قبل ذلك قد نجحوا في تشريع قانون سرية المصارف ــ وكان بالاصل قانونا لحماية المودعين ــ فحولوه الى قانون لحماية انفسهم ولتغطية عملياتهم . وفي غمرة التهليل «لظاهرة الازدهار الاقتصادي اللبناني» حولوا مصارفهم التجارية عن غاياتها الاساسية المتعارف عليها وانطلقوا الى التسليفات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل والى المضاربة بالعقارات ، كما توجهوا الى الاسواق الخارجية لايداع جزء هام من الودائع واستثمارها . ويعود هذا «التحوير» الى البنية الاقتصادية اللبنانية : فقدان التوازن بين القطاعات الاقتصادية (اعتماد الاقتصاد اللبناني على الخدمات خصوصا الخدمات للسوق الخارجي) وبالتالي «انكشاف» الاقتصاد اللبناني واعتماده على القوى الخارجية . كما ان هناك اسبابا خاصة بالقطاع المصرفي تجعله ايضا كثير «الانكشاف» ، منها اولا ضيق سوق التسليف وضعف طاقة الاقتصاد اللبناني ، بتركيبه الحالي ، على امتصاص قدرة التسليف المتاحة في المصارف بفضل حجم الودائع الضخم ، ومنها ثانيا عدد المصارف الكبير وضعفها وعدم تخصصها ، ومنها ثالثا هامشية السوق المالي اللبناني اي وقوعه على الطرف الاقصى من السوق المالي العالمي ، بالاضافة الى حجمه الصغير ، ومنها رابعا دخول القطاع المصرفي اللبناني للسوق المالية العالمية اعتمادا على «شطارة» اصحاب المصارف ومديريها بدون اعداد العدة اللازمة (عدم وجود كوادر متخصصة ، وعدم وجود دراسات لتطورات الاسواق المالية الرئيسية في العالم ، واستخفاف «مزاجي» بالعلم عموما) مما جعل الاحداث المالية العالمية تبدو وكأنها مفاجأة نزلت من السماء .

اما الاسباب المباشرة للأزمة فتتلخص في ان ارتفاع سعر الفائدة عالميا ، والذي بدأ قبل عدة اشهر من الازمة المحلية ، أدى الى انتقال بعض الودائع من لبنان للخارج ، وفاجأ ذلك المصارف اللبنانية ، فانخفض مستوى سيولتها ــ ولكنها لم تستطع مواجهة هذا الوضع الجديد بسبب توظيفها لقسم كبير من تسليفاتها في العقارات والتسليفات المتوسطة والطويلة الاجل ، وبسبب سوء الادارة في بعضها. ولم يكن البنك المركزي في حال احسن ، «فالمفاجأة» صدمت الجميع . وعندما توجهت بعض المصارف الى البنك المركزي لطلب العون لم يستطع القيام بواجبه ،

فهو كما قلت ، قد ولد «كسيحا» ، «بفضل» اصحاب المصارف انفسهم ورغبتهم في «الاستقلال» و«الحرية» !

وأما بالنسبة لبنك انترا بالذات ، فلم يكن بنكا بالمعنى المعروف بل مزرعة يرتع فيها بعض كبار الرأسماليين — وما عليكم الا قراءة تقرير محكمة التجارة عند افلاس انترا وقرارها ، والذي فسخ بعد اقرار ما يسمى «بقانون منع التفليس عن المصارف» ، لمعرفة غيض من فيض اخبار تلك «المزرعة» !

ان تأثير الازمة المالية على مستوى الدخل الوطني في لبنان وعلى مجمل النشاط الاقتصادي سيكون بالغا اذا لم تضغط الطبقات الشعبية والكادحة على الحكم من اجل القيام باجراءات آنية ، تتبعها اجراءات طويلة الامد وجذرية . وأكثر الاجراءات الآنية الحاحا بالطبع هو محاولة اعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني ومؤسساته المالية خاصة وذلك بالضرب بيد من حديد على المتلاعبين والمستغِلين (في بنك انترا وغيره) ، واعادة النظر بجهاز البنك المركزي وقيام الدولة بتنفيذ سياسة مالية ونقدية توسعية ، ورصد الوضع المالي بشكل عام لتلافي حصول «مفاجآت» جديدة، وعدم الاكتفاء بسن تشريعات مباشرة لا تغني ولا تسمن من جوع ، كقانون «منع التفليس عن المصارف» وقانون «تشجيع التسليف لآجال متوسطة وطويلة» وما شابه .

وأما الحل الجذري والطويل الامد فهو استلام الطبقات الشعبية الكادحة للحكم وتنفيذ تنمية متوازنة لجميع قطاعات الاقتصاد اللبناني بشكل ثابت وعادل وعلمي بنفس الوقت ، والتخلص نهائيا من الطبقة الرأسمالية اللاهثة وراء الربح السريع وشعارها : من بعدي الطوفان !

٢ — ان جوابي على السؤال الثاني تجدوه متضمنا في جوابي على السؤال الاول . وهو ان واقع اقتصادنا يرتكز على أسس غير ثابتةوعلى ظروفاستثنائية ، وهو اقتصاد غير متوازن اذا نظرنا اليه من ناحية نسبة النمو في القطاعاتالاقتصادية المختلفة او من ناحية توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع .

وهو فوق ذلك يعيش واقعا منعزلا (بالنسبة لمشاريع التعاون الاقتصادي العربي كالسوق العربية المشتركة) من جهة وواقعا تابعا (بالنسبة للرأسمالية العالمية) من جهة اخرى . ولن نستطيع بناء اقتصادنا بشكل سليم الا اذا سيطر المنتجون على آلة الاقتصاد اللبناني وعملوا بجد على تنفيذ سياسة الانماء الاقتصادي المتوازن على أسس علمية وعلى تكامل الاقتصاد اللبناني مع مجموع الاقتصاد العربي وتخفيف مدى تبعيته للرأسمالية العالمية . وبالطبع لن يصبح ذلك ممكنا الا بتغيير النظام الاقتصادي القائم (والسلطة التي تمثله) والسير في طريق تطور لا راسمالي يضع الاسس لبناء مجتمع اشتراكي ينتفي فيه الاستغلال كليا في المستقبل .

٣ — السوق العربية المشتركة — وكذلك الوحدة الاقتصادية العربية التي انبثقت اتفاقية السوق العربية المشتركة عنها — ضرورة يحتمها واقع العالم الحالي السائر في طريق قيام تكتلات اقتصادية كبرى على المستوى العالمي ، وصمودها

بوجه التيارات المعادية (وأعني بها الرأسمالية الاستعمارية والرجعية العربية واسرائيل) يعتمد على مدى وعي الشعب العربي لمصلحته وقدرته على تنظيم نفسه في جبهة تقاوم تلك التيارات المعادية .

***

٢٥ شباط ١٩٦٧

الاقطاع السياسي ودور الطبقات الكادحة في القضاء عليه (١)

نظرة واحدة نلقيها على واقع هذا البلد الراهن تكفي لاقناعنا بأن ظلما شديدا يعانيه ، وان اهمالا شبه تام يصيب معظم مطاليبه وقضاياه . والغريب في هذا كله ان الاهمال والظلم ليس مفروضا عليه من الخارج ، وانما هو نتيجة لخطة مدروسة يعتمدها من يدعون بالزعماء او أولي الحل والعقد فيه . ولعل ذلك يرجع بصورة اساسية الى وجود ظاهرة الاقطاع السياسي فيه . او بشكل أوضح ان سياسته تصول وتجول وتبرم وتنفذ بعقلية اقطاعية مستوحية في كل ما تقدم عليه من اعمال، منطلقات هذه العقلية وهادفة الى تمكين قبضتها وترسيخ قواعد اقطاعيتها ، والحقيقة ان وجود مثل هذه الظاهرة يدعو الى التفتيش عن اصلها وجذورها بعد بيان معناها .

١ ــ معنى الاقطاع السياسي : هو احدى مخلفات ورواسب النظام الاقتصادي الاقطاعي ويختلف عن هذا النظام بأن مجاله السياسة او الحياة السياسية في البلد او الدولة لا الارض . ولقد نشأت ظاهرة الاقطاع السياسي نتيجة الظروف التي سبقت مرحلة الاستقلال . فالطبقات الهرمة التي حالفت الدولة العثمانية واستزلمت عندها والتي تعاونت بعد ذلك مع سلطات الانتداب ، يوم كانت عروضه اكثر اغراء او أوفر تأمينا لمصالحها ، وجدت في النهاية ان مصلحتها تفرض عليها الخروج عن طاعته عندما تعاظم الوعي الشعبي وأضحى الاستقلال مطلبا جماهيريا وشعبيا يعتبر التنكر له جريمة لا تغتفر ، فوقفت مع الشعب من اجل الاستقلال، ولكنها كانت ترمي من وراء ذلك ان تحل في السيطرة محل المستعمر فتقتسم مواقعه وتجعلها اقطاعات فتوزع فيها السلطة والنفوذ ، وبالفعل لدى خروج

---

١ ــ «الاحرار» ، العدد ٦٣٥ .

المستعمر من البلاد كانت مقاليد السلطة قد آلت الى هذه الطبقة وكانت البلاد قد قسمت اقطاعيات تحكمها العائلات الاقطاعية ، بنفس العقلية الاقطاعية القديمة، لكن بعد أن اقتبست بعض مؤسسات المجتمع الحديث وبعد ان استعارت نظمه بشكلها فقط لتخفي وجهها القديم الدميم .

وبالفعل فقد انحصر نشاط هذه العائلات الاقطاعية التي ذكرناها فيما بعد الاستقلال في إحكام سيطرتها على مؤسسات الدولة ومصالحها ، بعد ان نصبت عليها اشخاصا يدورون في فلكها ويتحدرون من أصول طبقية قريبة من أصولها ، ترمي من ذلك ضمان العداء لمصالح الشعب . فالدولة كما هو معروف لها مؤسسات ودوائر ومصالح هدفها تصريف اعمالها وتنظيم نشاطاتها . وهذه المؤسسات بعضها مركزي يمتاز بعموميته وبعضها لامركزي طابع نشاطه محلي محصور بالبلدة او المدينة او القرية ، لا بل هو في النطاق المحلي اكثر اهمية واشد تأثيرا او ارتباطا بالمطاليب الحيوية لسكان هذه المنطقة او تلك .. لذا فان العقلية الاقطاعية التي أوكل اليها تصريف الامور بنتيجة الظروف التي ذكرناها سعت الى السيطرة على هذه المؤسسات .

فالبلدية والمصالح المستقلة والدوائر الرسمية قد حشيت بالاتباع والمستزلمين ليكونوا ادوات يسيرها الاقطاع السياسي كما يشاء ، وبالشكل الذي يضمن له دوام السيطرة والتحكم لا بل بالشكل الذي يضمن له سرقة الشعب .

وفي لبنان تتجلى هذه الظاهرة على أشدها . فعقلية الزعامة هي العقلية السياسية الاقطاعية في اكثر صورها تصلبا . فهي تعتبر ان المدينة او القرية بما فيها من بشر ومؤسسات ومصالح ليس لها من عمل الا خدمة مصالحها . وبالفعل فقد استطاعت ان تكرس هذه الفكرة التي بشّرت بها، فمنذ الاستقلال لا بل حتى قبل هذا التاريخ سعت الاقطاعية السياسية لان تجعل من كل الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة مزرعة لانصارها ومؤيديها وأتباعها . فالبلدية بما فيها من دوائر وما يتبعها من مصالح كانت حتى سنوات خلت وقفا على الأزلام اذ لم يكن بين جميع موظفيها ومستخدميها فردا لا يدين بالولاء لتلك الزعامة ، فامتحان الدخول اليها كان يقتصر على اختيار مدى الطاعة والاستزلام للزعيم دون اي اعتبار آخر للكفاءات والقدرات وغيرها . وبحكم الارتباط المصلحي القائم بين الاقطاعية السياسية والبرجوازية الناشئة فان هذه الاخيرة لم تكن تقبل في مؤسساتها الا أفرادا يزكيهم الاقطاع السياسي ويرى فيهم أدوات صالحة لخدمة سياسته وتنفيذ مناهجه . فالدوائر الحكومية لم تكن أصلح من البلدية او غيرها ، اذ كانت قبل ايجاد ظاهرة ــ مجلس الخدمة ــ وما زالت حتى اليوم نسبيا مجالات يسرح فيها المستزلمون ، ذلك ان الدولة ليست في الحقيقة اكثر من ممثلة لتلك الاقطاعات التي تتكون منها، وثمة نتيجتان اساسيتان تترتبان على هذه الظاهرة :

اولاهما ــ ضعف انتاجية هذه المؤسسات التي ذكرنا وعجزها عن تصريف الشؤون المنوطة بها .

وثانيهما ـ انعدام التعاون بين تلك المؤسسات وبين المواطنين واعتبار ان البلدية وغيرها من المؤسسات الحكومية ان هي الا مؤسسات تبتز أموالهم عن طريق الضرائب والرسوم لتصرفها على جماعة المنتفعين من أزلامها .

فالعامل مثلا كان يشعر ان الضريبة المباشرة او غير المباشرة التي يدفعها بوصفه مكلفا من مكلفي المدينة لا تعدو كونها سرقة وابتزاز لماله ـ لن تصرف على شؤون المدينة بل سوف تنتقل الى جيوب المنتفعين وسوف تسخر لتثبيت أقدام الاقطاع السياسي ، وتلك كانت حالة الحرفي الصغير والموظف المحدود الدخل وكذلك التاجر الصغير . ولقد كان الجميع محقين في نظرتهم ، فان ما يستوفى منهم كان يذهب لمن ذكرنا ، وان كانت الحالة في الوقت الحاضر قد ضعفت بعض الشيء .

وإزاء هذا الواقع كان لا بد ان يتساءل الجميع عن طريق الخلاص ، عن وسيلة التحرر من نفوذ العقلية السياسية التي ما تزال تحكم هذا البلد معتمدة على مواقعها القديمة وعلى مؤسساتها التي أوجدتها ـ وهذا السؤال يقود بدوره الى مناقشة الواقع الحالي للمنظمات التي تجمع العمال او تدعي التكلم باسمهم ، وكذلك المنظمات التي ينتظم المثقفين فيها ـ طلبة ـ موظفين صغار وغيرهم باعتبار ان هاتين الفئتين هما أداة التغيير الاساسية في كل مجتمع وبالتالي مناقشة تنظيمات أرباب العمل ، والبرجوازيين . وسوف أبدأ بالمنظمات الثانية .

تنظيمات أرباب العمل

ان الطبقة البرجوازية في هذا البلد المكون من أرباب العمل والملاكين الكبار وأصحاب الفعاليات الاقتصادية ـ كما يسمون ـ وجدت ان مصلحتها تقضي عليها اذا شاءت إحكام قبضتها على الشعب واستمرار استنزافها لخيراته ان تجمع صفوفها وتوحدها . فألفت لنفسها نقابات كان هدفها تأمين مصالحها وتثبيت مواقعها في التحكم ، وقد نشأت بين هذه النقابات وبين الفئة السياسية الحاكمة في المدينة او القرية علاقة متينة منذ البداية ، قوّى هذه العلاقة ومتّنها ـ وحدة المصلحة بينهما . ولقد اعتمدت هذه النقابات على مناصرة الزعامة الاقطاعية لها في فرض مناهجها وخططها على المدينة فكانت وما زالت تلجأ الى الاضراب او غيره من وسائل التهديد كلما وجدت ان ثمة مصلحة لها يجب ان تحققها او ان هناك قانونا او تشريعا صدر او سيصدر يمكنه ان يحد من استغلالها . لا بل ان الاقطاع السياسي كان وما زال يحرضها على المبادرة الى هذه الحركات كلما شعر ان الدولة التي اخذت تشعر بواجبها ازاء شعبها عازمة على رفع مستوى الفئات الكادحة او اعطائها بعض حقوقها ، لا بل كلما وجد ان الوقت حان للقيام ببعض المناورات السياسية الهادفة الى تحقيق بعض الاغراض التي لا تمت لمصالح الشعب بشيء . ويكفي ان نذكر حركات الاضرابات الاخيرة التي قامت تارة بهدف رفع سعر الخبز وتارة برغبة التخلص من أحكام قانون الضمان لندرك صحة ما نقول .. والحقيقة ان هذهالنقابات

ــ الرب عمالية ــ قد حققت نجاحات جزئية في تحركاتها ، وسبب نجاحها هو تنظيمها ووحدة مصالحها ومن جهة اخرى عدموجود تنظيمات للطبقة الكادحة توازي تنظيماتها .

تنظيمات الطبقة الكادحة

ان الطبقة الكادحة في اي مدينة لبنانية من عمال وفلاحين وموظفين صغار وطلبة مثقفين ، ما تزال تعاني من بعض الامراض وما تزال أسيرة بعض التأثيرات الخارجية المفروضة عليها ، فالعمال بنسبة لا بأس بها لم يدركوا بعد اهمية التنظيم النقابي ، او انهم يدركون ذلك ولكنهم يخافون ان يكون انتظامهم في نقابة سببا لنقمة أرباب العمل عليهم وسببا لتسريحهم تعسفيا من أعمالهم . لذا فانهم حرصا على لقمة عيشهم يفضلون البقاء خارج النقابات برغم ان ذلك سوف يكبدهم بعض الخسارة . وواقع الطبقة العاملة لم يحل دون اقامة تنظيمات نقابية ، ولكن ضعف هذه النقابات كان حافزا ومشجعا لارباب العمل على تسريب بعض المخربين والمأجورين اليها ، يستعملونهم كأدوات في اجهاض هذه النقابات وفي افشال عملها ، لا بل بتبني وجهات نظر أرباب العمل في بعض الاحيان . كذلك فان الفئة السياسية الحاكمة قد استطاعت ان تسيطر على هذه النقابات عن طريق أزلامها ومحاسيبها فضمنت بذلك اقصاء النقابات العمالية عن اية محاولة تهدف لرفع مستوى العمال ، او المطالبة بحقوقهم .

لقد استطاع الاقطاع السياسي الحاكم والمتنفذ ان يضرب التنظيمات العمالية بأن أجبرها على التجزؤ ، فضمن بذلك خطرها واستطاع ان يشتري القادة النقابيين ويسخرهم لخدمة مصالحه ، فضمن بذلك انتصاره ، وانتصار الطبقة البرجوازية حليفته . ذلك انه الى جانب المساعدات والقوة التي تتمتع بها نقابات أرباب العمل يبرز انتظامها ووحدتها في حين ان نقابات العمال مجزأة منقسمة ، فمعظمهم قادتها من الانتهازيين الذين صنعهم الرأسمال او اشتراهم او الذين صنعهم الاقطاع السياسي ليخدموه ويكونوا أزلاما له . وهذا سبب جوهري وهام في تمكن الاقطاعية السياسية من الاستمرار حتى الان . ويكفي هنا للتدليل على صحة ما نقول ان نذكر ان أعدادا من العمال ، مدفوعين بواسطة نقابتهم قد أضربوا اكثر من مرة مناصرة لارباب العمل رغم ان مطالب هؤلاء وتحركاتهم كانت تهدف الى القضاء على الانتصارات التي تحققت للعمال (تحديد الحد الادنى للاجور ــ ايجاد نظام التعويض العائلي ــ المساعدات الطبية وغيرها) . كذلك حلفاء الطبقة العاملة من طلاب ومثقفين وان نجحوا في فترات خلت من ان تكون لهم منظمات تأمل البعض منها تحقيق انتصارات ومكاسب عديدة ، فأنهم اليوم مجزأين منقسمين على انفسهم وبعض منظماتهم تدور في فلك السياسيين الحاكمين تدين لهم وتأتمر بأمرهم .

والموظفين ينحصر كل جهدهم بالتدرج روتينيا عن طريق الوظيفة ، وغالبيتهم

لا تسعى ولا تناضل . من هذا كله ندرك اسباب بقاء الاقطاع السياسي جاثما على صدر هذا البلد ، حتى اليوم ، ومن هذا الواقع ننطلق لوضع بعض الاسس الكفيلة بتحقيق الانعتاق من ربقة الاقطاعية السياسية وتحرير الطبقات الكادحة في هذا البلـد .

***

١٨ آذار ١٩٦٧

اللبنانيون يستنكرون قمع الطلاب (١)

بدأت الاوساط السياسية والحكومية تتحدث عن امكانيـــة استبدال الوزارة الحالية بحكومة برلمانية ، وتهدف هذه الاوساط من ترويج هذه الاخبار الى وقف تصاعد موجة الاستنكار التي عمت اللبنانيين جميعا بسبب الاسلوب القمعي الذي اتبعته الحكومة الحالية في معاملة الطلبة اللبنانيين .

وقد عبَّرت جميع الهيئات اللبنانية عن شجبها لاطلاق النار على الطلاب مما يشكل بادرة خطيرة في كبت الحريات الشعبية في لبنان . وبهذه المناسبة فقد ادلى كل من الدكتورين علي الخليل وعبد المجيد الرافعي بتصريح انتقدا فيه هذه التصرفات مطالبين بتحقيق مطالب الطلاب العادلة .

تصريح الدكتور علي الخليل

لم يكن من المستغرب ان تدفع صور ضريبة الدم ، فقد دأبت ان تكون في طليعة المدن اللبنانية المدافعة دوما عن المطاليب الحياتية اليومية والملحة لجماهير الشعب. وقد انعكس ذلك في كثير من المواقف البطولية المشرفة التي خاضتها الجماهير بكافة قطاعاتها وعلى الاخص جماهير الطلبة الذين وحدوا قضيتهم مع قضية الكادحين ، من عمال وفلاحين ، في التعبير الصادق عن صوت الشعب .

الا انه من الخزي والعار معا ان يكافأ ابناء هذه البلدة الصامدة على اخلاصهم للقضايا الوطنية برصاص قوى السلطة ، وأن يسقط الابرياء واليافعين ضحايـــا حماسهم للقضايا العامة في بلد يعتبر الحرية مبررا اساسيا من مبررات وجوده .

ولئن شاءت السلطة ان تقمع المظاهرات وأن تودي بحياة اللبنانيين حفاظا على

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٦٣٨ .

الامن والاستقرار فقد كان عليها ان تعلم ان الامن والاستقرار لا يتحققان بالكبت والضغط ، وانما تتأمن سلامة الوطن وسلامة ابنائه عندما تستطيع الدولة ان تزيل الاسباب التي يشكو منها اللبنانيون ومن بينهم الطلاب الذين تظاهروا يوم الاثنين في ١٣ آذار الفائت .

ان الحكومة عوضا عن ان تقوم بواجبها في تعديل المنهاج المدرسي ، وتوحيد الكتب وتخفيض النفقات المدرسية ومن بينها رسوم طلبات الامتحانات ، صوبت البنادق الى صدور الطلبة المناضلين وانتهكت حرمة المدارس واعتدت على حرية المواطنين ومنعتهم من التعبير عن رأيهم باعتدائها على طلبة مدينة صور المجاهدة .

ان ابناء صور على اختلاف مشاربهم وميولهم يطالبون الحكومة بمعاقبة المسؤولين عن هذه الحوادث الاليمة وأن تتخذ كافة الوسائل التي تكفل منع تكرار هذا الاسلوب في معاملة اللبنانيين على وجه عام ومعاملة الطلبة على وجه خاص لما فيه خير الوطن .

اننا مع الطلبة قلبا وقالبا في قضيتهم العادلة ، ونستنكر بشدة الاساليب التعسفية التي اتبعتها السلطة بالامس ونطالب المسؤولين باصدار القوانين المعجلة التي من شأنها ان ترفع المستوى الثقافي في هذا البلد .

تصريح الدكتور عبد المجيد الرافعي

لئن اختارت حكومة السيد رشيد كرامي بالامس جنوب لبنان ليكون مسرحا لبطشها وإرهابها ، فانها كانت تريد ان تخيف كل لبنان بشماله وجبله وبقاعه وأن تمنع شعبه من ان يطالب بحقوقه العادلة .

ولئن تعرضت هذه الحكومة بالرصاص لقطاع اساسي من شعبنا كقطاع الطلبة، فانها كانت تريد ان تلوح لسائر القطاعات والفئات الشعبية بالمصير ذاته فيما لو أصرت على التمسك بمطاليبها المشروعة .

وليس غريبا ان تأتي هذه الحملة القمعية ، التي لم يشهد لها لبنان مثيلا الا في زمن الاستعمارين العثماني والفرنسي ، في أعقاب تصريحات وخطب للسيد رشيد كرامي «يعد» فيها بالضرب بيد من حديد على الطابور الخامس في هذا البلد. فالطابور الخامس في نظر السيد رشيد كرامي أصبح يضم كل الشعب بطلابه الابرياء ، وعماله الكادحين ، وفلاحيه الفقراء ، وسائر ابناء الطبقات الشعبية في هذا البلد .

ان الجماهير الشعبية في لبنان التي لم تنس بعد منذ اكثر من ثلاث عشرة سنة استشهاد الطالب حسان ابو اسماعيل وإصابة المناضل مصطفى نصر الله ، لن تنسى على أيدي من استشهد البطل ادوار غنيمة في صور ولن تغفر للمسؤولين جريمتهم فحكم الشعب قاسٍ وصريح .

ان سياسة ضرب كافة مظاهر التعبير الشعبي عند الحكومة قد اصبحت

واضحة كل الوضوح ، في كل يوم دليل جديد على تمسك الحكومة بها ، ولكن أسوأ ما في حوادث الامس ان الشهيد قد سقط بسبب اصراره مع زملائه على مطالب لا يجوز لحكومة تحترم نفسها ان تتوقف لحظة عن تنفيذها . فلو اخذ لبنان حصته الحقيقية من اتفاقية مدريكو على سبيل المثال لما كان من حاجة لزيادة رسوم الامتحانات على ابناء الفقراء والمعوزين .

اننا نهيب بكافة القوى الوطنية والهيئات الشعبية ان تحاسب بقسوة المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن الحادث لتترسخ في هذا البلد قيم الحرية والكرامة التي بذل اللبنانيون من اجلها الغالي والرخيص .

***

١٥ نيسان ١٩٦٧

أبعاد العدوان الصهيوني الأخير [١]

الذين ينظرون الى العدوان الاسرائيلي الاخير على القطر السوري على انه مجرد عملية استهلاكية داخلية لامتصاص بعض النقمة المتفاقمة على الوضع الاقتصادي المتدهور داخل دولة العصابات الصهيونية ، يكتفون في الواقع بتسليط الاضواء على الجزء البسيط من الحقيقة .

صحيح ان اسرائيل تشهد حاليا توقفا في عدد كبير من المعامل ، وافلاسات في العديد من المصارف ، واستفحالا في ظاهرة البطالة أصبح معها كل صهيوني من اصل عشرة لا يجد عملا ، كما تشهد خلال كل شهر نزوح الالوف من المهندسين والاختصاصيين الفنيين عنها ، وعجزا في ميزانها التجاري يقدر بأربعمائة مليون دولار .. اي ان التدهور بلغ حدا لم تعد معه اسرائيل قادرة على السيطرة على اتجاه الازمة ولا على الغليان الداخلي المرافق لها . وانها بالتالي بحاجة الى عملية تحويل للانظار عن هذه الازمة .

الا انه لا يجوز ان يغيب عن الذهن لحظة واحدة ، ان وجود اسرائيل في الاصل وكل ما يبدر عنها من مواقف ، لا يمكن ان ينفصل عن وظيفة هذا الوجود الذي هو أداة الامبريالية العالمية لضرب الثورة العربية ولتحقيق المخططات الاستعمارية في المنطقة العربية .

---

١ ـ «الاحرار» ، العدد ٦٤٢ .

اذن يجب ان ينصرف الذهن مباشرة الى المؤامـــرة الاستعمارية الاميركية ــ البريطانية التي تكمن خلف العدوان الاخير والتي تقوم اسرائيل فيها بدور الممهد والاداة .

فقد بدأت الاستراتيجية الاستعمارية العدوانية في المرحلة الراهنة تتكشف منذ طرح موضوع الحلف الاسلامي الذي يهدف الى تكتيل القوى الرجعية في المنطقة .

وقد بدأت تتكشف بوضوح اكثر من خلال موقف اميركا الاخير من الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الاقتصادي ، ومن خلال دعمها للحكم الاردني فـــي القضاء على الانتفاضة الشعبية بعد العدوان الاسرائيلي على قرية السموع ، ومن خلال خطاب المبعوث الاميركي في مطار لندن الذي كشف عن اتفاق الاستراتيجية الاميركية ــ البريطانية منذ ثورة الجنوب العربي ، ومن مواقف الاستعمار الغربي بوجه عام من معركة البترول التي طرحها القطر السوري ..

ان الازمة الداخلية التي تعانيها اسرائيل حاليا تشكل عاملا في دفعها ، وهي التي يشكل وجودها عدوانا دائما ومستمرا على القضية العربية ، الى تحقيق اكبر خدمة ممكنة للمخطط الاميركي ــ البريطاني ، وتجعلها جاهزة مستعدة لكل صفقة استعمارية جديدة تتقاضى عنها ثمنا يساعدها على الخروج من أزمتها الخانقة .

ان هذا العدوان الاخير يشكل نذيرا للعرب يفترض فيه ان يرفع مستـــوى الشعور بالخطر وبالمسؤولية وبالحاجة الى وحدة قوى الثورة العربية والى الالتحام بالقوى الثورية العالمية للوقوف في وجه الاستراتيجية الاستعمارية .

وليس أدعى الى الاسف من ان تتجمع هذه الاخطار المنذرة أمام الامة العربية وأن تبقى قوى الجماهير العربية حبيسة مكبوتة ، وأن يبقى المناضلون في السجون، وأن تبقى القوى الثورية والتقدمية مجزأة مبعثرة ، وأن تكون التناقضات السياسية الداخلية عقبة في وجه وحدة الجيوش العربية المتحفزة لمواجهة العدوان والقضاء على مصادره .

ان أبعاد العدوان الاسرائيلي الاخير هي تماما أبعاد الاستراتيجية الاستعمارية التي تركب موجة العنف والعدوان في العالم كله . ولا يمكن مواجهة هذا المخطط الاستعماري الا بموقف عربي يجمع القوى الثورية والتقدمية في الوطن العربي كله على صعيد جبهة قومية شعبية تقدمية ، ويجمع الجيوش العربية على صعيد وحدة عسكرية كاملة ، ويطلق فعالية الجماهير ، ويعيد للأمة العربية زخمهـــا الثوري وغليانها الوحدوي .

ومثل هذا الموقف يتطلب بدوره تآزرا كاملا مع القوى الدولية ذات الطابـــع المعادي للاستراتيجية الاستعمارية الاميركية ــ البريطانية في المنطقة العربية للانتقال من موقف الدفاع الى موقف الهجوم والقضاء على قاعدة العدوان وعلى جميع الركائز الاقتصادية والسياسية المتبقية للاستعمار في الوطن العربي .

***

حول المؤتمر القطري الحادي عشر المنعقد في ١١ أيار ١٩٦٧

كان المؤتمر القطري قد انعقد في دورتين واحدة استثنائية في أواخر شباط ثم في أواسط ايار ١٩٦٦ لبحث الازمة القومية على اثر انقلاب ٢٣ شباط وانعكاساتها على التنظيم القطري وعلى الوضع العام للحزب في لبنان ، كما انتخب في دورة ايار ١٩٦٦ قيادة قطرية جديدة مهمتها الرئيسية رص صفوف الحزب وتجاوز الازمة القائمة . وبعد عام من تلك الدورة انعقد المؤتمر القطري بصورة عادية لدراسة تجربة السنة السابقة وتقرير سياسة الحزب وخططه للفترة المتبقية من الدورة الحزبية التي اصبحت مدتها سنتان بعد المؤتمر القومي الثامن .

ـ المحرر ـ

✶

حزب البعث العربي الاشتراكي
القيادة القطرية ـ لبنان

أمة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

نشرة قطرية

انعقد مؤتمر قطر لبنان بتاريخ ١١ـ٥ـ٦٧ مستهلا اجتماعه بتلاوة تقرير القيادة فكان البدء بالتقرير الاداري الذي أوضح ان الحزب ركز نشاطه خلال العام على اعادة بناء التنظيم وتطهيره من العناصر المخربة والمنحرفة وعلى التوسع والانتشار ووضع امكانيات القطر لحماية النشاط القومي .

وتعرض للأزمات التي اصابت الحزب وأدت الى الانشقاقات المتوالية من المؤتمر القومي الثالث حتى الانشقاق القطري الاخير وعما كشفته هذه الانشقاقات من عيوب واخطاء منها ضعف التربية الحزبية اللازمة لتحقيق وحدة العقيدة والتنظيم ووحدة الفكر والاسلوب وكيف كانت تلك الانشقاقات تسيطر على قسم كبير من قياداته وقواعده مما يؤدي الى شل التنظيم وحل القيادات واعادة البناء من جديد ما عدا الانشقاق الاخير الذي لم يكن له من اثر خلال الاشهر الاربع الاولى مؤكدا

انتصار الحزب على انشقاقاته وأزماته ومتابعته لمسيرته النضالية . وركز على اختلاف الوضع بالنسبة للقطريين كونهم يسيطرون على حكم ويتمتعون بقوى مادية وان الحزب أدان حركة ٢٣ شباط في مؤتمرين (أواخر شباط) و(١٨–٥–٦٦) الذي ضم رؤوس الانشقاق واعتبر الحركة ثورة مضادة تعمل على تدمير الحزب بعد ان يئست من تشويهه . وقد دفع هذا الموقف المبدئي القطريين لشق الحزب بواسطة قلة بعيدة عن التجرد الشخصي والموضوعية ووقف الحزب موقف الرفض القاطع امام القلة المتمردة انسجاما مع مبادئه وتراثه النضالي معتبرا الحزب قبل الحكم وفوقه .

وتلافت القيادة الاخطاء التي وقعت فيها خلال معالجتها للأزمات السابقة ومنها خطأ الدخول مع المنشقين بمعركة الغاية منها كسب اكبر عدد ممكن من الحزبيين بصرف النظر عن الاسلوب المتبع مما يؤدي الى ضياع هيبة الحزب وهذا التلافي اعطى الحزب فرصة جديدة لاعادة بناء التنظيم على اسس سليمة من حيث شروط العضوية ونوعية الاشخاص .

وعرج على التقرير المالي وبيّن مدى تأثير الوضع المادي وأهميته والمصادر الذاتية التي يعتمد عليها الحزب وعدم تغير الوضع المالي ولا الوسائل الكفيلة بازدياده رغم التطورات الاخرى التي حصلت في داخل الحزب . وخلص ان المعالجة تبدأ من الاعتبارات التالية :

الانتقال من التبشير الى النضال فالاحتراف الثوري وضرورة مجابهة تحديات العصر مركزا على اهمية المرحلة التي توجب تغيير الصيغة التنظيمية بشكل يتلاءم معها فكما ان الفرد يحتاج الى ضرورات اساسية لاستمراره ايضا فان الحزب يحتاج الى موارد اساسية لاستمراره. ويجب على الحزبي ان ينذر حياته ووقته وماله من اجل اهدافه وأن يعتبر العديد من الاعضاء محترفين ثوريين لان الاحتراف هو الصيغة الحقيقية والمحترفين هم الاداة الثورية الصحيحة . وكما ان الامكانيات المادية هي التي تخلق القدرة على العطاء والمجابهة وكون الايمان وحده لا يكفي فان المحترفين ليس صعبا ايجادهم من المؤمنين شرط توفير الامكانيات الضرورية لحياتهم . وغرض التقرير المالي ليس تقديم الارقام بل التنبيهعلى اهمية المادة في هذه المرحلة ، والغاية هي الخروج بحلول عملية لأزمة الحزب المالية .

وعرض الى التقرير السياسي مبينا فيه ان المؤتمر ينعقد بعد مرور اكثر من عام على نكسة الحزب وان عدم الاتفاق على موعد انعقاد المؤتمر القومي التاسع للتمكن من تقييم المرحلة السابقة ورسم استراتيجية جديدة زادت الحزب بلبلة وجمودا رغم عمق الصدمة وعنفها وشعور الحزبيين ان الحزب يسير بدون قيادة وبلا استراتيجية . وزاد الامر بلاءاً تأييد الفئات التقدمية للحكم في سوريا وتطور هذا التأييد الى دعم وقيام الحكم هناك بخطوات لاقت تأييد التقدميين العرب والمعسكر الاشتراكي رغم افتقارها الى حسن النية ، ورغم نقصها ، أوقعتنا في حيرة خاصة

على صفحات الجريدة ، والاحداث القومية تفعل فينا دون ان يكون لنا قضية في لبنان ترتبط باسمنا رغم قوتنا وفاعليتنا في العديد من المناطق خلال خمسة عشر عاما ونيف .

وقد شاركت القيادة في اجتماعات كل منظمة بواسطة عضو منها حلا لمشاكل تلك المنظمات بوضع الخطط وتنفيذها مما يؤمن ربط القواعد بالقيادة . ولفت التقرير النظر الى التقصير الفادح في عدم اتباع خطة مدروسة وواقعية للحزب تراعي تركيبه الاجتماعي وتدرس فشله مع الطبقة العاملة اذ ان نسبتها لا تتجاوز ١٧ بالمئة بينما نسبة الموظفين ٣٠ بالمئة مع انخفاض في نسبة الطلبة الى أقل من ٢٠ بالمئة مع انها كانت تشكل العامود الفقري للحزب .

ان حملة الاضطهاد منذ ٢٣ شباط سواء من السلطة او من القوى السياسية الاخرى ومهمة الحزب في حماية النشاط القومي دفعته الى المزيد من الحرص كي لا يتعرض الى ضربة تشل عمله وتسبب في شل العمل القومي وهذا ما يبغيه القطريون . وواضح الفرق بين نشاطه قبل ٢٣ شباط اذ ساهم بمعارك شعبية منها قيادة معركة عمال الأي‌بي‌سي في طرابلس بالمظاهرات والبيانات ومرافقة الجريدة لاضراب العمال في شتى مراحله وخاض معركة زراعة التبغ في الجنوب وطرح قضية شركة الريجي وساند اضراب عمالها وطاف وفد حزبي قرى الجنوب للاطلاع على زراعة التبغ واتصل بالمزارعين ووزع البيانات وطرح القضية في الجريدة . ولعب الحزب دورا بالنسبة لغلاء الادوية وطالب بتأميمها وفضح ازمة السكر وازمة التفاح وركز على المنظمات الطلابية وأحرز بعض الفوز في انتخاباتها ودعم اضراب طلاب الجامعة ووجَّهه وكذلك اضراب المعلمين الرسميين وتبني اضراب طلبة فلسطين والطلبة العرب .

وأهم معارك الحزب كانت معركة الشهيد جلال كعوش فخاضها على صفحات الجريدة وقاد مظاهرة شعبية للغاية نفسها سقط من جرائها بعض الجرحى منهم عدد من الرفاق نتيجة لاصطدامها بالسلطة في حين تخلت عن هذه المعركة جميع القوى التقدمية مما دفع السلطة الى اعتقال بعض قياديي الحزب .

وحاول الحزب قبل ٢٣ شباط توسيع نشاطه الاعلامي وباشر باعداد ارشيف للحزب وانشأ مكتب اصدقاء الحزب مؤمنا بأهمية الدعاية في توسيع الحزب ومؤيديه وأصدقائه وأنشأ ارشيفا فيه وثائق ودراسات عن السياسيين والاحزاب وقصاصات صحفية محلية وعالمية عن كل ما يكتب عن الاحزاب وكذلك عن القضايا السياسية العالمية والاقتصادية .

وباشر المكتب باصدار نشرة دورية حول المواضيع التالية :

ملخص لما يكتب عن الحزب بين نشرة وأخرى وردود الحزب وترجمة ونقل الاخبار السياسية والاقتصادية من الصحف لتوسيع ثقافة الحزبيين القومية والاشتراكية .

وقررت القيادة تشكيل مكتب اصدقاء الحزب نظرا لظروف هؤلاء وأوضاعهم ولضرورة بقائهم على اتصال بالحزب وامكانية الاستفادة من وجودهم .

وجاءت نكسة ٢٣ شباط والحزب يسير بقوة لتوسيع قاعدته الشعبية وفرضت عليه هذه النكسة التاريخية مسؤوليات قومية وعرضته لمراقبة السلطة فحرص هو اكثر على عدم تعطيل العمل القومي .

وانحصر النشاط بعد ٢٣ شباط على التوسع والانتشار وعلى ردع التخريب القطري والانشقاق وحمل بعض الاعباء القومية . وبالنسبة للاحداث اكتفى بما يصدر عن الجريدة ولم يخض معارك شعبية ما عدا بعض المعارك الطلابية الصغيرة .

ورغم كل الظروف فانها لا تبرر التقصير كله والامكانات رغم ضآلتها تستطيع ان تقدم المزيد من الانجازات اذا حددت اهدافها ووضحت اساليبها وبينت خطتها .

وبيَّن التقرير السياسي ان ازمة حزبنا كونه يركز على الاحداث القومية ويعيش على هامش الاحداث اللبنانية ، وان عليه ان يثبت نشاطه على الصعيد اللبناني ويدعم الحزب على الصعيد القومي ويساهم في حماية انتصاراته في الاقطار الاخرى .

ان المواقف النضالية اليومية هي التي تعرّف الجماهير بحزبنا من خلال طرح مشاكلها وقضاياها وعلينا تفهّم تلك المشاكل حتى ننفذ الى الحل ونصبح الاداة الثورية . ورغم التعقيدات السياسية اللبنانية فان الحزب بعلمانيته ونضاله ووعيه الطبقي ونظرته الشاملة هو الحزب المؤهل لملء الفراغ الذي يفتقر اليه العمل العربي الثوري الصحيح وان النكسات العديدة تتطلب منا نقدا جريئا وارتفاعا الى المستوى التاريخي لقضيتنا لنمحو آثار النكسات التي المت بنا وتتطلب منا ايضا استراتيجية جديدة وابراز المحتوى التقدمي للقومية العربية وفضح مظاهر السياسة العربية للحكومات اللبنانية التي ليست الا ستارا لضرب الفكرة العربية في لبنان . وبمزيد من التضحية والنضال نستطيع الفعل في تطوير العمل السياسي في لبنان دون التأقلم معه بالتشديد على الاسلوب الشعبي والاحتكاك بالجماهير وتنظيمها والانتقال الى مرحلة الهجوم والجرأة .

وعدّد التقرير ان هناك بعض الامور التي تحتاج للجواب عليها الى دراسات وأرقام وبعضها مرتبط باستراتيجية الحزب القومية منها :

١ ـ موقفنا من الحكم الحالي في دمشق ، ٢ ـ هلا تزال الكتلة المحايدة موجودة في العالم بعد نكبات العالم الثالث ؟ ٣ ـ موضوع الحريات العامة وتغيير بعض الفئات التي كنا نطرح التعاون معها ، ٤ ـ الانتخابات ، ٥ ـ النقابات .

وعدّد التقرير السياسي اخيرا اهم المعارك المحلية التي يمكن ان يخوضها الحزب في المناطق :

أ ـ التأميمات الممكن طرحها في لبنان : شركات الكهرباء ـ ادارة الريجي ـ مصافي البترول ـ استيراد الادوية . ب ـ الغلاء : اسبابه وسبل معالجته ، ج ـ الايجارات والمساكن الشعبية ، د ـ الطائفية ، هـ ـ التربية المدنية والاخلاق ، و ـ المدرسة والعلم ، ز ـ الصناعة وحمايتها ورفع مستواها والتفريق بين الحماية

والاحتكار ، ح ـ الاحتكارات على انواعها ، ط ـ تشجيع الزراعة وتصريفها ، ي ـ التنظيم النقابي في لبنان للعمال والحرفيين وأرباب العمل وفوضاه وحلول معالجته ، ك ـ الضمان الاجتماعي وثغرات تطبيقه وطرق تطويره .

وبعد مناقشة التقرير من قبل اعضاء المؤتمر تقدم فرع بيروت بناء على توصية مؤتمر الفرع بمذكرة دوّن فيها ملاحظاته على العمل الحزبي بالاضافة الى بعض المقترحات ، ومن الملاحظات :

أ ـ ان سلوك القيادة القطرية في لبنان تجاه الازمة كان سلوكا مشرفا من الوجهة المبدئية ضد تخريب القطريين ودسائسهم ومن الوجهة العملية جهودها من اجل اخراج الحزب من مخبئه وخاصة فيما يتعلق بالسعي لعقد المؤتمر القومي وساق لذلك بعض المبررات منها : الظروف الموضوعية التي تهيأ للحزب في لبنان منها مجاورته للقطر السوري واطلاعه على مشاكله ـ جو الحريات النسبي سهّل له الحركة ـ توفر مبلغ من المال نجم عن بيع المطبعة .

ب ـ مساهمة مكتب الاتصال القومي مع القيادة القطرية بالاضافة الى بعض الحزبيين .

ج ـ ان القيادة القطرية سعت من اجل عقد المؤتمر القومي لكنها لم تعمل من اجل التحضير للمؤتمر نفسه .

وقالت المذكرة اذا كانت القيادة قد ساهمت في العمل القومي فانها بقيت غائبة على الصعيد القطري ، في التوجيه النضالي والثقافي وفي تزويد الحزب بالخطة مما انعكس على مستويات الحزب وأوجه نشاطه .

وفي المجال النضالي اعتبرت مذكرة قيادة فرع بيروت ان من واجب القيادة تعميق القدرة النضالية في الحزب .

اولا ـ في المجال التنظيمي ، بخلق الحوافز الذاتية والمعنوية للارتباط بقضايا الجماهير وهنا تتحمل القيادة القطرية المسؤولية في ايصال الحزب الى حالته الراهنة وفي جعل المنظمين نهبا للقلق والتوتر وفي ضمور الروح النضالية الراجع الى ان معظم المنظمين لا يعون مهابة الارتباط بحركة تاريخية ناضلت ربع قرن من اجل توحيد الامة العربية واستكمال سيادتها .

ثانيا ـ المجال الشعبي : بتبني قضايا الجماهير الكادحة، وصحيح ان الحزب لا يستطيع خوض معارك مفتوحة مع السلطة لاسباب عديدة ، الا ان هذه الظروف لا يجوز ان تحيل الحزب الى مستودع للاحداث ، فباستطاعته ان يخوض محليا معارك ضد بلدية فاسدة مرتشية ويقوم بمعارك جزئية لا تزجه بمعارك جانبية مع القوى الوطنية . بالمعارك يقوى عوده ويشتد بنيانه ويزداد التفاف الجماهير حوله.

وفي المجال الثقافي : على الحزب ان يعبر عن اهتمامه وادراكه للمرحلة فلا غنى للثورة عن العلم اذ ان ازمة الثورة ازمة فقر علمي وفكري وعليه ان يعي هذه الناحية وعيا كاملا وجريئا . ان الحزب لم يكن لديه الانتاج الفكري الذي يصل الى مستوى المسؤولية وخاصة بعد ان ظهرت في المجتمع العربي احزاب تحمل نفس

دعوته ومبادئه مما يتطلب منه أن يطور فكره وثقافته . وكان على الحزب وقد مرت على القطر اللبناني أحداث عديدة ان يستفيد منها ويعكف على وضع الدراسات المعمقة حولها كي يواجه الجماهير بعمل دائم ومستمر .

وعلى الصعيد السياسي : وهذا هو المجال الوحيد الذي عملت منه القيادة القطرية ـ قامت ببادرة تستحق المناقشة في الاتصال ببعض أطراف جبهة الاحزاب والهيئات بعد ٢٣ شباط من اجل الانضمام الى تلك الجبهة وقد قوبلت بالرفض . ومع ان القيادة كانت امينة ومخلصة الا انه كان يتوجب عليها تبيان أسباب الرفض وشرحها للحزب .

ـ ان الحزب لم يمهد لدخوله الجبهة لا في اوساطها ولا في التنظيم الحزبي بالذات ولم يحدد السلوك الواجب اتباعه ازاء القوى التقدمية الاخرى في لبنان .

ـ ان الحزب لم يكن يملك اي تقييم لجبهة الاحزاب ولم يحدد موقفه منها لكي يكون دخوله معها اغناء لتجربتها .

وبعد ذلك انتقل المؤتمر الى مجال التوصيات والاقتراحات ووافق على التوصيات والمقترحات التالية :

اقتراحات وتوصيات في المجال القومي :

١ ـ يوصي المؤتمر القطري اللبناني انتقال صلاحيات تسيير الامور القومية من الناحيتين التنظيمية والسياسية الى لجنة المنظمات وأعضاء القيادة القومية الموجودين ببيروت والذين هم جزء من اللجنة .

٢ ـ يوصي مؤتمر قطر لبنان الى قيادة قطر لبنان ضرورة ارسال تقييم للوضع في العراق الى قيادة قطر العراق بعد حصولها على المعلومات اللازمة ، مع توصيات بالاتجاه السياسي والاقتصادي الذي على الحزب هناك السير فيه .

٣ ـ اصدار بيانات متصلة ومستمرة حول كثير من الحوادث والاشاعات التي تطلق حول الحزب وتنسب اليه لتوضيح حقيقة الحزب ورأيه .

٤ ـ توصية للمؤتمر القومي بضرورة العمل على تأكيد المركزية الفكرية واتخاذ اشد التدابير والعقوبات بحق الخارجين عليها .

٥ ـ اصدار بيان يعتبر مقالات الرفيق صلاح البيطار لا تعبر عن وجهة نظر الحزب واصدار دراسة تناقشها في الجريدة والتحقيق معه اذا امكن .

٦ ـ ان تؤيد الجريدة الخطوات التقدمية او القومية التي يقوم بها الحكم في سوريا وإبداء التحفظات حولها وحول تطبيقها .

٧ـ تكليف القيادة القطرية المنتخبة بملاحقة الدعوة لعقد المؤتمر القومي والاسراع في عقده وجعله في مستوى الظروف الخطيرة وتحمل المسؤولية للرفاق المخلصين في تلافي التقصير وكشف اي محاولة لعرقلة المؤتمر .

٨ ــ يوصي مؤتمر قطر لبنان القيادة القطرية اصدار نشرة شهرية بدلا من الجريدة.
٩ ــ على القيادة المسؤولة ان تتبنى شعار اطلاق سراح المعتقلين التقدميين في سوريا واطلاق حريات المنظمات الشعبية .
١٠ ــ استنكر المؤتمر الاسلوب الشخصي الذي اتبعه الرفيق الامين العام في اصدار كتابه لاسيما وفيه تعريض برفاق قياديين ويستنكر ايضا عدم اتخاذ القيادة القطرية اية عقوبة بحق رفيق ساهم في نشر كتاب الرفيق الامين العام .
١١ ــ اعتماد المحاسبة الفردية في جميع مؤتمرات الحزب .
١٢ ــ تشكيل فرقة دائمة لحماية بعض النشاطات الحزبية وبعض القادة الحزبيين الذين قد يتعرضون للخطر احيانا .
١٣ ــ توصية الى القيادة القطرية الجديدة العمل على اعداد رأيها في التجارب التي مر بها الحزب منذ عام ١٩٦٣ حتى الان كي تقدم الى المؤتمر القومي .

في مجال القطر اللبناني :
تنظيميا :

١ ــ تشديد المراقبة على منظمات الحزب من قبل القيادات لتتكون لديها فكرة كاملة ومفصلة عن اوضاع الحزب واتسامها بطابع الملاحقة والاستمرار عن طريق ربط القيادات الدنيا (فرع ــ شعبة) بالقيادة القطرية عن طريق مندوبين .
٢ ــ التخطيط الشامل المتكامل لجميع منظمات الحزب ونقل محتويات هذا التخطيط في تعميمات حزبية مكتوبة غالبا بحيث لا يحدث التباس في فهمها او طريقة تنفيذها .
٣ ــ الاحتكاك المستمر بين القيادات والقواعد مع اشعار القواعد باهتمام القيادات بها وباشرافها المستمر على عملها .
٤ ــ الحرص على تكليف كل عضو بمهام معينة وملاحقته باستمرار لكي يقوم بتنفيذها .
٥ ــ تعميم اتباع مبدأ النقد والنقد الذاتي على اوسع نطاق مع الابتعاد عن الجو الشخصي .
٦ ــ التشدد في تنسيب الانصار الا بعد التأكد من ارتباطهم الحقيقي بالحزب .
٧ ــ السعي باستمرار من اجل التوسع بين ابناء الطبقات الشعبية والكادحة لضمان سلامة تركيبه الاجتماعي .
٨ ــ اقرار مبدأ تفرغ ثلاثة اعضاء من القيادة القطرية ممن تسمح ظروفهم الاكتفاء معيشيا بمبلغ ٣٠٠ ل.ل وتنفيذه فورا من قبل هذا المؤتمر .
٩ ــ التركيز على توسيع التنظيم الحزبي في الدورة الحزبية المقبلة والعودة الى المدرسة وتطويل مدة ترشيح الطلاب والانتباه لانتمائهم الطبقي .
١٠ ــ بحث مشاكل الحزب في كل منطقة على حدة : ١ ــ انتشاره ــ٢ــ التربية

الحزبية ـ٣ـ النواحي المالية .

نضاليـا :

١ ـ اطلاع كافة المنظمين على تاريخ الحزب قبل ان يصبحوا اعضاء فيه بواسطة نشرة موسعة .
٢ ـ تحديد مراتب الانتقال من مرحلة تنظيمية الى مرحلة اخرى بحيث يشعر المنظم بالمسؤوليـة .
٣ ـ اعطاء القسم الحزبي طابعا مختلفا شعورا بهيبة الارتباط بالحزب .
٤ ـ تكريم شهداء الحزب وتخليد ذكراهم بشتى الطرق تقديرا للتضحية والعطاء.
٥ ـ الاحتفال بذكرى تأسيس الحزب سنويا بقراءة نشرات تعد خصيصا لهـذه الغاية .
٦ ـ اعتماد مبدأ التدريب للمنظمين تعويدا لهم على عمل شاق في قضية من قضايا الجماهير .

شعبيـا :

١ ـ الاهتمام بتجربة الاحياء والقرى الحزبية والعمل على تركيز الجهود وصبها في مجال العمل .
٢ ـ الاعتماد على اساليب مبتكرة في العمل النضالي والشعبي معتبرة نفسيـة الجماهير ووسائل التأثير فيها .
٣ ـ وضع خطة نضالية عامة تتوضح معها اشكال نشاط الحزبيين والانصـار والاصدقاء .
٤ ـ اعتماد مبدأ الواجهات الحزبية (نوادٍ ـ مستوصفات) وابعادها عن الجـو الحزبي الضيق .

ثقافيـا :

١ ـ تعميم نشرات مختلفة مستمرة من القيادة القطرية حول القضايا التنظيميـة ومظاهر الانحرافات (اتصالات جانبية وتكتلات ـ تصرفات فردية الخ) ...
٢ ـ الاعداد لتثقيف المنظمين في الحزب عبر تقسيم المهمات الثقافية لكل مرحلة من مراحل العمل التنظيمي .
٣ ـ اعداد برنامج ثقافي يستطيع الحزب ان يستند اليه من اجل وضع خطة شاملة.

٤ ـ اعتبار قراءة الدراسات الفكرية التي يعدها الحزب والتي تنشر في الجريدة واجبا حزبيا .

سياسيا :

١ ـ ان تضع القيادة القطرية خطة سياسية للعمل في لبنان تنطلق من الامكانيات الموجودة حاليا في الحزب .

٢ـ ان تضع القيادة القطرية برنامج لدراسة المجتمع اللبناني تخرج منه بدليل عمل للحزب يوجه خطاه وينظم جهوده في اطار شماراته العامة .

٣ ـ ان يضبط عمل المنظمين كله في اطار الخطة بحيث لا تحدث اندفاعات فردية تسيء الى عمل الحزب وجهوده .

٤ ـ دراسة القوى السياسية والتقدمية في لبنان دراسة موضوعية وبشكل خاص حركة القوميين العرب والشيوعيين والخلاص الى موقف ثابت منها .

٥ ـ ان يأتي مخطط الحزب القطري متوافقا ومنسجما مع المخطط القومي العام لا ان يأتي مجرورا بخط قطر معين .

٦ ـ ان يعمل الحزب على فتح مجالات التعاون مع القوى التقدمية الاخرى ضمن مجالات محددة ان لم يكن هذا ممكنا على صعيد القطر ككل .

ماليـا :

١ ـ بتعميم مشروع القرش في كل الاجتماعات الحزبية وعلى كافة المستويات .

٢ ـ اعتماد مبدأ عيدية الحزب بحيث يدفع الحزبي عند كل عيد مبلغا يساوي مبلغ اشتراكه الشهري وتحدد القيادة القطرية الاعياد المطلوبة .

١ـ٧ـ١٩٦٧ ودمتم للنضال ولرسالتنا الخلود

***

٣١ ايار ١٩٦٧

بيان من الشباب الوطني في الجامعة الأميركية حول المؤسسات الثقافية الأميركية في لبنان[١]

- **لبننة المؤسسات الثقافية الاميركية اصبحت ضرورة وطنية ملحة .**
- **الجامعة الاميركية في بيروت تتحول الى مركز لوكالة الاستخبارات الاميركية .**
- **نريد العلم والثقافة ونرفض الوقوع في شباك الاستعمار الثقافي .**
- **نطالب الحكومة اللبنانية بوضع المؤسسات الثقافية الاميركية تحت ادارة وطنية.**

ان اللحظات المصيرية التي تمر بها بلادنا العربية اليوم ، تكشف لكل صاحب ضمير وطني ، وبما لا يقبل الجدل عمق التواطؤ العدواني بين الامبريالية الاميركية وبين الصهيونية الغاصبة ضد حق العرب في السيادة والتحرر . وفي هذه الظروف التي تتضح فيها الحقائق ساطعة كالشمس ، نجد لزاما علينا ان نضع بين أيدي الرأي العام اللبناني عامة والطلاب خاصة قضية بالغة الاهمية بالنسبة لاستكمال عناصر استقلال هذا البلد .

فنحن الذين نؤمن ايمانا غير محدود بأهمية الثقافة الوطنية في تعزيز سيادة الشعوب وصيانة حريتها من العبث نجد في النشاط الذي تمارسه المؤسسات الثقافية الاميركية عندنا أخطارا لا حصر لها وذات جوانب متعددة يمكننا تلخيصها على الوجه التالي :

اولا ـ خطر عام وغير مباشر . وينشأ هذا بسبب وضع مقدرات النشء اللبناني والعربي بيد هيئات اجنبية التزمت جانب العداء الصريح للعرب في قضاياهم القومية، وبالتالي فان هذه الهيئات تعمل على تنشئة الجيل العربي الجديد تنشئة لا وطنية ومنحرفة تستهدف ابعاده عن التفاعل البنّاء مع قضايا بلاده . ان اكثرية الاميركيين من اعضاء الهيئة التعليمية والادارية في الجامعة الاميركية في بيروت يقومون بتأدية هذه المهمة حيث انهم يمثلون المصالح الاميركية الاستعمارية ويبثون سموم الثقافة الاستعمارية التي تقوم على تحقير الاندفاعات الوطنية والتحررية لدى شعوب

---

١ ـ هذا البيان الذي كتبه استاذ جامعي بعثي ، وزعه الطلبة الحزبيون في جميع قاعات الدراسة في الجامعة الاميركية تحت اسم «الشباب الوطني» بسبب ازدياد الضغط عليهم من قبل سلطات الجامعة ، وذلك قبل حرب حزيران بخمسة ايام ـ المحرر ـ .

العالم المتخلف وتشويه معانيها الانسانية السامية . ان دور الجامعة الاميركية هذا يفسر حماس المؤسسات الحكومية الاميركية كوزارة الخارجية وغيرها والمؤسسات الاحتكارية الاميركية مثل شركات البترول ومؤسسة فورد ، للتبرع للجامعة الاميركية في بيروت بملايين الليرات سنويا .

ثانيا : خطر مباشر : وينشأ هذا من كون هذه المؤسسات وخصوصا الجامعة الاميركية في بيروت تزدحم بعناصر وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية التي لعبت وستلعب دورا مخربا ومضرا بالمصالح الوطنية ولعل في التحقيقات التي نشرتها الصحف الاميركية نفسها حول الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية الاميركية في تغطية نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية اكبر دعم لصحة ما نقول .

ان هذه الاخطار التي عرضناها تلخص الطابع الاساسي للجامعة الاميركية كمؤسسة واقعة تحت النفوذ الاستعماري ، وبالتالي فانها لا يجوز بأي حال من الاحوال ان تبقى مهيمنة على عقول الشباب اللبناني خاصة والعربي عامة . انطلاقا من هذا الواقع ، وبعيدا عن اي تفكير شوفيني يحمل العداء الاعمى للاجنبي ، او اي اتجاه للانغلاق على العالم الخارجي وعلى الثقافة العالمية ، نطالب الحكومة اللبنانية باتخاذ خطوة حازمة في سبيل الوقوف امام هذا الخطر المحدق بالشباب اللبناني والعربي .

اننا نريد الانفتاح على العالم والافادة من العلوم الحديثة والاحتكاك بالثقافة العالمية ولكننا نرفض السم الاستعماري الذي يقدم لنا مع الدسم العلمي والثقافي. اننا نريد العلم والثقافة ولكننا نرفضها على يد وكالة الاستخبارات الاميركيةوعملائها.

ان هذا الوضع الشاذ الذي يتحكم بعدد كبير من طلبة لبنان يمكن ان يصل الى نهايته الطبيعية اذا ما تسلحت الحكومة اللبنانية بالجراة اللازمة وأقدمت على اتخاذ الخطوات التالية :

اولا ـ اصدار مرسوم بلبننة الجامعة الاميركية في بيروت والكلية العامة وكافة المؤسسات المشابهة لها ويستتبع ذلك عدم الاعتراف بمجلس الامناء في نيويورك والذي يمثل في مجموعه مصالح الاحتكارات الاميركية هذا باستثناء اعضائه العرب الذين هم اقلية ضئيلة فيه ـ وان تعين الحكومة اللبنانية مجلس أمناء جديد من الشخصيات العلمية الوطنية من اللبنانيين والعرب خصوصا من بين خريجي الجامعة الاميركية على ان يكون مركزه بيروت .

ثانيا ـ يقوم مجلس الامناء الجديد بإقالة رئيس الجامعة والموظفين الاميركيين الكبار في ادارة الجامعة ويعين مكانهم شخصيات لبنانية وعربية موثوقة وكفوءة.

ثالثا ـ تعيد الادارة الجديدة النظر بأوضاع الاساتذة الاجانب الموجودين في الجامعة والكلية العامة وتقوم بحملة تطهير تشمل صرف جميع من يثبت ارتباطه بوكالة الاستخبارات الاميركية ويضر بمصلحة النشء العربي .

رابعا : يقوم مجلس الامناء الجديد بحملة لدعم مالية الجامعة من المصادر التالية : ١ ـ الحكومة اللبنانية ، ٢ ـ الحكومات العربية الاخرى ، ٣ ـ المؤسسات

الخاصة في البلاد العربية ، ٤ ــ المغتربين اللبنانيين والعرب .

خامسا : زيادة عدد الطلاب لاسيما اللبنانيين منهم ، باعتبار ان عجز الميزانية في الجامعة الاميركية يمكن سده بواسطة ادارة حكيمة تزيل المصروفات غير الضرورية ، خاصة بعد الاستغناء عن الجيش الجرار من موظفي الادارة الاميركيين الذين يكلفون الجامعة اموالا طائلة تدفع لهم ولعائلاتهم مع انهم لا يخدمون سوى مصالح الاستعمار الاميركي .

ان الشباب العربي المثقف قادر ومستعد لاستلام ادارة الجامعة الاميركية وتحسين أوضاعها فما على الحكومة اللبنانية الا ان تقدم على هذه الخطوة التي تتطلبها مصلحة لبنان والاجيال العربية الصاعدة .

عاش لبنان منارة للثقافة الوطنية .

لتسقط أوكار وكالة الاستخبارات الاميركية .

٣١ ايار ١٩٦٧

الشباب الوطني في الجامعة الاميركية

مرحلة ما بعد ٥ حزيران

بعد هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ استجاب الحزب للتحدي المصيري واقام استراتيجيته وعمله الحزبي على ارض الواقع الجديد : الكفاح الشعبي المسلح لتحرير الاراضي العربية ، والدفاع عن لبنان ضد مؤامرات الصهيونية والرجعية المحلية خصوصا بالنسبة للجنوب ، وفي نفس الوقت متابعة النضالات الشعبية والمطلبية ـ المحرر ـ.

★

العربي الجديد

النشرة الاولى

منتصف آب ١٩٦٧

يصدر العدد الاول من «العربي الجديد» في هذه الظروف المصيرية التي يعيشها الانسان العربي بعد النكسة الاخيرة . ان الجريدة ستحرص على تأدية دورها لتحقيق النضال الفكري باعتباره امرا ملحا بالنسبة للحزب لتحقيق وحدته ولادامة الروح الثورية فيه ، عن طريق طرح مختلف القضايا التي تواجهه وتواجه الفكر العربي الاشتراكي عموما وعلى مستوى يستوعب الظرف السياسي ويربطه بالاسس الفكرية ويقارن على ضوء تجربة البعث والثورة العربية للوصول الى حلول ونتائج أوضح حسب منطق الحزب بنضاله وعمله ، وبمعنى آخر بشكل يستجمع صورة الاحداث والتطورات الاخيرة ويدرك الدلالة العميقة لابعادها . ان النكسة قد حتمت على جميع الحركات ان تقف موقفا نقديا مبدئيا وصارما دونما ردود فعل عاطفية حتى لا يسود منطق التسوية وأنصاف الحلول ، وذلك في محاولة

موضوعية لاستخلاص الدروس والعبر لتصبح انطلاقة الثورة العربية لا مجرد مزاعم وادعاء وانما جديدة في كل شيء ، في النظرة والتحليل والاساليب والنتائج .

ان الاحداث السياسية التي تلاحقت تحتم علينا انتهاج سياسة منبثقة من ادراك عميق للمرحلة الحالية بأنها ليست مرحلة العمل الانفرادي ، لمواجهة المهام المتشعبة ، وذلك لاخراج قضية الجماهير من التحدي الذي أصابها . اننا امام ظرف جديد يتطلب تحليلا لمعطيات الواقع العربي بشكل علمي ودقيق بعد ان لمسنا واقع الانظمة العربية من انتهاج بعضها لسياسة التمييع والبعض الآخر لسياسة المبالغة اللفظية وكل ذلك لتغطية المواجهة الجادة للعدو ، وبلا شك فان حقيقة كل نظام كمن في واقعه الموضوعي لا من ادعاءاته ورغباته الخاصة لذلك فان التبرير لا يجدي هذه الانظمة ان لم يكن وسيلة لتصحيح الاخطاء من اجل العمل المبدئي الذي ينطلق من خطة واضحة .

ان مقتضيات النضال القومي تتطلب وضع خطة شاملة على جميع المستويات تستهدف العمل المدروس لحشد امكانيات الامة من اجل غاية واحدة واضحة ، والطريق الصحيح لهذا ان يكون الحزب قادرا بتنظيماته وفعاليته على ان يخوض المعركة مع الجماهير على طريق العمل الجريء الصادق لاستمرار يقظة الشعب ولدفع ثوريته الى الامام . وان هذه الخطة المستوعبة لكافة أبعاد المرحلة ستكون تعبيرا عن وعي حركتنا لحقيقة اعمالها ومقدار انسجام هذه الاعمال مع الاهداف الكبرى التي تناضل من اجلها . ان سر قوة هذا الحزب منذ يوم تأسيسه تكمن في نظرته الصادقة لمجرى حركة التاريخ وفي فكرته المنسجمة والنابعة من صورة واحدة للواقع العربي والمستقبل العربي فجاءت رؤياه دوما لتتحد مع الحقيقة . ان التاريخ قد القى على عاتق حزبنا رسالة مجيدة من اجل هذه الامة العربية ، فلننطلق بثقة ملؤها التفاؤل بأنفسنا وبهذا الشعب وبامكانياته لنسلك معه مختلف أشكال النضال المسلح والسلمي السري والعلني ، ورغم مرارة النكسة فاننا نعلم بأن التاريخ قد دل على انه ما من ثورة احرزت النصر دون تعرجات او تضحيات ، فلنبدأ منذ الان باعداد الجماهير اعدادا كافيا قائما على الوعي للزج بقواها الثورية في الميدان من اجل الانتصار على العدو ، ولانتزاع النصر ، نصر الثورة . .

**

لا تدويل ... ولا تحييد(١)

في غمرة الاحداث المصيرية التي تعرضت لها المنطقة العربية ، سارعت الرجعية

---

١ ــ «العربي الجديد» ــ النشرة الاولى .

اللبنانية (عبر احد الناطقين بلسانها بيار الجميل زعيم حزب الكتائب الفاشي) ، الى التدليل مرة اخرى على انهزاميتها وقد تجلى هذا في تذكير اللبنانيين بمشروع سبق ان اقترحه حزب الكتائب نفسه قبل اربع سنوات تقريبا . ويقضي هذا المشروع بتدويل لبنان وبضمان هذا التدويل من قبل الدول الكبرى .

ان كشف القوى الاجنبية والمحلية التي تستفيد من اثارة هذا المشروع كفيل بتسليط الاضواء على الغرض من العودة اليه مجددا ، كما انه كفيل بفضح القوى التي تروج له وتعمل من اجل تحقيقه .

ـ لقد ردد مسؤولون اسرائيليون واستعماريون اكثر من مرة ان منطقة الشرق الاوسط لا تضم شعبا واحدا ، وانما تضم شعوبا وكيانات عديدة . وبالطبع لم تكن هذه المزاعم محور سياسة العدو الدعائية فحسب ، وانما كانت ايضا محور نشاطه العملي ايضا فقد أمدت اسرائيل الحركة البارازانية الانفصالية بالعتاد وبالخبراء العسكريين كما اعترف بذلك البرازاني وجلال الطالباني لاحد المناضلين العراقيين، كما ساندت اسرائيل منظمة الجيش السري في الجزائر ، والحركة الانفصالية في جنوب السودان ، وتخريب البدر في اليمن . ولن يمضي وقت طويـــل قبل ان يكتشف العرب حقيقة محركي المخطط الاستعماري الصهيوني الجديد الذي يهدف الى التشكيك بوطنية طائفة الدروز واتهامها بالتواطؤ مع العدو الاسرائيلي وذلـــك مضيا في سياسة نفتيت الامة العربية واضعاف وحدتها .

اننا لنستطيع ان نجزم ان مشروع التدويل يخدم هذه المخططات الآثمة . اذ ان من نتائج هذا المشروع البديهية تفلت لبنان الحكومي من اية التزامات على الصعيد العربي ، وابعاد اللبنانيين عن المساهمة في معركة التحرير التي تدور رحاها فــي الوطن العربي .. ان مشروع التدويل في حال اقراره لن تصيب آثاره لبنان فحسب وانما سينعكس على أوضاع دول عربية اخرى ، اذ ان لبنان سيصبح القدوة التي يطمح الى التمثل بها كل الحكام العرب الخونة والانهزاميين مثل بورقيبة والحسن والحسين . وبهذا تشجع الرجعية اللبنانية الرجعيات العربية الاخرى على سلوك طريق الانهزامية الصريحة التي لا تراعي الاماني العربية في شيء .

من هنا يصح بنا القول ان العودة الى الحديث عن هذا المشروع والترويج لــه يخدمان ادعاءات ومخططات اسرائيل والامبريالية العالمية .

ولئن كان هذا المشروع يخدم على صعيد المنطقة العربية القوى المعادية للأمــة العربية فانه على الصعيد المحلي يخدم قوى التخلف التي تتناقض مصالحها تناقضا اساسيا مع جماهير اللبنانيين . انه يخدم على وجه التخصيص الطبقة الحاكمة التي تمثل مصالح فئة الراسمالية التجارية المرتبطة بالغرب . ان هذه الفئة تقيس الوطنية بالربح المباشر السريع الذي يؤمنه لها استغلالها الصريح للطبقات الشعبية . وبمقدار حرص هذه الفئة على تحقيق الارباح الطائلة في ظل النظام القائم ، فانها حريصة ايضا على تطويره باستمرار بحيث تستطيع ان تؤمن لنفسها افضل الشروط القانونية والسياسية التي تسمح لها بزيادة أرباحها الى أبعد الحدود . ان هذه الفئة تعتقد

ان اقرار مشروع تدويل لبنان كفيل بتحقيق هذه الشروط وذلك انطلاقا من المزاعم الآتيـة :

انتدويل لبنان يؤمن لهذا البلد الامن والاستقرار ويجنبه الهزات في اي نزاع بين العرب او بين العرب وأعدائهم . ان الاستقرار شرط ضروري للازدهـار الا ان الاستقرار ومن ثم الازدهار يظلان عرضة للزوال اذا لم يتخل لبنان عن كافة التزاماته العربية ، واذا اتخذ موقف المجابهة مع العدو الاسرائيلي .

ان هذا المنطق الانهزامي يقترن اليوم بظروف تجعل خطره مضاعفا وبالتالـي فانها تزيد من أعباء ومسؤوليات القوى الوطنية المطالبة بالتصدي له . ان هـذا المشروع يستمد خطورته من الاسباب التالية :

اولا : لقد جاء هذا المشروع يستغل الكارثة التي أصيب بها العرب ، ويستغل الخسائر التي منيت بها الدول العربية مما اشاع روح اليأس والاستسلام في بعض الاوساط . ان الذين عادوا الى الحديث عن هذا المشروع يظنون ان الظرف الافضل لاقناع اللبنانيين به هو اليوم حيث أصيبت الجماهير العربية بآمالها وبثقتها بقدرة البلاد العربية على الصمود امام العدو الغاشم المدعوم من قبل الاستعمار العالمي .

ثانيا : لقد جددت الدعوة لهذا المشروع في وقت ضيق فيـه على الحريات ، ومنعت فيه مناقشته من قبل القوى التقدمية وعبر وسائل الاعلام لكي توضح رأيها فيه . هذا فضلا عن ان السماح بنشره في الوقت الذي تراقب الصحف فيه يعني ان الهيئة الحاكمة او ان قسما منها على الاقل يتبنى هذا المشروع ويعمل بوحيه .

ثالثا : بالاضافة الى هذا ، فان مشروع التدويل قد طرح مرة اخـرى بعد ان مهدت له الاوساط الانعزالية هنا عن طريق حقن الاجواء اللبنانية بالمهيجات الطائفية وبعد ان ضمنت انها ستجد استجابة عاطفية من قسم من اللبنانيين لا يزال يعتقد، مخطئا ومضللا ، ان ارتباط لبنـان بالاقطار العربية الاخرى يعني الاضرار به .

رابعا : ان القوى التقدمية التي تقع عليها مسؤولية التصدي لمثل هذه الدعوات مفتتة وضعيفة الاثر على الصعيد الشعبي . هذا فضلا عن ان قسما كبيرا من هذه القوى قد انساق في تيار التركيز على القضايا الاجتماعية المحلية دون ان يربط هذه القضايا بأبعادها العربية والوحدوية مما يجعل مقاومة هذا المشروع انطلاقا مـن الايمان بعروبة لبنان وبارتباطه المصيري مع الاقطار العربية الاخرى ، اضعف اثرا من ذي قبل .

ان وعينا لهذه الحقائق ، بالاضافة الى امانة حزبنا عبر نضاله في الماضي في الدفاع عن عروبة لبنان وعن دوره في حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة مـن العالم ، كل ذلك يرسم امامنا مهمة سريعة ومستعجلة تقضي بالتصدي لهذه الدعوة وافشالها في مهدها ، وقبل ان تتاح لها الفرصة لكي تلقى اي أصداء عملية . ان هذا الواجب نستمده من اعتبارنا هذا المشروع يحمل ادعاءات كاذبة ومضللة . وأولى

الادعاءات التي ينطوي عليها هذا المشروع ان للبنان قضايا مصيرية خاصة به تفصله نهائيا عن الامة العربية . ولئن كان الرجعيون يريدون ان يطمروا رأسهم في الرمال، وان يتعاموا عن الحقائق ، فاننا لا نستطيع ان نحاربهم فيما تدفعهم اليه مصالحهم . ان لبنان مثله مثل البلاد العربية الاخرى مهدد بالاخطار من قبل الصهيونية . وفي تصاميم الصهيونية ومخططاتها ما يؤكد انها تطمع في اجتزاء المنطقة الجنوبية كلها من لبنان . بالاضافة الى هذا فان الاسرائيليين يمنون أنفسهم باليوم الموعود الذي يستطيعون فيه ان يمارسوا الدور الذي يمارسه اللبنانيون على الصعيد العربي ، اي الاستفادة من تفوقهم العلمي والتقني لتدعيم أوضاعهم المالية. ومن هنا فان الخطر الصهيوني يهدد لبنان بشكل مباشر ، ولا مناص للبنانيين من ان يشتركوا في الدفاع عن ارضهم وعن مستقبلهم الى جانب الاقطار العربية الاخرى . ونحن على ثقة بأن الاتكال على اية حماية اجنبية لن تكون ذات فائدة للبنانيين ولصون حدود لبنان عندما يشتد ساعد اسرائيل وتحقق مطامعها التوسعية في الاقطار العربية الاخرى . ان الصهيونية تنهج نهجا شبيها بالهتلرية التي ضربت بعرض الحائط جميع الاعراف والاتفاقات الدولية وحاولت ان تفرض مطامعها بالقوة على العالم .

ان الرجعية اللبنانية لا يهمها هذا لان آخر ما تفكر به هو صيانة مستقبل لبنان. ان ما يشغلها ، وما تسعى اليه ، بقصر نظرها المعروف ، هو كيفية صيانة أرباحها الطائلة التي تجنيها حاليا . ومن هنا فانها تضع نفسها على طريق الافتراق مع اكثرية اللبنانيين الساحقة .

ان الطبقات الشعبية التي يتكون منها اكثرية اللبنانيين الساحقة تؤمن ان مصيرها يرتبط بمصير الطبقات الكادحة في الاقطار العربية الاخرى ، اذ انها لن تستطيع ان تحقق الظروف المؤاتية للحياة الانسانية الحرة الا في ظل دولة عربية واحدة تسخر فيها كل الطاقات العربية من اجل رفاه الانسان العربي وتحرره . اما في ظل الرجعيات العربية ، فان الطاقات العربية ومنها اللبنانية يذهب الجزء الاعظم منها الى خدمة الامبريالية العالمية التي تستخدم الطبقات الرأسمالية العربية، واللبنانية بشكل خاص من اجل اصطياد الثروات العربية واستغلالها ، وتترك بعد هذا الفتات لعملائها من الرجعيين . ومن اجل هذه الفتات يسعى الرجعيون الى التخلي عن آخر مظهر من مظاهر الوطنية ، والركض وراء المشاريع التي تسترضي المستعمرين والصهاينة .

***

منتصف ايلول ١٩٦٧

كلمة «العربي الجديد»

الكفاح الشعبي المسلح معيار جديد للثورة العربية

انعقد مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم وسط تساؤلات عديدة من قبل الثوريين العرب حول الموقف منه . ولقد كان مبعث هذه التساؤلات التناقض الذي نشأ بين القناعات المبدئية لهؤلاء الثوريين وبين تصورهم لامكانية وصول المؤتمر الى الحد الادنى من النتائج التي يمكن ان ترفد نضال العرب في معركتهم الحاضرة .

ولئن كان الموقف المبدئي من هذا المؤتمر ومن امكانياته وقدرته واضحا للثوريين العرب ، فان ما يعقد الامور هو ان يلتبس عليهم هذا الموقف مع السلبية التي واجهت بها بعض الانظمة هذا المؤتمر وحاولت ان تلبس هذه السلبية لباسا ثوريا خادعا . فالموقف المبدئي ينطلق من رؤيا واضحة لطبيعة الانظمة العربية القائمة ويتلخص في اعتبارها جميعا اما انظمة متآمرة اصلا ، واما انظمة عاجزة بسبب تركيبها السياسي والاجتماعي عن تحقيق اية خطوة جديدة على طريق التحرير . ان هذه الرؤيا البسيطة ، التي اثبتت نتائج المؤتمر صحتها ، تقود الى التصور بأن هذا المؤتمر ان يصل الى شيء فانما قد يصل الى تدعيم لحلف الانظمة على تناقضها بوجه ارادة القتال والكفاح المسلح التي يحملها شعبنا من المحيط الى الخليج والتي عبر عنها في اكثر من مناسبة أبرزها المظاهرات التي قامت في الخرطوم قبيل انعقاد المؤتمر .

اما السلبية التي قابل بها بعض الحكام المؤتمر ، فانها تنطلق من اعتبار ان هناك تمايزا اساسيا بين الانظمة القائمة نفسها ، وان بعضها «الثوري» قادر على تحقيق خطوات جدية على طريق التحرير . ان هذا الاعتبار الخادع يسقط امام الاشياء التالية :

١ — ان تحليلا بسيطا لطبيعة الانظمة «الثورية» القائمة وتركيبها الاجتماعي والسياسي يشير الى ان هذه الانظمة لا تختلف اختلافا نوعيا عن الانظمة الاخرى في قدرتها على التحرك الجدي باتجاه تحقيق انتصارات حقيقية .

٢ — ان هذه الانظمة ، ولو مجتمعة ، عاجزة عن الوصول الى اي قرار حاسم بصدد تنسيق جهودها . وان نتائج مؤتمر القمة الخماسي «الثوري» أبلغ دليل على ان أسلوب القمة كيفما كان تركيبه لن يجدي . فهذا المؤتمر الخماسي لم يستطع ان يحقق اتفاقا حتى حول أبسط القضايا ومنها توحيد الموقف من مؤتمر القمة الرابع بالذات فكيف به أمام قضايا مصيرية وجدية .

---

١ — «العربي الجديد» ، النشرة (٢) ، منتصف ايلول ١٩٦٧ .

٣ ـ ان مقاطعة أسلوب العمل من خلال القمة والاجواء الرسمية يعني بالضرورة تبني البديل الوحيد لهذا الاسلوب وهو اعتماد الكفاح الشعبي المسلح . واعتماد الكفاح الشعبي المسلح لا ينحصر بالكلام الاذاعي وفي افتتاحيات الصحف وانما يتطلب خلق ظروف موضوعية مؤاتية لهذا الاختيار الثوري . وخلق مثل هذه الظروف يعني بالضرورة التعبئة الشعبية الكاملة وخلق جو من الديمقراطية الشعبية الحقيقية وتدعيم وحدة الشعب الداخلية عن طريق اقامة جبهة قومية شعبية تعتمد الكفاح المسلح طريقا لها . فمناقشة سلبية بعض الحكام تجاه مؤتمر القمة على ضوء هذه المقاييس البسيطة الواضحة تظهر انها (اي السلبية) مظهر جديد من مظاهر الانهزامية والعجز واستمرار للاسلوب المعروف والمتلخص بمزيد من الثورية الكلامية لتغطية الانحراف والعجز والتراجع .

ان كل هذه الامور توضح ان طريق العمل الرسمي العربي هو طريق مسدود وان جهود المناضلين من ابناء الامة العربية يجب ان تنصرف نحو تهيئة كل الظروف المؤاتية لكفاح شعبي مسلح يفجر طاقات هذه الامة ويطلق امكانياتها ويعيد اليها الاجواء الثورية الحقيقية أجواء التضحية والبطولات والتي تدفع بأمتنا في مسارها التاريخي الصاعد بحزم وقوة . ان تهيئة هذه الظروف تعني اول ما تعنيه قيام جبهة قومية شعبية على نطاق الوطن العربي واعتبار التزام العمل المسلح مقياسا واضحا لثورية اية حركة او حزب .

ان خطوة عملية في هذا الصدد تكون في اقامة مؤتمر شعبي عربي يضم كل القوى الشعبية التي تعتبر المعركة مع العدو وإزالة وجوده امارة بارزة من امارات نضالها . وستكون قرارات هذا المؤتمر تعبيرا حقيقيا عن ارادة الشعب العربي وسيكون اللقاء فيه خطوة اساسية على طريق اقامة الجبهة الشعبية القومية .

***

مذكرة الدكتور عبد المجيد الرافعي
الى المؤتمر الوطني الثاني الذي دعت اليه جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية (١)

في ١٠ آب ١٩٦٧ دعت جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية الى مؤتمر وطني للبحث في كيفية تنفيذ المقررات التي اتخذها المؤتمر

---

١ ـ «العربي الجديد» ، النشرة رقم (٢) ـ منتصف ايلول ١٩٦٧ .

لوطني الاول الذي عقد في ٥ حزيران الفائت . وفي هذا المؤتمر قدم الدكتور عبد المجيد الرافعي مذكرة الى سكرتيرية الجبهة معبرا بها عن وجهة نظر العديد من الشباب الوطني في لبنان .

اننا ننشر هذه المذكرة لا لاهميتها في سياق الاحداث السياسية الكثيرة التي تمر بهذا البلد ، وانما بالنظر الى اهميتها في القاء الاضواء على أوضاع الحركة الوطنية في القطر اللبناني ، وفي توضيح الخطوات الضرورية لانقاذ هذه الحركة من الجمود الذي اخذ في شل فعاليتها .

ولئن استعصى على هيئة المؤتمر تنفيذ اي من الاقتراحات التي جاءت في المذكرة بسبب ظروفها الخاصة ، فان هذا لا يقلل من اهمية هذه المقترحات ولا ينفي ضرورة السعي لتحقيقها .

لقد جاءت القرارات التي اتخذها المؤتمر الوطني الاول المنعقد في ٥ حزيران سنة ١٩٦٧ معبرة عن مشاعر اكثرية اللبنانيين ، وعن صدق نوايا واضعيها واخلاصهم للقضية القومية . غير ان هذه المقررات لم تأخذ مع الاسف طريقها الى التنفيذ ، ولم يكن حظها لدى الحكومة والجهات المسؤولة كبيرا ، ولم تكن الاستجابة اليها في مستوى الجدية المطلوبة عدا عن انه حدثت تطورات منذ ٥ حزيران أدت الى ذلك الانكسار المذل للعرب في معركتهم القصيرة مع العدو ، فكان لزاما على الفئات التقدمية والوطنية ان تعود الى الاجتماع من جديد لتضيف الى مقرراتها الاولى وملاحقتها تحديد عوامل النكسة ومحاولة استكشاف احتمالات التطورات المقبلة في بلادنا ، ورسم خط واضح لنضال الجماهير خلال المرحلة المقبلة .

وان اهمية البادرة التي قامت بها جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية بالدعوة الى عقد المؤتمر الوطني الثاني ، تتوقف على قدرتنا جميعا على تلمس مكامن القوة والضعف في عملنا الوطني في لبنان .

ان المخاطر المتزايدة في وجه المطالب الوطنية والقومية تستدعي اعادة النظر في التناقضات التي كانت تقف في وجه وحدة القوى الوطنية والتقدمية الحقيقية ذات المرتكزات الشعبية والمنطلقات الواحدة . فعلى ضوء المحنة الاخيرة لا بد ان تنصهر جميع القوى الوطنية في بوتقة جديدة . وان هذا المؤتمر يجب ان يكون بداية جدية في سبيل الوصول الى هذه الغاية ، وبذلك يبرهن على عمق استجابته لحاجات المرحلة الراهنة ، التي يجب ان تذيب حرارتها جميع العقد الماضية .

ان لبنان هو احد أقطار هذه الامة العربية والمخاطر التي يتعرض لها من الاستعمار والصهيونية ليست أقل من غيره من الاقطار العربية الاخرى . فدوره يجب أن يكون دورا طليعيا قائدا يواكب الركب العربي المتحرر ، لا ان يكون حياديا في مثل دور سويسرا في هذا العالم ، ولا مثل الصليب الاحمر الدولي كل وظيفته هو ان يجمع الاعانات في ايام الكوارث والمحن .

ان الشعار المطروح في هذه المرحلة الحالية هو في «ازالـة آثار العدوان» . ونحن وان كنا جميعا نسعى لازالة آثار العدوان ، وان كان مسمـوح للحكومـات والمؤسسات الرسمية ان تكتفي آنيا بهذا الشعار لاعتبارات دولية ، فاننا يجب ان نؤكد ان هذا الشعار مرحلة ، ومرحلة قصيرة ومباشرة وحسب . لان كل منظمة شعبية وكل تجمع شعبي وكل مؤتمر شعبي لا يضع نصب عينيه تحرير فلسطين وتحرير الامة العربية من كل اثر للاستعمار والصهيونية في بلادنا ، يكون مقصرا عن أقل الواجبات الوطنية ويكون حسابه مع الجماهير العربية عسيرا .

ومع الاسف ، فلم تعمل حكومتنا ولا منظماتنا الرسمية حتى الان على اساس المستوى المطلوب. فعلى سبيل المثال لا الحصر ، نذكر انه في الوقت الذي طالب بـه المؤتمر الاول الحكومـة اللبنانية بموقف حازم وصريح مـن الولايات المتحـدة يستهدف ضرب مصالحها فـي هذا البلد ، اكتفت حكومتنـا بطلب سحب السفراء بيننا وبين حكومة واشنطن ، تاركة السفارة الاميركية في بيروت تقوم بكافة مهمات التشويش على الرأي العام الوطني ، بتوزيع البيانات وزرع الشكوك بين ابناء الشعب . ولم يلبث ان عاد اكثر الاميركيين الى لبنان بعد توقف القتال ، ليكونوا «الطابور الخامس» الحقيقي لتخريب أمن هذا البلد وكبح جماح روحه الوطنية . لذلك نعيد ونؤكد على مبدأ قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العدوان ، لان كل ارتباط سياسي او اقتصادي مع الدول التي ساعدت اسرائيل معناه اننا لسنا جادين في معركتنا مع العدوان وان اعدادنا لتحرير الوطن العربي ليس الا لذر الرماد في العيون .

ومثال آخر على عدم جدية الحكومة اللبنانية بالاستجابة لمطالب المؤتمر الاول، هو المقاطعة الشعبية لبضائع دول العدوان . لقد بقي هذا الشعار الـذي بادرت جميع فئات الشعب الى طرحه بقي حبيس الجهود المبعثرة ، والملاحقة الحكومية ، لاي صوت يدعو الى التجاوب مع الواجب الوطني في هذا المجال . وبدلا من ان تتزايد الضغوط من اجل تحقيق المطالب الوطنية في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلادنا ، اذ بنا نرى القوى المشبوهة تستل المبادرة من القوى الوطنية وتحاول هي بنهجها التضليلي المعهود ان تلقي عبر الخلاص على اللبنانيين . وهكذا وجدنا انفسنا نسمع بدلا من شعار الاقتصاد من اجل الحرب والتنميـة من اجل الحـرب والدبلوماسية من اجل الحـرب شعارا معاكسا ، هو الاقتصـاد لا الحرب ، والدبلوماسية لا الحرب ، والثقافة لا الحرب ، والتنمية لا الحرب .

ان القضاء على آثار العدوان لا تكون الا بدراسة حقيقية وتحليل صحيح للواقع العربي وللامراض التي تنخر في جسم الامة ، وهذه الامراض هي : التخلف ، والتمزق ، والانقسام الداخلي . تساعد الاجنبي وتسهل له مؤامراته وتجد له المناخ الملائم لزرعها .

وكذلك فان دراسة الواقع اللبناني بوجه خاص تساهم الى حد بعيد في ايجاد المخرج من هذه النكسة المصيرية .

فالقضاء على آثار العدوان لا يكون الا بتحقيق شروط التقدم وهـــي شروط بشرية قبل ان تكون شروطا طبيعية مادية لان بلورة الوعي الجماهيري وتفجـــير القدرات الشعبية وتحقيق وحدة الشعب تعتبر كلها المنطلق الاساسي والقاعـــدة الراسخة لصد الهجوم الاستعماري والصهيوني والـــرد الحاسم على مخططاتـــه الاجرامية .

لكن السؤال الملح هو كيف نستطيع تحقيق هذا الشرط ؟

والجواب عليه هو اننا نعتبر :

أ ــ ان التربية والتعليم نقطة الارتكاز والاساس القوي في بناء وحدة الشعب وتدعيمها لما لهما من اهمية في خلق النوعية البشرية وتطوير الامكانيات الخلاقـــة والمبدعة في شعبنا وهذا يتطلب منا ايجاد المؤسسات التربوية والتعليمية الصحيحة وايجاد الاداة الثورية الصالحة لهذا التغيير كما انه يحتم علينا الوقوف في وجه المؤسسات الاجنبية التي تشوه الفكرة التربوية في لبنان وتحرف الشباب عـــن دورهم الاساسي في المجتمع ، كل هذا على المستوى البعيد .

ب ــ ونعتبر التدريب العسكري ضرورة ملحة لاعداد الشعب للقتال ضـــد العدوان وقاعدته اسرائيل التي تهدد المصير العربي . كما ان التدريب في نظرنا هو الميدان الاساسي لعمل الوحدة الشعبية على المدى القريب .

ج ــ ونعتبر ان ما طالبت به نقابات العمال التسع والخبراء الاقتصاديون حول:

١ ــ تخليص الاقتصاد اللبناني من السيطرة الخارجية .

٢ ــ توسيع دور القطاع العام .

هما المخرج الرئيسي لاقامة اقتصاد مستقر نام مزدهر يحمي البلد من الهزات والنكسات ويضمن قدرة الاستمرار وقوة التطور .

د ــ ونعتبر وحدة القوى العاملة في حقل النشاط الشعبي والوطني الاساس الاول في اعطاء هذا المؤتمر تتمة عملية من حيث ان هذه القوى تشكل الغالبيـــة العظمى من الشعب وفي ان هذه القوى تتمتع بفاعلية جبارة وطاقات مستمرة في مجال العمل والانتاج .

لذلك نحن نطالب باعتبار هذا المؤتمر هيئة عامة مفتوحة لكل جماهير الشعب ولصهر قواه داخل هذه الهيئة وتفجير امكانياته المادية والمعنوية لتوسيع قاعـــدة المؤتمر بحيث يشمل الشعب اللبناني بأجمعه . وأن ينبثق عن هذا المؤتمر مجلس دائم له لجان تنفيذية تمثل كافة القوى العاملة في الحقل الوطني وضرورة وجود هذا المجلس لضمان استمرارية العمل وتوحيد الجهود في صيغ شاملة ومتكاملة كما ان وجود لجنة تنفيذية يساعد مساعدة فعالة على دفع قرارات المؤتمر الى حيز التنفيذ وجعل المؤتمر صورة صادقة عن العمل الوطني الذي نريده جميعا .

وتعتبر اللجنة التنفيذية مهمتها الاساسية في هذه المرحلة على ثلاث نواح :

١ ــ دفاعية : تتمثل في العمل على وقف اعمال التضليل والتشويه والمؤامرات على وعي الجماهير الشعبية والوقوف في وجه التيارات المثبطة للهمم والمضعفـــة

للروح الوطنية والمغذية للانقسامات الطائفية وغيرها من الامراض التي تنهش في جسم الامة وتشكل حاجزا دون وصولها الى اهدافها الاساسية .

٢ ـ هجومية : تتجلى في توحيد قوى الشعب وتعبئة كل القوى الوطنية تعبئة متراصة لصد التآمر الخارجي وللقضاء على المخططات الهادفة الى ضرب حركة الشعب الصاعدة .

٣ ـ تنفيذية : قائمة على تحقيق المطالب الشعبية التي يقرها المؤتمر ودفع هذه المطالب في طريق النصر .

نحن امام مرحلة ولادة جديدة تعتبر معيارا لاخلاص المخلصين وامتحانا لقدراتنا على العمل والاستمرار . فكل عمل يتم بمنطق الماضي مآله الى الفشل ومصيره استمرار النكسة وان العمل بنفس الروح الماضية لا يمكن ان يخرجنا من المحنة بل سيزيد نكستنا بدل ان يحول النكسة الى انتصار .

ان امام العرب فرصة تاريخية لكي يجددوا دم نضالهم واساليب عملهم ويوحدوا قواهم ويرتفعوا فوق كل المحاولات الرامية الى تحويل روح النضال الى روح هزيمة وتراجع .

هذا رأينا نبديه لكي نتلمس فيه طريقنا للخلاص من المحنة ولجعل النكسة محكا للتجربة والعمل ومجالا لضم الصفوف وتوحيد الجهود في سبيل تحرير الارض السليبة من قوى البغي والعدوان والنصر لنا .

عبد المجيد الرافعي
طرابلس

***

اول تشرين الاول ١٩٦٧

كلمة «العربي الجديد»

العمل الفدائي في طريق التحول الى ثورة شعبية(١)

ان للاحداث الجارية في المنطقة المحتلة معنى خاص في منطق الستراتيجية الثورية ومنطق الكفاح المسلح . فاذا فهم الوطنيون العرب هذا المعنى ، يصبح من السهل عليهم ان يدركوا عمق التبعات الملقاة على عاتقهم وأن يكون نضالهم منسجما مع جسامة هذه التبعات .

---

١ ـ «العربي الجديد» النشرة (٣) اول تشرين الاول ١٩٦٧ .

فمتفجرات الفدائيين العرب وقنابلهم ورصاصاتهم لم تعد تؤكد عنف المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني فحسب ، وانما هي آخذة في التصاعد يوما بعد يوم، وساعة بعد الاخرى ، حتى تصل الى اللحظة الموعودة ، اي عندما تتحول من عمل فدائي يقلق سلطات الاحتلال ويسبب لها المتاعب ، الى ثورة شعبية لاهبة تحرق الارض تحت أقدام الغزاة ، وتحول عيشهم الى جحيم لا فكاك منه الا بالتخلي عن الارض التي اغتصبوها من الشعب العربي الفلسطيني وبالرضوخ لارادة الامة العربية وسيادتها الكاملة على كل شبر من اراضيها .

ان هذا التصعيد المستمر في مقاومة الفدائيين العرب للغزاة يضع المقاومة العربية في مرحلة دقيقة حاسمة . وتتميز هذه المرحلة بقيام سباق بين العدو الغاصب وابطال المقاومة كل نحو تحقيق اهدافه في صد او تفجير الثورة الشعبية.

فأبطال المقاومة يعرفون انهم عندما تأخذ اعمالهم طابع الثورة الشعبية التي تستنفر كل طاقات الجماهير وتضعها في خدمة هدف واحد هو طرد المستعمرين، فان هذه الثورة تكون قد ملكت القدرة الذاتية على الاستمرار ، ويصبح ايقافها او قصرها امرا مستحيلا ، هذا اذا لم يقدم الغزاة على ابادة شعب بكامله لكي ينهوا ثورته . ومن هنا قيل عن الثورة الشعبية انها السلاح الذي لا يقهر . لذلك فانهم اليوم ، يكافحون ببطولة وشجاعة حتى تتحول المقاومة الى ثورة شعبية شاملة .

وما يعرفه ابطال المقاومة العربية يعرفه الصهاينة ايضا ويعرفون نتائجه ايضا. لذلك فانهم يلجأون الى جميع الوسائل والاساليب من اجل كبح المقاومة العربية وايقافها عند حدود حوادث عنف متفرقة متقطعة . انهم يحاولون عزلها عن الجماهير عن طريق التطرف في اتخاذ التدابير الانتقامية ضد سائر المواطنين العرب . وهم يعتقدون انهم بهذه الطريقة يستطيعون خنق جنين الثورة في مهده بحرمانها من مصدر قوتها الوحيد : المساندة الجماهيرية الواسعة .

ولقد أصبح بديهيا بالنسبة لجميع المواطنين العرب ان العدو الاسرائيلي لا يعمل لوحده . فهو يتلقى دعما غير محدود من الاستعمار قد يصل الى حد انزال جيوش اميركية لقمع المقاومة العربية . وهو يتلقى ايضا دعم الصهيونية العالمية التي اظهرت براعة كبرى في طمس معالم الجرائم التي ترتكب ضد الشعب العربي وفي تعمية الرأي العام العالمي وجره الى تبني آثامها .

اما أبطال المقاومة فليس الى جانبهم الا الايمان العميق بأن ما يعملونه هو الطريق الوحيد لانقاذ شرف أمتهم وكرامة وطنهم من وصمة الوجود الاسرائيلي .

ولئن كان في شجاعة أبطال المقاومة العربية وايمانهم ضمانة كبرى في تحول العمل الفدائي الى ثورة شعبية ، فانه من واجب الوطنيين العرب اينما كانوا في ارض الوطن ام خارجه ، ان يوفروا ضمانات اخرى لنجاح المقاومة العربية وتحقيق اهدافها . فمن واجب كل وطني عربي ان يساهم بالدعم المادي للثورة العربية ضد الغزاة . ومن واجب كل وطني عربي ان يهيء نفسه لكي يأخذ دوره في الكفاح المسلح ضد الغزاة . ومن واجب كل وطني عربي ان يحمي العمل الفدائي والمقاومة العربية

من الطوابير الخامسة التي قد تحاول ضرب أبطال المقاومة من الخلف بالتواطؤ مع المستعمرين ومع الصهاينة انفسهم .

ان نجاح الوطنيين العرب في تأدية هذه الواجبات يرتبط ارتباطا مباشرا بقدرة الطلائع الثورية العربية على اقامة جبهة شعبية قومية وبالكفاح الشعبي المسلح طريقا الى تحقيق هذا الهدف القومي .

***

٥ حزيران وأهداف النضال الوطني في لبنان (١)

ان النكسات والكوارث المتلاحقة تضع على محك النقد واعادة النظر الكثير من القيم والمبادىء التي كانت تنزل منزل القداسة والعصمة في نفوس المناضلين والمواطنين . فهذه النكسات لا يمكن ان تفسر على انها الصدفة او الخطأ البسيط العارض ، فلا بد ان لها دلالة أعمق من ذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالطابع العام لنضال الامة العربية ، وبالطابع الخاص لنضال كل قطر على حدة .

ولعل اهم الدروس التي خرجنا بها من كارثة ٥ حزيران هو ان العرب بأنظمتهم القائمة ، وقواهم الطلائعية قد أهملوا الاهمية الكبرى التي ينطوي عليها شعار تحرير فلسطين . أهملوه لانهم لم يعتبروه شعارا محوريا يحدد طبيعة نضالهم ، ومحالفاتهم وعداواتهم . وبالطبع فان الانصاف يقتضينا هنا ان نقول ان هذا الاهمال كان بنسب متفاوتة ومتباعدة . فبعض الانظمة والقوى العميلة في المنطقة كانت تتآمر باستمرار على هذا الهدف ، وتحاول بأي ثمن تصفية القضية الفلسطينية لصالح الاستعمار والصهيونية . وبعض الانظمة والقوى بدأت شديدة الارتباط بهذا الهدف ، اذ بدا لفترة من الفترات انه مبرر وجودها وسبب انقضاضها على القديم الفاسد ، ولكنها لم تلبث مع الزمن ومع تعقيدات الاوضاع القطرية ان تهاونت في اعطاء هذا الشعار اهميته الكبرى فتراجع في سلم الافضليات حتى احتل مكانة ثانوية بين شعارات هذه الانظمة وأهدافها العامة . اما بعض الانظمة والقوى الاخرى فقد كان التباعد بين اهتمامه الاعلامي بتحرير فلسطين واستعداده العملي لتحقيق هذا الشعار ، كاريكاتوريا مفجعا ، يبعث على الضحك والالم معا بسبب النزعة التضليلية والاستغلالية التي أصيبت بها هذه القوى حتى بات العبث فيها بقضية العرب الاولى يتخذ ستارا لتغطية اكثر النزعات تدنيا وانحطاطا .

---

١ ـ «العربي الجديد» ، النشرة (٣) ، اول تشرين الاول ١٩٦٧ .

ان هذا الواقع لم يكن يبرره الا ضعف في وعينا وفهمنا لمدى الاخطار التي ينطوي عليها خطر اسرائيل والامبريالية معها . كنا نتصور انه يكفي ان نطلق على هذه الاخطار السباب والشتائم من القواعد الاذاعية ، حتى تنكفيء وتنهزم ونسجل الانتصار بأبخس الاثمان .

اما اليوم فقد تغير كل شيء . فلقد عرفنا بعد ان دفعنا ثمنا باهظا من ارضنا وكرامتنا وشبابنا ان اسرائيل والامبريالية خطران جديان يقتضيان منا تكييف كل قدراتنا كي نحمي الثورة العربية من أعدائها .

ان هذه المعرفة ، وهذا الدرس يجب ان تتحول الى خط نضالي واضح للجماهير العربية . يجب ان نعتبر ان «شعار تحرير الاراضي العربية المحتلة» هو الشعار المركزي الذي تتفرع عنه كافة الشعارات .. يجب ان يصبح هذا الشعار محور نضالنا ومحرك مجهودنا الوطني ، بحيث تصبح مع هذا الامة العربية والثورة العربية في افضل الظروف لمواجهة العدو الغاصب وطرده من كل شبر من اراضينا. يجب علينا ان نعلم انه لن ترتفع رايات الوحدة والاشتراكية والحرية اذا كان العدو الغاصب يدق ابواب القاهرة ودمشق وعمان وبيروت . علينا ان نعلم ايضا ان كل المصانع والسدود التي نقيمها والقوانين التي نسنها لا قيمة لها اذا لم تكن خطوة الى الامام في طريق التحرير لا خطوة الى الوراء كما شاء بعضهم ان تكون .

واذا كان هذا هو الدرس الكبير الذي تعلمناه من ٥ حزيران ، فلا بد ان نتساءل ايضا : ترى ما هو تأثير هذا الشعار على طبيعة النضال الذي تخوضه الجماهير اللبنانية ؟ هل يمس جوهر الاهداف المرحلية التي تمر بها حركة التحرر الوطني في لبنان؟ هل يبدل من تحالفاتها وعداواتها ؟ هل يغير قواعدها وأساليبها ؟

وبتعبير أوضح وأدق نتساءل : هل يؤثر اعطاء الاولوية لشعار «تحرير الاراضي العربية المحتلة» على الاهداف المرحلية للحركة الوطنية في لبنان والتي تتلخص في اقامة المجتمع الوطني الديمقراطي ؟

لقد بات القاسم المشترك بين جميع الفئات التقدمية في لبنان هو النضال من اجل الغاء سيطرة الاحتكارات الاستعمارية على الاقتصاد اللبناني ، سواء بشكل مباشر او عن طريق ممثليه ووكلائه المحليين .

ان من يراقب سلوك فئة الـ ٤ بالمئة من اللبنانيين الذين يمثلون اصحاب الشركات والمؤسسات التجارية ووكلاء مصالح الغرب في لبنان ، يتأكد بشكل لا يقبل الجدل من صحة الشعارات المرحلية التي رفعتها الحركة الوطنية في لبنان .

ففيما توحدت جماهير اللبنانيين حول شعارات التجنيد الاجباري وتدريب المدنيين على القتال حماية للوطن من التآمر الاستعماري الصهيوني اخذت العناصر الرجعية تبث السموم الطائفية في نفوس اللبنانيين من اجل ابعادهم عن التجاوب مع متطلبات مواجهة الاخطار المحدقة بهم ..

وفيما ادركت جماهير اللبنانيين طبيعة الترابط بين العدوان الاسرائيلي وبين التآمر الاستعماري على الحركة الوطنية في المنطقة العربية وطالبت بمقاطعة دول

العدوان سياسيا واقتصاديا اخذت هذه الفئات تسحب من مستودعات الخيانة والاستسلام المشاريع الانهزامية كمشاريع تدويل لبنان وتحييده لكي تحول فيها الانظار عن اعداء لبنان الحقيقيين .

وفيما اعتبرت الجماهير اللبنانية على اختلاف انتماءاتها استئناف القتال بين الدول العربية واسرائيل واستمراره واجبا وطنيا ملحا حتى يختنق العدو بانتصاراته الوهمية وحتى تتهاوى دولة اسرائيل ، اذا بممثلي فئة الاربعة بالمئة ينشطون في التهويل على اللبنانيين بقوة اسرائيل الاسطورية وينزلونها منزلة القضاء والقدر اللذان لا مرد لهما من اجل بث روح التخاذل والاستكانة بين الجماهير .

لقد اثبتت هذه الفئة في سلوكها هذا صحة الحكم الذي أصدرته عليها الحركة الوطنية في لبنان منذ البدء ، اذ اعتبرت هذه الفئة عميلة منفذة للاستعمار لا تملك ارادة الاستقلال عنه طالما انه مصدر قوتها وامتيازاتها السياسية والطبقية . وبهذا فقد تأكد ان النضال ضد سيطرة هذه الفئة وتسلطها على المجتمع اللبناني هو فريضة لا بد ان يؤديها كل من يريد لبنان بلدا حرا ، عزيزا ، مستقلا !

ولئن كان من واجب الحركة الوطنية في لبنان ان تستفيد من هزيمة ٥ حزيران عبرها ودروسها ، فان اول هذه الدروس هو ان تشديد النضال ضد هذه الطبقة هو واجب وطني ملح حيث انها اثبتت انها تشكل حلقة اخرى في سلسلة القوى التي تعرقل تحرر البلاد العربية وتقدمها . وبالتالي فانها مصممة على منع اللبنانيين من توفير الظروف التي تمكنهم من المساهمة في تحرير المنطقة من الوجود الاستعماري الصهيوني .

واذا كان واجب الحركة الوطنية في لبنان ان ترى في هزيمة ٥ حزيران صورة هوانها وضعفها لقلنا ان من اهم اسباب عجز هذه الحركة عن تحقيق اهدافها وقوعها في الاخطاء التالية :

اولا : الروح الاحتكارية التي سادت بعض الاحزاب في عملها الوطني بحيث انها لا تزال تصر على حصره في أضيق مجال كأنها تخشى اذا دخلته مشاركة جماهيرية واسعة ان تفلت منها بعض المكاسب السياسية .

ثانيا : فصل النضال الاجتماعي في لبنان عن النضال ضد النزعات الانعزالية والقطرية . ففيما اخذت هذه النزعات توطد تسلطها الشرس على المجتمع اللبناني، كانت الحركات الوطنية تلتمس السبل والوسائل للتنصل من تهمة الانتماء العروبي، حتى جاءت أحداث ٥ حزيران فأثبتت انه بات من أصعب الاهداف على الحركة الوطنية ان تنتزع من النظام القائم مشاركة حقيقية في التصدي لقضية العرب الاولى : قضية تحرير الاراضي العربية من الاحتلال الصهيوني .

ثالثا : اهمال النضال من اجل اطلاق الحريات للمنظمات الشعبية ، هذه المنظمات التي لا تزال حتى الان هدفا لاعمال القمع والتشويه والافتراء التي تقوم بها وتحركها الفصائل الرجعية المتطرفة في الادارة اللبنانية . لقد استطاعت هذه الفصائل المتحالفة مع الرجعية اللبنانية المتطرفة خارج الحكم ، عبر اساليبها

التضليلية والقممية ان تحبس التفاعل الوطني مع أحداث ٥ حزيران ضمن جدران المؤتمرات الضيقة حتى جاء هذا التفاعل ركيكا مهزوزا .

ان هذه الاخطاء لن يكون بالامكان التغلب عليها الا اذا اعتبرت القوى الوطنية في لبنان ان واجبها الاول الفوري هو ان تكون مهمتها تنظيم المساهمة اللبنانية على جميع المستويات في النضال العربي من اجل تحرير الاراضي العربية المحتلة . ان شرح الاخطار الناشئة عن الوجود الصهيوني على استقلال لبنان وتقدمه كفيل بخلق التفاف جماهيري واسع النطاق حول هذه الجبهة . كما ان توعية اللبنانيين الى التبعات التي يجب ان يتحملوها اذا ارادوا ان يتصدوا للخطر الصهيوني تكفل افقاد الرجعية اللبنانية القدرة على القيام بدورها التخريبي بين اللبنانيين عن طريق بث الافكار الانهزامية والاستسلامية .

ان قيام هذه الجبهة وفقا للمهمات المذكورة سيضع الحركة الوطنية في لبنان امام المسؤوليات الحقيقية التي كان من المفروض ان تدخل في صلب نضال الاحزاب والهيئات الوطنية في لبنان . ولئن كان من المسموح لهذه الاحزاب ان تغفل اهمية هذه المسؤوليات قبل الخامس من حزيران ، فان عمق الكارثة التي حلت بالعرب يجعل الاستمرار في هذا الاغفال اساءة وطنية كبرى لن تغفرها جماهير اللبنانيين مع تصاعد الخطر الصهيوني الاستعماري على أمن بلادها .

***

٩ تشرين الثاني ١٩٦٧

حزب البعث العربي الاشتراكي
لبنان ـ القيادة القطرية

أمة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة

لماذا نخوض الانتخابات النيابية ؟

تمر الامة العربية في مرحلة عصيبة قلّ ان تعرضت لمثلها أمة من الامم . مرحلة تعتبر المحك الجدي لقدرتها على الصمود في وجه اعدائها ، ولاستخلاص حقوقها ولتوحيد امكانياتها في دولة تقدمية تعود الى مواكبة ركب الحضارة وصنع التاريخ من جديد .

ولقد أصاب الانكسار المذل في ٥ حزيران الدول العربية التقدمية والرجعية

على السواء وطمن الحركات والاحزاب والمنظمات العربية في صميم وجودها واثبت انها لم تكن في مستوى افكارها حتى ولا شعاراتها المرحلية .

ولم يكن نصيب حزبنا من مسؤولية هذه النكسة بأقل من غيره من الحكومات او المنظمات الشعبية اذ ان طموحه كان يتعدى حتى تحرير فلسطين الى تحرير الامة العربية وتوحيدها وتقدمها ، فاذا بالانقسامات تعصف بجهازه واذا بالعناصر الانتهازية وربما العميلة تندس الى صفوفه وتحرفه عن خطه وتلهيه عن القيام بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه .

ويمر حزبنا الان باعادة نظر جذرية بأوضاعه التنظيمية والفكرية والسياسية ويقوم بمرحلة رسم استراتيجية جديدة للمرحلة القادمة تكون بمستوى عقيدته وبمستوى الاحداث ، وبمستوى الدروس والعبر التي مرت به وبالامة العربية .

وحزبنا يمر في ظروف صعبة في جميع الاقطار العربية وملاحق ملاحقة شرسة في جميع الاقطار حتى ليخيل للانسان ان الهجمة الاستعمارية التي انقضت على منطقتنا العربية في الاعوام القليلة الاخيرة ، تهدف اول ما تهدف الى ضرب حزبنا وتشتيته وهدم كل ما بناه في ربع قرن من تنظيمات وعقيدة وجماهيرية وأفكار اصبحت ملك تلك الجماهير من المحيط الى الخليج . وأوضاع الحزب لا تسمح له بالتعبير عن رأيه في الصحف العلنية ولا في تجمعات عامة ولا في مهرجانات وكل ما يستطيع عمله توزيع النشرات السرية وابداء الرأي والمواقف فيها ، مع الاخذ بعين الاعتبار محدودية انتشارها والحذر من تعديها الحدود المرسومة لها حفاظا على السرية .

وقد كان الوضع يختلف اختلافا كبيرا في لبنان عن باقي الاقطار العربية ، لما يتمتع به لبنان من حرية نسبية بالنسبة للدول الديكتاتورية التي يعيش حزبنا في ظلها ــ فقد كان للحزب صحيفة علنية يعبر فيها عن آرائه ومواقفه وكان بوسعه القيام بندوات ومهرجانات في المناسبات الوطنية والقومية . وكان يستطيع توزيع البيانات المعبرة عن رأيه في كل قضية تهم الرأي العام اللبناني والعربي . الا ان الامور تطورت في الفترة الاخيرة فقد اوقفت صحيفة الحزب لعجز مادي . وضيقت السلطات على الحزبيين ولاحقتهم وسجنت قسما منهم وأحالتهم الى المحاكم . ومنعت المهرجانات والتجمعات والنشرات ، كل ذلك بحجة عدم الاساءة الى العلاقات مع دول شقيقة طورا ، وبحجة حالة الطوارىء التي لا تزال سارية المفعول حتى الان طورا آخر .

لذلك نرى حتى الذين يريدون معرفة آراء الحزب واستراتيجيته يتساءلون عن راي الحزب في شتى القضايا التي تهم المواطن العربي لاسيما في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة . من اجل هذا نرى ان خوض الحزب للانتخابات في المناطق التي يستطيع ان يسمع بها صوته ويلقى تجاوبا من الجماهير ، ضرورة حزبية يحتمها وضع الحزب القومي والقطري .

ان خوض المعركة الانتخابية يعطي الامكانية للحزب لينشر رأيه علنا في شتى

الامور فيتردد صداها بين الحزبيين في جميع المناطق وتطرح للنقاش على نطاق واسع . وان خوض الانتخابات مناسبة واسعة للاتصال بالجمهور لطرح شعاراته والدفاع عنها . وثمرة هذا الاتصال انه يفتح الباب امام قاعدتنا لشرح ولاظهار اهمية الانتخابات كمظهر من مظاهر الديمقراطية ، والمطالبة بالمزيد منها في شتى الميادين.

ان الانتخابات في بلد كلبنان تضع الجهاز في حالة تنبه بعد النكسات الحزبية والقومية التي مر بها ، وتدعوه اذا وضعت استراتيجية جديدة للمرحلة ، ان يجد المناسبة ليدعو الراي العام للالتفاف حول استراتيجيته ويخلق لها المزيد من التأييد.

وينبغي ان لا نخوض الانتخابات بفكرة طرح الشعارات فحسب ، كما يجب ان لا ننزلق الى مستوى العمل الانتخابي التقليدي ، بل يجب ان نستعد للمعركة ونعمل لها وكأننا واثقون من النجاح وبذلك نرفع معنويات الحزبيين ونرتفع بالعمل الى مستوى ايصال صوت للحزب يتقي شرور الملاحقة ويقول رأيه علنا مزودا بالحصانة النيابية . كما ان وصول ممثل للحزب في البرلمان اللبناني يعطي مردودا كبيرا لحزبنا في الاقطار العربية الاخرى . ويكون منبرا للدفاع عن وجهات نظر الحزب ويعيد الثقة للحزبيين في الوطن العربي بأكمله .

ودمتم للنضال ولرسالة أمتنا الخلود .

٩-١١-١٩٦٧ **القيادة القطرية**

***

١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧

حزب البعث العربي الاشتراكي — امة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة
لبنان ـ القيادة القطرية

نشرة قطرية

المزايدة داخل الحزب .. اسبابها واسلوب معالجتها

لقد شهدت تجارب الاحزاب الثورية في العالم ومنها حزبنا جملة انحرافات وعلى كافة المستويات قد تبدو متناقضة في مظهرها ولكنها جميعا تنطلق من مصدر واحد هو الضيق بالاتجاه الثوري السليم الدؤوب ، وبمتطلبات هذا الاتجاه من

نفس طويل ومن نكران للشهوات والذات ومن تضحية دائمة مستمرة . ولقد اثبت تاريخ هذه الانحرافات انها على تناقضها الظاهري كانت غالبا ما تصب في قناة واحدة هي قناة التخريب على الحركة الثورية وعناصرها المناضلة وغالبا ما تراها ملتقية بعد خروجها على خط الحزب مع بعضها البعض ومتفاهمة كأشد ما يكون التفاهم .

ولعل أشد هذه الانحرافات خطورة من حيث قدرته على تخريب الحزب وبلبلة صفوفه هو الانحراف المتمثل بروح المزايدة الرخيصة . فهذا الانحراف اذ يخاطب في المناضلين انبل تطلعاتهم ويركز على اخطاء لا بد وان تتعثر بها الحركة الثورية من اجل ان يستدرج في هؤلاء المناضلين الخروج عن الحزب تحت شعار كثرة الاخطاء والانحرافات ، ان هذا الانحراف انما يكون تغطية لاقذر الرغبات والمشاعر البشرية التي لن يكون اشدها سوءا الرغبة في التخلي عن العمل الحزبي والنضالي ذاتـه .

واذا اردنا ان نحلل خطورة هذا الانحراف فاننا نشعر ان علينا ان نورد جملة من المظاهر التخريبية التي تنتج عن هذا الانحراف وأثرها السلبي على العمل الحزبي.

١ ــ ان هذه المزايدات تسمم الجو الحزبي وتشيع جوا من القلق وعدم الثقة بين الرفاق مما يضعف من أخلاقية وموضوعية النضال الحزبي والتي هي خير حافز للرفاق على المزيد من البذل والتضحية . وبدلا من ان تكون المراقبة وجو النقد الرفاقي طابع العمل يصبح جو التربص بالرفاق والتشهير التخصصي هو جو الحزب ، وبالطبع ان مثل هذا الجو كما لا يخفى عليكم هو ليس بالجو الصالح لبناء الحزب ولتفاديه كافة ثغراته واخطائه . ومع الاسف الشديد ان من يراقب تاريخ الحزب في السنوات الاخيرة يجد ان هذا الجو كان طابعه الاساسي مما عطل عليه فرص التوجه الحقيقي للعمل بين الجماهير وأصبحت صورة الحزب بين الجماهير صورة لشتى انواع الصراع .

٢ ــ ان جو المزايدات هذا قد يضطر الحزب والاتجاه الثوري الاصيل فيه الى ان يخطو خطوات أوسع من قدرته وامكاناته ليبرهن عن كذب ادعاءات المزايدين ، وبالطبع تكون هذه الخطوات قاضية على الحزب ونفوده الى التقهقر والتلاشي . لقد قام تيار مزايد في تاريخ الحزب يعتبر ان عدم استلام الحزب للسلطة هو دليل على عدم ثوريته وعدم جديته حتى اذا ما تسلم الحزب الحكم قبل ان يكون في وضع يسمح له بذلك نال ضربات شديدة كادت ان تكون مميتة لولا ان بقيت في الحزب بقية من روح ثورية كانت تناضل باستمرار ضد المنطق الذي يعتبر السلطة فوق كل شيء .

٣ ــ ان جو المزايدات هذا يمنع على الحزب ان يعالج امراضه والانحرافات التي تحل به بروية وبشكل جذري لانها تخلق جوا انفعاليا داخل الحزب يمنع دراسة هذه الامراض واستئصالها من جهة ، ولأن مسلك المزايدين قبل ان يتركوا الحزب وبعد ان يتركوه يؤذي الاتجاه السليم الذي كان يستغله هؤلاء المزايدون

ويدفع بعض الرفاق الى الربط بين الاتجاه والمسلك المخرب بشكل يضعف من قوة هذا الاتجاه وقدرته على الرسوخ داخل الحزب .

٤ ــ ان تفاقم هذا الجو من المزايدات والذي غالبا ما يكون مشحونا بالمهاترات الشخصية والتصرفات الفاسدة يدفع عددا كبيرا من مناضلي الحزب الى القرف واليأس وتكون نتيجة هذا اما خسارة هذه العناصر او تخفيف حدة ثوريتها وهي ترى اشخاصا كانوا الى الامس القريب رفاقا يقولون في بعضهم ما لا يقولونه في اعداء الشعب والحزب .

ان دراسة هذه النتائج السلبية الاربع والاقرار بخطورتها يحتمان دراسة ظاهرة المزايدات دراسة عميقة تكشف اسبابها وطبيعة عناصرها من اجل فهمها ووضع الوسائل الكفيلة باستئصالها او بالتخفيف من آثارها الضارة .

انواع المزايدين :

شهدت تجربة الحزب انواع مختلفة من المزايدين تحرك كل فئة منها نوازع وأسباب معينة قد تتشابك في بعض الفئات وتتداخل وقد تبدو واضحة كنور الشمس في البعض الآخر .

فالنوع الاول وهو أقرب الى الخطأ منه الى اي شيء آخر ومن الممكن معالجته باتباع الاسلوب الحزبي السليم ، فهذا النوع يتمثل بمجموعة من الرفاق الصادقين المناضلين ولكن ضعف الرؤيا الثورية واهتزازها في أذهانهم تجعلهم يخلطون بين مراحل عمل الحزب فيطالبون بتحقيق الاوضاع المثلى في ظروف كثيرا ما تكون دون الحد الادنى المطلوب . ان ما ينقص هؤلاء الرفاق هو دراسة الواقع الذي يعيشون فيه دراسة عميقة ويمتحنون على ضوئها مدى امكانية تطبيق الشعار الذي يطرحونه فاذا فعلوا ذلك وكان الجواب ايجابيا حق للرفاق ان ينتقدوا الهيئات الحزبية المسؤولة وفقا للاصول الحزبية النظامية ، اما اذا لم يقوموا بمثل هذه الدراسة العميقة او كانت نتيجتها سلبية فحينها يعتبر اصرار الرفاق على طرح هذا الشعار في هذه المرحلة ضربا من المزايدة المؤذية .

اما النوع الثاني من المزايدين وهو أشد خطرا من النوع الاول وان كانت ظروفه تبرر العناية به ومعالجة مرضه ، فهذا النوع هو من يفشل بالقيام بمهام معينة يسندها اليه الحزب او يعجز عن الاستمرار في ارتباطه لما يمكن ان يسبب له هذا الارتباط من متاعب وتضحيات ولكنه يرفض ان يعترف بهذا الفشل او العجز امام الآخرين وحتى امام نفسه ، فيلجأ الى صب جام غضبه على الحزب وعلى الثغرات الموجودة في الحزب ، وغالبا ما يوجه نقمته على العناصر التي تمثل بالنسبة له قدرة وامكانية معينة واصرارا على مواصلة العمل من داخل الحزب والتي تمثل بكونها نقيضا له ضوءاً كاشفا لعجزه وأمراضه . فلهذا نرى عددا من اعضاء القيادة

القومية السابقين والذين كانوا يشكلون اكثرية القيادة القومية يتهجمون على الحزب والثغرات فيه رغم انهم كانوا اكثرية اعلى قيادة في الحزب وبالتالي قادرين على قيادة الحزب بالشكل الذي يريدون . ان هذه العناصر تعرف انها اذا ارادت انهاء الحزب فانها لا تركز هجومها على العناصر الضعيفة فيه ولكن على العناصر القوية والفاعلة لان فقدان بريق هذه العناصر عند القواعد هو الذي يفقد الحزب قيادته وبالتالي وحدته وبالتالي وجوده . ومن الطبيعي ايضا ان يكتنف عمل هذه العناصر وهي الاكثر نشاطا والاكثر مسؤولية اخطاء وثغرات لان من يعمل يخطىء ، فينفذ هؤلاء المزايدون الى النيل من هذه العناصر من خلال التركيز على هذه الاخطاء .

اما النوع الثالث وهو اشد خطورة من النوعين السابقين فهو المتمثل بتلك المجموعة من الحزبيين الذين يريدون تغطية أبشع وأحقر رغباتهم ومشاعرهم الداخلية من حسد وعقد شخصية تحت ستار البطولة والتطرف الثوري على الصعيد الكلامي والتراجع السريع من ميدان النضال على الصعيد العملي .

ان امراض الواقع الفاسد وعقده كثيرا ما تنتقل الى داخل الحزب اذا ما انعزل الحزب عن الجماهير وعجز عن تطهير نفسه باستمرار بمياه النضال بين صفوفها ، ولهذا ليس غريبا ان نرى في جو هذا الحزب امراضا تماما كأمراض الواقع لا بل اكثر ضراوة وأشد تطورا وتعقيدا .

وهناك نوع اخير يتمثل بقلة من الذين يندسون داخل صفوف الحزب من فئات وجهات معادية للحزب تستهدف ضربه والقضاء عليه . فهي من الخارج تضيق الحصار عليه وتحاول المستحيل من اجل عزله عن منبعه الوحيد اي الشعب ومن الداخل تزرع فيه الغاما تكون مهمتها المزايدة والتطرف والعمل على ضرب الحزب بالفئات الاخرى والحزبيين ببعضهم البعض حتى يشاع جو من التحلل والقلق تكون نتيجته ان يخسر الحزب صفوة عناصره اذ يدخل في روعها ان عمل الحزب لا جدوى منه وان الحزب لا يمثل التيار الثوري الجدي ، وغيرها من المنطق الذي راج لسنوات متعددة بمظاهر مختلفة وكانت من نتيجته تقهقر الحزب الى الوضع الذي هو فيه.

ان استعراضنا لهذه الانواع كلها يكفل الى حد بعيد القدرة على وضع كل من المزايدين الذين نصادفهم في كل المستويات الحزبية في الفصيلة الخاصة به ونعمل على معالجته اذا أمكن ذلك ، ويجعلنا نفهم هذه الظاهرة فهما اكثر عمقا .

الا انه من الضروري ايضا ان نعرف الثغرات التي تجعل في المزايدات داخل حزبنا هذا التأثير وأن نحاول وضع الحلول الكفيلة بالقضاء عليها :

١ ــ ان عدم الشرح الكافي والضروري من قبل القيادات العليا للحزب عن ظروف الحزب وامكانياته وعن طبيعة المرحلة التي نعيشها وعن طبيعة المهام والاعمال المتجاوبة مع متطلبات هذه المرحلة يساهم الى حد كبير لفسح المجال للاهتزاز الفكري والسياسي ان يصيب رؤيا الرفاق بسبب عدم اطلاعهم الكافي على وضع الحزب وحالته .

٢ ــ الاخطاء وربما الانحرافات التي تقع بها القيادات في مسارها والتي يجب

محاسبتها باستمرار عليها سواء من داخل الحلقات او في المؤتمرات الحزبيـــة بالاساليب الحزبية السليمة لا من جو انفجاري يتكرر دون اي بوادر سابقة له .

٣ ـ جو العزلة والتقوقع الذي يعيشه بعض الرفاق والذي يضعف عندهـم الحس السليم والموضوعي ويجعلهم اسرى تصورات ذاتية ووساوس شخصيـــة ويحلل العلاقات الرفاقية ويقيم التكتلات الشخصية . ان الابتعاد عن الجماهـير يجعل الرفيق مهما كان عقله واسعا عاجزا عن استيعاب حقيقة القوى الفاعلة في مجتمع من المجتمعات ويجعله يريد ان يطبق ما قرأه في آخر كتاب عن ثورة من الثورات في العالم ، او آخر كلام سمعه بهذا الموضوع دون ان يأخذ بعين الاعتبار ظروف الواقع الذي يعيش فيه .

٤ ـ ان خطأ رئيسيا يرافق عمل القيادات الحزبية وهي انها لا تخطط بشكل يكفل توظيف طاقات الحزب وامكانياته توظيفا فعالا وخلاقا يجعل الرفيق يشعـر بدوره الفاعل في بناء الحزب . ان أهم سبب وراء هذا الخطأ هو ان عمل القيادات الحزبية قد تحول الى عمل تنفيذي بحت بسبب عدمتوازن فيتوزيع المسؤوليات على جميع الرفاق .

٥ ـ فقدان الجو الفكري والنضال الفكري داخل الحزب وهذا يقود الى ضعف المستويات الفكرية والعقائدية عند الرفاق . ومع الاسف الشديد ان يسود جـو داخل الحزب وبشكل واسع النطاق يعتبر النقاشات الفكرية نوعا من «طق الحنك» واضاعة الوقت . ان فقدان هذا الجو يجعل الرفيق باستمرار نهبا لآخر راي سمعه وكتاب قرأه ويجعله متجاذبا لعدة اتجاهات وضائعا حائرا . كما ان ضعف المستوى الفكري يقود الى ضيق في الافق وسطحية في التحليل ، كما ان تطوير هذا المستوى هو احد الوسائل الناجعة في تجاوز الحزبي لمشاعره الدنيئة والبشعة وفي ارتفاع مستواه الاخلاقي ومسلكه الشخصي .

٦ ـ ان القيادات كانت باستمرار تتهاون في معالجة هذا الاسلوب وتتركه يأخذ مداه فيخسر الحزب بذلك عناصر من خيرة مناضليه ، ولعل شعور القيادات بأنها هي المستهدفة بهذه المزايدات يجعلها حرصا على «الموضوعية» تمتنع عن اتخـــاذ موقف حاسم من المخربين . ان الفصل بين مدى صدق ما يطرحه المزايدون وبين مسلكهم التخريبي امر جدير بالاهتمام . فاذا كان بعض ما يستغله المزايدون في طرحهم للامور صحيحا فهذا جدير بالعناية والاهتمام ، اما اذا كان في مسلـــك المزايدين مناح تخريبية فيجب عدم التهاون قيد انملة في وجه المخربين .

٧ ـ ان عقلية المزايدات عقلية بورجوازية صغيرة بكل ما في الكلمة من معنى . انها انعكاس لعدم شعور المزايدين بالمسؤولية ، ولمشاعرهم الشخصية التي لا ترى شيئا الا من خلال ذاتها . وهي انعكاس لقلق وذبذبة وضعف في الارتباط ، وكلها من صفات تلك الطبقة . كما ان قدرة هذه المزايدات على التأثير في جو طبقتها ليست قليلة ، لأن البورجوازي الصغير يخشى المواقف الحاسمة ويخاف ان يتهم وقوفه

الصريح بوجه المزايدات بأنه تخل عن التيار الثوري ، وخوفه الدائم من كلام الناس عليـــه .

ان الوسائل الكفيلة بوضع حد لفعالية هذه الظاهرة تنطلق من ضرورة فهمها فهما صحيحا وشاملا لان هذا وحده قادر على احباط كل مسعى تخريبي للمزايدين. الا انه من الضروري توفير شروط تساعد على تحقيق هذا الفهم وتخلق مناعة ضد كل اتجاه مزايد .

١ ــ يجب على القيادة ان لا تتهاون مع العناصر المزايدة لاسيما اذا كانت من الانواع الثلاثة الاخيرة . ان هذا الموقف الحاسم يجب ان ترافقه في الوقت ذاته خطوات رأب الثغرات التي استطاع المزايدون ان ينفذوا منها .

٢ ــ الشرح المستمر والمتواصل لطبيعة المرحلة التي يمر بها الحزب وامكانياته حتى تتركز الرؤيا الثورية في الاذهان وتذهب عنها كل مظاهر الارتجاج والاهتزاز.

٣ ــ العمل بكل الوسائل الممكنة لاخراج الرفاق من جو العزلة والتقوقع الذي يعيشونه وانفتاحهم على الآخرين وتمكين صلاتهم بالعناصر الشعبية الكادحة .

٤ ــ ان تخطط القيادات تخطيطا يوظف كافة الامكانات الموجودة في الحـــزب توظيفا كاملا بحيث يشعر كل رفيق بتأدية دوره الكامل في الحزب .

٥ ــ العمل على تحويل بنية الحزب (قيادة وقواعدا) الى احتواء الجماهـــير الكادحة التي لا تشهد هذه الانحرافات بالحدة ذاتها التي تشهدها البورجوازيـــة الصغيرة وخاصة اذا ما توفر لهذه الجماهير اطلاع كاف على ظروف الحزب والمرحلة.

٦ ــ الحث على النضال الفكري باستمرار في أجواء الحزب واعتباره مقياسا جديا لتوسيع أفق الرفاق وتجاوزهم لرغباتهم وشهواتهم .

٧ ــ على الرفاق ان يعتمدوا مقاييس موضوعية من اجل التفريق بين المزايدين وبين الذين يريدون تطوير الحزب تطويرا جديا . ان هذه المقاييس تتمثل بالاطر التاليـــة :

١ ــ الاسلوب الذي يطرح به الرفيق الموضوع ، فاذا كان الاسلوب شخصيا ويحمل طابعا انقساميا فان هذا يجعل الرفيق اقرب الى المزايديـــن منه الى اي شيء آخر .

٢ ــ المسلك الذي يسلكه الرفيق اثناء وجوده في الحزب ومدى التضحيات التي قدمها ومدى جدية ملاحقته لما يطرحه ، ومسلك الرفيق في حياته الخاصة ومدى انسجام هذا المسلك مع ما يطرحه .

٣ ــ امكانات الرفيق الفكرية ووضعه الشخصي وانتمائه الطبقي وغيرها من العوامل التي تؤثر في مسلكه تأثيرا كبيرا .

٤ ــ مدى انسجام ما يطرحه الرفيق مع الامكانيات المتوفرة ، فاذا كان هناك فرق كبير وواضح فيصبح طرح الامر بالتأكيد نوعا من المزايدة .

٥ ــ مدى علاقة الرفيق بغير الحزبيين من الناس ومدى نجاحه بمهماتـــه الحزبية .

واخيرا مما يجدر بالملاحظة ان مراقبة جميع المزايدين الذين مروا في حياة الحزب تظهر انهم انتقلوا بعد خروجهم من الحزب الى المواقع البعيدة عن الثورية.

ان المزايدين غالبا ما يلجأون الى خطة عسكرية معروفة هي تشديد الهجوم والضربات على العدو لتغطية عمليات الانسحاب والتراجع والتخلي . والعدو في هذه الحالة غالبا ما يكون الاتجاه الثوري السليم وعناصره .

ايها الرفاق

ان طريق تخلصنا من امراضنا يقتضي منا تحليل هذه الظواهر بجدية بالغة والوقوف بوجهها بحزم اصيل ومن خلال تطهير جسمنا التنظيمي من امراضه نكون قد وفرنا لأمتنا العربية اداتها الثورية السليمة .

١٧-١١-١٩٦٧ **والخلود لرسالتنا .**

***

كلمة «العربي الجديد»

العمل القومي والمسلمات القطرية[١]

في هذا الوقت الذي يفترض ان توحد فيه غريزة الدفاع عن النفس طبقات الامة وأحزابها وطوائفها وحكوماتها ، لمواجهة العدو الاساسي والخطر الاكبر ...

في هذا الوقت الذي ينبغي ان تتركز فيه أنظار العرب، وقلوبهم ومصالحهم في بؤرة واحدة ، وان تتجمع فيه القوى العاملة في الامة في جبهة تعمل ضمن ميثاق موحد يعيد للعمل القومي الوحدوي انطلاقته .. في هذا الوقت بالذات ، نسمع حديثا عن المسلمات القطرية وعن ضرورة التكيف والتلاؤم معها وجعلها مركز الثقل في العمل القومي .

وبدلا من ان نأخذ من المحنة القومية درسا يكشف عن خطر النظرة القطرية الضيقة حتى على المصالح القطرية ، وأن نلوذ بالنظرة القومية وبأسلوب العمل القومي لتأمين سلامة وجود القطر وتطوره تطورا ينسجم مع خط الوحدة .. بدلا

---

١ - «العربي الجديد» ، النشرة (٧) ، أواخر كانون الثاني ١٩٦٨ .

من ذلك ، يجعل البعض من الانتهازيين والانهزاميين والميكيافيليين من انفسهم مطايا لتمثيل أدوار سياسية تشوه العمل القومي وتطعن فكرة الوحدة في الصميم .

باسم «الواقعية» ، وتحت شعارات «العلميـــة .. والتكتيك الثـــوري .. والتخطيط المرحلي» ، تحاول الانتهازية ان تتخذ من المسلمات القطرية مطيـــة لاغراضها وسلاحا لطعن العمل القومي .

وباسم «الواقعية» و«المرونة السياسية» والحاجة الى التكيف مـع الاوضاع القطرية ، تستسهل حركة سياسية التناقض في الفكر والاسلوب والنهج، حتى لكأنها مجموعة هيئات ضمن هيئة واحدة .

وباسم «الواقعية» ايضا ، وتحت شعار «المعقولية» و«حسن تقدير الامـــور وموازين القوى» تتسلح الانهزامية لتغطية تراجعاتها وللهرب من مواجهة متطلبات العمل القومي ، وهكذا تتفق الانتهازية والميكيافيلية والانهزامية على طعن العمـل القومي وتشويهه والتآمر عليه عن طريق سلاح المسلمات القطرية .

ان الفرق في الواقعية وليس الواقعية ، هو ما تطلبه النزعات الانهزاميـــة والميكيافيلية والانتهازية . والتذرع بالصفة العلمية لا بالعلم حقيقة ، هو ما ترمي اليه النزعات القطرية ، يسارية كانت ام يمينية ، ثورية ام اصلاحية . ذلك لانه الى جانب (اختلاف الاوضاع القطرية كمسلمة علمية لا يمكن تجاهلها) ، توجـــد مسلمة علمية اخرى لا تعفي الباحث العلمي ، كما لا تعفي المناضـل السياسي ، ولا حتى تاجر السياسة من مهمة اخذها ايضا بعين الاعتبار ، وهي القضية القومية الواحدة التي تشكل الاساس في قوة او ضعف ، في وجود او عدم وجود استقلال حقيقي ومستقبل حقيقي لكل قطر من الاقطار .

منذ اكثر من عشر سنوات قال الاستاذ ميشيل عفلق في بحثه (نظرتنا الـــى الوحدة العربية) (١) .

«نحن عارفون ان التحقق النهائي للوحدة يتطلب وقتا ومشقات ونعرف ان بين الاقطار العربية تفاوتا في الاوضاع والظروف الخارجية والداخلية ، ونعرف ان الوحدة تتحقق على مراحل ... كل ذلك ندركه . ولكن رغم ذلك وجدنا ان مـن الضروري ان يقترن نضال كل قطر في سبيل مشاكله الخاصة ، السياسيـــة والاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، بفكرة الوحدة والنضال من اجلها» .

وكل ازمة جدية تمر بالعرب تذكرهم بهذه الحقيقة ، وبأنهم لم يخسروا معاركهم في الماضي وفي الحاضر مع العدو الا لانهم لم يدخلوا بعد دخولا جديا معركـــة الصراع مع النفس ، ولم يغالبوا مغالبة حاسمة واقع التجزئة المتفجرة والانقسام المتسلسل الذي يعيشون ضمن اطره ، ولم يضعوا المسلمات القطرية في خدمةالعمل القومي الموحد .

وفي نفس البحث يقول الاستاذ ميشيل :

---

١ – في سبيل البعث (١٩٥٦) ، ص ٢٢٩ .

«لم نقل مع القائلين : لنسع اولا الى اصلاح حال كل قطر . وبعد ان تصلح أحوال هذه الاقطار عندها تجتمع . لم نقل هذا القول ، لان القطر الواحد ـ الجزء اذا لم يعرف منذ البدء انه جزء فقط .. واذا لم يتصور نفسه حلقة في سلسلة وعضوا في جسم وان لهذا الجسم معنى في الوجود ورسالة في الحياة ، فـلا يستطيع القطر بأن يصلح شؤونه اصلاحا عميقا» .

وقد جاءت السنوات لتؤكد صدق هذا القول ، فما من قطر استطاع بانكفائه عن العمل القومي ان يحقق شيئا جديا ، كما جاءت لتبرهن ان الدعوة الى مراعاة المسلمات القطرية لا بد ان تنتهي الى نظرة اصلاحية فاقدة للمعنى الثوري ، والى نظرة مكيافيلية انتهازية انهزامية فاقدة للروح وللمستوى النضاليين .

ان العمل القطري حتى ولو أحيط بإطار تقدمي يساري يبقى متخلفا عن العمل القومي ، ويعكس تصورا خاطئا ضارا الى الوحدة ، لانه يعطي مشروعية وترسيخا للتجزئة . ويظهر المسلمات القطرية كما لو انها هي الاصل والاساس ، كما يظهر العمل الوحدوي كما لو انه مجرد التقاء يقع بين شعوب مختلفة لا بين اقطار امة واحـدة .

فاذا لم تهز نكسة حزيران نفوس العرب حتى الاعماق ، ولم تبدل في الذهنية وفي السلوك تبديلا اساسيا ، فلن تكون منطلقا الى النصر ، ولن تكون آخر نكبة في حياة العرب المعاصرة .

فلنفتح أعيننا جيدا على مخططات التآمر ، ولنضع ايدينا على سر قوتنا ، ولنقم سدا في وجه الاعداء ، بتحويل النكسة الى منطلق للوحدة ، وبوضع المسلمـات القطرية في خدمة العمل القومي .

***

مزيداً من الضرائب[١]

لم تعد الشكوى من الاستغلال حكرا لابناء الطبقات الشعبية ، فها قد انضم قضاء لبنان الى هذه الطبقات في ابداء التذمر من الاوضاع السائدة .

ان القضاة مرهقون متعبون ، تتراكم أعباؤهم ومسؤولياتهم دون ان يستطيعوا القيام بها على وجه مرض ، وفي الوقت الملائم . فالجهاز القضائي يحتاج الـى مضاعفة عدد العاملين فيه على الاقل حتى يتسنى له النظر في قضايا اللبنانيين

---

١ ــ «العربي الجديد» ، النشرة (٧) ، أواخر كانون الثاني ١٩٦٨ .

والبت فيها في حدود زمنية معقولة بحيث لا يتحول قصر العدل الى مقبرة للقضايا العالقـة .

والقضاة بالاضافة الى ذلك يشكون ضآلة الرواتب بحيث باتوا يفتقرون الـى «البيت المريح» والعيش اللائق بأعضاء سلطة وضعها الدستور اللبناني على قدم المساواة مع سلطتي التنفيذ والتشريع .

ان القضاة ، ضمن الامكانيات التي تسمح بها ظروفهم ، يقومون بخدمة النظام على الوجه المطلوب ، غير ان القائمين على النظام والمستفيدين منه لا يجزون القضاة الا اجرا ضئيلا محدودا لقاء هذه الخدمات ولكن عندما يهـدد القضاة بالاضراب والاستقالة ، وعندما يتطور الامر بحيث يشمل هذا التهديد عددا كبيرا منهم ، عندئذ يصبح الوضع القضائي جديرا باهتمام الحكومة .

ان الحكومة اذ بدأت تعتبر وضع القضاة جديرا بالعناية فانها تسقط مـن اهتمامها ، وبشكل حاسم ، اي اتجاه نحو توسيع الجهاز القضائي . ولا يعود هذا بالطبع الى قلة عدد خريجي الجامعات الذين يبحثون عن لقمة العيش حتى في دوائر الدولة ومؤسساتها ، وانما لان الحكومة لا يهمها ان تبقى قضايا المواطنين عالقـة عشرات الاشهر امام المحاكم ام لا . ان اهتمام الحكومة يتركز على عقد مصالحة مع القضاة تزيل من نفوسهم الشعور بالغبن وبأنهم مستغلين بحيث يمكنها تلافـي المضاعفات السياسية التي يمكن ان تنجم عن استقالتهم وأساس هذه المصالحة ، بالطبع ، هو الاستجابة لطلب القضاة رفع رواتبهم .

ولكن من اين تأتي الحكومة بالاموال لزيادة رواتب القضاة والخزينة كما نعلـم ويعلم الجميع ، وكما صرح اكثر من مسؤول في اكثر من مناسبة تشكو الافلاس والعجز ؟

ان العبقرية اللبنانية ، عبقرية النظام ، تجد جوابا لكل سؤال ، لا بل انها تجد جوابا واحدا لجميع الاسئلة التي تواجهها : تأخذ من الكادحين ومن متوسطي الحال وتدفع للقضاة .

وعلى هذا الاساس بدأت الحكومة تفكر في زيادة الرسوم القضائية من اجل تغطية الزيادة في رواتب القضاة. والرسوم القضائية كما هو معروف ومعلوم تدخل في عداد الضرائب غير المباشرة التي يتساوى في دفعها اكبر احتكاري في لبنان مع أفقر كادح لبناني . وهذا يعني بصريح العبارة ان القسم الاكبر من هذه الضرائب سيدفعه اللبنانيون من ذوي الدخل المحدود .

ان هذه الضريبة الجديدة التي تفكر الحكومة بفرضها ليست عملا منقطع الصلة بالسياسة العامة التي تنتهجها هذه الحكومة . بل انها على العكس يمكن اعتبارها نموذجا لسياسة (تهريب) الضرائب غير المباشرة التي اصبحت شغل الحكومـة الشاغل في هذه الايام . فكل بادرة او مشروع تقوم به الحكومة لمساعدة الراسماليين والاحتكاريين على اجتياز ازماتهم المزعومة تمد الى استيفاء نفقاته من ابناء الطبقات الشعبية عن طريق الضرائب غير المباشرة ، حتى بات هؤلاء يجدون أن كل ما يجنونه

بعرق الجبين وتعب الليالي تلتهمه الضرائب غير المباشرة بلا رحمة ولا شفقة .

ان اللبنانيين صبروا طويلا على هذه السياسة الخرقاء ، الا ان الصبر على الامعان في الظلم ليس فضيلة على الاطلاق ، انه فضيلة الضعفاء والمتوهين . والمستغلون مهما اوتوا من الدهاء والخبث لن يستطيعوا ان يمضوا في سياسة استغفال اللبنانيين حتى النهاية .

***

الحياد اللبناني بين مؤامرات اليمين وسكوت اليسار القطري (١)

من المؤكد ان الرجعية اللبنانية لم تطرح مشروع «حياد لبنان» بعد هزيمة حزيران مباشرة ، لكي تتنازل وتسكت عنه فيما بعد . اذ انه هناك اكثر من دليل على ان الرجعية اللبنانية ناشطة في السعي من اجل تنفيذ مشروعها الآثم .

فالرجعيون اللبنانيون يتخيرون الفرص والمناسبات للدعاية لهذا المشروع وللحديث عنه حتى يصبح وكأنه امر واقع فتضعف عندئذ مقاومة اغلبية اللبنانيين له .

اما الدليل الآخر والاكثر خطورة على استمرار السعي لتحقيق هذا المشروع ، فهذا ما تردد مؤخرا في العاصمة اللبنانية من قيام نشاط دبلوماسي يهدف الى معرفة ردود الفعل العالمية والعربية التي قد تظهر الى حيز الوجود في حال اقرار المشروع .

وفي سياق هذا المخطط المشبوه الرامي الى سلب لبنان دوره في المنطقة العربية ، يعرب احد ممثلي الاوساط الرجعية في لبنان عن ارتياحه لوجود تحول في الرأي العام اللبناني نحو عدم رفض المشروع رفضا قاطعا وحاسما كما كان الامر في السابق . اي ان اللبنانيين في رأيه اصبحوا اكثر استعدادا لقبول هذا المشروع من ذي قبل ، وبالتالي فان جهوده وجهود أمثاله قد اصابت شيئا من النجاح .

ان ارتياح الرجعيين هنا ، اذا كان له من مبرر ، فانما هو عائد الى اسباب عديدة سبق ان رددناها اكثر من مرة .

ويأتي في طليعة هذه الاسباب الموقف الذي تقفه بعض قوى اليسار اللبناني من قضية دور لبنان على الصعيد العربي . فهي تتصرف وكأن هذه القضية **لا تعنيها** ، وتترك للرجعية اللبنانية زمام المبادرة في تحديد مواقع لبنان العربية حتى تحقق

---

١ — «العربي الجديد» ، النشرة (٧) ، أواخر كانون الثاني ١٩٦٨ .

اهدافها النهائية في ابعاد لبنان نهائيا عن التصدي للقضايا التي تمس المصير العربي، ثم وفي تحويله الى مقر وممر للمؤامرات والمخططات الاستعمارية المشبوهة التي تهدف الى تصفية الثورة العربية .

ان المبررات التي تعطى لتغطية هذه المواقف تغفل عادة الطاقات الثورية والنضالية التي يختزنها الشعب اللبناني وترتكز غالبا الى ان قسما كبيرا من جماهير اللبنانيين لن يستطيع التمرد على أكاذيب مضلليه ومخادعيه ولكن هذه المبررات لم تمنع اللبنانيين من ان يثوروا مع أشقائهم العرب في كل مكان ضد الطغيان العثماني، كذلك لم تمنعهم من ان يثوروا كما ثار اخوانهم في كل ارض عربية ضد الاستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي بالتالي لن تكون عائقا امام التحام ارادة اللبنانيين مع الشعوب العربية الاخرى في النضال المصيري ضد الصهيونية الغاصبة،

***

نيسان ١٩٦٨

كيف تكون الانتخابات في خدمة الجماهير

-١-

كيف نفهم الانتخابات

- التمثيل النيابي هو تمثيل لمصالح الفئات الشعبية عمالا وكادحين ، مثقفين وطلابا ، صغار التجار وأصحاب الحرف وموظفين وغيرهم .
- ان هذه القطاعات الشعبية لا يمثلها حق التمثيل الا الرجل الذي انبثق من صفوفها وآمن بها وعرف حاجاتها وناضل معها في معاركها .
- المواطن المخلص الطيب يمثله من يعمل على تنمية وعيه وتفتيح ذهنه واطلاق قواه ، لا الذين يستغلون طيبته وسلامة قلبه للدجل عليه وتضليله وخداعه في كل المناسبات .
- اذن فالمواطن الشريف مدعو اليوم لانتخاب الذين يعيشون معه آلامه ومشاكله، الصادقون في التحسس بهذه الآلام ، الاقوياء في مجابهة الفساد والاستغلال.

-٢-

لماذا ننتخب الرافعي ونهدم المتزعمين

- الرافعي يؤمن بالشعب سيدا وقائدا ويثق كل الثقة بامكاناته وقوته ويعمل على توحيد صفوفه وتنظيمه .
  اما المتزعم فلا يؤمن بالشعب وانما يخافه ولا يثق بقوته وانما يجمدها .
- الرافعي يناضل لنشر الوعي بين جماهير الشعب والمتزعم يستميت لخنق هذا الوعي وطمن كل مبادرة شعبية ليحافظ على زعامته ومصالحه .
- الرافعي ينمي في المواطن حس الكرامة الانسانية واحترام النفس ، والمتزعم ينمي في الجماهير روح الاستزلام والخضوع والتمسح بالاعتاب .
- الرافعي يحترم الكفاءات العلمية ويقدر الحصانة الاخلاقية لانه يعمل للشعب لا لنفسه ، اما المتزعم فيحارب الكفاءات ويعتمد على المحاسيب ويخشاها لانه يعمل لنفسه لا للشعب .
- الرافعي يفهم العمل السياسي «قيادة» والمتزعم يفهمه «سيادة» والشعب يريد قادة لا سادة .
- الرافعي يتقدم الصفوف ويناضل ويدخل السجن في سبيل الشعب والمتزعم يتخلف وينزوي حتى يضطر مرغما لمسايرة الشعب كي لا ينفضح ويخسر ثقة المواطنين .
- الرافعي دائما وأبدا في صفوف العمال والكادحين والمحرومين والمتزعم دائما وأبدا في صفوف الاحتكاريين والمستغلين هو يدعم استغلالهم واحتكارهم وهم يضمنون زعامته .
- الرافعي قائد ليس له مصالح يساوم عليها الزعامات المتنفذة ولا يعمل مطلقا الا [illegible] مصالح [illegible] .
- **اننا نعد الشعب ان نكون دائما الرقيب الامين على اعمال الزعامات المتنفذة ، ننتقدها اذا اخطات ، نفضحها اذا انحرفت ، نستحثها اذا قصرت ، ونمدحها اذا احسنت .**

-٣-

لكي تعود طرابلس ملكا لابنائها

- ليست طرابلس اليوم ملكا لابنائها وانما هي رهينة في قبضة الاقطاع السياسي والاستغلال .

- فكل مواطن حر يشعر بالمرارة والالم من :
- اخراج الدوائر العامة عن اهدافها الاساسية وجعلها تسير في ركاب الاقطاعية وفي خدمة المستغلين .
- من الارتكاز على الأزلام والانصار والمحاسيب دون النظر الى الكفاءة وسلامة الخلق ونظافة اليد .
- من الصفقات التجارية الضخمة التي تعقد في الخفاء وعلى حساب لقمة الشعب وعرقه .
- من الاحتكارات الضخمة للادوية والمواد الغذائية والتحكم بالاسعار بشكل يشبع جشع المحتكرين .
- من توزيع المنافع العامة للمواطنين على المسبحين بالحمد وكافة المستزلمين .
- من تبديد الثروات العامة التي تجبى من المكلفين وتجميع قسم كبير منها في جيوب رهط من السماسرة والمنتفعين .
- ان الفرصة سانحة اليوم للتخلص من هذه المظالم والمفاسد بانتخاب المرشحين التقدميين الشرفاء الذين يعملون ، للشعب الطرابلسي كافة .

-٤-

مصيرنا اليوم بأيدينا

ايها المواطن الواعي

تذكر انك ستنتخب نوابا يمثلونك مدة اربع سنوات يستطيعون خلالها ان يفرضوا عليك مختلف الضرائب ويضعوا باسمك مختلف القوانين والتشريعات ويقروا مختلف الارتباطات .

- تذكر ان المجلس الجديد سوف يوجه سياسة بلادك اربع سنوات ويؤثر في نهجها الداخلي وفي سياستها العربية والدولية .
- تذكر ان الدول الاستعمارية يهمها ابعاد الوجوه الشعبية المناضلة عن المجلس النيابي لتضمن استمرار نفوذها وتضغط لصالح السياسات التي تؤمن مصالحها ومصالح حلفائها .
- تذكر ان طرابلس اذا كسرت طوق الاقطاع وتحررت من وصايته وكابوسه ، تستطيع ان تعطي زخما عنيفا للتيار التقدمي في لبنان وتجنده لمجابهة الاستغلال والنفوذ الاجنبي والتدخل الاستعماري .
- وتذكر يا اخي المواطن ان مستقبل ابنائك رهن بوعيك وجرائك فلا تعطي ثقتك لمن تقرأ في وجوههم احتقار الشعب والاستخفاف به ، هؤلاء الذين لا يعرفونك

ولا يتوددون اليك الا في مثل هذه المواسم .

ايها المواطن الواعي

سوف تنتصر ارادتك اذا قلت لأخيك :

- نحن الشعب فنحن الاقوى .
- لن ندعهم يضللوننا ويخدعوننا ويتاجرون بإرادتنا ومستقبلنا .
- اذا لم ننتخب من جربناهم وعرفنا عجزهم وقصورهم عن خدمة الشعب .
- اذا قمنا بواجبنا المقدس يوم الانتخاب دون تردد .
- اذا انتخبنا القادة الشعبيين المخلصين الذين نذروا انفسهم لخدمة الشعب وتحقيق اهدافه .

فاتعظ بدروس الماضي واجعل مستقبلك ومستقبل ابنائك خيرا من حاضرك الاليم وانتخب مرشح الجماهير الشعبية الدكتور **عبد المجيد الطيب الرافعي** .

والنصر للشعب

***

أوائل ايار ١٩٦٨

الوحدة الوطنية

بين النهج والحلف والقوى التقدمية (١)

انجلت الانتخابات النيابية عن نتائج ذات معان سياسية بالنسبة التطورات المقبلة في لبنان . ومهما تكن الفروقات بين الاغلبية الساحقة من المرشحين ضئيلة، فانه لا بد من الملاحظة ان ثمة تيارين اساسيين كانا يتصارعان في هذه المعركة الانتخابية ، اي التيار الشهابي وتيار الحلف الثلاثي .

وعلى الرغم من ان التيار الشهابي كان مسيطرا ، ظاهريا ، على اجهزة الدولة وعلى مفاتيح السلطة ، باعتبار انه كان يدعم مواقعه فيها منذ عام ١٩٥٨ وحتى اليوم اي قرابة عشر سنوات ، الا ان القوى اليمينية المتطرفة ممثلة بالحلف الثلاثي استطاعت على ما يبدو ان تنتزع المبادرة من أيدي الشهابيين وان تسيطر على الاجواء الانتخابية وأن تسترد الكثير مما خسرته خلال تلك الفترة .

واذا اردنا ان نفتش عن الاسباب والعوامل التي مكنت جماعة الحلف من تحقيق هذه النتيجة ، فانه من البديهي ان نرد الكثير من تصاعد نشاط هؤلاء الى الاوضاع

---

١ ــ «العربي الجديد» ، النشرة (٩) ، أوائل ايار ١٩٦٨ .

العربية التي خلقها عدوان الخامس من حزيران . فقد انعشت الهزيمة الساحقة التي منيت بها الانظمة العربية التي ترفع شعارات تقدمية القوى الرجعية والمتآمرة في كل مكان من الوطن العربي ، بما في ذلك بالطبع ، لبنان . كما ان الاستعمار من جهة اخرى يبذل جهودا مستميتة من اجل ايصال قوى تقبل باتباع سياسة المساومة مع العدو الاسرائيلي ، الى مراكز القوة والحكم في المنطقة العربية ، وذلك تمهيدا لتحقيق هدف بسط سيطرة اسرائيل ، عميلته الاولى في المنطقة ، على البلاد العربية .

في ظل هذه الاوضاع العربية ، استطاع الحلف الثلاثي ان يحقق انتصارات انتخابية بارزة . الا انه من المحقق ان الاعتبارات العربية لم تصنع لوحدها انتصار مثلث اليمين المتطرف ، فقد لعبت اعتبارات قطرية دورا هاما في تحقيق هذه النتيجة .

وكان ابرز هذه الاعتبارات ان زعماء الاتجاه اليميني المتطرف في لبنان وحدوا قواهم ونسقوا جهودهم فشلّوا التناقضات الهامشية التي يمكن ان تحدث بين ممثلي طبقة واحدة ، وحاربوا متحدين ضد خصم مشترك حتى تمكنوا اخيرا منه وحتى في بعض معاقله .

وكان الاعتبار الثاني هو ان زعماء الحلف لعبوا لعبة الطائفية التي اتقنوها ايما اتقان فأيقظوا النعرات الديماغوجية ، وحركوا عصبيات بدائية وهمجية بين اللبنانيين حتى استطاعوا ان يصوروا لقسم من اللبنانيين ان انتصارهم يعني انتصارا لطائفة على اخرى ، لا لطبقة مستغلة على طبقات مستغلة مسحوقة كما هو واقع الحال .

اما العامل الثالث الذي أفاد منه زعماء اليمين المتطرف ، فهو التذمر الذي اخذ يشتد بين اللبنانيين بسبب التضييق على الحريات ، وتسلط بعض الاجهزة على مقدرات المواطنين حتى بات الكثيرون منهم يظنون ان انحسار النفوذ الشهابي، يعني حكما توسيع الحريات العامة . هذا مع العلم ان زعماء الحلف هم ابعد ما يكونون عن الايمان بالديمقراطية بمعناها السياسي والاجتماعي . وان تكتلهم نشأ في الحقيقة لمقاومة نمو الحركة الشعبية في لبنان خارج نطاق التأثيرات الطائفية والعشائرية البالية .

غير ان هذه الاعتبارات مجتمعة لم تكن لتسمح لجماعة الحلف ان يحققوا انتصاراتهم لو انهم كانوا يقاتلون حركة شعبية اصيلة ، تخلص للشعارات التي ترفعها ، وتناضل من اجل وضعها موضع التنفيذ دون ان تنظر الى الوراء ، وتترك المجال متسعا لتراجعات مذعورة امام تهويل اليمين المتطرف وصيحاته الطائفية .

لقد حاولت «الشهابية» ان تخطو خطوات اصلاحية بسيطة سواء على صعيد التحولات الاجتماعية في الداخل او السياسة العربية في الخارج . الا ان هذه الخطوات جاءت وليدة التركيب الطبقي والمهني «للشهابية» ، فكانت من هذه

الزاوية محاولة لاحتواء النضال الشعبي لا لتحقيق بعض اهدافه ؛ ثم لم تلبث ان أصابها الزهو والغرور بعد ان لمست تجاوبا شعبيا مع هذه الاصلاحات الجزئية ، فظنت انها قادرة على ايقاف الصراع الاجتماعي في لبنان عند حدوده الحاضرة ، اي عند حدود قدرتها على ضبطه ولجمه ، فاستدارت الى الحركة الشعبية تعمل بانتظام على ضربها وتشتيت قواها وسرقة شعاراتها حتى تحقق لها بعض ما ارادت بعد ان منعت الكثير من مبادراتها الديمقراطية .

وهكذا حققت «الشهابية» للحلف الثلاثي جزءا كبيرا من انتصاره باعتبار ان العدو الرئيسي للرجعية في لبنان ، هو ليس «اليمين الذكي» الذي يحاول تطويق الاحتمالات الانفجارية والثورية لدى اللبنانيين بسياسة التخدير والتهدئة ، بل انه القوى السياسية التي تمثل الطبقات الشعبية في لبنان ، اي الاكثرية الساحقة من اهلـه .

الا ان القاء اللوم في ضعف الحركة الشعبية والنجاح الـذي احرزه اليمين اللبناني المتطرف على «الشهابيين» لا يفيد على الاطـلاق في استخلاص العبر الصحيحة من المعركة الانتخابية .

ان غياب اليسار اللبناني عن التأثير على سير الاوضاع في لبنان يعود الـى عوامل ذاتية يأتي في مقدمتها تفكك القوى التقدمية ودخولها في معارك جانبيـة تبعدها عن مجابهة الخصم الرئيسي . كما انه يعود ايضا الى ان ثمة فصائل مـن اليسار اللبناني لا تزال تربط نفسها وتستوحي سياستها من قوى داخلة في صلب النظام القائم ، وهذا ما يعطل انطلاق الحركة الشعبية في الدفاع عن مصالـح الطبقات الكادحة وفي النضال من اجل تحقيق مطاليبها . ولعل اكبر نموذج على القوى التقدمية في لبنان اذا ما وحدت قواها وخاضت المعارك السياسية والشعبية هو ما حدث في معركة انتخابات طرابلس ، حين استطاعت اللائحة التقدمية ان تهدد الاقطاع السياسي وأن تجعله يخوض معركة استنفد فيها كل طاقاته لكي يحقق انتصارا كان اقرب الى الهزيمة منه الى النصر .

ان هذه التجربة ـ تجربة تحالف القوى التقدمية في معركة ضد الاقطـاع السياسي ـ يجب ان تتكرر في كل مجالات النضال وأن تتعمق نتتقوض عندئذ دعائم الفساد والامراض الاجتماعية ، وترتفع راية الوحدة الوطنية التي تقوم على الايمان بمجتمع تسوده المساواة وتكافؤ الفرص ، لا مجتمع الاحتكارات والتعبئـة للاستعمار والطائفية البغيضة .

***

اضراب الجامعة وتنظيم الطلبة[1]

لقد وصل اهتمام اللبنانيين بقضية الجامعة اللبنانية الى ذروته خلال الاضراب الذي نظمه طلاب الجامعة في الفترة الماضية ، فقد تابع طلبة الجامعة اللبنانية اضرابهم من اجل مطالب واضحة ومحددة في ايجاد ملاك تعليمي متفرغ ومبنى جامعي موحد وزيادة عدد المنح ـ وشكلوا اثناء اضرابهم اللجنة التحضيرية لاتحاد طلبة الجامعة اللبنانية والذي يعتبر خطوة فعالة في طريق توحيد الجسم الطلابي في لبنان ..

كما أضرب الطلبة الثانويون ، وطلبة الجامعة الاميركية ـ بعد فترة ركود غير قصيرة ـ وطلبة الجامعات والمدارس الاخرى ـ لاسباب متعددة وكان أبرزها المعاملة الوحشية التي تعرض لها الطلاب ، وخرق حرمة المبنى الجامعي من قبل رجال الشرطة ..

الا ان أشد ما يهمنا من هذا الامر هو ان نسلط الاضواء على بعض المظاهر الايجابية والسلبية التي رافقت هذه الاحداث .

فقد بدا واضحا ان الجو الطائفي البغيض الذي كان يحيط بالانتخابات كان يقابله جو وطني حقيقي في اضرابات الطلاب مما يؤكد مجددا الطلاق الكامل بين طبقة السياسيين وجماهير الشعب ...

كما أكدت هذه الاضرابات وجود تململ واسع النطاق في الاوساط الشعبية اللبنانية الذي غالبا ما ينفجر بشكل عفوي يفوق كل التوقعات ويتجاوز كافة التنظيمات والحركات القاصرة عن استيعابه وتحويله الى مد شعبي منظم ومستمر .

على ان هذه الاضرابات كانت تشكو من نقصين أفقداها الكثير من فعاليتها وقدرتها على التصاعد المستمر .. فقد كان التنسيق بين كافة الجامعات وبينها وبين المدارس الثانوية شبه معدوم مما مكن السلطة من استفراد كل تجمع طالبي على حدة وتعطيل فعالياته ..

كما كان التعاون بين الفئات الوطنية التقدمية المختلفة ايضا شبه معدوم في حين ان هذا التعاون كان قادرا على ان يعزز صيغة قيادية لتحريك العمل وخلق ارض صلبة للقاء بين كافة المناضلين ...

ان كل ما حدث يشير الى صحة الدعوة التي اطلقتها الطليعة الطلابية التقدمية وثبتها «العربي الجديد» والقائلة بضرورة قيام منظمة وطنية للطلاب في لبنان تضم كافة العناصر الوطنية ـ الملتزمة والمستقلة ـ تكون بمثابة عمود فقري للحركة الطلابية

---

١ ـ «العربي الجديد» ، النشرة (٩) ، أوائل ايار ١٩٦٨ .

في هذا القطر تحركها وتصعد نضالها وتحدد اهدافها وتشد أطرافها وتكون المجال الواسع للتفاعل اليومي الخلاق بين كل الفئات الوطنية ...

***

حزيران ١٩٦٨

في ذكرى الخامس من حزيران حزب البعث في لبنان يدعو الى تكوين جبهة شعبية تقدمية(١)

وجهت مجلة «الحوادث» اللبنانية الاسئلة التالية الى منظمتنا في لبنان وذلك بمناسبة ذكرى الخامس من حزيران :

١ ـ هل قمتم بدوركم المفترض قبل الخامس من حزيران ؟ وهل تشاركون ـ بالتالي ـ في تحمل مسؤولية النكسة بنسبة او بأخرى ؟

٢ ـ ماذا فعلتم للارتفاع الى مستوى مرحلة ما بعد الخامس من حزيران ؟

٣ ـ هل كان موقف لبنان الرسمي من الحرب سليما ، فان كان الجواب سلبيا فلماذا سكتم عنه ؟

٤ ـ اين موقع لبنان في المرحلة الجديدة .. هل هو الان حيث يجب ان يكون، وان لا فكيف العمل لاعادته الى موقفه الصحيح ؟

وفيما يلي نص الاجوبة كما نشرتها المجلة :

مسؤولية النكسة :

١ ـ انطلق حزبنا ، منذ اكثر من ربع قرن ، معبرا عن أماني الشعب العربي وتطلعاته لتحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد .

وتعمقت هذه الاهداف وتوسع انتشارها بفضل المعارك النضالية الواسعة التي خاضتها جماهير الشعب العربي حتى غدت تشكل في المرحلة الحاضرة العنوان الرئيسي البارز ، والصفة المعبرة بصدق عن الثورة العربية المعاصرة .

ولئن كان الحزب قد نجح في تعميم اهدافه وتأدية الدور المفترض فيه عن طريق طرحه للمبادىء والشعارات ، غير انه في الوقت ذاته يعتبر نفسه مقصرا في

---

١ ـ «العربي الجديد» ، النشرة (١٠) ، أواخر حزيران ١٩٦٨ .

خلق الاداة النضالية الصحيحة التي كان يطمح ان يجعلها في مستوى الفكرة والعقيدة التي يعبر عنها .

فقد ترعرعت هذه الاداة ونشأت وفق دروب غير متوازية ، ولم تنسجم في كثير من الاحيان مع عقيدة الحزب ورسالته . وأدرك الحزب قصوره في هذا المجال في اكثر من مناسبة ، ودلل على وعيه لهذه الظاهرة المرضية ، في مقررات المؤتمر القومي التاسع التي تضع الحزب في بداية الانطلاق الصحيح نحو تطوير هذه الاداة لجعلها اكثر انسجاما وتلاؤما مع اهدافه .

واذا ما تحرينا عن الاسباب والدوافع وراء ضعف هذه الاداة وتخلفها ، فاننا نجدها في كثير من الظواهر المرضية التي طبعت مرحلة النضال العربي خلال الربع قرن الماضي .

ان الاستعمار والقوى الرجعية المتآمرة في الداخل تعتبر من الامور الواقعة والمسلم بوجودها ، نذر الحزب نفسه لمحاربتها والقضاء عليها وهو قد صنفها ضمن قوى الثورة المضادة . واننا مهما بالغنا في قوتها ونفوذها فهي ما كانت لتتمكن من الاداة ، لو كانت هذه الاداة متماسكة صلبة ، فاعلة ، وقادرة على ترجمة اهدافها ومبادئها الى صيغ مرحلية من شأنها ان توسع قاعدتها الجماهيرية ، وأن تخلق الجيل الواعي من الكوادر والقياديين الذين لا تقتصر درجة وعيهم على اتقان سبل المقاومة السلبية فحسب ، فليس المطلوب اعداد المناضل الثوري الذي يحسن قيادة المظاهرة ، وبناء الكوادر السرية ، وتوزيع المنشور ، وإثارة الجماهير ، وحمل السلاح ، والموت اذا دعا الواجب القومي ، فحسب ، بل المطلوب ايضا خلق المناضل الذي يستطيع عند انتصار الثورة بناء المجتمع الجديد الذي تتفتح فيه الطاقات الانسانية كاملة وتسوده قيم العدالة والمساواة ، وتزول منه كافة اشكال التسلط والظلم الاجتماعي .

واننا لا يمكن ان نتناسى الدور الطفولي الذي مارسته بعض قيادات هذه الاداة ابان تسلم الحزب للسلطة في تعاليها على الجماهير وابتعادها عنها .

وفي باب النقد الذاتي لا بد من تسجيل تقصير آخر ارتكبه الحزب وشارك المسؤولية فيه مع القوى التقدمية والوطنية الاخرى ، وتجلى ذلك في تفتيت الحركة الوطنية الذي انعكست آثاره على تعثر الثورة العربية المعاصرة ورسوبها بشكل فاضح في صد العدوان يوم ٥ حزيران .

ومما لا يقبل الشك او الجدل ان وثوب الحزب الى السلطة بوقت مبكر وتفرده بها فيما بعد قد خلق الكثير من المعارك الجانبية مع القوى القومية والتقدمية في المنطقة وأثار التناقضات الاساسية التي تجلت بفشل تحقيق ميثاق ١٧ نيسان عام ١٩٦٣ .

وقد أدرك الحزب خطورة هذا الوضع وانعكاساته السيئة على الثورة العربية ومستقبلها . فناضل في داخله نضالا مريرا لتوفير ظروف ملائمة تمكنه من رأب الصدع ، وتساعده بالتالي على اعادة الحوار مجددا مع القوى التقدمية والوطنية بغية الدخول معها في جبهة قومية تقدمية واسعة تأخذ على عاتقها دفع الثورة العربية

الى الامام . فجاءت حركة ٢٣ شباط المجرمة لتقضي على هذا الامــــل ولتضرب الحزب بقسوة شديدة ، مدعية خداعا وزورا حرصها على شعاراته ومتسترة وراء مبادئه واهدافه . وانتهى حكم ٢٣ شباط الى حكم معزول عن الجماهير معطلا دور سوريا القيادي متخاذلا عن القيام بأي دور في الدفاع عن الارض العربية ، للارتفاع الى مستوى المرحلة .

٢ ــ يعتبر الحزب ان المدخل الحقيقي للارتفاع بالمسؤوليات لمستوى النكسة التي حلت بشعبنا في الخامس من حزيران ، هو خلق المناخ الملائم لجعل شعــار الجبهة القومية الشعبية حقيقة حية ، وبالتالي تجنيد كل الطاقات لانجاحه .

ان فاعلية الجبهة القومية الشعبية تتحدد من خلال التزامها بأسلوب الكفاح الشعبي المسلح الذي أضحى الوسيلة الوحيدة لانقاذ الثورة العربية من المؤامرات والرد على كافة المخططات المشبوهة .

موقف لبنان في الحرب

٣ ــ يبدو ان من ابسط ردود الفعل على موقف لبنان في حرب حزيران الاخيرة هو نعته بالموقف المحايد . لانه من المستنكر جدا ان يقف لبنان هذا الموقف وكان قد سبق له ان اشترك فعليا في حرب ١٩٤٨ عندما التحمت قوافل جنودنا البواسل مع الجيوش العربية واستشهد عدد كبير آنذاك . وليس موقف لبنان المحايد في حرب حزيران الاخيرة هو الوحيد لتخلف لبنان في هذا المجال. فقد حصلت وقائع كثيرة جعلت المواطن العربي في لبنان يتساءل بدهشة واستنكار عما حصل ، محاولا التفتيش عن اسبابه ودوافعه والجهات التي تخطط له وتغذيه .

وقد اتخذت مسرحية مقاومة العمل الفلسطيني داخل لبنان فصولا متعددة متنوعة، ولئن اختلفتأشكالها فانهيجمع بينها رغبةالسلطات في لبنان في ان يكون الشعب الفلسطيني مستضعفا ومهانا وبعيدا عن قضيته . فمن قمع العمــــل الفلسطيني المنظم وضربه بشكل لم يسبق له مثيل ، الـــى زج العشرات مــــن الفلسطينيين في السجون ، الى قتل الفدائيين على ارض لبنان .

ولعله من السهل التصور ان السبب الوحيد يكمن في تخاذل الحكومة اللبنانية وضعفها امام التحدي الخارجي . فهناك حقائق وبديهيات تتفاعل امامنا كل يوم ولا تحتاج الى ادلة او قرائن لاثباتها ، تشهد على تحكم البورجوازية اللبنانية وسيطرتها على دفة الحكم وارتباطاتها المصلحية بالغرب .

ونحن من جهتنا ، قد قمنا بدورنا ولم نسكت اطلاقا على هذه المواقف .

وقد تقدم الحزب في المؤتمر الوطني الثاني الذي عقد في بيروت بدعوة مــن جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان باقتراح(١) يقضي بانشاء مكتب تنفيذي يضم كافة الفئات الوطنية والتقدمية التي اجتمعت في المؤتمر

---

١ ــ راجع مذكرة الدكتور عبد المجيد الرافعي الى المؤتمر المنشورة في هذا الكتاب ــ المحرر ــ .

ويأخذ على عاتقه قيادة الجماهير في لبنان لدعم الكفاح الفلسطيني . وانه قد تشكل في اكثر مدن وقرى لبنان لجان شعبية لنصرة فلسطين ، ما زالت تؤدي مهامها في دعم الكفاح الشعبي الفلسطيني .

موقع لبنان الجديد

٤ ـ لا يزال لبنان يقف موقفا متخلفا في المرحلة الحاضرة لانه لا يتصرف من تلقاء ذاته ، بل ينتظر موقف الحكومات العربية في هذا الموضوع الاساسي والخطير ليحدد على اساسه سياسته تجاه هذه القضية المصيرية .

ان موقع لبنان يجب ان يكون رائدا وطليعيا ولا يجوز ان يلهث وراء الآخرين.

ان الجماهير الشعبية والقوى التقدمية والشخصيات الوطنية مدعوة اليوم ، اكثر من اي وقت مضى ، للتلاحم والتلاقي ، وان تترجم احتجاجاتها واستنكارها لموقف الحكومة اللبنانية في خطوة عملية تتجلى في قيام جبهة شعبية واسعة تتولى قيادة الجماهير للنضال في سبيل تحقيق الاهداف المرحلية التالية (١) :

اولا : المشاركة في العمل الفدائي على كافة المستويات دون الاكتفاء بالدعم البسيط في جمع التبرعات والمواد الغذائية وما شاكل ذلك من الامور الثانوية .

ثانيا : النضال على الصعيد الداخلي من اجل تحقيق اقتصاد حربي تخطط له الدولة عن طريق افساح المجال امام الرساميل الوطنية لانشاء الصناعات . وعن طريق اتباع سياسة انفاق تقشفية تساعد على توفير الاموال اللازمة للمشاريع الحياتية الملحة . والاقلاع عن النظرة القائلة بان لبنان هو بلد سياحة وخدمات .

ثالثا : فرض التجنيد الاجباري وجعله شاملا لجميع فئات الشباب القادرة على حمل السلاح .

رابعا : تدريب جميع أفراد الشعب على حمل السلاح وأعدادهم اعدادا حقيقيا للصمود في المعركة .

خامسا : تحصين قرى الحدود ، وتحويل قرى الجنوب الى وحدات زراعية ودفاعية نموذجية .

سادسا : تقوية ميزانية الجيش والقوى المسلحة لتتمكن من مجابهة مطالب التسليح الحديث .

سابعا : دخول لبنان في وحدة عسكرية مع الدول العربية والعمل على تقوية وجود وفعالية القيادة العربية الموحدة .

ثامنا : تحريك جامعة اللبنانيين في العالم للوقوف في وجه مخططات الصهيونية والتوجه نحو الرأي العام العالمي ليتفهم قضايانا وبالتالي دعمها وتأييدها .

تاسعا : الاستعانة بالطاقات العلمية الموجودة في سبيل اقامة مجتمع الاقتصاد العربي المتطور علميا وصناعيا .

---

١ ـ هذه الاهداف المرحلية هي نفسها التي طرحها الدكتور عبد المجيد الرافعي خلال الانتخابات ـ المحرر .

عاشرا : تأميم الاحتكارات والمصالح الاميركية في لبنان وبالتالي وضع حد لسيطرة الرأسمال الاميركي على الاقتصاد اللبناني .

***

الاقتصاد اللبناني معروض للبيع ؟ (١)

واجه الاقتصاد اللبناني بعد الازمة المصرفية الشهيرة عام ١٩٦٦ امتحانا عسيرا لم يتمكن من الصمود في وجهه واجتيازه لعدم امتلاكه القوة الذاتية التي تمكنه من مواجهة تلك الظروف غير الطارئة .

وقد كان ذلك متوقعا بسبب سيطرة القطاع الاقتصادي الخارجي على الاقتصاد اللبناني مما يجعله مكشوفا لعوامل لا يمكن التحكم بها . فالتجارة الدولية مثلا تساهم بانتاج ٢٣ بالمئة من الدخل القومي . وينفق اللبنانيون ما معدله ٦٥ بالمئة من هذا الدخل على استيراد السلع الاستهلاكية .

وبعدما وصلت ازمة النظام اللبناني حدا يهدد بالانهيار تدخّل الرأسمال الاجنبي مباشرة لحماية مصالحه ومواقعه المتمثلة بالطبقة المرتبطة به . ولعل أبلغ ما يدل على هذه الظاهرة دخول «كيدر بيبادي» المؤسسة المالية الاميركية كشريك اساسي في شركة استثمار موجودات انترا التي تسيطر على المرافق الاساسية في هذا البلد (المرفأ — طيران الشرق الاوسط — عدد كبير من شركات الاستثمار العقارية — عشرات الابنية والشركات والبنوك الشقيقة) . وقد كانت تلك الخطوة ايذانا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ الاقتصاد اللبناني تبلورت بفقدان استقلاليته نهائيا وارتباطه عضويا بالمصالح الاجنبية التي تحاول عن طريق ممثليها تأمين تشريعات قانونية تضمن رساميلها .

ولم يكن الاقتصاد اللبناني قد بدأ بعد محاولة النهوض من سقطته تلك حتى جاءت حرب حزيران لتخلف وراءها ركودا وشللا في النشاط الاقتصادي بنسبة ٥٠ بالمئة حسب تقديرات شبه رسمية . وقد انعكست هذه الاوضاع بشكل بارز على القطاع المصرفي ، القطاع الاكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية في لبنان. فمنذ افلاس بنك انترا وضع بنك التسليف ، الذي يرأس مجلس ادارته احد اكبر الاحتكاريين ، يده على مصرفي «الاقتصادي العربي» و«التضامن الوطني» بعد ان

---

١ — «العربي الجديد» ، النشرة (١٠) ، أواخر حزيران ١٩٦٨ .

زادت مطلوباتهما على موجوداتهما ، وبعد ان فشلت كافة التشريعات التي نشرت بمراسيم وقوانين من قبل السلطة ، الممثلة للطبقة المستغلة ، من تأمين استمرار المصارف الضعيفة ، والتي لا يزيد رأسمالها على ثلاثة ملايين ل.ل. ، في خداع المودع اللبناني .

وقبل انترا اعلن افلاس مصرفين هما البنك العقاري (جورج دباس) والبنك اللبناني التجاري (ادوار ابو جودة) رغم محاولات الانقاذ التي تطوع لها الكثيرون . وقد كانت تلك التطورات تدل على ان ازمة السيولة (او المسماة بذلك) التي هددت البناء المصرفي برمته هي مظهر من مظاهر اتجاه العلاقات الرأسمالية شبه الوطنية في لبنان الى الانحلال لتحل محلها العلاقات الامبريالية التي تبدأ تتمركز في رأس المال المالي الذي أصبح بيد قلة من البنوك المرتبطة بدورها بالرأسمال المصدر من الرأسمالية العالمية والتي تسيطر بدورها على معظم الفعاليات الاقتصادية في البلد.

ويعيش القطاع المصرفي في الوقت الحاضر ازمة عنيفة تهدد بافلاس المصارف الصغيرة التي يدين معظمها للبنك المركزي او البنوك الاجنبية . ولم يعد هناك سر في ان اكثر المؤسسات الاقتصادية ، والمصرفية منها خاصة ، معروضة للبيع في السوق الاجنبي . ويعتبر محظوظا كل من استطاع ان يبيع مؤسسته قبل اعلان افلاسها . ومن أبرز الصفقات حاليا شراء «ذي فيرست ناشيونال سيتي بنك اوف شيكاغو» لبنك نعيم وبيع اكثرية أسهم سيال لشركة اميركية من قبل ، ووضع اليد على البنك الدولي العربي وتهيئة ذلك بالنسبة لمصرفين كبيرين . وحتى يحين موعد البيع تحاول هذه البنوك جاهدة ان تمد في مهلة البنك المركزي لها لتسديد ديونها. وتلجأ البنوك الى تخفيض سعر الفائدة التي تدفعها للمودعين ، حتى وصلت هذه الى ما بين ٢ و٢،٥ بالمئة ، وترفع بنفس الوقت سعر الفائدة على القروض التي تمنحها مما يساعد على زيادة الانكماش الاقتصادي . وأسباب ذلك ترجع الى ضعف مجالات الربح التي تتوفر للاستثمارات خاصة في قطاع البناء الذي كان من أهم دعائم الاقتصاد اللبناني ومن اهم الموارد المالية لصناعة البنوك ، وعدم وجود استثمارات هامة بالاساس في القطاعين الصناعي والزراعي .

وفي الوقت الذي تكاد فيه الثقة تنهار بين المصارف من جهة والتجار والمودعين من جهة اخرى تشهد السوق المالية في لبنان تدفق كميات ضخمة من رؤوس الاموال الى الخارج ، بسبب ارتفاع اسعار الفائدة في اوروبا والولايات المتحدة ، بالاضافة الى تدني معدل تدفق رؤوس الاموال الى الداخل اي الحركة التي كان يعتمد عليها لبنان لتغطية عجزه التجاري المتزايد . ويعود ذلك الى القلق السياسي الذي يخيم على المنطقة وتشبع السوق اللبناني بنوع الاستثمارات التي يصر اصحاب رؤوس الاموال على تثميرها فيه بالاضافة الى تمرس المستثمرين العرب حديثا بفن الاستثمار وتوظيف أموالهم في الخارج دون الرجوع الى الوسيط اللبناني .

ويتم تسريب الاموال عن طريق تحويل المصارف الاجنبية لودائعها الى الخارج

دون التقيد بالقانون اللبناني الذي يوجب عليها توظيف ٥٠ بالمئة من أموالها الخاصة في لبنان .

ويجري ذلك ايضا عن طريق المؤسسات الاجنبية الاخرى ، ولعل اهمها البيوت المالية المتعاملة بالاسهم والسندات الاميركية بالاضافة الى شركات الاستثمار وشركات بيع الاراضي في اميركا . فبعد ان استنزفت الرأسمالية الاميركية امكانية شعبها، الى حد كبير ، نراها تلجأ اليوم الى تصدير الحروب وأسهم شركاتها الى الخارج لاستغلال الشعوب الاخرى حتى ان شركات الاستثمار تتوجه اليوم الى صغار المساهمين في لبنان لتزين لهم حسنات نقل أموالهم من لبنان وتوظيفها بشكل «رابح» في الولايات المتحدة . والذي يبدو ان شراء الاسهم الاميركية اصبح شيئا طبيعيا بالنسبة للمواطن اللبناني العادي وحتى بين صفوف التقدميين .

ان التطور الرأسمالي في لبنان يدل على ان القرارات الاقتصادية في النهاية ستتمركز في يد قلة من الرأسماليين الملحقين بالغرب اي نفس المجموعة التي تطالب بتدويل وتحييد لبنان .

كما ان ضغط الحكومة في الوقت الحاضر على المصارف للاندماج يشكل خطوة ملازمة للتطور الرأسمالي نحو الاحتكار .

ان عملية شد الحزام التي تتبعها المصارف الوطنية الصغيرة لن تنقذها في النهاية من فقدان استقلالها عن طريق البيع او الدمج وكلا الامرين سينتهيان الى تثبيت نظرية تطور النظام الرأسمالي الحر الى نظام احتكاري مرتبط بالرأسمالية العالمية والاستعمار ، وبالتالي المزيد من الشقاء والحرمان للدول المتخلفة كلبنان ليصبح المواطن امام اختيارين اما الهجرة والضياع وسط مجتمعات جديدة في كندا وأوستراليا واما البقاء ومواجهة المعيشة القاسية تحت ظل نظام «الازدهار» الذي يقدمه المجتمع الحر !

**

العدو يقصف قرى الجنوب والحكومة تكتفي بترديد الوعود[١]

لخص رئيس الوزارة اللبنانية موقف حكومته من القضية الفلسطينية في البيان الوزاري الذي ألقاه امام مجلس النواب بقوله :

---

١ ــ «العربي الجديد» ، النشرة (١٠) ، أواخر حزيران ١٩٦٨ .

تبقى مأساة فلسطين شغل لبنان الشاغل . لا لاننا نرى ان سلامة بلادنا وبقية دول الشرق العربي مهددة فحسب ، بل لان سلام العالم نفسه يظل مهددا ما لـم تنتصر العدالة ويرجع الحق الى نصابه .

ففي هذا المجال ، كما في كل مجال آخر ، يستمر لبنان وفيا لنفسه ولاخوانه العرب وأمينا لجميع موجباته المنبثقة من ميثاق جامعة الدول العربية وأمينا لمقررات مؤتمرات القمة .

وفي هذا القول يتضح الافتراق الكلي بين ما تراه الطبقة اللبنانية الحاكمة في موقفها من قضية فلسطين ، وبين ما تراه الطبقات الشعبية في هذا الموقف .

الطبقة الحاكمة في لبنان تجد انها كانت «وفية لنفسها» عندما وقفت موقف المتفرج على القتال بين الامة العربية وأعدائها في عدوان الخامس من حزيران .

الطبقة الحاكمة في لبنان تعتبر انها قامت بواجبها اذ اعتقلت الفدائيين وأنزلت بهم ألوان العذاب بحجة القضاء على المخربين والمتسللين . الطبقة اللبنانية الحاكمة تعتبر انها قامت بواجبها عندما تركت الشبيبة اللبنانية تهيم في الشوارع مطالبة بافساح المجال أمامها للمشاركة في درء الاخطار عن الوطن ، دون ان تلقى مطالبتها ايـة استجابة لدى المسؤولين .

واذا كانت الطبقة الحاكمة في لبنان تعتبر هذا السلوك وفاء للبنان ولاخوانه العرب ، فالجماهير الشعبية تضع هذا السلوك في مرتبة الاغراق الوطني والتخلي عن واجب الحرص على سلامة اللبنانيين واستقلالهم .

فالجماهير اللبنانية تدرك بحدسها الصادق ، انها لن تعيش في سلام طالمـا استمر الوجود العدواني الاسرائيلي على حدودها يهددها في حياتها وعيشهـا وسلامتها .

لقد حاولت الطبقة الحاكمة في لبنان ان تموه هذه الحقيقة الساطعة عن جماهير اللبنانيين ، وارتكزت محاولاتها هذه الى المبررات والمزاعم التالية :

اولا: انه يمكننا ان نحد من الخطر الاسرائيلي الموسمي فيما اذا امتنعنا عن اتباع سياسة «تحد» أو «عداء» لاسرائيل .

ثانيا : ان الخطر الاسرائيلي لا يستهدف لبنان ، بل يستهدف دولا عربية اخرى .

ثالثا : انه ولو ارادت اسرائيل ان تهاجم لبنان فانه يستطيع ان يعتمد على دول كبرى تؤمن له الحماية من اسرائيل .

ان الخامس من حزيران أكد سقوط هذا المنطق سقوطا ذريعا . فلم تعد تأمن العدوان الا من خلال بناء القوة التي تردع العدو عن تنفيذ تهديداته التي يوجهها على الدوام الى لبنان ، لا بل من خلال بناء القوة التي تكفل اشراك لبنان اشراكا فعليا في المعركة التي تستهدف ازالة الوجود الاسرائيلي العدواني من الاساس بحيث يتحقق السلام القائم على العدل في المنطقة العربية .

ان اقرار التجنيد الاجباري وتدريب اللبنانيين على حمل السلاح وتحصين القرى الامامية كلها أهداف يجب ان تكون بمثابة المقاييس للحكم على مدى صدق

المسؤولين فيما يقولونه عن حرصهم على استقلال اللبنانيين وسيادته وكل تقصير عن تحقيق هذه الاهداف الوطنية يضع المسؤولين عنه في مرتبة المفرطين بالسيادة الوطنية والمتواطئين للقضاء عليها .

***

أواسط تموز ١٩٦٨

الرجعية اللبنانية تسير بلبنان في طريق الفاشية(١)

لم تكن الرجعية اللبنانية تترك مناسبة تمر الا لتفاخر بها ابناء المنطقة جميعا بديمقراطيتها البرلمانية ، و«بفضلها» في ترك اللبنانيين يحتفظون ببعض الحريات السياسية التي انتزعوها من الاستعمارين العثماني والفرنسي .

كان ذلك بالامس ، اما اليوم فان الرجعية المحلية تبدو شديدة الضيق والتبرم بادعاءاتها السابقة . فلا تمر فرصة او مناسبة الا لكي تحمل القليل من الحريات التي يتمسك بها اللبنانيون مسؤولية الازمات التي تقع فيها . فالرجعية المحلية لم تعد ترى في لبنان موطنا لحرية القول والفكر وابداء الرأي ، كما كانت تدعي ، وانما اصبحت تجد في «هزال» الحكم و«ضعفه» و«الفوضى» التي طفت على البلاد الاسباب ، كل الاسباب ، لتدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية حتى وصلت الى ما هي عليه اليوم .

ان هذا التغيير في موقف الرجعية اللبنانية من ادعاء الحرص على الديمقراطية السياسية الى الانقلاب عليها بهذا الشكل السافر ، يرجع الى عوامل عديدة بدأت تتبلور اخيرا من حيث وضوح معالمها وبروز تأثيرها على الاوضاع اللبنانية بشكل عام .

هناك اولا الازمة الاقتصادية التي بدأت تشد الخناق على «الاقتصاد اللبناني الحر» فتؤذن بتعقيدها وتصاعدها بانتهاء عصور الازدهار التي مر بها هذا الاقتصاد في الخمسينات وأوائل الستينات .

هناك ثانيا الصراع السياسي الداخلي المستعر بين فصائل الطبقة الحاكمة الذي يتخذ شكل التنافس على ارضاء القوى الاستعمارية .

هناك ثالثا ضغوط الصراع المصيري مع اسرائيل الذي يفرض على كل نظام حكم في المنطقة اما الاستسلام نهائيا لاحلام السيطرة والتوسع الاسرائيلية واما التأهب لخوض الصراع مع العدو على جميع المستويات .

هناك رابعا ضعف الحركة الوطنية وتشرذمها وانقسام صفها ، خاصة بعد

---

١ ــ «العربي الجديد» ، النشرة (١١) ، أواسط تموز ١٩٦٨ .

الخامس من حزيران اذ كانت الهزيمة في الدرجة الاولى موجهة الى الانظمة الوطنية، فكان بالتالي ان تحملت أوزارها الحركة الوطنية والتقدمية في كل جزء من الوطن العربي وربما في العالم .

ان هذه العوامل تشكل بحد ذاتها اسبابا ومبررات كافية للرجعية اللبنانية لكي تبدأ هجوما منظما على الجماهير اللبنانية فتسرق منها ما تبقى من الحريات العامة بعد ان سرقت من اللبنانيين رفاهيتهم وثمار تعبهم سنين طويلة .

والرجعية اللبنانية تخشى ان ينبه تفاقم الازمة الاقتصادية جماهير اللبنانيين الى ان «الاقتصاد الحر» عاجز عن تقديم اي حل لمشاكل التنمية ولمشاكل بناء اقتصاد وطني سليم . وبالتالي فانها تريد ان تمنع القوى التقدمية من الاستفادة من هذه الظروف كي تطرح على اوسع نطاق برامجها ومشاريعها لحل الازمة حلا يتناسب مع مصالح الطبقات الشعبية في لبنان ، وبالتالي مع مصلحة لبنان .

والصراع بين فصائل الطبقة الحاكمة هو في جوهره ، كما ذكرنا ، صراع على استرضاء النفوذ الاجنبي ، والاميركي منه بشكل خاص . ومعلوم ان اكبر ترضية يقدمها حاكم للنفوذ الاميركي هو قمع الحركة الشعبية سواء كان ذلك بالخداع او بالقمع المباشر .

اما الصراع مع اسرائيل فان كل الدلائل تشير الى ان الرجعية اللبنانية مصممة على عدم الخوض فيه ، حتى وان كلفها ذلك ان تكبت بالعنف والشدة مشاعر ومطالب جماهير اللبنانيين التي ترى في الصهيونية خطرا لا يمكن دفعه الا بالاستعداد الجدي لكافة انواع الصدام مع اسرائيل ومع من هم وراء اسرائيل .

يبقى العامل الرابع الا وهو واقع الحركة الوطنية في لبنان . فلو كان لهذه الحركة من سعة الافق لكي تتجاوز عقدها وأنانيتها ، ولو كان لهذه الحركة من الجرأة لكي تواجه التحديات التي تنتصب أمامها بوضوح وصلابة ، لكان من الممكن ان تتردد الرجعية اللبنانية في السير بلبنان نحو اقامة وضع استبدادي سافر . اما وان أغلب فصائل الحركة الوطنية لا تتمتع بهذه الصفات ، فان الرجعية اللبنانية ستعالج ازماتها بإسكات الاصوات التي ترتفع لكي تدل على مواضع الداء في الجسم اللبناني ، عن طريق اصدار القرارات والقوانين المتلاحقة .

وهكذا تمهد الرجعية اللبنانية الاوضاع ، مسيرة بالعوامل التي ذكرناها ، لكي تحول النظام القائم في لبنان الى نظام فاشي لا يختلف عن الكثير من الانظمة الاستبدادية في الوطن العربي لا في الشكل ولا في المضمون .

ان أخطار قيام وضع من هذا النوع تضع نصب أعيننا اهمية تجمع كافة الديمقراطيين الوطنيين في جبهة واحدة متراصة تأخذ على عاتقها خلق الوطن المستقل الديمقراطي ، فاذا لم تبادر القوى الوطنية الى التجاوب مع هذه الدعوة، تكون قد أسهمت بطريق غير مباشر في افساح المجال امام اليمين المتطرف لكي يحقق مؤامراته كاملة ضد لبنان

***

سلامة الوطن تساوي مليون وربع المليون(١)

رغم مضي وقت غير قصير على الاعتداء الاخير على ميس الجبل ، لم تتخذ الحكومة اللبنانية اجراء واحدا اكان ذلك على الصعيد الرسمي ام على الصعيد الشعبي لمواجهة تكرر مثل هذه الاعتداءات . بل يؤكد بعض اهالي الجنوب ان ليس هنالك يوم يمر دون ان تقع فيه حوادث خرق للحدود اللبنانية من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي او اطلاق نار على بعض قرى الحدود تقابله الدوائر الرسمية اللبنانية بصمت ذليل .

وكأن لبنان الرسمي لا يدرك ما أدركه من قبل لبنان الشعبي ويزداد ادراكه يوما بعد يوم ان اسرائيل لا تقصد من عمليات «التأديب» التي تقوم بها ضد قرى الحدود التصدي لعمليات فدائية مزعومة على الحدود اللبنانية بل خلق أجواء عسكرية وسياسية تبرر لها اقتطاع قسم من الاراضي اللبنانية غنية بموارد المياه ، تحت شعار احاطة اسرائيل بحدود آمنة ، تصبح فيما بعد حدود دائمة يستعمرها المهاجرون القادمون من جميع انحاء العالم .

وتطلع المواطن اللبناني بعد العدوان الجديد وهو يأمل من الجهات الرسمية المسؤولة انتهاج سياسة أكثر جدية وحرصا على ارض الوطن وشعبه وفوق ذلك كله كرامته . ولكن الايام حملت مواقفا حكومية لا يمكن وصفها الا بأنها مواقف تخاذلية ، وكأن لبنان لا يملك السيادة على ارضه ، ضعيف امام التهديد ، ذليل امام الاعتداء ، فبدلا من ان تحشد قوى الجيش على الحدود ، وتكرس اقصى الجهود لمده بالمزيد من العتاد الحديث ولزيادة قدرته وفعاليته في مواجهة اي عدوان ، وتعبىء قوى الوطن ليوم لا بقاء فيه الا للقوة الاقوى والاقدر ، فوجيء اللبنانيين جميعا بالغاء مخيمات التدريب العسكري في فترة الصيف بذلك حرم طلبة لبنان فرصة الدفاع بشرف عن وطنهم اذا تعرض لاعتداء أصبح حدوثه مسألة توقيت لا اكثر ، تخضع لارادة العدو وتقديره .

وبدلا من ان تحصن قرى الحدود فتتحول الى جبهات منيعة لا يسهل اخذها واحتلالها ، ويسلح ابناء الجنوب ليتسنى لهم الدفاع عن ارضهم ، اكتفت الجهات الرسمية والمسؤولة بتبرع هزيل لا يغني ولا يدفع شرا ، لا يتجاوز مقداره مليون وربع المليون ليرة لبنانية ، حتى أصبح المواطن اللبناني في الجنوب يتساءل أهذا كل ما يساويه ارض الوطن في اعين ابنائه ؟

هذا على الصعيد الرسمي اما على الصعيد الشعبي فلا بد من التفريق بين

---

١ ـ «العربي الجديد» ، النشرة (١١) ، أواسط تموز ١٩٦٨ .

طرفين ، طرف الوطنية بالنسبة اليه تغلب طائفة على طائفة ، وهدفه الاستئثار بالحكم ، اما العدو فهو كل مناد بحقوق البائسين ، وكل متطلع الى اخوانه العرب ليزداد الجمع بتراصه وتعاونه قوة ومنعة ، وطرف آخر قيده العجز واختلطت عليه شعارات التحرر الوطني بشعارات التحرر الاجتماعي فلم يعد يحسن استعمال هذه او تلك .

فالطرف الاول الذي يعتبر مرور الطير فوق اراضي الوطن انتهاك لحرمة الاجواء ، ونزول المصطاف العربي في جبال لبنان ترجيح لكفة على كفة وتهديد للكيان والاستقلال ، وقيام تعاون اقتصادي مع الدول العربية ينقذ لبنان من كبوته الاقتصادية تبعية وخروج عن سياسة الحياد اللبناني ازاء العرب ، تجاهل الاعتداء الاسرائيلي ، بل انه غداة الاعتداء الاسرائيلي على ميس الجبل شن عبر افتتاحية «العمل» هجوما مضادا ليس على العدو الصهيوني طبعا ، ولكن ، على كل قوى التقدم في لبنان متهما اياها بتعريض امنه وازدهاره لابشع الاخطار . اما العدوان، والضحايا الذين منعت الصحف من ذكرهم ، وأرض الوطن المهددة بالاحتلال والسلخ النهائي فلا يستحق من «العمل» ولو قليلا من الاهتمام .

اما الاطراف الاخرى فمنها من اكتفى بتسجيل موقف وطني للذكرى والتاريخ، وكفى الله المؤمنين شر القتال . ومنهم من اوصل احتجاجه الى الدوائر الحكومية من المختار حتى رئيس الجمهورية فوعد بأفضل الوعود وذكر بفضائل الصبر الجميل .

وبين هؤلاء وأولئك وقف الشعب العربي في لبنان كاليتيم يتساءل هل حان دوره ليصبح هو ايضا ضفة غربية اخرى ، او غزة جديدة ؟ وهو من الان يعتبر نفسه بريئا كل البراءة من غباوة المسؤولين وخيانة بعض الاطراف وعجز الاطراف الاخرى.

أمام كل هذا تبرز اهمية دور ابناء الجنوب ، فهم وحدهم قادرون باعتمادهم على أنفسهم وبتنظيم قواهم ليس فقط التصدي لمخططات اسرائيل واعتداءاتها ، ولكن ايضا اظهار لبنان حرا كريما بعزيمة ابنائه وتضامنهم .

فحملة الارهاب التي تقوم بها اسرائيل على طول الحدود اللبنانية يقصد منها بالدرجة الاولى الضغط النفسي والمادي على اهل الجنوب العزل تماما من السلاح واهتمام السلطات الرسمية ، لتهجيرهم حتى تتم عملية اقتطاع الاراضي واحتلالها وضمها دون اية مضايقات لقوات الاحتلال ..

وقد جاء العدوان الاخير على ميس الجبل في ذروة اللقاءات الحميمة التي اجراها وزير الخارجية مع الدول الكبرى والمراجع الروحية الرفيعة ، ليؤكد ان حماية ارض الوطن لا يمكن ان تتم من خلال الجولات الدبلوماسية وكلمات التطمين لمسؤولي الدول الاجنبية . فان الروابط التي كانت تربط الاردن الرسمي ببعض الدول الكبرى التي لها الكلمة الاولى في اسرائيل لم تمنع العدو الصهيوني من احتلال أخصب اراضي الاردن وادخال معظم سكانه تحت نظام الاحتلال .

***

التصنيع في لبنان يفضح منطق اليسار القطري[1]

لم يظهر عجز التحليل الذي تطرحه فصائل اليسار اللبناني القطري ، كما ظهر في تحديد الموقف من قضية شغلت الاوساط الاقتصادية اللبنانية هي قضيـــة الحماية المطلوبة لمصنع اسو ..

والقضية بكلمات هي حماية هذا المصنع المشاد في لبنان ، والذي يوظف ٢٠٠ عامل وموظف اختصاصي تبلغ رواتبهم مليونين ومئتي الف ليرة سنويا ويبلغ حجم تثميره الاجمالي ٣٦ مليون ليرة ، بوجه السماد المستورد من الخارج ، الا ان هذه الحماية تقود الى غلاء اسعار السماد في السوق المحلية (بسبب ارتفاع كلفة انتاج المصنع) مما يزيد من كلفة الانتاج الزراعي كله ويتحمل أعباء هذه الزيادة المزارعون اللبنانيون ..

وأهمية هذه القضية لا تنحصر بهذا المصنع وحده وانما تمتد لتشمل الموقف من قضية حماية الصناعة اللبنانية ككل .. ومن الخلاف المزمن بين فئة التجـــار والصناعيين ..

فاليسار اللبناني مثلا يطرح شعار التصنيع باعتبار انه ضروري لتخفيف الاعتماد على قطاع الخدمات المكشوف ، وباعتبار ان الصناعة والزراعة هما دعامتا اقتصاد وطني سليم .. غير ان ترجمة هذا الشعار عمليا تعني القبول بحماية المصانع الناشئة في لبنان ، ولكن غالبا ما تكون هذه الحماية على حساب المستهلكين وأبناء الطبقات الشعبية .

فما هو الموقف الصحيح ؟

هل يجوز ان نقف الى جانب الصناعي ضد المستهلك وهذا هو ابن الطبقات المحرومة ..

ام هل يصح تأييد وجهة نظر التاجر الكبير ضد الصناعي والتصنيع رغم مـــا يمثله هذا التاجر من جسر تعبر من خلاله المصالح الاجنبية والاستعمار الجديد الى بلادنا ..

ضمن التحليل القطري للوضع الاقتصادي في لبنان يستطيع التاجر باستمرار ان يجعل معركته مع الصناعي هي معركة الصناعي مع المستهلك ، أما هو فيعود الى الوراء ...

والسبب في هذا هو قصور هذا التحليل وانطلاقه من واقع التجزئة والقبول به كمسلمة للعمل ضمنها ولا يمكن رفضها والنضال ضدها .. وهو تحليل أملاه

---

١ ــ «العربي الجديد» ، النشرة (١١) ، أواسط تموز ١٩٦٨ .

استسهال العمل السياسي في هذا البلد والرغبة في تجنب مواجهة قضاياه المصيرية والجدية ..

فلو حللنا وضع هذا الصناعي مثلا نراه مضطرا لان يبيع في السوق اللبنانية بسعر أعلى من اسعار البضائع المستوردة من الخارج لان كلفة انتاجه اعلى من كلفة الانتاج في الدول الكبيرة .. وكلفة انتاجه اعلى لانه لا ينتج على اساس الحجم الامثل للمصنع الذي ينخفض معه معدل الكلفة الثابتة الى اقصى حد ، وهو لا ينتج على اساس الحجم الامثل لان السوق اللبنانية غالبا ما تكون ضيقة لاستيعاب هذا الحجم ...

هذا بالطبع غير كلفة المواد الاولية العالية لان لبنان يضطر لاستيراد قسم كبير منها ...

ان نظرة سريعة الى وضع مصنع السماد الذي ورد ذكره سابقا تؤكد صحة هذا التحليل ...

فالطاقة الاجمالية لهذا المصنع هي ١٤٥ الف طن بينما لم يبلغ انتاجه سنة ١٩٦٧ اكثر من ٥٦ الف طن ، وهو لو ينتج كل طاقته لاستطاع ان يخفض كلفة انتاجه حوالي ١٠ بالمئة واستطاع بالتالي ان يزاحم السماد الاجنبي دون اية حماية ...

وحتى لو استطاع هذا المصنع ان يحتكر البيع في السوق اللبنانية كلها ، لما انتج اكثر من ٧٢ الف طن (حاجة لبنان سنويا) وبقي بالتالي ٧٣ الف طن من طاقته الانتاجية دون استعمال ...

اذن عدم قدرة المصنع على انتاج كامل طاقته بسبب ضيق السوق هو سبب اساسي من اسباب ارتفاع كلفته ، وبالتالي سعر السماد الذي ينتجه ...

اما السبب الثاني فهو ارتفاع اسعار الكبريت بشكل غير متوقع (٨٠ بالمئة منذ عام ١٩٦٥) ولان في الكبريت مادة يستعملها المصنع كمادة أولية ...

ان حل حقيقي لمشكلة من هذا النوع ، لا يمكن ان يتم الا من ضمن وحدة اقتصادية عربية ، وسوق عربية مشتركة .. ففي ظلها فقط يستطيع هذا المصنع ان يزاحم السماد الاجنبي دون ان يرهق المزارع بأي عبء ...

ففي سوق كهذه ينتج المصنع كامل طاقته ، وفيها أيضا يحصل على الكبريت (العراقي مثلا) بأرخص الاسعار ...

صحيح ان دخول القطاع العام الى المجال الصناعي ضروري للتعجيل بتصنيع البلد ولخلق كوادر فنية ذات خبرة عالية .. ولكن هذا الدخول يجب ان لا يكون خسارة للدولة ، كما سيصبح الحال في ظل سوق لبنانية محدودة ...

وصحيح ايضا ان المصانع يجب ان تقوم بعد دراسة تفصيلية لقدرتها على الحياة ولتناسبها مع الظروف اللبنانية، الا ان سوقا ضيقة كالسوق اللبناني، وموارد محدودة كالموارد اللبنانية ستكون دائما حجر عثرة في نتائج هذه الدراسات ...

وهكذا تأتي الوحدة الاقتصادية العربية لتطلق امكانات اقتصادية هائلة في هذا البلد وتضعه على طريق النمو المتوازن المتين ...

كما يأتي غياب هذا الشعار من تحليل فصائل اليسار القطري في لبنان ليعكس تخلفا كبيرا عن ادراك حقائق الوضع الاقتصادي في هذا القطر وقصورا ثوريا مذهلا عند هذه الفئات ...

ان عجز هذا التحليل وغيابه عن معالجة القضايا اليومية المشابهة لهذه القضية هو الذي يمكن الرأسمال الاجنبي (كالذي يملك ثلثي مصنع اسو) من امتلاك صفحات الجرائد (وهي عملية لم تعد صعبة على اي حال) مستفيدا من السمعة العطرة لشعار التصنيع حتى يطرح مطالبه المحددة التي قد لا تتناسب في مجملها مع مطالب اللبنانيين ...

كما ان عجزه هو الذي يمكن التجار الكبار من جهة اخرى ان يمثلوا دور المدافع عن مصلحة المستهلك ويضربوا شعار الصناعة والتصنيع ليبقى لبنان بلد خدمات ووساطة ومقرا للاستعمار الجديد وممرا ...

ان هذا العجز في حقيقته هو قصور عن ادراك حقيقة التناقض الذي يعيشه لبنان ، بل وكل قطر عربي ...

ففي لبنان اذا كان احد شقي التناقض هو مع الاستعمار والبورجوازية التجارية الكبيرة والطغمة المالية والاقطاع من جهة ، فهو ايضا تناقض مع التجزئة السياسية والاقتصادية التي هي احتياطي كل هذه القوى مجتمعة ...

والوحدة العربية ليست مجرد امنية نصبو الى تحقيقها بل هي ثورة حقيقية نستطيع بمضمونها التقدمي ان نتجاوز كل أوضاع الاستغلال والتخلف ...

***

أوائل آب ١٩٦٨

عفوك جورج بول !(١)

عفوك يا سفير اعظم الدول الى أصغرها مساحة .

انا لا أصدق ان من الممكن ان تكون كرامتك وكرامة بلدك قد جرحت من

---

١ ــ في ١٧ تموز عام ١٩٦٨ ، زار جورج بول وجوزف سيسكو مندوبين عن الولايات المتحدة العاصمة اللبنانية . جرت تظاهرة ضدهما في المطار أوقف على اثرها رغيد الصلح وعدد من الشباب بتهمة تنظيم المظاهرة . بعد ايام أفرج عنه فكتب هذه المقالة في «الصياد» ــ المحرر ــ .

مظاهرة عفوية محدودة الحجم في مطار بيروت سواء جرحت اصبعك النالية كما قيل لي في غرفة التحقيق او لم تجرح .

فالولايات المتحدة القادرة على ابادة شعب باكمله في فيتنام ، وعلى سحق مئات الالوف في اندونيسيا ، وعلى استعباد جنس بأسره في اراضيها ، وعلى قمع كل نسمة من نسمات الكرامة في اي جهة من جهات العالم الواسع ، والولايات المتحدة التي استطاعت ان تحول أبطال الحرية الى شهداء في كل مكان برزت فيه للحرية قضية ، من لومومبا الى غيفارا الى لوثر كينغ .

الولايات المتحدة هذه لا يعقل ان تهان هيبتها بمجرد ان شبانا يمثلون جيلا عربيا رفضوا ان ينظروا الى زيارتك الا كما هي بالفعل ، مسعى تآمريا على وطنهم، فقاموا يستقبلونك استقبال الشعوب الكريمة لمن يريد اذلالها والاجهاز على حقوقها وشرفها .

جورج بول ،

هل ازعجك ان تكذب مشاعر الناس وقد رايتها بأم عينك ما قالوه لك زورا وبهتانا من ان لبنان بلد غير عربي لا يشارك العروبة مصيرها وآمالها ، ولا يشاطرها الرأي في اعدائها ، وانه «وطني» من نوع خاص وبمقدار خاص ، يحسن الاصغاء للقوي ويجيد الطاعة ؟

وهل آلمك ان تتلقى بنفسك الدليل على ان بيروت هي اخت سباقة في الاصالة والعزة لاي عاصمة عربية اخرى اكانت هذه العاصمة هي القاهرة ام دمشق ام بغداد ام عمان ؟

هل ساءتك صيحة «لا» في وجهك عندما خيل اليك انك اذ تزور لبنان انما تزور مزرعة لك ولقومك وجارا — مهادنا — لشذاذ الآفاق من حلفائك وصنائعك ؟

جورج بول ،

ما اجدر غضبتك على هذه المظاهرة البسيطة الصادقة بأن تكون رمزا لعقلية بلدك ، المتخم الذي لا يشبع ، والغني الذي لا يعف ، والجبار الذي لا يطيق ان يرى لغيره مكانا تحت الشمس .

أهو عجيب يا جورج بول ان تصل مسامعك على ارض عربية اصوات الاستنكار وأنت من زرعت في جنب العرب خنجر اسرائيل ، ومن كنت للعدو بالامس واليوم النصير الاول والمحرّض الرئيسي ، ومن ملأ الدنيا العربية من أولها لآخرها بالآلام والفواجع ؟

اغريب يا جورج بول ان تزور بلدا تحتل اسرائيل صديقتك بعضا من ارضه وتطمع بالبعض الآخر فيلقاك اهله بغير الحفاوة والترحاب .

أتدهش حقا من هذا الاستقبال وانت الذي لم تأت الا من اجل اكبر ذل ممكن ان يلحق بشعب ، ذل الاستسلام بلا قيد ولا شرط .

لست اخاطبك لالومك ، فلست انت الملوم ، ان الملوم هو ذلك الذي فتح لك الباب واوهمك واوهم نفسه بأنه يمكن ان يكون على هذه الارض العربية شيء غير

الحرص على كرامة العرب ، وغير التطلع الى الثأر ، وغير الاصرار على النصر .

الملوم هو ذلك الذي رأى في كلمة الحق ما يوجب السجن والاعتقال ورأى في كلام المستعمِر ما يستحق الاحترام والاصغاء .

ولكنني أخاطبك ، يا جورج بول ، لاقول لك ان الصوت الحقيقي في هذا البلد هو ذلك الذي ارتفع في الهواء الطلق ، يشجبك ويشجب زيارتك ، وليس ذلك الذي سمعته يهمس في أذنك في الغرف المقفلة .

رغيد الصلح

***

أواخر آب ١٩٦٨

التسليح طريق الى التحييد(١)

بعد حزيران ١٩٦٧ منحت الحكومة اللبنانية اصحاب الفنادق في بيروت دون غيرهم ما يزيد على نصف مليون ليرة لبنانية . كان ذلك هو ردها المباشر على آثار الازمة الاقتصادية التي ضاعفت الحرب من خطورتها . ورغم ذلك لم تنج بعض الفنادق من شبح الاقفال . ان تلك الخطوة لم تكن خاطئة لو انها جاءت ضمن خطة شاملة لدفع مسيرة الاقتصاد اللبناني . لكن ذلك لم يحدث . وبقيت الخطوة لتعكس سياسة الطبقة الحاكمة على المدى البعيد .

● ولم يكن هناك حاجة للحرب لتبيان هذه السياسة .

فالسياسة الضرائبية تعفي الفندق الذي يبني بركة سباحة من الاعباء الضرائبية بينما تشكو الصناعة الناشئة من المزاحمات الاغراقية وأصحاب البيوت المؤجرة في الجبال من ازدياد الضريبة سنة بعد اخرى .

● وبينما تطورت الاجهزة السياحية تطورا كبيرا من مفوضية صغيرة للسياحة الى وزارة ضخمة للسياحة لم تحظ الصناعة الوطنية بوزارة تنظم نشاطها .

● وفي الوقت الذي تتكاثر فيه المهرجانات والمعارض السياحية وتسخر لها كافة الاجهزة الاعلامية والحكومية نكاد لا نلحظ سوى اهتماما صوريا بالمعارض الزراعية والصناعية رغم الحقيقة الواضحة في ان هذين القطاعين يشكلان الركيزة الانتاجية لاقتصاد اي وطن حتى سويسرا .

«العربي الجديد» ، النشرة (١٢) ، أواخر آب ١٩٦٨ .

وازاء هذه المظاهر التي تبرز احتضان الدولة للسياحة دون غيرها هناك ظواهر خطيرة بدأ القطاع السياحي يفرزها ليضع المخططات الرسمية على طريق الفشل.

● ظاهرة عدم تكافؤ العرض والطلب على الخدمات السياحية . وسببها ازدحام التثمير في احد فروع القطاع السياحي دون غيره . وبينما تمتلىء الفنادق الكبرى في فترة معينة من العام لتبقى خاوية بعد ذلك ، فليس هناك من تسهيلات للسياح من الطبقات الوسطى والشعبية على مدار السنة .

● ظاهرة قلة السواح اصلا في منطقة غير مستقرة من العالم لا تشجع على السياحة ولا يستطيع اهلها ان يكونوا سياحا .

● توقف مجيء السواح الاوروبيين بنسبة كبيرة . لان سبعين بالمئة من السواح الاوروبيين القادمين الى لبنان هم من زوار الاماكن المقدسة . ويمكن تطبيق هذه القاعدة ايضا على السواح الاميركيين .

● لا يتوقع ان تزدهر السياحة العالمية في السنوات المقبلة بسبب التراجع المرتقب في صميم التجارة الدولية وخطوات الدول الكبرى (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا) في وضع القيود على سياحها وزيادة الضرائب بشكل تصاعدي على انفاقاتهم .

● خمود حركة تنقل رجال الاعمال في منطقة الشرق الاوسط وفي لبنان خاصة بعد الاجراءات الاميركية للحد من الاستثمارات الخارجية وانسحاب عدد كبير من الشركات من لبنان الى دول اخرى كاليونان وتركيا وايران واسرائيل . ورجال الاعمال هؤلاء يشكلون نسبة لا بأس بها من القادمين الى ، والذاهبين من لبنان .

● مبادرة اسرائيل في تنفيذ مخططاتها السياحية ، وخاصة بعد سيطرتها على الاماكن المقدسة ، لعزل الدول العربية السياحية وتحويل السواح اليها .

والاماكن المقدسة هي مركز الجذب السياحي الاقوى في منطقة الشرق الاوسط.

كما ان اسرائيل اصبحت الان تتمتع بكل المواصفات التي يجب ان تتوفر في اي بلد سياحي من شمس دافئة وشواطىء متراصة وخدمات رفيعة تجذب السواح ومراكز مقدسة تجذب الحجاج .

وحتى لا يبقى تقييمنا عاما وكلاميا لخطأ او انحراف الدولة في الانغماس السياحي دون الالتفات الى القطاعات الاخرى والاصطياف فسنورد هنا الاحصاءات الصادرة عن وزارة السياحة اللبنانية .

فبصورة عامة تشير هذه الارقام الى ان القادمين العرب (باستثناء السوريين) هم الذين يتدفقون على لبنان بنسبة تفوق نسبة تدفق مجموع رعايا الدول الاخرى، وبنسبة تتسارع باستمرار اكثر من اي نسبة اخرى .

واذا ما افترضنا صحة التصريحات الرسمية بعودة الحركة السياحية الى سابق نشاطها وازدهارها فمن هي الجهة المسؤولة عن ذلك ؟.

تذكر الاحصاءات الرسمية بأن القادمين العرب باستثناء السوريين قد زاد معدل دخولهم الى لبنان بنسبة ٢٤ بالمئة في الفصل الاول من عام ١٩٦٨ بالقياس على

الفصل الاول من عام ١٩٦٦ اما السواح الاوروبيين فقد انخفض عددهم بنسبة ٢١٫٧ بالمئة خلال الفترة الزمنية نفسها ، كما انخفض عدد السواح الاميركيين بنسبة ٤٣٫٨ بالمئة .

واذا ما أرفقنا هذه الحقائق بحقيقة اهم ، وهي ان ٨٥ بالمئة من القادمين العرب هم من المصطافين ، فيمكننا حينذاك ان نلوح بأصابع الاتهام للجهات المسؤولة عن تسييح هذا البلد . لان التسييح يعني ربط عجلة الاقتصاد بالجهات الاجنبية ليزيد من الاعتماد المباشر عليها ، بينما يعني الاصطياف زيادة ارتباط لبنان بمجاله العربي.

والتسييح قد لا يؤتي ثماره المرتجاة اذا لم يعاد فتح الطرقات التي أغلقت عام ١٩٤٨ واذا لم يدفع لبنان لخيانة عروبته وخسارة قضيته .

ان للبنان ميزة طبيعية وأفضلية نسبية في النشاط السياحي لا بل انه يتمتع بكافة المقومات التي تجعله بلدا سياحيا من الطراز الرفيع . ولكن هذه الميزات الذاتية يجب ان لا يسمح لها بلف الحقائق الموضوعية بستار كثيف من التجاهل والجهل والانحراف .

***

منتصف ايلول ١٩٦٨

تهجير سكان الجنوب مخطط صهيوني [١]

يمارس النظام الرأسمالي في لبنان أبشع انواع التعسف بحق أبناء الجنوب عامة وصغار مزارعي التبغ خاصة .

في مثل هذا الوقت من كل عام تطالعنا مشاكل المزارعين الذين يشكون من سوء تصريف انتاجهم والاستغلال اللاحق بهم . ومن بين اهم هذه المشاكل تبرز مشكلة مزارعي التبغ في الجنوب ، الذين تختلف اسباب تصادمهم مع الدولة عن أسباب تصادم غيرهم من المزارعين . ولو اطلعنا على مشكلة هؤلاء المزارعين من أولها لهالنا الظلم اللاحق بهم ولظننا انهم اعداء ، او انهم بشر تبحث الدولة عن حل لتتخلص منهم . فكلنا نعلم ان الجنوب منطقة لا يفصل بينها وبين العدو سوى أسلاك شائكة مما دفع بعض الاهالي الى النزوح عنها وبما انها ايضا منطقة فقيرة وعدم وجود وسائل لكسب العيش أدى الى هجرة قسم آخر من اهاليها . ففي هذه المنطقة في لبنان تتجلى أبشع صور الحرمان والتخلف وتزداد الهجرة يوما بعد يوم

١ ــ «العربي الجديد» ، النشرة (١٣) ، منتصف ايلول ١٩٦٨ .

حتى باتت القرى الامامية المتاخمة للعدو الصهيوني خاوية . فاليوم وفي بلد الاشعاع والنور لا تزال اغلب قرى الجنوب تشكو من عدم وصول المياه الى اراضيها وعدم وصول الانارة . كما انه لا توجد العناية الصحية فهي تشكو من عدم وجود ولو مستشفى واحد للمنطقة . وكذلك فان المنطقة تشكو من عدم وجود مدارس ابتدائية تكفي المنطقة . هذا عن الاحوال الاجتماعية ، اما عن مصدر رزقهم فان طبيعة الارض الصخرية لا تصلح لمختلف انواع الزراعات وحتى لو كانت الارض صالحة للزراعة فأين المياه لريها ؟ نلاحظ من هذا ان طبيعة الارض حتمت عليهم زراعة التبغ ومن هنا بدات قصتهم مع شركة الريجي الاستعمارية التي تمارس ضغطا على هؤلاء المزارعين بالتواطؤ مع المسؤولين وتسيم هؤلاء المزارعين انواعا من الاستغلال والاستعباد وتحاول ان تفرض عليهم الشروط التي تكرس استغلالها على حساب الطبقات الشعبية في منطقة الجنوب . ان هذه الشركة تمثل الاحتكار الاستعماري ابشع تمثيل . فنحن نعلم ان زراعة «التبغ» لا تتم بلا رخصة فكيف يتم توزيع الرخص ؟ يتم توزيع هذه الرخص لكبار الملاكين في الجنوب وغالبا ما يكونون على صلة بهذه الشركة أو عملاء لها فيقوم هؤلاء بتأجير الرخصة لقاء مبالغ باهظة يتقاسمونها مع الشركة ، ويتراوح بدل الايجار سنويا عن الدونم ١٥٠ ــ ٢٢٥ ليرة فاذا افترضنا ان المزارع بحاجة الى ٥ــ١٠ دونمات لزرعها سنويا فان نصف المردود بلا شك سيذهب بدل ايجار الرخصة والنصف الباقي سيذهب ثمن غذاء وكساء وأجور للسكن وللتعليم ان امكن .

ولنا بعد هذا ان نتصور مدى رداءة الحياة التي يعيشها هذا المسكين . لكن الجريمة الكبرى حصلت عندما اضطر بعض المزارعين لزراعة بعض المساحات غير المرخصة التي لم تزرع سوى لتعويض الخسارة التي لحقت بالموسم نتيجة للسيول. عمدت هذه الشركة بمساعدة قوات من الدرك الى اتلاف محصولهم من الدخان بالقوة . وعندما حاول الاهلون الدفاع عن قضيتهم هذه عمد الدرك الى اطلاق الرصاص كما اعتقلوا قسما منهم وأساموهم شتى انواع التعذيب .

ان هذه المعاملة اللاإنسانية التي يلاقيها ابناء الجنوب قد تضعف من عزائمهم تجاه العدو الذي لا يفصلهم عنه سوى أسلاك شائكة . فبدلا من ان تعمل الدولة على حمايتهم من الخطر المحدق بهم وذلك بأن تقر تسليح القرى الامامية وفرض التجنيد الاجباري نراها بالعكس تعمل على تحطيم معنوياتهم واذلالهم ليستكينوا ويضعفوا امام التهديدات الاسرائيلية وأطماعها في جنوب لبنان ليسهل على العدو تنفيذ مخططه . والمتتبع قضية ابناء الجنوب يرى بما لا يقبل الشك السياسة التآمرية التي تفرضها الدولة والريجي معا لافقاد هذه المنطقة الحس الوطني وحملهم على النزوح وترك الجنوب الى العدو .

***

من شريط فضائح الرأسمالية في لبنان ـ البنك الأهلي[1]

يتابع الشعب اللبناني باهتمام انباء التحقيقات القضائية التي شملت أركان البنك الاهلي ، ومن ثم توقيفهم رهن التحقيق وانتقالهم بقدرة قادر من السجن الى المستشفى !

ان وضع اليد على البنك الاهلي ليس الا حلقة من سلسلة طويلة ، ابتدأت ولم تنته بعد ، تمثل واقع الرأسمالية اللبنانية وتشير الى مصيرها .

ان الرأسمالية اللبنانية القصيرة النفس واللاهثة دوما وراء الربح السريع ـ وهو مرادف للربح غير الشريف خصوصا في الحقل المصرفي والمالي ـ قد ظهر عجزها تكرارا عن وضع الاسس لتنمية قوى الانتاج في هذا البلد ، ولذلك فهي لم تلعب وليس مقدرا لها ان تلعب اي دور نافع للشعب كمثيلتها الغربية في القرن الماضي. وبالتالي فان وضع مقدرات البلد ومقدرات الشعب في يد هذه الطبقة لن يؤدي الا الى الفضائح المتتالية والى تضييع مستقبل هذا الشعب .

ولكن ما هي قضية البنك الاهلي ؟ انها تكرار لسلسلة الفضائح التي يقوم بها اقطاب المال في لبنان تحت ستار العمل المصرفي والتي بدأت بانترا مرورا بالبنك الدولي العربي وبنك التضامن الوطني وبنك الاقتصاد العربي الى البنك الاهلي وبنك الرهونات والحبل على الجرار .

(كتبت هذه قبل وضع اليد على بنك لبنان والشرق الاوسط ، وبنك لومبارد وبنك التسليف المهني) .

وهذه أمثلة من بعض الفضائح في البنك الاهلي وهي غيض من فيض :

١ ـ هذا البنك الذي بلغ رأسماله عشرة ملايين ليرة يسلف أدريان جدي احد اعضاء مجلس ادارته (وصاحب اكثرية الاسهم فيه) مبلغ اثنين وستون مليونا من الليرات اللبنانية باسمه وباسم عدد من الشركات الوهمية ألفها لهذا الغرض ، وبدون ضمانات كافية . وماذا فعل هذا الشخص بكل هذه الاموال ؟ لقد استثمر اكثرها في مشاريع طويلة الاجل خارج لبنان ! اي ان مجلس ادارة هذا البنك (ومن بين اعضائه ثلاثة نواب حاليين هم : عثمان الدنا ويوسف سالم وسورين خان اميريان واحد منهم وزير !) قد تلاعب بأموال المودعين لمصلحة شخص واحد قام باخراج هذه الاموال خارج البلد ...

٢ ـ رئيس مجلس الادارة بول خلاط يتفق مع آخرين من الرأسماليين (احدهم

---

١ ـ «العربي الجديد» ، النشرة (١٣) ، منتصف ايلول ١٩٦٨ .

رئيس مجلس ادارة بنك آخر جورج جبور) لاحتكار أسهم شركة عقارية معروفة فيشترون كمية كبيرة من تلك الاسهم بسعر ٣٣٠ ليرة لبنانية ، ثم يقومون بالتلاعب بأسعار هذه الاسهم في بورصة بيروت الى ان ينجحون برفع سعر السهم الى ٦٧٥ ليرة ــ ثم ماذا ؟ يقوم رئيس مجلس الادارة اياه ببيع قسم من تلك الاسهم لشركة تابعة للبنك الاهلي (وهو نفسه رئيس مجلس ادارة تلك الشركة) بالسعر المضخم.. والنتيجة ان رئيس مجلس الادارة يحقق أرباحا ضخمة بدون تعب يذكر ، وتخسر الشركة التابعة للبنك الاهلي مبلغ ٦٠٠ الف ليرة بعد ان عاد سعر السهم الى قيمته الحقيقية ..

٣ ــ اما عن مكافأة الرأسماليين لبعضهم البعض على «خدماتهم» وعلى «انتاجهم» فإليك مثلا عنها : المدير العام للبنك الاهلي السيد دولابي يتقاضى رواتب ومكافآت سنوية تبلغ ١٧٠ الف ليرة ، وأما رئيس مجلس الادارة بول خلاط ، وهو اقل حظا من المدير العام فيتقاضى ١٥٥ الف ليرة . وأما المستشار يوسف سالم (وهو نائب حالي) فيتقاضى ١٢٥ الف ليرة سنويا !

ولا يكتفي رئيس مجلس الادارة بما يتقاضاه بل يمتلك سيارة فخمة (ثمنها عشرون الف ليرة) يشتريها له البنك وتسجل في موجوداته ، وعندما يبيعها رئيس مجلس الادارة بعد سنتين يضع ثمنها (وهو ثمانية آلاف ليرة) في جيبه الخاص !!

ويتكلمون بعد ذلك عن الازدهار الاقتصادي في لبنان ــ نعم انه ازدهار بعض الجيوب بواسطة التلاعب والغش والاختلاس ، وبدون ان يستفيد الاقتصاد اللبناني بأي شيء يذكر بينما يعيش الشعب الكادح محروما .

والسؤال الان : هل هناك رأسمالية مصرفية في لبنان ؟ ــ لا ، بل هناك نصابون يتسترون تحت هذا الاسم !

***

تشرين الاول ١٩٦٨

كلمة «العربي الجديد»

النضال الطالبي لن يتأثر بالمناورات الرخيصة[١]

مع بدء الموسم الدراسي الجديد تعود ازمة التعليم لكي تحتل مكانها بين القضايا الرئيسية والملحة التي تشغل الاكثرية الساحقة من اللبنانيين من ابناء الطبقات الشعبية .

---

١ ــ «العربي الجديد» ، النشرة (١٤) ، أواسط تشرين الاول ١٩٦٨ .

ويقترن الاهتمام الشعبي بأزمة التعليم لهذا العام بتوقع انفجار طلابي ضخم يهز أسس النظام هزا عنيفا ، ويفتح الباب امام تطورات يصعب تحديدها مسبقا .

والسبب الرئيسي في هذه التوقعات هو تفاقم ازمة التعليم حيث ان النظام القائم يبدي عجزا متناهيا عن تقديم اي حل جذري او جزئي لهذه المشكلة . كما ان الدور الذي لعبته القوى التقدمية في كشف أوضاع التعليم في لبنان وبروز الطلبة كقوة تغييرية على النطاق العالمي ساهما الى حد بعيد في ايصال الرأي العام اللبناني الى حدود التهيؤ لاستقبال انفجار ازمة التعليم ، او ما بات يسمى بثورة تشرين .

وبانتظار هذه الانتفاضة الطلابية ، فقد سارع جماعة الحلف الثلاثي الى تطويقها مسبقا في محاولة لدفعها بالاتجاه الملائم للمخططات الحلفية . هؤلاء يريدون الظهور بمظهر المتعاطف مع احتمالات الانتفاضات الطلابية لسببين رئيسيين .

اولا : لكي يستخدموا هذه الانتفاضة كجسر يعبرون عليه الى الحكم باعتبار انهم لا يشتركون حاليا فيه ، فاذا حدث تغيير وزاري ازداد أملهم في الحصول على المناصب الوزارية .

ثانيا : لكي يضللوا قسما من الرأي العام الطلابي وذلك بالادعاء بأنهم ليسوا ضد تحويل المجتمع اللبناني الى مجتمع عصري متقدم يؤمَّن فيه العلم للجميع .

ولكن هذه المناورات لا تجوز على الطلبة التقدميين ، ولن تؤثر على مخططاتهم، ولن تجهض نضالهم الحازم من اجل نيل مطاليبهم المشروعة بل انهم على العكس من ذلك سيعرفون كيف يجرون كافة أطراف الطبقة الحاكمة المهترئة الى الكشف عن مطامعها ومصالحها القبيحة والى خوض معركة مكشوفة تنهزم فيها اسلحة الكذب والخداع والتهويل مهما كان حاملها ومهما كانت مزاعمه وادعاءاته .

***

مطلوب هانوي عربية وثورة تحرير شعبية(١)

لقد استطاع العمل الفدائي الفلسطيني ان يثبت ببطولاته العظيمة قابليته للحياة، وان يدحض الادعاءات التي كانت تزعم انه فورة عاطفية عابرة لا تؤثر في سير الاحداث . وبات المواطن العربي اليوم اكثر اقتناعا من ذي قبل ان الكفاح الشعبي

---

١ ـ «العربي الجديد» ، النشرة (١٤) ، أواسط تشرين الاول ١٩٦٨ .

المسلح هو «استراتيجية» «لا تكتيك» ، وانه قادر في النهاية على اقتلاع دولة اسرائيل وعلى هدم كيانها المصطنع .

وسواء كانت هذه القناعة صحيحة ام لا ، فان استمرار ثقة المواطن العربي بالعمل الفدائي وبقدرته على تحقيق اهدافه يرتبطان الى حد بعيد بتصعيد الكفاح المسلح وتوسيع دائرة عملياته كما ونوعا حتى يتحول الى ثورة شعبية شاملة ضد اسرائيل وحلفائها كافة .

الا انه يبدو وكأن ثمة ظروف موضوعية وذاتية تعمل على شل حركة الفدائيين وعلى حصرها في نطاق ضيق .

ويمكننا تلخيص هذه الظروف بما يلي :

اولا : ان قواعد انطلاق العمل الفدائي لا تزال حتى الان في ارض نظام معادٍ لكل الحركات الوطنية اي في ارض النظام الاردني . وهذا النظام وان كان يظهر بمظهر الراغب في التعاون او في السكوت عن العمل الفدائي على الاقل .. الا انه من المؤكد ان هذا السكوت ليس أبديا ، وان العرش الهاشمي لن يترك الفدائيين يحولون ارض نظامه كلها الى ارض انطلاق للكفاح الفلسطيني المسلح .

ثانيا : ان انظمة النكسة لا تزال تحاصر العمس الفدائي فتقفل حدودها بوجهه وتجبره بالتالي على ان يضيق نطاق تحركه في منطقة الاغوار الاردنية .

ثالثا : ان الاستجابة العربية في داخل الاراضي المحتلة لمقتضيات العمل الفدائي لا تزال محدودة على الرغم من علامات التحسن التي ظهرت مؤخرا . انه من المؤكد ان جميع المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة لا يقبلون الاحتلال. ولكن بين رفض الاحتلال وبين الاشتراك في الثورة المسلحة مسافة يتطلب اجتيازها تضحيات عظيمة .

رابعا : ان اداة الثورة الفلسطينية لا تزال منقسمة على نفسها الى منظمات عديدة . وبمرور الزمن وتكاثر البلاغات تبتعد عملية التوحيد عن ان تصبح مطلبا واقعيا يسهل تنفيذه .

ان هذه الظروف تؤدي الى نتائج سلبية عديدة يأتي في مقدمتها حرمان العمل الفدائي من القدرة على تطبيق قاعدة تكتيكية رئيسية في حرب الانصار الا وهي قاعدة «اضرب عندما يكون النجاح مضمونا ، وانسحب عندما تكون الخسارة متوقعة» . اذن ان العمل الفدائي ، بانحصار قواعده في منطقة محدودة هي منطقة الاغوار الفلسطينية ، أصبح مكشوفا للعدو مضطرا الى مواجهته على الدوام وفي كل الحالات حتى في تلك التي «تكون فيها الخسارة متوقعة» . ويعود هذا الى سبب بسيط هو ان العمل الفدائي لا يريد ان يفقد «مشروعية» بقائه على الاراضي الاردنية المحاذية للحدود ، هذه المشروعية التي انتزعها انتزاعا في معركة «الكرامة» ببطولات خارقة .

ان وضعا من هذا النوع يؤدي الى تهديد العمل الفدائي بأخطار دائمة وحقيقية قد تهدد وجوده بالاساس . ولا يمكن ايصال العمل الفدائي الى مرحلة

الامان ما لم يتحقق شرطان اساسيان لتصعيد العمل الفدائي واقترابه من تحقيق اهدافه النهائية . الشرط الاول هو اشراك الجماهير الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة على أوسع نطاق بالكفاح المسلح وان كلف ذلك خسائر عظيمة . الشرط الثاني هو خلق «مؤخرة» للعمل الفدائي في كل بلد عربي تكون على استعداد لحماية العمل الفدائي وتوفير العمق الاستراتيجي لتحركاته وعملياته . وهنا يأتي دور الحركات الثورية العربية التي يفترض فيها دون غيرها ان تحول كل عاصمة عربية الى «هانوي» عربية .

***

اقتصاد لبنان معروض للبيع ! (١)

ان تبعية النظام الرأسمالي اللبناني للرأسمالية العالمية ليست بجديدة ، فلقد نشأت الرأسمالية اللبنانية في أحضان السوق الرأسمالية العالمية ، ولكن هذه التبعية في النهاية ، وبالتدريج ، أدت الى زيادة تغلغل الرأسمال الاجنبي بحيث أصبح اخيرا هو المسيطر على الاقتصاد الوطني . وهكذا تحولت التبعية الاقتصادية الى ان أصبح الاقتصاد اللبناني «قاعدة اقتصادية» للرأسمالية العالمية . ومن جهة اخرى اثبتت الرأسمالية اللبنانية عمليا انها لا تستطيع ان تعيش الا في ظل الاستسلام الكامل للرأسمال الاجنبي ، وانها في النهاية لا يمكن الا ان تكون فرعا من فروعه ، تضمن مصالحها من حمايته ، وتحقق أرباحها من أرباحه واستثماراته في لبنان وبقية الاقطار العربية .

هذا هو الخط العام لوضع الرأسمالية اللبنانية واتجاه تطورها في ظل الاحوال الطبيعية . أما الان وبالاصح في السنتين الماضيتين بعد سقوط انترا وانكشاف زيف «الازدهار الاقتصادي» في لبنان وظهور الرأسمالية اللبنانية على حقيقتها ، فقد أصبح كل رأسمالي تقريبا يعد نفسه محظوظا لو استطاع اخفاء اخفاقه بالارتماء اكثر فأكثر في أحضان الرأسمال الاجنبي . باختصار ان الاقتصاد الرأسمالي في لبنان معروض للبيع ، وهو بالفعل يباع شيئا بعد شيء ، وتبتلعه الرأسمالية العالمية، وخصوصا الرأسمالية الاميركية كما تدل الامثلة التالية :

ففي القطاع المصرفي ، وهو عصب الاقتصاد الوطني ، وبالاضافة الى فروع

---

١ ــ «العربي الجديد» ، النشرة (١٤) ، أواسط تشرين الاول ١٩٦٨ .

المصارف الاجنبية التي اجتذبت معظم اموال المودعين ، اخذ الراسمال المصرفي العالمي يسيطر شيئا فشيئا على المصارف «الوطنية» . فبنك صباغ يسيطر عليه بنك الهند الصينية وهو بنك له نشاطات عالمية متعددة ، وبنك نعيم يسيطر عليه كليا البنك الاميركي فيرست ناشيونال اوف شيكاغو وبنك الانماء اصبح تحت سيطرة البنك الاميركي كونتيننتال ايلينوي ناشيونال بنك اندترست .. وحتى الرأسمالية الباكستانية اصبح لها بنك تسيطر عليه هو بنك بيروت العالمي الذي يملكه بنك باكستان المتحد .

كل هذا فضلا عن بنك انترا وشركاته المتعددة التي اصبحت تحت سيطرة الراسمال الاجنبي (الاميركي) والعربي الرجعي (الكويت وقطر) ، وتحت ادارة اميركية صرفة . وكما هو معلوم فان شركات انترا تشمل المرفأ وراديو اوريان وطيران الشرق الاوسط وغيرها .

وفي قطاع الطيران المدني ابتلع الرأسمال العالمي معظم أسهم الشركتين «الوطنيتين» . فطيران الشرق الاوسط يملك بنك انترا ، بادارته الاميركية الجديدة ثلثي الاسهم بينما تسيطر شركة اير فرانس على ثلاثين بالمئة من الاسهم الباقية. وأما شركة ليا فقد «أنقذت» من الافلاس بأن ابتلعها الرأسمال الاجنبي فأصبحت شركة اميركان اير لاينز تملك ٢٠ بالمئة من أسهمها والمليونير الاميركي المعروف لودفيغ ٣٠ بالمئة وبنك صباغ (اي بنك الهند الصينية) ٢٥ بالمئة ـ اي ٧٥ بالمئة من أسهم الشركة .

وفي قطاع تعبئة وتوزيع الغاز تجد الشركات اللبنانية نفسها محاصَرة من قبل الاحتكارات البترولية التي تسيطر على الغاز في العالم ، وقد اضطرت شركتين لبيع نفسها لشركات الغاز الاجنبية ، ولن تتأخر جميع الشركات اللبنانية الاخرى من السقوط لقمة سائغة في فم الكارتل العالمي .

وفي قطاع الصناعة وقطاع الفنادق أمثلة كثيرة عن هذا البيع العلني للمرافق الاقتصادية الهامة : فشركة سيال المينيوم مثلا اصبحت تسيطر عليها الشركة الاحتكارية الاميركية رينولدز ، فضلا عن معمل حديد عمشيت وغيره من الشركات وصناعة السماد التي يحتكرها الاميركيون وفندق فينيسيا يسيطر عليه ايضا الاميركيون .

والخلاصة ان الرأسمالية اللبنانية بتبعيتها المتزايدة للرأسمالية العالمية قد اصبحت تشكل خطرا داهما على مصير اقتصادنا الوطني ، وواجب الطبقات الكادحة ان تقف في وجهها بكل حزم وصلابة لانقاذ اقتصادنا الوطني قبل فوات الاوان .

***

حزب البعث العربي الاشتراكي — أمة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة
القيادة القطرية ــ لبنان

نشرة داخلية

مقررات المؤتمر القطري الثاني عشر

المؤتمر يطرح ميثاقا للعمل الجبهوي في لبنان
الميثاق يهدف الى بناء مجتمع التقدم والكرامة

في شهر تشرين الاول ١٩٦٨ تم انعقاد المؤتمر القطري اللبناني . وقد حضر المؤتمر مندوبون من القيادة القومية وتمثلت فيه جميع المنظمات الحزبية في لبنان. وتضمن جدول اعماله الامور التالية :

اولا ــ قراءة ومناقشة تقارير المؤتمر ثم البت في التوصيات والاقتراحات التي جاءت في التقارير وقد شملت هذه التقارير ما يلي :

أ ــ التقرير الاقتصادي .

ب ــ التقرير السياسي (١) : وقد ألحق به البيان السياسي لجبهة مساندة العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان .

جـ ــ التقرير الثقافي : وقد ألحقت به دراسة طلابية حول الوضع الطلابي في لبنان .

د ــ التقرير التنظيمي .

ثانيا ــ محاسبة القيادة السابقة وانتخاب قيادة جديدة .

---

١ ــ لم يحن الوقت بعد لنشر نص التقرير السياسي المقدم الى المؤتمر ، ولكن الاقتراحات التي جاء بها متضمنة في «الميثاق» المنشور هنا ــ المحرر ــ .

ثالثا ــ الاجابة على بعض الاستفسارات المتعلقة بالوضع القومي . ولقد قرئت في المؤتمر خطة عمل الحزب في القطر العراقي .

لقد سجل المؤتمر بالتقارير التي قدمت اليه وبالمناقشات التي جرت فيه والتوصيات والاقتراحات التي توصل اليها قفزة نوعية في تاريخ منظمتنا الحزبية في لبنان . فلأول مرة ومنذ امد بعيد يضع حزبنا اهدافا مرحلية لكافة جوانب النضال الوطني في لبنان .

لقد انطلق الحزب في وضع هذه الاهداف من ان هذه المرحلة هي مرحلة نضال ضد التحالف الامبريالي ــ الصهيوني وفقا لما جاء في مقررات المؤتمر القومي التاسع:

«يجب ان يعرف بشكل جازم ونهائي ان حزب البعث هو حزب الطبقة الكادحة وان مصلحة هذه الطبقة تقرر أولوية الصراع مع الاستعمار والصهيونية في هذه المرحلة» .

وعلى هذا الاساس فان مجموع هذه الاهداف يشكل ميثاقا يمكن ان تلتقي حوله القوى السياسية الممثلة لجميع الطبقات والفئات المعادية للتحالف الامبريالي الصهيوني وهذا يعني ان ممثلي مصالح البورجوازية الكبيرة وشبه الاقطاع لا مكان لهم في هذه الجبهة باعتبار «ان البورجوازية الكبيرة المرتبطة مصلحيا بالاستعمار الجديد وشبه الاقطاع فئات اجتماعية قد سقطت بحكم ارتباطها بالاستعمار وواقع التجزئة وعليه فانها تسقط بشكل قاطع من قوى الجبهة» (مقررات المؤتمر القومي التاسع) .

ونضال حزبنا يجب ان يتجه الى فضح هاتين الفئتين باعتبار انهما يشكلان امتداد المصالح الاستعمارية والصهيونية . كما ان نضال حزبنا يجب ان يتجه الى تكتيل القوى والطبقات ذات المصلحة الحقيقية في الخلاص من تحكم الاستعمار وتسلطه على مقدرات بلادنا . ان الولاء لهذه القوى والاخلاص لمصالحها وحاجاتها الوطنية يقتضي منا نضالا حثيثا لتحقيق «الجبهة الشعبية القومية» في لبنان .

ان اكتساب حزبنا مركزه القيادي داخل الجبهة كفيل باكمالها مسيرتها الثورية فلا تتوقف عن النضال وتتحول الى قوة معرقلة لنضال الجماهير فيما اذا حققت الاهداف التي أثبتناها في الميثاق اذ انه من البديهي ان هذه الاهداف هي بالنسبة الينا اهداف مرحلية ، وان الاهداف النهائية لحزبنا هي في اقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

ان نجاحنا في تحقيق «الجبهة الشعبية القومية» على مستوى القطر اللبناني يتوقف الى حد بعيد على ما يلي :

اولا ــ ان ننسجم مع الشعارات التي نحملها في نضالنا اليومي .

ثانيا ــ ان ننقل الميثاق الذي أعددناه من العمومية الى الدراسات التفصيلية لكي يرسي نضالنا على اساس متين من الوعي والقدرة على تحديد المواقف الصائبة في اللحظات التاريخية الحاسمة من نضال الجماهير في لبنان . لقد جاءت بعض هذه

الدراسات في تقارير المؤتمر وستعمد القيادة القطرية الى تعميمها على الجهاز الحزبي في اسرع وقت ممكن .

ميثاق لجبهة شعبية تقدمية في لبنان

تميزت فترة الستينات بتبدلات هامة على مستوى الصراع بين الشعوب وبين قوى الاحتكارات والاستغلال في العالم . فلقد اندفعت هذه القوى الى شن هجوم شرس موجه ضد حرية الشعوب واستقلالها ، مستغلة أسوأ استغلال شعار «التعايش السلمي» الذي طرحته الدول والاحزاب الشيوعية المؤيدة للاتحاد السوفياتي ، والانقسامات العدائية التي نمت بين الدول الاشتراكية . ولقد وجهت القوى الاحتكارية في العالم ضرباتها بشكل خاص الى دول «عدم الانحياز» فتمكنت من تصفية انظمة لومومبا ونكروما وسوكارنو ، وصعّدت هجومها على معسكر الدول الاشتراكية الى الاعتداء على فيتنام الشمالية والتحرش بدول حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا .

وأصاب الامة العربية من ضربات الاستعماريين والامبرياليين عدوان الخامس من حزيران فقد سارعت الصهيونية العالمية كحركة استعمارية الى اقتسام غنائم هذه الهجمة الاستعمارية مع الامبريالية الاميركية فتعاون الاثنان في اعداد وتنفيذ ذلك العدوان والى توسيع رقعة قاعدتهما المشتركة اسرائيل على حساب أمن وسيادة الامة العربية .

لقد انعكست تطورات الاحداث في العالم وفي الوطن العربي انعكاسا مباشرا على لبنان ذلك القطر الذي يتميز بشدة حساسيته ازاء اي مؤثر عالمي او عربي . فكان من نتائج هذه التطورات تفاقم عجز النظام القائم في لبنان . وظهر هذا العجز في ذروته يوم الخامس من حزيران ، عندما كانت المواجهة اختبارا للتقدم الحضاري الذي حققته المجتمعات العربية ، واختارت الطبقة الحاكمة في لبنان طريق الهروب من المعركة مغطية موقفها المخزي هذا بترديد النشيد الوطني وبتمييع ارادة القتال عند جماهير اللبنانيين .

ان الطبقة الحاكمة في لبنان تحاول ان تستر عجزها وافلاسها باللجوء الى حلول تؤمن استمرار الامتيازات التي تمتعت بها منذ ورثت الحكم عن الانتداب الفرنسي عام ١٩٤٣ .

كما انها تؤدي من جهة اخرى الى انزال مظالم جديدة بحق الطبقات الشعبية التي تشكل بمجموعها الاكثرية الساحقة من اللبنانيين . وتتلخص الحلول التي تقدمها الطبقة الحاكمة من اجل انقاذ نظامها بما يلي :

اولا : بيع الاقتصاد اللبناني الى الاحتكارات الاميركية وقد تجلى ذلك في تصفية كافة المؤسسات الاقتصادية اللبنانية ـ وخاصة في القطاع المصرفي ـ وفي

بيعها او وضعها تحت ادارة المؤسسات الاميركية .

ثانيا : ممارسة سياسة قمعية ضد القوى التقدمية التي تعبر عن مصالح الطبقات الشعبية في لبنان .

ثالثا : تحريك الصراع الطائفي ، وإلهاء اللبنانيين في معارك بعيدة كل البعد عن مصالحهم الحيوية .

وفيما تسارع الطبقة الحاكمة الى وضع هذه الحلول موضع التنفيذ فانها بحكم ارتباطاتها المصلحية وتكوينها الاجتماعي تحاول بكل وسيلة ممكنة تجنب تقديم تنازلات تخفف من البؤس الذي تعانيه الجماهير الشعبية في لبنان . انّ ما يشجع الطبقة الحاكمة في لبنان على اتباع هذه السياسة المعادية للأماني والحاجات الوطنية هو حالة الضعف والتصدع الذي تعانيه الحركات التقدمية والوطنية في لبنان . لقد وصلت الحركات التقدمية الى حالتها هذه لاسباب عديدة منها انقسامها وتشرذمها وضعف رؤياها الثورية . وكان من نتائج تقديمها تناقضاتها الثانوية على التناقضات الرئيسية مع القوى الرجعية في المجتمع اللبناني ، ان باتت عاجزة عن التأثير على مجرى الاحداث وانكفأت من دور الهجوم على كافة القوى المعيقة لتقدم الشعب في لبنان الى دور الدفاع عن النفس . ان الخروج من هذه الحالة يقتضي تكوين جبهة وطنية تقدمية تناضل من اجل تحقيق اهداف المرحلة الحالية في لبنان ، مرحلة قيام المجتمع الوطني الديموقراطي المتفاعل تفاعلا حيا وعميقا من الانظمة والحركات الوطنية في الوطن العربي ومع الانظمة الاشتراكية في العالم .

على هذه الجبهة يقع عبء تحرير لبنان من السيطرة الاستعمارية التي اخذت تشمل كافة المرافق الاقتصادية والسياسية والثقافية فيه . على هذه الجبهة تقع مسئولية تأهيل لبنان لدرء أخطار الصهيونية المعتدية عنه بالتعاون مع الاقطار العربية الاخرى . على هذه الجبهة يقع واجب تعميق صلات لبنان مع الاقطار العربية الاخرى . اننا لن ننتظر مبادرات هذه الاقطار لكي نلتقي معها في سلوك طريق توطيد الصلات بين العرب ، وانما سنأخذ نحن المبادرة في النضال لتحقيق هذا الهدف انسجاما منا مع حاجات اللبنانيين والامة العربية جمعاء .

ان الوصول الى هذه الاهداف العامة يقتضي تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

في مجال الزراعة :

أ ـ اصدار قانون للعلاقات الزراعية يتضمن :

١ ـ تحديد الملكية الزراعية .

٢ ـ اعادة النظر بالنسب الحالية لتوزيع الانتاج الزراعي بين الفلاح ومالك الارض.

٣ ـ اعتبار العمال المزارعين بمثابة عمال عاديين من حيث خضوعهم لقانون عمل

موحد وللضمان الاجتماعي وطوارىء العمل الخ ...

٤ ـ منح العمال الزراعيين والفلاحين والملاكين الصغار حق انشاء نقابات كل في مجالـه .

٥ ـ السماح ببدء تشكيل تعاونيات زراعية تكون قاعدة لتطوير علاقات الانتـاج باتجاه جماعي .

ب ـ دعم الانتاج الزراعي ورفع مستواه عن طريق :

١ ـ تنفيذ مشاريع الري .

٢ ـ اقامة شبكات الارشاد الزراعي والاكثار من المدارس الزراعية بحيث تشمـل جميع المناطق .

٣ ـ تمكين المزارعين وحدهم من الحصول على قروض طويلة ومتوسطة الاجـل وحصر هذه بمن يعمل فعلا في الزراعة .

٤ ـ مكننة الزراعة وادخال الاساليب الحديثة اليها .

٥ ـ مد شبكة واسعة من المواصلات تشمل جميع مناطق لبنان وتسهل عملية نقل المنتوجات الزراعية .

ج ـ تصريف المنتوجات الزراعية عن طريق :

١ ـ الانضمام للسوق العربية المشتركة .

٢ ـ التوجه نحو دول المعسكر الاشتراكي .

٣ ـ انشاء تعاونيات انتاج لتخفيض الكلفة وبالتالي لتخفيض الاسعار وتعاونيات تبريد لحفظ الانتاج وتعاونيات تسويق ، ...

٤ ـ اعتماد لبنان لمبدأ المقايضة .

٥ ـ تحسين نوعية الانتاج .

٦ ـ اتباع أسلوب التصنيع الزراعي كالمعلبات وغيرها .

في مجال الصناعة :

اولا : حماية المشروعات الصناعية التي يتوفر فيها :

١ ـ القدرة على التنافس مع الصناعات الاجنبية .

٢ ـ التكامل مع اقتصاديات البلاد العربية .

٣ ـ استغلال موارد اقتصادية ومواد أولية لبنانية وعربية .

٤ ـ الكفاءات الفنية العالية والمهارات الدقيقة .

ثانيا : مساهمة الدولة في ايجاد اسواق لهذه الصناعات عن طريق ايجاد :

أ ـ مكتب مشترك من القطاعين العام والخاص يتولى تصريف هذه المنتجات .

ب ـ الغاء الحواجز الجمركية مع الدول العربية والانضمام للسوق العربية المشتركة.

ثالثا : محاولة اجتذاب رساميـــل المفتربين والمودعين العرب للاستثمار

الصناعي وتقديم المشاريع لهم ... كما تجبر المصارف الاجنبية على توظيف جزء من أرباحها في هذا المجال .

رابعا : انشاء بنك للتسليف الصناعي لا يقدم قروضا الا بعد موافقته على قابلية المشروع للحياة .

خامسا : العمل على ايجاد تعاون عربي مشترك لاقامة بعض الصناعات في لبنان لاسيما الصناعات البتروكيماوية .

في مجال القطاعات الاخرى :

على صعيد السياحة والاصطياف والخدمات الاخرى :

١ ـ الاهتمام بالسياحة وتطويرها شريطة ان لا يتم ذلك على حساب القطاعات الاخرى .
٢ ـ تعزيز مركز الاصطياف وسن تشريعات خاصة بتشجيع المصطافين العرب للقدوم الى لبنان .
٣ ـ اقامة مراكز سياحة واصطياف شعبية تمكن الطبقات الوسطى والشعبية في البلاد العربية من زيارة لبنان .
٤ ـ الاهتمام بتطوير الخدمات الادارية والمهنية والفنية العالية التي يقدمها اللبنانيون عن طريق انشاء المختبرات والمؤسسات العلمية ومراكز الابحاث والدراسات والتدريب .

القطاع المصرفي :

١ ـ تقوية اشراف المصرف المركزي وحشده بكل الكفاءات البشرية الوطنية التي تمكنه من القيام بمهمته .
٢ ـ تشديد المراقبة على عمل المصارف جميعها بحيث لا يفسح مجال للتلاعب بأموال المودعين .
٣ ـ ايجاد تشريعات خاصة للمصارف الاجنبية تمنعها من احتكار العمل المصرفي واجتذاب رساميل المودعين واخراجها من لبنان. كذلك تطبيق وايجاد التشريعات التي تفرض على هذه المصارف توظيف قسم من رساميلها وأرباحها في لبنان .
٤ ـ تحويل الاشراف على مصرف التسليف الزراعي والصناعي الى القطاع العام وتحويل اهتمامه الى القطاعين الزراعي والصناعي .
٥ ـ فرض مبدأ التخصص في المصارف وانشاء مصارف للتسليف الطويل الاجل والمتوسط الاجل من اجل مشاريع زراعية وصناعية مثمرة .

٦ ـ تطوير السوق المالية تطويرا يمكن المصرف المركزي من لعب دوره في رسم سياسة نقدية تمنع التضخم كما تمنع الكساد .
٧ ـ التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية ليتمكنا من تأدية اهداف السياسة الاقتصادية دون تعارض .

العلاقات الاقتصادية :

١ ـ العمل على تلافي العجز الحالي في الميزان التجاري والعجز المتوقع في ميزان المدفوعات عن طريق :
أ ـ اعادة النظر في العلاقة التجارية مع كل بلد على حدة بحيث يخف العجز .
ب ـ فرض رسوم جمركية مرتفعة على كثير من البضائع غير الضرورية .
ج ـ منع شركات توظيف الاموال الاميركية من العمل واستنزاف رأس المال اللبناني.
د ـ مراقبة المصارف الاجنبية ووضع سقف معين لقدرتها على التحويل الى الخارج.
هـ ـ تشجيع الصادرات اللبنانية عن طريق اتباع نظام الاتفاقيات الثنائية ـ المقايضة ـ ، المنح ، الاعفاءات الضرائبية .
و ـ تحصيل حقوق لبنان الكاملة من شركات النفط وتوزيع المحروقات فيه .
٢ ـ الدخول في الوحدة الاقتصادية العربية .
٣ ـ اعادة النظر بالعلاقات الاقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي ودول العالم الثالث بحيث تترسخ الروابط الاقتصاديةوبحيث تنفتح الاسواق الواسعة امام البضائع اللبنانية .

التوزيع :

اعادة النظر بتوزيع الثروة والدخل والنشاط الاقتصادي بين الطبقات والمناطق:
١ ـ رسم خطة اقتصادية شاملة تهدف الى تعزيز المشاريع الاقتصادية في مناطق الجنوب والشمال والبقاع تأخذ بعين الاعتبار امكانيات هذه المناطق ومواردها تعتمد على الاعفاءات الضرائبية والتشريعات الاقتصادية .
٢ ـ تعميم المواصلات والكهرباء ومياه الشرب والتعليم في جميع مناطق لبنان .
٣ ـ اعتماد سياسة ضرائبية تعدل القانون الحالي وترفع من معدل الضريبة التصاعدية على الدخل والملكيات الكبيرة وتقلل من الضرائب غير المباشرة على المواد الضرورية وتشرف على رسم سياسة جباية دقيقة لا يراعى احد فيها الا على ضوء المصلحة الاقتصادية العليا .
٤ ـ زيادة معدل الضريبة على التركات وعلى الارباح الكبيرة .
٥ ـ تعديل قانون الضمان الاجتماعي بما يكفل تحسين اوضاع العمال ويمكنهم من

المشاركة الفعالة في ادارة صندوقه .
٦ ـ تعميم الخدمات الاجتماعية المجانية من طبية وتعليمية وغيرها مع الحرص على رفع مستواها .
٧ ـ اشراك العمال في ادارة المصانع ، كذلك اشراكهم في الارباح ..
٨ ـ تطبيق الحد الادنى للاجور بحيث يشمل جميع العمال مثبتين او مياومين .
٩ ـ تعديل قانون العمل الحالي بما يوفر للعامل ضمانات ضد الصرف الكيفي ويؤكد حقه في التعويض ويطلق حرية التنظيم النقابي ويخلصـــه من جور الروتين وتعسف البيروقراطيين اثناء تقاضيه مع رب العمل .
١٠ـ اعتبار جميع العمال عمالا يخضعون لقانون عمل واحد .
١١ـ معاملة العمال السوريين والفلسطينيين على قدم المساواة مع العمال اللبنانيين في جميع المجالات .
١٢ـ فتح كليات تابعة للجامعة اللبنانية في مدن اخرى غير بيروت مع مراعاة ظروف هذه الكليات .

في مجال اعداد اقتصاد الحرب ، ومواجهة العدو :

١ ـ التقيد الكامل بقوانين مقاطعة اسرائيل نظرا لضرورتها الوطنية وفوائدهـــا الخاصة بلبنان .
٢ ـ الاسراع بتحويل اعتماد الاقتصاد اللبناني عن الخدمات الى القطاعات المنتجة للسلع ليتمكن من مواجهة الظروف القاسية .
٣ ـ توزيع المنشآت الاقتصادية في طول لبنان وعرضه وعدم حصرها في مناطق معينة .
٤ ـ اتباع سياسة تقشف شعبية ورسمية والاقلاع عن استهلاك الكماليات والعمل على رفع مستوى الادخار .
٥ ـ مراقبة الشركات الاجنبية العاملة في لبنان والضغط عليها كسلاح اقتصادي من اسلحة المعركة .
٦ ـ الاهتمام لمنافسة اسرائيل في الاسواق العالمية وخاصة في الاسواق الافريقية والآسيوية وطردها منها ..
٧ ـ تخفيف الاعتماد الاقتصادي على الغرب نظرا لتحالفه المصيري مع اسرائيل ، وتقوية الروابط الاقتصادية مع الدول الصديقة للعرب في قضيتهم الاولى .

في المجال الاقتصادي العام :

١ ـ اقامة مشاريع اقتصادية خاصة بالقطاع العام وحشد الكفاءات اللازمة لانجاحها.

٢ ـ اعتماد مبدأ التخطيط المركزي المرتكز على تكامل الخطة وتساند مشروعاتها لتنفيذ الاهداف الاقتصادية المذكورة آنفا ، لا على الخطط التي تعتبر كناية عن مجموعة من المشاريع .

٣ ـ الاهتمام بأجهزة الاحصاء اهتماما كبيرا يجعلها قادرة على فهم كل ظروف الواقع اللبناني ومساعدة المسئولين في استلهام الحلول الاصيلة له .

٤ ـ العمل على اجتذاب الكفاءات العلمية اللبنانية الكبرى من الخارج وتوفير الاجواء الموضوعية لعملها ومساهمتها في خلق لبنان قوي عزيز .

في مجال التربية والتعليم :

١ ـ تمكين كافة ابناء الطبقات الشعبية من الحصول على حقهم الطبيعي في العلم وذلك بتحقيق الخطوات التالية :

أ ـ توفير تكافؤ الفرص في التعليم لجميع اللبنانيين بتدعيم الجامعة اللبنانية وتخفيض الاقساط المدرسية في الجامعات الاجنبية وزيادة المنح الحكومية لطلبتها .

ب ـ ايجاد تسهيلات خاصة بالطلاب باعتبارهم فئة لا دخل لها مبدئيا مما يؤدي الى انخفاض التكاليف وتأمين الجو الملائم لمتابعة الدراسة الجامعية .

ج ـ انشاء كليات خارج العاصمة ، اي في مراكز المحافظات ككليات الزراعة والحقوق والعلوم السياسية مثلا ...

٢ ـ توجيه التعليم بما يتناسب مع حاجات الوطن وخدمة مصالحه بتحقيق ما يلي:

أ ـ فتح كليات للعلوم التطبيقية وتخفيض أقساط الكليات العلمية في الجامعات الاجنبية .

ب ـ انشاء مراكز للبحث العلمي ومراكز احصاء تستوعب الكفاءات الفنية العالية في لبنان .

ج ـ اشراف حكومي على مناهج التعليم ومراقبة تطبيقها وذلك عن طريق تشكيل مجلس اعلى للعلوم والثقافة من أكفأ العناصر العلمية والثقافية الوطنية في لبنان.

د ـ مكافحة مراكز التجسس الموجودة في بعض الجامعات تحت ستار العلم ، والتي تمارس عملها ضد لبنان وبقية الاقطار العربية .

٣ ـ رفع مستوى التعليم بتنفيذ الخطوات التالية :

أ ـ توفير رواتب لائقة للاساتذة تؤمّن تفرغهم للتدريس .

ب ـ اعتماد نظام لتعيين اساتذة الجامعات على اساس الكفاءة العلمية دون سواها، وذلك بالابتعاد عن الاسلوب الطائفي في التعيين وأسلوب الوساطة والمساومة والتنفيعات في تعيين الاساتذة .

ج ـ الاهتمام بمستوى المناهج التعليمية في المدارس الثانوية وتطويرها بما يتناسب

مع متطلبات العصر ، لانها الاساس الذي يؤهل الطالب الثانوي لدخـــــول الجامعات .

د ـ تطوير مناهج التدريس في الجامعات تطويرا عصريا يتناسب مع المهام الملقاة على عاتق خريجي الجامعات ـ برامج العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية على سبيل المثال .

في مجال الحريات العامة :

١ ـ اطلاق حرية العمل السياسي والنقابي ورفع الحظر عن الاحزاب والحركات الممنوعة بسبب انتماءاتها العقائدية .

٢ ـ ازالة كافة مظاهر الفاشية المعادية للعمل الجماهيري والشعبي وذلك :

ـ بالغاء الاعتقال الكيفي من قبل الاجهزة غير المسئولة قضائيا وإحالة المتهمين السياسيين الى القضاء المدني .

ـ حظر التعذيب واهانة المعتقلين وفرض عقوبات صارمة على المسئولين عـن التعذيب .

ـ فرض عقوبات صارمة على كل من يقمع التظاهرات والاجتماعات الشعبيـــة بالاساليب الوحشية .

ـ الغاء كافة القيود على حرية التظاهر والاجتماع وابداء الراي والسفر (لاسيما الى البلاد الاشتراكية) المنافية للمبادىء الديموقراطية والتي تنافي الدستور اللبناني نفسه .

ـ رفع القيود عن المطبوعات ووسائل النشر بكافة أشكالها .

ـ احترام كافة الحقوق الانسانية للمواطنين العرب غـير اللبنانيين والاجانب المقيمين في لبنان ورفع الارهاب بشكل خاص عن اخواننا الفلسطينيين .

٣ ـ استبدال النظامالانتخابي الحالي بنظام آخر تتوفر فيهالضمانات الديموقراطية:

ـ اجراء الانتخابات العامة على قاعدة التمثيل النسبي للاحزاب .

ـ منع الاجهزة الحكومية من التدخل في الانتخابات .

ـ تخفيض سن المقترعين الى ١٨ سنة .

ـ اعتماد البطاقة الانتخابية والصندوق المتجول في عملية الاقتراع .

ـ الغاء الكفالة الانتخابية .

ـ فرض عقوبات حازمة على الراشين والمرتشين .

ـ تحديد المبالغ المسموح بانفاقها في نطاق الحملات الانتخابية .

٤ ـ استقلالية القضاء وتكوين محكمة عليا وإلحاق الامن الداخلي بالقضاء والحد من تدخل السلطات الاجرائية في شؤونه .

ه ـ تسجيل المكتومين والتقيد بالقوانين الدستورية في منح الجنسيات اللبنانية الى غير اللبنانيين .

في مجال الادارة :

أ ـ تطهير الادارة من المرتشين واللصوص والعملاء للدول الاجنبية .
ب ـ الحد من التبذير في النفقات الادارية الذي تدفع ثمنه الطبقات الشعبية .
ج ـ القضاء على المحسوبية والواسطة واعتبار الكفاءة والميزات الاخلاقية والوطنية وحدها مقياسا في التعيينات والترقيات .

في مجال علمنة الدولة :

ـ الغاء المادة ٩٥ من الدستور وكافة القوانين والقرارات والنصوص القانونية المتفرعة عنها .
ـ حجب المساعدات الحكومية عن المؤسسات والهيئات الطائفية .

في مجال السياسة الخارجية :

ـ اعتبار الموقف من القضية الفلسطينية اساسا لعلاقاتنا مع الدول الاخرى.
ـ رفض الحلول السلمية للقضية الفلسطينية واعتبار الكفاح المسلح بشقيه النظامي والشعبي الوسيلة الوحيدة لتصفية الكيان الاسرائيلي .
ـ تعزيز المؤسسات الوحدوية العربية على جميع المستويات الرسمية والشعبية.
ـ دعم ثورة ارتيريا ماديا ومعنويا ضد الاستعمار الاثيوبي المتواطىء مع الصهيونية والامبريالية الاميركية .
ـ النضال الحازم ضد الامبريالية العالمية وعلى رأسها الامبريالية الاميركية والعمل على تصفية كافة مصالحها وقواعدها في المنطقة العربية .
ـ دعم حركات التحرر والثورات والانتفاضات الوطنية في العالم .
ـ تعزيز صلات لبنان بدول المعسكر الاشتراكي وبدول العالم الثالث .
ـ الاعتراف بالصين الشعبية وبألمانيا الديموقراطية وبجبهة التحرير الوطني الفيتنامية «الفيتكونغ» ممثلا لشعب فيتنام الجنوبية .
ـ مكافحة مراكز النفوذ الاجنبي في البلاد .

في مجال الامن الوطني :

ـ تعزيز السلاح اللبناني وخاصة ما يحتاج منه الى كفاءة تقنية (الطيران ،

البحرية ، الاشارة ... الخ) .

- الانضمام الى القيادة الشرقية .
- اقرار التجنيد الاجباري .
- بناء الملاجىء وتحصين القرى الامامية وتسليحها .
- اعتبار الدفاع المدني والاستراتيجية العسكرية مادة دراسة الزامية في صفوف الثانويات .
- تدريب اللبنانيين على حمل السلاح .
- الضرب بيد من حديد على شبكات التجسس والعملاء .
- اطلاق حرية العمل الفدائي الفلسطيني وتقديم العون والمساندة له على جميع المستويات .

***

بعض المقررات والتوصيات على هامش تقارير المؤتمر

حول البرلمانية والانتخابات :

● لا يزال حزبنا منذ خوض المعركة الانتخابية الاولى حتى اليوم يتخبط في عدة مواقف وآراء متناقضة ، كل مرة يطرح فيها موضوع الانتخابات النيابية ، فحسما للغموض الذي يسيطر على موقف الحزب من هذا الموضوع وتجنيبا للحزب من الهزات التي يتعرض لها في كل هذه المناسبات يقرر المؤتمر القطري :

١ - الزام القيادة القطرية المقبلة بتقديم دراسة شاملة حول الانتخابات من الناحية النظرية وتقييم لكافة المعارك الانتخابية التي خاضها الحزب واتخاذ موقف صريح وجريء ونهائي من هذا الموضوع عن طريق عقد مؤتمر قطري استثنائي خاص لمناقشة الموضوع واقرار سياسة خاصة به خلال مدة أقصاها ستة اشهر .

٢ - تقوم القيادة القطرية بتوزيع هذه الدراسة والتقييم على كافة أعضاء المؤتمر القطري قبل اسبوعين على الاقل من تاريخ انعقاد المؤتمر .

حول العمل الجبهوي :

● ان المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي تنفيذا منه لمقررات

المؤتمر القومي التاسع بانشاء جبهة قومية شعبية على المستويين القطري والقومي يقرر ما يلي :

١ ـ الشروع بالعمل على انشاء هذه الجبهة على المستوى القطـــري عن الطريقين التاليين :

أ ـ الاتصال بكافة الفئات الواقعة تحت بند اليسار اللبناني لاقامة جبهة حول ميثاق سياسي واضح يعده الحزب واعتبار هذه الجبهة مفتوحة لكل العناصر الوطنية غير المرتبطة والمستعدة للالتزام بهذا الميثاق .

ب ـ تشكيل منظمات وهيئات شعبية في مجالات مختلفة حول مواثيق معينة يكون عناصرها الحزبيون والمستقلون والعناصر الحزبية الاخرى .

حول العمل الحزبي والشعبي :

● تأليف «ورشات عمل في كل منطقة» في المناطق من الحزبيين والانصـــار تساعد المزارعين ايام الحصاد وفي اعمال استصلاح الاراضي وبهذه الطريقة العملية والاحتكاك الفعلي يمكننا كسب تأييد الاوساط الفلاحية كما ان ذلك يكون وسيلة لاختبار مدى تخلي الحزبي عن التعالي عن الاعمال اليدوية .

● الطلب من القيادة القطرية الجديدة ان تولي العناية الكافية للتثقيف الحزبي بالنسبة للحزبيين والانصار وأن تشرف على ذلك من خلال برنامج توصي باتباعه وتراقب تنفيذه .

● الاهتمام الكافي بالجريدة «العربي الجديـــد» وطرح القضايا الشعبيـــة والاقتصادية فيها باستمرار .

● يقرر المؤتمر القطري ما يلي : يعد الحزب كراريس عن مواقفـــه ودراساتـــه لقضايا لبنانية محددة من اجل توزيعها على الجماهير الشعبية وطرح حزبنا كحزب شعبي اشتراكي يعمل في لبنان .

● ادراج الفقرة التالية في التقرير التنظيمي : اتخاذ المبادرة في انشاء منظمة الطلبة العرب في الجامعة الاميركية التي قادت اضرابات طلابية في الجامعة والتي تحولت مؤخرا الى منظمة كفاح الطلبة . وكذلك العمل على انشاء منظمة كفـــاح الطلبة الثانويين في بيروت .

***

التقرير الاقتصادي

الذي اقره المؤتمر القطري للحزب
المنعقد في أواسط تشرين الاول ١٩٦٨

لئن اتفق جميع محللي الاقتصاد اللبناني على انه اقتصاد خدمات بالدرجة الاولى ، فانهم تفاوتوا في تقدير آثار هذا الطابع الخاص ونتائجه البعيدة المدى واختلفوا ايضا في استخلاص الدروس والعبر الضرورية لتطويره ، وكانوا في ذلك كله يعكسون التباين في ارتباط مصالحهم بهذا النظام . ولقد قفزت ظاهرة الاعتماد الكبير على الخدمات من مجرد ظاهرة اقتصادية عادية الى وضع له مدلول خطير ظهرت تلابيبه مع كل ازمة سياسية واقتصادية او اجتماعية واجهها لبنان وباتت تشكل حجر عثرة في وجه اي بناء وطني واقتصادي سليم ..

١ ـ ان ظاهرة الاعتماد على الخدمات في لبنان تتجلى بشكل واضح حين ندرك ان هذا القطاع يقدم سنويا حوالي ٧٠ بالمئة من الدخل القومي وهي اعلى نسبة في العالم تليها نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الدخل القومي في سويسرا ، حيث تبلغ ٥٩ بالمئة وفي الولايات المتحدة حيث تبلغ ٥٥ بالمئة وفي بريطانيا حيث تبلغ ٥١ بالمئة ولقد اكتسب هذا القطاع اهمية خاصة وصلت مرتبة القدسية عند بعض اللبنانيين ـ حين ارتبط تطوره بالازدهار العام الذي عاشه الاقتصاد اللبناني مع مطلع الخمسينات ، والذي جعله مع غياب الرقابة الحكومية يشكل مبرر وأساس النظام الحر في لبنان .

٢ ـ ولقد أفرز هذا القطاع بأقسامه المختلفة (المصارف ، التجارة ، الايجارات، الحكومة ، النقل ، المواصلات وخدمات اخرى) مجموعة من الفئات الاجتماعية ترتبط به وتدافع عنه وتشكل اساس الكيان السياسي الذي يحميه .. ومن هذه الفئات كبار التجار ووكلاء الشركات الاجنبية ورجال المصارف والسماسرة والتكنوقراطيين والوسطاء . ولقد وجدت هذه الفئات نفسها متحالفة بشكل طبيعي مع رجال الاقطاع السياسي في لبنان والذين بسبب من تقلص مواردهم الزراعية نظرا لطبيعة الملكية الزراعية وجدوا ان قوتهم السياسية المستمدة من الطائفية والعشائرية والعائلية يمكن ان تشكل لهم موردا ماليا كبيرا يتقاضونه من كبار التجار ورجال المال ثمنا للحماية السياسية والقانونية التي يوفرونها لهم ..

٣ ـ ولم تكن القوى الاجنبية السياسية والاقتصادية ببعيدة عن تشجيع هذا التحول في تركيب الاقتصاد اللبناني نحو الخدمات وانما كانت ترى في مثل هذا التحول ضمانة لابعاد لبنان عن اي دور طليعي وطني من جهة او لجعله مقرا لمصالحها وممرا لهذه المصالح نحو البلدان العربية . فمن خلال تحويل الاقتصاد اللبناني الى اقتصاد يعتمد على الخدمات يمكن لهذه المصالح من السيطرة عليه وإحكام الخناق

حوله ، كما يمكنها ايضا من ان تجذب من خلاله الرساميل العربية الى الاسواق الاجنبية ولقد اوعزت هذه القوى لعملائها داخل لبنان بأن يقفوا الى جانب القوى المستفيدة من هذا القطاع ويشكلوا معها حلفا جهنميا يشترك فيه الاقطاع السياسي وكبار التجار ، ورجال المصارف ، والمرتبطون بالغرب وبالاستعمار ... لا بل نجد في بعض الاحيان شخصا واحدا تشترك فيه هذه الصفات جميعها . ولقد تجلى مخطط تعزيز اعتماد لبنان على قطاع الخدمات اكثر فأكثر عن طريق تشجيع بعض الخدمات داخل هذا القطاع على حساب خدمات اخرى ، وغالبا ما تكون الخدمات المنتجة للسوق الخارجية وبالتالي الاكثر تعرضا للانكشاف وبالتالي الاكثر قدرة على جعل الاقتصاد اللبناني اكثر حساسية ... فهذا المخطط مثلا يشجع السياحة بوجه الاصطياف لان السياحة تربط لبنان بالغرب بينما الاصطياف يربطه بالبلاد العربية وهذا المخطط يشجع المصارف الاجنبية على حساب المصارف الوطنية مما جعل الاقتصاد اللبناني تحت رحمتها وجعلها أقنية تتسرب منها الرساميل العربية الى الاسواق الاجنبية كما اخذ هذا المخطط يشجع التجارة والكومسيون وخدمات الترفيه واللهو على حساب تقديم الخدمات الادارية والتقنية التي تتطلب تطويرا في المهارات اللبنانية وتشكل بحد ذاتها ثروة تفرض نفسها في كل الاوقات ..

٤ — ورغم ان الاقتصاد الذي يرتفع فيه حجم مساهمة قطاع الخدمات يعتبر نظريا اكثر تطورا من الاقتصاد الذي يعتمد على الصناعة او الزراعة فان هذه الظاهرة في لبنان تشكل تشويها ومسخا لهذه القاعدة . ففي الدول الراقية وبعد ان تقطع أشواطا كبيرة في نهضتها الزراعية والصناعية يكتسب قطاع الخدمات اهمية متزايدة اما في لبنان فهذا القطاع قد نما بدون نمو القطاعات المنتجة للسلع (الزراعية والصناعية) بل وعلى حسابها ايضا . وفي الدول الراقية يشكل القسم الاكبر من قطاع الخدمات خدمات للسوق الداخلية اما في لبنان فالقسم الاكبر من هذه الخدمات فيقدم للسوق الخارجية مما يشير الى ان السوق الداخلية لا تستطيع ان تستوعب معظم ما يقدمه قطاع الخدمات .

٥ — ان هذا التطوير غير الطبيعي من حيث مراحله الاقتصادية يقابله تطور آخر غير طبيعي من الناحية التاريخية. فقبل عشرين عاما تقريبا لم يكن قطاع الخدمات اكثر شأنا من القطاعات الاخرى رغم انه الان يشكل حوالي ثلثي الدخل القومي . ورغم ان اسباب هذا التطور يمكن ان يكون لها اسباب موضوعية خاصة منها بروز خدمات جديدة كالسياحة والمصارف ومنها بعض العوامل الخارجية كتوسع انتاج البترول العربي وكارثة فلسطين ، والتحول الاشتراكي في بعض الاقطار المجاورة فان التخطيط الوحيد السائد في لبنان هو التخطيط الهادف الى ابقاء الاقتصاد اللبناني معتمدا على مثل هذا القطاع . ولا بد من الاشارة الى وجود ترابط شديد بين مظاهر الرفاه في لبنان وظهور الثروات البترولية في أقطار الخليج فمعظم المصطافين الذين هم احدى ركائز القطاع السياحي يعتمد عليهم . كما ان ودائعهم كانت الى فترة قريبة وربما لا تزال تشكل القسم الاكبر من الودائع المصرفية وهم

في الاساس مسؤولون عن الازدهار الكبير والسريع الذي شهده هذا القطاع . كما ان جزءا كبيرا من الرساميل اللبنانية نمت في أقطار الخليج من خلال التعهدات والمقاولات قبل ان تأتي الى لبنان لتزيد في تحكم طبقة النصف بالمئة بالاقتصاد اللبناني . وبالطبع فان مثل هذا الاعتماد له مساوىء عديدة فهو يجعل الاقتصاد اللبناني مكشوفا شديد الحساسية لاية ازمة داخلية او خارجية ولعل أبرز نواحي هذا القطاع تعرضا لمثل هذه الهزات هو القطاع المصرفي حيث يشكل الخلل فيه ازمة اقتصادية عامة في البلد نظرا لارتباطه الوثيق بالقطاعات الاخرى . ان مثل هذا الانكشاف وخطر الازمة المسلط على رأس لبنان هو الذي يشكل حماية كبرى للنظام القائم فيه . فكما ان الطائفية تستخدم كسلاح لضرب كل تحرك شعبي على الصعيد السياسي اللبناني تحت شعار ضرب الفتنة فان هذا الانكشاف يستخدم كسلاح لضرب كل تحرك جماهيري نحو تطوير الاقتصاد وإرساء دعائم العدل في التوزيع وتحقيق ضمانات معينة لابناء الطبقات الشعبية لا بل حتى المحاولات التي تقوم من اجل بناء وطن سليم تحبط تحت شعار انها تزعزع «الثقة» بالاقتصاد . فلقد اصبحت مقتضيات هذه الثقة ان تتوقف حركة الجماهير وأصبح من مقتضياتها ان يسكت على الظلم والخيانة وكما صار من ضروراتها عدم الحديث عن اي ارتباط وطني بهذا البلد .

٦ ــ وكذلك يشكل الاعتماد الكبير على قطاع الخدمات المصدر الاساسي للخلل في توزيع الثروة بين أفراد الشعب فهذا القطاع نظرا لاستيعابه المحدود اليد العاملة يجعل الفوائد الناجمة عنه تنحصر بفئة محدودة من اللبنانيين كما انه يشكل وسيلة تسرع من تمركز الثروة في يد قلة قليلة من المواطنين .. ان الاحداث المصرفية التي جرت بعد ازمة انترا اتت لتثبت صحة هذه النظرية اذ بتنا نرى كيف اخذت السلطة الاقتصادية تتجمع بين أيدي مجموعة قليلة من الناس أبرزها بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري الذي دعمته الدولة بقروضها الضخمة له ليتسلمه كبار الرأسماليين ويديرونه ويديرون معه المصارف التي تضع الدولة اليد عليها بما يتفق مع مصالحهم .

٧ ــ كما يشكل هذا الاعتماد مصدرا للخلل في توزيع الدخل بين المواطنين فحين نجد ان قطاع الخدمات رغم اهميته الكبرى في الاقتصاد يستوعب نسبة قليلة من اليد العاملة اللبنانية في حين نجد ان القطاعات الاخرى التي تستوعب القسم الاكبر من اليد العاملة لا تشكل حجما ذي بال من الاقتصاد القومي . فحين نجد ان قطاع الخدمات الذي يساهم بحوالي ٦٨ بالمئة من الدخل القومي لا يوظف اكثر من ٢٠ بالمئة من اللبنانيين ، بينما يوظف قطاع الزراعة حوالي ٦٠ بالمئة منهم وهو الذي لا يساهم بأكثر من ١٥ بالمئة في الدخل القومي ، وقطاع الصناعة يستوعب حوالي ١٢ بالمئة وهو الذي يساهم بـ ١٢ بالمئة من الدخل القومي . ولننظر الى هذا التفاوت من جهة ثانية وهي جهة دخل الفرد في كل من القطاعات

المختلفة .. ففي سنة ١٩٥٧ كان الدخل الفردي في القطاعات المختلفة على الشكل التالـي :

الزراعـة : ١٠٨٢ ، الصناعة : ٣٥٠٠ ، البناء : ١٢٤٢ ، الخدمـات المختلفة : ٣٠٨٣ ، المواصلات : ٣٣٣٣ ، الحكومات : ٦٧٥٠ ، التجارة : ٨٨٤٩ ، البنوك : ٤٥٥٠٠ . —

ان هذه الارقام والتي اخذت سنة ١٩٥٧ تظهر ارتفاع الدخل الفردي في قطاع الخدمات بالنسبة الى الدخل الفردي في القطاعات المنتجة للسلع . واذا علمنا ان هذا الاتجاه قد اخذ بالتزايد منذ ذلك الحين وان توزيع الدخل داخل قطـاع الخدمات ذاته هو أبعد ما يكون عن التوزيع العادل نستطيع ان نفهم معنى النتيجة التي توصلت اليها بعثة ايرفد سنة ١٩٦١ من ان ٤ بالمئة من العائلات اللبنانية فقط يزيد دخلها عن ١٥ الف ليرة سنويا ، بينما هناك ٥٠ بالمئة من هذه العائلات يبلغ دخل الواحدة منها ٢٥٠٠ ليرة سنويا .

٨ — اما ظاهرة التشويه الثالثة التي تصيب التوزيع في لبنان فهي تلك التي تتناول توزيع النشاط الاقتصادي في المناطق. فلسبب او لآخر نجد ان جميع أوجه نشاط الخدمات تتركز في مدينة بيروت اولا وفي محافظة جبل لبنان ثانيا بينما تحرم المناطق اللبنانية الاخرى حرمانا كاملا منها . ان تفاوت مستويات المعيشة في لبنان بين المناطق المختلفة يدخل الى صورة الصراع الاجتماعي بعدا ثالثا جديـرا بالدراسة والاهتمام .. لاسيما اذا علمنا ان أشد المناطق تخلفا هي أقربها الـى العدو وأغناها مواردا وبالتالي الاكثر حاجة وامكانية للتطوير والاهتمام .. ولعله من اشد الامور خطورة ان نجد ان ظلم قطاع الخدمات لهذه المناطق قد رافقه ظلم مشابه من القطاعات الاخرى والتي لسبب او لآخر تحرم هذه المناطق من مشاريعها واستثماراتها . فمن ينظر الى خارطة توزيع المنشآت الصناعية في لبنان يرى ان:

٥٠ بالمئة من المنشآت الصناعية موجود في بيروت .
٢٥ بالمئة منها في جبل لبنان وأغلبها في ضواحي بيروت .
١٣ بالمئة منها في لبنان الشمالي والقسم الشمالي منه على وجه التحديد .
٧ بالمئة منها في البقاع .
٥ بالمئة منها في لبنان الجنوبي .

دون ان تهتم الحكومة أدنى اهتمام بضرورة اعادة النظر في هذا التوزيع الغريب العجيب والذي امتد ليشمل الدخل القومي ذاته . ففي بيروت وحدها نشأ حوالي ٥٤ بالمئة من الدخل القومي وفي جبل لبنان ١٦ بالمئة وفي محافظة الشمال ١٣بالمئة والبقاع ٩ بالمئة والجنوب ٨ بالمئة . ولقد عالج اللبنانيون هذه الظاهرة الخطـيرة بالهجرة من مناطقهم الى بيروت او الى خارج لبنان فتصبح هذه المناطق خالية أمامه فخسر لبنان بذلك قسما كبيرا من ابنائه في وقت هو قادر على ابقائهم بكل سهولة بالقرب من عائلاتهم وأهلهم وفي وطنهم. اما القسم الآخر الذي بقي فيه فقد اصبح يشكل حزاما من الفقر والبؤس حول العاصمة. وفي هذا الحزام المحيط ببيروت تعيش

الطبقات الشعبية اللبنانية في ظروف غير انسانيــة بينما تعيش وعلى بعـد كيلومترات منها فقط الطبقة الاخرى بين أشعة النيون ورنات أقداح الوسكي وعلى مقاعد السيارات الفخمة وفي عتمة الملاهي والبارات انحلالا خلقيا يفكها عن كـل ارتباط وطني وقومي وانساني .

٩ ـ ولعل أخطر ما ينتج عن ظاهرة الاعتماد الكبير على قطاع الخدمات هو ما ذكرناه سابقا عن انه مدخل للاجنبي الى اقتصادنا والاقتصاد العربي عموما . فهذا القطاع نظرا لدقته وحساسيته وارتباطه بالقطاع الخارجي كثيرا ما يجد حمايـة لنفسه في كنف القوى الاقتصادية الكبيرة التي تتحمل الازمات والهزات بعـض الوقت . ان احدى السمات البارزة للاقتصاد اللبناني هي ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالتالي تأثره بكل ازماته وانتكاساته الدورية . وهو من جهة اخرى بسبب كونه لا يعتمد بأغلب فروعه على خصائص مميزة للبنان باستثنـاء الاصطياف ، والترانزيت ، فهو غير قادر على الصمود ومنافسة المزاحمين الا اذا طور مهاراته ووسع قدرته وجعل تنظيمه دقيقا .. ونظرا لان السياسة الحكومية في لبنان لم تكن تعمل على تطور هذا القطاع بهذا الاتجاه تحت شعار الحريـة وعدم التوجيه فقد وجدنا هذا القطاع ينهار امام اي ضغط او ازمة داخلية او خارجية يجد الايدي الاجنبية تتلقفه . فمن ينظر الى القطاع المصرفي وهو أبرز قطاعـات الخدمات يرى ان المصارف الاجنبية غير قدرتها المتزايدة على اجتذاب الودائع تظهر وكأنها المنقذ للاقتصاد اللبناني ويتوالى على أبوابها اصحاب المصارف اللبنانيـة طالبين منها شراء مصارفهم وتصحيح أوضاعها . وشركات الخدمات الاخـرى وابرزها الطيران تتعرض لضغط شديد من اجل بيعها للاجانب لا بل ان احداها وهي طيران للشحن طرحت أسهمها في السوق المالية الاميركية ليشتريها من يريد حتى ولو كان صهيونيا . وكذلك الفنادق الفخمة وشركات توزيع البترول والمؤسسات الاقتصادية الكبرى تجد نفسها اما في يد الاجانب او في طريقها الى ذلك . فاذا لم تكن هذه السيطرة هي الاستعمار الجديد فماذا تكون ؟

ان خطورة هذه الظاهرة لا تتجلى فقط في السيطرة الاجنبية على مقدراتنـا الاقتصادية والسياسية وانما تنعكس ايضا فـي انها جعلت لبنان قناة تسحب بواسطتها الثروة العربية الى الخارج . انه من الغريب والمؤلم في الوقت ذاته ان تكون الدول العربية هي الوحيدة بين جميع الدول المتخلفة التي تصدر رساميل الى الخارج وبالذات الى الدول التي تعادي أمانيها ونموها وتساعد اسرائيل على البقاء. ولبنان يلعب دورا هاما في هذا المجال فالمصارف الاجنبية في لبنان حولت قسما كبيرا من ودائعها الى الخارج لتساعد في حل ازمات ميزان المدفوعات في بلادهـا وشركات التوظيف المالي الاميركية استطاعت ان تسحب ما قيمته ٤٠٠ مليون ليرة حتى سنة ١٩٦٦ من اسواقنا ، وضعف المصارف الوطنية وسوء تنظيمها وانهياراتها المفاجئة امام رياح التنظيم قد جعل المودع العربي يتركها الى المصارف الاوروبية والاميركية .

هذا بالطبع غير الارباح الكبرى التي تجنيها شركات النفط وشركات توزيع المحروقات والفنادق الكبرى والمؤسسات الاخرى التي يملكها الاجنبي بواسطة اشخاص لبنانيين . ان كبار المستفيدين من هذا القطاع هم بحق الذين يمكن ان تطلق عليهم صفة عملاء الاستعمار الجديد . لان لا دور لهم سوى خدمة مصالح الاستعمار والعيش على الفتات الذي يقدمه لهم .

١٠ ـ ان هذه السيطرة الكبيرة لقطاع الخدمات قد خلقت عند المواطن اللبناني مجموعة من القيم والمفاهيم الخطرة على اي بناء وطني كما انها قتلت فيه الكثير من العادات والتقاليد الضرورية لبناء حضارة انسانية زاهرة . فقد ادخلت الى نفسه عقلية الوساطة والسمسرة وما تخلفه هذه العملية من رغبة في الخداع وحب المظاهر والاعتماد على الكفاءات الكلامية بدلا من الكفاءات الحقيقية كذلك ولدت عنده رغبة الاستجداء والبخشيش وأحلام الصفقات التي تقلبه من فقير الى غني بين ليلة وأخرى . فحرمته هذه الخصائل من اتباع الطريق العادي لتحسين أوضاعه المعيشية طريق العمل والاتقان وتطوير المهارات والتي بدونها لا يمكن قيام نهضة اقتصادية حقيقية . لقد خلقت هذه الصفات التي رافق نموها قطاع الخدمات انطباعا عن كل من يزور لبنان واللبنانيين انفسهم بأن ابناء هذا البلد مخادعون ذليلو النفس منافقون . وزالت عن اللبناني صورة ابن الجبل الاشم الكريم المقدام الشجاع الذي لا يرتضي على بلده سيطرة لتقوم مكانها صورة السمسار والمرابي والمحتال والجشع والخالي من كل اهتمام وطني ، هذه الصورة التي لا تؤذي فقط الكرامة اللبنانية وانما ايضا الاقتصاد اللبناني ذاته في النهاية . وقد رافق هذا التشويه الكامل للشخصية اللبنانية تراث ادبي يهدف الى عقلنة هذا الاتجاه . فكثر الكلام عن الفينيقيين او تجارتهم في هذا العالم وعن مهاراتهم وفنونهم ووجدنا اللبنانيين يتحدثون عن كيف يبيعون الشمس والهواء ويقتنعون بهذه الحجة . ووجدنا السياسيين يتباهون بجملة لخبير اجنبي قال فيها : اتركوا اقتصاد لبنان على حاله فان اية طريقة لتصليحه لن تفيد .

وأصبح لبنان في النتيجة عاجزا عن تطوير مهارات ابنائه المتعلقة بالخدمات ذاتها فالطريقة التي تدار بها المصارف اللبنانية اثبتت انها بعيدة عن اي معرفة حقيقية بفن الصيرفة . والاسلوب الذي تدار به الفنادق والملاهي يدل على فقدان حس الخدمات الفندقية عند كثير من أرباب هذا القطاع . اذن نجح هذا القطاع في خلق شيء واحد هو حب الربح السريع مع الخلط بين هذا المفهوم وبين مفهوم الربح الكبير .

١١ ـ على ان أخطر ما في ظاهرة الاعتماد على هذا القطاع هو ذلك الذي يتجلى في الاحداث الاخيرة فغير الحقيقة التي ظهرت ان هذا القطاع هو ورم في الجسم اللبناني اكثر مما هو دليل صحة اذ يتأثر بكل ازمة في هذه المنطقة وخارجها والتي لا يكون للبنان فيها اي دور وغير الحقيقة التي تقول ان هذا القطاع قد حوّل لبنان الى فندق فان الاعتماد على هذا القطاع هو عبء على الوطنية اللبنانية وعقبة كبرى

تواجه اي رغبة بتحويل اقتصاد لبنان الى اقتصاد يضطلع بالمهمات الملقاة على عاتق لبنان كبلد عربي مهدد من قبل الصهيونية وكقطر عليه التزامات قومية في معركة التحرير . فبدلا من ان يكون المفهوم السائد هو الاقتصاد من اجل الوطن ، كان الاعتماد على هذا القطاع السبب في جعل المفهوم السائد هو الوطن من اجل الاقتصاد .. وهكذا بدأت تزول عن لبنان معالمه الوطنية لتزول بعدها الفوائد الاقتصادية التي قد جناها زمن «الازدهار» المزعوم .

١٢ ـ اذا كان هذا الاعتماد الكبير على قطاع الخدمات هو سبب الخلل في البنية الداخلية للاقتصاد اللبناني فان هناك خللا في العلاقات الخارجية لهذا الاقتصاد تشكل مع الخلل الداخلي توأما لا بد ان يفضح في النهاية أسطورة الازدهار مع الحرية الاقتصادية. فلقد شهد لبنان منذ ولادته عجزا مستمرا ومتصاعدا في ميزانه التجاري (اي ان صادراته من السلع تقل عن وارداته منها) ، فقد كان هذا العجز سنة ١٩٥١ ، ٢٦٠ مليونا ليصبح بعد عشر سنوات ٨١٣ مليون ليرة وعام١٩٦٥ أصبح ١١٠٦ مليون ليرة، وعام ١٩٦٦ بلغ ١٣٤٤ مليون ليرة لبنانية .

١٣ ـ وكما كانت ظاهرة ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الدخل القومي ظاهرة فريدة بالنسبة لبلد نام كلبنان فان ارتفاع نسبة البضائع الاستهلاكية المستوردة (والكماليات منها على وجه التحديد) هي الظاهرة الفريدة المقابلة. فمعظم بلدان العالم تشهد عجزا في ميزانها التجاري ولكن هذا العجز يأخذ طابعا صحيا لان اسبابه تعود الى استيراد البضائع الانتاجية التي تساهم في زيادة الدخل القومي على المدى البعيد . اما في لبنان فمجموع قيمة البضائع الاستهلاكية المستوردة بلغت سنة ١٩٦١ حوالي ٣٧٧ مليون ليرة في حين ان البضائع الانتاجية المستوردة لم تزد قيمتها عن ٨٩ مليون ليرة ومن اصل مجموع هذه البضائع الاستهلاكية نجد ان ما قيمته ١٧٧ مليون ليرة منها ثمن الكماليات المستوردة وبالطبع ان هذه النسب آخذة بالازدياد مما يشكل خللا اساسيا في التجارة الخارجية .

والملاحظة الاخرى في هذا الصعود هي انه بينما ارتفعت كمية البضائع الاستهلاكية المستوردة بين سنة ١٩٥٧ و١٩٦١ اكثر من ١٩ بالمئة مع العلم ان الدخل القومي لم يرتفع هو ايضا خلال هذه المدة الا ١٩ بالمئة وهي النسبة ذاتها التي ارتفعت بها كمية البضائع الانتاجية المستوردة .

١٤ ـ وكما كانت تشكل ظاهرة الاعتماد الاساسي على قطاع الخدمات مدخلا للمصالح الاجنبية كذلك فان ظاهرة شديدة الخطورة ترافق العجز التجاري من حيث علاقاتنا بالبلدان المختلفة فالبلدان التي نستورد منها اكثر ما نستورد هي أقل البلدان التي نصدر اليها وبالتالي يبلغ العجز معها كميات كبرى (الدول الغربية) العجز مع الولايات المتحدة وحدها حوالي ٣٠٠ مليون ليرة ، بينما البلدان التي نصدر اليها معظم منتوجاتنا هي البلدان التي نستورد منها القليل (البلدان العربية). ان اطلاق حرية التجارة على غاربها تعني اطلاق حرية تحويل لبنان الى سوق للبضائع الاجنبية دون اي مردود وكثيرا ما تذهب أموالنا الى شركات تدفع تبرعات للعدو.

١٥ ــ ولئن لم تظهر وطأة العجز الهائل في الميزان التجاري والذي يشكل حوالي نصف الدخل القومي على الاقتصاد اللبناني فما ذلك الا بسبب ارتفاع نسبة الخدمات التي كان يقدمها لبنان للخارج والتي تدخل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبسبب ورود الرساميل العربية الى لبنان واللتان كانتا تغطيان ذلك العجز ولا تتركانه يتسبب في سحب رصيد العملات الاجنبية والذهب من لبنان. على انه في السنتين الاخيرتين وبعد ازمة انترا ونكسة الخامس من حزيران حصل تطور له نتائج خطيرة على الاقتصاد اللبناني . فبسبب ازمة انترا والازمات اللاحقة التي تعرض اليها الجهاز المصرفي او بسبب ارتفاع الفوائد في خارج لبنان وبسبب ازدياد معرفة المودعين العرب بالاسواق العالمية فقد بدأت تخرج من لبنان كثيرا من الرساميل بالاضافة الى توقف ورود عدد كبير من الرساميل الجديدة اليه . وبسبب نكسة حزيران وفقدان الاراضي المقدسة او الجو المضطرب والمتوتر في المنطقة بدأت ايرادات السياحة تشح بعد ان كان دخل لبنان من الاصطياف ايضا يخف بسبب تحول المصطافين العرب لسبب او لآخر عن لبنان . وهكذا سيبقى العجز التجاري على حاله دون وجود عوامل اخرى سواء في الحساب التجاري او في حركة الرساميل تغطيه رغم ان هذا العجز قد يخف بصورة طبيعية بعض الشيء بسبب قلة الاستيراد نتيجة الانخفاض في الاستهلاك الداخلي على ان هذا الانخفاض لن يكون كبيرا الى الحد الذي يتلاشى معه هذا العجز . وببقاء هذا العجز ستنضب موارد لبنان من العملات الاجنبية والذهب وسيؤدي هذا الى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بعد ان أصبح ثبات هذه القيمة أسطورة من الاساطير اللبنانية ، وهكذا يستورد لبنان الازمات من دون ان يكون هو شريكا بها .. بسبب الخلل الذي يطبع بنية اقتصاده وعلاقاته التجارية .

١٦ ــ ورغم كل هذا فان في لبنان اصرارا غريبا على الابتعاد عن اي تجمع اقتصادي يستفيد منه ويفيد كالوحدة الاقتصادية العربية . فبالرغم من أن هذه الوحدة الاقتصادية لا ينتج منها سوى الفوائد للبنان سواء على صعيد تصريف منتجاته الزراعية والصناعية او على صعيد فتح المجال واسعا امام المصطافين العرب وطلاب الخدمات اللبنانية ام على صعيد تنمية لبنان عن طريق ايجاد سوق واسعة ومواد أولية غنية لصناعته فان ابتعاد لبنان عنها لا يمكن تفسيره الا على ضوء مبررات سياسية تخشى ان تقود الوحدة الاقتصادية الى الوحدة السياسية وتخشى ان تبني هذه الوحدة الاقتصادية من لبنان بلدا حقيقيا قادرا على فك ارتباطه بالغرب وطرد الاستعمار الجديد من اراضيه . ومن جهة اخرى فان تتابع خطوات ترسيخ الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية الموقعة على هذه المعاهدة سيخلق في النهاية حصارا طبيعيا على الاقتصاد اللبناني نظرا لزوال الرسوم الجمركية بين هذه البلاد .

وهذه الحقيقة المتوقعة ستضع الاقتصاد اللبناني امام ثلاثة حلول :

١ ــ الانحياز الكامل للاقتصاد الرأسمالي .

٢ ــ الدخول في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية .

٣ ــ ايجاد صيغ مناسبة للحؤول دون اشتداد الحصار الاقتصادي عن طريق عقد الاتفاقات الثنائية .والاتجاه نحو انشاء سوق عربية مشتركة وليس الوحدة الاقتصادية ــ (انشاء السوق السياحية العربية المشتركة) .

١٧ ــ وضمن هذه الفوضى المخطط لها في الداخل والخارج نجد ان لبنان رغم اصرار أساطنة النظام الحر على اعتباره رمز التقدم والازدهار والرقي يعاني من ضعف هائل في التنظيم والتخطيط في جميع مؤسساته الحكومية والاهلية . فالادارة تحولت الى مزرعة للمحاسيب والانصار لا تقدم خدمات تذكر للمواطنين اللبنانيين رغم تمتعها بأعلى الامتيازات . والمؤسسات الاهلية تدار بأسلوب عشائري لا يمكنها من التطور حتى تصبح مؤسسات قادرة وقوية. والتخطيط شيء لا يتعدى اسم وزارة من وزارات الدولة فهو غائب على كل مناحي الحياة اللبنانية . وبكلمة فان الدولة في لبنان لا تمت الى هذا العصر بصلة . واذا ما حاولت ان تنظم قطاعا من القطاعات وجدت ان هذا القطاع مهما كان مزدهرا ينهار امام اول بادرة تنظيم انهيارا كاملا (القطاع المصرفي مثلا ...) واذا ما ارادت ان تجري احصاء لجانب معين من الاقتصاد اللبناني وجدت ان غير المعلوم منه اكثر من المعلوم ، وغير المنظور أشد اهمية من المنظور . فميزان المدفوعات تقريبي لان كثيرا من الاموال التي تدخل لبنان او تخرج منه لا يمكن حسابها . والدخل القومي تقريبي لان كثيرا من القطاعات والمؤسسات خارج نطاق الدولة ولا تفصح عن حقيقة نشاطها الاقتصادي ، وحركة الرساميل تقريبية لان «سرية المصارف» تقضي بذلك هذا بالطبع غير ضعف حتى لا نقول عدم وجود مراكز للدراسات او الاحصاء عن الاقتصاد اللبناني ومن المخجل القول ان ازمة السيولة التي انفجرت مع ازمة انترا كان يمكن ملاحظتها قبل اشهر لو كلف احد الاقتصاديين نفسه عناء مراقبة ارقام الكتلة النقدية . ومن هنا نجد ان المحاولات التي جرت لدراسة الاقتصاد اللبناني وتقييمه هي محاولات تقديرية لا يمكن رفضها كما لا يمكن القبول بها .

١٨ ــ وحتى العلاقة المالية المباشرة بين المواطن والدولة والتي تتم عبر الضرائب فانها تحمل من العثرات اكثر مما تحمل من الدقة والفائدة... فغير ان هذه الضرائب لا تجبى في كثير من الاحيان من الطبقات الغنية . وغير ان القسم الاكبر منها هو ضرائب غير مباشرة يتحمل العبء الاكبر منها ابناء الطبقات الشعبية فان التشريع الضرائبي ذاته متخلف تخلفا كاملا عن استيعاب حاجات الدولة اللبنانية وعن متطلبات التوزيع العادل للدخل والثروات وحتى هذا النزر اليسير لم تستطع الطبقات الغنية تحمله بل هي تعمل اليوم من اجل تخفيضه والغائه اذا امكن (شعار حزب الكتائب الغاء ضريبة الدخل لانها لا تجبى) ، واذا قلنا انه ربما تضعف الدولة امام ابنائها ولكن الغريب ايضا ان تضعف اكثر امام الغريب ومثال شركات البترول وتوزيع المحروقات في لبنان والعائدات الزهيدة التي تدفعها هو خير مصداق لما نقول .

١٩ ــ ان الاقتصاد اللبناني الحر الذي تطبعه هذه السمات كلها كان يقف

باستمرار عاجزا عن حل اية ازمة او مشكلة يواجهها وكان الحل المثالي له هو التأجيل والتسويف كما كانت كل فئة متضررة من احدى المشاكل لا تجد أمامها غير طريق الاضراب لتفرض على النظام بعض التنازلات. انه يكفي استعراض بعض المشاكل الاقتصادية المزمنة لنعرف عجز هذا النظام عن حل اية واحدة منها :

١ ــ تصريف المنتجات الزراعية .

٢ ــ تنظيم قطاع الخدمات لاسيما القطاع المصرفي .

٣ ــ الازمة الناشئة بين الصناعيين والتجار .

٤ ــ ازمة التبغ .

٥ ــ ازمة الشمندر السكري ومصانع السكر .

٦ ــ ازمة الجامعة اللبنانية وخريجيها وأزمة التعليم الثانوي .

فاذا كان هذا النظام عاجزا عن حل هذه المشاكل العارضة فكيف يستطيع ان يقوم بأعباء التنمية والتطوير الاقتصادي لهذا البلد النامي والتي هي مهمة اساسية في هذه المرحلة . ولعل أبرز مثال على هذا العجز كيف تصبح الخطط الخمسية في لبنان مجرد لائحة مشاريع عمرانية لا يربط بينها اي منطق ومن ثم لا ينفذ القسم الاكبر منها بسبب عدم وجود المال . ان هذا العرض السريع لحالة الاقتصاد اللبناني تجمع على ان النظام الحر قد بدأ مرحلة الاحتضار وان أبرز معالمه ستجد نفسها تنهار الواحدة تلو الاخرى الا ان أخطر ما في الامر ان هذا الانهيار سيتم لمصلحة القوى الاستعمارية التي هي وحدها موجودة في الساحة والتي تستعد لمرحلة السيطرة المباشرة على الاقتصاد اللبناني والحياة اللبنانية بمختلف الوجوه ولا يبدو غريبا ان تخلع عنها حتى ورقة الديموقراطية الليبرالية المزيفة لتقيم حكما فاشستيا يضرب الحركة الشعبية وهي في مهدها ويحمي المصالح الاجنبية. انتفاقم الازمة المصرفية وتصاعد نفوذ ودور المصارف الاجنبية وبداية ظهور العجز في ميزان المدفوعات ككل وليس في الميزان التجاري وحده نتيجة انخفاض السياحة والاصطياف وتدني حركة الرساميل الداخلة الى لبنان وكثرة الرساميل الخارجة منه وما ينتج عن هذا العجز من شح في احتياطي لبنان من الذهب والعملات الاجنبية وكذلك تفاقم ازمة تصريف المنتجات الزراعية .. مما يؤدي الى انخفاض كبير في مستوى النشاط الاقتصادي ككل ويضطر الكثير من اللبنانيين الى الهجرة ..كما ان تسارع نسبة زيادة السكان في لبنان سيطرح مشكلة عميقة الجذور في المجتمع اللبناني :

اولا ــ ان القطاع المتقدم والذي يقتطع المقدار الاكبر من الدخل القومي هو قطاع الخدمات . ولا يمكن لهذا القطاع ان يستوعب الزيادة المرتفعة في عدد السكان.

ثانيا ــ القطاع المالي (المصرفي) هو القطاع الذي ينال الدخل الاكبر بالنسبة لعدد العاملين به وهذا الاتجاه هو في تزايد مستمر مما يعني تمركز القسم الاكبر من رؤوس الاموال الوطنية في المركز الذي لا يستطيع استيعاب اي عدد اضافي من اليد العاملة التي اشتدت هجرتها . على ان خط التطور رغم حتمية حصوله

قد يؤخره بعض الشيء ، مسمى خاص يبذل لحقن النظام اللبناني ببعض ما يكفل مزيدا من الوقت فقد تلجأ الدولة الى سياسة انفاق واسعة النطاق من اجل تحريك الحياة الاقتصادية وقد تلجأ الى بعض المنح والمساعدات والتشريعات التي تفعل فعل المخدر ولكنها لا تحل شيئا من المشكلة الاساسية التي تزيد تعقيدا وبالتالي تصبح اكثر قابلية للانفجار . وكل هذه الامور على كل حال سوف تزيد من الارتباط بالاجنبي . ان كل الترقيعات التي قد تحصل ستساعد على فتح مزيد من الثغرات في جدار هذا النظام وبالتالي تمكن القوى الجديدة من ضربه لاقامة اقتصاد جديد متين يحقق للبنان وجوده الوطني ويمكنه من الاضطلاع بأعباء الالتزام القومي في المعركة الصهيونية .. فمن هي هذه القوى الجديدة ؟ وما هي المهمات الملقاة على عاتقها .

ان تحليلنا السابق يوضح لنا ان القوى الجديدة المعارضة للبنية الحالية للاقتصاد اللبناني والمستفيدة من اقامة اقتصاد وطني سليم يمكن تعدادها على الوجه التالي :

العاطلون عن العمل والعاطلون جزئيا :

العمال : وهم القوة التي تكون مصلحتها مع كل تقدم وتطور في الاقتصاد والتي تعاني حاليا من شرور غلاء المعيشة وعدم الاستقرار الاقتصادي ونهب الطبقة الحاكمة لكل خيرات هذا البلد وعدم وجود الحد الادنى من الضمان الاجتماعي والحياتي لها .. بالاضافة الى البطالة التي يتوقع لها ان تزداد نتيجة ركود النشاط الاقتصادي ونتيجة تزايد اليد العاملة حوالي ٢٠ الف شخص سنويا دون ان يستطيع اقتصاد الخدمات ان يستوعبهم . ان ٨ بالمئة فقط من اليد العاملة اللبنانية (٦٢ الف عامل) يعملون في الصناعة رغم ارتفاع المردود الحدي في هذا القطاع كما ان مصلحة العامل في هذه المرحلة تكون مع قيام اقتصاد وطني متين عماده الصناعة والزراعة وقيام تصنيع واسع يوفر لهذا العامل اجرا مرتفعا وضمانات حياتية محترمة .. لان الطابع الاساسي لهذه الصناعة هي صغر حجم مؤسساتها (١) .

الفلاحون والمزارعون الصغار : ان مصلحة هؤلاء تتركز بتطوير هذا القطاع تطويرا كبيرا اذ انه يستخدم اكثر من نصف اليد العاملة اللبنانية بينما لا يساهم

---

١ ـ بناء حجم المؤسسات الصناعية : من اصل ٦٠٠٠ مؤسسة صناعية لا توجد اكثر من ١٠ مؤسسة توظف اكثر من ١٠٠ عامل بينما ٣٠٠ مؤسسة توظف ما بين ٢٥ ـ ١٠٠ عامل و٣٥٠٠ مؤسسة تستخدم اقل من ٥ عمال .

بأكثر من ١٥ بالمئة من الدخل القومي ان مصلحة هؤلاء تتركز بايجاد نظام يؤمن تصريفا مستمرا لمنتجاتهم . هذا بالطبع غير النظام الذي يوفر علاقات انتاج تكفل رفع الاستغلال عنهم وتخفيض كلفة الانتاج في مزارعهم . على انه من الضروري الاشارة الى ان وجود فلاحين بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة غير متوفر في لبنان ومعظم فلاحيه هم من اصحاب الملكيات الصغيرة . ان ٤٠ بالمئة من الاستثمارات الزراعية يتم استثمارها بشكل مباشر بواسطة اصحابها . وال ٦٠ بالمئة الباقية تمارس فيها أشكال الاستغلال على نوعين . المحاصصة او المشاركة حيث يقسم المحصول بين المالك والفلاح وتشكل ٥٥ بالمئة من مجموع الاستثمارات الزراعية . اما الباقي ٥ بالمئة فيتم عن طريق الاستئجار .

البورجوازية الصغيرة : وهي تضم جموع المثقفين والحرفيين وصغار التجار وصغار الموظفين ...

فالفئة الاولى تعاني من ظلم النظام القائم وهدره لكفاءاتها وكبته لامكانياتها وهي لا تجد لنفسها طريقا الى الحياة الا اذا تخلت عن كل قيمها وتمرغت على ابواب الاقطاعيين السياسيين وكبار التجار والرأسماليين ... والنظام الحر ليس الا مصادرة لحريتها الكريمة . والحرفيين يشكون من مزاحمة البضائع الاجنبية دون وجود اية حماية لهم او تنظيم يضمن حقوقهم ويقيهم شرور عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي . وصغار الموظفين الذين تخضع توظيفهم ونرقياتهم لعوامل غير الكفاءة يصبحون أسرى المحسوبية والعشائرية والطائفية مما يهدر كرامتهم ويشل فعاليتهم ويشتت امكانياتهم وكذلك صغار التجار الذي يتحكم فيهم التاجر الكبير فيفرض اسعاره وشروطه ويشدد ملاحقته لهم مما يجعلهم منهكين يلهثون وراء القرش ليدفعونه للتاجر الكبير ويلجأون في ذلك الى كافة انواع الخداع والكذب مع الزبائن مما يجعلهم يتناقضون مع قيمهم ومعتقداتهم واخلاقهم .

اما الصناعيين الوطنيين فهم طبقة تقف بحكم مصالحها الى جانب التصنيع وبناء اقتصاد مستقل عن السيطرة الاجنبية على انه من الضروري في هذا المجال التأكد من وطنية الصناعي وذلك عن طريق معرفة :

١ ـ ان يكون وطنيا (اي لبناني او عربي من خارج لبنان) .

٢ ـ ما اذا كان يدخل عن طريق نشاط آخر مع الطبقات المستفيدة من هذا النظام ، كأن يكون تاجرا كبيرا او وكيلا لشركة اجنبية او اقطاعيا سياسيا او رجل مصارف .

٣ ـ قابلية صناعته للسوق اللبناني والعربي ومدى استخدامها للمواد الاولية الاجنبية وعن حقيقة علاقاتها بالشركات الاجنبية .

٤ ـ مدى استفادة الاقتصاد اللبناني من صناعته .

٥ ـ النظر الى تطور علاقته مع الجماهير العمالية .

ان هذا التحالف تكمن مهماته في بناء اقتصاد لبناني متين قادر على الاضطلاع بمهام المتطلبات الوطنية في هذه المرحلة وذلك ضمن الخطوط العريضة التالية :

١ ـ اعادة النظر في التركيبة الحالية للاقتصاد اللبناني باتجاه زيادة الاعتماد على القطاعات المنتجة .
٢ ـ ادخال لبنان في الوحدة الاقتصادية العربية .
٣ ـ اعادة النظر في العلاقات التجارية الحالية للبنان ضمن أسس تكفل تخفيض العجز فيها وتخفيضه بشكل خاص مع الدول الاجنبية .
٤ ـ اعتماد سياسة تقشف حكومية وشعبية .
٥ ـ تحرير الاقتصاد اللبناني من السيطرة الاجنبية .
٦ ـ دفع علاقات الانتاج باتجاه مزيد من المكاسب للطبقات الشعبية دون ان يتعرض ذلك لاهداف بناء الاقتصاد الوطني .. لاسيما دخول القطاع العام الميدان الاقتصادي .

**

التقرير الثقافي

الذي أقره المؤتمر القطري الثاني عشر

تعتبر الثقافة كظاهرة متقدمة مقياس تطور الشعوب ورقيها ، فهي تتصل بحياة الامة وتراثها وتعبر عن مشاعرها وآمالها وتكون في غالب الاحيان نتاج ايديولوجيات معينةومواقف فكرية وعقائدية. ولا يقتصر المجال الثقافي على ناحية محددة من مناحي الحياة لكنه يترجم في أشكال واطر متعددة تتخذ أوجه نشاطات مختلفة كالادب والفن والعلم ووسائل الاعلام . ونحن في مسيرتنا الطويلة اذ نتصدى لمغالبة الواقع ومجابهته لا بد لنا ان نتعرف على الصورة الحقيقية لهذا الواقع ولا بد في هذا المجال من ان نعرج على المجال الثقافي لنتفهمه ونسبر أغواره ونحاول قدر المستطاع ان نكتشف امراضه . آنذاك يمكننا ان نحول هذا الواقع المريض الى واقع آخر ثوري في مضامينه ، تقدمي في معانيه لننطلق به ونعتمده كوسيلة ناجعة في عملية التحول الاجتماعي . فالثقافة بحد ذاتها في نهاية المطاف لا تعدو ان تكون احدى وسائل التحول الاجتماعي ، فبواسطة هذه الوسيلة يمكننا ان نؤثر على عقول الجماهير ونوجهها التوجيه الصحيح واننا لن نتناول جميع أوجه المجال الثقافي بل سنكتفي بعرض شامل لبعض النواحي حيث نركز على :

اولا ـ السمات الاساسية للثقافة في لبنان .

ثانيا ـ اسباب هذه السمات .

ثالثا ـ العوامل المكونة لهذه الثقافة .

رابعا ــ النظام التعليمي .
خامسا ــ دور النشر ووسائل الاعلام .

لم تتسم ثقافة بلد في العالم بالفرادة كلبنان ، ذاك ان ثقافته قد تكونت من حضارات متباينة عبر الأجيال والسنين الطويلة ولئن كان لبنان قد جنى بعض الفوائد الايجابية بفضل هذا التباين الحضاري فتمكن من الاتصال المباشر بالفكر الغربي وتكونت لدى بعض مثقفيه منهجية علمية في التفكير واطلاع واسع على التراث الانساني . غير ان هذا كله قد خلف نتائج عكسية تجلت في عدم تولد ثقافة موحدة شاملة تنبع من ايديولوجية ثابتة تتصل اتصالا واقعيا بالحضارة العربية والمجتمع العربي . ولا نغالي في الحقيقة اذا قلنا ان الثقافة في لبنان قد بقيت بعيدة كل البعد عن ان تكون مشدودة الى عقيدة معينة او فكرة واضحة بل انها بقيت تتراوح بين تيارات مختلفة دون ان تلتقي لقاء أصيلا مع الثقافة العربية . ولن يغير من هذه الحقيقة كون النهضة الادبية والفكرية في لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد أسهمت في تقدم الثقافة العربية عن طريق كتابات بعض الادباء اللبنانيين، كاليازجي ، بطرس كرامة ، وسلمى صائغ ، او ان يكون قد نشأ في لبنان تيار سياسي عقائدي يتجاوب مع اماني الامة العربية في التحرر والاستقلال ابان السيطرة العثمانية .

لقد بقي التيار المركنتيلي وما يمثله من مصالح نفعية وفردية التيار الاشد تأثيرا على منهج الحياة في لبنان وكان لا بد ان يتناول هذا التأثير المجال الثقافي . وانطبعت الثقافة بين أوائل القرن الثامن عشر من عصرنا الحاضر بهذا التيار . وكانت تتراوح في استسلامها وتقديمها للاعتبارات المصلحية حسب ما تكون القوة المسيطرة ، فقد وقعت تحت تأثير رجال الاكليروس احيانا وتحت سيطرة الانتداب الفرنسي حينا آخر . ولا يمكن ان ننسى في هذا المجال دور المدارس التبشيرية الانجيلية والمصالح الراسمالية الاحتكارية . بفضل كل هذه التأثيرات غدت الثقافة عندنا سطحية فارغة لا تتصل بواقع الحياة ولا تعبر عن أماني الجماهير العريضة وتحولت الى اداة للسيطرة والتوجيه والتأثير بيد الفئات المستغِلة صاحبة النفوذ والمصلحة في الابقاء على الاوضاع السيئة وأخفقت الثقافة فوق كل هذا في الرد على كثير من التساؤلات بروح علمية مجردة ولم تضع المنهجية ولا الاتصال الحضاري بخدمة الجماهير ومصالحها فاستمرت الثقافة فوقية لا تعنى بمواجهة الواقع .

اسباب هذه السمات : ولعل اسباب هذه المظاهر المرضية تتصل في الدرجة الاولى بتكوين المجتمع اللبناني لتلتقي مع النواحي السلبية فيه التي تكونت عبر السنوات الطويلة . فالنظام الحر يعتبر المستفيد الاول من جو الميوعة والسطحية. هذا النظام يحرص دوما على ان يقتصر التعليم على ابناء فئة معينة وأن تبقى السياسة التعليمية مجزاة المنبع مبعثرة الهدف فيترك الامر بيد مجموعات متباينة تتنطح بصورة غير مشروعة لتتقاسم ولتتوزع المغانم لا يجمع بينها سوى اصرارها على المحافظة على الاوضاع الراهنة والوقوف سدا في وجه التقدم ومصلحة العدد

الاكبر من الجماهير . ولا يعتبر ثانويا دور المؤسسات الاجنبية التي تتستر باسم الحرص على الاهداف الروحية والدينية تارة وتارة باسم الغيرة على ارساء مبادىء الحرية الفكرية من المساهمة السلبية في تمييع الفكر وزعزعة الثقة في الثقافة العربية ، ولئن كان يسجل لهذه المؤسسات الثقافية الاجنبية دورا ايجابيا في اطلاع اللبنانيين على الحضارة الغربية الا انه لا يجوز ان نسقط من الحساب ان هذه المؤسسات لعبت ولا تزال تلعب دور «الحارس الثقافي» لاوضاع التجزئة والتخلف والتمايز الاجتماعي ، فقد عمدت في كثير من الاحيان الى الكشف عن أقنعتها وعملت بالجهر والعلانية على محاربة الافكار الثورية التقدمية متذرعة بحجة الحرص على المحافظة على المستوى الثقافي والتعليمي . لقد طبعت الطائفية الثقافة في لبنان بطابعها المتين وأخضعتها لاعتباراتها ومصالحها لا بل فقد استخدمتها كوسيلة لتكريس الانقسام في المجتمع وتغذية الفوارق حتى امسى الشعب في لبنان بفضل الانقسام الطائفي والتباين الثقافي شيعا وجماعات لا تؤلف بين ابنائه اية فكرة ولا تجمعه عقيدة . ويغدو تعداد الاسباب لواقع الثقافة في لبنان ناقصا اذا لم نقم وزنا لدور العقلية التجارية المهيمنة فقد طبعت العقلية التجارية الكثير من النشاطات الحيوية في المجتمع وقد تعاظمت مخاطرها وتزايدت آثامها لتتناول أقدس الامور. ولم يعد من المستغرب ان تصبح المتاجرة بالتعليم امرا مألوفا فيقبل عليها من يشاء. وقد كان لذلك نتائج سلبية ومؤثرة على تدني المستوى التعليمي وانحطاطه .

المؤسسات التربوية في لبنان

يتوزع التعليم في مختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية مؤسسات حكومية ومؤسسات خاصة ويندرج تحت المؤسسات الخاصة المؤسسات التالية :

١ ــ المؤسسات الاهلية ، ٢ ــ المؤسسات الاجنبية ، ٣ ــ المؤسسات الطائفية.

ان التعليم الخاص سواء كان على المستوى الجامعي ام الثانوي او الابتدائي ما زال يؤمن القسم الاكبر من التعليم .

التعليم الجامعي : يرجع تاريخ ميلاد التعليم الجامعي في لبنان الى قيام مؤسستين كبيرتين في القرن التاسع عشر : جامعة بيروت الاميركية (١٨٦٦) وجامعة القديس يوسف (١٨٨١) . وبعدها أنشئت على التوالي ، مدرسة الآداب العليا ، والاكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة ، والجامعة اللبنانية ، وانشئت اخيرا سنة ١٩٦٠ ــ الجامعة العربية . وفي البداية كانت الجامعة اللبنانية لا تضم حتى سنة ١٩٥٩ ، سوى دار المعلمين العليا ، وقد انحصرت مهمتها بتخريج اساتذة التعليم الثانوي . وفي سنة ١٩٥٩ تم انشاء معهد الحقوق ومعهد الآداب والعلوم وفي سنة ١٩٦١ أنشيء معهد العلوم الاجتماعية .

طلاب الجامعة اللبنانية : تراوح عدد الطلاب والطالبات في الجامعة اللبنانية

بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٦٦ على الوجه الآتي :

سنة	ذكور	أناث	المجموع
١٩٦٠ – ٦١	١٠٨٢	١٢١	١٢٠٣
١٩٦١ – ٦٢	١٦٥٧	١٥٢	١٨٠٩
١٩٦٢ – ٦٣	٢٨٣٤	٣٥٧	٣٢٠٩
١٩٦٣ – ٦٤	٥٤٨٣	٦٠٩	٦٠٩٢
١٩٦٤ – ٦٥	٤٢٦٦	٦٣٠	٤٨٩٦
١٩٦٥ – ٦٦	٤٩٩٤	٦٥٦	٥٦٥٠

ومن احصاء جنسيات الطلاب والطالبات يتبين ما يلي :

سنة	القطر اللبناني	الاقطار العربية الاخرى
١٩٦٢ – ٦٣	٨٤ بالمئة	١٦ بالمئة
١٩٦٣ – ٦٤	٨٨ بالمئة	١٢ بالمئة
١٩٦٤ – ٦٥	٨٥ بالمئة	١٥ بالمئة
١٩٦٥ – ٦٦	٦٧ بالمئة	٣٣ بالمئة

ومن احصاء أعمار ثلاث فئات من الطلاب (أقل من ٢٠ سنة ، ومن ٢١ سنة الى ٢٣ سنة ، ومن ٢٤ سنة فما فوق) يتبين ما يلي :

سنة	ما فوق ٢٤ سنة	من ٢١ الى ٢٣	اقل من ٢٠
١٩٦٢ – ٦٣	٦٤ بالمئة	٣٠ بالمئة	٦ بالمئة
١٩٦٣ – ٦٤	٥٩ بالمئة	٣٣ بالمئة	٨ بالمئة
١٩٦٤ – ٦٥	٦٠ بالمئة	٣٢ بالمئة	٨ بالمئة
١٩٦٥ – ٦٦	٤٩ بالمئة	٤٨ بالمئة	٣ بالمئة

ان احصاء الطلاب في كل معهد على حدة يبين ان هنالك اقبالا على معهد الحقوق والعلوم السياسية .

	١٩٦٢–٦٣	١٩٦٣–٦٤	١٩٦٤–٦٥	١٩٦٥–٦٦
حقوق علوم سياسية	٥٩ بالمئة	٦٨ بالمئة	٦٣ بالمئة	٦٣ بالمئة
الآداب	١٧ بالمئة	١٣ بالمئة	٢٠ بالمئة	١٥ بالمئة
العلوم	١٠ بالمئة	٨ بالمئة	٦ بالمئة	١١ بالمئة
دار المعلمين العليا	٨ بالمئة	٦ بالمئة	٨ بالمئة	٨ بالمئة
معهد العلوم الاجتماعية	٦ بالمئة	٥ بالمئة	٣ بالمئة	٨ بالمئة

يتبين هنا ان الجامعة اللبنانية تفتقر الى المعاهد التي توفر للطلاب التعليم المهني العلمي العالي ، كالطب والهندسة والصيدلة والزراعة . الامر الذي يجعل دراسة هذه المهن في الجامعات الخاصة حيث التكاليف باهظة جدا ويكون التعليم في هذا المجال بالتالي مقتصرا على ابناء الطبقات الغنية .

التعليم الثانوي : في لبنان فئتان من المؤسسات التعليمية : الاولى المؤسسات الرسمية والثانية المؤسسات الخاصة . اما المؤسسات التعليمية الخاصة فهي متعددة ومتنوعة منها ما يعود الى هيئات دينية او وطنية او اجنبية . وهذا النوع الاخير ملك البعثات الثقافية التابعة لمختلف السفارات المعتمدة في لبنان . وفي الواقع تشكل هذه المؤسسات التعليمية زوايا تعليمية خاصة ، تجارية في الدرجة الاولى ما عدا اختلاف اهداف التعليم والثقافات بوجه عام . وتجاه هذا العدد الكبير والمتنوع من المدارس والمعاهد الخاصة ، تقوم المؤسسات التعليمية الرسمية التي تشرف عليها الدولة اللبنانية مباشرة وهي لم تصل بعد الى درجة الاكتفاء بها دون سائر المؤسسات التعليمية وكفاية الطلاب على اختلاف مستوياتهم ودرجاتهم . وفي احصاء اخير لوزارة التصميم عام ١٩٦٣ — ١٩٦٤ بلغ عدد الطلاب في الاقسام الثلاثة : الابتدائية والتكميلية والثانوية ٤٦٣،٤٠٩ طلاب ، بينهم ١٥٦،٨٧٥ طالب في المدارس الرسمية اي ٣٣،٨٥ بالمئة من مجموع الطلاب و٣٠٦،٥٣٤ طالب في المدارس الخاصة اي ٦٦،١٠ بالمئة من المجموع العام .

المجموع العام	القطاع الرسمي	القطاع الخاص
بيروت — ٢٠٩٢٢٠ طالبا	١٢،٧٢ بالمئة	٨٧،٢٨ بالمئة
جبل لبنان — ٧٢٥٣٦ طالبا	٣٦،١٧ بالمئة	٦٣،٨٣ بالمئة
لبنان الشمالي — ٨٥٨٩٢ طالبا	٥٥،٤٠ بالمئة	٤٤،٦٠ بالمئة
لبنان الجنوبي — ٥٥٠٦٩ طالبا	٦٥،٠٨ بالمئة	٣٤،٩٢ بالمئة
البقاع — ٤٥٩٨٦ طالبا	٤٦،٢٠ بالمئة	٥٣،٨٠ بالمئة

ونلاحظ خلال هذا الاحصاء ان عدد المدارس والمعاهد الخاصة في العاصمة اللبنانية وفي المناطق غير المتخلفة يفوق عددها في المناطق الاقل تطورا ونموا والتي تبعد مسافات طويلة عن العاصمة كما هي الحال في لبنان الجنوبي بل يجيء هذا العدد متكافئا مع مدارس البقاع . وفي هذا الصدد نلاحظ ان غياب التعليم الابتدائي الالزامي ولاسيما في المناطق النائية هو من اهم الاسباب التي تؤدي الى وجود نسب متفاوتة بين عدد التلاميذ في المدارس الخاصة والرسمية . ويبدو من المفيد في هذا المجال ان نشير الى تفوق التعليم الثانوي الخاص على ما عداه . وتدل الاحصاءات الاخيرة على ان نسبة ٧١،٤٥ بالمئة من الطلبة تستأثر بهم المدارس الثانوية الخاصة . وفي الواقع يميل الى هذه المرحلة اولاد الطبقات الغنية بينما ينصرف اولاد اصحاب الدخل المحدود والمتوسطون الى العلم التقني، او امتهان التعليم

باعتبار ذلك اقرب مورد للرزق والعمل المثمر . وهذا التفاوت بحد ذاته قائم بين مؤسسات التعليم الوطنية والمؤسسات الاجنبية . ويظهر امامنا هذا الاختلاف بوضوح تام اذا أحصينا عدد المدارس الرسمية والخاصة في لبنان :

	مدارس رسمية	مدارس خاصة
بيروت	١٥٥٥	٧٦٦١
جبل لبنان	٥٧٧	١٣٩٩
لبنان الشمالي	٦٩٥	١٩٩٠
لبنان الجنوبي	٣٤٦	٩٨٤
البقاع	٣٤٢	٥٤٣
المجموع	٣١١٥	١٢٥٧٧

غير ان توزيع المدارس الثانوية لم يأت وفقا لقابلية المناطق الجغرافية او بالنسبة لعدد السكان الذين هم في سن الدراسة او بالنظر الى امكانات التنمية الاقتصادية ولكن قبل كل شيء حسب ظروف الربح والدخل الذي توفره تلك المدارس . وعلى ذلك ظلت المدارس الثانوية الخاصة محط أنظار المواطنين ولاسيما انها قديمة العهد في الحقل التعليمي وأكثر تجهيزا ولا نستبعد هنا الاعتبارات الطائفية وتصميم الدولة وتقصيرها المقصود في رفع شأن التعليم الرسمي . وقبل ان ننهي الحديث عن التعليم الثانوي لا بد ان نتطرق الى نقطة هامة وهي كيفية توزيع الطلاب في التعليم الثانوي .

تدل الاحصاءات في هذا المجال ان من اصل ١٠٠٠ طالب ابتدائي ينصرف ٤٢٠ طالبا الى الصفوف الثانوية، بينهم ٤٠٣ طلاب يميلون الى التعليم الثانوي التقليدي، و٦ طلاب الى مدارس التخصص في التعليم التكميلي ، و١١ طالبا الى الحقل التقني. والمدرسة الثانوية هنا ، ايا كانت لم تعد متكافئة مع متطلبات نهضة الشعب في مجالات الاختصاص الصناعي والاقتصادي والتقني . ومن ذلك ان تكثيف الطلاب يجعل جهودا كثيرة تضيع سدى في مجالات متعددة ، فمثلا ان عددا من الطلاب يكون ما بين سن الخامسة عشر والتاسعة عشر وهم ما زالوا يدرسون في الصفوف التكميلية بحيث يشكلون عبئا ثقيلا على الصفوف الثانوية ويمكن القول ان ٧٤،٧٣ بالمئة من الطلاب متخلفون في هذا الميدان . بالاضافة الى ان الكثيرين ينقطعون عن مرحلة التعليم لاسباب عديدة منها مالية وغير مالية . يضاف الى ذلك عدد لا يستهان به من الطلاب الذين لا مقاعد لهم في المدارس او هم بدون مدرسة . ففي بيروت وجبل لبنان تبلغ نسبة هؤلاء ٥٤ بالمئة و٦٣ بالمئة في لبنان الشمالي و٦٢ بالمئة في الجنوب و٧٠ بالمئة في البقاع .

ويجب مراقبة تطور التعليم الثانوي وتغذية امكاناته على الصعيد الرسمي، حتى نتمكن من ايجاد بوادر الحل لهذه المشكلة الاجتماعية . اما وضع المعلم فهو ليس

بالامر المشجع ، ذلك ان التعليم الثانوي سواء الرسمي او الخاص ، يفتقر الى عناصر ذات كفاءة عالية وقادرة . فضلا عن ان عدد الاساتذة الاختصاصيين ما زال قليلا وبالتالي لا يكفي حاجات الطلبة في هذا المجال . والسبب في ذلك يعود من جهة الى تحديد ساعات التدريس والى تكاليف المعيشة التي ترهق المعلمين الاختصاصيين وخاصة منهم الذين يرفضون التدريس في المناطق من جهة ثانية ، لاسباب مالية يفرضها الانتقال من بيروت الى الجوار . ومثل هذا العبء لا يثقل كاهل المعلم غير الرسمي ، اذ ان هذا الاخير بحكم رغبته في زيادة دخله وتحسين مستواه المعيشي ، لا يرى في الانتقال الى مدرسة في الضواحي او الجبال اية غضاضة او احراج ، ولا اي ارهاق ، ما دام عملا رتيبا يدر عليه الربح ويوفر له الطاقة المادية لمواجهة اعباء الحياة .

اما أوضاع المباني المدرسية فهي في نظر وزارة التصميم العام وفق الواقع التالـي :

- ٤٠ بالمئة من المدارس تفتقر الى خرائط جغرافية .
- ٦٠ بالمئة ليس فيها ادوات علمية .
- ٥٩ بالمئة ليس لديها مكتبات .
- ٨٦ بالمئة لا تتوفر فيها المختبرات العلمية .

وحتى في معاهد بيروت الكبرى اذا توفر لها بعض الامكانات والوسائل الحديثة فانها محصورة ومحدودة في انواع اخرى .

التعليم المهني : يبلغ عدد العمال اللبنانيين ٨٠ الف عامل من اصلهم الفي عامل اختصاصي. وفي ضوء تحقيق حديث أعدته وزارة التربية يتضح ان الصناعة تتطلب في العام المقبل ثمانية آلاف عامل اختصاصي وسيرتفع هذا العدد في العام التالي الى تسعة آلاف وخمسماية . ولهذا فانه يبقى على الدولة في لبنان ان تعزز الاعداد التقني وتشجع حركة التعليم وتثقيف الفتيان في هذا المجال . غير ان الملاحظ ان «مركز الدكوانة» للتعليم المهني ما زال بحاجة الى الكثير من التجهيزات والمعدات .

دور النشر ووسائل الاعلام

يوجد في لبنان ٤٨ جريدة يومية سياسية تطبع حوالي ٢٠٠ الف نسخة تستهلك بيروت ٧٠ بالمئة منها والمعدل الوسطي للقراء هو ٦ لكل نسخة مباعة من الجريدة فتكون النسبة ١٢ نسخة لكل مئة من السكان . وفي لبنان ٤٢ جريدة ومجلة اسبوعية وسياسية تطبع على وجه التقريب ١٥٠ الف نسخة . وعدد المطبوعات الاسبوعية غير السياسية ١٣٣ مطبوعة تصدر ٧٠ الف نسخة . وعدد المطبوعات الشهرية غير السياسية ١٣٧ تصدر حوالي ٤٠ الف نسخة . ومن ناحية اللغات

التي تصدر بها الصحف فان المعدل الوسطي العام لقراء الصحف العربية ٨٠ بالمئة، وهناك ١٤ بالمئة من اللبنانيين يقرأون الصحف الصادرة باللغة الفرنسية : في بيروت سجّل لقراء الفرنسية اعلى نسبة ٣٨ بالمئة بينما هبطوا الى ٣ بالمئة في البقاع . والمعدل الوسطي العام للبنانيين الذين يقرأون الصحف الانكليزية هو ٢ بالمئة . يبلغ المعدل الوسطي للبنانيين الذين يشترون الصحف ٦٩ بالمئة ، وأدنى درجة في بيروت ٣٦ بالمئة وتبلغ الذروة في صفوف اصحاب المهن الحرة ٧٧ بالمئة. ويبدو من المفيد ان نتبين الاسس التي يعتمدها القارىء في لبنان لاختيار جريدته. ثلاثون بالمئة من اللبنانيين يختارون جريدتهم على اساس الموضوعية وقد بلغت هذه النسبة اعلى درجة في بيروت ، لان ثلث ابناء العاصمة يبتاعون صحفهم على هذا الاساس. وهناك ٢٣ بالمئة من القراء اللبنانيين في المناطق الريفية يختارون جريدتهم على اساس الموضوعية ويتبين ان ٢٧ بالمئة من اللبنانيين يقرأون الجريدة تحت تأثير العادة و٣٢ بالمئة يبحثون عن كاتب الافتتاحية . ويتبين ايضا ان ١٤،٥ بالمئة من اللبنانيين يختارون الجريدة لميولها السياسية وبلغت هذه النسبة أقصى درجة في بيروت ٢١ بالمئة و٨ بالمئة في المناطق الريفية وان ١٠،٥ بالمئة يتأثرون بتبويب الجريدة او بضخامة عناوينها .

ويتبين ان ٤٥،٥ بالمئة يقرأون الصحف الحزبية وهناك ٣٥،٥ بالمئة من اللبنانيين يشترون مطلق جريدة تحت تأثير العادة . ويتبين ان المواضيع الصحفية التي تستهوي بصورة خاصة القراء في لبنان هي التي تعالج السياسة الداخلية والخارجية وكذلك الافتتاحيات والمقالات ذات الطابع الاجتماعي . ويتبين ان الجريدة تشكل وسيلة للاعلام بالنسبة لنصف اللبنانيين وتبلغ هذه النسبة اعلاها في بيروت وتصل الى الذروة ٨٢ بالمئة في صفوف الجامعيين ويتبين ان الجريدة هي وسيلة ثقافية بالنسبة للبنانيين اما الربع الباقي من اللبنانيين فان قراءة الجريدة هي لهم وسيلة كغيرها من وسائل التسلية . ماذا تشكل الجريدة او المجلة بالنسبة للقارىء ؟ المعدل حسب الفئات الاجتماعية :

	عامل	تاجر	مستخدم	بدون مهنة	موظف	مهنة حرة	مزارع	جامعي
وسيلة اعلام	٣١	٥٠	٦٣	٤٢	٤٥	٤٩	٥٦	٥٧
ثقافة	٢٣	٢٨	٧	١٦	٣٣	٣٠	١٣	٣٠
تسلية	٤٦	٢٠	٢٩	٤٢	٢١	١٣	٣١	١٣

والحديث عن دور النشر في لبنان التي تتولى طبع الكتب وترجمة الاجنبية منها لا يعتبر شيئا مشجعا . فحظها يكاد يكون مثل حظ باقي وسائل الاعلام فهي متعددة ومتنوعة وذات مستوى منخفض وتجاري ولا تعدو امكانياتها ان تكون ضعيفة جدا لانها تقوم اولا وأخيرا على الجهد الفردي ولا تهتم بموضوع الكتاب بقدر ما تهتم بالربح السريع .

الموقف من هذا الواقع الفاسد

ما هو الدور الذي يمكن ان نلعبه لتغيير هذا الواقع السيء ؟ ما هي أبعاد هذه المعارضة التي يجب ان نحمل لواءها ؟ وما هي الحواجز التي لا يمكن ان نتخطاها ؟

تطرح نفسها هذه التساؤلات بإلحاح شديد وتتطلب منا مواجهة جريئة وصريحة، مواجهة تتخذ طابع الموضوعية والعلمية وتحرص ان تبقي نفسها بعيدة عن أجواء المزايدات والانفعالات . اذ انه قد يضيع الهدف الحقيقي والمطلب الاساسي احيانا اذا لم نحسن التخطيط .

لا بد هنا ان نسجل حقيقة بديهية الا وهي ان حل مشكلة التخلف في المجال الثقافي في لبنان مرتبط ارتباطا اساسيا بحل المشكلة الاجتماعية والسياسية من اساسها . ولهذا فان معركتنا لتحرير الاوضاع الثقافية في لبنان مرتبطة ارتباطا وثيقا بنضالنا الدؤوب ضد الفئات الاحتكارية والمستغلة التي تجد نفسها في وضع تحالف متين للمحافظة على مكاسبها وتكريسها للاوضاع القائمة . ويجب ان يسبق نضالنا هذا طرح بعض الشعارات والمطالب التي قد لا تعبر عن جوهر عقيدتنا الاشتراكية في المرحلة الاولى غير انها يمكن ان تعتمد كبداية الثورة الحقيقية ، لان توكيدنا على المطالب الاصلاحية ليس الا مرحلة مؤقتة ستعقبها مراحل اكثر ثورية كلما تصمد نضال الجماهير اكثر فأكثر .

على الصعيد العلمي

الجامعي: اولا ـ تطوير الجامعة اللبنانية واستكمال فروعها لتشمل كليات الطب، الصيدلة ، الهندسة ، بمختلف انواعها ، والزراعة والصحافة .

ثانيا ـ الاشراف المباشر من قبل الحكومة اللبنانية على جامعة القديس يوسف والجامعة الاميركية بحيث يكون للحكومة القدرة على الحركة والتصرف ازاء ما يهدد السلامة الوطنية في هذه المرحلة العصيبة . وقد يبدو مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب في ايجاد لجنة تربوية عليا للتنسيق بين الجامعات دليل على بداية التحسس لدى المسؤولين .

على الصعيد الثانوي :

اولا ـ توحيد المناهج لخلق سياسة موحدة تهدف في النهاية الى خلق مجتمع واحد لا يتأثر بتيارات الطائفية والانعزالية .

ثانيا ـ تعزيز المدارس الثانوية الرسمية .

ثالثا ـ الاشراف على المدارس الخاصة .

اما في حقل الاعلام فاننا يجب ان نطالب بتعزيز وتقوية المستوى الصحافي عن طريق المطالبة بالغاء امتيازات الصحف الهزيلة وغير المتطورة التي لا شك تعيش على المساعدات الخارجية المشبوهة . ان تحديد مستوى معين للصحافة ووضع مقاييس معينة يساعد كثيرا على رفع المستوى النوعي للصحافة .

***

التقرير الذي اقره المؤتمر القطري الثاني عشر حول اوضاع التربية والتعليم في لبنان

لا بد لتحديد الاهداف التي تناضل من اجلها الطبقات الشعبية من اجل تحسين الاوضاع التعليمية على المستويات الابتدائية والاعدادية والثانوية من عرض للنواحي المرضية التي تسود الواقع التعليمي هذا في لبنان ، ولتحقيق هذه الاهداف لا بد من نشرها على أوسع نطاق ممكن في القطر اللبناني امام الجماهير الشعبية بكافة مستوياتها لايجاد التفاف شعبي يناضل في سبيل تحقيقها . فالجماهير الشعبية بحكم تعرضها المباشر لهذه الازمة سوف تسرع ولا شك الى الالتفاف حولها والنضال في سبيل تحقيقها . فاستئصال الامراض من الواقع التعليمي الابتدائي والاعدادي والثانوي يشكل حافزا قويا للنضال الطلابي والشعبي من شأنه ان يرفع مستوى تحسسهم لهذا الواقع المريض بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يدفعها للعمل الجاد الواعي من اجل تجاوز هذا الواقع والانقلاب عليه .

ان المتتبع للمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية لا بد وان يكون قد شاهد الازدحام الهائل الذي تغص به المدارس في بدء الاعوام الدراسية وهذا ما أدى بهذه المدارس الى اختيار قسم منهم وعدم قبول القسم الآخر . فالطلاب يزدادون زيادة تفوق قدرة المدارس على استيعابهم مما أدى الى تشريد الآلاف من الفتيان في الشوارع ففتكت الامراض بهم وانتشرت العادات السيئة في صفوفهم وتخرجوا بالتالي محترفي جرائم فنشروا الفوضى والاضطراب في صفوف ابناء الشعب الآخرين وادى ذلك الى تهديم كيان المجتمع وما نقراه في الصحف عن الجرائم التي ترتكب بحق المجتمع كل يوم دليلا على صدق ما نقول .

فالمدارس في لبنان قسمان احدهما المدارس الرسمية والقسم الآخر المدارس الخاصة . فالمدارس الرسمية تؤمن التعليم المجاني ولكنها محددة جدا بالنسبة

لعدد الطلاب الهائل وبالاضافة الى انها ليست مجهزة بالتجهيزات العلمية كالمختبرات والمكتبات وتغلق ابوابها بوجه الاولاد الذين تجاوزوا السن الذي يسمح لهم بدخول الصف الملائم . وهؤلاء الطلاب هم غالبا من الطبقات الشعبية الفقيرة. اما المدارس الخاصة فهي اما مدارس ذات ادارة وطنية لبنانية او عربية واما مدارس تدار من قبل المؤسسات الاجنبية .

وكثير من هذه المدارس الخاصة تعتمد المدرسين الذين ليست لديهم الكفاءة التعليمية التي تؤهلهم لغرس العلم في ألباب النشء الصاعد مما يؤدي الى انخفاض المستوى التعليمي لدى الطلاب في هذه المدارس . اما القسم الآخر من المدارس الخاصة فأقساطها مرتفعة ارتفاعا خياليا بالاضافة الى التكاليف الباهظة التي تلقيها ادارة المدرسة على كاهل أولياء الطلاب مما يؤدي الى حرمان الطلاب من الطبقات المتوسطة والفقيرة من دخولها . ولا يؤمها سوى الطلاب من العائلات ذات الدخل المرتفع والطبقات الارستقراطية . والملاحظ ايضا في لبنان تركز معظم المدارس في المدن وخلو الريف تقريبا من المدارس . اضافة الى ذلك فان المدارس في المدن تكون اكثر تجهيزا وأحسن مستوى من مدارس الريف وهذا ما يؤدي بالطبع الى ان يكون ابناء الريف أقل ثقافة وعلما من ابناء المدينة . كذلك فان المدارس الخاصة الاجنبية في لبنان من امريكية وبريطانية وألمانية وفرنسية وايطالية تعمل على مسخ الشخصية العربية في لبنان في عقلية شباب المستقبل من ناحية واتخاذها من مدارسها هذه الوسائل للتجسس على الشعب العربي في لبنان خاصة والامة العربية عامة من ناحية اخرى . ومما يسهل مهمتها وتنفيذ الدور الذي تقوم به هذه الارساليات هي المدارس المنشأة على اساس طائفي مما أدى بالطبع الى خلق من لبنان مجموعات متنافرة متباينة تباينا حادا في آرائها ومعتقداتها وهذا ما نتج عنه شل فاعلية ابناء القطر اللبناني من تصديهم للمعوقات التي تقف حائلا دون قيام القطر اللبناني بواجبه على الشكل المطلوب .

لذلك فان اولى المهمات الملقات على عاتق حزبنا هو تنفيذ حق كل مواطن في التعليم مهما كان مستواه المادي وهذا يتطلب تحقيق الاهداف التالية :

١ ــ الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية على جميع ابناء الشعب في القطر اللبناني ووضع عقوبات صارمة لمن يحول دون تعليم اي من ابناء لبنان .

٢ ــ تعميم مجانية التعليم في المرحلة الابتدائية في جميع انحاء لبنان ليستطيع ابناء الطبقات الفقيرة ان تدخل هذه المدارس .

٣ ــ تعميم المدارس الرسمية الابتدائية في جميع انحاء لبنان تكون مجهزة بكافة وسائل الراحة ويكون بناؤها صحيا وقادرة على استيعاب جميع الطلاب .

٤ ــ تعميم الثانويات الرسمية في جميع المحافظات والاقضية والقرى الرئيسية وتجهيزها بالمختبرات العلمية الحديثة .

المقترحات بشأن المعلمين

١ ـ تحسين أوضاع المعلمين عن طريق تأمين رواتب تتناسب والجهود التي يبذلونها واعطاء معاش اضافي للمعلمين الذين يذهبون الى المناطق النائية .

٢ ـ الاهتمام بدور المعلمين بصورة خاصة التي تمكن من تخريج المعلمين الاكفاء القادرين على سد احتياجات القطر اللبناني من المعلمين وقادرين على اداء رسالة العلم على اكمل وجه . فدار المعلمين قادرة على تخريج ستمائة معلم فيما هي تخرّج فعلا مائتي معلم .

٣ ـ العناية باصلاح الوضع المعيشي للمعلم وتدريبه تدريبا حسنا ليرتفع مستوى المدرسة الرسمية التي يدرس فيها .

٤ ـ الغاء النظام الطائفي في تعيين المعلمين وتعيين الاكفاء والقادرين على تأدية رسالتهم وهذا يتطلب الغاء الوساطات من قبل الوجهاء وأصحاب النفوذ .

المدارس الخاصة الوطنية

على حزبنا ان ينشر ويعمل امام ومع الجماهير الطلابية خاصة والشعبية عامة لوضع الحلول الملائمة لمشكلة المدارس الخاصة في لبنان . هذه المشكلة التي أعاقت كما ذكرنا سابقا صهر الشعب العربي في لبنان في بوتقة واحدة وأبعدته من بعضه البعض . ونرى ان الحلول المناسبة للمدارس الخاصة الوطنية هي :

١ ـ الاشراف الكامل من قبل وزارة التربية على هذه المدارس بتعيين ممثل لوزارة التربية في كل مدرسة .

٢ ـ تعيين مفتشين للمدارس الخاصة مرتبطين مباشرة بوزير التربية او بالامين العام للوزارة .

٣ ـ الغاء الاسماء الطائفية التي تسبغ معظم هذه المدارس والتركيز على اسماء لبنانية وعربية ، وليس الغاء الاسماء فحسب وانما تعدي ذلك الى قلب الاوضاع التي تسير عليها هذه المدارس من ترسيخ للطائفية والعشائرية وغيرها .

٤ ـ ان يكون المدرسون فيها من ذوي الخبرة والاختصاص في مختلف شؤون التعليم ليستطيعوا ان يقوموا بواجبهم في غرس العلوم والفضيلة في عقول الجيل الصاعد .

٥ ـ ان تكون أقساط هذه المدارس منخفضة الى أدنى المستويات ليتمكن ابناء الكادحين من دخول عالم الثقافة والعلم .

مدارس الارساليات

١ ـ مراقبة الارساليات الاجنبية بواسطة مسئول تكلفه وزارة التربية في كل

ارسالية ليتأكد من تطبيق البرامج التي تضعها وزارة التربية .

٢ ـ مراقبة الانحرافات التي تقوم بها هذه الارساليات عن غايتها المعلنة ، كالاساءة الى القضايا اللبنانية والعربية ووضع حد لنشاطها .

٣ ـ تأميم بعض هذه الارساليات والمعاهد الاجنبية التي ظهرت رائحة التآمر منها على الملأ ووضع حد لنشاطها المشبوه .

٤ ـ تطبيق البرامج التي تعدها وزارة التربية والتقيد بها وعدم الانحراف عنها ومعاقبة كل معهد اجنبي لا يتقيد بذلك بسحب الرخصة منه وطرده من لبنان .

ان التمويل مهم لاقامة المباني والمعدات والادوات وكذلك فهو مهم لدفع المرتبات اللازمة للمدرسين القائمين على عملية التربية والتعليم .

ويمكن للدولة ان تحل هذه المشكلة اذا كانت جادة في تعميم التعليم على كافة طبقات الشعب وهذه الحلول هي :

١ ـ فرض ضرائب على أرباح المدارس الخاصة وعلى الدولة ان تؤمن الوسيلة التي تمكنها من الاشراف على ايرادات المدارس الخاصة ونفقاتها بحيث تتمكن من تحديد الارباح تحديدا صحيحا .

٢ ـ فرض ضريبة تعليم على بعض المواد الكمالية التي تستهلكها الطبقات الغنية بحيث يقع عبء هذه الضريبة على هذه الطبقات لوحدها .

٣ ـ فرض ضريبة على الدخان الاجنبي بحيث يمكن بواسطته تشجيع الانتاج المحلي من الدخان بالاضافة الى تأمين دخل لا بأس به لتأدية المهام التعليمية هذه .

٤ ـ فرض ضريبةعلى المشروبات الروحية عامة والاجنبية علىوجه الخصوص منها.

٥ ـ رسم على الحفلات الترفيهية وعلى دور السينما بحيث تزاد التذاكر بنسبة ١٠ بالمئة للتعليم .

المناهج

ان نظرة سريعة الى البرامج المتبعة في لبنان تثبت ان هذه البرامج اصبحت قديمة ومتخلفة لا تساير ركب التقدم العلمي والحضاري في العالم . فيكفي ان تكون هذه البرامج قد وضعت في ايام الاستعمار الفرنسي ، حسب المناهج المتبعة في فرنسا حينذاك حتى نعلم مدى تأخرها عن ركب الحضارات العالمية ، فقد طورت فرنسا وعدلت برامجها مرات عديدة ولكن بقيت في لبنان على حالها دون تغيير او تطوير .

هذه البرامج التي تؤدي الى ارهاق الطالب وتشويش أفكاره لانها تعتمد على الحشو والنظريات اكثر من اعتمادها على التكوين العقلي والنظري عند الطالب ، اضافة الى ذلك تقوم المدارس الاجنبية في لبنان بوضع مناهج خاصة تغاير المناهج

التي تتبعها الدولة رغم ان الدولة اوجبت على المدارس الخاصة ان تكون مناهجها مطابقة للمنهج الرسمي . واضافة الى ذلك تقوم المدارس الاجنبية بتحضير طلابها لنيل الشهادات الاجنبية اساسا وتترك لهم حرية التقدم الى الامتحانات الرسمية. وهذا ما أدى الى تفاوت في نوعية التعليم الذي يتلقاه الطالب في القطر اللبناني في هذه المدرسة او تلك .

وان على حزبنا ان يتصدى لهذه المناهج البالية وأن يناضل مع الحركة الطلابية خاصة والشعبية عامة لتحقيق الاهداف التالية التي تضمن برامجا تساير روح العصر وهذه الاهداف هي :

١ ــ فك الارتباط الثقافي بالاستعمار عن طريق تعديل المناهج بهذا الاتجاه .
٢ ــ الرجوع الى مناهل الحضارة العربية .
٣ ــ التركيز على العلوم الطبيعية والرياضيات .
٤ ــ تعريب العلوم الرياضية والطبيعية ليتسنى تدريسها بالعربية بدلا من الاجنبية.
٥ ــ تغيير الكتب التي تشوه التاريخ العربي واللبناني وحذف كل المواضيع التي تثير حساسية عند جماهير الشعب في القطر اللبناني .
٦ ــ توحيد البرامج التعليمية لجميع المدارس وعلى كافة المستويات منعا للاستغلال والانحراف الثقافي .
٧ ــ ايجاد المناهج التعليمية التي لا تعتمد كثيرا على الذاكرة ، والتوفيق بين المواد التي تدرس وبين المصلحة الوطنية .

الكتاب المدرسي

اما مشكلة الكتاب المدرسي الذي أصبح سلعة تجارية يحاول اصحاب دور النشر والموزعون ان يجنوا من ورائها أرباحا خيالية ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان هناك عدم اكتراث بمستوى الكتاب العلمي والفني .

فمستوى الكتاب المدرسي أقل ما يقال فيه انه غير دقيق في معلوماته ولا طريقة عرضه ولا تأديته غرضا معينا سوى الارباح الطائلة لمنتجيه وموزعيه ، كذلك فان الكتب الاجنبية التي تفرضها المدارس على الطلاب هي من النوع الذي لا يتناسب مع المناهج التعليمية السائدة في لبنان . وعلى هذا فان الاهداف التي تستطيع من خلال تأمين الكتاب المدرسي القادر على سد احتياجات القطاع الطلابي الابتدائي والاعدادي والثانوي التعليمي هي :

١ ــ توحيد الكتاب المدرسي في جميع انحاء لبنان وإلزام جميع المدارس به .
٢ ــ تكلف وزارة التربية الاساتذة ذوي الاختصاص في العلوم النظرية والتطبيقية بتأليف الكتب .
٣ ــ تأليف لجنة من الخبراء تابعة لوزير التربية تشرف على صلاحية هذه الكتب

ومدى تلبيتها لحاجات المجتمع اللبناني .

٤ ــ تقوم وزارة التربية بتولي شؤون الطبع والتوزيع لجميع انحاء المدارس بأسعار لا تزيد عن الكلفة وتحول دون استغلال المؤلفين والموزعين للطلاب وخاصة ابناء الطبقات الكادحة .

٥ ــ رفض جميع الكتب المنقولة عن دول الاستعمار الغربي لانها لا تتناسب ووضعنا كبلاد متخلفة .

٦ ــ توحيد الولاءات وقلبها من الولاء للطائفة او للزعامات التقليدية الى الولاء للوطن وللمجتمع عن طريق توحيد الكتب الاجتماعية مثل كتب التاريخ والجغرافية والتربية المدنية .

وكذلك من المفروض ايجاد تسهيلات خاصة بالطلاب كما هو معمول به في مختلف دول العالم تقريبا . فالطلاب باعتبارهم فئة لا دخل لها فانه يتوجب على الدولة ان تخفض تكاليف حياتهم لذا يجب العمل والنضال في سبيل تحقيق تسهيلات خاصة بالطلاب . وهذه التسهيلات هي :

١ ــ انشاء مطاعم في كل المدارس الرسمية تقدم وجبات بأسعار مخفضة .

٢ ــ انشاء مكتبة في كل مدرسة ثانوية او اعدادية مجهزة بالمؤلفات والدراسات التي تهم القطاع الطلابي الاعدادي والثانوي .

٣ ــ انشاء تعاونيات استهلاكية من اجل تأمين الحاجات الاستهلاكية للطلاب الثانويين بأسعار مخفضة .

٤ ــ تخفيض تعرفة النقل والمواصلات وأسعار بعض وسائل الترفيه .

٥ ــ تأمين الضمان الصحي لجميع الطلاب في لبنان .

العلم المتخصص والاكاديمي

هنا في لبنان تطبيق لما يريده الاستعمار ويبتغيه من اهمال للعلوم التطبيقية والتركيز على العلوم النظرية . فلبنان كما في البلدان المتخلفة يشكو من ظاهرة عدم وجود مساعدين فنيين لعدم وجود مدارس اعدادية وثانوية صناعية وزراعية . وهؤلاء المساعدين الفنيين يكونون في الغالب صلة الوصل بين الفنيين والعمال . والثورة الصناعية في البلدان المتقدمة لم تتمكن من التقدم لولا وجودهم . لذا فان على حزبنا ان يعمل على توجيه التعليم بما يتناسب واحتياجات التنمية في القطر اللبناني وهذا يتطلب تحقيق الاهداف التالية :

١ ــ بناء مدارس زراعية اعدادية وثانوية رسمية في مناطق الريف اللبناني ليكون ابناء المزارعين على دراية ومعرفة في مختلف شئون الزراعة في المنطقة ، وتكون الدراسة داخلية بدون مقابل تشجيعا للطلاب على دخولها .

٢ ــ بناء مدارس صناعية في المحافظات والاقضية الكبيرة تتمكن من تخريج مساعدي

المهندسين على مختلف انواعهم .
٣ ـ فتح المدارس لتعليم الطلاب المهن العادية ، كالنجارة والحدادة والكهربـاء وغيرها ، بعد نيلهم الشهادة الابتدائية .

نظام الامتحان

ان نظام الامتحانات يعتمد في الغالب على الحظ وعلى مقدار ما يسجل الطالب في ذاكرته يفرغها بالتالي على ورقة الامتحان ، واكبر دليل على ذلك هو تدني نسبة النجاح في الامتحانات الرسمية وهذا يرجع الى ضعف مستوى المدرسين عموما ، حيث تعمد المدارس الى تعيين مدرسين غير أكفاء وعدم وجود تطبيق عملي لبعض العلوم . وكذلك فان تدريس العلوم والرياضيات باللغة الاجنبية في المرحلة الاعدادية والثانوية امر لا مبرر له من الناحية المنطقية والعلمية وتعيق قدرة الطلاب على استيعاب هذه العلوم وعدم تطورهم في هذا المجال . وعلى هذا يجب تحقيق الاهداف التالية :

١ ـ اصلاح نظام الامتحانات بحيث يعتمد في نجاح الطلاب على نشاطهم خلال العام الدراسي وخاصة في الشهادات الرسمية .
٢ ـ عدم الفصل بين الامتحانين الشفهي والخطي بحيث يصبحان امتحانا واحدا على ان يرفع مستوى الامتحان الشفوي وجعله تجربة جدية لمقدرة الطالب .
٣ ـ تعيين الاساتذة الذين يستطيعون حمل الطلاب على استيعاب المعلومات لمدة طويلة عن طريق اجراء الابحاث والنقاش في الدرس بين الاساتذة والطلاب وبين بعضهم البعض تحت رقابة المدرّس .
٤ ـ تدريس جميع المواد الطبيعية والرياضية باللغة العربية بدلا من الاجنبية .

اهداف عامة

١ ـ تبنّي معادلة شهادتي الوحدة والتوجيهية بالبكالوريا القسم الثاني والدخول بها الى جميع الفروع النظرية والتطبيقية ، تسهيلا للوحدة الثقافية العربية وتمهيدا لوجود تيار فكري واحد يجمع عليه جميع ابناء العروبة في كل الاقطار العربية .
٢ ـ الغاء الشهادات التي تصدرها المؤسسات الاجنبية وعدم الاعتراف بالشهادات الاجنبية الجامعية اذا لم يكن حاملها حائزا على شهادة البكالوريا القسم الثاني او ما يعادلها من الشهادات العربية .

***

٢ تشرين الثاني ١٩٦٨

بيان الى جماهير شعبنا بمناسبة ذكرى وعد بلفور

يا جماهير شعبنا اللبناني ،

بعد مرور ٥١ عاما على ذكرى وعد بلفور المشئومة تأتي الاحداث لكي تقدم لنا ادلة متزايدة لا على عمق ارتباط اسرائيل بالاستعمار العالمي فحسب ، وانما على ان الطريقة الوحيدة لمواجهة هذا الترابط هي تسديد ضربات قاصمة الى المصالح الاستعمارية في جميع انحاء الوطن العربي .

ان اعطاء طائرات فانتوم لاسرائيل وتشجيعها على القيام باعتداءات متواصلة والضغط المستمر على الدول العربية من اجل قبول عار الاستسلام ، كل ذلك يكشف مدى تصميم الاستعمار والصهيونية على تصفية القضية الفلسطينية وعلى اخضاع العرب لسيطرة اسرائيل وأطماعها العدوانية .

ومما يساعد اسرائيل والامبريالية العالمية على تنفيذ هذه المخططات التآمرية وجود قوى مشبوهة تعمل باستمرار على تعويق ارادة القتال عند ابناء الامة العربية في كل قطر من أقطارها ، ويتجلى تآمر هذه القوى بشكل خاص في اعمال التخريب والتحرش التي تقوم بها ضد الثورة الفلسطينية متمثلة بمنظماتها الفدائية والطلائعية .

وتتضاعف خطورة هذه القوى المتآمرة حيث انها قادرة على الظهور بأوجه مختلفة لكي تخفي أدوارها الحقيقية . فهي تارة تعمل باسم الحرص على الفدائيين لكي تتسلل الى داخل صفوفهم وتضربهم من الداخل ، وطورا تعمل تحت شعارات طائفية لكي تحد من التفاف المواطنين الرائع حول حركات المقاومة الفلسطينية .

وتنشط هذه القوى المشبوهة بشكل خاص في لبنان الذي يواجه على حدوده تهديدا مباشرا من العدو الاسرائيلي وذلك لتثبيط الهمم والعزائم واشاعة روح الانهزام والاستسلام بين اللبنانيين مستغلة أجواء الحديث عن الحلول السلمية والسياسية أسوأ استغلال .

ان الرد الحاسم على جميع هذه التحديات التي تواجهنا في فلسطين وفي لبنان وفي جميع اراضي العروبة هو في حماية العمل الفدائي الفلسطيني وتقديم عون غير محدود له على جميع المستويات البشرية والمعنوية والمادية حتى يستمر في تصاعده ويتحول الى ثورة شعبية شاملة تطيح بالكيان الاسرائيلي الفاشي .

ان الارتباط المصيري بالعمل الفدائي الفلسطيني هو الضمانة الكبرى ضد الركوع للمستعمرين والمحتلين ، وضد الرضوخ لعار الاستسلام ، بعد ان نكبنا بعار الهزائم المتلاحقة .

ولذلك فاننا ندعو شعبنا اللبناني الى مقاومة هذه الحلول بكافة ما أوتي من قوة والى القضاء على كل عقبة تقف في طريق الفدائيين الى ان يتوج كفاحهم بالنصر وتعود فلسطين الى اصحابها الحقيقيين .

عاش لبنان
عاشت فلسطين حرة عربية
بيروت ٢-١١-١٩٦٨

حزب البعث العربي الاشتراكي
قطر لبنان

***

٣ تشرين الثاني ١٩٦٨

مهرجان ذكرى وعد بلفور

نص الكلمة التي القاها الاستاذ نقولا الفرزلي امين سر قيادة قطر لبنان وعضو القيادة القومية في المهرجان الخطابي لدعم العمل الفدائي ومنظماته العاملة في الارض المحتلة الذي أقيم في ذكرى وعد بلفور في الثالث من تشرين الثاني ١٩٦٨ في بيروت :

في الوقت الذي تعم فيه الثورة مدن فلسطين الابية وتتصاعد اعمال الفدائيين على اقدس ارض مقدمة بذلك الصورة الرائعة للصمود والبطولة ، تتسابق الحكومات على رفع راية الحل السلمي والتمهيد لمشاريع التصفية بقمع الحركات الفدائية والحركات الشعبية العقائدية ، مقدمة بدورها الصورة المقابلة البشعة .

لقد كان هذا التناقض موجودا دائما في الواقع العربي : شعب تواق للتضحية والفداء ، ورجعية وحكام وانظمة معادية لاشواق هذا الشعب وامانيه .

ان الصهيونية حققت انجازاتها الاولى في فلسطين وقامت اسرائيل عام١٩٤٨ ، وتوسعت عام ١٩٦٧ بسبب ان الشعب كان دائما مكافحا ومقهورا وكان مغلوبا .

وهذه بالدرجة الاولى مسئولية الطلائع الثورية التي لم ترتفع الى مستوى مهمتها في ان تكون يد الشعب القوية وصفوفه المنظمة وقيادته الواعية القادرة .

ان نظرة على الواقع العربي ترينا ان هناك نوعا من التخلف والضحالة في الرد على هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، فلم تحدث بعد تغييرات جذرية في

الصورة العامة والانظمة المسئولة ما تزال في محلها والعمل الفدائي على تطوره ونموه ما يزال محدودا .

بيد ان هذا التأخر في الرد يجب ان لا نفهمه على انه سلبي كله بل علينا ان نرى فيه من بعض النواحي شيئا من الخير لانه قد يكون تعبيرا عن اصرار الامة على ان لا تسير قبل ان تطمئن الى سلامة الطريق ، خصوصا بعد ان قصّرت الانقلابات العسكرية التي تلت هزيمة عام ١٩٤٨ في تحقيق الغاية الرئيسية منها .

ان الاعمال الايجابية التي تحصل الان على الارض العربية كجزء من الرد العربي على الهزيمة وأبرزها العمل الفدائي تخضع ككل عمل ايجابي في وطننا لانواع المقاومة والتشويه ، يقاومونه احيانا عن طريق القمع البوليسي وأحيانا عن طريق المداورة والمناورات ، ولكن أخطر انواع المقاومة للعمل الفدائي هو : التطويق المادي والفكري والاعلامي الهادف الى اعطائه معنى غير معناه الحقيقي ومهمة غير مهمته وأفقا غير أفقه ..

فبينما يمثل العمل الفدائي الذي اطلقته منظمة فتح حقيقة الانسان العربي بأعمق ما تنطوي عليه من معاني البطولة والصمود ، وبينما يمثل العمل الفدائي ، المدى العربي بكل ما تفجر فيه من طاقات التعاطف والتأييد المطلق والمؤازرة الحماسية لشعلة الامل في فلسطين ، وبينما يمثل العمل الفدائي بذرة التجدد والابداع في الثورة العربية .

يريد الاستعمار والرجعية العربية والتفكير الاقليمي ان يفسر الدماء الطاهرة التي تراق في فلسطين تفسيرا يحمي به مواقعه ويمكن له على حساب أماني الامة في الوحدة والحرية والاشتراكية .

ان الاستعمار والرجعية والتفكير الاقليمي يريد ان يجعل من دماء البطولة سهاما مصوبة ضد حركة الجماهير العربية في وجه أنظمتها الفاسدة وضد نضال هذه الجماهير الموحد والمنظم من اجل تحرير فلسطين ووحدة الامة العربية .. انهم يريدون ان يأخذوا من خلال انشغال الشعب بالعدو الاسرائيلي هدنة للعروش والملوك واعادة اعتبار للرجعية والمفاهيم التي دحرها الشعب .

يكذب الاستعماريون والرجعيون في دعوة المساندة للعمل الفدائي لان ما يريدونه هو عكس رسالة الثورة في فلسطين ، ولأن ما يريدونه هو ابعد ما يكون عن طموح الشعب من وراء ثورته .

فالصادقون في دعم العمل الفدائي والاوفياء لرسالته هم أولئك الذين يرون هذه الدماء المراقة في اطارها القومي والتاريخي .

ان الصهيونية العالمية واسرائيل والاستعمار والرجعية هم حلف وقوة ضخمة لا يوازيها في الوزن والقدرة ولا يقدر على قهرها الا ثقل الثورة العربية كلها . ففي وجه اعداء الشعب العربي الذي لم يواجه مثلهم شعب آخر لا سبيل الى النصر الا بالثورة العربية التي لا يمكنها ان تكون غير احدى ثورات العالم التاريخية .

ان العمل الفدائي وأفقه الفلسطيني الثوري ليس الا جزءا من هذه الثورة

العربية الملتحمة بكل ذرة فيها بهدف تحرير فلسطين .

ان البعض يصف المرحلة السابقة لهزيمة ٥ حزيران ٦٧ ، فيقـول انها كانت مرحلة ايمان بالثورة العربية وان لم تكن كاملة الايمان بتحرير فلسطين والحقيقة ان هذه المرحلة السابقة لم تكن كاملة الايمان بالثورة العربية بدليل عدم ايمانهـا الكامل بتحرير فلسطين ، فلو كانت هذه المرحلة مؤمنة بالثورة العربيـة لما كانت الهزيمة لانها كانت عندئذ تخوض معركة فلسطين بكل ما في الشعب العربي مـن طاقات وبكل ما في الوطن العربي من امكانيات .

لقد كانت الهزيمة هزيمة الانظمة العربية التي عزلت الشعب بلاديموقراطيتها واستبدادها وعسكريتها وكانت ايضا هزيمات القطريات العربية التي كانت تفكر بأفق ضيق وأنانية اقليمية . ولو كان الشعب موجودا من خلال انظمة صالحة ولو كانت الامة العربية معبأة ضمن مخطط قومي اي لو كانت الثورة العربية هـي القائدة لما كانت هزيمة ٥ حزيران .

ان هذه الثورة العربية التي ليست ثورة فلسطين الا جزءا منها هي بدورها جزء اساسي من الثورة التحررية في العالم . فالفدائي العربي الذي يواجـه الصهيونية في فلسطين هو اخ شقيق للثائر في فيتنام وطائرات الفانتوم التـي تقصف هانوي هي نفس الطائرات التي زودت بها الولايات المتحدة اسرائيل لتقصف الوجود العربي وتقيم الدليل الدامغ على وحدة المصير لثورات التحرر في العالم اجمع ، وتفضح تآمر الرجعية العربية وخدمها وأبواقها ومأجوريها الذين يمالئون الفداء العربي في فلسطين ويصانعونه من اجل الانحراف به عن ان يرى نفسه جزءا من الثورة العربية وجزءا من الثورة العالمية في آن واحد . لان هذه الرجعية تعرف وقد علمها أسيادها ان كل عمل وطني في الاقطار العربية معزول عن الارتبـاط العضوي بالثورة العربية والثورة التحررية في العالم هو في النهاية عاجز عـن اتمام مهمته .

فالشعب العربي لا يصدق أولئك الذين يريدون ان يكونوا مع الفدائيين ومع طائرات الفانتوم في وقت واحد وأولئك الذين يشيدون بخيام الابطال في الاغوار ويتغنون بصداقة البيت الابيض ويمتدحون آلة الحرب الاميركية المجرمـة عدوة شعوب العالم والشعب العربي بنوع خاص .

يستحيل على الشعب العربي ان يصدق ان نفس القلوب التـي تمحض الولاء لاميركا يمكن ان تمحض الولاء لمقاتليه الابطال في فلسطين . وهو لذلك ينظر بريبة وحذر شديدين الى من يريد ان يزعم لنفسه شرف الانتصار لمعركة العرب ضـد الصهيونية معبقائه اداة في يد الامبرياليةوالاستعمار الاميركي على وجه التخصيص.

نحن في الوطن العربي ، وفي لبنان بنوع خاص . يجب ان نحرص على سلامة الطريق الى تحرير فلسطين ويجب ان نعتبر ان معركتنا ضد اعداء الوطن هو جزء هام من معركة التحرير .

ان اعداء التجنيد الاجباري في لبنان .

وأعداء تحصين القرى الامامية .
وأعداء الثقافة الوطنية .
وأعداء مطاليب الجماهير والطبقات الشعبية .
وأعداء حقوق العمال والفلاحين .
وأعداء الحريات السياسية وعلى الاخص الحرية الحزبية والنقابية .
وأعداء الاخوة القومية بين اللبناني والفلسطيني .
هؤلاء جميعا هم أعداء فلسطين .

تحية الى شهداء فلسطين الابرار . تحية الى أبطال المنظمات الفدائية وفي طليعتهم رواد الكفاح الفلسطيني المسلح من أبطال فتح .

تحية من لبنان الشعب الى كل شهيد للثورة العربية وعهدا بمواصلة الطريق الى تحرير فلسطين تحت راية الوحدة والحرية والاشتراكية .

***

٢١ تشرين الثاني ١٩٦٨

حزب البعث العربي الاشتراكي　　　　أمة عربية واحدة ــ ذات رسالة خالدة
لبنان ــ القيادة القطرية

حول الأحداث التي رافقت ذكرى وعد بلفور

لقد سارت الاوضاع في لبنان في الآونة الاخيرة على غير ما ارادت القوى الوطنية .

ارادت هذه القوى ان يعبر اللبنانيون عن شعور التضامن والدعم للعمل الفدائي الفلسطيني بعد ان كادت الرجعية الاردنية الخائنة تنفذ مؤامرة تصفيته . وعلى هذا الاساس دعت هذه القوى الى اضراب وتظاهرة سلميتين تشارك فيهما جميع المدارس .

ولقد شمل التجاوب مع هذه الدعوة قطاعات طلابية كانت الحواجز الطائفية تحول في الماضي دون تجاوبها مع العمل الوطني . وسار الامر على ما يرام حتى ظهرت مليشيا الكتائب على مسرح الاحداث في السابع من تشرين الثاني فتطورت الامور على الوجه التالي :

- اعتدى الكتائبيون المسلحون على طلبة معهد الآداب الفرنسية العليا (جامعة اليسوعية) الذين ارادوا اعلان الاضراب احتجاجا على المؤامرة الاردنية لتصفية العمل الفدائي .

ـ قامت قوى الامن التابعة لوزير الداخلية بيار الجميل باعتقال المعتدى عليهم وبتوجيه تهم مختلفة اليهم . رافق ذلك مؤتمر صحفي كتائبي حمل فيه الكتائبيون على اليسار وأتهموه بالعمل على «تخريب لبنان» .

ـ جرت مظاهرة طلابية ضخمة يوم السبت في ٩ـ١١ـ٦٨ ، احتجاجا على الاعتداء الكتائبي . ولوحظ ان بعض الطلاب و«أنصاف الزعماء» المحسوبين على بعض اجهزة السلطة لعبوا دورا بارزا في تحضير هذه المظاهرة وفي فرض طابع معين عليها .

ـ التقطت الصحف اليمينية بعض المظاهر الاستفزازية (صورة عبد الناصر فوق العلم اللبناني ، هتافات معادية للجميل) ثم اضافت اليها خبرا كاذبا حول انزال العلم اللبناني ودوسه تحت الاقدام ونشرت كل ذلك في حملة تحريضية محمومة .

ـ قام الكتائبيون وحلفاؤهم بمظاهرات مضادة في ١٤ـ١١ـ٦٨ . وكانت حصيلة هذه توتير الجو الطائفي بسبب سقوط قتيل في طرابلس .

ما هي نتائج كل هذه الاحداث ؟

اولا ـ طغيان الانقسام الطائفي على كافة الانقسامات الاخرى . ففي الآونة الاخيرة لوحظ ان القوى الوطنية استطاعت ان تسجل تقدما ملموسا في مجال توحيد اللبنانيين حول اهداف النضال الاجتماعي (تحسين أوضاع الطبقات الشعبية) ، والنضال القومي (مساندة الكفاح المسلح ضد الصهيونية في اسرائيل). ولقد أمكن ملاحظة هذا التقدم بشكل خاص في القطاع الطلابي حيث بدأت الاحزاب اليمينية تفقد نفوذها عليه حتى في معاقلها التقليدية (الجامعة اليسوعية ، الثانويات الفرنسية) مفسحة المجال بذلك لنمو الحركات اليسارية واجتذابها الشبيبة اللبنانية من جميع الاديان والطوائف . لهذا سارعت الرجعية اللبنانية الى اقحام الحركة الطلابية في صراع طائفي بهدف تدعيم اوضاعها المتردية واستعادة سيطرتها على قسم من هذه الحركة . واستطاعت الرجعية اللبنانية ان تحقق بعض اهدافها باعتبار انها حولت أنظار اللبنانيين عن عدوهم المشترك المتمثل بالرجعية اللبنانية داخليا والعربية على الصعيد القومي والصهيونية والاستعمار على الصعيد العالمي.

ثانيا ـ خلق أجواء تساعد على تشديد سياسة السلطة القمعية . منذ جاء بيار الجميل الى وزارة الداخلية وهو يبشر بانتهاج سياسة التشدد في قمع وكبت نشاط الحركات الوطنية والتقدمية . وينسجم بيار الجميل في هذه الدعوة مع طبيعة حزبه الفاشستي التكوين ، ومع مصالح الطبقة الحاكمة التي تشعر بالقلق بسبب تزايد التذمر الشعبي من المظالم الاجتماعية والانحرافات الوطنية ، ومع المخطط الاستعماري الصهيوني لتمرير الحل السياسي لقضية فلسطين . ان بيار

الجميل ومعه اجهزة السلطة كلها سيجدون في الاحداث التي تعرض لها لبنان مؤخرا مبررا لقمع كل نشاط وطني في البلاد بحجة ان الحركات التقدمية هي التي «تشيع الفوضى» وتسيء الى الاستقرار وهذا المبرر سيستمد من تحميل الحركات التقدمية مسئولية الاضطرابات الطائفية التي حركتها الرجعية اللبنانية.

ثالثا ـ انتعاش التيارات القطرية والاقليمية والاصلاحية على حساب النضال القومي التقدمي .

هناك في لبنان تياران تقدميان رئيسيان . التيار الاول المتمثل بالحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب وبعض المجموعات الماركسية ـ اللينينية الصغيرة ويدعو هذا التيار الى اهمال النضال القومي (الوحدة العربية ، قضية فلسطين) والتركيز على القضايا الاجتماعية (التعليم ، الاجور ، الضمانات الاجتماعية الخ ...) . اما التيار الثاني المتمثل بحزبنا بالدرجة الاولى فانه لا يؤمن بفصل النضال الاجتماعي عن النضال القومي .

ويدعي التيار الاول الذي يعتبره حزبنا قطريا واصلاحيا ، ان النضال القومي في لبنان يؤدي الى ترسيخ الانقسام الطائفي باعتبار ان المسيحيين قد يتجاوبون مع النضال من اجل تحسين أوضاعهم المعيشية ولكنهم ينفرون من النضال القومي لاسباب تاريخية . ان هذا التيار يلتقي اليوم مع الرجعية اللبنانية في استخلاص نتائج واحدة من أحداث الفترة المنصرمة . ان اليسار القطري والرجعية اللبنانية يتحدثان اليوم بمنطق واحد : «فلنضع القضايا القومية على الرف لاننا نختلف حولها ولنتعاون من اجل تحسين الجامعة اللبنانية وتعديل الضرائب وبناء المساكن الشعبية الخ ...» .

«أرأيتم ... لقد أيدتم العمل الفدائي الفلسطيني فكانت النتيجة عودة أجواء الانقسام الطائفي الى البلاد ولو كانت هذه المظاهرات من اجل المطاليب الاجتماعية لاشترك فيها جميع اللبنانيين ولما كان الانقسام» .

ان هذه الاقوال ستلقى بعض الرواج لدى اللبنانيين ، وستساعد الحركات القطرية والاصلاحية والرجعية على محاصرة النضال القومي بعض الوقت ، الا ان اثرها لن يكون دائما ومستمرا ، خاصة اذا تصدينا لها وكشفنا الزيف فيها .

من هو المسئول عن الاضطرابات الطائفية ؟

ان الرجعية اللبنانية هي المسئولة عن هذه الاضطرابات ، هي التي أقحمت مسلحيها من مليشيا الكتائب في الاضراب الطلابي لكي يعتدوا على الطلبة المضربين .. عملاء السلطة في مظاهرة الاثنين (الجامعة العربية ـ الاونيسكو) هم الذين اطلقوا الشعارات الاستفزازية وشوهوا المبادرات الوطنية لدعم العمل الفدائي .. الابواق الرجعية هي التي اختلقت أكذوبة دوس العلم اللبناني بالاقدام .. الكتائبيون الفاشست هم الذين تحدوا الشعور الوطني في طرابلس بالهتافات الاستفزازية .

ان هذا لا ينفي مسئولية القوى التقدمية كلية في تحول مبادرات الاحتجاج التي دعت اليها من النضال الوطني الى الانقسام الطائفي . فمسئوليتنا هنا تتحدد في اننا تركنا المشبوهين والطائفيين يشوهون هذه المبادرات لكي يعطوها طابعا طائفيا استغلته الكتائب وحلفاؤها من اجل القيام بمظاهراتها المسلحة الاستفزازية . ومسئوليتنا هنا تتحدد في اننا حتى الان لم نستطع ان نوجد اداة النضال التقدمي التي تطبع كل عمل وطني بطابعها العلماني المميز . ومن هنا ندرك عمق الواجب الملقى على عاتقنا في ايجاد هذه الاداة لدفع الاخطار عن الحركة الوطنية في لبنان .

ما الذي يتوجب علينا فعله في هذه الاحوال ؟

ان على مناضلي الحزب في كل مكان من الجمهورية اللبنانية ان ينبهوا الجماهير الى الاغراض التي يبيتها الطائفيون (من الجهتين) للعمل الوطني . علينا ان نقول لكل من نحتك به ونتحادث معه ان عدو اللبنانيين الحقيقي هو الاستعمار ، هو الرجعية المحلية ، هي الصهيونية ، هو هؤلاء كلهم الذين دأبوا على اثارة الانقسامات الطائفية بين اللبنانيين . علينا ان نقول للكادح المسيحي ان الكادح المسلم لا يعقل ان يكون عدوا له لانه مثله يريد الخير للبنان ولا يرضى ان يمس بأذى . ولكنه يريد الخير لاكثرية اللبنانيين لا للاحتكاريين والمتسلطين . علينا ان نقول الكادح المسلم ان الكادح المسيحي لا يمكن ان يكون عدوا له لانه مثله يتألم من الظلم الاجتماعي والانحراف الوطني . علينا باختصار ان نمنع الاقتتال الطائفي بأي ثمن ، حتى ولو كلفنا ذلك بعض التضحيات الآنية .

ان شعاراتنا وأهدافنا المرحلية لا تتبدل ولا تتغير . نحن نؤمن بالعمل الفدائي ولا نقبل بالتراجع عن النضال من اجل دعمه وحمايته ، نحن ضد الرأسماليين والاحتكاريين ولن نقبل مصالحتهم ، ولكننا بالاضافة الى شعاراتنا التي طرحناها في مناسبات عديدة ينبغي ان نستخلص من الازمة التي تعرضنا لها درسا جديدا وشعارا جديدا . شعارنا اليوم هو «حل مليشيا الكتائب» لانها مسئولة عما جرى ولانها منظمة فاشية وطائفية ومعادية للديموقراطية ، ويمكننا ان ننشر هذا الشعار بين أوسع فئات الشعب .

القيادة القطرية

***

في ذكرى الاستقلال [1]

بعد مرور ربع قرن على الاستقلال نعاني الاذلال والمهانة لاننا نشعر بالخطر يهدد ابوابنا فلا نملك للدفاع عن انفسنا سوى استجداء السلامة والحماية من عدونا نفسه !

بعد ربع قرن من الاستقلال تنتفض روح الإباء والعزة الوطنية في نفوس بعض اللبنانيين فيحملون السلاح ضد العدو لكي يجدوا انفسهم وقد ضربوا من بيت ابيهم قبل ان يضربوا من ارض العدو .

بعد ربع قرن من الاستقلال يبحث اللبناني عن السيادة الوطنية فلا يجد منها الا العلم والنشيد ، وما تبقى فأمره لدى «المفوضية العليا» الاميركية في بيروت .

بعد ربع قرن من الاستقلال يصبح العلاج ترفا والتعليم حلما والمسكن الشعبي سرابا والضمان الاجتماعي وهما وخداعا .

بعد ربع قرن من الاستقلال تعم الفوضى المدن والقرى اللبنانية فيسلط الاشقياء والخارجون على القانون على الابرياء والمواطنين الشرفاء فتسود شريعة الغاب ويصبح الحق على الدوام الى جانب القاتل والمجرم والسارق .

بعد ربع قرن من الاستقلال تفتح زمر الفاشست دكاكين الطائفية بالقوة بعد ان كاد يوصدها الى الابد النضال الوطني الذي تقوم به القوى التقدمية .

بعد ربع قرن من الاستقلال اصبح من الضروري ان ندرك ان الطبقة الحاكمة في لبنان قد أفلست ، وانه لم يعد بامكانها ان تمنح اللبنانيين سوى الشقاء والبؤس والتخلف والبقاء في اسر المصالح الاستعمارية التي مكنت من قبضتها على المرافق الحيوية في الاقتصاد اللبناني .

بعد ربع قرن من الاستقلال أصبح من الضروري ان ندرك ان الاستقلال الحقيقي، الاستقلال الذي يؤمن الرغيف للجائع والعلم للأمي والعمل للعاطل عن العمل والسلامة لابناء الوطن جميعا ، ان الوصول الى هذا الاستقلال رهن بنمو القوى التقدمية وبتزايد قدراتها وامكاناتها . وما لم يتحقق هذا الشرط ، فانه قد يأتي يوم لا يسعنا فيه حتى ان نرفع العلم ونتلو النشيد احتفالا بذكرى الثاني والعشرين من تشرين الثاني .

**

---

١ ـ «العربي الجديد» ، النشرة (١٥) ، أواخر تشرين الثاني ١٩٦٨ .

فهرست

Imprimé en France. — 778986-3-77. — 11.